شرح

لب الألباب في علم الإعراب

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٤٤٤/ ١/ ٢٠١٢)

٤١٥
البركلي، محي الدين محمد بن بير علي الرومي (٩٢٩هـ - ٩٨١هـ)
شرح / محمد بن بير علي البركلي. ـ عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
(٤٥٢)ص.
ر.أ: ٤٤٤/ ١/ ٢٠١٢
الواصفات: قواعد اللغة// اللغة العربية/

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية
❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.



دار المأمون للنشر والتوزيع
العبدلي - عمارة جوهرة القدس
تلفاكس: ٤٦٤٥٧٥٧
ص.ب: ٩٢٧٨٠٢ عمان ١١١٩٠ الأردن
E- mail: daralmamoun@maktoob.com

شرح

لب الألباب في علم الإعراب

محمد بن بير علي البركلي

المتوفى سنة ٩٨١ هـ

تحقيق

الدكتور حمدي الجبالي

أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية

جامعة النجاح الوطنية



دار المأمون للنشر والتوزيع



الإهداء

إلى طفل تشتدّ محبّتي له

ما أشرقت الشمس

إلى طفل آمل أن يحبّ العربيّة،

كما أحبّها والده

إلى فلذة كبدي يزيد

المقدمــــة

الحمـدُ للهِ ربِّ العـالمينَ، والصـلاةُ والسـلامُ علـى سـيِّدِنا محمَّـدٍ، أشـرفِ الأنبيـاءِ والمرسلينَ، المبعوثِ رحمةً للأوَّلينَ والآخرينَ.

فقد كانَ من فضلِ اللهِ ـ تعالى ـ وتوفيقِهِ وكرمِهِ أن اطَّلعتُ على مخطوطـاتِ الحـرمِ الإبراهيميِّ الشريفِ في مدينةِ خليلِ الرحمنِ ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ـ وهي مجموعـةٌ قيِّمـةٌ في مواضيعَ شتَّى. وكان من بينِ هذهِ المجموعةِ مخطوطةٌ نحويَّةٌ ذاتُ حجمٍ ملائمٍ، عنوانُها: (شرحُ كتابِ اللبِ)، للعلامةِ البِرْكِلِيِّ. فعقدْتُ العـزمَ علـى تحقيقِهـا وإخراجِهـا للنـورِ، ونفضِ غبارِ الزمنِ عنها.

والكتابُ المشروحُ هو كتابُ (لبِ الألبابِ في علمِ الإعرابِ) للعلامةِ ناصرِ الـدينِ، عبدِ اللهِ بنِ عمرَ البيضاويِّ المتوفَى سـنةَ ٦٨٥ هـ[1]، "وهـو منطـوٍ علـى فوائـدَ جليلـةٍ، ومتكفِّلٌ لغرائبِ النحوِ بوجازةِ ألفاظٍ عبقريَّةٍ، وقد ذكرَ فيهِ ما هو الواجبُ ممَّـا تركَـه ابـنُ الحاجبِ"[2]. إذًا فالكتابُ المشروحُ مختصرٌ (للكافيةِ)، الَّتي تمثِّلُ واحدةً من مراحـلِ القمَّـةِ الفكريَّةِ عندَ ابنِ الحاجبِ، وقد شغلتِ الناسَ قرونًا طِوالاً؛ بـينَ شـارحٍ ونـاظمٍ ومهـذِّبٍ ومختصِرٍ، حتَّى بلغَـتْ شـروحُها ومنظوماتُهـا ومختصـراتُها أكثـرَ مـن (١٢٤)، كمـا ذكـرَ الدكتور موسى بنَّاي علوان العليلي[3].

إنَّ مؤلِّفَ هذا الشرحِ هو البِرْكِلِيُّ المتوفى سنةَ ٩٨١ هـ، ذلك العالِمُ الَّـذي مـا زالَ مغمورًا يلفُّهُ عالَمُ النسيانِ، فمؤلَّفاتُه ما زالتْ قابعةً على رفوفِ المكتبـاتِ، يعلوهـا غبـارُ السنينَ، تنتظرُ من يخرجُها إلى عالَمِ النورِ.

---

(١) راجع ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ٥٠، كشـف الظنـون ٢/ ٣٢٩، مفتـاح السـعادة ٢/ ١٠٣، معجـم المـؤلفين ٦/ ٩٧، و ١٣/ ٤٠٠، شـذرات الـذهب ٥/ ٣٩٢، تـاريخ الأدب العربـي لبروكلمـان ٢/ ١٠٣.

(٢) كشف الظنون ٢/ ٤٥٨.

(٣) انظر شرح الوافية نظم الكافية ص٢٧-٥١.

ولا ريبَ في أنَّ تحقيقَ مخطوطةٍ نحويّةٍ يُعدُّ كَسْبًا علميًّا، لا يخلو من الجِدَّةِ في حدِّ ذاتِهِ؛ ففي آنٍ معًا يُكشفُ اللثامُ عن مخطوطةٍ نحويَّةٍ مجهولةٍ لدى أصحابِ الاختصاصِ، وتُجْلَى شخصيَّةٌ علميَّةٌ نحويَّةٌ مغمورةٌ في وقتِنا الحاضرِ، معَ أنَّها كانتْ في القرنِ العاشرِ من الشخصيَّاتِ اللامعةِ، بما كانَ لها من مهارةٍ وحضورٍ في العديدِ من ميادينِ العلمِ والمعرفةِ.

واللهَ ـ سبحانه وتعَالى ـ أسألُ أنْ يجعلَ عَمَلَنا خالِصًا لوجهِهِ الكريمِ، خدمةً لكتابِهِ العزيزِ، وأنْ يجعلَهُ سُهْمةً متواضِعةً في إحياءِ تراثِنا العظيمِ، إنَّه نعمَ المولى، ونعمَ النصيرُ، وهو الهادي إلى سواءِ السبيلِ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ الجليلِ.

الدكتور حمدي الجبالي

نابلس في ٣ رمضان ١٤١٧ هـ

١١ كانون ثان ١٩٩٧ م

تمهيد

البركلي

هو محمَّدُ بنُ بير عليّ[1] بنِ اسكندرَ[2] تقيُّ الدينِ[3]، وقيلَ: محيي الدينِ[4]، الروميُّ[5]، البِرْكِلِيُّ[6]، تركيُّ الأصلِ والمنشأِ.

وقد عُرِفَ واشتهرَ بالبِرْكِلِيِّ نسبةً إلى قصبةِ بِرْكِي من ولايةِ آيْدِينْ، في آسيا الصغرى[7] حيثُ عملَ فيها مدرِّسًا[8].

ولد محمَّدُ بنُ بير عليّ البِرْكِلِيُّ سنةَ ٩٢٦ هـ[9]، وقيل: سنةَ ٩٢٩ هـ[1] في قصبةِ

---

(١) كشف الظنون ١/ ١٤٩، و ٢/ ٤٥٨، و ٦/ ١٩٩، الأعلام ٦/ ٦١، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٣٢٥، معجم المؤلفين ٩/ ١٢٣، معالم الأدب العربي في العصر الحديث ١/ ٧٣، ١١١.

(٢) الأعلام ٦/ ٦١.

(٣) كشف الظنون ٣/ ٢٨٠، و ٦/ ١٩٩، معجم المؤلفين ٩/ ١٢٣.

(٤) العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم ٢/ ٢٧٦، الأعلام ٦/ ٦١.

(٥) كشف الظنون ١/ ١٠٥، و ٦/ ١٩٩، معجم المؤلفين ٩/ ١٢٣. وذكر عمر فروخ أن الأتراك العثمانيين يدعون في المصادر الَّتي أُلِّفت في القرن العاشر الهجري وما تلاه قريبا منه "الرومَ". معالم الأدب العربي في العصر الحديث ١/ ١١٠.

(٦) كشف الظنون ١/ ١٠٥، و ١٤٩، و ٢/ ٤٥٨، الأعلام ٦/ ٦١. وفي العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم ٢/ ٢٧٦: الشهير بيركيلو. وفي تاريخ الأدب العربي لبروكلمان البرجلي. وذكر الزركلي في (الأعلام ٦/ ٦١) أنّه رأى في بعضِ رسائلِه أنَّه فيها (البركوي)، وهو ما جاء في بعض المواضع من كشف الظنون. انظر ٣/ ٢٨٠، و ٦/ ١٩٩، ومعجم المؤلفين ١/ ٧٨، ٧/ ٢٧٥. وجاء في معالم الأدب العربي في العصر الحديث ١/ ٧٣، ١١١: أنه البركاوي، وفي ٢/ ١٢٩: أنه البركاوي (بِيْركْلي)، بسكون الكاف، وأضاف عمر فروخ إلى نسبه: البالي قصْرِيّ.

(٧) معالم الأدب العربي في العصر الحديث ١/ ١١١.

(٨) الأعلام ٦/ ٦١.

(٩) كشف الظنون ٦/ ١٩٩.

بالي كسرى[٢].

عصره

عاشَ البِرْكِلِيُّ في القرنِ العاشرِ الهجريِّ، ما بين سنتي ٩٢٦ـــ٩٨١ هـــ. وقد شهدَ هذا القرنُ نهضةً علميَّةً واسعةً في مختلفِ أنواعِ العلومِ، وكانَ التأليفُ في بلادِ الإسلامِ ـ في الغالبِ ـ ومن ضمنِها بلادُ الرومِ والأناضولُ ـ آسيا الصغرى حيثُ نشأَ البِرْكِلِيُّ ـ باللغةِ العربيَّةِ، وخيرُ شاهدٍ على ذلكَ كتابُ (الشقائقِ النعمانيَّةِ في علماءِ الدولةِ العثمانيَّةِ) لطاشكبري زاده، المتوفَّى سنةَ ٩٦٨ هـ، وكتابُ (العقدِ المنظومِ في ذكرِ أفاضلِ الرومِ) لعليِّ بنِ لالي بالي بنِ محمَّدٍ، الملقَّبِ بمنق، المتوفَّى سنةَ ٩٩٢ هـ، كما أنَّنا نجدُ في هذينِ الكتابينِ صورةً واضحةً شاملةً لوجوهِ العلمِ والمعرفةِ والثقافةِ في هذا القرنِ[٣].

ثقافته

كانَ البِرْكِلِيُّ عالمًا من العلماءِ الأتراكِ العثمانيينَ، ذا ثقافةٍ واسعةٍ، عالمًا بالعربيَّةِ نحْوِها وصرْفِها، فقيهًا، مفسِّرًا، واعظًا، محدِّثًا، فرضيًّا، عارفًا بالتجويدِ، مُكثِرًا جدًّا في التأليفِ، كما يقولُ عمر فروخ[٤]، ينبئُ عن كلِّ هذا ما خلَّفَهُ لنا من مصنَّفاتٍ ورسائلَ، تزيدُ على نيِّفٍ وثلاثينَ مصنَّفًا.

لقد تَربَّى البِرْكِلِيُّ ونشأَ في بيتِ علمٍ، محبًّا للعلمِ والعلماءِ، فقد كانَ أبوهُ رجلاً عالمًا من أصحابِ الزَّوايا[٥]، واتَّصلَ بعلماءِ عصرِهِ، وعكفَ على التحصيلِ والإفادةِ منهم، وطلبَ مختلفَ العلومِ والمعارفِ، وبرعَ في ميادينَ شتَّى، وانتقلَ من مرحلةِ طلبِ

---

(١) الأعلام ٦/ ٦١.

(٢) العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم ٢/ ٢٧٦، الأعلام ٦/ ٦١. واسمها كما جاء في كشف الظنون ٦/ ١٩٩، ومعجم المؤلفين ٩/ ١٢٣: (بياليكسر)، وجاء في معالم الأدب العربي في العصر الحديث ٢/ ١٢٩ : بالي قصري (باليقصري).

(٣) معالم الأدب العربي في العصر الحديث ١/ ٦٧ـ٧٣.

(٤) معالم الأدب العربي في العصر الحديث ١/ ٧٣.

(٥) العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم ٢/ ٢٧٦.

العلمِ إلى إعطائِهِ، واتَّصلَ بالمولى عطاءِ اللهِ، وتوثَّقَتْ عُرى المحبَّةِ والألفةِ بينَهما، وبنى مدرسةً في قصبةِ بِرْكِي، وفوَّضَ تدريسَها إليهِ، وعيَّن لهُ كلَّ يومٍ ستينَ درهمًا، وكانَ البِرْكِلِيُّ يدرِّسُ تارةً ويَعِظُ أُخرى، وذاعتْ شهرتُهُ "فقصدَهُ الناسُ من كلِّ فجٍّ عميقٍ، وأوى إليهِ الطلبةُ من مكانٍ سحيقٍ، واجتمعَ عليهِ الطلابُ واشتغلُوا عليهِ"[1].

إنَّ ثقافتَهُ العلميَّةَ الغزيرةَ جعلتْه ندًّا لعلماءِ عصرِهِ، يحاورُهم، ويناقشُهم بالمعقولِ والمنقولِ، ويردُّ عليهم؛ لإبطالِ فتاواهم الَّتي " لا تصلحُ للاعتمادِ"[2]، كما يقولُ البِرْكِلِيُّ نفسُهُ. فقد ألَّفَ (السيفَ الصارمَ في عدمِ جوازِ وقفِ المنقولِ والدراهمِ)، ومختصرَ (إيقاظِ النائمينَ وإلهامِ القاصرينَ)، ردًّا على أبي السعودِ (ت٩٨٢ هـ) مفتي زمانِهِ، الَّذي أفتى بجوازِ أخذِ الأجرةِ بالدراهمِ، وجوازِ وقفِ النقودِ[3]، فقد كانَ هو ـ رحمهُ اللهُ ـ لا يرى الاستئجارَ على التلاوةِ، ويمنعُها[4].

عقيدته وفقهه

كانَ البِرْكِلِيُّ فقيهًا على المذهبِ الحنفيِّ[5]، وقد صنَّفَ كتبًا كثيرةً تناولَ فيها مسائلَ فقهيَّةً متنوِّعةً، ككتابِ (السيفِ الصارمِ) وكتابِ (إنقاذِ الهالكينَ في عدمِ جوازِ الأجزاءِ بالأجرةِ)، وكتابِ (إيقاظِ النائمينَ وإلهامِ القاصرينَ) و(رسالةٍ في حرمةِ التغنِّي ووجوبِ استماعِ الخطبةِ)، وكتابِ (ذخرِ المتأهِّلينَ والنساءِ في تعريفِ الأطهارِ والدماءِ) و (متنٍ في الفرائضِ)، وغيرِ ذلكَ.

كما اشتُهرَ بمحاربةِ الملحدينَ والمبتدعينَ، فصنَّفَ كتابَ (دامغةِ المبتدعينَ في الردِّ على الملحدينَ) و(تحفةَ المسترشدينَ في بيانِ فرقِ المسلمينَ)، وكانَ شيخًا صوفيًا[6]، عازفًا

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٢٧٦ـ٢٧٧.

(٢) كشف الظنون ٢/ ٥٥.

(٣) كشف الظنون ١/ ٢١٦، و ٢/ ٥٥-٥٦.

(٤) العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم ٢/ ٢٧٨.

(٥) كشف الظنون ١/ ٢١٦، و ٦/ ١٩٩.

(٦) المصدر نفسه ٦/ ١٩٩، معجم المؤلفين ٩/ ١٢٣.

عن الحياةِ ومباهجِها، يشهدُ لذلكَ مؤلَّفاتُه في التصوّفِ والموعظةِ ككتابِ (محك المتصوِّفينَ)، و(الطريقةِ المحمَّديَّةِ في الموعظةِ)، و(نور الأحيارِ)، وغيرِها.

أخلاقه

كانَ البِرْكِلِيُّ رجلاً عالمًا، صالحًا، زاهدًا، فاضلاً، ورعًا، مدافعًا عن الحقِّ، على صلةٍ وثيقةٍ بعلماءِ عصرِهِ وزهَّادِهم، ممَّا تركَ أثرًا بارزًا على أخلاقِهِ، وسما بها نحوَ الكمالِ والصلاحِ.

فقد اتَّصلَ بالمولى عبدِ الرحمنِ، أحدِ قضاةِ العسكرِ في عهدِ السلطانِ سليمانَ، فغلبَ " عليهِ الزهدُ والصلاحُ، ولاحَ في جبينِهِ آياتُ الفوزِ والفلاحِ، فتحوَّلَ عن مضائقِ الشكوكِ إلى مسارحِ السلوكِ "[1].

واتصلَ البِرْكِلِيُّ بالمرشدِ السامي الشيخِ عبدِ اللهِ القرمانيِّ البيراميِّ، وقامَ على خدمتِهِ، ودعاهُ شيخُهُ إلى " التصدِّي للأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المنكراتِ، والوعظِ بالزواجرِ الزاجراتِ "[2].

وذكرَ صاحبُ (العقدِ المنظومِ في ذِكْرِ أفاضلِ الرومِ) أنَّه جاءَ في آخرِ عمرِهِ إلى قسطنطينةَ، ودخلَ مجلسَ الوزيرِ محمَّد باشا، وأنَّ البِرْكِلِيَّ كلَّمَ الوزيرَ في قمعِ الظلمِ، ودفعِ المظالمِ، بكلماتٍ أحدَّ من السيوفِ الصوارمِ[3].

وصفوةُ القولِ " كانَ ـ رحمَهُ اللهُ ـ آيةً في الزهدِ والصيانةِ، ونهايةً في الورعِ والديانةِ، رأسًا في التجنُّبِ والقوى، بما هوَ أتمُّ وأقوى، قائمًا على الحقِّ في كلِّ مكانٍ، يردُّ على من خالفَ الشريعةَ كائنًا من كانَ، لا يهابُ أحدًا لعلوِّ رتبتِهِ، وسموِّ منزلتِهِ "[4].

شيوخه

---

(١) العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم ٢/ ٢٧٦.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٧٦.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٢٧٧ـ٢٧٨.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٢٧٧.

لعلَّ من أهمِّ المصادرِ، الَّتي ترجَمَتْ لعالِمِنا، كتابَ (العقدِ المنظومِ في ذِكْرِ أفاضلِ الرومِ)، وفي أثناءِ هذه الترجمةِ ـ وهي مختصرةٌ ـ ذكرَ المؤلِّفُ عددًا من العلماءِ الَّذينَ اتَّصلَ بهم البِرْكِلِيُّ، وحاولْتُ معرفةَ المزيدِ عن هؤلاءِ الشيوخِ، فلم يتيسَّرْ لي ذلكَ، وهم:

١- والد البِرْكِلِيِّ، بير علي، وكانَ رجلاً عالمًا من أصحابِ الزوايا[١].

٢- المولى عبدُ الرحمنِ أحدُ قضاةِ العسكرِ في عهدِ السلطان سليمانَ[٢].

٣- الشيخُ عبدُ اللهِ القرمانيُّ البيراميُّ[٣].

٤- المولى محيي الدينِ المشتهرُ بأخي زاده[٤].

تلاميذه

لم يذكرْ صاحبُ (العقدِ المنظومِ في ذِكْرِ أفاضلِ الرومِ) شيئًا عن تلاميذِ البِرْكِلِيِّ، على الرغمِ من أنَّه قال عنه: "... فقصدَهُ الناسُ من كلِّ فجٍّ عميقٍ، وأوى إليهِ الطلبةُ من مكانٍ سحيقٍ، واجتمعَ عليهِ الطلابُ واشتغلُوا عليهِ من كلِّ فصلٍ وبابٍ"[٥]. ومن المؤكَّدِ أنَّهم كثيرونَ، فقد كانَ مدرِّسًا في مدرسةِ بِرْكِي.

غيرَ أنَّ حاجي خليفة ذكرَ واحدًا من هؤلاءِ التلاميذِ عَرَضًا في أثناءِ حديثِهِ عن كتابِ (إظهارِ الأسرارِ في النحوِ) للبِرْكِلِيِّ، قالَ: "إظهارُ الأسرارِ في النحوِ للفاضلِ محمَّدِ بنِ بير عليّ البِرْكِلِيِّ المتوفَّى سنةَ إحدى وثمانينَ وتسعِمائةٍ، وهو مختصرٌ مفيدٌ. وشرحَهُ مصلحُ الدينِ الأولامشيُّ، من تلاميذِ المصنِّفِ شرحًا نافعًا، وسماهُ: كشفَ الأصرارِ"[٦].
ولم تسعفني المصادرُ الَّتي بينَ يديَّ بأكثرَ من هذا عنه.

وفاته

---

(١) العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم ٢/ ٢٧٦.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٧٦.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٢٧٦.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٢٧٦.

(٥) المصدر نفسه ٢/ ٢٧٧.

(٦) كشف الظنون ١/ ١٤٩.

ذكرتْ مصادرُ ترجمةِ البِرْكِلِيِّ ـ عليهِ رحمةُ اللهِ ـ قولينِ في تحديدِ سنةِ وفاتِهِ. الأوَّلُ أنَّهُ توفِّيَ في جمادى الأولى سنةَ ٩٨١ هـ[1]، والثاني ـ وهو ما ذكرَه حاجي خليفة سهوًا في بعضِ المواضعِ في كشفِ الظنونِ ـ أنَّه توفي سنةَ ٩٦٠ هـ[2]. وعلى ما يبدو أنه توفِّيَ في قسطنطينةَ. فقد ذكرَ صاحبُ (العقدِ المنظومِ في ذكرِ أفاضلِ الرومِ) أنَّه "جاءَ في آخرِ عمرِهِ إلى قسطنطينةَ"[3].

آثاره العلمية

سبقَ أنْ أشرْتُ إلى أنَّ البِرْكِلِيَّ كانَ من العلماءِ المكثرينَ جدًا في التأليفِ والتصنيفِ. ولا غروَ في ذلكَ، فقد كانَ إمامًا في علومِ العربيةِ، والتفسيرِ، والحديثِ، والفقهِ، والفرائضِ، لذلكَ تجدُهُ يصنِّفُ في هذهِ العلومِ جميعِها، ويخلِّفُ بعدَ وفاتِهِ كتبًا ورسائلَ وتعاليقَ قيِّمةً، نالتْ إعجابَ الباحثينَ والعلماءَ، فتناولوا عددًا منها بالشرحِ والتعليقِ لأهميَّتِها العلميَّةِ، وقيمتِها الكبيرةِ. وفيما يلي ثَبَتٌ بمصنَّفاتِهِ الَّتي ذُكِرَتْ في مظانِّ ترجمتِهِ، والَّتي وقفْتُ عليها، مرتَّبةً ترتيبًا هجائيًّا.

١- آدابُ البِرْكِلِيِّ، وقد شرحَهُ جماعةٌ من العلماءِ[4].

٢- الأربعونَ في الحديثِ[5].

٣- إظهارُ الأسرارِ في النحوِ. قالَ عنهُ حاجي خليفة: "وهو مختصرٌ مفيدٌ"[6]. ومنه ثلاثُ نسخٍ في مكتبةِ باريسَ الوطنيَّةِ، أرقامها: (٤٠٠٦)، و (٤٠٣٣)، و (٤٢٠٩)، ونسخةٌ أخرى في مكتبةِ جامعةِ تيوبنجنَ في ألمانيا برقم (m a v1 268) وقد طبعَ معَ كتابِ (العواملِ) للمصنِّفِ، وكتابِ (الكافيةِ) لابنِ الحاجبِ ضمنَ مجموعةٍ في

---

(١) العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم ٢/ ٢٧٨، كشف الظنون ١/ ١٤٩، و ٢/ ٤٥٨، و ٣/ ٢٨٠، و ٦/ ١٩٩، تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣٢٥-٣٢٦، الأعلام ٦/ ٦١.

(٢) كشف الظنون ١/ ١٠٥.

(٣) العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم ٢/ ٢٧٨.

(٤) كشف الظنون ٣/ ٥، و ٦/ ١٩٩.

(٥) المصدر نفسه ١/ ١٠٥، و ٦/ ١٩٩، معجم المؤلفين ٩/ ١٢٤.

(٦) كشف الظنون ١/ ١٤٩. وانظر: ٣/ ٦٢، و ٦/ ١٩٩، الأعلام ٦/ ٦١.

النحوِ في مطبعةِ الجوائبِ في قسطنطينةَ عامَ ١٣٠٢ هـ، وطبعَ مرَّةً أخرى في بيروتَ ضمنَ مجموعٍ بعنوانِ (مهمَّاتِ المتونِ) عامَ ١٩٩٤ م.

وقد اعتنَى العلماءُ بهذا المختصرِ، وشرحُوهُ عدَّةَ شروحٍ منها:

أ- شرْحٌ للحاجِّ عمرَ بنِ أحمدَ بنِ محمَّد سعيد الخربوتي (الحزتوني)، الملقب بنعيمـيٍّ[1] المتوفَّى سنةَ (١٢٩٩) هـ.

ب- كشفُ الأسرارِ، لمصلحِ الدينِ الأولامشيِّ من تلامذةِ البرْكِلِيِّ[2].

جـ- شرْحٌ لإبراهيمَ القصابِ الروميِّ[3].

د- شرحٌ لعبدِ اللهِ بنِ الحسينِ. ومنه نسخةٌ في مكتبةِ باريسَ الوطنيَّةِ برقم (٦٥٥).

هـ- نتائجُ الأفكارِ في شرحِ إظهارِ الأسرارِ، لمصطفى بنِ حمزةَ. ومنـه نسـخةٌ في مكتبـةِ باريسَ الوطنيَّةِ برقم (٤٨١٨).

٤- امتحانُ الأذكياءِ. يفهمُ من كلامِ حاجي خليفـة أنَّ (امتحـانَ الأذكيـاءِ) هـو نفسُـهُ (شرحُ لـبِّ الألبـابِ في علـمِ الإعـرابِ) للبرْكِلِـيِّ، قـالَ: " (لـبُّ الألبـابِ في علـمِ الإعرابِ) وهو مختصرُ (الكافيةِ) للبيضاويِّ، مرَّ ذكرُهُ، وهو منطوٍ على فوائدَ جليلةٍ ومتكفِّلٌ لغرائبِ النحوِ بوجازةِ ألفاظٍ عبقريَّةٍ، وقد ذكرَ فيهِ ما هو الواجبُ ممَّا تركَـهُ ابنُ الحاجبِ. وقد شرحَهُ مولانا محمَّدُ بنُ بير علي المعروفُ ببيرْكِلِيٍّ، المتـوفَّى سـنةَ (٩٨١) هـ، إحدى وثمانينَ وتسعمائةٍ، وهـو المعـروفُ بــ (امتحـان الأذكيـاءِ)"[4]. وذكرَ في موضعٍ آخرَ أنَّ " امتحانَ الأذكياءِ في شرحِ مختصرِ الكافيةِ للبرْكِلِيِّ "[5]. غـيرَ أنَّ الزركليَّ فرَّقَ بينَ هذهِ الكتبِ فذكرَ (امتحانَ الأذكياءِ)، و (شرحَ لبِّ اللبـابِ)، و (شرحَ مختصرِ الكافيةِ)، على أنَّها مصنفاتٌ مختلفةٌ للبرْكِلِيِّ[6].

---

(١) كشف الظنون ٣/ ٦٢، معجم المؤلفين ٧/ ٢٧٥.

(٢) المصدر نفسه ١/ ١٤٩.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٤٩، معجم المؤلفين ١/ ٧٨.

(٤) كشف الظنون ٢/ ٤٥٨. وانظر ٦/ ١٩٩.

(٥) المصدر نفسه ١/ ١٨٤.

(٦) الأعلام ٦/ ٦١.

٥- إمعانُ الأنظارِ في شرحِ المقصودِ في التصريفِ[١]. وقد شرحهُ محمَّدٌ التيرَويُّ المعروفُ بالعيشيِّ (ت ١٠١٦ هـ)، وسمَّى الشرحَ: روحَ الشروحِ[٢].

٦- إنقاذُ الهالِكينَ في عدمِ جوازِ الأجزاءِ بالأجرةِ. "وهو رسالةٌ... في عدمِ جوازِ وضعِ الأجزاءِ بالأجرةِ ووقفِ النقودِ، فرغَ منها سنةَ ٩٦٧ هـ"[٣]. ومنه نسخةٌ في مكتبةِ جامعةِ تيوبنجنَ في ألمانيا برقم (m a v1 262)، من ص ١ ـ ٢٦.

٧- إيقاظُ النائمينَ وإفهامُ القاصرينَ. ذكرَ حاجي خليفة أنَّ البِرْكِلِيَّ كتبَ أوَّلاً رسالةً في عدمِ جوازِ أخذِ الأجرةِ للقراءةِ، وعدمِ جوازِ وقفِ النقودِ ـ وهو الكتابُ السابقُ ـ وأنَّ المولى أبا السعودِ[٤] ردَّ عليهِ بالجوازِ، فردَّ عليهِ البِرْكِلِيُّ بتصنيفِ (إيقاظِ النائمينَ وإلهامِ القاصرينَ)، وأنّه أتمَّهُ في سنةِ ٩٧٢ هـ[٥]. ومنه نسخةٌ في مكتبةِ جامعةِ تيوبنجنَ في ألمانيا برقم (n a v1 262) من ص ٨٥ ـ ٩٠.

٨- تحفةُ المسترشدينَ في بيانِ مذاهبِ فرقِ المسلمينَ[٦].

٩- تفسيرُ سورةِ البقرةِ[٧].

١٠- جلاءُ القلوبِ، مواعظُ، فرغَ من تأليفِهِ سنةَ٩٧١ هـ[٨]. ومنه نسخةٌ في مكتبةِ جامعةِ تيوبنجنَ في ألمانيا برقم (m a v1 262)من ص ٢٧ ـ ٦٥.

١١- حاشيةٌ على شرحِ الوقايةِ لعبيدِ اللهِ بنِ مسعودِ بنِ صدرِ الشريعةِ الأوَّلِ المحبوبيِّ الحنفيِّ[٩]، المتوفَّى سنةَ (٧٤٧) هـ.

---

(١) كشف الظنون ٢/ ٦٥٠، و٦/ ١٩٩، الأعلام ٦/ ٦١، معالم الأدب العربي في العصر الحديث ٢/ ١٢٩. وقد ورد ذكره في حواشي (ح).

(٢) معالم الأدب العربي الحديث ٢/ ١٢٩.

(٣) كشف الظنون ١/ ١٩٥، وانظر ٦/ ١٩٩.

(٤) هو محمد بن محمد ت ٩٨٢ هـ. ترجمته في: الأعلام ٧/ ٥٩، معجم المؤلفين ١١/ ٣٠١.

(٥) كشف الظنون ١/ ٢١٦، وانظر ٦/ ١٩٩.

(٦) المصدر نفسه ٦/ ١٩٩.

(٧) المصدر نفسه ٦/ ١٩٩.

(٨) المصدر نفسه ١/ ٤٦٥، و ٦/ ١٩٩، الأعلام ٦/ ٦١.

(٩) المصدر نفسه ٢/ ٨٠٨، و ٦/ ١٩٩. وانظر ترجمة عبيد الله في الأعلام ٤/ ١٩٧.

١٢- دامغةُ المبتدعينَ وكاشفةُ بطلانِ الملحدينَ في الكلامِ[1].

١٣- الدرُّ اليتيمُ في علمِ التجويدِ[2].

١٤- ذخرُ المتأهِّلينَ والنساءِ في تعريفِ الأطهارِ والدماءِ، وقد فرغ من تأليفِهِ سنةَ ٩٧٩هـ[3].

١٥- راحةُ الصالحينَ[4].

١٦- رسالةٌ في حرمةِ التَّغنِّي ووجوبِ استماعِ الخطبةِ[5].

١٧- روضاتُ الجنَّاتِ[6].

١٨- السيفُ الصارمُ في عدمِ جوازِ وقفِ المنقولِ والدراهمِ، قال البِرْكِلِيُّ: "هذا سيفٌ صارمٌ لإبطالِ وقفِ النقودِ، إذْ قد صنَّفَ في لزومِهِ رسالةً مفتي زمانِنا أبو السعودِ، عليه رحمةُ الودودِ، وسها فيها كثيرًا.. فإنَّها لا تصلحُ للاعتمادِ"[7].

١٩- شرحُ الحديثِ الأربعينَ. ذكرَ حاجي خليفة أنَّ البِرْكِلِيَّ أوردَ فيهِ ثمانيةَ أحاديثَ، ثمَّ كمَّلهُ على منوالِهِ وسياقِهِ المولى محمدٌ المشهورُ بآقكرماني[8].

٢٠- رسالةٌ في أصولِ الحديثِ[9].

٢١- شرحُ بناءِ الأفعالِ. ومنه نسختان في مكتبةِ باريسَ الوطنيَّةِ، إحداها برقم (٤١٩٩)، والأخرى برقم (٤٢٠٠)[10].

---

(١) المصدر نفسه ٦/ ١٩٩ ـ ٢٢٠. وذكره الزركلي باسم (دامغة المبتدعين في الرد على الملحدين) الأعلام ٦/ ٦١، وعمر رضا كحالة باسم: دافعة...) معجم المؤلفين ٩/ ١٢٤.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٠٠. وذكره الزركلي باسم (الدرة اليتيمة) الأعلام ٦/ ٢٠٠.

(٣) كشف الظنون ١/ ٦٢١، و ٦/ ٢٠٠.

(٤) الأعلام ٦/ ٦١.

(٥) كشف الظنون ٦/ ٢٠٠.

(٦) المصدر نفسه ٦/ ٢٠٠.

(٧) المصدر نفسه ٢/ ٥٥-٥٦، وانظر ٦/ ٢٠٠.

(٨) المصدر نفسه ٢/ ٧٠.

(٩) الأعلام ٦/ ٦١.

(١٠) المخطوطات العربية في مكتبة باريس الوطنية ص ٤٣.

٢٢- شرحُ فرائضَ[١].

٢٣- شرحُ لبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ، وهو الكتابُ الَّذي ننشرُه اليومَ، وسنفردُ لـه حديثًا خاصًّا.

٢٤- شرحُ مختصرِ الكافيةِ[٢].

٢٥- صحاحٌ عجميَّةٌ، وهو رسالة بالفارسيَّةِ[٣].

٢٦ - صيت نامة تركي، في كراريسَ[٤].

٢٧- الطريقةُ المحمَّديَّةُ في الموعظةِ[٥]، ومنها نسخةٌ في مكتبةِ الحرمِ الإبراهيمـيِّ الشـريفِ في الخليلِ برقم (٢٠). وقد اعتنَى بها العلماءُ اختصـارًا وشـرْحًا؛ فقـد اختصـرَها المولى محمَّدٌ الَّتيرويُّ المعروفُ بعيشيٍّ، المتوفَّى سنةَ (١٠١٦هـ)[٦] وقيلَ سـنةَ ١٠٤٦ هـ. وشُرِحَتْ ثلاثةَ عشرَ شرحًا ذكرَها حاجي خليفة في كشفِ الظنونِ[٧].

٢٨- فرائضُ. وهو متنٌ لطيفٌ في الفرائضِ[٨].

٢٩- عواملُ في النحوِ[٩]. وقد طبعَ ضـمنَ مجموعـةٍ نحويَّـةٍ تضـمُّ (إظهـارَ الأسـرارِ في النحوِ) للمصنِّفِ، و (الكافيـةَ) لابـنِ الحاجـبِ بمطبعـةِ الجوائـبِ بقسـطنطينةَ سـنةَ ١٣٠٢ هـ.

---

(١) كشف الظنون ٢/ ٢٣٢.

(٢) الأعلام ٦/ ٦١.

(٣) كشف الظنون ٢/ ٩٨، و ٦/ ٢٠٠.

(٤) المصدر نفسه ٦/ ٢٠٠.

(٥) المصدر نفسه ٤/ ٦٢، و ٦/ ٢٠٠، الأعلام ٦/ ٦١، معجم المؤلفين ٩/ ١٢٣-١٢٤.

(٦) كشف الظنون ٢/ ١٢٧. وذكر عمر فروخ أنه توفي ١٠٤٦ هـ. انظر معالم الأدب العربي في العصر الحديث ٢/ ١٢٩.

(٧) ٢/ ١٢٧-١٢٨.

(٨) العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم ٢/ ٢٧٧. كشف الظنون ٢/ ٢٣٢، و ٦/ ٢٠٠، الأعلام ٦/ ٦١. وقد سبقَ أنّ للبركلي شرحًا له.

(٩) كشف الظنون ٢/ ٢٠٠. وسماه الزركلي (متن العوامل) الأعلام ٦/ ٦١.

٣٠- كفايةُ المبتدِي[١] (صرفٌ). ومنه نسخةٌ في مكتبةِ باريسَ الوطنيَّةِ بـرقم (٤٢٠٥).

وقد شرحَها الفاضلُ سليمان سري الرومي أحـدُ عضـوِ مجلـسِ المعـارفِ، وسمَّـى الشرْحَ: (كفايةَ المنتهي شرحَ كفايةِ المبتدِي[٢]).

٣١- محكُّ المتصوِّفينَ[٣].

٣٢- معدِّلُ الصلاةِ. ومنه نسخةٌ في مكتبةِ جامعةِ تيـوبنجنَ في ألمانيـا بـرقم (ma v1 262) من ص ٦٧ - ٨٤.

٣٣- نورُ الأحيارِ[٤].

٣٤- نوادرُ الأخبارِ[٥].

وللبِرْكِلِيِّ تعليقٌ على (هدايةِ) المرغينانيِّ[٦]. كما ذكرَ الزركليُّ في ترجمةِ البِرْكِلِيِّ أنَّه رأى كثيرًا من رسائلِهِ، مخطوطةً في مكتبةِ (كتاب سراي) بمغنيسا[٧].

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٤٢٢، و ٤/ ٢٥٠، و ٦/ ٢٠٠، الأعلام ٦/ ٦١.

(٢) المصدر نفسه ٤/ ٢٥٠.

(٣) المصدر نفسه ٦/ ٢٠٠.

(٤) المصدر نفسه ٦/ ٢٠٠.

(٥) المصدر نفسه ٢/ ٢٠٠.

(٦) كشف الظنون ٢/ ٨٢٠. وذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٦/ ٣١٦ أن للبركي شـرحا علـى هداية المرغيناني.

(٧) الأعلام ٦/ ٦١.

منهج البركلي وشخصيته النحوية

لقد حدَّدَ البِرْكِلِيُّ في مقدمةِ الكتابِ الهدفَ الَّذي يسعى إلى تحقيقِهِ من شرحِ كتابِ (اللبِّ)، أحدِ مختصراتِ (كافيةِ ابنِ الحاجبِ)، والمنهجَ الَّذي سلكَهُ لتحقيقِ ذلك، والوصولِ إليهِ.

أمَّا الهدفُ فقد بيَّنَهُ الشارحُ بقولِهِ: " فلمَّا أردْتُ أنْ أدرسَ كتابَ (اللبِّ)، المنسوبِ إلى الإمامِ الأوحديِّ، عمرَ القاضي البيضاويِّ ـ عليهِ رحمةُ العزيزِ القويِّ ـ سألني بعضُ أصحابي أنْ أكتبَ لهم شرحًا يحُلُّ عقدَ ألفاظِهِ ومبانيهِ، ويوضِّحُ الغوامضَ والعويصاتِ من معانيهِ، ويبيِّنُ ما لهُ وما عليهِ، مشتملاً على نكتٍ دقيقةٍ، ورموزٍ خفيَّةٍ؛ لتشحيذِ الجنانِ، واختبارِ الأذهانِ، وتنشيطًا للطلابِ، وترغيبًا لأولي الألبابِ"[1].

وأمَّا المنهجُ الَّذي رَسمهُ الشّارحُ لنفسِهِ ـ كما جاءَ في مقدّمةِ الشرحِ ـ فيتمثَّلُ في أمرينِ اثنينِ.

الأوَّلُ: شرحُ المختصرِ شرحًا موجزًا غايةَ الإيجازِ بلا إخلالٍ.

والثاني: البعدُ عن ذكرِ المشهورِ الواضحِ، وتجنُّبِ أقوالِ العلماءِ واختلافاتِهم.

أمَّا الأمرُ الأوَّلُ فقد التزمَ به الشارحُ على نحوٍ مضبوطٍ، يلحظُ من خلالِ قراءةٍ مستأنيةٍ للشرحِ؛ فقد استطاعَ البِرْكِلِيُّ أنْ يذلِّلَ غامضَ عبارةِ البيضاويِّ، ويوضِّحَ عويصَها، ويجلوَها بأحسنِ شرحٍ وأوضحِهُ، غيرَ أنَّكَ لا تعدمُ عباراتٍ موجزةً غامضةً مُلبسَةً، توقعُ القارئَ في حيرةٍ وتيهٍ[2].

وأمَّا الأمرُ الثاني فلم يكنِ الشارحُ حريصًا على الأخذِ بهِ والتزامِهِ، فطالما عرضَ خلافاتِ النحاةِ وحشرَها في أثناءِ الشرحِ[3].

وإنِ استطاعَ البِرْكِلِيُّ أنْ يصلَ إلى ما ندبَ إليهِ نفسَهُ، فإنَّهُ لم يقفْ عندَهُ فحسبُ، بل

---

(١) ص ٥٢.

(٢) انظر ص ٢٨٨، ١٩٦، ٣٦٧.

(٣) ص ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٥٨، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٢٢، ٣٩٩-٤٠٠، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٣٥، ٤٤٩، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧٤، ٥١٤.

كانَ يتدخَّلُ لإصلاحِ عبارةِ البيضاويِّ، بلهَ عبارةَ ابنِ الحاجبِ حينًا، ويدلي بدلوِهِ بينَ الدلاءِ حينًا آخرَ.

فقد تناولَ البِرْكِلِيُّ هذا المختصرَ، ولاحقَ عباراتِهُ وألفاظَهُ، ولم يكنْ همُّهُ الوقوفَ عندَها موقفَ الشارحِ الموضِّحِ لغامضِها وعويصِها، بل إنَّكَ لتجدُهُ كثيرًا ما يتدخَّلُ في منهجِ البيضاويِّ، وطريقةِ عرضِهِ المادَّةَ؛ فيعترضُ على أسلوبِهِ تارةً، وعلى ألفاظِهِ شكلاً ومضمونًا تارةً أخرى، ويحاولُ إصلاحَها، وتهذيبَها، وتصحيحَها، لتسلمَ من النقصِ، والاعتراضِ، والنقدِ، ويفترضُ أنْ تكونَ على نحوٍ ما لتفيَ بالغرضِ، وتؤدِّيَ المطلوبَ على نحوٍ مضبوطٍ غيرِ مُلبسٍ، ويستعملُ البِرْكِلِيُّ في الدلالةِ على ذلكَ تعبيراتٍ متنوِّعةً تتلاءمُ والمادَّةَ المعتَرَضَةَ.

كقولِهِ:"ولو قالَ... لكانَ أخصرَ، وأظهرَ، وأدفعَ، وأجمعَ" أو نحوِ ذلك[1].

وقولِهِ: " فالوجهُ أنْ يقولَ... " أو نحوِ ذلكَ[2].

وقولِهِ: " ولو قدَّمَ هذا فقالَ... لكانَ أخصرَ وأحسنَ وأنسبَ لأسلوبِهِ المعهودِ"، أو نحوِ ذلك[3].

وقولِهِ: " ولو لم يذكرْ... لكانَ أوجهَ "، أو نحوِ ذلكَ[4].

وقولِهِ: " ولو تركَ هذا لكانَ أنسبَ"، أو نحوِ ذلكَ[5].

وقولِهِ: " والتعبيرُ بـ... أخصرُ وأظهرُ "[6].

وقولِهِ: " وينبغي أنْ يزيدَ... "، أو نحوِ ذلكَ[7].

وقولِهِ: " ولو حذفَ... لكانَ أخصرَ وأظهرَ "، أو نحوِ ذلكَ[1].

---

(١) ص ٧٤ وانظر ص ٧٧، ١٣٥، ١٤١، ١٥٦، ١٦٢، ١٧٠، ١٧٩، ١٩٠، ٢١٣ الخ...

(٢) ص ٩٢، ٢٦١، ٢٩٠، ٣٣٨، ٤٦١.

(٣) ٤٤٥ وانظر ص ٣٣٧، ٥١٥.

(٤) ص ٣٨٩، وانظر ص ٣٨٧.

(٥) ص ٤٢٧، وانظر ص ٣٦٧.

(٦) ص ١٥٥.

(٧) ص ٣٥٨، وانظر ص ٢١٠، ٢١١، ٣٤١، ٣٦١، ٣٨٣، ٤٠٧، ٤٨٠.

بل يتجاوزُ ذلكَ ويصفُ العبارةَ ومضمونَها بالخللِ والاختلال(٢).

وكلُّ ما سبقَ لا يَثني البِرْكِلِيَّ، ولا يمنعُهُ أنْ يُنصفَ البيضاويَّ، ويُثنيَ عليهِ، ويقفَ وِقفةَ إعجابٍ عندَ رائقِ عبارتِهِ، وجميلِ أسلوبِهِ، وحسنِ منهجِهِ في عرضِ المادَّةِ ومناقشتِها، وما أضافَهُ وزادَهُ على (الكافيةِ).

كقولِهِ: " وما أوجزَ وما أملحَ كلامَهُ حيثُ... "(٣).

وقولِهِ: " وقد أحسنَ المصنِّفُ حيثُ... "، أو نحوِ ذلكَ(٤).

وقولِهِ: " فعلُ التعجُّبِ ما أفعلَهُ وأفعلْ بهِ... وهذا التعريفُ أوضحُ وأمنعُ، والدلالةُ على التعجُّبِ تفهمُ من لفظِهِ"(٥).

وقولِهِ: " وقد أصابَ في زيادةِ هذه على (الكافيةِ)"(٦).

وقولِهِ: " وهذه فائدةٌ أخرى على (الكافيةِ)"(٧).

ولأنَّ (اللبَّ) مختصرٌ (للكافيةِ) نجدُ البِرْكِلِيَّ، في مواضعَ كثيرةٍ، يناقشُ المادةَ النحويَّةَ وعرضَها عندَ ابنِ الحاجبِ، ويحاكمُ هذا العرضَ محاكمةً عادلةً، ثمَّ يصدرُ حكمَهُ لهُ أو عليهِ، ولا يهمُّهُ في ذلكَ إلا الوجهَ العلميَّ الحقَّ. فطالما انتقدَ عبارةَ ابنِ الحاجبِ، وردّها، ووصفَها بالخللِ، وعدمِ الإيفاءِ الغرضِ.

كقولِهِ: " وأمَّا تعريفُ ابنِ الحاجبِ فلا يفيدُ هذا الغرضَ معَ اختلالِهِ في نفسِهِ"(٨).

وقولِهِ: " فظهرَ الخللُ في عبارةِ (الكافيةِ)"(٩).

وقولِهِ: " وقد أصابَ المصنِّفُ... ولم يخلطْ كابنِ الحاجبِ"(١).

---

(١) ص ٣٩٥، وانظر ص ٣٩٧، ٤٠٢، ٤١٧.

(٢) ص ١٦٨، ٢١٣.

(٣) ص ١٢١.

(٤) ص ٣٨٩، وانظر ص ٣٣٧، ٣٩٠.

(٥) ص ٤٧٣، وانظر ص ٤٧٠.

(٦) ص ١٤٠.

(٧) ص ١٤٢، وانظر ص ٨٣.

(٨) ص ٩٩، وانظر ص ٣٠٣.

(٩) ص ١٣٦.

وقولِهِ: "وهذا التعريفُ أحسنُ وأخصرُ من تعريفِ ابنِ الحاجبِ"[2].

وقولِهِ: "وهو أولى من عبارةِ (الكافيةِ)"[3].

وقولِهِ: "وهذه العبارةُ أظهرُ وأفيدُ من عبارةِ (الكافيةِ)"[4].

وقولِهِ: "انظرْ أيُّها اللبيبُ إلى مزيةِ هذه العبارةِ على قولِ ابنِ الحاجبِ..."[5].

وقولِهِ: "وتصريحُ ابنِ الحاجبِ... فاسدٌ"[6].

وقولِهِ: "واعلمْ أنَّ ابنَ الحاجبِ قدَّمَ... وعكسَ المصنِّفُ... فنظرُ المصنِّفِ أدقُّ، وبالقبولِ أحقُّ"[7].

وقولِهِ: "وهذا أولى بالرعايةِ من تقديمِ الأهمِّ بالنفيِ الَّذي راعاهُ ابنُ الحاجبِ"[8].

وقولِهِ: "ولمَّا اشتملَتْ عبارةُ (الكافيةِ) على وجوهٍ من الخللِ"[9].

وهذا لا يمنعُ البِرْكِلِيَّ أنْ يُثنِيَ على عبارةِ ابنِ الحاجبِ، إذا ما كانتْ تفضُلُ عبارةَ البِرْكِلِيِّ، كقولِهِ: "وعبارةُ (الكافيةِ)... أشملُ... "[10]، ويصفَ رأيَهُ بأنَّهُ هو الحقُّ[11].

وقد تبدَّتْ سخصيَّةُ البِرْكِلِيِّ في جانبٍ آخرَ. فقد كانَ يعرضُ آراءَ النحاةِ، ثمَّ يناقشُها رادًّا، أو معترضًا، أو مضعِّفًا، أو مفضلاً رأيًا على آخرَ[12].

---

(١) ص ١٦٧.

(٢) ص ١٧٤.

(٣) ص ١٩٠.

(٤) ص ١٩١.

(٥) ص ٢٤٢.

(٦) ص ٢٦٩.

(٧) ص ٢٨١.

(٨) ص ٢٨٢.

(٩) ص ٢٨٨.

(١٠) ص ٣١٨.

(١١) ص ٣٧٨.

(١٢) ص ٦٢-٦٣، ٨٤، ٩٩، ١٠٢، ١٥٠، ١٥٢، ٢٠٤، ٢٩٦، ٣٠٥، ٣١٣، ٣٤١، ٣٥٤، ٣٧٧-٣٧٨، ٤١٨، ٤٣٤، ٤٧٩.

كما كانَ يُدلي بدلوهِ بينَ الدلاءِ، كقولِهِ: "وهذا للشريفِ... وهذا للجامي... وهـذا لي، وهو أظهرُ فهمًا وأقلُّ تكلُّفًا، وأقـربُ للمـرادِ"[١]، وقولِـهِ ـ وهـو كـثيرٌ ـ: "والَّـذي عندِي... "، أو نحو ذلكَ[٢]، وقولِهِ: "وحلُّهُ أنَّ... "[٣].

بل إنَّكَ لا تعدمُ لهُ آراءً نحويَّةً، لم يسبقْ إليها ـ فيما أعلمُ ـ.

كقولِهِ في تعليلِ بناءِ المنادى المفردِ العلمِ: "وإنَّمـا بُـنِيَ لوقوعِـهِ موقـعَ الكـافِ الاسميَّةِ، ومشابهتِهِ إياها إفرادًا وتعريفًا في مثلِ: أدعوكَ، المشابهةِ لكافِ الخطابِ الحرفيَّـةِ، لفظًا ومعنًى"[٤].

وقولِهِ في تعليلِ بناءِ المضمراتِ: "... وأمَّا هـو وإيـاهُ فـالاختلافُ لـيسَ في الآخـرِ فقطْ، بل في المادَّةِ والصيغةِ، ولا مجالَ لجعلِهما إعرابًا، وإنْ دلا على المعـاني الموجبـةِ، لأنَّ الإعرابَ وصفٌ في الأخيرِ، وهما أصلانِ. وهذا هو سببُ بناءِ المضمراتِ عنـدِي، أعـني أنَّهم استغنَوا بدلالةِ نفسِ الإعرابِ"[٥].

وقولِهِ معرِّفًا الفعلَ المتعديَ واللازمَ: "ولا يبعدُ أنْ يرسمَ المتعدي بأنَّهُ الَّذي يصحُّ أنْ يشتقَّ منهُ اسمُ مفعولٍ، ويرسمَ اللازمُ بانَّه الَّذي لا يصحُّ أنْ يشتقَّ منهُ ذلكَ، يعني بغيرِ واسطةِ الجارِّ"[٦].

---

(١) ص ٧١.

(٢) ص ٨٣، وانظر ص ٩٥، ٢٨١، ٣١٧، ٣٥٤، ٣٥٦.

(٣) ص ٧٢.

(٤) ص ٢١٣.

(٥) ص ٩٦.

(٦) ص ٤٥١.

ابتدأتْ ظاهرةُ الشرحِ والتعليقِ على الكتبِ النحويَّةِ مبكِّرًا في القرنِ الثالثِ الهجريِّ ـ بعدَ أنْ هدأتْ النَزَعاتُ المذهبيَّةُ واستقرَّتْ الأصولُ النحويَّةُ ضبطًا وتقعيدًا ـ بكتابِ سيبويهِ؛ لصعوبةِ مادَّتهِ، وغموضِ عبارتِهِ، وحاجتِها إلى بيانٍ وإيضاحٍ.

وقد ابتدأَ هذهِ الحركةَ أبو عمرَ الجرميُّ (ت ٢٢٥ هـ)، فوضعَ (تفسيرَ غريبِ سيبويهِ[١])، والمازنيُّ (ت ٢٤٨ هـ) الَّذي وضعَ (تفاسيرَ كتابِ سيبويهِ[٢]) والأخفشُ الأصغرُ عليُّ بنُ سليمانَ (ت ٣١٥ هـ)، الَّذي له (شرحُ كتابِ سيبويهِ[٣])، وأبو بكرِ بنُ السَّرَّاجِ (ت ٣١٦ هـ) الَّذي صنَّفَ (شرحَ سيبويهِ[٤])، وأبو بكرٍ محمَّدُ بنُ عليٍّ مبرمانُ (ت ٣٤٥ هـ) الَّذي وضعَ (شرحَ كتابِ سيبويهِ[٥])، ثمَّ جاء الحسنُ بنُ عبدِ اللهِ أبو سعيدٍ السيرافيُّ (ت ٣٦٨ هـ) فصنَّفَ (شرحَ كتابِ سيبويهِ[٦])، الَّذي " لم يسبقْ إلى مثلهِ "[٧].

وسارَ النحاةُ فيما تلا من قرونٍ على هذا المنوالِ، وسلكُوا الاتجاهَ نفسَهُ، وازدادَ إقبالُ العلماءِ على شرحِ الكتبِ النحويَّةِ وتفسيرِها، حتَّى تلكَ الكتب الَّتي تمتازُ بوضوحِ العبارةِ وسهولةِ المأخذِ، كما هو الشأنُ في كتابِ (الجملِ) لأبي القاسمِ الزجَّاجيِّ (ت ٣٤٠ هـ)، و (الإيضاحِ) لأبي عليٍّ الفارسيِّ (ت٣٧٧هـ).

ومِمَّا جعلَ الاهتمامَ بالشروحِ والحواشي يكونُ واسعًا ممتدًّا اهتمامُ النحاةِ أنفُسِهم بشرْحِ كتبِهم والتعليقِ عليها. فالزمخشريُّ (ت ٥٣٨ هـ) بعدَ أنْ ألَّفَ (المفصَّلَ) شرَحَهُ[٨]، وابنُ الحاجبِ (ت ٦٤٦ هـ) بعدَ أنْ وضَعَ متنَ (الكافيةِ) شرحَها[١]. ونتيجةً

(١) الفهرست ص ٨٤.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٤٦٥.

(٣) بغية الوعاة ١/ ١٦٨.

(٤) الفهرست ص ٩٣.

(٥) بغية الوعاة ١/ ١٧٧.

(٦) الفهرست ص٩٣.

(٧) بغية الوعاة ١/ ٥٠٨.

(٨) بغية الوعاة ٢/ ٢٨٠، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٣٠٩.

لهذه الظاهرةِ كانَ الإقبالُ على (الكافيةِ) ـ شرْحًا واختصارًا[2]ـ كبيرًا جدًّا.

وممَّنْ اختصرَ الكافيةَ القاضي ناصرُ الدينِ عبدُ اللهِ بنُ عمرَ البيضاويُّ (ت ٦٨٥ هـ)، وسمَّى مختصرَهُ (لبَّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ[3]). قال في (كشفِ الظنون): "لبُّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ، وهو مختصرُ (الكافيةِ) للبيضاويِّ"[4].

وقد اهتمَّ العلماءُ بهذا المختصرِ؛ لأنَّه "منطوٍ على فوائدَ جليلةٍ، ومتكفِّلٌ لغرائبِ النحوِ بوجازةِ ألفاظٍ عبقريَّةٍ، وقد ذكرَ ما فيهِ الواجبُ ممَّا تركَهُ ابنُ الحاجبِ"[5]. وتمثَّلَ هذا الاهتمامُ بشرحِهِ والتعليقِ عليهِ. فمِن ذلكَ:

١- شرحُ لبِ الألبابِ في علمِ الإعرابِ للبِرْكِلِيِّ. وهو الكتابُ الَّذي نحقّقهُ.

٢-مدرجُ الفوائدِ لما أُلحقَ بهِ من الزوائدِ لبايزيدَ بنِ عبدِ الغفَّارِ القونويِّ من علماءِ دولةِ السلطانِ محمدِ بنِ مرادِ بنِ سليم خان[6].

٣- خلاصةُ الكتبِ لمحمَّدِ بنِ عليٍّ الكونباتيِّ، المجاور بمكةَ عامَ (٩٤١ هـ)[7]. ٤- شرحٌ لعبدِ اللهِ بنِ محمود نقر قار. ومنه نسخةٌ في مكتبةِ باريسَ الوطنيَّةِ برقم (٤١٢٠)[8].

٥- شرحٌ لمجهولٍ منه نسخةٌ في باريسَ، برقم ٦٦٣٣[9].

٦- تعليقات لمصطفى بنِ حنفيٍّ (ت ١٢٨٠ هـ)، منه نسخةٌ في بطرسبرجَ، برقم ٢٠٣

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ١٣٥، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٣٠٩.

(٢) لقد ذكر الدكتور موسى بناي علوان العليلي أكثر من (١٢٤) شرحا للكافية. انظر شرح الوافية نظم الكافية ص٢٧-٥١.

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٣٢٥.

(٤) ٢/ ٤٥٨. وانظر ٢/ ٣٢٩، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٣٢٥.

(٥) كشف الظنون ٢/ ٤٥٨.

(٦) نفسه ٢/ ٤٥٨، معجم المؤلفين ٣/ ٣٨. وذكر كحالة أن بايزيد بن عبد الغفار كان حيّا سنة (٩٧٣هـ).

(٧) كشف الظنون ٢/ ٤٥٨، معجم المؤلفين ١١/ ٣٨.

(٨) المخطوطات العربية في مكتبة باريس ص ٢١٢.

(٩) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٣٢٦.

أول[1].

٧- وفي مكتبةِ الظاهريَّـةِ بدمشـقَ مخطوطـانِ بعنـوانِ: شـرح اللـبِّ للبيضـاويِّ؛ الأولى مجهولةُ المؤلِّفِ والناسخِ، ورقمهـا (١٧٦٧ عـام)، والثانيـةُ أيضًـا مجهولـةُ المؤلِّـفِ، وناسخُها هو عثمانُ المـؤذنُ بـنُ أيُّـوبَ، ورقمهـا (١٧٧٧ عـام)، ومنهـا نسـختانِ مصوَّرتانِ في مركزِ البحثِ العلمـيِّ وإحيـاءِ الـتراثِ الإسـلاميِّ، في كليَّـةِ الشـريعةِ والدراساتِ الإسـلاميَّةِ، التابعـةِ لجامعـةِ أمِّ القـرى في مكَّـةَ المكرَّمـةِ، الأولى بـرقم (٣١٠)، والثانيةُ برقم (٣٠٩).

توثيق نسبة الكتاب

لعلَّ من المسائلِ الهامَّةِ، الَّتي ينبغِي للمحقِّقِ التثبُّتُ منها، مسألةَ نسبةِ الكتـابِ الَّـذي يحقِّقُهُ لمؤلِّفِهِ، ولا سيَّما أنَّ كثيرًا من الكتبِ قد نُسبتْ إلى غيرِ مصنِّفِيها.

ومن الأمثلةِ على ذلكَ كتابُ (إعرابِ القرآنِ) المنسوبِ للزجاجِ (ت٣١١هـ)، فقـد محَّصَ أمرَهُ الأستاذُ المحقِّـقُ أحمـد راتـب النفَّـاخ، وصـحَّحَ نسـبتَهُ إلى أبـي الحسـينِ جـامعِ العلومِ[2].

وكتابُ (نقدِ النثرِ) المنسوب خطأً إلى قدامـةَ بـنِ جعفـرٍ[3]، الَّـذي لم يكـنْ في واقـعِ الأمرِ إلا كتابَ (البرهانِ في وجوهِ البيانِ) لأبي الحسينِ إسحقَ بنِ إبراهيمَ ابنِ سليمانَ بنِ وهبٍ الكاتـبِ[4]. وربَّمـا يكـونُ مصـدرُ الخطـأِ مـن المفهرسـينَ، فيتعجَّلُـونَ في الأمـرِ،

---

(١) المصدر نفسه ٥/ ٣٢٦. وذكر الزركلي في معجمه ٧/ ٢٣٢: مصطفى بن حسن الـذهبي، ولم يـذكر أن له تعليقات على كتاب لب الألباب للقاضي البيضاوي.

(٢) انظر مقالته بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٣ م.

(٣) وذلك بتحقيق الأستاذين الدكتور طه حسين وعبد الحميد العبادي سنة ١٩٣٨ م.

(٤) نشر الكتاب مرتين؛ إحداها بتحقيق الدكتور أحمد مطلـوب والـدكتورة خديجـة الحـديثي ـ بغـداد ١٩٦٧ م، والثانية بتحقيق الدكتور حفني محمد شرف ـ القاهرة (بلا تاريخ). وانظـر في غـير هـذين الكتابين: توثيق نسبة كتاب (أفعل وأفعلت) لأبي حاتم السجستاني لخليل عطية، مجلة المورد، المجلـد الأول، العددان ١-٢، ١٩٧١ م.

وينسبُونَ الكتابَ إلى غيرِ مصنِّفِهِ[1]، أو التشابهِ في الأسماءِ. وقد اعتمدْتُ في تأكيدِ نسبةِ الكتابِ للبِرْكِلِيِّ على ما يأتِي:

١- أنَّ القدماءَ وأصحابَ التراجمِ الَّذينَ ذكرُوا البِرْكِلِيَّ وترجمُوا لهُ ذكرُوا الكتابَ، ونسبُوه إليهِ، بلا خلافٍ، مثلَ: العقدِ المنظومِ في ذكْرِ أفاضلِ الرومِ ٢/ ٢٧٧، وكشفِ الظنونِ ٢/ ٤٥٨، و ٦/ ١٩٩، والأعلامِ ٦/ ٦١، ومعجمِ المؤلِّفينَ ٩/ ١٢٤، وتاريخِ الأدبِ العربيِّ لبروكلمانَ ٥/ ٣٢٥-٣٢٦.

٢- وفي حواشي بعضِ نسخِ المخطوطةِ وتعليقاتِها نُقُولٌ وإشاراتٌ فيها ما يُثبتُ نسبةَ الكتابِ إلى البِرْكِلِيِّ. فقد جاءَ في حواشي نسخةِ (ب) قولُه: "هذا التقسيمُ مخالفٌ لما في (إظهارِ الأسرارِ) من أنَّ (جاءَ) إذا كانَ ناقصًا يكونُ بمعنى صارَ". وكتابُ (إظهارِ الأسرارِ في النحوِ) من مصنَّفاتِ البِرْكِلِيِّ[2]. وقد جاءَ في حاشيةِ الورقةِ الثانيةِ من (ح): "وذكرَهُ الشارحُ النحريرُ في (الإمعان)". والإمعانُ من مصنَّفاتِ البِرْكِلِيِّ، كما مرَّ. وجاءَ في حاشيةِ الورقةِ الرابعةِ: "كما ذهبَ إليه الفاضلُ البِرْكِويُّ".

٣- وإنْ لم تُشرْ نُسختا (ب) و (ح) إلى اسمِ المصنِّفِ[3] في صفحةِ العنوانِ ـ على الرغمِ من اتفاقِهما في المادَّةِ معَ الأصلِ ـ إلا أنَّ نسخةَ الأصلِ، الَّتي لا تبعُدُ عن وفاتِهِ إلا أربعَ عشرةَ سنةً، قد نصَّتْ صراحةً على اسمِ البِرْكِلِيِّ. وبذلكَ تَثبُتُ نسبةُ الكتابِ للبِرْكِلِيِّ.

---

(١) انظر توثيق نسبة كتاب (أفعل وأفعلت) لأبي حاتم السجستاني ص ٥١ وما بعدها.

(٢) كشف الظنون ١/ ١٤٩، و ٣/ ٦٢، و ٥/ ١٩٩، الأعلام ٦/ ٦١.

(٣) ذُكر في فهرس مخطوطات الحرم الإبراهيمي الصادر في نابلس عام ١٩٨٢ م ص ١٢١، أن اسم المؤلف هو البيضاوي. وهذ ليس صحيحا، فالبيضاوي هو مؤلف (اللب) المتن المشروح لا الشرح.

نسخ الكتاب

وعندَ قيامِي بمهمَّةِ تحقيقِ هذا الكتابِ كانَ أمامِي أربعُ نسخٍ؛ ثلاثٌ ذكرَها المستشرقُ الألمانيُّ بروكلمانُ في كتابِهِ (تاريخِ الأدبِ العربيِّ)[1]. إحدَاها في الأسكوريال، والثانيةُ في باريسَ، والثالثةُ في بطرسبرجَ، وأمَّا الرابعةُ فقد ذُكرتْ في فهرستِ مخطوطاتِ الحرمِ الإبراهيميِّ الشريفِ في مدينةِ الخليلِ.

وقد صوَّرْتُ نسخةَ الحرمِ الإبراهيميِّ الشريفِ، وراسلتُ المكتباتِ الأخرى للحصولِ على النسخِ الثلاثِ الباقيةِ. وتمَّ الحصولُ على صورتينِ من نسختي الأسكوريال وبطرسبرجَ، وكانَ جوابُ المكتبةِ الوطنيَّةِ بباريسَ أنَّه لا يوجدُ مخطوطٌ ذو رقمٍ (١٢٩٣)، بعنوانِ (شرحِ كتابِ لبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ) للبِرْكِلِيِّ، كما ذكرَ بروكلمانُ[2].

وصف النسخ

أ ـ نسخة الأسكوريال (مدريد ـ أسبانيا)

وهي نسخة موجودةٌ في مكتبةِ الأسكوريال، برقم (١١٣) ثانٍ. ويبلغُ عددُ أوراقِها (١١٠) عشرًا ومائةَ ورقةٍ، أي في (٢٢٠) عشرينَ ومائتي صفحةٍ، وتشتملُ كلُّ صفحةٍ على (٢١) واحدٍ وعشرينَ سطرًا، متوسِّطُ عددِ كلماتِ السطور (١١) إحدى عشرةَ كلمةً. وخطُّها واضحٌ جميلٌ جدًا، مُيِّزَ فيها المتنُ من الشرحِ بخطٍّ يعلو المتنَ.

وقد جاءَ في صفحةِ العنوان: "كتابُ شرحِ مختصرِ البيضاويِّ للعلامةِ محمَّدٍ البِرْجِلِيِّ، عفَا اللهُ ـ تعالى ـ عنهُما، ونوَّرَ ضريحَهما بمحمَّدٍ وآلِهِ".

وتبدأُ الصفحةُ الأولى من المخطوطةِ بما يلي: "بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ وهو حسبُنا ونعمَ الوكيلُ، وصلَّى اللهُ على نبيِّهِ محمَّدٍ. الحمدُ للهِ وسلامٌ على عبادِهِ الَّذينَ اصطفَى، خُصوصًا على السِّراجِ المنيرِ المصطفَى، وصلاةٌ عليهِ وعليهم مصفًّى مستصفًى... الخ". وجاءَ في آخرِ المخطوطةِ: "تمَّ هذا الكتابُ على يدِ الفقيرِ إلى اللهِ الوفي محمد الغَزِّي

(١) وأشار بروكلمان أيضا إلى نسخة أخرى لشارح مجهول في باريس برقم (٦٦٣٣). انظر ٥/٣٢٦.

(٢) تاريخ الأدب العربي ٥/٣٢٦.

الحنفي[1]، غفرَ اللهُ لهُ ولوالديهِ، وأحسنَ إليهما وإليهِ، آمينَ، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمدٍ، وعلى آلهِ وصحبِهِ وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا. بتاريخِ يومِ الأحدِ سلخَ شوَّال، من شهورِ سنةِ خمسٍ وتسعينَ وتسعِمائةٍ. تمّ.

وقد اتخذتُ هذه النسخةَ أصلاً، دونَ غيرِها، للأسبابِ الآتيةِ:

١- وجودِ اسمِ الشارحِ على صفحةِ العنوان.

٢- كمالِها: حيثُ إنَّهُ لم يسقطْ منها كمَا سقَطَ من غيرِها.

٣- وضوحِ خطِّها، وخلوِّها من الحواشي والتعليقاتِ، الَّتي تطغَى على النصِّ وتشوهُهُ في الغالب، إلا في القليلِ النادرِ.

٤- مُيِّزَ فيها كلُّها أصلُ المتنِ المشروحِ بخطٍّ من علُ.

٥- قِدَمِها: هذه النسخةُ قديمةٌ إذا ما قِيْسَتْ إلى النسختينِ الأخريين. فهي تبعدُ عن سنةِ وفاةِ الشارحِ (١٤) أربعَ عشرةَ سنةً، غيرَ أنَّ الناسخَ لم يشرْ إلى أنَّها نُسختْ عن نسخةِ الشارحِ أو قوبلتْ عليها. وربما تكونُ قد أخذتْ عن نسخةِ الشارحِ لقربِها منهُ، ولأجلِ ذلكَ اتَّخذْتُها أصلاً، ولم أجعلْ لها رمْزًا كمَا جعلْتُ للنسختينِ (ب) و (ح)، وإنما اكتفيتُ بالإشارةِ إليها في أثناءِ التحقيقِ والمقابلةِ بكلمةِ (الأصلِ).

ب. نسخة مكتبة بطرسبرج (روسيا)

رمزتُ إليها بالحرفِ (ب) نسبةً إلى (بطرسبرجَ). وهي موجودةٌ في مكتبةِ بطرسبرجَ برقم (٢٠٢) أول. ويبلغُ عددُ أوراقِها (١٣٤) أربعًا وثلاثينَ ومائةَ ورقةٍ، أي في (٢٦٨) ثمانٍ وستينَ ومائتي صفحةٍ، ومقاسُ كلِّ صفحةٍ (١٥,٥×٦,٥)، وتشتملُ كلُّ صفحةٍ منها على (١٧) سبعةَ عشرَ سطرًا، متوسِّطُ عددِ كلماتِ السطورِ (١٠) عشر كلماتٍ تقريبًا.

---

(١) الغزي غير معجمة في الأصل. وهو محمد بن أحمد، الخطيب العمري التَّمرتاشي الغَزِّيُّ الحنفي، شمس الدين شيخ الحنفية في عصره، مولده عام (٩٣٩ هـ)، ووفاته عام (١٠٠٤ هـ)، من أهل غزَّة، مولده ووفاته فيها. انظر ترجمته في: كشف الظنون ٦/ ٢٠٧، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٤/ ١٨، الأعلام ٦/ ٢٣٩، معجم المؤلفين ١٠/ ١٩٦، معالم الأدب العربي في العصر الحديث ٢/ ٩٧.

وهي مكتوبةٌ بخطٍّ واضحٍ إلا في بعضِ الأحايين، يمتزجُ المتنُ فيها بالشرحِ دونَ تمييزٍ بينهما إلا في بعضِ الأوراقِ، حيثُ يعلو عبارةَ المتنِ خطٌّ.

وقد جاءَ في صفحةِ العنوانِ عبارةُ: "امتحان أذكيا" وجاءَ أسفلَ منها: "وقفتُ هذا الكتابَ موضوعًا في دارِ الكتبِ الأحمديةِ سنةَ ١١٦٧ هـ، "وتحتَ هذا الوقفِ ختمٌ غيرُ واضحٍ حاولتُ قراءَتَهُ فما استطعتُ.

وفي أعلى الصفحةِ يوجدُ اسم: "جلدي أمجد يكرم" وأسفلَ منهُ حاشيةٌ يبدو أنَّها باللغةِ التركيةِ.

وتبدأ الصفحةُ الأولى من المخطوطةِ بما يلي: "بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ وبهِ نستعينُ. الحمدُ للهِ وسلامٌ على عبادِهِ الَّذينَ اصطفى، خصوصًا منهم على السراجِ المنيرِ المصطفى، وصلاةٌ عليهِ وعليهِم مصفًّى ومستصفًى... الخ".

وكُتبَ في آخرِ المخطوطةِ: "تمت الكتاب بعونِ اللهِ الملكِ الوهابِ تاريخ سنة ١٠٤٣".

العلامات المميِّزة لهذه النسخة

١- أوراقُها غيرُ مرقَّمةٍ ما عدا الورقاتِ التسعَ الأُوَلَ.

٢- تطغى على عددٍ غيرِ قليلٍ من أوراقِها الحواشي والتعليقاتُ، وهي في مجملِها غيرُ مقروءةٍ لرداءةِ التصويرِ، وصغرِ كلماتِها، واختلاطِها بعضِها ببعضٍ.

٣- مكان عنواناتِها في كثيرٍ من الأحيانِ ـ بياضٌ. ولعلَّ السببَ في ذلك أنَّها مكتوبةٌ بالمدادِ الأحمرِ، ولرداءةِ التصويرِ لم تظهرْ.

٤- الورقةُ الأولى والورقةُ (٥٨) الثامنةُ والخمسونَ مكررتانِ، كما كُرِّرَ الوجْهُ (ب) من الصفحةِ (٥٦) السادسةِ والخمسينَ، في الصفحةِ (٥٨) الثامنةِ والخمسينَ وجه (ب).

٥- فيها خرمانِ؛ الأوَّلُ مقدارُهُ (٢٦) ستٌّ وعشرونَ صفحةً من المطبوعِ (٧٥ - ١٠٠)، والثاني مقدارُهُ (٤) أربعُ صفحاتٍ من المطبوعِ (٢٦٦ - ٢٧٠).

جـ. نسخة الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل (فلسطين)

رمزتُ إليها بالحرفِ (ح)، نسبةً إلى (الحرمِ الإبراهيميِّ الشريفِ). وهي موجودةٌ في مكتبةِ الحرمِ الإبراهيميِّ الشريفِ برقم (٧٥) خمسةٍ وسبعينَ، وتاريخُ نسخِها سنةَ(١١٩٧ هـ) سبعٍ وتسعينَ ومائةٍ وألفٍ، ورُقِّمتْ أوراقُها برقمين مختلفين؛ الأوَّلُ عِدَّتُهُ (١٤٣) ثلاثٌ وأربعونَ ومائةُ ورقةٍ، وهذا ما جاءَ في نهايتِها، حيثُ قالَ الناسخُ: "عددُ أوراقِ هذا الكتابِ ١٤٣ ورقةً". وهي تمثِّلُ أصلَ المتنِ والشرحِ، أي في (٢٨٦) ستٍّ وثمانينَ ومائتي صفحةٍ. والترقيمُ الثاني عِدَّتُهُ (١٥١) إحدى وخمسون ومائةُ ورقةٍ، أي في (٣٠٢) اثنتينِ وثلاثمائةِ صفحةٍ. وهذا الفارقُ بينَ الترقيمينِ مَردُّهُ إلى وجودِ حواشٍ على عددٍ من أوراقِها حتى الورقةِ ذاتِ الرقمِ (٣٩) تسعٍ وثلاثينَ، وقد مثَّلَتْ هذه الحواشِي أربعَ عشْرةَ صفحةً بالتمامِ، أي سبعَ ورقاتٍ.

ومقاسُ كلِّ صفحةٍ (٥ , ٢١ × ١٣)، وتشتملُ كلُّ صفحةٍ منها على (١٩) تسعةَ عشَرَ سطرًا، ومتوسِّطُ عددِ كلماتِ السطورِ (٩) تسعُ كلماتٍ تقريبًا.

وكُتب المتنُ والشرحُ بمدادٍ أسودَ، ويعلو المتنَ خطٌّ في كثيرٍ من صفحاتِ المخطوطةِ، كُتبَ بالمدادِ الأحمرِ. وخطُّها واضحُ جميلٌ. وهي بخطِّ ابنِ عليٍّ. والنسخةُ تامَّةٌ، وتاريخُ نسخِها (١١٩٧ هـ- ١٧٨٣ م).

وقد جاءَ في صفحةِ العنوانِ في أعلاها من اليمينِ: "امتحان الأزكيا". وجاء أسفلَ منه رقم (٣٢٩)، وتحتَ الرقمِ: "صاحب ومالك علي نوري بن مصطفى".

وجاء من الوسطِ جهةَ اليمينِ في شكلٍ كالمستطيلِ "شرح كتاب اللب" وأسفلَ منه الرقم (٧٥) وهو يمثِّلُ رقمَ المخطوطةِ في فهرستِ مخطوطاتِ الحرمِ الإبراهيميِّ الشريفِ.

وجاءَ في أعلاها من اليسار[1]. "البصريونَ خمسةَ عشرَ رجالاً: سيبويهِ، أخفشٌ، قطربٌ، صالحٌ الجرميُّ، بكرٌ المازنيُّ، محمَّدٌ المبرِّدُ، أبو إسحقَ الزجاجُ، أبو السَّرَّاجِ، محمدُ بنُ كيسانَ، أبو عليٍّ (؟)، أبو السيرافيِّ، عليٌّ الرمانيُّ، أبو عليٍّ الفارسيُّ، أبو الفتْحِ بنِ جنِّيٍّ، عبدُ القاهرِ. رحِمَهم اللهُ، عليهم رحمَةٌ واسعةٌ.

والكوفيونَ أربعة رجالا: كسائيٌّ، فرَّاءٌ، أبو العباسِ، محمَّدٌ الأنباريُّ. رحِمَهم اللهُ تعالى".

---

(١) لاحظ كيف أورد ألفاظ الأعلام، واستعمل تمييز العدد المركب مجموعا.

ثمَّ ثلاثةُ أختامٍ، اثنانِ منها يحملانِ اسمَ علي نوري المفتي بمحروسـةِ نـيلس ١٢٥٣، وآخرُ غيرُ واضحٍ، يبدو أنَّه ختمُ مكتبةِ الحرمِ الإبراهيميِّ الشريفِ.

وتبدأ الصفحةُ الأولى من المخطوطةِ بما يأتي: "بسمِ اللهِ الـرحمنِ الـرحيم، الحمـدُ للهِ وسلامٌ على عبادِهِ الَّذينَ اصطفَى، خُصوصًا منهم على السراجِ المـنيرِ المصـطفى، وصـلاةٌ عليهِ وعليهم مصفًى ومستصفًى... الخ".

وأمَّا الصفحةُ الأخيرةُ من المخطوطةِ فقد كتبَ في نهايتِها: "تمَّ الكتـابُ بعـونِ الملـكِ الوهابِ، وقد وقعَ الفراغُ عن تنميقِهِ في وقتِ الضُّحَى من يومِ الاثنينِ في غرَّةِ شـهرِ ربيـعٍ الأولى[1] لسنةِ سبعٍ وتسعينَ ومائةٍ وألفٍ على يدِ الفقيرِ إلى رحمةِ ربِّهِ القديرِ لطفِ الله بـنِ عليٍّ، غفرَ اللهُ لهما ولإخوانِنا الَّذينَ سبقُونا بالإيمانِ، وصلَّى اللهُ ـ تعـالى ـ علـى سـيدِنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ". عددُ أوراقِ هذا الكتابِ (١٤٣).

العلامات المميزة لهذه النسخة

١- تتميَّزُ هذه النسخةُ ـ حتى الورقـةِ (٣٩) التاسِـعةِ والـثلاثينَ ـ بوجـودِ نـصِّ المـتنِ للبيضاويِّ على يسارِ الورقةِ.

٢- وُضِعتِ العناوينُ ـ مرةً أُخرى ـ على يسارِ الورقةِ مسـبوقَةً تـارةً بعبـارةِ (مبحَـثٍ) وتارةً أُخرى بعبارةِ (مطْلبٍ).

٣- كثرةُ التعليقاتِ والحواشي، حتى إنَّه في بعضِ الأحيانِ كانتْ تحتلُّ صفحةً بكمالِها، مِمَّا أدى إلى وجودِ ترقيمينِ اثنينِ، كما أشرتُ سابقًا. وهذه الحواشِـي والتعليقـاتُ الإفـادةُ منهـا ضـئيلةٌ جـدًا لصـغَرِ كلماتِهـا، وخفائِهـا، والتوائِهـا آخـذةً في جميـعِ الاتجاهاتِ.

٤- تكرارُ ختمِ علـي نـوري في الأوراق: ٤٩، ٥٠، ٨٠، ١٤٥، ١٥٠، ١٥١، وتكـرارُ الختم الآخر في الأوراق: ٦٩، ١٥٠، ١٥١.

ملاحظات عامة على النسخ

عندَ مقابلَتِي للنسخِ المخطوطةِ الَّتي حصلتُ عليها تبيَّنَ لـي أنَّ هـذه النسـخَ متباينـةٌ

(١) كذا في المخطوطة. والصحيح الأول.

فيما بينَها، وقد بيَّنتُ ذلك في آخرِ وصفِ كلِّ نسخةٍ، وإنْ دلَّ هذا على شيءٍ فإنَّما يـدلُّ على أنَّ هذه النسخَ لم تؤخذْ عن أصلٍ واحدٍ. وهذه بعضُ الملاحظِ العامةِ الَّتي سـجَّلْتُها، والَّتي تَحتمِلُ أنْ تكونَ شائعةً بين النُّسَّاخِ:

أ- تكتبُ الألفُ المقصورةُ في الأصلِ، في كثيرٍ من الأحيـانِ، يـاءً، مثـلَ: أعلـي، علـي، إلي، الأدني، استغني، في: أعلى، على، إلى، الأدنى، استغنى. وتتَّفقُ (ب) و (ح) في كتابةِ الياءِ المتطرِّفةِ ألفًا، مثـل نسـائى، فـى، أى، علـىّ، الكسـائى، في: نسـائي، في، عليّ، الكسائي.

ب- في الأصلِ تشبعُ الهمزةُ وتقلبُ ياءً، مثلَ: القايـلِ، قـايمٍ، لانتفايهِمـا، الثنـاييِّ، في: القائلِ، قائمٍ، لانتفائِهما، الثنائيِّ.

جـ- لا تثبتُ الهمزةُ المتطرِّفةُ في الأصلِ، سواء أوقعـتْ بعـدَ ألـفٍ أم لا، مثـل: أجـزا، الأسما، جز، في: أجزاء، الأسماء، جزء. وفي (ب) توضعُ علامةُ مـدٍّ علـى الألـفِ الَّتي تسبقُ الهمزةَ المتطرِّفةِ، مثلَ: فدآءٍ، اكتفآءٍ، استغنآءٍ، في: فداءٍ، اكتفـاءٍ، اسـتغناءٍ، وفي (ح) تُرسمُ الهمزةُ المتطرِّفةُ منفردةً في مثلِ المبتداءِ: المبتدأ.

د- إذا ما انتهَى السطرُ ولم يكنْ ثمَّةَ متَّسعٌ للكلمةِ، فإنَّ نسخةَ الأصلِ تسـتعملُ إشـارةَ (ده)، وتلجأُ (ب) إلى تكرارِ الحرفِ أو تكرارِ بعضِ الكلمةِ.

منهج التحقيق:

أقصَى غايةٍ تُؤمَّلُ من تحقيقِ النصوصِ هي إخراجُ نصٍّ سليمٍ، مُقـاربٍ إلى الصـورةِ الَّتي تركَها مؤلِّفُهُ، وأنْ يُؤدَّى النصُّ أداءً صادِقًا كَمَا وضـعَهُ مؤلِّفُـهُ كَمًّـا وكَيْفًـا. ولأجـلِ ذلكَ التزمْتُ في تحقيقِ الكتابِ بالآتي:

١- تحريرِ النصِّ بدقَّةٍ وأناةٍ وَفقَ القواعدِ الإملائيَّةِ المتَّبعةِ اليومَ.

٢- المحافظةِ على النصِّ كما وردَ عن المؤلِّفِ، ولم أتدخَّلْ فيه إلا بزيادةِ حـرفٍ أو كلمـةٍ للسياقِ،أو بكلمةٍ أو أكثرَ من النسخِ الأُخـرَى، بعـدَ التأكُّـدِ مـن أنَّهـا سـاقطةٌ مـن الأصلِ، وأنَّه لا بدَّ منها، مشيرًا إلى ذلكَ في الحاشيةِ.

٣- أشرْتُ إلى ما سقَطَ من غيرِ الأصلِ في الحاشيةِ معَ ذكرِهِ كاملاً.

٤- حاولْتُ قدرَ الإمكانِ إرجاعَ الآراءِ والأقوالِ والنقـولِ إلى مصـنَّفاتِ أصـحابِها مـا تيسَّرَ لي ذلكَ، وإلا أرجعتُها إلى كتبِ النحوِ ومُطوَّلاتِهِ.

٥- ضَبطْتُ الآياتِ القرآنيةَ، وأشرْتُ إلى اسمِ السورةِ ورقمِ الآيةِ، وأتممْتُها في الحاشيةِ.

٦- خَرَّجْتُ الأحاديثَ الشريفةَ من كُتبِ الحديثِ والسنَّةِ.

٧- اعتنيْتُ بتخريجِ القراءاتِ القرآنيَّةِ من كُتبِ القراءاتِ والتفسيرِ.

٨- خَرَّجْتُ الأمثالَ والأقوالَ المأثورةَ عن العربِ.

٩- خَرَّجْتُ الشواهدَ الشعريَّةَ، وأشرْتُ إلى اسمِ قائلِها، وشرحْتُ موضعَ الشاهدِ فيها، مُعْتَنِيًا بذكرِ الرواياتِ المختلفةِ، وأكملْتُ أنصافَ الأبياتِ.

١٠- عَرَّفْتُ بإيجازٍ بالأعلامِ الَّذينَ وردَ ذِكرُهم في الكتابِ، معتمدًا على كتبِ التراجمِ.

١١- وَضَّحْتُ بعضَ الألفاظِ اللغويَّةِ الصَّعبَةِ.

١٢- ضَبَطْتُ النَّصَّ ضبْطًا تامًّا.

١٣-في الطباعةِ مُيِّزَ المتنُ بالخطِّ الغامقِ، والشرحُ بالخطِّ العاديِّ.

كتاب شرح مختصر البيضاوي للعلامة محمد
البرجلي عفا الله تعالى

صفحة العنوان من نسخة مكتبة (الأسكوريال) ــ الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه حسبنا ونعم الوكيل وصلى الله على نبيه محمد
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى خصوصا على السراج ،
المنير المصطفى وصلاة عليهم وعليهم مصفى مستصفى وعلى آلهم
واصحابهم الذين هم اخوان الصفا وعلى اتباعهم الذين هم اصحاب
الوفاء وبعد فلما اردت ان ادرس كتاب اللب المنسوب الى
الامام الاوحدي عمر القاضي البيضاوي عليه رحمة الله العزيز
القوي سألني بعض اصحابي ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه
ومبانيه ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه ويبين ماله
وما عليه وما فيه مشتملا على نكت دقيقة ورموز خفية لتشحيذ
الجنان واحبارا الاذهان وتنشيطا للطلاب وترغيبا لاولي الالباب
موجزا غاية الايجاز بلا اخلال تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال
عاريا عن المشهورات والواضحات خاليا عن نقل الاقوال والاختلافات
بلا ترجيح وتمييز لعمري ان هذا لعزيز قلت انى مشغول بما هو
اهم وما الغاية فيه اتم والعمر اقل من القليل وقد نودي الرحيل
الرحيل وقد غلب على علما الدهر العناد والحسد والكبر فلما اردت
رد سؤالهم وعدم اجابة اقوالهم ناداني سري المرئي انهم ايتام
سائلون والى العلم والتعليم محتاجون الم يجدك يتيما فآوى
ووجدك ضالا فهدى ووجدك عائلا فاغنى وعلمك ما لم تكن تعلم
وكان فضل الله عليك عظيما فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا
تنهر واما بنعمة ربك فحدث فاستحططهم من غير نوك ما انا فيه
وان هذا بالمحال لشبيه وما من ممكن عليه بعسير انه على كل شيء قدير

وتوكلت

وجه الورقة الأولى من نسخة مكتبة (الأسكوريال) — الأصل

وتوكلت على الحي الذي لا يموت وكل حي غيره يموت ومن يتوكل على

الله فهو حسبه ومن يدعو صدقاً فهو يجيبه حسبنا الله ونعم الوكيل

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي الجليل ، الحمد لله الذي رفع ، اي يرفع على

درجات الجنان او شرف وكرم ، الجازمين المعتقدين من غير تردد

واحتمال وهو لا بوحدانيته ، متعلق بالجازمين وتعلقه برفع بمعنى

ان الرفع بسبب الوحدانية اذ الشركة ترفع النظام والرفع فرعه

بعيد لفظا ومعنى اي بالامور المنسوبة الي وحدته تعالى كعدم

الشركة في الالوهية والخالقية وسائر الصفات المختصة فيدخل فيه

ارسال الرسل لكونه فرع رفع فساد السموات والارض اللازم للشركة

والالف والنون من تغييرات النسب ولم يجعل اليا للمصدرية لاحتياجه

الي التاويل لكون الوحدة مصدرا فيضيع العدول عن الاخصر وعدم

ثبوته ودخول الوحدة الثاني لبعثة الرسل حينئذ في الجازمين مع

انهم ليسوا بمرتفعين ولتوهم كون المراد الوحدة من طريق العدد

وليس كذلك اذ هي غير مختصة به تعالى بل هو لازم بين لكل جزئي

حقيقي ولذلك قال في الفقه الاكبر والله واحد لا من طريق العدد

ولكن من طريق انه لا شريك له ومراده نفي المراد به لا نفي الوحدة

العددية فانه كفر ، بفضله ، متعلق برفع فيكون اشارة الي ان

الرفع باختياره واحسانه لا علي طريق الوجوب عليه او ايجابه بالذات

او بالجازمين ولا يلزم منه تعدد الجار الواحد بمعنى بغير عطف لاختلافهما

معنى اذ الاولي للالصاق والثانية للسببية فيكون اشارة الي ان

افعال العباد وان كانت فعلية منه تعالى لا منهم والاول اقرب وان

معنى

على الجازمين الى زمن الفتية لتلط

اما لفظا فظاهر واما معنى فلاحتياج الجازمين حينئذ الى العلة

ظهر الورقة الأولى من نسخة مكتبة (الأسكوريال) ــ الأصل

كالتي في صهٍ فإنّ معناه اسكت الآن والعوض هو عوض عن حرف نحو جوارٍ أو
المضاف اليه كيومئذ وحينئذ وساعتئذ وعاما ومررت بكلٍّ قائما والمقابلة
لنون الجمع المذكر السالم كمسلمات وهذا عند ابن الحاجب وأما لم يحطه
تنوين التمكن لوجوده في نحو عرفات منصرف وتنوينه للتمكن ولوجود
عدمه للمقابلة لأن تاءه غير متمحض للتأنيث لدلالته على الجمعية
أيضا فلذلك ضعفت عن المنع وسمعت تقديرا أخرى فصار
كالنعامة والترنم وهو ما يلحق أواخر الأبيات والمصاريع لتحسين
الإنشاد ويحذف التنوين مع همزة ابن في اللفظ والخط في نحو زيد بن عمرو
يريد العلم الموصوف بابن مضافا إلى علم آخر لكثرة الاستعمال بخلاف
رجل ابن زيد وزيد ابن ظالم فتنوينهما لا يحذف في اللفظ ولا همزة
ابن في الخط وقد حذف التنوين في غيره أي في غير نحو زيد بن عمرو كقوله
تعالى قل هو الله أحد الله الصمد فيمن قرأ بلا تنوين أحد نون التأكيد
خفيفة ساكنة أو مشددة بعد غير الواو وقبله مفتوحة تختص نون التأكيد
بفعلها بمستقبل فيه معنى الطلب من الأمر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والقسم وقد دخول نون التأكيد في النفي تشبيها بالنهي
ويجب نون التأكيد في جواب القسم المثبت وكثرت نون التأكيد في
نحو إما ترينّ أي في الشرط المؤكد حرفه بما الزائدة [illegible] حكاه ونون
التأكيد لأن موضعه الصرف هاء السكت تلحقهما آخر حرف محرك
بحركة غير إعرابية ولا مشبهة بها احترازا عن نحو يا زيد ولا رجل فلا يلحق
به هاء السكت وقفا لا وصلا كثمه وربه وقه وماهيه وسلطانيه
الكشكشة لكشكشة سين مهملة وشين معجمة ساكنات

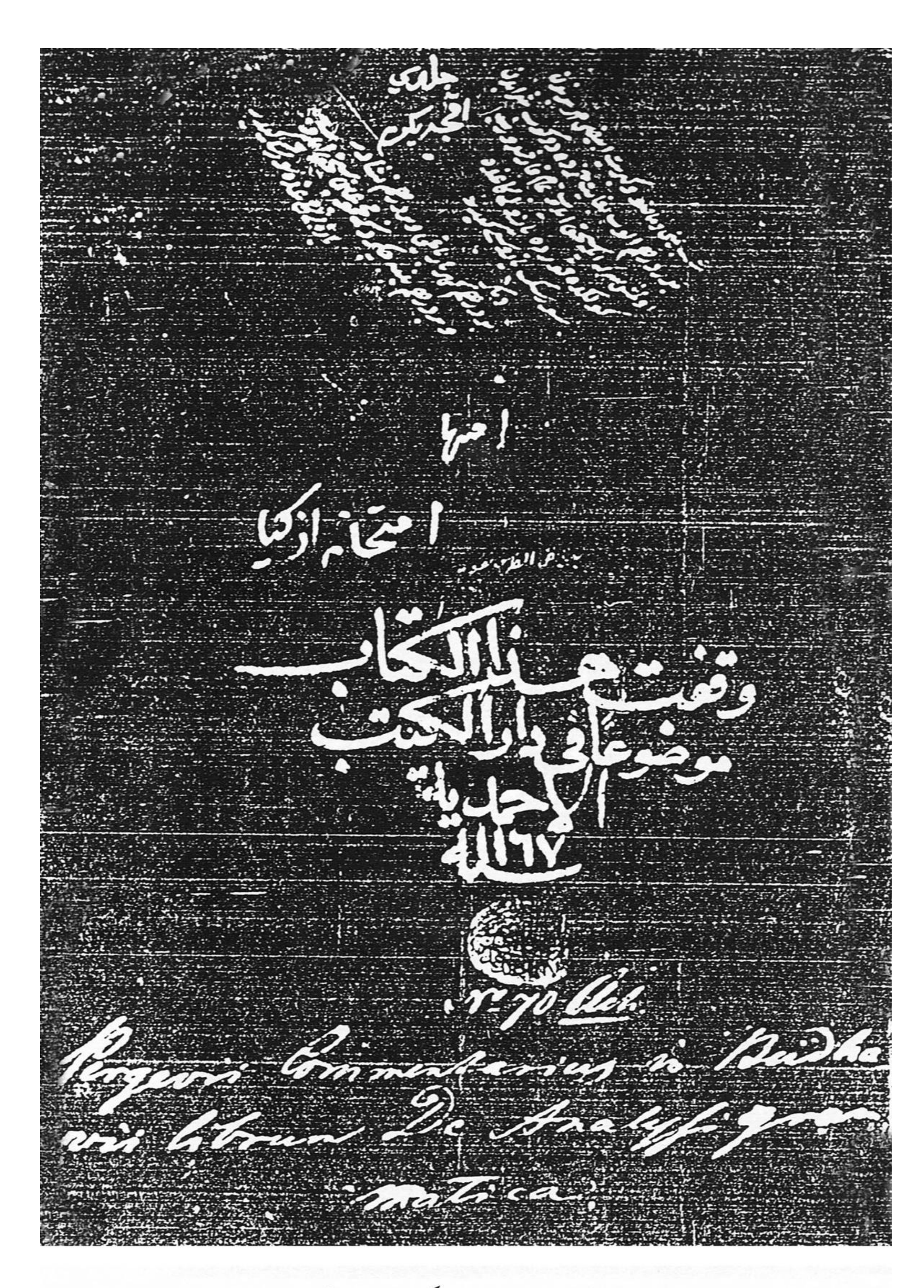
تلحق

وجه الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة (الأسكوريال) ــــ الأصل

كاني صه ونات معناه اسكت الان والعوض عن حرف نحو جوار او
المضاف اليه كيومئذ وحينئذ وساعتئذ وعاما ومررت بكل قائما والمقابلة
لنون الجمع المذكر السالم كمسلمات وهذا عند ابن الحاجب وانما لم يجعله
تنوين التمكن لوجوده في نحو عرفات منصرف وتنوينه للتمكن ولوجود
عنوه للمقابلة لان تاه غير متمحض للتانيث لدلالته على الجمعية
ايضا فلو ايكت فضعفت عن المنع وسنت تقدير اخرى فصار
كالتمامة والترنم وهو ما لحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين
الانشاد وحذف التنوين مع همزة ابن في اللفظ والخط في نحو زيد بن عمرو
بربد العلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر لكثرة الاستعمال بخلاف
رجل ابن زيد وزيد ابن ظالم فتنوينهما لا يحذف في اللفظ ولا همزة
ابن في الخط وقل حذف التنوين في غيره اي في غير نحو زيد بن عمرو كقوله
تعالى قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرا بلا تنوين احد نونا التاكيد
خفيفة ساكنة او بمعنى الواو ثقيلة مفتوحة مختص نون التاكيد
بفعليها بمستقبل فيه معنى الطلب من الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والقسم وقل دخول نون التاكيد في النفي تشبيها بالنهي
وتجب نون التاكيد في جواب القسم المثبت وكثرت نون التاكيد في
نحو اما ترين اي في الشرط المؤكد حرفه بالزائدة ترك ساكنا احكاما نون
التاكيد لان موضعه الصرف هاء السكت تلحقهما اخر حرف محرك
بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بها احترازا عن نحو يا زيد ولا رجل فلا يلحق
به هاء السكت وقفا لا وصلا كثمه ورده وقه وماهيه وسلطانيه
الكسكسة والكشكشة بسين مهملة وشين معجمة ساكنتان

تلحق

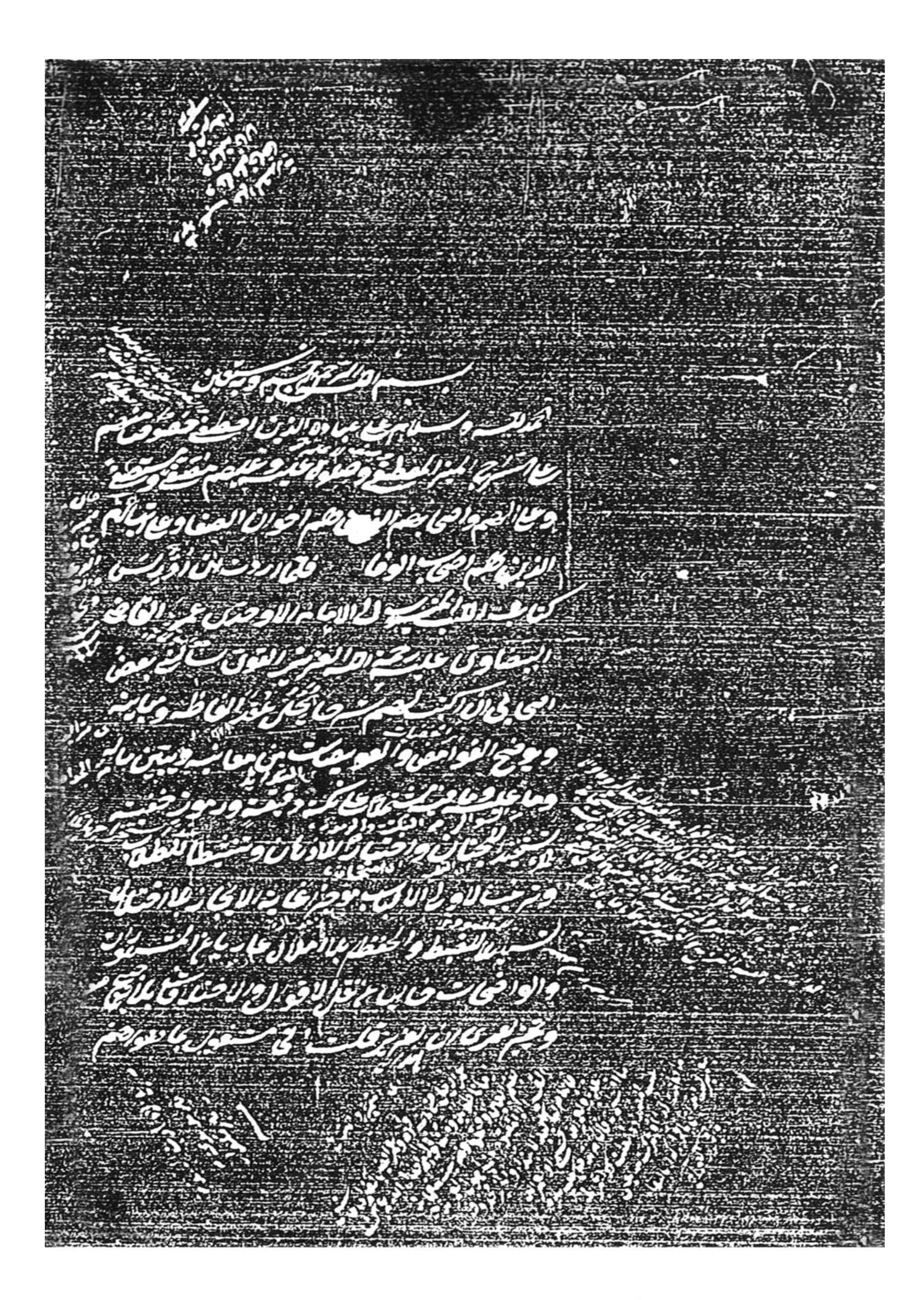
وجه الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة (الأسكوريال) — الأصل



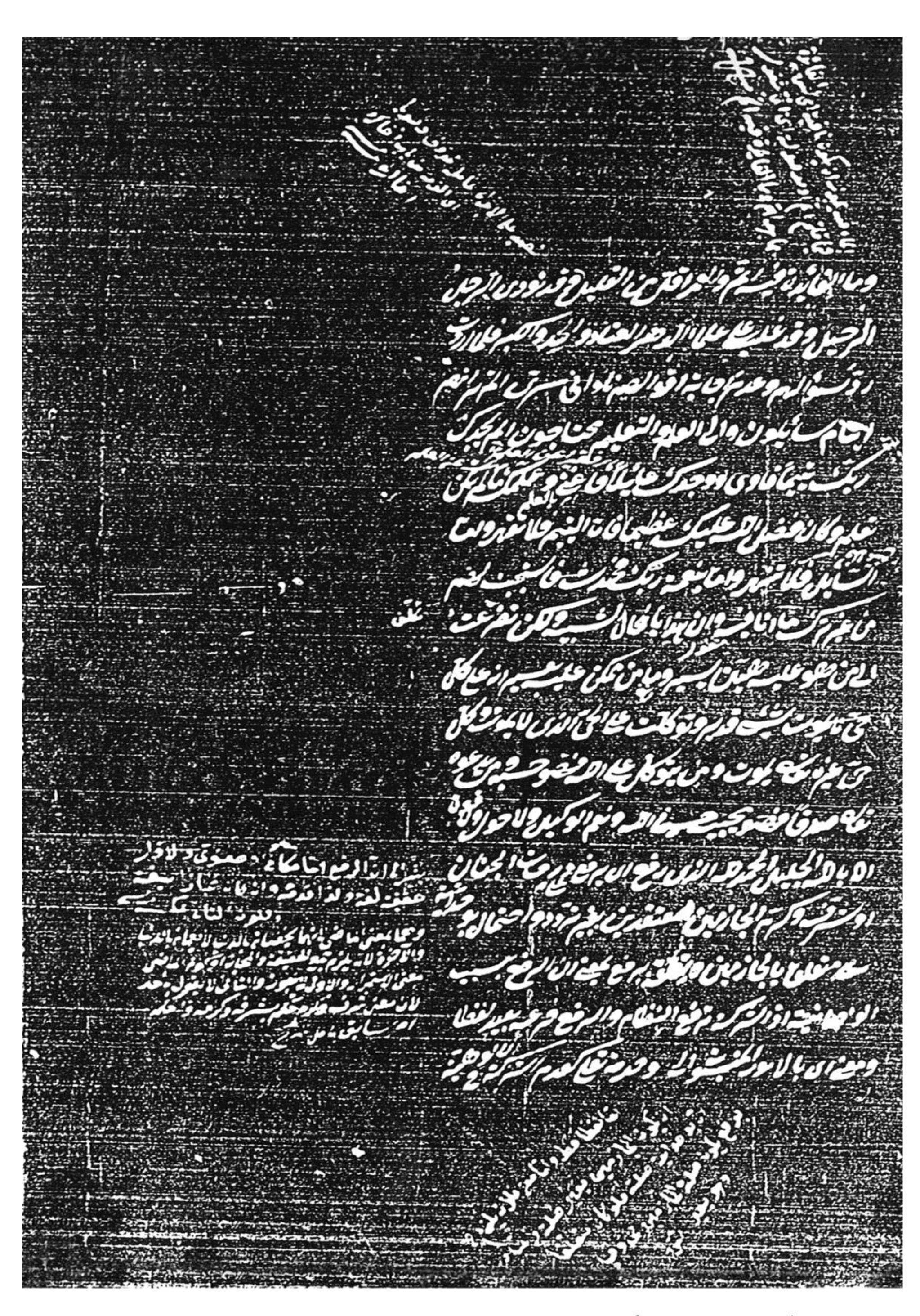
امتحان الاذكيا

وقفت هذا الكتاب
موضوعا في دار الكتب
الاحمدية
سنة ١١٦٧

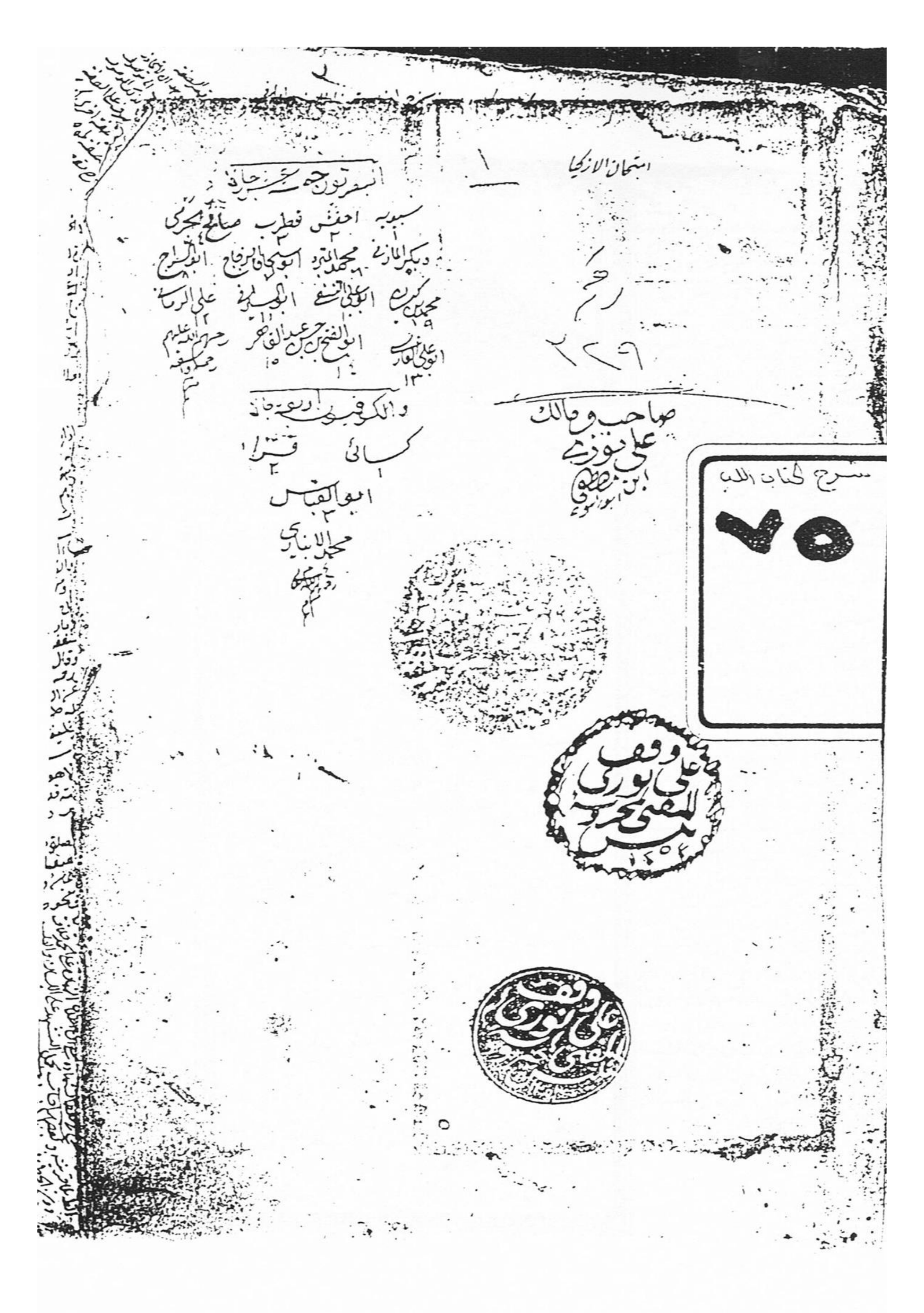
صفحة العنوان من نسخة مكتبة (بطرسبرج) ـــ ب



وجه الورقة الأولى من نسخة مكتبة (بطرسبرج) ـــ ب



ظهر الورقة الأولى من نسخة مكتبة (بطرسبرج) ـــ ب



صفحة العنوان من نسخة مكتبة الحرم الإبراهيمي الشريف (الخليل) — ح

الورقة الأولى من نسخة مكتبة الحرم الإبراهيمي الشريف (الخليل) — ح

في جواب القسم المثبت وكثرت نون التاكيد
في نحو اما ترين اي في الشرط المؤكد حرفه بما الزائدة ترك
سائر احكام نون التاكيد لان موضعه العرف هاء السكت
هاء ساكنة تلحق ما اي آخر حرف تحرك بحركة غير اعرابية
ولا مشبهة بها احترازا عن مثل يا زيد ولا رجل فلا يلحق به
هاء السكت وقفا لا وصلا كلمة ره وقه وماهيه وسلطانيه
الكسكسة والكشكشة سين مهملة وشين معجمة
تلحق كاف المؤنثة وقفا حفظا لحركتها حتى لا تلتبس بكاف
المذكر نحو اكرمتكس ومررت بكش تم الكتاب
بعون الله الملك الوهاب وقد وقع الفراغ عن تسويده
في وقت الضحى من يوم الاثنين في غرة شهر ربيع الاول
لسنة سبع وتسعين ومائة والف على يد الفقير الى رحمة
ربه القدير لطف الله بن علي غفر الله لهما ولاخواننا الذين
سبقونا بالايمان وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه اجمعين

عدد اوراق هذه الكتاب
١٤٣





الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة الحرم الإبراهيمي الشريف (الخليل) ـــ ح

شرح لب الألباب في علم الإعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

(وهوَ حسبُنا ونعمَ الوكيلُ، وصلَّى اللهُ على نبيِّهِ محمَّدٍ)[١]

الحمدُ للهِ، وسلامٌ على عبادِهِ الَّذينَ اصطفَى، خُصوصًا منْهم[٢] على السراجِ المُنيرِ المصطفَى، وصلاةٌ عليهِ وعليهِم مُصفًّى مستصْفًى[٣]، وعلى آلِهم وأصحابِهم، الَّذينَ هُمْ إخوانُ الصفَا، وعلى أتباعِهم، الَّذينَ همْ أصحابُ الوفَا، وبعدُ[٤]:

فلمَّا أردْتُ أنْ أدرسَ (كتابَ اللبِّ)، المنسوبَ إلى الإمامِ الأوحَديِّ، عمرَ القاضِي البيضاويِّ[٥] -عليهِ رحمةُ اللهِ[٦] العزيزِ القويِّ- سألَني بعضُ أصحابِي أنْ أكتبَ لهمْ شرْحًا يَحُلُّ عقَدَ ألفاظِهِ ومبانِيهِ، ويوضِّحُ الغوامضَ والعويصاتِ[٧] من معانِيهِ، ويُبيِّنُ ما لَهُ وما عليهِ وما فيهِ، مشتمِلاً على نُكتٍ دقيقةٍ، ورموزٍ خفيَّةٍ؛ لِتشحيذِ الجَنانِ واختبارِ الأذهانِ[٨]، وتنشيطًا للطلابِ، وترغيبًا لأُولي الألبابِ، موجَزًا غايةَ الإيجازِ بلا إخلالٍ[٩]، تسهيلاً للضبْطِ والحفْظِ[١٠] بلا إملالٍ، عاريًا عن المشهوراتِ والواضحاتِ، خاليًا عن نَقْلِ الأقوالِ والاختلافاتِ، بلا ترجيحٍ وتمييزٍ، لَعمرِي، إنَّ هذا لَعزيزٌ.

---

(١) ما بين القوسين بدله في ب: وبه نستعين. وساقط من ح.

(٢) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٣) ب و ح. ومستصفى.

(٤) ب: أما بعد.

(٥) المشهور أنه ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ). صنّف:شرح الكافية، المنهاج في الأصول، الطوالع في الكلام، وغيرها. ترجمته في: شذرات الذهب ٥/ ٣٩٢، بغية الوعاة ٢/ ٥٠، كشف الظنون ٢/ ٣٩٢، مفتاح السعادة ٢/ ١٠٣.

(٦) ساقطة من ح.

(٧) عاص الكلام: خفِيَ معناه وصَعُبَ فهوعويص. المعجم الوجيز (عاص) ص٤٤١.

(٨) ب و ح: تشحيذًا للجنان، واختبارًا للأذهان.

(٩) ب: اختلال.

(١٠) ساقطة من ح.

قلْتُ: إنِّي مشغولٌ بِما هوَ أهمُّ، وما الفائدةُ فيهِ أتمُّ، والعمرُ أقلُّ منَ القليلِ، وقدْ نودِيَ: الرحيلُ الرحيلُ، وقدْ غلبَ على علماءِ الدهرِ العنادُ، والحسَدُ، والكِبْرُ.

فلمَّا أردْتُ ردَّ سؤالِهم، وعدمَ إجابةِ أقوالِهم، نادَاني سِرِّي: إنَّهم أيتامٌ سائلِونَ، وإلى العِلمِ والتعليمِ محتاجُونَ. ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ[1] يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝٦ (وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ)[2] ۝٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾[3]، ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾[4]، ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[5]. فاستجبْتُ لَهم منْ غيرِ ترْكِ ما أنَا فيهِ، وإنَّ هذا بالُمحالِ لَشبيهٌ. (ولكنْ تضرَّعْتُ إلى مَنْ هوَ عليهِ هيِّنٌ يسيرٌ)[6]، ومَا منْ مُمْكنٍ عليهِ بعسيرٍ، إنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٍ، وتوكَّلْتُ على الحيِّ الَّذي لا يموْتُ، وكلُّ حيٍّ غيرُهُ[7] يموتُ. ومَنْ يتوكَّلُ على اللهِ فهوَ حسْبُهُ، ومَنْ يدعُوهُ[8] صِدقًا فهوَ يُجيبُهُ[9].حسْبُنا اللهُ، ونِعمَ الوكيلُ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ العلِيِّ[10] الجليلِ.

الحمدُ للهِ الَّذي رفعَ، أي يرفعُ على درجاتِ الجِنانِ، أو شرَّفَ وكرَّمَ، **الجازمينَ،** المعتقدينَ منْ غيرِ تردُّدٍ واحتمالٍ، **بوحدانيَّتِهِ،** متعلّقٌ بـ: الجَازمينَ، وتعلُّقُهُ بـ: رفعَ؛ بمعنَى أنَّ الرفعَ بسببِ الوحدانيَّةِ، إذِ الشَّركةُ ترفعُ النظامَ، والرفعُ فرعُهُ بعيدٌ لفظًا ومعنًى، أي بالأمورِ المنسوبةِ إلى وَحدَتِهِ - تعالى -؛ كعدمِ الشَّركةِ في الألوهيَّةِ، والخالِقيَّةِ، وسائرِ

---

(١) ب و ح: ألم يجدك ربك.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب و ح.

(٣) سورة الضحى الآية ٦-٨.

(٤) سورة النساء الآية ١١٣، وتمامها: { وأنزل عليك الكتاب والحكمة... }.

(٥) سورة الضحى الآية ٩-١١.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) ب و ح: غيره تعالى.

(٨) ب و ح: يدعوه تعالى.

(٩) ب و ح: مجيبه.

(١٠) ساقطة من ب و ح.

الصفاتِ المختصَّةِ، فيدخلُ فيهِ إرسالُ الرسلِ، لكونهِ فرعَ رفعِ فسـادِ السـمواتِ والأرضِ اللازمَ للشَّركةِ. والألفُ والنونُ من تغييراتِ النسَبِ، ولم نجعلِ الياءَ للمصدريَّةِ، لاحتياجِهِ إلى التأويلِ، لكونِ الوَحدَةِ[1] مصدرًا، فيضيعُ العدولُ عن الأخصرِ، وعدمِ ثبوتِهِ، ودخول الموحِّدِ النافِي لبعثةِ الرسلِ[2] حينَئذٍ، معَ أنَّهم ليسُوا بمرفوعينَ، وتوهُّمِ كونِ المرادِ الوحـدةُ من طريقِ العددِ، وليسَ كذلكَ؛ إذْ هيَ غيرُ مختصَّةٍ بهِ - تعالى - بـل هـوَ لازمٌ بـيِّنٌ لكـلِّ جزئيٍّ حقيقيٍّ، ولذلكَ قالَ في (الفقهِ الأكبرِ): واللهُ[3] واحدٌ لا منْ طريـقِ العـددِ، ولكـنْ من طريقِ أنَّه لا شريكَ لَهُ. ومرادُهُ نفْيُ المراديَّةِ، لا نفْيُ الوحدةِ العدديَّةِ، فإنَّهُ كفْرٌ.

بفضلِهِ. متعلِّقٌ بـ: رفعَ، فيكونُ إشارةً إلى أنَّ الرفعَ باختيارِهِ وإحسانِهِ، لا على طريقِ الوجوبِ عليهِ، أو إيجابِهِ إيَّاهُ، أو بـ: الجازمينَ، ولا يمنعُ[4] منهُ تعـدُّدُ الجـارِّ الواحـدِ بغـيرِ عطفٍ؛ لاختلافِهِما معنًى؛ إذِ الأُولَى للإلصـاقِ، والثانيـةُ للسـببيَّةِ، فيكـونُ إشـارةً إلى أنَّ أفعالَ العبادِ، وإنْ كانَتْ قلبيَّةً، منْهُ - تعـالى - لا مـنْهُم. والأوَّلُ أقـربُ، وإنْ[5] / ٢ / كانَ أبعدَ. ويمكنُ[6] أنْ يكونَ من بابِ التنازعِ، بأنْ يُحذفَ أحدُهما حَذَرًا مـن التكـرارِ، فتحصُلُ[7] الإشارتانِ معَ ثالثةٍ، هيَ[8] ذِكْرُ المِنَّةِ، ونفْيُ العَجَبِ اللازمِ للمذهبينِ الباطلينِ.

وخفضَ في دَرَكاتِ النيرانِ، أو أذلَّ[9] وحقَّرَ، فالفعلانِ مجازانِ من جهـةِ الصـيغةِ أو المـادَّةِ، **الشـاكِّينَ** المتردِّديـنَ في وحدانيَّتِـهِ. ويُعلَـمُ حـالُ المنكـرينَ بـالطريقِ[10] الأُولَـى. **وجرِّهم إلى الجحيمِ،** صلةٌ للجرِّ فقـطْ. **بعدلِـهِ،** متعلِّـقٌ بأحـدِ الثلاثـةِ، أو علـى التنـازعِ. وتأخيرُهُ لأجلِ السجْعِ. ومعنَى الثاني، وهوَ أبعدُها، أنَّ شـكَّهم بخلـقِ اللهِ - تعـالى - لا

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: الموحدة.
(٢) ب و ح: الرسول.
(٣) ب و ح: والله تعالى.
(٤) من ب و ح، وفي الأصل: يلزم.
(٥) مكرر في الأصل.
(٦) ب: وويمكن.
(٧) ب و ح: فيحصل.
(٨) ح: ثالث هن.
(٩) ح: أزل.
(١٠) ب و ح: بطريق.

بخلقِهم، ولكنَّ ذلكَ الخلقَ عدلٌ، لكونِهِ تصرُّفًا في الملكِ إذِ الكلُّ ملكُـهُ، لا ظلـمٌ؛ لكونـِهِ تصرُّفًا في ملكِ الغيرِ، ولا ملكَ للغيرِ. **ثمَّ** للتراخِي الزمانِيِّ أو الرتبِيِّ، **الصـلاةُ والسـلامُ والتحيَّةُ والرُّضوانُ على سيِّدِ الأنامِ، محمَّدٍ المصطفَى،** وصفٌ لا علمٌ، **وعلى،** تكريرُ على يفيدُ[1] نوعَ استقلالٍ، فيكونُ أبلغَ، وتمامُهُ منهيٌّ عنهُ، **آلِهِ وصحبِهِ**[2]، هوَ مـنَ الصـاحبِ، كالركْبِ منَ الراكبِ، وسيجيء، **الغـرِّ،** جمـعُ الأغـرِّ بمعنَـى الشـريفِ. وهـوَ في الأصـلِ صاحبُ الغُرَّةِ، وهيَ البياضُ في الجبهةِ، **الكرامِ،** جمعُ الكريمِ.

وفي ذكْرِ[3] الرفعِ، والجزمِ، والخفضِ، والجرِّ، والعدلِ براعـةُ الاسـتهلالِ[4]. وهـيَ كونُ الفاتحةِ مناسبةً للمقصودِ. وقدِ اعتنَى بِها المتأخِّرونَ، وتكلَّفُوا غايـةَ التكلُّـفِ، وهـيَ منَ المحسِّناتِ البديعيَّةِ، خارجةٌ[5] من البلاغةِ.

ولَمَّا كانَ بحثُ النحوِ عنِ الكلمةِ الواقعةِ في الكلامِ، من حيثُ الإعرابُ والبناءُ، بدأَ بتعريفِها، ثمَّ تقسيمِها، تمّ بتعريفِ الكلامِ المركَّبِ منْ أقسامِها. فقالَ:

الكلمة

لامُها للجنسِ والحقيقةِ من حيثُ هيَ هيَ، ولا مساغَ للعهدِ؛ لِلزومِ كونِهِ حصَّةً مـن الجنسِ، وهاهنا ليسَ كذلكَ، وتاؤُها للوحدةِ الشخصيَّةِ الكلِّيَّةِ اللازمةِ لحقيقةِ[6] الكلمـةِ. ولا تنافِي بينَها وبينَ الجنسِ، لا من حيثُ هوَ هوَ، ولا من حيثُ وجودُهُ في ضمنِ البعضِ أو الكلِّ، بل إنَّما[7] التنافِي بينَها وبينَ المركَّبِ، أو بينَ الوحدةِ الشخصيَّةِ الجزئيَّةِ والجنسِ. وأمَّا الوحدةُ النوعيَّةُ أو الجنسيَّةُ فليسَ[8] من معنَى التاءِ في مثلِها، بلِ الأُولَى أحدُ معانيْهـا

(١) ب و ح: ليفيد.

(٢) ح: وأصحابه.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: ذلك.

(٤) براعة الاستهلال: "ابتداء المتكلم بمعنى ما يريد تكميله". تحرير التحبير ص١٦٨.

(٥) ح: خارجية.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: لحقيقة.

(٧) ب و ح: وإنما.

(٨) ب و ح: فليست.

في نحوِ[1]: دحرجةٍ[2] واستخراجةٍ، ومعنَى صيغةِ فِعلةٍ بالكسرِ. وقولُهم: التاءُ في مثلِ تمـرةٍ للفرقِ بينَ الجنسِ والواحدِ، لا يقتضِي التنافِي، بل الاختلافِ. وكمْ بينَهما - نعم - فرقٌ بينَ كِلمةٍ وكَلِمٍ، ونحوَ: تمرةٍ وتمرٍ بأنَّ الوحدةَ مأخوذةٌ في حقيقـةِ الأُولَـى دونَ الثانيـةِ، ثـمَّ الكلمةُ والكَلِمُ[3] مأخوذانِ من الكَلْمِ، بسكونِ اللامِ، بمعنَى الجرحِ، للتأثيرِ في القلوبِ.

ما، أي شيءٌ إذْ لا ضرورةَ إلى التخصيصِ إذِ الدوالُّ الأربعُ تخرجُ بـ: مفـردًا[4] إنْ لم تخرجْ بـ: وُضِعَ، أو بقرينةِ شهرةِ كونِ الكلمةِ قسمَ[5] اللفظِ، ليكونَ أفيدَ. ووجْهُ العـدولِ الاختصارُ على التقديرينِ. فإذا جازَ إرادةُ اللفظِ حسُنَ ذكرُ ما يتعلَّقُ بهِ، فنقولُ: هـوَ في الأصلِ بمعنَى الرمْيِ، وفي العرفِ صوتٌ من شأنِهِ أنْ يخرجَ منَ الفمِ معتمدًا على المخرجِ. وتعريفُهُ المشهورُ دوريٌّ، ولا مجالَ[6] للجوابِ المشهورِ في أمثالِهِ، وهوَ كونُ المـرادِ مِمَّـا في التعريفِ لغويًّا، كمَا لا يخفَى. والحركاتُ كيفيَّاتٌ للصوتِ والحرفِ، فـلا يصـدقُ عليهـا اللفظُ، وكذا الصيغةُ. وكلامُنا على مذهبِ من يَجعلُ الحرفَ نفسَ الصوتِ المكيَّـفِ، لا كيفيَّةً لَهُ. وهوَ القولُ الأحقُّ بالقُبولِ.

والضمائرُ المستترةُ ليسَتْ بألفاظٍ وكلماتٍ حقيقةً، إنَّمَا هيَ في حكمِها من حيثُ إنَّها تقعُ محكومًا عليها، ومؤكَّدةً، ومعطوفًـا عليهـا، ونحوَهـا، فيجـبُ خروجُهـا عـن تعريـفِ اللفظِ[7]، كما يخرجُ[8]: زيدٌ الشجاعُ، عن[9] تعريـفِ الأسـدِ. ونظيرُهـا الجمـلُ الواقعـةُ مسندًا إليها في نحوِ: زيدٌ قائمٌ، جملةٌ اسميَّةٌ، فإنَّها / ٣ / في حكمِ الكلمـاتِ وتأويلِهـا، لا هيَ هيَ.

---

(١) ساقطة من ب.

(٢) في هامش ح: قوله في نحو دحرجة هكذا وجدنا في النسخ الَّتي رأينا والصواب في نحو تدحرجة.

(٣) ب و ح: الكلام.

(٤) ب: بمفرد.

(٥) ب و ح: من قسم.

(٦) ب و ح: ولا مجال هاهنا.

(٧) ساقطة من ح.

(٨) ب و ح: يجب خروج.

(٩) مكرر في ب.

والتحقيقُ أنَّ الكلماتِ المستترَ فواعلُها دالةٌ بصيغِها عليها، بلا فاعلٍ لفظـيٍّ أصـلاً، وإنَّمَا حكمُوا بوجودِهِ واستتارِهِ، حفظًا لقاعدتِهم من أنَّ كلَّ فعلٍ وشبهَهَ لا بدَّ لَهمـا مـن فاعلٍ لفظيٍّ، كما حكمُوا على عمرَ بالعدل، وعلى أسامةَ بالعلميَّـةِ. كيـفَ؟ والاسـتتارُ: هوَ الاختفاءُ تحتَ شيءٍ أو جوفَهُ، والأصواتُ أعراضٌ غيرُ قارةٍ، لا يُتصوَّرُ لَها تحـتٌ ولا جوفٌ، فظهرَ أنَّ مرادَ منْ قالَ: إنَّ المستكنَّ ليسَ منْ مقولةِ الحـرفِ والصـوتِ، أنَّـهُ لـيسَ بموجودٍ أصلاً، بلِ اعتباريٌّ محضٌ. وإنَّمَا خصَّصَهما[1] بالـذكرِ، إذْ لا احتمـالَ لغيرِهمـا، وهذا ظاهرٌ جدًا، ولكنْ قد خفِيَ على بعضٍ، فظنَّ أنَّهُ منْ مقولةٍ أخرَى، فقـالَ: لا أدري من أيِّ مقولةٍ هوَ؟ وعلى بعضٍ حيثُ قالَ: فهوَ ليسَ منْ مقولةٍ معيَّنةٍ، بلْ يكـونُ تـارةً[2] واجبًا، وتارةً ممكِنًا جِسمًا أو عرضًا، وتارةً يكونُ من مقولةِ الصوتِ إذا رجعَ الضـميرُ إلى الصوتِ. فقولُهُ: ليسَ منْ مقولةِ الحرفِ والصـوتِ أصـلاً، لـيسَ (علـى مـا)[3] ينبغِـي، فاحفظْهُ، فإنَّهُ خفِيَ على غيرِي[4]، حتّى قالَ بعضُ الفُضلاءِ: لا أدري من أيِّ مقولةٍ هوَ؟ فليتَ قولِي بلَغَهُ. انتهَى. وهذا تبجُّحٌ وغرورٌ بما هوَ غلـطٌ فـاحشٌ. إذِ النحـاةُ جعلُـوا المستكنَّ جزءَ الكلامِ؛ فاعلاً، ومرفوعًا، ومعطوفًا عليهِ، إلى غيرِ ذلكَ.

وما ذكرَهُ من واجبٍ وممكنٍ، إنَّمَا هوَ[5] مدلولُ ذلكَ الأمـرِ الاعتبـاريِّ، والمسـتكنِّ الحكميِّ، وقد اعترفَ بهِ حيـثُ قـالَ: إذا رجـعَ الضـميرُ إلى الصـوتِ، ولم يجعـلِ النحـاةُ الأمورَ الخارجيَّةَ جزءَ الكلامِ، ولا قائمةً مقامَ الألفاظِ وهذا فريةٌ بلا مريةٍ.

وُضِعَ. الوضعُ المطلقُ: تعيينُ شيءٍ لشيءٍ، متـى أدركَ الأوَّلُ فُهِـمَ الثـاني للعـالِمِ[6] بهِ[7]. والوضعُ اللفظيُّ نوعانِ؛ شخصيٌّ، هوَ تعـيينُ لفـظٍ معـيَّنٍ بنفسِـهِ لمعنًـى، وجعلُـهُ

(١) ب و ح: خصهما.

(٢) ب و ح: بل تكون تارة.

(٣) ما بين القوسين مكرر في الأصل.

(٤) ب و ح: فإنه مما خفي.

(٥) مكرر في ب.

(٦) ح: للعلم.

(٧) قال الجرجاني: "الوضع في اللغة: جعل اللفظ بإزاء المعنى، وفي الاصطلاح: تخصيص شـيء بشـيء متى أطلق أو أحسَّ الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني". التعريفات ص١١١.

بإزائِهِ، ونوعيٌّ، هوَ تعيينُ هيئةٍ إفراديَّةٍ أو تركيبيَّةٍ لمعنًى. والمتبادرُ عندَ إطلاقِ الوضعِ هـوَ الشخصيُّ. والاستعمالُ: ذكرُ اللفظِ الموضوعِ ليفهمَ معناهُ أو مناسِبُهُ. فهوَ فرعُ الوضـعِ. وخرجَ بهذا القيدِ المهملاتُ، والمحرَّفاتُ عن الوضعِ غلَطًا[1]، ومقتضياتُ[2] الطبعِ. وبقيَ الحرفُ؛ لأنَّ احتياجَه إلى متعلَّقِهِ في الدلالةِ وفهمِ معناهُ، لا في التعيينِ والجعلِ المـذكورين، فيحتاجُ إليهِ[3] المستعمِلُ، لا الواضعُ. وأمَّا المجازُ فلا وضعَ فيـهِ، لا شخصـيًّا ولا نوعيًّـا. كذا ذكرَهُ الشريفُ[4] في (حاشيةِ المطوَّلِ)[5]. نعَمْ، قد يقـالُ: إنَّ المجـازَ موضـوعٌ بـالنوعِ، بمعنَى أنَّ كلَّ موضوعٍ لمعنًـى يجـوزُ اسـتعمالُهُ في غـيرِهِ إذا وجـدَ علاقـةً مـن العلاقـاتِ المعتبرةِ، ولكنَّ هذا اسـتعمالٌ، لا وضـعٌ. ولـو قيـلَ: نُسـمِّيهِ وضْعًا، فـلا[6] مشـاحةَ في الاصطلاحِ، فظهرَ أنَّ الوضعَ يخصُّ[7] الحقيقةَ، وأنَّ الاسـتعمالَ يعمُّهـا والمجـازَ والكنايـةَ. **مفردًا،** حالٌ من ضميرِ: وضِعَ، وهوَ (ما لا)[8] يدلُّ جزءُ لفظِهِ على جـزءِ معنـاهُ، فخـرجَ بِهِ المركَّباتُ كلاميَّةً، أو غيرُها.

اعلمْ أنَّ هاهنا أبحاثًا ثلاثةً غامضةً، زلَّتْ فيها الأقدامُ، وتحيَّرَتْ أفهامُ الأقوامِ، لا بدَّ من بيانِها، إظهارًا للحقِّ، وإرشادًا للخلْقِ. فنقـولُ - وبـاللهِ التوفيـقُ، وبيـدِهِ[9] التـدقيقُ والتحقيقُ -:

---

(١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٢) ح: أو مقتضيات.

(٣) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٤) هو علي بن محمد بن علي الجرجاني، يعرف بالسيد الشريف، ولد بجرجـان سـنة ٧٤٠ هــ، وتـوفي بشيراز سنة ٨١٦ هـ، صنف: حاشية على المطول، حاشـية علـى تفسـير البيضـاوي، حاشـية علـى شرح التنقيح للتفتازاني في الأصول، حاشـية الكشـاف، التعريفـات. ترجمتـه في: الضـوء اللامـع ٥/ ٣٢٨، إيضاح المكنون ١/ ١٤٠، بغية الوعاة ٢/ ١٩٦، معجم المؤلفين ٧/ ٢١٦.

(٥) راجع التعريفات ص١٠٩.

(٦) مكرر في ب.

(٧) ب و ح: يختص.

(٨) ما بين القوسين مكرر في ح.

(٩) ح: ومنه، وعبارة:" وبيده التدقيق " ساقطة من ب.

الأوَّلُ أنَّهم اختلفُوا في تعريـفِ الكلمـةِ، بزيـادةِ القيـودِ ونقصِـها. فالزمخشـريُّ[1]، والمطرِّزيُّ[2]، خَمْسًا[3]؛ لفظٌ، دلالةٌ، معنًى، وَضْعٌ. وابنُ الحاجبِ[4] ومَـنْ تَبِعَـهُ حـذفُوا الدلالةَ استغناءً عنها بالوضعِ[5]. والمصنِّفُ حذفَ المعنَـى أيضًـا، إذْ دلالـةُ الوضـعِ علـى المعنَى أوضحُ منها عليها، وإنْ كانَتَا التزاميَّتينِ؛ لذكرِهِ في مفهومِهِ، كما سبقَ دونَها. وبدَّلَ اللفظَ بـ: مَا، وقد سبقَ وجهُهُ.

وتمييزُ الحقُّ منها يستدعِي مقدِّمَةً. هيَ أنَّ المعرَّفَ ثلاثةٌ؛ لأنَّهُ إمَّا أنْ يُقصدَ بـهِ تمييـزُ صورةٍ حاصلةٍ عمَّـا عـداها فلفظـيٌّ حقُّـهُ أنْ يكـونَ بمـرادفٍ أوضـحَ مـن المعـرَّفِ عنـدَ المخاطبِ، فيجوزُ التعاكسُ، نحوَ: القَصَاص القَوَد، فإنْ لم يوجدْ ذكرٌ مركَّبٌ لا يُقصـدُ بـهِ تفصيلُهُ، بل تعيينُ المعنَى، فهوَ في حكمِ المفردِ، فيوصفُ بالترادفِ[6] تبعًا. وهـذا تعريـفُ اللفظِ فقط، لا المعنَى، فلـذا سُـمِّيَ لفظيًّـا / ٤ /، ويسـتعملُه أربـابُ اللغـةِ، أو تحصـيلُ

---

(١) هو أبو القاسم، محمود بن عمر الزمخشـري الخـوارزمي، جـار الله، ت ٥٣٨ هــ، صـنف: المفصـل في النحو، الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الأنموذج في النحو، المستقصى في أمثال العرب، المقامات، أساس البلاغـة، وغيرهـا. ترجمتـه في: وفيـات الأعيـان ٥/ ١٦٨، النجـوم الزاهرة ٥/ ٢٧٤، مرآة الجنان ٣/ ٢٦٩، الكامل في التاريخ ١١/ ٣٧، ميزان الاعتدال ٣/ ١٥٤، لسـان الميزان ٦/ ٤، الوفيات ص٢٧٨، شذرات الذهب ٤/ ١١٨، معجم المؤلفين ١٢/ ١٨٦.

(٢) هو أبو الفتح، ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي، أديـب، نحـوي، لغـوي، فقيـه، ت ٦١٠ هــ. صنف: الإيضاح في شرح المقامات للحريري، المصباح في النحو، المغرب في = = ترتيـب المعـرب، الإقناع في اللغة، وغيرها. ترجمته في: وفيات الأعيان ٥/ ٣٦٩، مرآة الجنان ٤/ ٢٠، هديـة العـارفين ٢/ ٤٨٨، الأعلام ٨/ ٣١١، حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٧١٦.

(٣) قال الزمخشري: "الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع". المفصل ص١٥.

(٤) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي يونس الكردي، المعروف بابن الحاجب، برع في علـوم العربيـة وأتقنها غاية الإتقان، ت ٦٤٦ هـ، وقيل ٦٤٧ هـ. صـنف: الإيضـاح في شـرح المفصـل، الأمـالي النحوية، الكافية، شرح الوافية نظم الكافية، الشافية، وغيرها. ترجمته في: حاشية على شـرح بانـت سعاد ١/ ٦٥٧، وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨، مرآة الجنـان ٤/ ١١٤، غايـة النهايـة ١/ ٥٠٨، شـذرات الذهب ٥/ ٢٣٤، الوفيات ص٣١٩، الأعلام ٤/ ٢١١.

(٥) قال ابن الحاجب: "الكلمة اللفظ موضوعا لمعنى مفرد". شرح الوافية نظم الكافية ص١٢١.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: المرادف.

صورةٍ، فإنْ كانَ[1] في الحقائقِ الموجودةِ، فإمَّا بمجرَّدِ الذاتيَّاتِ فحدٌّ حقيقيٌّ، تامٌّ إنْ بجميعِها وناقصٌ إنْ ببعضِها، وإلا فرسمٌ حقيقيٌّ.

وتحديدُ الحقائقِ متعسِّرٌ، بل متعذِّرٌ. فإنَّ الجنسَ شبيهٌ بالعرضِ العامِّ، والفصلَ بالخاصَّة، وإنْ كانَ في المفهوماتِ اللغويَّةِ والاصطلاحيَّةِ فأمرُها سهلٌ. فإنَّ اللفظَ إذا وُضِعَ في اللغةِ، أو[2] اصطلاح[3] لمفهومٍ مركَّبٍ؛ فإنْ[4] كانَ داخلاً فيهِ كانَ ذاتيًّا لهُ، فتعريفُهُ بهِ يسمَّى حدًّا اسميًّا، وما كانَ خارجًا عنهُ كانَ عرضيًّا لهُ[5]، وتعريفُهُ بهِ يسمَّى رسمًا اسميًّا. فتحديدُها في غايةِ السهولةِ. كذا أفادَهُ الشريفُ في مواضعَ من كتبِهِ. فنقولُ: الزائدُ مقدَّمٌ، فالناقصُ إنْ قُبِلَ اصطلاحُهُ من كلِّ وجْهٍ، لكنْ نقَصَ للاستلزامِ المذكورِ، فالدلالةُ الالتزاميَّةُ مهجورةٌ في التعريفاتِ، أو اكتفاء بالبعضِ لحصولِ التمييزِ عن جميعِ ما عدَاه فحدٌّ ناقصٌ، والتامُّ أَوْلَى. وإنْ لم يُقبلْ أصلاً، وأرادَ تحديدَ الاصطلاحِ فذلكَ، وإنْ كانَ لا مشاحةَ في الاصطلاحِ، غيرُ معقولٍ بلا داعٍ، وإنْ قُبِلَ بحسبِ التناولِ[6] والتمييزِ، لا بحسبِ المفهومِ، بأنْ قالَ: المرادُ تمييزُه عن جميعِ ما عدَاه، فذلكَ يحصلُ بِمَا ذكرْنا، والاختصارُ مطلوبٌ. فهذا كلامٌ سديدٌ، لكنْ ينبغِي أنْ يقتصرَ حينئذٍ[7]، على لفظينِ، نحوَ: لفظٍ مفردٍ أو موضوعٍ، إذِ الموضوعُ في المركَّباتِ هيئةٌ، وهيَ ليسَتْ بلفظٍ، كمَا سبَقَ. ولو سلِّمَ فالمتبادرُ هوَ الشخصيُّ، كما ذكرْنا[8]. والتعريفُ[9] يجبُ حمْلُهُ على المتبادر.

والثاني أنَّهم اختلفُوا في نحو: عبدِ اللهِ، علمًا، أنَّهُ كلمةٌ أو كلمتان. وجْهُ الأوَّلِ عدمُ دلالةِ جزءِ لفظِهِ على معنًى، وعدُّهم من أقسامِ العَلَمِ المعدودِ من أقسامِ الاسمِ. ووجْهُ الثاني كونُهُ معربًا بإعرابينِ، وقولُهم: المركَّبُ كلُّ اسمٍ ركِّبَ من كلمتينِ. قالَ الشريفُ:

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: كانا.

(٢) مكرر في الأصل، وفي ح: واصطلاح.

(٣) ب: الاصطلاح.

(٤) ب و ح: فما.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: قيل بحسب التأول.

(٧) ب و ح: ينبغي حينئذ أن يقتصر.

(٨) ب و ح: كما ذكرنا في التعريف.

(٩) ساقطة من ب.

الأوَّلُ مناسبٌ لتحديدِ الكلمةِ باللفظِ، والثاني لتحديدِها باللفظةِ، كالزمخشريِّ[1] والمطرِّزيِّ[2]، وأنسبُ بالقواعدِ[3] العربيَّةِ ومقاصدِها. وكذا حالُ المركَّبِ من الموصوفِ والصفةِ إذا جُعِلَ علَمًا كـ: حيوانٍ ناطقٍ. أقولُ: كذا كلُّ متبوعٍ معَ تابعِهِ، وكلُّ اسمٍ معَ معمولِهِ، نحوَ: ضاربٌ زيدًا، وحسنٌ وجهُهُ، لكنْ في التابعِ معَ المتبوعِ يجري إعرابٌ واحدٌ على الجزأينِ معًا، نحوَ: جاءَني زيدٌ وعمرٌو، ورأيْتُ زيدًا وعمْرًا، وفي السائرِ على الأوَّلِ فقطْ، والثاني مشغولٌ بالحكايةِ، لا يتغيَّرُ.

والحقُّ عندِي هو الأوَّلُ؛ لأنَّهم اعترفُوا بأنَّه لا دِلالةَ لجزءِ العَلَمِ على معنىً أصلاً، فصارَ كزايِ زيدٍ، فكمَا لا يجوزُ أنْ يُجعَلَ كلمةً، لا يجوزُ هذا أيضًا، ولو كفَى دِلالتَهُ قبلَ العلميَّةِ لَكانَ كـ: بعلَبكَ، كلمتينِ. وأنَّ المتبادرَ من: دلَّتْ وَوُضِعَ لمعنًى ومفردٍ[4]، البقاءُ في الحالِ، لا الانقطاعُ للاستصحابِ. والتعريفاتُ يجبُ حملُها على المتبادرِ. كيفَ؟ وعبارةُ (المفصَّلِ)[5]: "اللفظةُ الدالةُ على معنًى مفردٍ بالوضعِ"، واتَّفقُوا أنَّ المتبادرَ من صيغةِ الفاعلِ الحالُ، وأنَّها حقيقةٌ فيهِ، فمَن أرادَ إدخالَ جزءِ العَلَمِ فلا بدَّ لهُ من تعريفٍ جديدٍ.

وأيضًا منعُ صرفِ[6]: أبي هريرةَ، وشهرِ رمضانَ ـ معَ كونِ العلمِ مجموعَ المضافِ والمضافِ إليهِ، صرَّحَ بهِ الزمخشريُّ في (الكشافِ)[7] وغيرِهِ، وذا لا يكونُ إلا في مفردٍ معربٍ، وأنَّ جزءَ العَلَمِ ليسَ بعلمٍ، بلْ لو كانَا كلمتينِ، وبقِيَ الإضافةُ صارَ العلمُ المضافُ معَ الإضافةِ وحدَها[8]، وخرجَ المضافُ إليهِ، كمَا ذكرَ في عدمِ البصرِ ـ يدّلُ على[1] أنَّهما

---

(١) المفصل ص١٥-١٧، وانظر شرح المفصل ١/ ١٨-١٩.

(٢) الافتتاح شرح المصباح ص٧، وفيه يقول المطرزي: "وعرف المصنف الكلمة بقوله: كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة".

(٣) ب و ح: بقواعد.

(٤) ح: مفرد.

(٥) ص١٥، وانظر شرح المفصل ١/ ١٨.

(٦) ب و ح: منع صرف مثل.

(٧) ١/ ٣٣٦.

(٨) ب و ح: وحدهما.

كلمةٌ واحدةٌ. وأمَّا قولُهم: معربٌ بإعرابينِ فممتنعٌ، بلِ الإعرابُ (ما في)[2] آخرِ الأوَّلِ فقطْ، والثانِي مشغولٌ بحكايةٍ[3] خاصةٍ أو عامةٍ. ألا ترَى أنَّ معنَى الإضافةِ / ٥ / لم يبقَ أصلاً، فكيفَ يكونُ الجرُّ[4] علامةً لهُ؟ وأنَّ الفاعليَّةَ إنَّمَا هيَ لمجموعِ المضافِ والمضافِ إليهِ، لا لمجرَّدِ المضافِ، إذْ لا معنَى لهُ أصلاً، وإنَّمَا جرَى الإعرابُ في آخرِهِ، معَ كونِهِ وسْطَ الكلمةِ؛ لاشتغالِ الآخرِ بالحكايةِ، وكونِهِ كلمةً معربةً في الأصلِ، وإنْ صارَ الآنَ جزءَ كلمةٍ. وذلكَ أوْلَى منْ إهدارِ الإعرابِ، وجعلِهِ تقديريًّا أو محكيًّا، كمَا في: تأبَّطَ شرًّا، علَمًا. وليسَ هذا بأبعدَ منْ إعطاءِ[5] إعرابِ كلمةٍ لكلمةٍ أُخرَى، مجاورةٍ لها بمجرَّدِ كونِها في صورةِ الحرفِ، وإنْ كانَ اسمًا حقيقةً في نحوِ: جاءنِي الضاربُ زيدًا، أو رجالٌ إلا زيدٌ. وأمَّا قولُهم: المركَّبُ كلُّ اسمٍ مركَّبٍ منْ كلمتينِ، فمشتركُ الإلزامِ، فلا بدَّ منْ تأويلٍ، وهوَ الحملُ على المجازِ باعتبارِ الكونِ. وقالَ[6] ابنُ مالكٍ[7]: إطلاقُ الكلمةِ على أحدِ جزئَي العلمِ المضافِ مجازٌ مستعملٌ في عرفِ النحاةِ، أمَّا[8] إطلاقُها على الكلامِ، كمَا يقالُ: كلمةُ الشهادةِ، فمجازٌ مرسلٌ[9] في عرفِهم، ومستعملٌ في اللغةِ والعرفِ العامِّ[10]. وأمَّا مناسبَةُ ذلكَ للتحديدِ باللفظةِ فقد زيَّفَهُ ابنُ الحاجبِ[11] في (شرحِ المفصَّلِ)، حيثُ

---

(١) ساقطة من ح.

(٢) ما بين القوسين مكرر في ح.

(٣) ح: بالحكاية.

(٤) ح: الخبر.

(٥) ب: بإعطاء.

(٦) ب و ح: قال.

(٧) بعدها في ب و ح: رحمه الله. وابن مالك هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك النحوي، إمام العربية، ت ٦٧٢ هـ. صنف: الألفية، تسهيل الفوائد، الكافية الشافية، العمدة، سبك المنظوم وفك المختوم، المقدمة الأسدية، وغيرها. ترجمته في: الوفيات ص٣٣٢، مرآة الجنان ٤/ ١٧٣، بغية الوعاة ١/ ١٣٠، شذرات الذهب ٥/ ٣٣٩، معجم المؤلفين ١٠/ ١٣٤.

(٨) ب و ح: أما.

(٩) ب: فمجازي مهمل، و ح: فمجاز مهمل.

(١٠) انظر شرح ألفية ابن مالك ص٤.

(١١) بعدها في ب و ح: رحمه الله.

قالَ[1]: " قولُهُ: اللفظةُ إنْ[2] أرادَ بها أقلَّ ما ينطلقُ[3] عليهِ اللفظةُ[4] كـ: ضـربةٍ، ففاسـدٌ؛ لأنَّ أقلَّهُ حرفٌ واحدٌ، وإنْ أرادَ بها[5] عددًا مخصوصًا، ينتهي إليهِ فليسَ مشـعِرًا بـهِ، وإنْ أرادَ معنَى اللفظِ كانَ اللفظُ أوْلَى للاختصار، ورفعِ الإجمال[6]". انتهـى. وإنْ أرادَ إمكـانَ استقلالِ التلفُّظِ بِهِ في الجملةِ فينتقِضُ بـ: بعلَبكَ، بل بنحـوِ: امطـر، وإنْ أرادَ مـا يُعـدُّ في العرفِ واحدًا فليسَ فيهِ عرفٌ ظاهرٌ، لا سيَّما على المبتدِئ. ومـن هاهنـا ظهـرَ اخـتلالُ كون: ما، في عبارةِ المصنِّفِ: عبارةً عنِ اللفظِ وإنْ أرادَ ما لَم يجرِ عليهِ إعرابان، فبعدَ تسليمِ دلالَةِ التاءِ على هذا، وجوازِها في التعريفاتِ، ووجودِها فيما نَحنُ فيهِ، فذلكَ فرعُ الوحدَةِ فيلزمُ الدورُ ﴿ فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾[7].

والثالثُ أنَّهُم اختَلفُوا أنَّ تاءَ التأنيثِ، وألفيْهِ، وحروفَ[8] المضـارعةِ، ويـاءَ النسـبةِ، والتنوينَ، ولامَ التعريفِ، وحروفَ الإعرابِ وحركاتِه، كلماتٌ أو أبعاضُها. وجـهُ الأوَّلِ دلالتُها اطرادًا على معانٍ مفردةٍ[9]، وجوازُ نحوِ: حَسَنَةٌ. وجهُ[10] الثانِي عـدمُ اسـتقلالِها، وجريانُ الإعرابِ على بعضِها، وتغييرُ البِنيَةِ ببعضِها، وهمْ يمنعـونَ دلالتَهـا علـى معـانٍ، ويقولُونَ[11]: دخولُها وكونُها جزءًا صارَ سببًا لدلالـةِ المجمـوعِ، وكـأنَّهم لم يـذكرُوا ألـفَ أكرَمَ، وتضعيفَ كرَّمَ، ونحوَها منَ المزيداتِ لعدمِ الاطرادِ. واتفقُوا أنَّ الضـمائرَ المرفوعـةَ كلماتٌ، وأنَّ تغييرَ البنيةِ بسـببها؛ لـئلا يلـزمَ بقـاءُ الفعـلِ بـلا فاعـلٍ، وأنَّ نحـوَ: ضـربَ

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٩.

(٢) مكرر في ب.

(٣) ب و ح: يطلق.

(٤) ب و ح: اللفظ، وهي كذلك في الإيضاح في شرح المفصل.

(٥) ساقطة من الأصل و ح، زيادة من ب. وفي الإيضاح في شرح المفصل: به.

(٦) في الإيضاح في شرح المفصل: الاحتمال.

(٧) سورة الأعراف الآية: ١١٨.

(٨) ب و ح: حرف.

(٩) من ب و ح: وفي الأصل: مفرد.

(١٠) ح: ووجه.

(١١) ب: ويقون.

وضاربٌ ومضروبٌ كلماتٌ، وإنْ دلَّ هيئاتُها على معان، فلذا اعترضُوا بها على تعريفِ الكلمةِ. وتكلَّفَ بعضُهم بأنَّ المرادَ منَ المفردِ ما لا يدلُّ جزءٌ من أجزائِهِ المترتِّبةِ[1] على معنًى. وردَّهُ بعضُهم بأنَّه تمحُّلٌ لا يُشعِرُ به الحدُّ فيفسدُ. وقدْ عرفْتَ جوابَ هذا الاعتراضِ فيما سبقَ، وفسادَ جعلِ الحركاتِ كلماتٍ. وأمَّا ما عداها مِمَّا اختُلِفَ[2] فيهِ، فالحقُّ فيهِ التفصيلُ.

فتاءُ التأنيثِ، إنْ كانَتْ مطَّردةً بأنْ جازَ انتزاعُها معَ بقاءِ الكلمةِ كما في الصفاتِ، فكلمةٌ، وإلا كـ: ظلمةٍ، فجزْءٌ.

وألفَا التأنيثِ جزءانِ في الأسماءِ كـ: دعوَى وصحراءَ، وأمَّا في الصفاتِ، نحوَ: فُضلَى وحمراءَ، ففيهما احتمالٌ لاطِّرادِهما، وعدمِ جوازِ انتزاعِهما معَ بقاءِ الكلمةِ. ولكنَّ الأوَّلَ أقوَى دِلالةً لتخلُّفِهِ في نحوِ: ضربَتْ، فكونُهما كلمةً أرجحُ.

وحروفُ المضارعةِ مثلُها احتمالاً ورجحانًا. ولكنْ ينبغِي أنْ تعلمَ[3] أنَّ دلالتَها على أحوالِ الفاعلِ لا على نفسِهِ، وإلا لزِمَ تقدُّمُ الفاعلِ على الفعلِ وتعدُّدُهُ في البعضِ.

وياءُ النسبةِ، أيضًا، مثلُهما (إنْ غيَّرَتْ، لكنَّ الرجحانَ هاهنا أشدُّ لاتِّحادِ معناها مغيِّرةً أو غيرَ مغيِّرةٍ، وإنْ لم تغيِّرْ فكلمةٌ)[4].

والتنوينُ كلمةٌ للاطِّرادِ والانتزاعِ، وكونِهِ بعدَ الإعرابِ. وكذا لامُ التعريفِ للأوَّلين.

وأمَّا حروفُ الإعرابِ ففي التثنيةِ/ ٦ / والجمعِ كلماتٌ للاطِّرادِ والانتزاعِ، وفيما عداهما أجزاءٌ[5] لانتفائِها. وهذا ما عندي، والعلمُ بالحقيقةِ عندَ اللهِ- تعالى -.

وهوَ، راجعٌ إلى ما، **حرفٌ**، وهوَ[6] في اللغةِ بمعنَى الطرَفِ والجانبِ، ثمَّ نقِلَ إلى ما

(١) ب و ح: المرتبة.

(٢) ح: اختلفوا.

(٣) ب و ح: يعلم.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل: زيادة من ب و ح.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: أجراء.

(٦) ساقط من ب و ح.

كانَ في طرفِ الكلامِ،(غيرَ جزءٍ مستقلاً)[1] بنفسِهِ، **لـو دلَّ**، أي لـو وجـدَ جـنسُ الدلالـةِ **بـ**سببِ ذكرِ **غيرِهِ** فقطْ، بحيثُ لـو لم يـذكرْ لم يفهـمْ معنـاهُ، بخـلافِ الأسمـاءِ[2] اللازمـةِ الإضافةَ، مثلَ: ذي، فإنَّ معناهُ مفهومٌ بدونِ المتعلَّقِ، لكنَّ الغرضَ من وضعِهِ التوصُّـلُ بـهِ إلى جعْلِ الجنسِ صفةً لشيءٍ، فلا يحصلُ إلاّ بهِ، فذكرُ

المتعلَّقِ في الحرفِ لتحصلَ[3] الدلالةُ، وفي الأسماءِ المذكورةِ لتحصلَ الغايةُ.

وسرُّ عدمِ دلالةِ الحرفِ بدونِ المتعلَّقِ أنَّ معناهُ غيرُ مستقلٍّ بالمفهوميَّـةِ، ولا مقصـودٍ بالملاحظةِ، بل ملحوظٌ من حيثُ هـوَ حالـةٌ بـينَ شـيئينِ، وآلـةٌ لمعرفتِهـا، حتّـى إذا قُصِـدَ بالملاحظةِ صارَ معنَـى اسـمٍ، مـثلاً معنَـى: مِـنْ، في قولِـكَ: سـرْتُ مـنَ البصـرةِ، ابتـداءٌ مخصوصٌ ملحوظٌ من حيثُ هوَ حالةٌ بينَ السيرِ والبصرةِ، وآلـةٌ لمعرفـةِ حالِهمـا، ولـذا لا يصحُّ أنْ يحكمَ عليهِ أو بهِ، وإذا لوحظَ ذلكَ الابتداءُ قصدًا صارَ مستقلاً بالمفهوميَّةِ، قـابلا للحكمِ عليهِ أو بهِ[4]، معنًى للفظِ الابتداءِ. تقولُ: ابتداءُ سيرِي من البصرةِ وقعَ في يـومِ كذا، فلمَّا لزمَ كونُ معنَى الحرفِ ملحوظًا في ضمنِ معنَى الاسمِ والفعلِ من غـيرِ قصْـدٍ، لزمَ ذكرُ المتعلَّقِ ليُلاحظَ معناهُ قصدًا، ومعنَى الحرفِ ضـمنًا، فتحصـلُ[5] الدلالـةُ. ولـو، بمعنَى: إنْ، بقرينةِ قسميْهِ، وإلا لزمَ أنْ لا يوجدَ الحرفُ وجوابُهُ محذوفٌ، استغناءً بما تقدَّمَ، أي: فهوَ حرفٌ لا ما تقدَّمَ، إذْ للشرطِ صدرُ الكلامِ.

وإلا، أي وإنْ لم يدلَّ بغيرِهِ بأنْ وجدَ دلالةً ما بنفسِهِ، ولـو تضـمنيَّةً، وإلا لم تصـرْ[6] كلمةً، **ففعلٌ**، أي فهوَ فعلٌ سمِّيَ باسمِ مدلولِهِ التضـمُّنيِّ. فانـدفعَ بتقريرِنـا أنْ يقـالَ: إنْ أرادَ بالدلالةِ المطابقيَّةِ لزمَ كونُ الفعلِ حرفًا لدلالتهِ على الحدثِ المسـتقلِّ، والنسـبةِ الغـيرِ

---

(١) ما بين القوسين بدله في ب و ح: "غير جزء منه ولا مستقل".

(٢) ح: أسماء.

(٣) ب و ح: ليحصل.

(٤) من ح، وفي الأصل، و ح: وبه.

(٥) ب و ح: فيحصل.

(٦) ب و ح: يصر.

مستقلَّةِ[1]، فالمجموعُ غيرُ مستقلٍّ، لا بدَّ في دلالتِهِ عليهِ من ذكرِ الفاعلِ، كما بيَّنَه الشـريفُ في (رسالتِهِ)، وإنْ أرادَ التضمُّنيَّةَ زادَ الفسادُ لعدمِ صدقِهِ علـى الحـرفِ مـعَ صـدقِهِ علـى الفعلِ، ولا مجالَ[2] لإرادةِ الالتزاميَّةِ، وإنْ أرادَ أعـمَّ لـزمَ مـا لـزمَ في المطابقيَّـةِ[3]. هـذا، ولكنْ في قرينةِ الحصْرِ خفاءٌ.

لو[4] **اقترنَ،** أي ما وُضِعَ مفـردًا، **وضـعًا،** أي اقـترانَ وضـعٍ، أو زمـانَ وضـعٍ، أو موضوعًا، **بأحدِ الأزمنةِ؛** الماضِي والحالِ والاستقبال. ولَمَّا كانَ فصلُ الفعلِ مـن الاسـمِ بالدلالةِ على أحدِ الأزمنةِ بالهيئةِ، وظاهرُ هذا لا يفيدُهُ، بل يقتضِي اقـترانَ لفظِـهِ، ولـيسَ كذلكَ، لا بدَّ من التأويلِ. أي: لو دلَّ على اقترانِ معناهُ التضمُّنِيِّ، وهذا للشـريفِ[5]، أو لو اقترنَ معناهُ في الفهْمِ والذهنِ بمعنَى أحدِ الأزمنةِ،(وهذا للجامِي[6]، ومن تبعَـهُ، أو لـو اقترنَ نفسُهُ بدلالةِ أحدِ الأزمنةِ)[7]، أو دالَّةٍ بأنِ اشتملَ على هيئةٍ دالَّةٍ عليـهِ، وهـذا لـي، وهوَ أظهرُ فهْمًا، وأقلُّ تكلُّفًا، وأقربُ للمرادِ. وبقولِهِ: اقترنَ، خـرجَ مـا لم[8] يـدلَّ علـى الزمانِ أصلاً، نحـو: رجـلٍ وضَـرْبٍ، ومـا دلَّ علـى نفسِـهِ، نحـوَ: أمـسِ، والغـدِ، والآنَ. وزيادةُ: وضعًا، لتدخلَ[9] الأفعالُ الإنشائيَّةُ المنسلخةُ عن الزمانِ بحسبِ الاسـتعمالِ، كــ:

(١) من ب و ح، وفي الأصل:" المستقتل والنسبة الغير المستقبلة ".

(٢) من ح، وفي الأصل، و ح: محال.

(٣) ح: مطابقية.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: أو.

(٥) بعدها في ب و ح: رحمه الله.

(٦) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نـور الـدين، ولـد بجـام مـن قصبات خراسـان، اشـتغل بالعلوم العقلية والشرعية فأتقنها، ت ٨٩٨ هـ. صنف: الفوائد الضيائية في شرح الكافيـة، سلسـلة الذهب في ذم الروافض، تفسير القرآن، الدرة الفاخرة في تحقيق مذاهب الصوفية والحكماء، شواهد النبوة بالفارسية، وغيرها. ترجمته في: شذرات الذهب ٧/ ٣٦٠، معجـم المـؤلفين ٥/ ١٢٢، كشـف الظنون ٥/ ٤٣٣، الأعلام ٣/ ٢٩٦، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٣١٥.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) ب: لا.

(٩) ب و ح: ليدخل.

عَسَى وبعْتُ، كذا قيل، ويمكنُ أنْ يقالَ: هي دالَّةٌ على الحـالِ أو الاسـتقبال؛ إذِ الإنشـاءُ إحداثُ ما لم يكنْ، وليخرجَ أسماءُ الأفعالِ لكونِها منقولـةً عـن المصـادرِ، والأصـواتِ، والظروفِ، وأسماءُ الفاعلِ والمفعولِ لكـونِ دلالتِهـا[1] علـى الحـالِ المتبـادرِ منهـا بغلبـةِ الاستعمالِ، وعلى الآخَرينِ بالقرائنِ، كذا قيلَ. وهذا مشـكلٌ لقـولِهم: إنَّهمـا في الحـالِ حقيقةٌ، وفي الاستقبالِ مجازٌ، بالاتفاقِ والمتبادرِ[2] من أماراتِها.

وحلُّهُ أنَّ معنَى: في الحالِ وفي الاستقبالِ، في الكـائنِ فيهمـا، لا في الدلالـةِ عليهمـا، والأمارةُ قد / ٧ / تتخلَّفُ. ثـمَّ التحقيـقُ أنَّ اشـتراطَ الحـالِ بدلالـةِ العقـلِ[3]؛ مـثلاً: مفهومُ الضاربِ مَنْ قامَ بهِ الضربُ، لا يصدقُ على المعدومِ، وأنَّ جميعَ الأسماءِ مصـدرًا أو مشتقًا أو جامدًا[4] مثلُهما في كونِها في الحالِ حقيقـةً، وفي الاسـتقبالِ مجـازًا؛ لاقتضـاءِ مفهوماتِها الوقوعَ، واستعمالُها في الاستقبالِ مجازٌ باعتبارِ الأوَّلِ، وأمَّا في الماضِـي المنقطـعِ ففيهِ خفاءٌ واختلافٌ، فظهر أنْ لا دلالةَ للأسماءِ بحسبِ الوضعِ على الزمانِ، وإنْ فهِمَ في بعضِها عندَ فهْمِ معانيها عقلاً، أو استعمالاً. وهذا غيرُ معتبَرٍ، وبأحدِ الأزمنةِ: خرجَ نحوُ: الصَّبُوحِ والغَبُوقِ[5]. وبقِيَ المضارعُ، لأنَّه لأحـدِ الأزمنـةِ في أصـلِ الوضـعِ، ولـو سـلِّمَ الاشتراكُ فالدالُّ على اثنينِ دالٌّ على واحدٍ، وأقوَى الأشكالِ بمثلِ الماضِـي والمسـتقبلِ إذا لم يُرَدْ بهما الزمانُ[6]، أجابَ ابنُ الحاجبِ في (الإيضاحِ[7]) بأمرينِ :

" أحدُهما أنَّ المستقبلَ والماضِي يرادُ بهما نفسُ الزمانِ، فإذا قيلَ: الفعلُ مسـتقبلٌ[8]، فالمعنَى: مستقبلٌ زمانُهُ، ثمَّ حذفَ للكثرةِ[9]. والثاني أنَّ دلالتَهما على الزمانِ مـن حيـثُ

---

(١) ب: دلادلالتها.

(٢) ب: والتبادر.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: العقل.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: مصدر أو مشتق أو جامد.

(٥) الصبوح: الشرْبُ بالغداة، والغبوق: الشرْبُ بالعشيّ. الصحاح (صبح) و (غبق).

(٦) ب: الزمانان.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٥.

(٨) ساقطة من ح.

(٩) ب: لكثرة.

المعقولُ، كقولِكَ: الاستقبالُ والُمضيُّ والانتظارُ ونحوُه لا بالوضعِ". وأجابَ الرضيُّ[1]: "بأنَّ لفظَ الماضِي[2] ليسَ موضوعًا للحـدثِ، الَّـذي مضَـى مـن الزمـان، بـل لكـلِّ مـاضٍ في الزمان، أو في المكان، نحوَ: مضَى في الأرضِ، وكذا[3] المستقبلُ والحالُ"[4]. أقولُ: لا وجهَ لذكرِ الحالِ هاهنا، إذْ هوَ خارجٌ بالاقترانِ، كأمسِ، إذ لا يقـالُ: ضـربَ حـالٌ، مـثلاً، بـل حاليٌّ، بخلافِهما.

واعلمْ أنَّ الشرَّاحَ قيَّدُوا الوضعَ بالأوَّليِّ، لئلا يخرجَ نحوُ: نِعْمَ وبِئْسَ، ممَّا انسلخَ من الزمان، ونحوُ: ليسَ، ممَّا انسلخَ من الحدثِ. ولا يدخلُ أسماءُ الأفعالِ فإنَّ الوضـعَ فيهـا متعدِّدٌ فيلزمُهم، نحوَ[5]: يزيدَ، علَمًا. ويمكنُ أنْ يقالَ: تعـدُّدُ الوضـعِ لا يعتـبرُ في مختلفِـي الحقيقةِ، بل وضعُ كلٍّ يعتبرُ مستقلاً، والكلمةُ جنسٌ، وما تحتَها من الثلاثةِ أنواعٍ.

بقيَ أنْ يقالَ: لِمَ[6] صارَ يزيدُ بالوضعِ والنقلِ الجديدِ اسمًا، ولم يصرْ أسماءُ الأفعالِ فعلاً، ونحوُ: نعمَ وبئسَ اسمًا، معَ تحقُّقِ النقلِ والوضعينِ في الكلِّ؟ ويمكنُ أنْ يقالَ: لَمَّـا لم يبقَ بينَ المعنيينِ في نحوِ: يزيدَ، مناسبةٌ واشتراكٌ في شيءٍ، اعتُبرَ المعنَـى الثـاني مسـتقلاً[7]، فصدقَ عليهِ حدُّ الاسمِ، بخلافِ الأخيريـنِ، فلـمْ[8] يقطـعْ ملاحظـةُ المعنَـى الأوَّلِ فيهمـا

(١) هو رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، من استراباذ، عـالم بالعربيـة، ت ٦٨٦ هــ. صنف: شرح الكافية، شرح الشـافية، وغيرهمـا. ترجمتـه في: بغيـة الوعـاة ١/ ٥٦٧، خزانـة الأدب ١/ ١٢، مفتاح السعادة ١/ ١٤٧، الأعلام ٦/ ٨٦، معجم المؤلفين ٩/ ١٨٣.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: الحدث.

(٣) ح: وكذاي.

(٤) عبارة الرضي: " ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال إذا أريد به الفعل الَّذي مضى والفعل الآتي والفعل الحالي لأن لفظ الماضي ليس موضـوعا للحـدث الكـائن فيمـا مضـى مـن الزمان، بل لكل ماض في الزمان، أو في المكان، نحـو: مضـى في الأرض، وكـذا المسـتقبل والحـال". شرح الكافية ١/ ١١.

(٥) مكرر في ب

(٦) من ب و ح: وفي الأصل: ثم.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: مستقبلا.

(٨) ب: فلا.

بسببِ المناسبةِ والشركَةِ، فلم نغيِّرْ[1] حكمَهُ. ولو قالَ المصنِّفُ: لو وزنُهُ على زمانٍ، لكانَ أخصرَ، وأظهرَ[2]، وأدفعَ، وأجمعَ.

ولَمَّا أرادَ المصنِّفُ الإيجازَ، فحذفَ تعاريفَ أنواعِ الكلمةِ، والتنبيهَ عليها الموجودينِ في (الكافيةِ)، واكتفَى بِمَا فُهِمَ من دليلِ الحصْرِ، ذَكَرَ خواصَّ الفعلِ والاسمِ فيهِ، فلزِمَ تغييرُ ترتيبِ (الكافيةِ)، فقالَ:

ومِمَّا[3] **خُصَّ بهِ،** أي بعضُ ما خُصَّ بالفعلِ، لا كلُّهُ مجموعُ الأشياءِ الستَّةِ، بناءً على أنَّ حقَّ المبتدأِ التقديمُ معَ ما يتعلَّقُ بهِ على الخبرِ، أو أنَّ الواوَ داخلٌ على الجزءِ، كقولِهم: السِّكَنْجَبِينُ[4] [[5] خلٌّ وعسلٌ، لا على الجزئيِّ، كقولِهم: الكلمةُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، وأنَّ مِنْ للتبعيضِ، وإلا فلا دليلَ على بعضيَّةِ المجموعِ، وخاصَّةُ الشيءِ ما يختصُّ بِهِ، ولا يوجدُ في غيرِهِ؛ إمَّا شاملةٌ لجميعِ أفرادِهِ، أو لا، والحدُّ لا يكونُ إلا شاملاً، والمبتدئُ ينتفعُ بها أكثرَ منهُ، ولكنَّه أشرفُ وأنفعُ[6]، فلذا قدّمَ:

قدْ، حذفَ الدخولَ الواقعَ في (الكافيةِ) لعدمِ الاحتياجِ إليهِ، إذْ[7] يصدقُ تعريفُ الخاصَّةِ عليها، كما يصدقُ عليهِ، والإيجازُ مطلوبٌ، والخاصَّةُ المنطقيَّةُ لا تصدقُ عليهما، لاشتراطِ الحملِ فيها.

قيلَ: وجهُ الاختصاصِ كونُها (لتحقيقِ الفعلِ، أو تقليلِهِ)[8]، أو توقُّعِهِ، أو تقريبِ الماضِي، وشيءٌ منها لا يتحقَّقُ إلا في الفعلِ. وفيه بحثٌ؛ لأنَّه إنْ أريدَ بالفعلِ الحدثُ فعدمُ التحقُّقِ ممتنعٌ، وإنِ المصطلحُ ففاسدٌ إلا بتقديرِ مضافٍ، نحوَ: حدثِ / ٨ / الفعلِ،

---

(١) ح: يغير.

(٢) ب: ووأظهر.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: وما.

(٤) انظر مفاتيح العلوم ص١٦٤، وفيه: "السكنجبين هو المركب من الخل والعسل ثم يسمى بهذا الاسم وإن كان مكان العسل سكر ومكان الخل رب السفرجل أو غيره".

(٥) من هنا يبدأ الخرم في ب، وينتهي إلى قوله: الغرض به ص ١٠٠.

(٦) بعدها في ح: في نفسه.

(٧) مكرر في ح.

(٨) ما بين القوسين من ب و ح، وفي الأصل: لتقليل الفعل.

وذا لا[1] يعرفُ إلا من الاختصاصِ إذا[2] لم يخبرْ بهِ الواضعُ فيلزمُ الدورُ. فالصوابُ فيهِ وفي أمثالِهِ[3] الاستقراءُ، ليسَ إلا.

والجوازمُ، حرفًا أو اسمًا. قيلَ: لاختصاصِ الجزمِ بهِ، وفيهِ أنَّه لِمَ لا يجوزُ أنْ يختصَّ عملُها لأنفسِها كـ: ما ولا؟ وقيلَ: لأنَّها إمَّا لنفْيِ الفعلِ، كـ: لمْ أو لَمَّا[4]، أو لطلبِهِ[5]، كـ: لامِ الأمرِ ولا[6] النهْيِ، أو لتعليقِ الشيءِ بالفعلِ كأدواتِ الشرطِ، وكلُّهُ لا يمكنُ[7] إلا في الفعلِ، وما فيهِ. والصوابُ مرَّ[8].

والسينُ وسوفَ، قيلَ: لدلالتِهما على الاستقبالِ، الَّذي لا يوجدُ إلا في الفعلِ. فيهِ أنَّه إنْ أريدَ أنْ[9] لا يمكنُ وجودُهُ فمسلَّمٌ[10]، وإنْ مدلولاً فغيرُ مفيدٍ للمطلوبِ، بل عدمُ الدلالةِ بعدَ الإمكانِ أدعَى، ألا ترى إلى قولِكَ: ضرْبِي زيدًا غدًا مرادٌ.

والمرفوعُ البارزُ المتصلُ، احترزَ بالمرفوعِ[11] عن المنصوبِ، فإنَّه يعمُّ الثلاثةَ نحو: ضَرَبَهُ والضاربُهُ على رأيٍ، وأنَّه، وعن المجرورِ فإنَّه لا يوجدُ في الفعلِ، وبالبارزِ عن المستكنِّ فإنَّه يعمُّ الفعلَ والاسمَ، نحوَ: زيدٌ ضربَ وضاربٌ، وبالمتصلِ عن المنفصلِ، فإنَّه أيضًا يعمُّها. وجهُ الاختصاصِ قصْدُ الاختصارِ فيمَا يكثرُ استعمالُهُ.

والتاءُ الساكنةُ، على[12] الأصلِ، نحوَ: ضَرَبَتْ[1] وضَرَبَتَا، وهيَ إنَّمَا زادَها لئلا

---

(١) ح: لم.

(٢) ح: إذ.

(٣) ح: وأمثاله.

(٤) ح: ولَمَّا.

(٥) من ح، وفي الأصل: لطلب.

(٦) ح: ولاء.

(٧) ح: يتصور.

(٨) ح: مرا.

(٩) ساقطة من ح.

(١٠) ح: فممتنع.

(١١) ساقطة من ح.

(١٢) ح: في.

يتوهَّمَ تعلُّقُ اللامِ بالساكنةِ، موضوعةً **لتأنيثِ ما أُسندَ إليهِ** فضلةً، فضميرُ أسندَ راجعٌ إلى الفعلِ، أو نائبُ الفاعلِ، أي أُوقعَ الإسنادُ إليهِ، فلا ضميرَ في أسندَ. ولم يقلْ: لتأنيثِ الفاعلِ، معَ كونِهِ أخصرَ، ليشملَ نائبَهُ، لكنْ لو قالَ: المسندُ إليهِ كانَ[2] أخصرَ وأظهرَ. يعنِي أنَّها حرفٌ دالٌّ على تأنيثِهِ[3]، لا مسندٌ إليها، وإلا لزمَ تعدُّدُ الفاعلِ في نحوِ: ضربَتْ هندٌ، أو التأويلُ البعيدُ، وجهُ الاختصاصِ أنَّهم قصدُوا تمييزَ الاسمِ والفعلِ في أداةِ التأنيثِ بالتحريكِ والتسكينِ، والفعلُ لثقلِهِ وكثرةِ استعمالِهِ أحقُّ بالسكونِ.

وإلا، أي وإنْ لم يقترنْ وضعًا بأحدِ الأزمنةِ بعدَ أنْ وجدَ دلالة ما بنفسِهِ، **فاسمٌ،** أي فهوَ اسمٌ[4]، من السموِّ، وهو العلوُّ؛ لاستعلائِهِ على أخويهِ، في كونِهِ مسندًا إليهِ، فيصدُقُ على نحوِ: رجلٍ، وزمانٍ، وأمسِ، ورويدَ، وماضٍ، ومستقبلٍ.

ومِمَّا خُصَّ بهِ، أي الاسمِ - تذكَّرْ ما قلْنا في الفعلِ - **اللامُ،** أي لامُ التعريفِ، لتبادرِ الذهنِ إليها لغلبتِها وشهرتِها، وما عدَاها كـ: لامِ الابتداءِ، وجوابِ لولا، مختصٌّ[5] بالاسمِ. وفي عبارةِ المصنِّفِ اختيارٌ لمذهبِ سيبويهِ[6]، من كونِ حرفِ التعريفِ هوَ اللامَ الساكنةَ فقطْ، كما أنَّ حرفَ التنكيرِ هوَ النونُ الساكنةُ، وزيدَ الهمزةُ للابتداءِ[7]، دونَ

---

(١) ح: ضرت.

(٢) ح: لكان.

(٣) ح: التأنيث.

(٤) ح: واسم.

(٥) ح: يختص.

(٦) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، فارسي الأصل، وسيبويه لقب بالفارسية معناه رائحة التفاح، أخذ النحو عن الخليل وعيسى بن عمر ويونس وغيرهم، صنف الكتاب، قال عنه المازني:" من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي"، ت١٨٠هـ، وقيل غير ذلك. ترجمته في: الفهرست ص٧٦، تاريخ بغداد ١٢/ ١٩٥، مراتب النحويين ص١٠٦، طبقات النحويين واللغويين ص٦٦، معجم الأدباء ٤/ ٤٩٩، نزهة الألباء ص٩٤، مرآة الجنان ١/ ٣٤٨، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩، وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣.

(٧) قال سيبويه:" ألف الوصل...وتكون موصولة مع الحرف الَّذي تعرف به الأسماء، والحرف الَّذي تُعرّف به الأسماء هو الحرف الَّذي في قولك: القوم والرجل". الكتاب ٤/ ١٤٧.

مذهبِ الخليلِ[1] من كونهما ال كهلْ[2]، والمبردِ[3] من كونِ الهمزةِ فقطْ، وزيدَ اللامُ لدفعِ لَبْسِ الاستفهامِ[4]. قيلَ: وجهُ الاختصاصِ كونُ الفعلِ خبرًا، وحقُّهُ التنكيرُ، وهذا معَ كونِهِ قاصِرًا يفيدُ الأولويَّةَ، لا الامتناعَ، لنحوِ: زيدٌ أخوكَ، وقيلَ لَّما تعاقبَ التعريفُ والتنكيرُ[5] على اللفظِ لزمَ تعاقبُ علامتَيْهما، فلمَّا لم يكنْ في الفعلِ علامةُ التنكيرِ لم يدخلْ عليهِ اللامُ. فيهِ أنَّ اللزومَ ممتنعٌ[6]، كيفَ، ونحوُ: صَهٍ، ويا رجلاً، لا يدخلُهُ اللامُ، ونحوُ: أفضلَ، لا يدخلُهُ التنوينُ؟ فإنْ قيلَ: مَنَعَهُ منْعُ الصرفِ، قلْنا: فكذلِكَ في الفعلِ مانعٌ سنُبيِّنُه، وقيلَ إنَّهما[7] لتعيينِ المعنَى[8] المطابقيِّ المستقلِّ، وهوَ لا يوجدُ إلا في الاسمِ. وردَّ بأنَّه قد يكونُ لتعيينِ المدلولِ الالتزاميِّ، نحوَ: عندِي الأسدُ الرامي، وقد يكونُ للتضمُّنيِّ كما في الصفاتِ، فإنَّها تدلُّ على الحدثِ والنسبةِ والذاتِ، ولاحظٌّ للأوَّلين في التعريفِ. وهذا مردودٌ بأنَّ دلالةَ الأسدِ على الشجاعِ إنَّمَا تكونُ التزاميَّةً إنْ لو أُريدَ بهِ الموضوعُ لَهُ. وقد صرَّحُوا بأنَّ الدلالةَ على المعنَى المجازيِّ مطابقيَّةٌ، وإنْ كانَ فيهِ شُبْهَةٌ.

---

(١)

(٢) قال سيبويه: " وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كقد وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى ". الكتاب ٣/ ٣٢٤. وانظر المقتضب ١/ ٨٣.

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت٢٨٢، أو ٢٨٥، أو ٢٨٦هـ. وأكثر المؤرخين أنه ت ٢٨٥ هـ. صنف: الكامل، المقتضب، الروضة، وغيرها. ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ص٧٢، تاريخ بغداد ٣/ ٣٨٠، مرآة الجنان ٢/ ٢١٠، وفيات الأعيان ٤/ ٤١٣.

(٤)كلام المبرد في المقتضب عن ال إنما هو تكرير لما ذكره سيبويه، قال:" ومن ألفات الوصل الألف الَّتي تلحق مع اللام للتعريف ". المقتضب ١/ ٨٣، وانظر ١/ ٢٥٣، و ٢/ ٩٠، ٩٤.

وكلام المبرد هذا هو ترديد لما ذكره سيبويه. فكلام سيبويه يفيد بأن أداة التعريف هي اللام وحدها، والشارح ينسب، هنا، إلى المبرد القول إن أداة التعريف الهمزة وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام. وانظر شرح الكافية ٢/ ١٢٢-١٢٣، حيث نسب إلى المبرد القول إن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وزيدت اللام لئلا تشتبه الهمزة بهمزة الاستفهام.

(٥) ح: التنكير والتعريف.

(٦) ح: ممنوع.

(٧) ح: أنها.

(٨) ح: معنى.

وقولُهُ: لا حظَّ الخ؛ إنْ أردْنا حيثُ[1] ذاتُهما مستقلَّين فليسَا بمدلول الصفةِ وإنْ أردْنا حيثُ[2] هما قيدُ الذاتِ فعدمُ الحظِّ ممتنعٌ، فإنَّ التعريفَ في الحَسَنِ ليسَ للذاتِ المجرَّدةِ[3]، بلْ للذاتِ المنسوبِ إليهِ الحسْنُ. نَعمْ، يردُ عليهِ مثلُ[4] ما مرَّ مِنْ أنَّ اشتراطَ / ٩ / المطابقةِ إنَّمَا عُرِفَ من الاختصاصِ، فكيفَ تعرفُ[5] الاختصاصَ منهُ؟

والجرُّ، قيلَ؛ لأنَّه أثرُ الحرفِ، وهوَ لإيصال[6] معنَى الفعلِ وشبهِهِ[7] إلى الاسمِ أو المؤوَّلِ بهِ، فلا يدخلُ إلا إيَّاهما أو المضافَ، واللفظيَّةُ فرعُ المعنويَّةِ، وهيَ بتقديرِ الحرفِ المذكورِ. وقيلَ: لَمَّا أرادُوا نقضَ[8] إعرابِ الفعلِ حطًّا[9] للفرعِ عن رتبةِ الأصلِ، اختارُوا الحركةَ الَّتي لا يعملُها.

والتنوينُ، لأنَّه؛ إمَّا لتمكُّنِ مدخولِهِ، أي تقرُّرِهِ وأصالتِهِ في الإعرابِ، الَّذي لا يوجدُ في الحرفِ والفعلُ متطفِّلٌ فيهِ،(أو لتنكيرِهِ. ووجهُهُ الوجهُ الأخيرُ من لامِ التعريفِ، وفيهِ ما فيهِ)[10]، قيلَ: هوَ مختصٌّ بالأصواتِ[11] وأسماءِ الأفعالِ، أو للعِوَضِ[12] عن المضافِ إليهِ – وسيجيءُ اختصاصُ الإضافةِ – أو لمقابلةِ[13] نونِ الجَمعِ، على رأْيِ مَن جعلَ نحوَ: عرفاتٍ غيرَ منصرفٍ، والزمخشريُّ[14] يصرِفُها لعدمِ محضِ[1] التاءِ للتأنيثِ، ومنعُها لتقديرِ

---

(١) ح: أراد من حيث.

(٢) ح: أراد من حيث.

(٣) ح: لذات المجرد.

(٤) ساقطة من الأصل، زيادة من ح.

(٥) ح: يعرف.

(٦) ح: لإفضاء.

(٧) ح: أو شبهه.

(٨) من ح، وفي الأصل: نقص.

(٩) ح: خطا.

(١٠) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ح.

(١١) ح: بأصوات.

(١٢) ح: وللعوض.

(١٣) ح: ولمقابلة.

(١٤) الكشاف ١/ ٣٤٨، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٧٨، شرح المفصل ٩/ ٣٤.

أخرى، فصارَ كالنعامةِ، فلا يكونُ إلا في جمعٍ[2] المؤنَّثِ السالِمِ.

سوى الترنُّمِ. يقالُ: ترنَّمَ بكذا، أي رفعَ صوتَه بهِ مطرِّبًا مغنِّيًا. وهذا التنوينُ مستعملٌ[3] في القوافي للتطرُّبِ[4]. والمشهورُ أنَّه ما يلحقُ القافيةَ المطلقةَ، أي المتحرِّكةَ الَّتي تولَّدتْ من حركتِها إحدى حروفِ المدِّ بدلاً منها[5]؛ لأنَّ حرفَ العلَّةِ مدَّةٌ في الحلقِ، فإذا[6] أُبدلَتْ منها التنوينُ يحصلُ الترنُّمُ؛ لأنَّ التنوينَ غنَّةٌ في الخيشومِ. وقيلَ: سُمِّيَ بهِ؛ لأنَّ حرفَ الإطلاقِ يصلحُ[7] للترنُّمِ بمَا فيها مِن المدَّةِ[8]، فيبدلُ منها التنوينُ إشعارًا بتركِ الترنُّمِ؛ لخلوِّ التنوينِ من المدِّ، وأمَّا ما يلحقُ القافيةَ المقيَّدةَ أي الساكنةَ، فيسمَّى الغالي لخروجِ الشعرِ عن الوزنِ بواسطتِهِ[9]. فكأنَّ المصنِّفَ أرادَ كلَيهِما؛ لأنَّهما يدخلانِ الفعلَ أيضًا، قالَ : [الوافر]

١ - أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[10]

وقال[11]: [الرجز]

---

(١) ح: تمحض.

(٢) ح: الجمع.

(٣) ح: يستعمل.

(٤) ح: المتطرب.

(٥) ح: عنها.

(٦) ح: فاذنا.

(٧) ح: يصح.

(٨) ح: المد.

(٩) ح: بواسطته عن الوزن.

(١٠) البيت لجرير، ديوانه ص٦٤. وهو من شواهد المنصف ١/ ٢٢٤، و ٢/ ٧٩، الخصائص ١/ ١٧١، و ٢/ ٩٦، مغني اللبيب ص٤٤٧، الحجة في علل القراءات السبع ١/ ٢٧٤، شرح المفصل ٤/ ١٥، شرح الكافية ١/ ١٤، شرح الأشموني ١/ ١٤، نتائج الفكر ص١٩٤، همع الهوامع ٤/ ٤٠٧، خزانة الأدب ١/ ٣٤، و ٤/ ٥٥٤. والشاهد فيه لحوق التنوين الفعل في قوله (أصابن) والمقترن بالألف واللام في قوله (العتابن)، وفي هذا دلالة على أن هذا التنوين ليس هو الخاص بالاسم، الَّذي هو علامة على اسمية الكلمة.

(١١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٠٤، وتمامه: مشتبه الأعلامِ لَمَّاعِ الخفَقَنْ.

وهو من شواهد العين ١/ ٢١٢، الكتاب ٤/ ٢١٠، الإيضاح العضدي ص٢٥٤، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٦١، الأصول في النحو (ط النجف) ٢/ ٣٨٩، مغني اللبيب ص٤٤٨، ٤٧٣، شرح

٢- وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقَنْ

بفتحِ ما قبلَه تشبيهًا بالخفيفةِ، ويكسرُ للساكنينِ. وهذا زيادةٌ على (الكافيةِ) لعدمِ صحَّةِ الإطلاقِ. والجوابُ أنَّه في غايةِ الندرةِ، فلا يرادُ عندَ الإطلاقِ.

والإسنادُ إليهِ، الظاهرُ أنَّ الضميرَ راجعٌ إلى الاسمِ، فيردُ عليهِ أنَّ الاختصاصَ، حينَئذٍ، معلومٌ عقلاً، فلا يفيدُ الخبرَ، وأنَّ معرفتَه بعدَ معرفةِ الاسمِ، والغرضُ معرفةُ الاسمِ بالخاصَّةِ. واضطربَ الشُّرَّاحُ في التقصِّي. قالَ الفاضلُ الجامي[1]: والمرادُ بهِ كونُ الشيءِ مسنَدًا إليهِ[2]. قيلَ في (حاشيتِهِ): إنَّمَا فسَّرَ الإسنادَ إليهِ بالإسنادِ إلى (الشيءِ بإرجاعِ ضميرِهِ إلى ما هوَ، لكمالِ ظهورِهِ كالمذكورِ، ولم يفسِّرْهُ بالإسنادِ)[3] إلى الاسمِ إلى آخرِهِ. أقولُ: بينَ كونِ الشيءِ مسنَدًا إليهِ والإسنادِ إلى الشيءِ تباينٌ، وإنْ تلازَما وجودًا، ومعنَى الثاني كونُه مسنَدًا يَعُمُّ الفعلَ والاسمَ. والَّذي عندِي أنَّ مرادَ الجامِي إرجاعُ الضميرِ إلى الاسمِ، باعتبارِ جنسِهِ الأعمِّ للتخلُّصِ عن الإشكالينِ.

وقالَ الهنديُّ[4]: والإسنادُ إليهِ، أي الاسمِ، والحكمُ عليهِ بالخصوصِ باعتبارِ الطبيعةِ النوعيَّةِ دونَ النصفيَّةِ المستفادةِ من: إليهِ، المختصَّةِ بهِ عقلاً، فيفيدُ الخبرَ، فاعرفْ. انتهى. يريدُ أنَّ الإسنادَ مطلقًا نوعٌ، والإسنادُ إلى الاسمِ صنفٌ منهُ، ومعلومُ الاختصاصِ هو الثانِي، لا الأوَّلُ. وردَّ بأنَّ الأوَّلَ ليسَ بمختصٍّ.

شواهد المغني ٢/ ٢٤، خزانة الأدب ١/ ٣٨، رصف المباني ص٣٥٥، مقاييس اللغة ٢/ ١٧٢، و ٥/ ٥٨، شرح الكافية ١/ ١٥، شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٥، التسهيل ص١١، المرتجل ص٢٢٣، المنصف ٢/ ٣، القوافي ص٣١، ٣٣، ١١١، ٥٤، شرح المفصل ٩/ ٣٤، ضرائر الشعر ص١٢٠، شرح التصريح ١/ ٣٧، الجمل للجرجاني ص٢٥، الخصائص ١/ ٢٦٤، شرح الألفية لابن عقيل ١/ ١٩، الموشح ص١٦، ٢٦٤، شفاء العليل ١/ ١٠٠، شرح الأشموني ١/ ١٦. والشاهد فيه لحوق التنوين الغالي للروي المقيد في قوله (المخترقن).

(١) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين، (ت ٨٩٨ هـ). صنف شرح الكافية، والدرر الفاخرة، وغيرهما. ترجمته في ديوان الإسلام ٢/ ٧٧، الأعلام ٣/ ٢٩٦.

(٢) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ١/ ١٨٨.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ح.

(٤) هو شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي، فقه حنفي أديب بالعربية، لقب بملك العلماء. ت ٨٤٩ هـ. صنف: شرح الكافية لابن الحاجب، شرح قصيدة بانت سعاد، وغيرهما. ترجمته في: كشف الظنون ٢/ ٣٢٧، الأعلام ١/ ١٨٧، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٣١٤.

وقيلَ: الضميرُ راجعٌ إلى اللامِ، لكونِ إسنادٍ بمعنَى مسندٍ[1]، فمعناهُ: ومِمَّا خُصَّ بالاسمِ المسندُ إليهِ، أي هذا القسمُ لا يوجدُ إلا في الاسمِ، والخاصَّةُ تطلقُ على المحمولِ وغيرِهِ، وكما يقالُ: الضَّحكُ خاصَّةُ الإنسانِ،(يقالُ الضاحكُ خاصَّةُ الإنسانِ)[2]. فيهِ أنَّ مسندًا[3] في المسندِ إليهِ ليسَ بمفعولٍ، بل فعلٌ في صورتِهِ، والمصدرُ يكونُ بمعنَى المفعولِ، لا بمعنَى الفعلِ الَّذي في صورتِهِ، بل لا معنَى لَهُ ولا وجْهُ لأنْ يقالَ أيضًا: أُريدَ بالمصدرِ صورةُ المفعولِ الَّتي بمعنَى الفعلِ، ولا أنَّ الفعلَ قد يكونُ في صورةِ المصدرِ. فالوجْهُ هوَ الأوَّلُ، وَوَجْهُ الاختصاصِ قيلَ: لأنَّ / ١٠/ الفعلَ وضِعَ لأنْ يسندَ إلى شيءٍ، فلو أُسندَ إليهِ لزمَ أنْ يكونَ مسنَدًا ومسنَدًا إليهِ في حالةٍ واحدةٍ. ورُدَّ بمنْعِ فسادِهِ مستنِدًا بمثلِ: أعجَبَني ضَرَبَ زيدٌ عمرًا. والجوابُ أنَّ المرادَ بالإسنادِ النسبةُ التامَّةُ. وقدْ بيَّنَ هذا الرَّادُ في مواضِعَ من كتبِهِ بأنَّ النسبةَ التامَّةَ منفردةٌ عن غيرِها بنفسِها معَ طرفَيْها، لا ترتبطُ بشيءٍ أصلاً، والجملُ الواقعةُ خبرًا، أو حالاً، أو صفةً، لا يشتمِلُ[4] عليها، وأنَّ نسبةَ المصدرِ والصفةِ ليسَتْ بتامَّةٍ، فظهرَ الاستحالةُ.

وقيلَ: لأنَّ الفعلَ وضِعَ لأنْ يكونَ، أبدًا، مسنَدًا فقطْ. فلو جُعِلَ مسنَدًا إليهِ يلزمُ خلافُ وضعِهِ، فإنْ أرادَ بـ: فقطْ أنَّه لم يوضعْ لأنْ يسندَ إليهِ فلا يفيدُ، وإنْ أرادَ وُضِعَ لأنْ لا يُسندَ إليهِ فممنوعٌ، ولو سلِّمَ فإنَّمَا يعرفُ من الاختصاصِ، وكأنَّه أخذَ من كلامِ الشريفِ حيثُ[5] قالَ، بعدَ الردِّ السابقِ: فالأوْلى[6] أنْ يقالَ: إنَّ الفعلَ وضِعَ لأنْ يسندَ بهِ معنَى مصدرِهِ، فلا يجوزُ جعلُهُ مسنَدًا إليهِ، وإلا لخرجَ عن وضعِهِ، فزادَ فقطْ، ظنًّا منهُ أنَّه يَرِدُ عليه الردُّ السابقُ، أعنِي منعَ الاستحالةِ، لو لم يَزِدْ. ونقْصُ معنَى مصدرِهِ، وهوَ محطُّ الجوابِ ومحصولُهُ أنَّ الفعلَ موضوعٌ لإسنادِ مفهومِ مصدرِهِ إلى شيءٍ، والمسندُ إليهِ لا

(١) ح: المسند.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٣) ح: المسند.

(٤) ح: تشتمل.

(٥) ساقطة من ح.

(٦) ح: والأولى.

يكونُ إلا ذاتيًّا[1]، فلو كانَ مسنَدًا إليهِ يلزمُ الخروجُ عـن اللفـظِ[2] أو الوضـعِ، إذِ اللفـظُ الواحدُ لا يُرادُ منهُ الذاتُ والمفهومُ معًا، في حالةٍ واحدةٍ.

والإضـافةُ، أي كـونُ الشـيءِ مضـافًا، إذِ اللفظيَّـةُ فـرعُ المعنويَّـةِ، المفيـدَةِ للتعريـفِ والتخصيصِ، المستدعِييْنِ استقلالاً في الملاحظةِ. وأمَّا اختصاصُ كونِ الشيءِ مضافًا إليهِ، فقدْ عُلِمَ من اختصاصِ الجرِّ. ونحوُ[3]: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[4] الصحيحُ أنَّ المضـافَ إليهِ الجملةُ، فلا وجهَ لحملِ الإضافةِ، هاهنا، عليهِ. وأيضًا، هـيَ إمَّـا مـن المعلـومِ فصـفةُ المضيفِ، أو المجهولِ فصفةُ المضافِ، فلا وجهَ لجعلِهـا صـفةَ المضـافِ[5] إليـهِ إلا بالصـلةِ، وحذفُها ليسَ بقياسٍ؛ ولذا ذُكرَتْ في الإسنادِ. والاختلافُ اللفظيُّ دليلُ المعنويِّ. ثمَّ إنَّ المصنِّفَ قدَّمَ في دليلِ الحصـرِ والإجمـالِ الحـرفَ، ثـمَّ الفعـلَ، طلبًـا للإيجـازِ، وتـدريجًا في الانتقالِ من الأدنى إلى الأعلَى. فالاسمُ أعلَى؛ لكونِهِ مسنَدًا ومسنَدًا إليهِ، فيمكنُ تحصيلُ الكلامِ من مجرَّدِهِ،(والفعـلُ دونَـه، لكونِـهِ مسـنَدًا فقـطْ، ولا يمكـنُ تحصـيلُ الكـلامِ مـن مجرَّدِهِ)[6]، والحرفُ أدنى منهما؛ لأنَّه لا يكونُ مسندًا ولا مسندًا إليه.

وقدَّمَ في التفصيلِ بعدَ هذا الاسمَ، ثمَّ الفعلَ، تقديمًا للأشرفِ فالأشرفِ.

ولمَّا[7] فرغَ من بيانِ أقسامِ الكلمةِ شرعَ فيمَا تركَّبَ منها، فقالَ:

الكلام

لامُهُ كلامِ الكلمةِ، **ما**، أي[8] شيءٌ، أو الشيءُ الَّذي وُجِدَ **لهُ الإسـنادُ**. وهـوَ ضـمُّ

---

(١) ح: ذاتا.

(٢) ساقطة من ح.

(٣) مكرر في ح.

(٤) سورة المائدة الآية: ١١٩. وتمامها: { قال الله هذا... }.

(٥) ساقطة من الأصل، زيادة من ح.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ح.

(٧) ح: فلما.

(٨) ساقطة من ح.

كلمةٍ حقيقةً أو حكْمًا، أو أكثرَ إلى أخرَى مثلِها أو أكثرَ، بحيثُ يفيدُ السامعُ فائدةً تامَّةً، وهيَ الَّتي يصحُّ السكوتُ عليها، بأنْ لا يبقَى للمخاطبِ انتظارٌ إلى المسندِ، أو المسندِ إليهِ. وبهِ خرجَ غيرُ المسندِ، فأخرجَهُ بقولِهِ: **من اسمين،** حالٌ من الضميرِ المجرورِ في قولِهِ: لَهُ[١]، **أو فعلٍ معَهُ،** أي معَ الاسمِ. وإنَّمَا انحصرَ فيهما؛ لأنَّ الإسنادَ يقتضِي المسندَ والمسندَ إليهِ، والحرفُ لا يكونُ واحدًا منهما، والفعلُ لا يكونُ مسندًا إليهِ، والاسمُ الواحدُ، لا يكونُ في حالٍ واحدةٍ[٢] إلا أحدَهما.

والتركيبُ الثنائيُّ ستَّةٌ، ولا يوجدَانِ معًا إلا في هذينِ القسمينِ.

وهاهنا أبحاثٌ غامضةٌ، كما[٣] في الكلمةِ، لا بدَّ من بيانِها، وتمييزِ الحقِّ منها؛ ليصيرَ الطالبُ على صراطٍ مستقيمٍ، ويرجعَ إليهِ مَنْ هوَ في ضلالٍ قديمٍ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالعليِّ العظيمِ.

الأوَّلُ في الفرْقِ بينَ الجملةِ والكلامِ، هل هُما مترادِفانِ، أو الجملةُ أعمُّ مطلقًا؟ وليسَ النزاعُ لفظيًّا[٤] راجعًا إلى الاصطلاحِ الجديدِ، بل في أنَّه هل يُفهمُ من استعمالِ المتقدِّمينَ في كتبِهم وتعريفاتِهم الفرْقُ أو لا، بعدَ عدمِ / ١١ / تنصيصِهم على شيءٍ؟ فالحقُّ أنَّه، وإنْ فُهِمَ من ظاهرِ عبارةِ بعضِهم الترادُفُ، يجبُ صرْفُهُ عن ظاهرِهِ، إذْ لم يُوجدْ، ولم يُسمعْ أنْ يقالَ: هذا الكلامُ وقعَ خبَرًا، أو حالاً، أو صفةً، أو شرْطًا، أو جزاءً، مِمَّا ليسَ فيهِ نسبةٌ تامَّةٌ في الحالِ، وإنْ كانَتْ في الأصلِ، كما يُقالُ: هذه الجملةُ وقعَتْ كذا وكذا، فدلَّ أنَّهم اكتفَوا في الجملةِ بوجودِ الإسنادِ في الأصلِ، وإنْ ذهبَ في الحالِ مِمَّا ذكِرَ، وما لم يوجدْ فيهِ أصلاً، كالمصادرِ والصفاتِ معَ مرفوعاتِها، فلا يُسمَّى جملةً أيضًا. واشترطُوا في الكلامِ أنْ يوجدَ فيهِ الإسنادُ في الحالِ، فيلزمُ أنْ لا يكونَ لهُ إعرابٌ أصلاً، إذِ النسبةُ التامَّةُ يمنعُ[٥] الربطَ بالغيرِ، كما سبقَ. ولهذا[١] تراهُم يقولونَ: الجملةُ الَّتي لها

---

(١) ساقطة من الأصل، زيادة من ح.

(٢) ح: في حالة واحدة لا يكون.

(٣) ساقطة من الأصل، زيادة من ح.

(٤) ح: لفظا.

(٥) ح: تمنع.

محلٌّ من الإعرابِ كذا، ولا يقولونَ: الكلامُ الَّذي له محلٌّ من الإعرابِ كذا[٢].

والثـانِي في أقسـامِ الجملـةِ. بعضُـهم جعلُوهـا أربعَـةً[٣]؛ اسميَّـةً وفعليَّـةً وظرفيَّـةً وشرطيَّةً، وبعضُهم أدرجُوا الشرطيَّةَ في الفعليَّةِ[٤]، وبعضُهم أدرجُوا الظرفيَّةَ أيضًـا فيهـا، وخيرُهُم أوسَطُهم، إذْ لو[٥] استحقَّ بمجرَّدِ اعتراضِ الشرطِ الخروجَ والانفـرادَ، لاسـتحقَّ باعتراضِ الترديدِ، مثلَ: إمَّا أنْ يكونَ العددُ زوْجًـا، أو فـردًا، أو الخبريَّـة[٦] أو الحاليَّـة أو نحوهما، فيكثرُ[٧] الأقسامُ جدًّا. وأنَّ الظرفيَّـةَ، وإنْ قـدِّرَتْ بفعـلٍ، لكـنْ جُعِـلَ الظـرفُ مقامَهَ، وانتقلَ الضميرُ منهُ إليهِ، وجُعِلَ العملُ للظـرفِ، ولـذا اشـترطَ البصـريّونَ[٨] فيـهِ الاعتمادَ، والفعلُ لا يحتاجُ إلى[٩] الاعتمادِ، لا[١٠] لفظًا[١١] ولا تقديرًا[١٢]، فلمَّـا امتـازَتْ بهذهِ الأشياءِ استحقَّتْ أنْ تجعلَ قسْمًا برأسِها[١٣].

والثالثُ في زيادةِ القيودِ في حدِّ الكلامِ. بعضُهم زادُوا: مفيدًا، أي للسامعِ عَلِـمَ مـا لم يعلمْ، وجعلُوا نحوَ: السماءُ فوقَنا، غيرَ كلامٍ، واستدلُّوا عليهِ بقولِ سيبويهِ: الكلامُ يطلقُ على الجملةِ المفيدةِ. ومـرادُ سـيبويهِ بهـا[١٤] اشـتمالُها علـى النسـبةِ التامَّـةِ، الَّـتي يصـحُّ

---

(١) ح: ولذا.
(٢) ساقطة من الأصل، زيادة من ح.
(٣) ح: أربعا.
(٤) انظر مغني اللبيب ص٤٩٢.
(٥) مكرر في ح.
(٦) ح: والخبرية.
(٧) من ح، وفي الأصل: فيكثرن.
(٨) راجع الإنصاف ١/ ٥٢، ٥٥، مغني اللبيب ص٥٧٩.
(٩) ساقطة من الأصل، زيادة من ح.
(١٠) ساقطة من الأصل، زيادة من ح.
(١١) ح: ملفوظا.
(١٢) ح: مقدرا.
(١٣) ح: برأسه.
(١٤) بعدها في ح: "والله أعلم".

السكوتُ عليها، كما بيَّنَّا[1]. ويلزمُهم أنْ يخرجَ جميعُ القضايا بعدَ المعرفةِ عن الكلاميَّةِ، حتّى كلامُ اللهِ – تعالى –، وفسادُهُ لا يخفَى. كذا قيلَ. ولكنَّ الظاهرَ أنَّ مرادَهم الإفادةُ في الجملةِ، أعنِي في بعضِ الأوقاتِ، ولبعضِ الأشخاصِ، ولذا مثَّلُوا لعدمِ الإفادةِ بالأوَّليَّاتِ والمحسوساتِ[2]، نحوَ: النارُ حارَّةٌ. وبعضُهم زادُوا: مقصُودًا، احترازًا عن حديثِ[3] النائمِ، ولا ضرورةَ لإخراجِهِ. قالَ أبو حيَّانَ[4]: لا يشترطُ فيهِ قصْدُ المتكلِّمِ، بل يشترطُ أنْ يكونَ على هيئةِ التركيبِ الموضوعِ في لسانِ العربِ. وبعضُهم زادُوا: لذاتِهِ، احترازًا عن الجملِ الَّتي في حكمِ المفردِ، كالواقعةِ خبَرًا، فإنَّها لا تُقصدُ لذاتِها، بل لغيرِها، فلا يُسمَّى كلامًا في اصطلاحِهم. وقدْ عرفْتَ أنَّ تلكَ الجملَ لا إسنادَ لها في الحالِ، بل في الأصلِ، والمتبادرُ ما في الحالِ، ويجبُ حملُ التعريفاتِ على المتبادرِ، فلا حاجةَ (إلى: لذاتِها)[5].

والرابعُ في تقسيمِ الإسنادِ. هوَ إمَّا إنشائيٌّ، أو إخباريٌّ. والإنشائيُّ[6] كلامٌ لا يكونُ لنسبتِهِ الذهنيَّةِ خارجٌ تطابقُهُ أو لا تطابقُهُ، بل يكونُ نفسُهُ مُحدِثًا لنسبَةٍ. وهذا معنَى ما يقالُ: الإنشاءُ إثباتُ ما لم يكنْ؛ كالأمرِ والنهْيِ، فإنَّ معناهُما، أعني طلبَ الفعلِ أو التَرْكَ من الفاعلِ، يحصلانِ بنفسِ الصيغةِ، بخلافِ الخبرِ، فإنَّه الَّذي يكونُ لنسبتِهِ خارجٌ تطابقُهُ، فيكونُ صدْقًا، أو لا تطابقُهُ، فيكونُ كذِبًا، فلا يُتصوَّرانِ في الإنشاءِ.

---

(١) ح: بيننا.

(٢) ح: المخصوصات.

(٣) ح: عن نحو الحديث.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٤١٢. وأبو حيان هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الغرناطي. أديب، لغوي، مفسر، مقرئ، مؤرخ. ت بالقاهرة سنة ٧٤٥ هـ. صنف: البحر المحيط، النهر الماد، ارتشاف الضرَب من لسان العرب، تقريب المقرب، تذكرة النحاة، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، وغيرها. ترجمته في: الوفيات ص٣٤٩، النجوم الزاهرة ١٠/ ١١١، طبقات القراء ٢/ ٢٨٥، فوات الوفيات ص٢٨٢، بغية الوعاة ١/ ٢٨٠، شذرات الذهب ٦/ ١٤٥، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٤/ ٣٠٢، معجم المؤلفين ١٢/ ١٣٠.

(٥) ما بين القوسين بدله في ح: لذاته.

(٦) ح: والانشاء.

والإسنادُ الخبريُّ ثلاثةٌ، لأنَّه إمَّا أنْ يفيدَ ثبوتَ شيءٍ لشيءٍ، نحوَ: زيدٌ قائمٌ، أو سَلْبَه عنهُ، نحوَ: ليسَ زيدٌ قائمًا، فيسمَّى حمليًّا، أو ثبُوتَهُ أو سَلْبَه عنهُ[1]، نحوَ: إنْ خرجْتِ فأنتِ طالقٌ، ولسْتِ إنْ قعدْتِ بطالقٍ، فيُسمَّى اتَّصاليًّا، أو ثبوتَ انفصالِهِ أو سَلْبَهُ عنهُ، نحوَ: إمَّا أنْ يكونَ / ١٢ / العددُ زوجًا أو فردًا، وليسَ إمَّا أنْ يكونَ العددُ زوجًا أو زوجَ زوجٍ، فيُسمَّى انفصاليًّا، وليسَ في طرفِ[2] الآخرينِ إسنادٌ وحكمٌ، بل في المجموعِ. ففي الثاني يحكمُ باتصالِ الجزءِ الثاني للأوَّلِ، ولزومِهِ لهُ أو سَلْبِهِ، وفي الثالثِ بانفصالِ أحدِهما عن الآخرِ، ومنافاتِهِ لهُ أو سَلْبِهِ. والجزءُ الأوَّلُ منهما بجميعِ أجزائِهِ مسندٌ إليهِ، ويُسمَّى مقدَّمًا، والجزءُ الثاني، كذلكَ مسندٌ، ويُسمَّى تاليًا. فصِدْقُ مُوجِبَتِهِما إنَّما هوَ بتحقُّقِ اللزومِ والمنافاةِ، وكَذِبُهما بعدمِ التحقيقِ، وسالبتُهما على العكسِ، ولا اعتبارَ لصدقِ الطرفينِ، وكَذِبِهما لو اعتبرَ فيهما الحكمُ الحمليُّ. مثلاً، قولُهُ ـ تعالى ـ: ﴿(إن كَانَ)[3]لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾[4] كلامٌ صادقٌ، معَ أنَّ الطرفينِ لو اعتُبرَ فيهما الحمليُّ[5]، كانَا كاذبَينِ.

فإذا عرفْتَ هذا، عرفْتَ أنَّ الكلامَ قدْ يتركَّبُ من أكثرَ من كلمتينِ، وأنَّ الحرفَ قدْ يكونُ جزْءًا [6] منهُ. (مثلاً، الآيةُ السابقةُ تشتملُ على أكثرَ من عشْرِ كلماتٍ)[7]، بعضُها حروفٌ وكلُّها ركنٌ، حتّى لو حذفَ بعضُها لم يوجدِ الإسنادُ المقصودُ. وما ذكرَهُ المصنِّفُ أقلُّ ما يمكنُ أنْ يتركَّبُ منهُ ما لهُ الإسنادُ، ولا يُفهمُ هذا من عبارتِهِ، بل يقتضِي أنْ يوجدَ دائمًا في القسمينِ المذكورينِ لكونِ: من اسمينِ، حالاً، كما بيَّنَّا، بخلافِ عبارةِ (الكافيةِ)،

---

(١) ح: عنده.

(٢) ح: طرفي.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٤) سورة الزخرف الآية: ٨١. وتمامها: { قل إن... }.

(٥) ح: الإسناد الحملي.

(٦) من ح، وفي الأصل: جزء.

(٧) ما بين القوسين من ح، وجاء في الأصل مضطربا كذا: "مثل الآية السابقة تشتمل على أكثر من كلمتين وأن الحرف قد يكون جزء منه عشر كلمات".

فإنَّها عاريةٌ عن هذا[1] الاقتضاءِ. فالوجْهُ أنْ يقولَ: الكلامُ ما لَهُ الإسنادُ، وأقلُّهُ اسمانِ، أو فعلٌ معَهُ.

والخامسُ أنَّ ما عدَا المسنَدَ والمسندَ إليهِ، من جهةِ الإعرابِ من الفضلاتِ. كذلكِ، هلْ يدخلُ في حقيقةِ الكلامِ أمْ لا؟ وظاهرُ كلامِ المصنِّفَ والزمخشريِّ، حيثُ قالَ[2]: "الكلامُ هوَ المركَّبُ من كلمتينِ أُسندَتْ إحداهما إلى الأخرَى"، تقتضي[3] الخروجَ، وظاهرُ عبارةِ (الكافيةِ) يُشعرُ الدخولَ. والحقُّ فيهِ التفصيلُ؛ فإنْ كانَ مُغيِّرًا، كالاستثناءِ، يكونُ ركْنًا من الكلامِ، يتوقَّفُ الإسنادُ والحكمُ على ذكرِهِ، وإلا فَلا، إذْ لو تحقَّقَ الإسنادُ قبْلَ المُغيِّرِ لزمَ التناقضُ في الاستثناءِ المتصلِ، ووقوعُ الطلاقِ على جميعِ النساءِ، والعِتْقُ على جميعِ العبيدِ[4] (في قولِهِ :جميعُ نسائِي)[5] طالقٌ إلا زينبَ، وجميعُ عبيدِي معتَقٌ إلا زيدًا[6]، واللازمُ باطلٌ، فالملزومُ مثلُهُ. فاعلمْ ذلكَ ينفعُكَ في مواضعَ شتَّى.

ومن هذينِ البحثينِ عرفْتَ أنَّ مجرَّدَ زيادةٍ: حقيقةً أو حكمًا، في حدِّ الإسنادِ، لا يكفِي للجمْعِ؛ لأنَّ طرفَيِ المتصلةِ والمنفصلةِ، لا يمكنُ التعبيرُ عنهما بالمفردِ، كما بُيِّنَ في المنطقِ، فلا يكونانِ في حكمِ الكلمةِ، وكذا نحوُ: ما جاءَني القومُ إلا زيدًا، بل فائدتُهُ دخولُ: جسق، مهمل، وديزٍ مقلوب زيدٍ فقطْ.

ولَّما فرغَ من الكلمةِ، والكلامِ، وأقسامِهما، شرعَ في بيانِ الاسمِ، وقسَّمَهُ أوَّلاً، فقالَ:

---

(١) ح: هذه.

(٢) المفصل ص١٥. وانظر شرح المفصل ١/١٨.

(٣) ح: يقتضي.

(٤) ح: العبد.

(٥) ما بين القوسين من ح، وفي الأصل جاء كذا: "في قوله في قوله جميع العبيد ونسائي".

(٦) من ح، وفي الأصل: زيد.

* الاسم المعرب *[1]

وهوَ، أي الاسمُ، **معربٌ لو اختلفَ آخرُهُ**، راجعٌ إلى الاسمِ، لا المعربِ. (وهوَ من أعربتُهُ)[2]، أي أوضحْتُهُ وأظهرتُهُ. فالمعربُ محلُّ إظهارِ المعاني؛ لأنَّه محلُّ المظهرِ، أعني الإعرابَ، ومحلُّ[3] الشيءِ محلٌّ لوضعِهِ. والمرادُ بآخرِ الاسمِ، هاهنا، هوَ الحرفُ الملفوظُ آخِرًا عندَ الإضافةِ، ولو فرَضًا، فيشملُ الحقيقيَّ، كـ: دالِ زيدٍ، والمجازيَّ كـ: تاءِ قائمةٍ، وياءِ بصريٍّ، وواوِ مسلمونَ، على المختارِ، بخلافِ التنوينِ ونوني التثنيةِ والجمعِ[4]، **بالعاملِ**، فخرجَ نحوُ[5]: أينَ هؤلاءِ. وهذا ظاهرٌ في الإعرابِ بالحركةِ لانتقالِ الاسمِ من السكونِ إليها، وأمَّا في الإعرابِ بالحروفِ فمشكِلٌ لوجودِها بعدَ العاملِ. مثلاً، نحوُ: مسلمونَ ومسلمينَ صيغٌ موضوعةٌ قبلَ التركيبِ، حتّى إذا أردْتَ تَعدادَ الجموعِ السالمةِ المذكَّرةِ؛ إمَّا تقولُ: مسلمونَ مؤمنونَ مصلحونَ، أو تقولُ: مسلمينَ مؤمنينَ[6] مصلحينَ، وكذا التثنيَةُ وملحقاتُهما والأسماءُ الستَّةُ المضافةُ[7]. فمسلمونَ ومسلمينَ مترادفانِ في أصلِ الوضعِ، إلا أنَّ الواضعَ شرَطَ استعمالَ الأوَّلِ عندَ ورودِ الرافعِ، والثاني عندَ الناصبِ والجارِّ[8]، فالعاملُ / ١٣ / لا يحدثُ شيئًا من الاختلافِ، بل الاختلافُ من

---

(١) العنوانات الموضوعة بين الإشارتين * * وضعناها للتوضيح.

(٢) ما بين القوسين مكرر في الأصل.

(٣) من ح، وفي الأصل: أو محل.

(٤) حول اختلاف النحويين في علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم راجع: الإيضاح في علل النحو ص١٤١، الإنصاف مسألة رقم ٣ ص٣٣، شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٩٢، ارتشاف الضرب ١/ ٢٦٤، شرح الكافية ١/ ٣٠، الأشموني مع الصبان ١/ ٨٨، همع الهوامع ١/ ١٦١، سر صناعة الإعراب ٢/ ٧١٦، الخصائص ٣/ ٧٣، أسرار العربية ص٥٢، التبيين مسألة رقم٢٢ ص٢٠٤، فاتحة الإعراب ص١٣٢، شرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٧٦، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٧، الخلاف النحوي الكوفي ص١١٣.

(٥) ح: فيخرج.

(٦) ح: مؤمنين مصلحين.

(٧) ح: المضاف.

(٨) من ح، وفي الأصل: الجازم.

الوضعِ، فكانَ كـ: هوَ وإيَّاهُ وأنتَ وإيَّاكَ، فكما أنَّ الواضعَ شرَطَ أنْ يستعملَ هـوَ وأنـتَ عندَ ورودِ الرافعِ، وإياه وإيَّاكَ عندَ الناصبِ، فكذا التثنيَةُ والجمعُ، فمن هـذا ظهَـرَ مـا في قول مَنْ قالَ في تفسيرِ اختلافِ الآخِرِ: ذاتًا وصفةً[١]، ومَنْ قالَ: إنَّ هذان وهذين واللذان واللذين صيَغٌ موضوعةٌ، ليسَ اختلافُها من العاملِ، بل من الوضْعِ[٢]، فتكونُ مبنيَّةً بخلافِ التثنيةِ والجمعِ، فيكونان معربَين.

والَّذي عندِي في حلِّ الإشكالِ أنَّ حروفَ الإعرابِ قبلَ العاملِ؛ إمَّا غيرُ دالٍّ[٣] على شيءٍ أو دالٌّ(٦) على مجرَّدِ معنَى التثنيَةِ والجمعِ[٤]، وبعدَ العاملِ كلُّها دالٌّ على المعاني الموجبَةِ للإعرابِ، فيتعدَّدُ الدلالةُ في بعضِها، فيحدثُ في الحرفِ الآخِرِ بسببِ العاملِ صفةٌ، هي الدلالةُ، كما يحدثُ بسببِهِ[٥] في الإعرابِ بالحركةِ صفةٌ، هيَ الحركةُ الدالَّةُ على المعانِي المقتضيةِ، فالإعرابُ يحصلُ من العاملِ إمَّا ذاتًا وصفةً معًا، أو صفةً فقطْ. فحروفُ الإعرابِ قبلَ العاملِ ليسَتْ بإعرابٍ، وإنْ كانَتْ موجودةً ذاتًا فالإعرابُ من حيثُ هوَ إعرابٌ لا يكونُ إلا بعدَ العاملِ، وأنَّ نحوَ: هذان وهذين معربان، وإنْ كانَ مفردَاهما وجمعَاهما مبنِيَّيْنِ[٦]؛ لأنَّ التثنيَةَ لَّما كانَ لفظُها قياسيًّا مطَّردًا عامًّا أرادُوا أنْ يجعلُوا كلَّه على وتيرةٍ واحدةٍ من الإعرابِ، ويدلُّ على هذا إعرابُ الجزءِ الأوَّل من اثنَي عشَرَ معَ بنائِهِ من غيرِهِ، وأمَّا نحوُ: هوَ وإيَّاه فالاختلافُ ليسَ في الآخِرِ فقطْ، بل في المادَّةِ والصيغةِ، ولا مجالَ لجعلِهما إعرابًا، وإنْ دلا على المعانِي الموجبةِ؛ لأنَّ الإعرابَ وصفٌ في الأخيرِ[٧]، وهما أصلان. وهذا هوَ سببُ بناءِ المضمراتِ عندِي[٨]، أعنِي أنَّهم استغْنَوا بدلالةِ نفسِ اللفظِ عن دلالةِ الإعرابِ، فظهرَ أنَّ (المرادَ باختلافِ الآخِرِ)[٩] اختلافُ

---

(١) ح: أو صفة.

(٢) ح: الواضع.

(٣) ح: دالة.

(٤) ح: الجمع والتثنية.

(٥) من ح، وفي الأصل: سبب.

(٦) من ح، وفي الأصل: مبنيان.

(٧) ح: الآخر.

(٨) من ح، وفي الأصل: عنداي.

(٩) ما بين القوسين من ح، وفي الأصل: الاختلاف في الآخر.

صفتِهِ فقطْ، لكنَّ تلكَ الصفةَ قدْ تكونُ حركةً، وقدْ تكونُ دلالةً[1].

ولو كانَ ذلكَ الاختلافُ **تقديرًا،** مقدَّرًا. والاختلافُ المقدَّرُ في الآخِرِ؛ إمَّا بعدمِهِ في الحالِ، ووجودِهِ في الأصلِ، وهوَ في الإعرابِ التقديريِّ، أو بوجودِهِ في الحالِ، لكنْ لا في الآخِرِ، فيقدَّرُ فيهِ كالأعلامِ المضافةِ، فإنَّ الاختلافَ فيها موجودٌ في الوسطِ، وهوَ آخِرُ المضافِ، فيقدَّرُ في آخِرِ المضافِ إليهِ، إذْ قدْ عرفْتَ أنَّهما كلمةٌ واحدةٌ على المختارِ، ومحلُّ الإعرابِ آخِرُ الكلمةِ، لكونِها دالَّةً على المسمَّى والإعرابُ على صفتِهِ المتأخِّرةِ عنهُ، ولا يلزمُ نحو: جاءَني الضاربُ زيدًا ورجالٌ إلا زيدٌ؛ لأنَّ التقديرَ فيهما في نفسِ الكلمةِ، لا في الآخِرِ، وبذلكَ[2] افترقَ التقديريُّ والمحلِّيُّ. فإنْ قلتَ: فيلزمُ كونُ إعرابِهما لفظيًّا، وقدْ حكمُوا بأنَّ إعرابَ جميعِ المبنيَّاتِ محليٌّ. قلتُ: اللفظيُّ ما وقعَ في لفظِ ما لهُ الإعرابُ، وفيهما ليسَ كذلكَ. وإنْ أردْتَ بهِ ما وقعَ في لفظٍ ما، فيجامعُ المحلِّيَّ. **وإلا،** أي وإنْ لم يختلفْ آخرُهُ بالعاملِ، **فمبنيٌّ،** أي فهوَ مبنيٌّ.

وأنواعُهُ، أي الإعرابِ الدالِّ عليهِ معربٌ، لا الاختلافُ، وإنْ كانَ أقربَ وأظهرَ؛ لأنَّ المختارَ أنَّ الإعرابَ نفسُ الحركاتِ والحروفِ، لا الاختلافُ؛ لأنَّه علامةٌ من حقِّها الظهورُ والإدراكُ بالحسِّ. **رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ،** ولم يذكرِ الجزمَ؛ لأنَّه من إعرابِ الفعلِ، والصدَدُ في الاسمِ. سُمِّيَ بالرفعِ؛ لأنَّ الأصلَ فيهِ الضمَّةُ والواوُ، وعندَهما تُضمُّ الشفتانِ وترفعانِ، والأصلَ في النصبِ الفتحةُ[3] والألفُ، وعندَهما يُفتحُ الفمُ، فكأنَّ الفمَ شيءٌ ساقطٌ، نَصَبْتَهُ لفتْحِكَ إيَّاهُ، والأصلَ في الجرِّ الكسرةُ[4] والياءُ، وعندَهما تجرُّ الفكَّ الأسفلَ، فكأنَّه يكسرُ، إذِ المكسورُ يسقطُ، ويهوي إلى الأسفلِ. فظهرَ من هذا وجهُ تسميةِ ألقابِ[5] البناءِ، أيضًا، أعني: الضمَّ، والفتحَ، والكسرَ،، مجردةً أو معَ التاءِ. وتخصيصُ /١٤/ المجرَّدةِ وهمٌ.

---

(١) بعدها في ح: والله أعلم.

(٢) ح: فبذلك.

(٣) ساقطة من الأصل، زيادة من ح.

(٤) ح: الكسر.

(٥) من ح، وفي الأصل: الغائب.

وأما وجهُ الاختصاصِ فتقدُّمُ ألقابِ البناءِ؛ لأنَّها من حيثُ الذاتُ، ولذا يطلقُ على كلِّ حركةٍ غيرِ إعرابيَّةٍ[1] بلا قرينةٍ، وعليها معَ القرينةِ، وألقابُ الإعرابِ من حيثُ الوصفُ، أعنِي الدلالةَ، ولذا لا تطلقُ على غيرِ الإعرابيَّةِ. وضمُّ الشفتين، وفتحُ الفمِ، وكسرُ الفكِّ، مقدَّمٌ على رفعِهما، ونصبِهِ، وجرِهِ. هذه[2] التفرقَةُ عندَ البصريَّةِ، والكوفيّونَ[3] يستعملونَ إحدَاهما مقامَ الأخرى، بلا فرْقٍ[4].

تنبيهٌ: مرادُ المصنِّفِ اختصارُ (الكافيةِ)، بقَدرِ ما أمكنَ، معَ اشتمالِ ما فيها مِن زيادةٍ؛ ليسهلَ حفْظُهُ، ويكثرَ نفعُهُ، فما نقَصَ أنْ ظهرَ الاستغناءُ عنهُ، معَ حصولِ أصلِ المرادِ كما في قولِهِ: وهوَ حرفٌ ولو دلَّ بغيرِهِ[5] الخ، فإنَّه قد نقَصَ فيهِ أكثرُ عبارةِ (الكافيةِ)، بلا إخلالٍ للمقصودِ، فلا حاجةَ إلى التنبيهِ عليهِ، وإنْ لم يظهرْ فلا بدَّ من التنبيهِ[6]. وكذا ما زادَ أنْ ظهرَ نفعُهُ، وإلا فالتنبيهُ.

وهاهنا قدْ زادَ فائدَتينِ؛ دليلَ الحصرِ، وتعريفَ المبنِيِّ، ونقصَ تعريفَ المعربِ والإعرابِ، معَ بيانِ مدلولاتِ أنواعِهِ، والعاملِ، ولفظِ اختلافٍ، وأفرادِ العاملِ.

وجْهُ نقْصِ الأوَّلِ أنَّ المقصودَ الأصليَّ من تعريفِهِ أنْ يعرفَ أفرادُهُ، فيجري عليهِ الإعرابُ، وهذا لا يحصلُ إلا بمعرفةِ جميعِ المبنيَّاتِ، حتّى يُعلَمَ أنَّ جميعَ[7] ما عدَاها

---

(١) ح: الإعرابية.

(٢) ح: وهذه.

(٣) ح: والكوفية.

(٤) انظر في هذا الخلاف: شرح الكافية٢/ ٣، شرح المفصل ١/ ٧٢، الكليات ٣/ ٣٨٨، الكواكب الدرية ١/ ١٥، لسان العرب ٧/ ٣٨١، الخلاف النحوي الكوفي ص١٠٠، في مصطلح النحو الكوفي ص٨٨. ويفهم من كلام السيرافي في شرح كتاب سيبويه ١/ ٦٥، أن خلط علامات الإعراب مع علامات البناء ليس مذهب الكوفيين جميعا، وإنما هو مذهب أكثرهم. وانظر نحوًا من هذا في شرح المفصل ٣/ ٨٤.

(٥) ساقطة من ح.

(٦) ح: التنبيه عليه.

(٧) ساقطة من ح.

معربٌ، فذلِكَ يقتضِي تقديمَ المبنِيِّ، كما فعلَ صاحبُ[1] (اللُّبابِ). وأمَّا تعريفُ ابنِ الحاجبِ[2] فلا يُفيدُ هذا الغرَضَ، معَ اختلالِهِ في نفْسِهِ، لأنَّه أطلقَ المركَّبَ، والمرادُ جزءُ المركَّبِ، أو المركَّبُ معَ الغيرِ تركيبًا يتحقَّقُ معَ عاملِهِ. وأرادَ بالمشابهةِ المنفيَّةِ المناسبةَ الَّتي توجبُ البناءَ، وهي مجهولةٌ محتاجةٌ إلى تفصيلِ عللِ جميعِ المبنيَّاتِ، وأرادَ بمبنِيِّ الأصلِ الحرفَ والماضِيَ والأمرَ، وكلُّ ذلكَ لا قرينةَ عليهِ. فالتعريفُ في غايةِ الاختلافِ فيجبُ تركُهُ، والاكتفاءُ بما يُفهمُ من دليلِ الحصرِ؛ من أنَّ المعربَ على أيِّ قسمٍ من أقسامِ الاسمِ يطلقُ، وكذا المبنِيُّ. وحوالَةُ تمامِ المعرفةِ على بحثِ المبنيَّاتِ.

ووجْهُ الثانِي حصولُهما من مجموعِ قولِهِ: وأنواعُهُ إلى آخرِهِ، وقولِهِ: فالمفردُ (إلى آخرِهِ)[3]، وقولِهِ: المرفوعاتُ الفاعلُ (إلى آخرِهِ)(٤).

ووجْهُ الثالثِ أنَّ معرفةَ العاملِ لا تصلُحُ إلا بمعرفةِ جميعِ أقسامِهِ، وكيفيَّةِ إعمالِها، وشرائِطِها. وتعريفُ ابنِ الحاجبِ موقوفٌ على المقوِّمِ والمقتضِي. والأوَّلُ إنَّما يعرفُ بمعرفةِ جميعِ أقسامِ الفعلِ والاسمِ والحرفِ والعاملةِ، والثانِي بمعرفةِ جميعِ أقسامِ المرفوعِ والمنصوبِ والمجرورِ.

فإنْ قلْتَ: المفهومُ غيرُ الإقرارِ، فالموقوفُ هوَ الثانِي دونَ الأوَّلِ، والمعرَّفُ بالعكسِ، كما أنَّ تعريفَ الإنسانِ بالحيوانِ الناطقِ لا يتوقَّفُ على معرفةِ جميعِ أقسامِ الحيوانِ الناطقِ، بل يحصلُ بمفهومِهما. قلْتُ: نَعَمْ، فيمَا أمكنَ معرفةُ الأفرادِ حينَ الغرَضُ بِهِ]][4]، كالمثالِ[5] المذكورِ، وأمَّا إذا لم يمكنْ[6]، كما فيمَا نحنُ فيهِ فلا. فتدبَّرْ.

ووجْهُ الأخيرينِ أنَّ اختلافَ الآخِرِ بعاملٍ خاصَّةٌ شاملةٌ، وباختلافِ العواملِ مفارقةٌ لعدمِ وجودِهِ في نحوِ مع، والشاملةُ أوْلَى معَ أنَّها أخصرُ.

---

(١) هو الفاضل الإسفراييني تاج الدين محمد بن أحمد بن سيف ت ٦٨٤ هـ. كشف الظنون ٢/ ٤٥٥.

(٢) انظر شرح الوافية نظم الكافية ص١٢٨.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ح.

(٤) إلى هنا ينتهي الخرم في ب. انظر ص ٧٥، حاشية رقم ٣.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: كالمثا.

(٦) من ح، وفي الأصل و ب:يكن.

* أنواع المعرب *

ولَّما بيَّنَ أنواعَ الإعرابِ، أرادَ أنْ يُبيِّنَ أنـواعَ المعـربِ بالنسـبةِ إليـهِ، لـيُعلمَ أصـنافُ الأنواعِ. ونشَرَ على ترتيبِ اللَفِّ. فأوَّلُ الأصنافِ لأوَّلِ الأنواعِ فقطْ والثاني للثـانِي إنْ وُجدَ، والثالثُ للثالثِ وإلا فَلَهُما. وبهذا استغنَى عن: رفعًا ونصبًا وجرًّا. فـالمعربُ إمَّـا بحركةٍ أو بحرفِ[1] اللينِ، وكلٌّ إمَّا بتمامِها، أو بتمامِهِ أو ببعضٍ منهما. فالأقسـامُ أربعـةٌ. وأشارَ إلى الأوَّلِ بقولِهِ:

فَـالمفردُ. ولمَّـا كـانَ هذا تفصـيلاً[2] لِمَـا سـبقَ، عطَفَـهُ بالفـاءِ لكـونِ مرتبتِـهِ بعـدَ الإجمالِ، ويُسمّى هذا / ١٥/ ترتيبًا ذكريًّا، نحـوَ قولِـهِ ـ تعـالى ـ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ﴾[3] [4]، وقولِهِ ـ تعـالى[5] ـ: ﴿فَقَالَ رَبِّ[6] إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾[7]، الآيـةُ. والمرادُ بالمفردِ، هاهنا، ما ليسَ بمثنًى ولا مجموعٍ بقرينةِ ذِكرِهمـا بعـدَهُ. **وَالجمـعُ المكسَّـرُ**؛ لأنَّه لا يطلقُ في الاصطلاحِ إلا على الجمعِ، وهوَ ما تغيَّرَ بناءُ واحدِهِ، **المنصرفانِ**. قالَ في (إيضاحِ المفصَّلِ[8]) : "فسَّرُوا المنصرفَ بأنَّه الَّذي يدخلُهُ الحركاتُ الثلاثُ والتنوينُ، لعـدمِ شبههِ الفعلَ"، وهذا لا يصدقُ على[9] المعربِ بالحروفِ، فلا يـردُ الأسمـاءُ السـتَّةُ. وأمَّـا الجوابُ بأنَّها ملحقةٌ بهما وفي حكْمِهـا، فـلا يـدخلُ في[10] المفـردِ، ففاسـدٌ؛ لأنَّ الإلحـاقَ

---

(١) ح: بالحرف.

(٢) ب: تفصيل.

(٣) بعدها في ب و ح: الآية.

(٤) سورة البقرة الآية: ٢٦. وتمامها: {... أنه الحقُّ من ربهم }.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) سورة هود الآية: ٤٥. وتمامها: { ونادى نوح ربه... }.

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٢٤.

(٩) ساقطة من ب.

(١٠) مكرر في ب.

إنَّمَا[1] فيمَا كانَ في حكْمِ الملحقِ بهِ من كلِّ وجْهٍ، كـ: كِلا، واثنين، وكـ: عشرينَ، وأُولِي. ولو أُريدَ بالمفردِ ما سبقَ، معَ زيادةِ: وما ليسَ في حكمِهما[2] ولو بوجْهٍ. فهذا، معَ كونِهِ خارجًا عن المعانِي الأربعةِ لَهُ مقابلٌ؛ المضافُ، والمركَّبُ، والجملةُ، والمثنَّى، والمجموعُ، وعدمُ القرينةِ غيرُ معقولٍ، إذْ فيهِ إخراجٌ عمَّا يشاركُهُ في الحقيقةِ، وفي بعضِ الأحكامِ، مثلَ: كونِ الإعرابِ تامًّا، وإدخالٌ فيما[3] يخالفُهُ فيها، بمجرَّدِ المشاكلةِ في كونِ الإعرابِ بالحرفِ، معَ مخالفتِهِ في خصوصيَّتِهِ، وكذا الجوابُ بأنَّ القضيَّةَ مهملةٌ، أو أنَّ الاستغراقَ (يوجبُ اشتمالَ الأفرادِ لا اشتمالَ أحوالِها)[4]، ففاسدٌ[5] لأنَّ[6] الغرضَ ضبطُ إعرابِ أنواعِ المعربِ، وأصنافِ الإعرابِ، ولا يحصلُ إلا باستغراقِ الأفرادِ والأحوالِ، وألا تبقَى[7] مهملاتٍ، لا يُعرفُ كيفيَّةُ إعرابِها، على أنَّ اشتمالَ الأفرادِ، أيضًا، لا يستقيمُ في: ذو. ثمَّ اعلمْ أنَّ الأصلَ في الإعرابِ الحركةُ؛ لخفَّتِها وعدمِ الشركةِ، لئلا يختلَّ الغرضُ، فإنَّ الواحدَ إذا جُعلَ علامةً لشيئينِ، على سبيلِ البدلِ، أوجبَ اللَّبْسَ، فيحتاجُ إلى علامةٍ أُخرَى. فمَا كانَ على هذينِ الأصلينِ؛ أعنِي المفردَ والمكسَّرَ المنصرفينِ، لا يحتاجُ إلى علَّةٍ وبيانٍ، وما[8] خرجَ منهما، أو من أحدِهما، فيحتاجُ إليهما. **بالضمَّةِ**، أي ملابسٌ بالضمَّةِ مرفوعًا، **وبالفتحةِ**[9] منصوبًا، **والكسرةِ** مجرورًا، نحوَ: جاءَني زيدٌ ورجالٌ، ورأيتُ زيدًا ورجالاً، ومررْتُ بزيدٍ ورجالٍ.

والقسمُ الثانِي، أعنِي ما يكونُ ببعضِ الحركاتِ، نوعانِ: الأوَّلُ ما يكونُ المتروكُ فيهِ الفتحةُ، وأشارَ إليهِ بقولِهِ: **وَالجمعُ المؤنَّثُ السالمُ**، لِمَا سبقَ في المكسَّرِ، وهوَ ما زِيدَ

---

(١) ساقطة من ب.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: حكمها.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: ما.

(٤) ما بين القوسين مضطرب في ح، كذا: "اشتمال الأفراد لا الأحوال أحوالها".

(٥) ب و ح: فاسد.

(٦) ب و ح: إذ.

(٧) ب: تبقى.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: ما.

(٩) ح: الفتحة.

في آخرِهِ ألفٌ وتاءٌ للجمعِ، مؤنَّثًا واحدُهُ أو مذكرًا، نحوَ قولِهِ ـ تعالى[1] ـ: ﴿أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[2]، والتسميةُ بالمؤنَّثِ باعتبارِ الأصالةِ والغلبةِ، ملابِسٌ **بالضمَّةِ** مرفوعًا، **والكسرةِ** منصوبًا ومجرورًا، نحوَ: جاءَني مسلماتٌ، إلى آخرِهِ. وحُمِلَ نصبُهُ على جرِّه؛ ليكونَ على وتيرةِ أصلِهِ، أعنِي المذكَّرَ السالمَ، على مَا يجيءُ[3].

والنوعُ الثانِي مَا يكونُ المتروكُ فيهِ الكسرةُ، وأشارَ إليهِ بقولِهِ: **وغيْرُ المنصرفِ[4]،** ملابسٌ **بالضمَّةِ** مرفوعًا، **والفتحةِ** منصوبًا ومجرورًا. حُمِلَ جرُّهُ على نصبِهِ؛ لأنَّه لَمَّا شابَهَ الفعلَ، على ما سيجيءُ، منِعَ منهُ ما لم يكنْ في الفعلِ، أعنِي التنوينَ والكسرَ، والجرُّ يناسبُ النصبَ دونَ الرفعِ، في كونِهما علامةَ الفضلةِ، والرفعُ علامةُ العمدةِ.

والقسمُ الثالثُ ما كانَ بتمامِ حروفِ اللِينِ، وأشارَ إليهِ بقولِهِ:

والأسماءُ الستَّةُ الآتيةُ، **لو** كانَتْ **مكبَّرةً**، زيادةٌ على (الكافيةِ)، احترازًا عن المصغَّرةِ[5]، فإنَّها بالحركةِ. أقولُ: هي داخلةٌ في المفردِ المنصرفِ، فلا حاجةَ إلى الاحترازِ، كما لا حاجةَ إلى الاحترازِ عن (نحو: آباءٍ)[6]، لدخولِهِ في المكسَّرِ، ولا عن نحوِ: أبوينِ وأبينَ، لدخولِهما في المثنَّى والمجموعِ. ويمكنُ أنْ يقالَ: دخولُ هذه الأشياءِ ظاهرٌ، بخلافِ المصغَّرةِ، فإنَّ المبتدئَ يتوهَّمُ اشتراكَها[7] معَ المكبَّرةِ، فلا بدَّ من الاحترازِ، وإلا فلا حاجةَ إلى ذكْرِ: مضافةً، إلى آخرِهِ؛ لأنَّ المفردَةَ داخلةٌ، أيضًا، في المفردِ المنصرفِ، **مضافةً**، خبرٌ ثانٍ أو صفةٌ، **إلى غيرِ الياءِ**، ياءِ[8] المتكلمِ بقرينةِ الإضافةِ /١٦/، ملابسةً **الواوَ**[9] مرفوعةً،

---

(١) ساقطة من ح.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٩٧. وتمامها: { الحج... }.

(٣) ب و ح: سيجيء.

(٤) بعدها في ب و ح: سيجيء.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: المصغر.

(٦) ما بين القوسين مكرر في ح.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: اشتراكهما.

(٨) ح: أي الياء.

(٩) ب و ح: بالواو.

والألفَ منصوبةً، **والياءَ** مجرورةً.

وإنَّمَا جُعِلَ إعرابُها بـالحروفِ؛ لأنَّهـا أسمـاءٌ، أواخرُهـا ثابتـةٌ في حـال[1] الإضـافةِ سماعًا، بخلافِ نحو: دمٍ، محذوفةً نَسْيًا في الإفرادِ[2] بخلافِ نحو: العصا، فأشبهَتْ الزائدةَ، فأمكنَ جعلَها علامةً، كما في التثنيةِ والجمعِ، والساكنُ أخفُّ من المتحرِّكِ، فانقلبَ الحالُ، هاهنا، بسببِ العارضِ، فصارَ الحرفُ أصلاً لخفَّتهِ دونَ الحركةِ، بخلافِ نحو: دمٍ، إذْ يحتـاجُ إلى زيادةِ حرفٍ لمجرَّدِ الإعرابِ، وقد صارَ العينُ آخرًا محلاً للإعرابِ، لحـذفِ الـلامِ نَسْـيًا، وبخلافِ نحوِ: العصَا، لأنَّ اللامَ لم تحذفْ[3] نَسْيًا أصلاً، فلم يشبِهِ الزائـدَ، فكـانَ حرفًـا[4] محضًا من الكلمةِ، والإعرابُ وصْـفٌ، فتَنافَيَـا. ولَمَّـا لـزِمَ التحريـكُ في التصـغيرِ بسـببِ سكونِ يائِهِ[5]، عادَ إلى أصلِ الحركةِ.

وإلا، أي وإنْ لم تكنْ مكبَّرةً مضافةً إلى غيرِ الياءِ؛ بأنْ كانَتْ مصغَّرةً، نحـوَ: أُخَيِّـكَ، أو مفردَةً، نحوَ: أَخٍ، أو مضافةً إلى اليـاءِ،(نحوَ: أَخِـي)[6]، **فـ**َملابـسٌ[7] **بالحركـاتِ؛** لفظًـا بالأوَّلينِ، وتقديرًا في الثالثةِ، لمانعٍ في الآخِرِ، وهـوَ الكسـرُ لأجـلِ اليـاءِ. وهـذا مـذهبُ البعضِ، وعندَ البعضِ المضافُ إلى الياءِ مبنِيٌّ[8]. وهذا مستغْنًى عنهُ، لظهـورِ دخـولِ هـذه الأشياءِ، بعدَ الاحترازِ، في المفردِ المنصرفِ.

ثمَّ ذكرَ كيفيَّةَ إضافتِها، هاهنا، استطرادًا، للإيجازِ. وفي (الكافيةِ) ذكـرَتْ[9] في آخِـرِ المجروراتِ، فقالَ:

---

(١) ب في حالة.

(٢) ب و ح: في حالة، و ح: في حال.

(٣) ب و ح: يحذف.

(٤) ب و ح: جزاء.

(٥) من ح، وفي الأصل، و ب: ياء.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) ب و ح: فملابسة.

(٨) انظر شرح الكافية ١/ ٣٥.

(٩) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

ومعَها، أي معَ ياءِ المتكلِّم، تكونُ[1] الأسماءُ الستَّةُ، **أبِي وأخِي وحمِي،** الحَمُ قريبُ زوجِ المرأةِ، فلا يضافُ إلا إليها، **وَهَنِي،** الهَنُ الشيءُ الَّذي يُستهجَنُ ذكرُهُ؛ كالعورةِ، والصفاتِ الذميمةِ، والأفعالِ القبيحةِ، وهذه الأربعةُ منقوصاتٌ واويَّةٌ، لا يُردُّ لامُها عندَ الياءِ، **وفَمِي،** أصلُهُ: فُوهٌ، بدليلِ أفواهٍ، حُذفَتْ الهاءُ نَسْيًا، ثمَّ قُلبَتْ الواوُ ميمًا وجوبًا في حالِ الإفرادِ، وقليلاً معَ الياءِ، والأكثرُ بقاؤُها وإدغامُها في الياءِ، ولذا قالَ: **وَفِيَّ،** بالإدغامِ، **أكثرُ** استعمالاً **منهُ،** أي: فَمِي[2]. **وفتحُ** فاءِ **الفَمِ،** مفردًا أو مضافًا، احترازٌ عن: فِيَّ، فإنَّ الكسرَ فيهِ متعيِّنٌ **أكثرُ منهما،** أي من الضمِّ والكسرِ المفهومينِ من الفتحِ. **وذُو،** لفيفٌ مقرونٌ بالواوينِ، حُذِفَ[3] اللامُ، **يُضافُ إلى الجنسِ،** إضافةً **لازمةً؛** لأنَّه وُضِعَ وُصلةً إلى الوصْفِ باسمِ الجنسِ.

ثمَّ ذكرَ اللغاتِ الغيرَ المشهورةِ، فقالَ:

وجاءَ الحركاتُ الثلاثُ، بدلَ الحروفِ الثلاثِ[4]، للإعرابِ لفظًا، بلا تشديدٍ، ولا رَدِّ لامٍ، ولا زيادةِ همزةٍ؛ لأنَّ الأصلَّ في العطفِ التباينُ. ويعلمُ حالُ الإتيانِ بظهورِ دخولِهنَ في المفردِ المنصرفِ، **فيها،** أي في الأسماءِ الستَّةِ المكبَّرَةِ المضافةِ إلى غيرِ الياءِ، لدخولِ المقابلاتِ الثلاثِ في قولِهِ: وإلا فَبِالحركاتِ سوَى ذِي. لكنْ لا قرينةَ للاستثناءِ إلا أنْ يجعلَ امتناعَ الحذفين[5]، وبقاءَ المعربِ على حرفٍ واحدٍ، فتقولُ: هذا أَبُك، وأخُك، وحمُك، وهنُك، وفمُك، إلى آخرِهِ.

وَجاءَ القصرُ، أي جعلُها مقصورةً، كـ: عصًا، نحوَ: هذا أَبَا وأَبَاك وأَبَايَ، وأَخَا وأَخَاكَ وأَخَايَ، وفَمًا وفَمَاكَ وفَمَايَ[6]، إلى آخرِهِ.

---

(١) ب و ح: يكون.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: فِي.

(٣) ب: حذفت.

(٤) ساقطة من ح.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: الحرفين.

(٦) ساقطة من ب.

والتشديدُ، أي تشديدُ الآخِرِ، نحوَ: هذا أَبٌّ، وأَبُّكَ، وأَبِّي، وفَمٌّ[1]، وفَمُّكَ.

وجاءَ أَخٌ كَدَلْوٍ، نحوَ: هذا أَخْوٌ، وأَخْوُكَ، وأَخْوِي، إلى آخرِهِ.

وجاءَ **حَمٌ كَدَلْوٍ وَخَبْءٍ**[2]، يعنِي بالهمزةِ مكانَ الواوِ، مطلقًا قيدٌ للقصرِ، والتالياتُ يعنِي مفردةً أو مضافةً إلى الياءِ أو غيرِها.

وكلُّ هذه اللغاتِ مذكورةٌ في الرضيِّ[3] وغيرِهِ معَ زيادةٍ، إلا تشديدَ حَمٍ، فلمْ أجدْهُ.

والقسمُ الرابعُ، أعنِي ما يكونُ ببعضِ حروفِ اللينِ نوعانِ: الأوَّلُ[4] ما يكونُ المتروكُ فيهِ الواوُ، وأشارَ إليهِ بقولِهِ:

والمثنَّى[5]، سيجيءُ حدُّهُ. **واثنانِ،** وكذا اثنتانِ وثنتانِ، **وكِلا** معَ اتصالِ الضميرِ ملابسةٌ **بالألفِ** مرفوعةً، **والياءِ** منصوبةً ومجرورةً /١٧/، وكِلا معَ[6] **غيرِهِ،** أي معَ غيرِ الضميرِ. ولو قالَ: ومعَ الظاهرِ لكانَ أظهرَ، كالعصا بالحركاتِ التقديريَّةِ.

والنوعُ الثانِي ما يكونُ المتروكُ فيهِ الألفُ، وأشارَ إليهِ بقولِهِ:

(**وَالجمعُ المذكَّرُ السالمُ**)[7]، وهوَ ما لم يتغيَّرْ بناءُ واحدِهِ لأجلِ الجمعيَّةِ، والتغييرُ في نحوِ: سنينَ، وأَرَضينَ، وثُبينَ، وقُلينَ، من الشواذِّ، بعدَ تحقُّقِ الجمعيَّةِ، **وأُولُو**[8] جمعُ ذي، من غيرِ لفظِهِ، **وبابُ عشرينَ،** يعنِي نوعُ عشرينَ، مِمَّا اشتملَ على ملحقاتٍ لجمْعٍ من العددِ، وهوَ ثمانيةُ ألفاظٍ، ملابسةٌ **بالواوِ** مرفوعةً، **والياءِ** منصوبةً ومجرورةً.

ووَجْهُ[9] عدولِهما عن الأصلِ الأوَّلِ قدْ سبقَ الإشارةُ إليهِ في الأسماءِ الستَّةِ، وأمَّا

---

(١) ب و ح: وابِّي وفمّ.

(٢) ح: جئة.

(٣) شرح الكافية ١/ ٢٩٥-٢٩٦.

(٤) ساقطة من الأصل، و من ب، زيادة من ح.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) ساقطة من ح.

(٧) ما بين القوسين بياض في ب.

(٨) ح: ألو.

(٩) ح: وجه.

عن الثانِي فالاحترازُ عن اللَبْسِ في الأحوالِ الثلاثةِ، فلزمَ التوزيعُ؛ فـالرفعُ لكونـهِ علامـةَ العمدةِ أحقُّ بالامتيازِ الذاتيِّ، والتثنيةُ، لكونِها أكثرَ، أَوْلَى بالألفِ الأخفِّ، ولكونِهِ ضميرَ التثنيةِ في نحوِ: ضَرَبَا ويضرِبَانِ والواوُ لكونِها أُختَ الضـمَّةِ أَولى لرفـعِ الجمـعِ مـن اليـاءِ، فلزمَ اشتراكُ الأربعِ في الياءِ، ففَتَحُوا ما قبلَها فيها، وكسرُوا فيهِ.

ولَمَّا كانَ هذه الحـروفُ دالـةً علـى معنَـى التثنيـةِ والجمـعِ لم يـتمحَّضْ[1] للإعـرابِ تمحُّضَ الحركةِ، فلزمَ الجبرُ. وأيضًا لم يكنْ إلحاقُ التنوينِ الدالِّ على الـتمكُّنِ حـذَرًا عـن الساكنينِ، فزادُوا نُونًا عِوَضًا عنْهما. فبالنظرِ إلى الأوَّلِ[2] لم يسـقطْ مـعَ الـلامِ والوقـفِ، وإلى الثاني سقطَتْ بالإضافةِ عمَلاً بالشَّبَهَينِ، وكسرُوها في التثنيةِ، وفتحُوهـا[3] في الجمـعِ تعادلاً وفرْقًا بينَهما، إذْ قدْ تزولُ العلامةُ الأُولَى بإعلال[4]، نحوَ: مُصْطَفَينَ.

ووجْهُ إلحاقِ اثنينِ وأختَيهِ ظاهرٌ؛ لأنَّها كالمثنَّى لفظًا ومعنىً. وأمَّا كِلا فمفردٌ اللفـظِ ومثنَى المعنَى، فراعَوا في الإضافةِ (إلى المظهرِ الأصلِ الألحـقِّ[5] بالأصـلِ الأخـفِّ جانـبَ اللفظِ، وإلى المضمرِ الفرعِ)[6] جانبَ المعنَى، معَ أنَّ اللفظَ، أيضًا، أصلٌ في الإعرابِ.

وإلحاقُ بابِ عشرينَ، أيضًا، ظاهرٌ لكونِها كالجمعِ لفظًا ومعنًى. وكذا أُولُـو، وعـدمُ النونِ للزومِ الإضافةِ.

ولَمَّا ذكرَ في تقسيمِ الاسمِ الاختلافَ التقديريَّ، أرادَ أنْ يبيِّنَ مواضعَهُ، لـيُعلمَ إنَّ مـا عدَاها لفظيٌّ، وأمَّا المحليُّ فمخصوصٌ بالمبنيَّاتِ على زعمِهم. وقد بيَّنَا ما هوَ الحقُّ، فقال:

وعصًا، (أي وإعرابُ نحوِ: عصًا)[7]، أي الاسمُ المعربُ الَّذي في آخرِهِ ألفٌ مفـردةٌ، وإنْ حذفَتْ للتنوينِ.

---

(١) ب: تتمحض.

(٢) ب: الأولى.

(٣) ب: وفتحواها.

(٤) ب و ح: بإعلال.

(٥) ب: الأحق.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) ما بين القوسين مكرر في الأصل.

وَنحوُ: **غلامِي،** أي معربٌ بالحركةِ، أضيفَ إلى ياءِ المتكلِّمِ، ولو حذفَتْ، أو قُلِبَتْ.

وَنحوُ: **قاضٍ،** أي ما في آخرِهِ ياءٌ مكسورةٌ ما قبلَهـا، ولـو حُـذفَتْ للتنـوين، في كـلِّ حالٍ **سِوى** حالِ **نصبِهِ**[1]، **وقدْ يسْكُنُ** ياؤُهُ **فيهِ،** أي[2] نصْبِهِ تسكينًا، **كمَا تحرَّكَ**[3]، أي مثلَ تحريكِهِ، **جرًّا** أي مجرورًا، **للضرورةِ** الشعريَّةِ متعلِّقٌ بأحدِ الفعلينِ، وتقييدُ الآخَرِ يُفهمُ من التشبيهِ، ويجوزُ أنْ يكونَ من التنازعِ، كقولِهِ: [الكامل]

٣- مَـا إنْ رأَيْـتُ ولا أَرَى فِي مُـدَّتي كَجَـوَاريٍ[4] يَلْعَـبنَ فِي الصَّـحراءِ[5]

قيلَ: ثبَتَ[6] التحريكُ في الرفْعِ، أيضًا، كقولِهِ[7]: [المتقارب]

٤- وَعِـرْقُ[8] الفَـرزْدقِ شَـرُّ[9] العُـروقِ خبيـثُ الثَّـرَى[10] كَـابِيُ الأَزْنُـدِ

ونحوُ: **مسلميَّ،** أي كلُّ مذكَّرٍ سالمٍ، أُضيفَ إلى ياءِ المتكلِّمِ، **رفعًا،** أي مرفوعًا.

والمحكيُّ بناؤُهُ، نحوَ: خمسةَ عشرَ عَلَمًا، على الأشهرِ، أو إعرابُه مفردًا كانَ نحـوَ: مَـنْ زيدًا؟ فيمَنْ قالَ: ضربْتَ زيدًا، ونحوَ: دعْنِي مِنْ تمرتانِ، أو مركَّبًا، نحـوَ: إنَّ زيـدًا، وهـلْ زيدٌ، عَلَمينِ، **ولو**[11] كانَ ذلكَ المحكيُّ **جملةً،** نحوَ: تـأبَّطَ شـرًّا، عَلَمًـا، فـإنَّ الصـحيحَ أنَّـه

---

(١) ح: بنصبه.

(٢) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٣) ح: يحرك.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: كجوار.

(٥) لم أقف على قائله. وهو من شواهد أمالي الزجاجي ص٨٣، شرح المفصل ١٠/ ١٠١، شرح الشافية ٣/ ١٨٣، شرح شواهد الشافية ص٤٠٣، خزانة الأدب ٨/ ٣٤، ٣٤٢. والشاهد قوله:(كجواريٍ)، حيث حرك الياء من الاسم المنقوص المجرور، للضرورة الشعرية.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: بيت.

(٧) أي جرير (ديوانه ص٨٤٣). وهو من شواهد المقاصد النحوية ١/ ٤٢٤، الهمع ١/ ١٨٣، الدرر ١/ ١٦٧. والشاهد قوله: (كابيُ)، حيث أظهر الضمة على الاسم المنقوص ضرورة.

(٨) ح: عرق.

(٩) ب و ح: في شر.

(١٠) ح: الشرى.

(١١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

معربٌ، إعرابُهُ تقديريٌّ، وقيلَ: مبنِيٌّ، كما قبْلَ العلميَّةِ.

والمثنّى[1]، كائِنًا، **معَ مَا**، أي لفظٍ، **أوَّلُهُ ساكنٌ**، يعنِي يجيءُ بعـدَهُ متصـلاً بـهِ، **رفعًـا** مرفوعًا، نحوَ: جاءَ[2] مسلِمَا القومِ، وفي نصبِهِ وجرِّهِ تحرَّكتْ الياءُ بالكسرِ لفتحةِ ما قبلَها.

(**والأسماءُ الستّةُ**)[3] المعربةُ بالحروفِ، **والجمعُ** المذكَّرُ السالمُ **معَـهُ**، أيَ مـعَ مَـا أوَّلُـهُ ساكنٌ، لا بدَّ من استثناءِ بعضِ[4] / ١٨/ المنقوصِ، فإنَّه يتحـرَّكُ[5] فيـهِ الـواوُ بالضـمَّةِ، والياءُ بالكسرةِ؛ لفتْحِ ما قبلَهما بسببِ الإعلالِ[6]، فإعرابُـهُ لفظـيٌّ في الأحـوالِ[7] كلِّهـا، نحوَ: جاءَ[8] مصطفو القومِ.

مطلَقًا، قيْدٌ للكلِّ، سِوى مَا خُصَّ، أي حالَ كونِـهِ غـيرَ مقيَّـدٍ بالحـالِ، أو زمانًـا أو إعرابًا مطلقًا. **تقديريٌّ**، خبرُ: وَعَصًا.

اعلمْ أنَّ الأصلَ في الإعرابِ هوَ اللفظيُّ؛ لأنَّ من شأنِ العلامةِ الظهورَ، فإنْ مُنِـعَ[9] في الآخِرِ فقطْ فتقديريٌّ، وإلا فمحلِّيٌّ.

ومجموعُ ما ذكرَ[10] المصنِّفُ ثمانيةً، نقـصَ وزادَ مـن عبـارةِ (الكافيـةِ)، ولم يحصـرْ، وخرجَ أشياءُ. وهذه أربعةٌ تحتاجُ[11] إلى البيانِ.

أمَّا الأوَّلُ فالمانعُ في[12] المقصورِ تعذُّرُ الحركةِ على الألفِ، وعندَ الحذفِ، للساكنينِ،

---

(١) بياض في ب.

(٢) ب و ح: جاءني.

(٣) بياض في ب.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ح: تحرك.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: الإعراب.

(٧) ب: أحوال.

(٨) ب و ح: جاءني.

(٩) بعدها في الأصل، وفي ب: فإن وهي مقحمة هاهنا.

(١٠) ح: ذكره.

(١١) ب و ح: يحتاج.

(١٢) من ب و ح، وفي الأصل: من في.

مقدَّرٌ كالملفوظِ، لا منْسِيٌّ، كـ: يَدٍ.

وفي الثانِي وجوبُ الكسْرِ أو السكونِ أو الفتحِ، قبلَ العاملِ وبعدَهُ، وتعذُّرُ اجتمـاعِ الحركةِ والسكونِ والحركتينِ، مِثْلَينِ أو ضدَّينِ، ولم يمكنْ جعـلُ الفتحـةِ والكسـرةِ إعرابًـا، بعدَ ورودِ العاملِ، وإنْ قالَهُ[1] البعضُ، كما أمكنَ جعلُ الحروفِ الثابتةِ قبلَ العاملِ إعرابًا بعدَهُ في التثنيةِ والجمعِ، لعدمِ التبدُّلِ، باختلافِ العاملِ، بخلافِهمـا، ولا وجْـهَ للبنـاءِ، وإنْ ذهبَ إليهِ الجمهورُ، إذِ الإضافةُ إلى الضميرِ لا توجِبُهُ، نحوَ: غلامِكَ وغلامِهِ.

وفي حالَّتي المنقوصِ لزومُ التسكينِ؛ لاستثقالِ الحركتينِ على الياءِ المتحركِ ما قبلَهـا، بخلافِ الفتحِ.

وفي رفْعِ نحوِ: مسلِمِيَّ لزومُ القلبِ والإدغامِ، وأمَّا النصبُ والجرُّ فلفظيٌّ بياءٍ مدغمٍ.

وفي المحكيِّ لزومُ اشتغالِ الآخِرِ بالحكايةِ، فصارَ كالثانِي.

وفي رفْعِ المثنَّى لزومُ حذفِ الألفِ للساكنينِ، لتعذُّرِ تحريكِهِ.

وفي الآخَرينِ لزومُ الحذْفِ، أيضًا، لتعذُّرِ التحريكِ في البعضِ، ولاستثقالِ التحريـكِ لِلزومِ الحركتينِ الثقيلتينِ في الأكثرِ.

وأمَّـا الثـانِي[2] فلفـظٌ فيمَـا تعـذَّرَ[3] أو اسـتُثقِلَ[4]، واللفظِـيُّ فيمَـا عـدَاهُ. وجْـهُ الأوَّلين[5] التداخُلُ؛ لأنَّه إنْ أرادَ قبلَ الإعلالِ فمَا سِوى غلامِي مسـتثقلٌ، وإنْ أرادَ بعـدَ الإعلالِ وتقرُّرِهِ فمتعذِّرٌ[6]؛ لأنَّه[7] لو تحرَّكَ الياءُ في: القاضِي، وعـادَ الـواوُ في: مسـلمِيَّ، والياءُ في: قاضٍ، معَ الحركةِ لزالَ[8] الإعلالُ، كمَا إذا عادَ الواوُ معَ الحركةِ في: عصًا.

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: قال.

(٢) في حاشية ح: وهو ما نقص من عبارة الكافية.

(٣) في حاشية ح: كعصا وغلامي.

(٤) في حاشية ح: مثل: قاض ومسلمي.

(٥) في حاشية ح: وجه نقصهما.

(٦) ب و ح: فالكل متعذر.

(٧) ب و ح: فإنه.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: لزوال.

وفرَّقَ بعضُهم بأنَّ موجِبَ التقديرِ في المنقوصِ، ونحو: مسلمِيَّ، الاستثقالُ الموجِبُ لحذفِ نفْسِ الإعرابِ وقلْبِهِ[1]، وفي المقصورِ لا يُوجِبُ الاستثقالُ حذفَ الحركةِ الَّتي هيَ الإعرابُ، بل يوجِبُ قلْبَ محلِّهِ ألفًا، فبعْدَهُ يحتاجُ إلى التقديرِ للتعذُّرِ. فالموجِبُ التعذُّرُ ليسَ إلا واهٍ، إذْ قدْ صرّحَ بأنَّ المقلوبَ يسكنُ أوَّلاً لتَلِيينِ[2] عريكتِهِ، ويسْهلُ الانقلابُ ثم يقلَبُ، وكونُ التسكينِ[3] بالعَرَضِ لا يفيدُ.

ويمكنُ أنْ يقالَ: مرادُ ابنِ الحاجبِ[4] الحالُ، معَ قطعِ النظرِ عن الأصلِ والإعلالِ، فتحريكُ الألفِ ملفوظةً أو مقدَّرةً، والمتحرِّكُ بحركةٍ أخرى متعذِّرٌ، وتحريكُ الساكنِ، وقلْبُ الياءِ واوًا ممكِنٌ مستثقَلٌ والتحريكُ اللفظِيُّ للياءِ المقدَّرةِ في قاضٍ وإنْ كانَ متعذِّرًا، لكنْ لَّما كانت[5] كثيرةَ العودةِ، كانَتْ في حكمِ الملفوظِ[6]، فألحقَها بها، وجعلَها من المستثقلِ.

فإنْ قلْتَ: تحريكُ الساكنِ معَ سكونِهِ متعذِّرٌ، فكانَ كالمتحرِّكِ؛ فأيُّ فرْقٍ بينَ القاضِي وغلامِي؟ وقلْبُ الياءِ واوًا كقلْبِ الألفِ واوًا، فأيُّ فرْقٍ بينَ العَصَا ومسلمِيَّ؟

قلتُ: السكونُ عدمُ حركةِ الحرفِ، فلا يَمْنعُ قبولُ محلِّهِ إيَّاها، وإلا فلا قابِلَ أصلاً، بخلافِ الضدِّ والمثلِ. وقلْبُ الياءِ واوًا (أحدَثَ الإعرابَ، وقلْبُ الألفِ واوًا أحدَثَ المحلَّةَ)[7]، ثمَّ يحتاجُ إلى إحداثِ حركةٍ، فالمرادُ تعذُّرُ الإعرابِ بالذاتِ بلا واسطةِ شيءٍ، وضمُّ ما قبلَ الواوِ ليسَ من شرْطِ الإعرابِ، بل لمناسَبتِها. وهذا نفيسٌ ودقيقٌ.

---

(١) ب و ح: أو قلبه.

(٢) ح: ليُليِّن.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: للتسكين.

(٤) قال ابن الحاجب في شرح الوافية نظم الكافية ص١٣٥:" ونحو: مسلمي رفعا، يعني أن كل جمع لمذكر سالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم في حال الرفع يكون معربا تقديرًا بالواو، لأن أصل مسلمي: مسلمون، فلما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت النون للإضافة، فبقي مسلموي، قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء وكسر ما قبل الياء حيث كان مضموما، فقيل: مسلميَّ".

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: كان.

(٦) ب و ح: الملفوظة.

(٧) ما بين القوسين بدله في ب و ح: "إحداث نفس الإعراب وقلب الألف واوا إحداث لمحله".

ووجْهُ الثالثِ أنَّ[1] إعرابَ / ١٩/ المعربِ منحصرٌ فيهما، على زعمِهم، وقدْ أشـارَ إليهِ فيما سبقَ بقولِهِ: ولو تقديرًا؛ إذْ لو وُجدَ فيهِ المحلِّيُّ، وهوَ أدنى مـن التقـديريِّ، لقـالَ: ولو محلاً. فإذا انحصرَ التقديريُّ في ثمانيةٍ كانَ ما عداها لفظيًّا، فلا حاجةَ إلى الذكْرِ.

وأمَّا الثالثُ فالأربعَةُ الأخيرةُ والتسكينُ والتحريكُ الضروريَّاتُ. ويمكـنُ أنْ يـدفعَ الأولَى بأنَّ المحكيَّ داخلٌ فيمَا تعذَّرَ، ولم يحصرْهُ في الاثنينِ، والثلاثةُ الأخيرةُ في الاستقبالِ، ولم يحصرْهُ، أيضًا، في الاثنينِ.

وأمَّـا الرابـعُ فـالمعربُ بالحركـةِ الموقـوفُ بالسـكون، نحـوَ: أحمـدَ ومسـلماتٍ وضاربةٍ، مطلقًا، ونحوُ: زيدٍ، رفعًا وجرًا، والمدغَمُ كـبيرًا، كمـاَ في قـراءَةِ[2] أبـي عمـرٍو[3] (وغيرِهِ، نحوَ: ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[4]، ونحوُ: ﴿بَارِئِكُمۡ﴾[5]، بتسكينِ الهمـزةِ، في قراءةِ[6] أبي عمرٍو)[1]، أيضًا، ومَا يتبعُ حركةُ آخرِهِ لحركةٍ غيرِ إعرابيَّـةٍ، نحـوَ: ﴿لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ

---

(١) ساقطة من ح.

(٢) انظر غرائب القرآن ١/ ٥٥، وفيه: "﴿ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ﴾ مدغما أبو عمرو، كذلك يدغم كل حـرفين التقيا من كلمتين إذا كانا من جنس واحد... سواء كان الحرف المدغم سـاكنا، مثـل: ﴿أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ﴾ ويسمى بالإدغام الصغير، أو متحركـا فأسـكن للإدغـام، مثـل: ﴿وَقِيلَ لَهُمۡ﴾ و﴿لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ﴾ ويسمى بالإدغام الكبير إلا أن يكون..".

(٣) هو أبو عمرو زبان بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني البصري، أحد القراء السبعة، وإمام أهـل البصرة في القراءات والنحو واللغة، قرأ على سعيد بن جبير ومجاهد. ت ١٤٨هـ وقيل غير ذلـك. ترجمته في: الكامـل في التـاريخ ٥/ ٦١٢، الفهرسـت ص٤٢، غايـة النهايـة ١/ ٢٨٨، بغيـة الوعـاة ٢/ ٢٣١، الوفيات ص١٣١، مرآة الجنان١/ ٣٢٥، الطبقات ص٣٧٨.

(٤) سورة الفاتحة الآية: ٣-٤. وتمامها: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ... ﴾.

(٥) سورة البقرة الآية: ٥٤. وتمامها: ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾.

(٦) انظر إملاء ما منَّ به الـرحمن ١/ ٣٧، إعـراب القـرآن ١/ ٢٢٦، الحجـة في علـل القـراءات السـبع ١/ ٦٢، البيان في غريب إعراب القـرآن ١/ ٨٣، معـاني القـرآن للأخفـش ١/ ٩٣، البحـر المحـيط ١/ ٢٠٦، وفيه: "وذلك إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة، فإنه يجوز تسكين مثل: إبل، فأجري المكسوران في {بارئكم} مجرى إبل. ومنع المبرد التسكين في حركة الإعـراب، وزعـم أن قراءة أبي عمرو لحن، وما ذهب إليه ليس بشيء لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسـول الله ـ

﴿ٱسۡجُدُواْ﴾[2]، بضمِّ التاءِ، على قراءةِ[3] أبي جعفر[4]، و﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾[5] ، بكسر الدال، على قراءةِ[6] الحسن[7] البصريِّ[8] ومنْهُ تابعُ المبنيِّ على لفظِهِ، نحوَ: يا زيدُ الظريفُ، ومنْـهُ الجرُّ الجِواريُّ، أيضًا. وصرَّحَ[9] الدمامِينيُّ[10] في (شرحِ مغنِي اللبيـبِ) بأنَّـه لـيسَ بحركـةٍ

ﷺـ ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد لذلك منكر".

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٢) سورة البقرة الآية: ٣٤، النساء الآية: ١٠٢، الأعراف الآية ١١، الإسراء الآية ٦١، الكهف الآية: ٥٠، طه الآية ١١٦.

(٣) انظر مختصر في شواذ القرآن ص٣، المحتسب ١/ ٧١، البحر المحيط ١/ ١٥٢، التبيان ١/ ٥١، الكشاف ١/ ٢٧٣، إعراب القرآن ١/ ٢١٢، وفيه:"وروي عن أبي جعفر أنه قرأ ﴿لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ﴾ وهذا لحن لا يجوز. وأحسن ما قيل فيه ما روي عن محمد بن يزيد قال: أحسب أن أبا جعفر كان يخفض ثم يشِمُّ الضمة ليدل على أن الابتداء بالضم". وفي غرائب القرآن ١/ ٢٥٩ أنها أيضا قراءة قتيبة.

(٤) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، مولى عبد الله بن عياش، أحد القراء العشرة، تابعي، أخذ القراءة عن عبد الله بن عباس وغيره وروى القراءة عن نافع، ت ١٢٩، أو١٣٠هـ. ترجمته في: غاية النهاية ٢/ ٣٨٢، الكامل في التاريخ ٥/ ٣٩٤، وفيات الأعيان ٦/ ٢٧٤، مرآة الجنان ١/ ٢٧٣، الطبقات الكبرى ٥/ ٣٤٥، شذرات الذهب ١/ ١٧٦.

(٥) سورة الفاتحة الآية: ١. وتمامها: ﴿... رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

(٦) انظر مختصر في شواذ القراءات ص١، وفيه أنها قراءة رؤبة أيضا، المحتسب ١/ ٣٧، وفيه أنها رويت أيضا لإبراهيم بن أبي عبلة وليزيد بن علي. قال الفراء: "اجتمع القراء على رفع ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾، وأما أهل البدو فمنهم من يقول: الحمدَ لِله، ومنهم من يقول: الحمدِ لِله، ومنهم من يقول: الحمدُ لُله، فيرفع الدال واللام... وأما من خفض الدال من الحمد، فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتّى صارت كالاسم الواحد، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل: إبِل، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم". معاني القرآن ١/ ٣. وانظر إعراب القرآن ١/ ١٧٠، التبيان ١/ ٥، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٤ الكشاف ١/ ٥٠-٥١، معاني القرآن للأخفش ١/ ٩.

(٧) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري، إمام أهل البصرة، قرأ على حطان بن عبد الله الرقاشي وعلى أبي العالية. ت ١١٠هـ. ترجمته في غاية النهاية ١/ ٢٣٥، الطبقات الكبرى ٧/ ١١٤، وفيات الأعيان ٢/ ٦٩، مرآة الجنان ١/ ١٢٩، شذرات الذهب ١/ ١٣٦.

(٨) بعدها في ب و ح: رحمه الله.

(٩) ب و ح: وقد صرح.

(١٠) ح: الدمامني. وهو محمد بن أبي بكر بن عمر القرشي المخزومي، المعروف بابن الدماميني، نحوي، أديب، عالم بالشريعة، ولد بالإسكندرية وتوفي في الهند سنة ٨٢٧، أو ٨٣٧، أو ٨٣٨، هـ. صنف: شرح الخزرجية، عين الحياة مختصر حياة الحيوان للدميري، شرح البخاري، شرح التسهيل، تحفة

إعرابيَّةٍ ولا بنائيَّةٍ، بـل للمناسـبَةِ، والإعـرابُ مقـدَّرٌ. انتهـى. فتكـونُ[1] التسـميةُ بـالجرِّ للمشاكَلَةِ. وأمَّا عبارةُ (الكافيةِ) فشاملةٌ أكثرَها، بلا تكلُّفٍ، ومعَهُ كلُّها.

الغريب في شرح مغني اللبيب، وغيرها.ترجمته في: الضـوء اللامـع ٧/ ١٤٨، بغية الوعـاة ١/ ٦٦، شذرات الذهب ٧/ ١٨١، الأعلام ٦/ ٥٧، معجم المؤلفين ٩/ ١١٥.

(١) ب و ح: فيكون.

* غير المنصرف *

ولَمَّا ذكرَ، فيمَا[1] سبقَ، غيرَ المنصرفِ احتاجَ[2] إلى بيانِهِ، معَ أنَّ لهُ أحكامًا[3] أُخَرَ، لا بدَّ من معرفَتِها، وبها[4] يُعرفُ المنصرفُ. ولم يعكسْ لأنَّ الأعدامَ[5] تعرفُ[6] بالمَلَكاتِ. نعَمْ، لو فُسِّرَ بِمَا لا يدخُلُهُ الكسرُ والتنوينُ لانعكسَ الأمرُ، لكنَّه دوريٌّ، إذِ الغرضُ من التعريفِ معرفةُ المبتدئِ وتمييزُهُ حتّى يجريَ الأحكامَ، ولا فائدةَ معتدًا[7] بها في مجرَّدِ معرفةِ الاصطلاحِ بعدَ معرفةِ الأحكامِ بالاستعمال. وقدْ بيَّنَ الشريفُ هذا نُصرَةً لابنِ[8] الحاجبِ في[9] تعريفِ المعربِ[10] وقيلَ: لَمَّا كانَ غيرُ المنصرفِ أقلَّ، إذْ بهِ ينضَبطُ المنصرفُ أيضًا، على قياسِ الإعرابِ التقديريِّ واللفظيِّ. ورُدَّ[11] بأنَّ القلَّةَ[12] في الأفرادِ، والتعريفَ للمفهومِ. والجوابُ أنَّ المقصودَ الأصليَّ معرفةُ الأفرادِ، إذْ تجري[13] عليها، لا على المفهومِ، وضبْطُها بالأنواعِ والأصنافِ أسهلُ في الأقلِّ، والتعريفُ وسيلةٌ ومقصودٌ بالغرضِ.

غيرُ المنصرفِ، سُمِّيَ بهِ؛ لأنَّه أقبلَ على الفعلِ بالمشابهَةِ، فأخذَ بعضَ أحكامِهِ، ولم

---

(١) ب: مما.

(٢) ح: اختاج.

(٣) ح: أحكام.

(٤) ح: به.

(٥) ب: للأعدام.

(٦) ب و ح: يعرف.

(٧) ب و ح: معتد.

(٨) ح: ابن.

(٩) من ب و ح، وفي الأصل: و.

(١٠) انظر شرح الوافية نظم الكافية ص١٢٨.

(١١) ب: أو ردّ.

(١٢) من ب و ح، وفي الأصل: العلة.

(١٣) ب و ح: يجري.

ينصرفْ، ولم يرجعْ عن الإقبالِ[1]، بخلافِ المنصرفِ؛ أو لأنَّه لم يكـنْ صِـرْفًا في الاسميَّـةِ، بل شابَهَ شبْهَ الفعلِ، بخلافِ المنصرفِ، فإنَّه اسمٌ صِرْفٌ، ولـذا سُـمِّيَ[2] أمْكَـنَ. **مـا،** أي شيءٌ، أو الشيءُ الَّذي وجدَ، **بهِ**[3]، في ذلك الشيءِ، **الجمعُ،** ترَكَ التعريفَ مسـتقلاً، وعَـدَّ الأسبابَ والأمثلةَ، استغناءً بالتفصيلِ الآتي، معَ أنَّ ذكرَ العلَّةِ التقريبيَّةِ في التعريفِ مُخِـلٌّ لهُ. وقدَّمَ مَا قامَ مقامَ العلَّتينِ لقوَّتِهِ، وأخَّرَ الحكمَ، إذِ التفصيلُ من تمـامِ تعريفِـهِ، وحكْـمُ الشيءِ يعقُبُهُ[4]، بخلافِ عبارةِ (الكافيةِ) فلذلِكَ[5] قدَّمَ فيها الحكـمَ عـن التفصـيلِ، لكـنْ أخَّرَ بعضَ الأحكامِ عنهُ، والمناسِبُ الجمعُ، كمَـا فعَلَـهُ المصـنِّفُ. والمـرادُ بـالجمعِ المعنَـى المصدريُّ، لا اسمُ اللفظِ، **ولو** كانَ ذلكَ الجمـعُ موجـودًا **في الأصـلِ،** لا في الحـالِ، كــ: حَضَاجِرَ، علمٍ لجنسِ الضَّبُعِ، منقولٍ عن جنسٍ: حَضْجَرٍ، بمعنَى عظيمِ الـبطنِ، مبالغَـةً في عِظَمِ بطنِها، **أو في التقديرِ،** بـأنْ لم يكـنْ جمعًـا، لا في الحـالِ، ولا في الأصـلِ، لكـنْ قُـدِّرَ وفُرِضَ حِفْظًا لقاعدَتِهم، كـ: سراويلَ، فإنَّه غيرُ منصرف، في الأكثرِ، معَ أنَّه مفردٌ حقيقةً، فقُدِّرَ أنَّه جمْعُ سِرْوَالةٍ، حِفْظًا لقاعدَتين؛ اختصاصِ هذا الوزنِ للجمـعِ[6]، وعـدمِ[7] منعِـهِ بدونِهِ، وهذا كتقديرِ العدلِ في عُمَرَ. ولم يلتفِتْ إلى الحمْـلِ علـى الـنظيرِ، لعـدمِ الـنظيرِ، وحذَرًا / ٢٠/ من زيادةِ العلَلِ، وإنْ أُجيـبَ بجعلِـهِ[8] جمْعًـا حكميًّـا، وجعْـلِ الجمعيَّـةِ[9] أربعًا؛ حاليًّا، وأصليًّا، وتقديريًّا، وحكميًّا، على أنَّـه رُدَّ بلـزومِ اتحـادِ الشـرْطِ والمشـروطِ، حينَئذٍ، وإنْ كانَ مردُودًا بأنَّ[10] الشرْطَ الغيرَ الحكميِّ، إذْ هوَ مستغْنًى عنهُ بنفسِهِ، معَ أنَّـه

---

(١) ب: الابقال.

(٢) ساقطة من ح.

(٣) ب و ح: فيه.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: بعينه.

(٥) ب و ح: فلذا.

(٦) ب و ح: بالجمع.

(٧) ب: ووعدم.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: بجعل.

(٩) ب و ح: الجمع.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: فان.

لا يلزمُ أنْ يكونَ ما هوَ شرْطٌ لشيءٍ[1] شرْطًا لِمَا هوَ في حكمِهِ، كتحريكِ العضوِ، والهواءُ لِلَّفْظِ دونَ المستكِنِّ، وبأنَّ المشروطَ هوَ الموزونُ، فالشرْطُ الوزنُ، أو الكونُ عليهِ.

وشرْطُهُ، أي الجمعِ في منْعِ الصرْفِ، نوعُ **وزْنِ حَضَاجِرَ وسراويلَ،** أو وزنُ نوعِهِما، إذِ الشخصيُّ مختصٌّ بهما. ومَا أوجزَ، ومَا أملحَ كلامَهُ حيثُ أدرجَ المثالينِ!. والمرادُ الوزنُ التصغيريُّ، لا الوزنُ التصريفيُّ؛ لئلا يخرجَ نحوُ: مساجدَ ومصابيحَ. وينبغِي أنْ يقولَ: ولو في الأصلِ؛ ليدخلَ نحوُ: دوابَّ وجوارٍ، على الصحيحِ. وجْهُ الاشتراطِ اختصاصُهما بالجمعِ، وامتناعُ التكسيرِ مرَّةً أُخرى، وتكرُّرُ الجمعِ[2] في البعضِ، ولذا سُمِّيَ منتهى الجموعِ، فتقْوَى[3] الجمعيَّةُ.

بغيرِ هاءٍ، حالٌ من الوزنِ؛ لأنَّ المعنَى: ويُمنعُ وزنُ حَضَاجِرَ، أو صِفَةٌ لهُ، إذْ لا[4] تَعَيُّنَ له شخصيًا، كما مرَّ، وجعْلُهُ خبرًا بعدَ خبرٍ يحتاجُ إلى تقديرِ كونٍ، والمعهودُ كائنٌ، وغيرِ: بمعنَى لا، كقولِهم: جئْتُ بغيرِ مالٍ، وألا يلزمَ اشتراطُ اتصالِ شيءٍ غيرِ الهاءِ للوزنِ، ولا يُفهمُ اشتراطُ عدمِ الهاءِ بطريقِ الموافقةِ، إذِ الاتصالُ بشيءٍ يُغايرُ شيئًا، لا يُنافي الاتصالَ بِهِ.

والمرادُ بالهاءِ الحرفُ الدالُّ على التأنيثِ، غيرَ الألفِ، بطريقِ عمومِ المجازِ، والقرينةُ شهرةُ استعمالِها[5] بهذا المعنَى عندَهم، أعنِي العرفَ الخاصَّ، كما أنَّ القرينةَ في: لا أَضَعُ قدمِي دارَ فلانٍ، العرفُ العامُّ، لا تاؤُهُ، على المجازِ بالأوَّلِ[6]، ولا حقيقةً، مراد بهاءِ[7] الموقوفةِ لعدمِ شمولِهما الحالَّتينِ، فيخرجُ نحوُ: فواره، ويدخُلُ نحوُ: فرازنةٍ[8] وملائكةٍ.

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: ليس.

(٢) ب و ح: الجمعية.

(٣) ح: فيقوى.

(٤) ساقطة من ب و ح.

(٥) ب و ح: استعمال الهاء.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: بالأولى.

(٧) ب: بها.

(٨) الفرزان من لعب الشطرنج أعجمي معرب، وجمعه فرازن. لسان العرب (فرزن) ١٣/ ٣٢٢. وانظر أيضا (زندق) ١٠/ ١٤٧، المعرب ص٣٢٤، ٤٦٥، الكتاب ٣/ ٤٢٢.

وجْهُ الاشتراطِ كونُهُ بِلُحُوقِ الهاءِ على زنَةِ المفرداتِ، كـ: كراهيةٍ، فيَضعُفُ[1].

ولَمَّا كانَ مذهبُ البعضِ كونَ تاءِ[2] التأنيثِ كلمةً برأسِها مطلقًا، على مَا بيَّنَّا[3]، لم يعتبرِ[4] الوزنَ المشروطَ عندَهُ، فاحتِيجَ إلى نفْيهما، ولكنْ وردَ[5]: مدائِنِيٌّ، فإنَّه منصرفٌ، معَ وجودِ الشرْطِ، فاضطرَبَ الشُّرَّاحُ في[6] التقصِّي.

قيلَ: هوَ مفردٌ محضٌ، ليسَ بجمعٍ، لا في الحالِ ولا في الأصلِ، وإنما الجمعُ: مدائِنُ، وهوَ لفظٌ آخَرُ، بخلافِ نحوِ: فرازنةٍ[7]. وقيلَ: بامتزاجِ الياءِ بهِ، خرجَ عن الصيغِ المعتبرةِ، ومبناهُما على جعلِ الياءِ جزءًا. والصحيحُ خلافُهُ، لِمَا بيَّنَّا. وأيضًا يلزمُ استدراكُ: بغيرِ هاءٍ؛ لأنَّه كالياءِ، بلا فرقٍ، فنحوُ: فرازنةٍ، حينَئذٍ، خارجٌ[8] عن الوزنِ المعتبرِ. وقيلَ: المرادُ بالهاءِ الحرفُ الفارقُ بينَ الواحدِ والجنسِ، نحوَ: تَمْرٍ وتَمْرَةٍ، ورُومٍ ورُوميٍّ، حاصلُهُ يرجعُ إلى عمومِ المجازِ بعلاقةِ الفرْقِ. وهذا فاسدٌ، لعدمِ العلاقةِ[9]، وعدمِ كونِ تاءِ نحوِ: فرازنةٍ ، وياءِ مدائِنِيٍّ للفرْقِ ، فيلزمُ أنْ يُرادَ بالهاءِ الحرفُ، الَّذي يجيءُ في بعضِ المواضعِ للفرْقِ، وهذا لا يُفهمُ من الهاءِ أصلاً، ولا فيهِ علاقةٌ معتبرةٌ. وقيلَ: إنَّ الكلامَ فيما تحقَّقَ جمعيَّتُهُ (باقيةٌ على حالِها، ومثلُ هذا لا يدخلُهُ ياءُ النسبةِ ،وإذا صارَ علَمًا زالَ جمعيَّتُهُ)[10] كـ: حَضَاجِرَ ومدائنَ، وجازَ دخولُ ياءِ النسبةِ، فحينَئذٍ لا يُعتبرُ جمعيَّتُهُ الأصليَّةُ، إذْ قدْ صارَ كالمفردِ في لُحوقِ ياءِ النسبةِ. وحاصلُهُ أنَّ ضميرَ: شرْطُهُ، للجمعِ الحاليِّ، وفيهِ أنَّه يلزمُ إهمالُ شرْطِ الجمعِ الأصليِّ، وهوَ عدمُ دخولِ الياءِ. وقيلَ: المرادُ الجمعُ بجميعِ حروفِهِ،

---

(١) ب و ح: فتضعف.

(٢) ح: التاء.

(٣) انظر ص٦٧-٦٨.

(٤) ب: تعتبر، و ح: تغير.

(٥) ب و ح: ورد نحو.

(٦) مكرر في ح.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: فرازه.

(٨) ب و ح: خارجة.

(٩) ب و ح: القرينة.

(١٠) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

وفيهِ (أنَّ الاعتراضَ بمدائنَ في: مدائنيٌّ، وهوَ جمعٌ في الأصلِ بجميعِ حروفِهِ)(١)، إلا أنْ يُجعلَ الياءُ جزءًا، وقد علمْتَ حالَهُ، فظهرَ لزومُ ذكْرِ الياءِ معَ الهاءِ.

وعلى مَا اخترْنَا من كونِ التاءِ في أمثالِها جزءًا[١]، وياءِ النسبةِ كلمةً برأسِها مطلقًا، يحتاجُ إلى ذكْرِ الياءِ دونَ التاءِ، وأمَّا إذا انخلَعَ عن الياءِ معنَى النسبةِ، نحوَ: كرسِيٌّ، وبُخْتِيٌّ[٢]، فلا نزاعَ في جزئيَّتِها، فلذا مُنِعَ جمعَاهما، لوجودِ الوزْنِ.

وقلَّ صرفُهُ، أي سراويلَ، إرجاعًا / ٢١/ للقريبِ[٣]، قيلَ: وجْهُهُ عدمُ الجمعيَّةِ، فيبطلُ اختصاصُ الوزنِ، والتخلُّصُ؛ إمَّا بجْعلِه عجَمِيًّا، أو جعْلِ النادرِ كالمعلومِ.

وَمثلُ جوارٍ كلَّ حالٍ **سِوى نصْبِهِ، كـ: قاضٍ.** اختلفُوا في مثلِ جوارٍ في الرفْعِ والجرِّ. قيلَ: منصرِفٌ؛ لأنَّ الإعلالَ أخرجَهُ عن الوزنِ، فصارَ كـ: سَلامٍ. وقيلَ: لا؛ لأنَّ الياءَ مقدَّرةٌ للإعرابِ، ومنْعُ الصرفِ مثلُهُ في كونِهِ حكمًا[٤] لفظيًّا. وهذا مذهبُ سيبويهِ[٥]، وهوَ الصحيحُ، والتنوينُ عِوَضٌ عن الياءِ، والممنوعُ ما للتمكُّنِ، وحَذْفُ الياءِ لتقدُّمِ الإعلالِ، الَّذي هوَ لتصحيحِ الصيغةِ على مَنْعِ الصرفِ، الَّذي هوَ[٦] لتصحيحِ أحوالِها، والغالبُ الأصليُّ في الأسماءِ هوَ[٧] الصرْفُ. ولَمَّا نظرَ بعدَ الإعلالِ إلى حالِ

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: جزء

(٢)قال الجواليقي: "أما البُخْتُ من الإبل، فاختلف العلماء في أصله. فقال ابن دريد: البخت جمع بخـتي، عربي صحيح، وقال الليث: والبخت الإبل الخراسانية تنتج بين الإبل العربية والفَالِجِ... وقال الجوهري: والبخت من الإبل معرب أيضا، وبعضهم يقول هو عربي، وقال ابن الأثير: واللفظة عربية. والَّذي يترجح عندي أنه معرب مأخوذ من "بَلْخ" وهي من أجل مدن خراسان. واسمها بالفهلوية baxr (باخر) وبالفارسية القديمة baxtri (باختري)، فلفظ بختي مأخوذ من هذا". المعرب ص١٧٢. وانظر الصحاح (بخت) ١/ ٢٤٣، التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ١/ ١٥٦، لسان العرب (بخت) ٢/ ٩.

(٣) ح: للتقريب.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: حكميا.

(٥) الكتاب ٣/ ٣٠٨، ٣١١.

(٦) ساقطة من ب.

(٧) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

الصيغةِ وُجِدَتْ مستحقَّةً بمنْعِ الصرفِ، فحُذِفَ تنوينُ الصرفِ، وأتى آخَرُ[1] للعِوَضِ عن الياءِ، أو[2] جُعِلَ هذا التنوينُ، الَّذي للصرفِ في الأصلِ عِوَضًا عنهُ بعدَ الحذْفِ.

قيلَ: كلامُ المصنِّفِ محمولٌ على هذا. فالغرضُ من التشبيهِ إثباتُ الياءِ، لينتُجَ عدمُ صرْفِهِ، لا بيانُ إعرابِهِ؛ لأنَّه تقدَّمَ.

يُريدُ أنَّ وجْهَ التشبيهِ[3] مجرَّدُ كونِ الياءِ مقدَّرًا لا الصرفُ، ولا كونُ الإعرابِ مقدَّرًا. وأظهرُ من هذا قوْلُ بعضِهم: بحسَبِ الصورةِ، يعني: حذْفُ الياءِ وثبوتُ التنوينِ. هذا، والمتبادِرُ من الاستثناءِ المذهبُ الأوَّل.

وَقلَّ لفظُ بجوارِيَ، أي جعلُ جرِّهِ كنصبِهِ، بتقديمِ مَنْعِ الصرْفِ على الإعرابِ، كقولِ الفرزدق[4]: [الطويل]

٥- وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا[5]

---

(١) ح: الآخر.

(٢) مكرر في ب.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: التثنية.

(٤) هو أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية، الشاعر الإسلامي المشهور، صاحب جرير، أدرك علي بن أبي طالب، وإنما سمي بالفرزدق لأنه شُبّه وجهه بالخبزة، كان غليظ الوجه جهما. جعله ابن سلام في الطبقة الأولى من طبقات الإسلام. ت ١١٠ هـ. ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٩٨، معجم الأدباء ٥/ ٦٠١، حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٣٦٣، الإعلام بوفيات الأعلام ص٦٧، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/ ٤٣٠، مرآة الجنان ١/ ٢٣٤، خزانة الأدب ١/ ١٠٥، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١/ ٢٠٩، شذرات الذهب ١/ ١٤٠.

(٥) صدره: فلو كان عبد الله مولى هجوته.

والبيت ليس في ديوانه. وهو من شواهد اشتقاق أسماء الله ص٨٤، طبقات فحول الشعراء ١/ ١٨، الشعر والشعراء ١/ ٨٩، الموشح ص١٥٠، لسان العرب (ولي) ١٥/ ٤٠٩، المقتضب ١/ ١٤٣، الكتاب ٣/ ٣١٣، ٣١٥، سرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١١، شرح المفصل ١/ ٦٤، توجيه إعراب أبيات ملغزة ص٢٠٦، ما ينصرف وما لا ينصرف ص١١٤، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٠، المقاصد النحوية ٤/ ٣٧٥، شرح الكافية ١/ ٥٨، الإفصاح ص٢٩٤، شرح المفصل ١/ ٦٤، البرهان في علوم القرآن ١/ ٣١٤، أوضح المسالك ٣/ ١٦١، الضرائر ص٢١٨، خزانة الأدب ١/ ١١٤، همع الهوامع ١/ ١١٥، شرح التصريح ٢/ ٢٢٩، ديوان أبي الطيب المتنبي المسمى (الفسر) ١/ ٢٨.

والشاهد فيه إجراء (موالي) على الأصل ضرورة، والأصل (موالٍ)؛ لأنه منقوص.

وهذه لغةٌ مستهجَنَةٌ. وإنَّمَا استعملَها الفرزدقُ، معَ فصاحتِهِ، لملاءمَتِها للمهجوِّ[1].

(**أو أَلِفَا التأنيثِ**)[2]، معطوفٌ على: الجمْعُ، بتقديرِ مضافٍ، أي إحدَى ألفَي التأنيثِ، مقصورةً نحوَ: حبْلَى، وممدودةً نحوَ: حمراءَ. قيلَ: إنَّمَا قامَتَا مقامَ العلَّتينِ لِلزومِهما لِلكلمتينِ[3]، مثلاً، لا يقالُ: حبلٌ ولا حمرٌ، بخلافِ التاءِ، فإنَّها إنْ لزمَتْ[4] بعارضٍ كالعلميَّةِ. أقولُ: إنْ أرادُوا عمُومَ السلْبِ في التاءِ، فمنقوضٌ بنحوِ: ظلمَةٍ، إذْ لا يُقالُ: ظلمٌ بمعناها، وإنْ أردُوا سلْبَ العمُومِ، فكذا الألِفانِ[5]، نحوَ: ذِكرَى وضَرَّاءَ، وإنْ أرادُوا مجيءَ التاءِ للفرْقِ مطَّردًا في بعضِ الصفاتِ، فكذا المقصورةُ في أفعلِ التفضيلِ، والممدودةُ في أفعلِ الصفةِ، إلا أنْ يدَّعوا معَ عدمِ تغيُّرِ الصيغةِ والكثرةِ، ولكنْ ليسَ بقويٍّ، إلا أنْ ينضمَّ إليهِ قلْبُ التاءِ في الوقْفِ هاءً، وهيَ حرفٌ خفِيٌّ، كأنَّه معدُومٌ، فغلَبَ مفارقَةُ التاءِ، وندرَ مفارقَةُ الألفينِ، فالحكمُ للغالِبِ، والنادِرُ كالمعدُومِ.

ولَمَّا فرَغَ من الأسبابِ التامَّةِ لمنْعِ الصرْفِ، شرَعَ في الناقِصَةِ، فقالَ:

أو اثنانِ منَ العلميَّةِ، قدَّمَها لشرطيَّتِها في الأكثرِ، وعدمِ اشتراطِها بشيءٍ. ولَمَّا كانَ ما عدَا العلميَّةَ من المعارفِ غيرَ معتَبَرٍ جعَلَ العلميَّةَ نفسَ السبَبِ، لا شرْطًا (للمعرفةِ الَّتي هيَ السببُ)[6] كمَا فعلَ ابنُ الحاجبِ، إيجازًا وقصْرًا للمسافةِ

ونظرَ ابنُ الحاجبِ ظهورَ الفرعيَّةِ للتنكيرِ في المعرفةِ أكثرَ منهُ في العلميَّةِ[7].

والعدلِ، من عَدَلَ عنِ الطريقِ إلى ظلٍّ مثلاً، أي مالَ، والمعدولُ منَ الحذفِ والإيصالِ، **هوَ** في اصطلاحِ النحاةِ **خروجُهُ**، أي المعدولِ المدلولِ بالعدلِ، باعتبارِ مادَّتِهِ

(١) ب: للهجو.

(٢) ما بين القوسين بياض في ب.

(٣) ب و ح: للكلمة وضعا.

(٤) مكرر في ح.

(٥) ح: ألفان.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) قال ابن الحاجب في شرح الوافية نظم الكافية ص١٤١: "وجعلت العلمية علة ثانية فكانت شرطا في التأنيث وعلة ثانية".

الأصليَّةِ، ولم نرجعْ[1] إلى الاسمِ؛ لأنَّه معَ ما بعـدَهُ لفظًـا لا يشْـملُ نحـوَ: ثُـلاثَ، وأُخَـرَ، وسَحَرَ، وأَمْسِ، على رأْيٍ، إلا أنْ يُرادَ بالضميرِ الثانِي الذاتُ دونَ الوصْفِ، **عن صيغَتِهِ،** ترَكَ الأصليَّةَ لدلالةِ الإضافةِ، إذْ أصلُها للعهدِ، والأصليَّةُ هيَ المعروفةُ المشـهورةُ، والمـرادُ بالصيغَةِ أعمُّ من الإفراديَّةِ والتركيبيَّةِ، ليشمَلَ مَا سبَقَ، لكنْ لا بدَّ من اعتبارِ الوحدةِ؛ لئلا يكونَ صيغتينِ أو صِيغًا، فلا يتناولُ (أصولَ ما قُدِّرَ فيهِ)[2] / ٢٢/ الجارُّ، فإنَّ عمَلَ الأوَّلِ (في الثاني)[3] يمنعُ اعتبارَ الوحدةِ، بخـلافِ المكـرَّرِ والمعـرَّفِ بـاللامِ، وخـرجَ مـن[4] هـذا التعريفِ ما حُـذِفَ منـهُ أصـلٌ، أو قُلِـبَ؛ لأنَّـه نقْـضٌ[5] وهـدْمٌ[6]، لا خـروجٌ. وصـيغُ المشتقَّاتِ والمصغَّراتُ ونحوُهما أصليَّةٌ لها، مأخوذةٌ من صيغٍ أصليَّةٍ للمشـتقِّ منـهُ والمكـبرِ ونحوِهما، فلا نقْـضَ[7]. والمـرادُ بالأصـليَّةِ أنْ تقتضِـيَها[8] القاعـدةُ مـن غـيرِ معارَضـةٍ، لكمالِها في الأصالةِ، فلا تشملُ[9] أصولَ المغيِّراتِ القياسيَّةِ.

وأمَّا الفرقُ بينَ أُخَرَ، عندَ مَنْ جعلَهُ معدولاً عن الآخَرِ حيثُ (مُنِعَ، وبينَ أمـسِ، في اللغةِ الفصيحةِ، أعنِي البناءَ على الكسرِ، حيثُ)[10] لم يمنعْ عن الصرفِ من تحقُّـقِ العـدلِ فيهما، فحَذْفُ معنَى اللامِ كلفظِهِ في الأوَّلِ، ولذا صارَ نكرةً، واعتبارُهُ وجعلُهُ جـزءًا مـن المعنَى في الثانِي، ولذا صارَ معرفةً.

وأمَّا تعريفُ سحرَ، معَ كونِهِ غيرَ منصرفٍ عندَ الجمهورِ[11]، فللعلميَّةِ التقديريَّـةِ، إذْ

---

(١) ح: يرجع.

(٢) ما بين القوسين من ب و ح، وهو مضطرب في الأصل، كذا:"ما قدر عليه ما قدر فيه".

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: والثاني.

(٤) ب و ح: عن.

(٥) ح: نقص.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: سدم.

(٧) ح: نقص.

(٨) ب و ح: يقتضيها.

(٩) من ب و ح، وفي الأصل: يشكل.

(١٠) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١١) انظر الكتاب ٣/ ٢٨٣-٢٨٤، شرح الكافية ١/ ٤٣.

تعريفُ اللامِ غيرُ معتَبرٍ في منْعِ الصرفِ بالاتفاقِ، وعندَ البعضِ مبنِيٌّ على الفتْحِ لتضمُّنِ معنَى اللامِ.

وأمَّا ضُحًى وعشيَّةٌ ومساءٌ وبُكرةٌ[1]، معيَّناتٍ، فمنصرفاتٌ؛ لعدمِ سببٍ غيرِ العدلِ، ولم يحتجْ إلى تقديرِ العلميَّةِ، وأما عدمُ بنائِها فلِكونِ اللامِ مقدَّرةً، لا متضمَّنًا معنَاها، لجوازِ إظهارِها، والمتضمَّنُ[2] لا يظهرُ[3].

وأمَّا نحوُ: متَى، وكيفَ، وأينَ، فليسَ لها صيغٌ أصليَّةٌ، بل مجرَّدُ تضمُّنِ معنَى حرفِ الاستفهامِ، فلذا بُنيَتْ، وأمَّا المقدَّرُ فكالملفوظِ، فمعنَاهُ مستفادٌ من لفظِهِ المقدَّرِ، ولم يُجعلْ جزءًا[4] من شيءٍ، فلذا لم يُبْنَ.

وبقِيَ غيرُ القياسيَّةِ من الجموعِ الشاذَّةِ وغيرِها مِمَّا لم[5] يُذكرْ خروجُهُ، داخلةً في الحدِّ، ولا حاجةَ[6] إلى إخراجِها، إلا أنْ يوجدَ فيها علَّةٌ أخرى، معَ كونِها[7] منصرفاتٍ[8]، ولم يثبُتْ[9]. ألا ترى أنَّ الرضيَّ[10] جعلَ الغاياتِ، وضُحًى، وعشيَّةً، ومساءً، وبكرةً، معيَّناتٍ معدولاتٍ، لكنْ بُنِيَ الأوَّلُ لموجِبِهِ، وانصرفَ البواقِي لعدمِ

---

(١) ب و ح: بكرا.

(٢) ب و ح: والمتضمنة.

(٣) ح: تظهر.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: جزء.

(٥) مكرر في ب.

(٦) ب و ح: ولا حاجة لنا.

(٧) ب: كونه.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: منصرفا.

(٩) ح: تثبت.

(١٠) في شرح الكافية ١/ ٤٣: "ونحو: ضحى وعشية ومساء وبكرا معينات لأن الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا أن يكون باللام والإضافة، ويدخل فيه الغايات أيضا نحو: قبل وبعد لقطعهما عن المضاف إليه الَّذي كان يقتضيه وضعا، فعلى هذا إذا كان المعدول معربا وانضم إلى عدله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر".

انضمامِ سببٍ آخرَ[(١)]. وهذا[(٢)] لأنَّ التعريفَ لمطلقِ العدلِ، فكانَ كالوصْفِ والتأنيثِ فإنّهما يوجدانِ في: ضاربةٍ، معَ انصرافِهما. وإنَّما[(٣)] لم يُبَيِّنُوا العدلَ في المبنيَّاتِ[(٤)] والمنصرفاتِ[(٥)] لعدمِ أثرِهِ، ومن هذا سقطَ تكلُّفُ بعضِهم بأنَّ العدلَ كلَّهُ تقديريٌّ. والمنقسمُ إنَّما هوَ الأصلُ، فما وجودُهُ محقَّقٌ، بلا شكٍّ، فعدْلُهُ تحقيقيٌّ، وإلا فتقديريٌّ، وهذا معَ كونِهِ حرفًا لإجماعِ النحاةِ.

وجعْلُ سببٍ من الأسبابِ اعتباريًّا محْضًا منقوضٌ بنحو: أُخَرَ وجُمَعَ، فإنَّ أصلَهما مقدرٌ، لم يستعملْ قطُّ، ونحوِ: عُمَرَ، فإنَّ أصلَهُ أعنِي عامرٌ[(٦)] محقَّقٌ، بلا شكٍّ. فعلى زعمِهِ يجبُ أنْ يقولَ: ما وُجدَ فيهِ دليلٌ على أنَّ الأصلَ فيه شيءٌ آخرُ، فعدْلُهُ تحقيقيٌّ، وإلا فتقديريٌّ، ويُجْعلُ المحقَّقُ هوَ الدليلَ، لا الأصلَ، اللهمَّ إلا أنْ يريدَ بتحقُّقِ الأصلِ دليلَ اتِّصالِهِ، وبتقديرِهِ[(٧)] تقديرُ أصالتِهِ تسامُحًا. وسببُ وقوعِهِ في هذه الورْطَةِ عدمُ ذكرِهم العدلَ في المغيِّراتِ الشاذَّةِ. وقدْ عرفْتَ وجْهَهُ.

كـ: جُمَعَ، جمعُ جمْعاءَ، مؤنَّثُ أَجمعَ. وقياسُ تكسيرِ فعلاءَ صفةً فُعْلٌ[(٨)]، واسمًا فَعالَى، فهوَ معدولٌ عن أحدِهما، وأجمعونَ شاذٌّ، وإنْ كانَ أجمعُ في الأصلِ أفعلَ تفضيلٍ[(٩)]، فجمعاءُ شاذٌّ، والسببُ الآخَرُ الوصْفُ الأصليُّ، على الأصحِّ.

وإنْ كانَ ذلكَ الخروجُ **تقديرًا** مقدَّرًا، **كـ: عُمَرَ،** فإنَّ خروجَهُ عن عامرٍ لم يدلَّ عليهِ دليلٌ، لكنَّه قدِّرَ حفْظًا لقاعدَتِهم، من عدمِ المنْعِ إلا بعلَّتينِ، أو ما في حكمِهما، ولا يُثنَّى ولا يجمْعُ أي عُمَرُ بالاستقراءِ، كـ: جاءَ عُمَرُ كِلاهما أو كلُّهم **والوصفِ،** وهوَ كونُ

---

(١) ح: أخرى.

(٢) ح: هذا.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: وإن.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: العدل.

(٥) ح: المنصرفان.

(٦) كذا في جميع النسخ، والصحيح: عامرا.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: وبتقدير.

(٨) ساقطة من ح.

(٩) ح: التفضيل.

الاسمِ دالاً على ذاتٍ مبهمةٍ، باعتبارِ معنًى معيَّنٍ، هوَ المقصودُ، **الأصليٌّ**، أي الثابتِ في الوضعِ، احترازًا[1] عن العارضِ بحسبِ الاستعمال، /٢٣/ كـأربعٍ في: مررْتُ بنسوةٍ أربعٍ، وعن المتوهَّمِ، كـ: أفعَى للحيَّةِ، إذِ الأصالةُ لا تَثبُتُ[2] بالشكِّ والوهْمِ[3]. ودخَلَ في الأصليِّ[4] ما زالَ بغلَبةِ الاسميَّةِ، كـ: أسودَ، فلا يحتاجُ إلى التصريحِ بعدمِ ضررِها[5].

ولا يعتبرُ الوصفُ الأصليُّ، **معَ العلميَّةِ،** فلا يلزمُ منعُ نحوِ: حاتمٍ، إذا سُمِّيَ بِهِ. وهذا تخصيصٌ للوصْفِ الأصليِّ، ولو لم يذكرْ لفُهِمَ الاعتبارُ. ووجْهُ عدمِ الاعتبارِ أنَّ الوصْفَ يقتضِي[6] الإبهامَ، والعلميَّةَ التعيُّنَ[7]، بحسبِ وضعِها. ويقبُحُ اعتبارُ المتضادَّينِ في حكمٍ واحدٍ، أعنِي منعَ الصرفِ.

والتأنيثِ، أي بالتاءِ، بقرينةِ سبْقِ أَلِفِيْهِ[8]، **لفظيًّا أو معنويًّا، وشرْطُهُ،** أي شرْطُ التأنيثِ بالتاءِ، بِكِلا قسمَيْهِ في منْعِ الصرفِ، **العلميَّةُ،** ليصيرَ لازمًا؛ لأنَّ الأعلامَ محفوظةٌ عن التغييرِ بقدَرِ الإمكانِ؛ ولأنَّ العلميَّةَ وضْعٌ ثانٍ، فيكونُ التاءُ حرفَ مبْنًى بلا حذفٍ، بعدَ أنْ كانَ حرفَ معنًى فيلزمُ. وهذا الشرْطُ كافٍ في وجوبِ تأثيرِ اللفظيِّ لقوَّتِهِ بظهورِ العلامةِ، وفي جوازِ المعنَى، لا في وجوبِهِ، ولذا قالَ:

وذا، أي التأنيثُ[9] المعنويُّ؛ لأنَّ ذا لإشارةِ القريبِ، **يؤثِّرُ** في منْعِ الصرفِ **وجوبًا،** أي تأثيرَ وجوبٍ، أو تأثيرًا أو أثرًا واجبًا، أو وجوبَ منْعِ صرْفٍ، **لو** كانَ ذلكَ المعنويُّ **متحرِّكَ الأوْسَطِ[10]، أو عُجْمَةً،** أي ذا عُجمةٍ أو أعجميًا، **أو زائدًا** حروفُهُ **على الثلاثةِ**

---

(١) ب: احتراز.

(٢) ب: يثبت.

(٣) ب و ح: التوهم.

(٤) ب: الأصل.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: صررها.

(٦) ب: تقتضي.

(٧) ح: التعيين.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: ألفه

(٩) ح: تأنيث.

(١٠) ب و ح: الوسط.

الأحرفِ. وجْهُ هذا الاشتراطِ ضعْفُ التاءِ المقدَّرةِ، فلا يقْوَى قوَّةَ الملفوظِ إلا بقيامِ[1] شيءٍ في اللفْظِ مقامَها، ولو بالواسطةِ، والحرفُ الرابعُ قائمٌ مقامَها بدليلِ عدمِ ظهورِها في عُقَيْربٍ[2]، معَ وجوبِهِ في[3]: قُدَيْرَةٍ، وتحرُّكُ الأوْسَطِ قائمٌ مقامَ الرابعِ، بدليلِ وجوبِ الحذفِ في جَمَزَى[4]، معَ جوازِ: حُبْلَوِيٍّ. والعجْمَةُ، وإنْ لم تكنْ مؤثِّرةً في الثلاثيِّ الساكنِ الأوسطِ، على الأصحِّ، فلا أقلَّ من تقويةِ التأنيثِ. ولضعْفِ هذينِ لا يؤثِّرانِ إلا فيمَا في[5] مسمَّاهُ تأنيثٌ بخلافِ الرابعِ. وأمَّا حديثُ مقاومةِ الخفَّةِ، فلا طائلَ تحتَهُ[6]. أمَّا أوَّلاً فلأنَّ تأثيرَ العلَلِ ليسَ للثقَلِ، بل لفرْعَيْهِ. وأمَّا ثانيًا فعدمُ لزومِ الثقَلِ لَها[7]، كيفَ؟ والعلَميَّةُ، والوصْفُ، والعدلُ، لا يُتَصوَّرُ فيها الثقَلُ[8]، بل حصولُ الخفَّةِ في الأخيرِ ظاهرٌ. وأمَّا ثالثًا[9] فلأن انصرافَ نحوَ: قَدَمٍ، ومَاهٍ، وجَوارٍ، أعلامًا للذكورِ، يدلُّ على أنَّ مدارَ الاشتراطِ وعدمَهُ ضعْفُ التأنيثِ وقوَّتُهُ، إذِ الخفَّةُ والمقاومةُ سيَّانِ في الحالينِ.

والمسمَّى بِهِ، أي الذكَرُ[10] الَّذي سُمِّيَ بالمعنويِّ، **لو** كانَ **تأنيثُهُ**، أي ذلكَ المعنويُّ **أصليًّا**، بأنْ لم يحتجْ إلى تأويلٍ غيرِ لازمٍ، وإلا فمنصرفٌ في كلِّ[11] حالٍ، كَكُلِّ مكسَّرٍ بغيرِ تاءٍ، وإنْ[12] تأنيثُهُ بتأويلِ الجماعةِ، ولا يلزمُ لجوازِ تأويلِهِ بالجمْعِ، وهذا القيدُ زائدٌ على

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: بقياو.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: عقرب.

(٣) ب و ح: في نحو.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: حمزى. وجمزى: ضرب من العدو دون الحُضْر الشديد وفوق العَنَق. راجع لسان العرب (جمز) ٥/ ٣٢٣.

(٥) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٦) ب و ح: له.

(٧) ح: بها

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: النقل.

(٩) من ب و ح، وفي الأصل: ثانيا.

(١٠) ساقطة من ح.

(١١) ب و ح: بكل.

(١٢) ب و ح: فإن.

(الكافيةِ[1])، ولا بدَّ منهُ؛ لئلا يلزمَ منعُ نحوِ: كِلابٍ، إذا سُمِّيَ بِهِ مذكَّرٌ، **شرْطُهُ**، أي شرْطُ تأنيثِ اسمِهِ في منْعِ الصرفِ، أو على الاستخدامِ، ولا يجوزُ أنْ يرادَ بالموصولِ المعنويُّ لخلوِّهِ عن إشعارِ ذكورةِ المسمَّى إلا أنْ يجعلَ نائبُ الفاعلِ ضميرَ المذكَّرِ، ولم يسْبِقْ لهُ ذكْرٌ بوجْهٍ، **الزيادةُ** على ثلاثةِ أحرفٍ لغايةِ ضعفِ التأنيثِ، حينَئذٍ، فلا يقوِّيهِ إلا القائمُ[2] مقامَهُ بالذاتِ.

ولَّما بُيِّنَ حالُ[3] تسميةِ الذكرِ[4] بالمعنويِّ كانَ مظنةَ خلجانِ الحالِ بمعرفَةِ[5] حالِ العكْسِ، فقالَ زائدًا على (الكافيةِ):

ولو سَّميتَ امرأةً[6]، مقابلٌ لقولِهِ: والمسمَّى بِهِ، والخطابُ غيرُ مناسِبٍ لَهُ[7]، ويحتاجُ[8] إلى تقديرٍ، ولو قالَ هاهنا: والمسماةُ، أو فيمَا سبَقَ، ولو سُمِّيَ بهِ، لكانَ أحسنَ، **بمذكَّرٍ،** أي بلفظٍ مذكَّرٍ، مثلَ: جعْفَرٍ، وحَسَنٍ، وزَيْدٍ، **مُنِعَ** ذلكَ المذكَّرُ من الصرفِ حالَ كونِهِ **مطلقًا** عن قيْدِ الزيادةِ، أو منْعًا مطلقًا، ومنْعُ ما عدا الثلاثيَّ الساكنَ الوسَطِ اتفاقيٌّ[9].

ومنْعُهُ مذهبُ المحقِّقينَ[10]، كسيبويهِ[11] / ٢٤/ والخليلِ[12]. ووجهُهُ رفعُ اللبْسِ،

(١) وانظر شرح الكافية ١/ ٥١.

(٢) ح: بقائم.

(٣) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٤) ب و ح: المذكر.

(٥) ب: معرفة.

(٦) من ح، وفي الأصل، و ب: مرأة.

(٧) ب و ح: غير مناسب له.

(٨) ب و ح: محتاج.

(٩) انظر شرح الكافية ١/ ٥١.

(١٠) المصدر نفسه ١/ ٥١.

(١١) الكتاب ٣/ ٢٤٢.

(١٢) المصدر نفسه ٣/ ٢٤٢.

فقويَ اعتبارُ التأنيثِ بهذِهِ الضميمَةِ، فيُوجَبُ[1] المنْعُ، بخلافِ نحوِ: هندٍ، فهيَ باقيـةٌ علـى الضعفِ، إذْ لا مقوِّيَ لفظيًّا، ولا معنويًّا.

والعُجْمَةِ، وهيَ كونُ الكلمةِ غيرَ عربيَّةٍ في الأصـلِ، **وشـرْطُها**[2] في منْـعِ الصـرفِ، **العلميَّةُ،** أي كونُ محلِّها عَلَمًا، **في أوَّلِ استعمالِها،** أي استعمالِ محلِّها، أو على الاستخدامِ، سواءٌ كانَ عَلَمًا في العجَمِ، أيضًا، كـ: إبراهيمَ، أو اسمَ جنسٍ، كـ: قالُونَ، فإنَّه في العجَـمِ بمعنَى الجيِّدِ[3]،ثمَّ نُقِلَ عَلَمًا لأَحدِ رُواةِ[4] نافِعٍ[5]، فظهرَ الخَلَلُ في عبـارةِ (الكافيـةِ)، ومَـا وُجِّهَ بِهِ من التعميمِ الحقيقيِّ والحكميِّ فجَمْعٌ بينَ الحقيقةِ والمجازِ، ولا قرينةَ لعمومِ المجـازِ، والأقربُ أنْ يُقالَ: إنَّ العلَّةَ في هذا الاشـتراطِ بقـاءُ العُجمَـةِ بحالِهـا، وظهورُهـا بعـدمِ[6] تصرُّفِ العربِ بإدخالِ لامِ التعريفِ، والإضافةِ، والتعريبِ[7]، والتغييرِ، فيكونُ كالكلمـةِ العربيَّةِ، فتضْعُفُ [8] العُجمَةُ، (فلا يؤثِّرُ)[9]، فهذِهِ العلَّةُ بعينِها موجـودةٌ في نحـوِ: قـالونَ، فيلحقُ بنحوِ: إبراهيمَ، دلالةُ هذا ولكنَّ الشرْطَ فيهـا ظهـورُ العلَّـةِ للكـلِّ، وفي وجـودِهِ،

---

(١) ب و ح: فوجب.

(٢) بياض في ب.

(٣) راجع المعرب ص٥٢٩ وما بعدها.

(٤) أي على أبي موسى عيسى بن مينا المقري المدني، مولى بني زهرة، قارئ أهل المدينة، صاحب نـافع، وقد اختص به كثيرا، وهو الَّذي سماه قالون؛ لجودة قراءته، وقيل الَّذي لقبه بذلك مالك بن أنس، ويقال إنه كان شديد الصمم ويقرأ عليه القرآن فيفهم ت ٢٢٠ هـ. ترجمتـه في: الأنسـاب ٤/ ٤٣٤، غاية النهاية ١/ ٦١٥، مـرآة الجنـان ٢/ ٨٠، شـذرات الـذهب ٢/ ٤٨، الإعـلام بوفيـات الأعـلام ص١٤٨، الوفيات ص١٦٦.

(٥) بعدها في ب و ح: رحمه الله. ونافع هو أبو عبد الرحمن بن أبي نعيم، قارئ أهل المدينة، مـن القـراء السبعة المشهورين، كان شـديد السـواد، صـبيح الوجـه. ت ١٦٩. ترجمتـه في: الكامـل في التـاريخ ٦/ ٩٥، الأنساب ٤/ ٤٢٤، الوفيات ص١٣٧، غاية النهاية ٢/ ٣٣٠، شـذرات الـذهب ١/ ٢٧٠، مرآة الجنان ١/ ٣٥٨، الأعلام ٨/ ٥، الطبقات ص٤٧٥.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: بعد.

(٧) ح: والتعريف.

(٨) ب و ح: فيضعف.

(٩) ما بين القوسين بدله في ح: بحالها.

هاهنا، خَفاءٌ لا يخْفَى. **والزيادةُ**[1]، أي زيادةُ[2] حروفِ محلِّها على ثلاثةِ أحرفٍ. **أو حرّكَ**[3] **الأوْسَطُ**، نحوَ: سَقَرَ، وشَتَرَ[4]، فنُوْحٌ منصرفٌ.

اعلمْ أنَّ هاهنا ثلاثةَ مذاهبَ:

جعلُ العجمةِ كالتأنيثِ المعنويِّ، بدليلِ اعتبارها في مَاهَ وجورَ، فيجوزُ في نوحٍ الوجهانِ، كـ: هندٍ. فهذا للزمخشريِّ[5]. وقدْ زيَّفُوهُ[6] بأنَّ التأنيثَ أمْرٌ حقيقيٌّ، ولَهُ علامةٌ تظهرُ في بعضِ الصفاتِ، والعجمةَ أمْرٌ إضافيٌّ، لا علامةَ لها ظاهرةً، فلا يلزمُ من اعتبارِ التأنيثِ في نحوِ: هندٍ، اعتبارُ العجمةِ في نحوِ: نوحٍ، واعتبارُها في نحوِ: ماهَ، للتقويةِ، لا لاستقلالِ السببيَّةِ، وأنَّه لم يسمعْ قطُّ منعُ صرفِ نحوِ: نوحٍ، بخلافِ هندٍ.

والثاني عدمُ اعتبارِ ترْكِ الأوسطِ في العجمَةِ أصلاً، بخلافِ التأنيثِ؛ لأنَّ اعتبارَهُ في (التأنيثِ لقيامِهِ مقامَ الرابعِ، القائمِ مقامَ التاءِ، فيقْوى بوجودِ التأنيثِ في)[7] الجملةِ. وهذا لا يعقَلُ في العجمةِ، إذْ لا علامةَ لَهُ حتّى يسدّ مسدَّها شيءٌ، فلا وجْهَ للتقويةِ، بخلافِ الزيادةِ، فإنَّ أكثرَ كلامِ العجمِ على الطولِ والامتدادِ، والعربُ يراعونَ الأوزانَ الخفيفةَ، ويكثِرونَها في كلامِهم. فتقويةُ الزيادةِ للعجمةِ معقولةٌ، ومجرَّدُ زيادةِ حركةٍ لا يوجِبُ طُولاً مؤدِّيًا للقلَّةِ في لغةِ العربِ، ألا ترى أنَّ كثرَةَ نحوِ: حَجَرٍ، بخلافِ الرباعيِّ وهذا مذهبُ سيبويهِ، وأكثرِ النحاةِ، وارتضَاهُ الرضيُّ[8].

والثالثُ اعتبارُهُ بدليلِ منْعِ نحوِ: سقَرَ وشَتَرَ. وهذا مذهبُ ابنِ الحاجبِ[9] ومن

---

(١) ح: أو الزيادة.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: لزيادة.

(٣) ب و ح: تحرك.

(٤) شتَر بالتحريك والتاء المثناة وآخره راء: قلعة من أعمال أرَّان بين برذعة وكنجة. معجم البلدان (شتر)٣/ ٣٢٥، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (شتر) ٢/ ٧٨٣.

(٥) المفصل ص٢٨-٢٩. وانظر شرح الكافية ١/ ٥٤.

(٦) رده الرضي بقوله: "وليس بشيء" شرح الكافية ١/ ٥٤.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) شرح الكافية ١/ ٥٣.

(٩) شرح الوافية نظم الكافية ص١٤٣.

تبِعَهُ. ورُدَّ بأنَّهما اسما بقعَةٍ وقلْعَةٍ. وإنَّمَا تظهرُ[1] الثمرةُ في نحوِ: لُمَكٍ[2]، اسمَ رجلٍ ، ولم يُسمَعْ منْعُهُ.

ووزنِ الفعلِ. وهوَ هيئَةٌ توجدُ في الفعلِ. قدَّمَهُ على التركيبِ لبساطَتِهِ، ومناسبَتِهِ للعُجمةِ، من حيثُ إنَّه دخيلٌ[3] في الاسمِ، لا أصيلٌ. **ولا يجمعُ** وزنُ الفعلِ **بالعدلِ**، بالاستقراءِ. بيَّنَ هذا الحكمَ، هاهنا، للإيجازِ، وليقْبَلَ الذهنُ ما سيجيءُ من قولِهِ: ولو نُكِّرَ مَا فيهِ الخ، من غيرِ تردُّدٍ واختلاجِ شبهَةٍ ، ولأنَّه من أحكامِ وزنِ الفعلِ. وعدمُ جمعِ العدلِ بهِ، وإنْ كانَ من أحكامِ العدلِ ، يعرَفُ من هذا. ولم يعكسْ؛ لأنَّ الحوالةَ إلى المعلومِ أَوْلَى.

وشرْطُهُ[4] في منعِ الصرفِ **أنْ يختصَّ** ذلكَ الوزنُ **بِهِ**، أي بالفعلِ، في الوضعِ الأوَّلِ[5]، فلا يوجدُ في الاسمِ إلا منقُولاً عن الفعلِ أو العجَمِ، نحوَ: ضُربَ مجهولاً أو مشدَّدَ[6] العيْنِ، وبقَّم[7]، **أو** يكونَ، **في أوَّلِهِ**، أي في أوَّلِ موزُونِهِ، **زيادةٌ**، أي وصفٌ هو زيادةٌ **كزيادةِ الفعلِ**، أو في محلٍّ أوَّلِهِ زائدٌ كزائدِ الفعلِ، أو في أوَّلِ وزنِ الفعلِ، على الوجهينِ مجازًا بالحلولِ، والمرادُ بزيادةِ الفعلِ ما لَهُ نوعُ اختصاصٍ بأوَّلِ الفعلِ، يعنِي حروفَ أَتَيْنَ، **غيرَ** خالٍ من الزيادةِ، **قابلٍ للتاءِ في آخِرهِ**. وإنَّما أُسنِدَ عدمُ القبولِ للزيادةِ؛ لكونِها سببًا لهُ في البعضِ، ألا ترى أنَّ زيادةَ الهمزةِ / ٢٥/ للتفضيلِ[8] أو الصفةِ سببٌ

---

(١) ب و ح: يظهر.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: ملك. وذكر الرضي أنّه اسم أبي نوح، عليه السلام. شرح الكافية ١/ ٥٤. وذكر ابن حبيب أنه عمَّر سبعمائة وسبعا وسبعين سنة. المحبَّر ص٣.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: دخل.

(٤) بياض في ب.

(٥) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: مشد.

(٧) البقَّم مشددة القاف خشب شجره عظام وورقه كورق اللوز وساقه أحمر يصبغ بطبيخه ويُلْحِم الجراحات ويقطع الدم من أي عضو كان ويجفف القروح وأصله سُمُّ ساعة. القاموس المحيط (بقم) ٤/ ٧٩-٨٠.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: للتفصيل

لاستئنافِ صيغةِ المؤنَّثِ، بخلافِ نحو: قائمٍ، وحسنٍ. ووجْهُ اشتراطِهِ تأكُّدُ[1] المشابهَةِ، والاختصاصُ بالفعلِ، **باعتبارِ**، متعلِّقٌ بـ: قابلٍ، أو: غيرَ، أي يمتنعُ عن قبولِ التاءِ باعتبارِ **السببِ** الآخرِ في منعِ الصرفِ، فلو قيلَ: باعتبارِ غيرِ السببِ لم يضُرَّ، **كـ: أسودَ،** اسمًا للحيَّةِ السوداءِ، فإنَّ السببَ الآخَرَ فيهِ هوَ الوصْفُ الأصليُّ، وباعتبارِهِ لا يُقالُ للمؤنَّثِ: أَسْوَدَةٌ، بل: سوداءُ، وباعتبارِ الاسميَّةِ العارضةِ يقالُ للأنثى من الحيَّةِ: أَسْوَدَةٌ، والاسميَّةُ ليسَتْ من السببيَّةِ في شيءٍ، بخلافِ: يَعْمَلٍ وأرْملٍ، فإنَّهما يقبلانِ التاءَ باعتبارِ الوصفيَّةِ، يُقال: ناقةٌ يَعْمَلَةٌ، وامرأةٌ أرملَةٌ، والوصفيَّةُ فيهما، وإنْ لم تكنْ مؤثِّرةً، لم تخرجْ من السببيَّةِ. وهذه زيادةٌ على (الكافيةِ)، لا بدَّ منها، كما رأَيْتَ.

والتركيبِ، قيلَ: هوَ جعلُ كلمتينِ أو أكثرَ كلمةً واحدةً، فيلزمُ استدراكُ العلميَّةِ، فالوجْهُ أنْ يُقالَ: هوَ ضمُّ كلمتينِ أو أكثرَ، ولا بدَّ في تأثيرِهِ في منْعِ الصرفِ **من** اشتمال[2] **اسمينِ في الأصلِ**؛ لأنَّ نحوَ: النجمِ وبُصْرى، علمينِ، منصرفانِ ونحوَ: مَنْ زيدٌ؟، وإنَّ زيدًا، وبزيدٍ[3]، معَ الضمير[4]، أعلامًا محكيَّاتٍ، فلا يظهرُ منْعُ الصرفِ، وقدْ أصابَ في زيادةِ هذهِ على (الكافيةِ)، **والعلميَّةِ** في الحالِ، ليتحقَّقَ الإفرادُ[5]؛ لأنَّ منعَ الصرفِ حالَ الكلمةِ، وهذا التعليلُ أوْلَى من قولِهم: ليأْمَنَ الزوالَ، فيحصلُ لهُ قوَّةٌ، وقولِ بعضِهم: أو ليتحقَّقَ السببُ الثاني ففاسدٌ؛ للاشتراكِ وعدمِ اليقينِ[6]، **وعدمِ الإضافةِ في الأصلِ**؛ لأنَّ الضدَّينِ لا يكونانِ أثرينِ لغيرِ مختارٍ، فإنَّ النارَ لا تؤثِّرُ إلا حرارةً، والماءَ إلا برودَةً، والمؤثِّرُ في منْعِ[7] نحوِ: شهْرِ رَمَضَانَ، وأبي هُرَيْرَةَ، ليسَ التركيبَ لتحقُّقِ السببينِ بدونهِ **وَعدمِ الإسنادِ**، نحوَ: تأبَّطَ شرًّا، وزيدٌ قائمٌ، علَمينِ؛ لأنَّ الجملةَ محكيَّةٌ على حالِها، فلا يظهرُ فيها

---

(١) ب و ح: تأكيد.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: اشمال.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: يزيد.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: الضم.

(٥) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٦) ب: التعين، و ح: التعيين.

(٧) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

منْعُ الصرفِ، قيلَ: لا بدَّ أنْ يقولَ: وعدمُ كونِ الثاني صوْتًا، نحوَ: سيبويهِ، فإنَّه مـبنيٌّ، ولا متضمِّنًا لحرفِ العطفِ، نحوَ: خمسةَ عشرَ علمًا، فإنَّ الأصحَّ بقاءُ البناءِ دونَ منْعِ الصـرفِ، ولا معربًا قبلَ العلميَّةِ، نحوَ: ضاربٌ زيدًا، وحيوانٌ ناطقٌ، علمين. وأُجيبَ عن الأوَّلـين؛ إمَّا بأنَّهما مبنيان، وبابُ غيرِ المنصرفِ من المعرباتِ، وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّهما محكيَّان على البناءِ، والأصـحُّ أنَّ الجملـةَ، وإنْ عُـدَّتْ مـن مبنِـيِّ الأصـلِ إذا صـارَتْ علَمًـا كونُهـا (معربَـةً محكيَّةً)[١]، فما ظنُّكَ بالعارضِ، أعنِي خمسةَ عشرَ، وقـدْ عـدَّ المصـنِّفُ فيمـا سـبقَ المحكـيَّ مطلقًا من المعربِ، وإمَّا بأنَّه اكتفَى بِمَا ذكَـرَهُ فيمـا بعـدُ، وفيـهِ أيضًـا نظـرٌ؛ لأنَّ المـذكورَ حالُها[٢] قبلَ العلميَّةِ. ولو قالَ المصنِّفُ: والتركيبُ وشرْطُهُ العلميَّةُ وعدمُ النسـبةِ، لكـان أخصرَ وأشملَ وأمنعَ. وإرادتُها بالإسـنادِ بعـدَ كونِهـا خـلافَ اصـطلاحِهم، يقتضِـي[٣] استدراكَ القيْدينِ.

والألفِ والنونِ، أي المزيدتينِ في الآخِرِ. **وهوَ**، توحيدُ الضميرِ باعتبـارِ كونِهـا سـببًا واحدًا، **لو** كانَ **في صفةٍ**، وقدْ مرَّ تفسيرُها، شرْطُهُ[٤] في منْعِ الصرفِ عدمُ فعلانةٍ في مؤنَّثِهِ؛ ليتحقَّقَ مشابهَتُهُ لألِفَي التأنيثِ، وقيلَ: وجودُ فعْلَـى، والأوَّلُ أَوْلَـى؛ لأنَّ المشـابهةَ بعـدمِ قبولِ التاءِ، لا بوجودِ[٥] فَعْلَى نفْسِها، واشتراطُهُ[٦] لاستلزامِهِ، واللازمُ هاهنا أعـمُّ، **وإلا**، أي وإنْ لم يكنْ في صفةٍ، **فَشَرْطُهُ العلميَّةُ**؛ ليمتَنِعَ بِها عن التاءِ، **ولـو احتمَلَـتِ**[٧] النـونُ **الأصالةَ جازَ** المنْعُ، ولا يجبُ **كـ: حسَّانٍ**، إنْ كانَ من الحُسْنِ فمنصرِفٌ؛ لأنَّـه فعَّـالٌ، وإنْ كانَ من الحسِّ فممتنعٌ؛ لأنَّه فعلانُ. وهذهِ فائدةٌ أُخرَى[٨] على (الكافيةِ).

وألفِ الإلحـاقِ المفـردةِ، ينبغِـي أنْ يُـرادَ بالإلحـاقِ المعنَـى اللُّغـويُّ، ليتنـاوَلَ ألـفَ

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: معربا محكيا.

(٢) ب: حال ما.

(٣) ب و ح: تقتضي.

(٤) ب و ح: فشرطه

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: يوجد.

(٦) ب و ح: واشتراطها.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: احتكمت.

(٨) ب و ح: زائدة.

قَبَعْثَرَى[1]؛ فإنَّه غيرُ منصرفٍ حالَ العلميَّةِ، معَ أنَّ ألفَهُ ليسَ للإلحاق الاصطلاحِيِّ، إذْ لا سداسِيَّ في الأصول حتّى يلحقَ بهِ، **وشرْطُهُ** /٢٦/ في منعِ الصرفِ **العلميَّةُ**، ليمتنعَ عن التاءِ، فيتحقَّقُ مشابهَتُهُ لألفِ[2] التأنيثِ المقصُورةِ، نحوَ: أَرْطَى[3]، فإنَّ ألفَهُ ليسَتْ للتأنيثِ لمجيءِ أَرْطَاة، واحترزَ بالمفردَةِ عن الممدودةِ، فإنَّها لا تلحقُ بألفِ التأنيثِ الممدودةِ، ولو معَ العلميَّةِ؛ لأنَّ همزةَ ألفِ التأنيثِ الممدودةِ أَلِفٌ في الأصلِ، بخلافِ الملحقِ، فلا تتأكَّدُ[4] المشابهةُ، بخلافِ المقصورةِ. وهذهِ زيادةٌ على (الكافيةِ)، لا بدَّ منها.

ولو نكِّرَ مَا، أي غيرُ منصرفٍ ، **فيهِ علميَّةٌ مؤثِّرةٌ في** منْع الصرفِ، احترازًا عن الجمعِ وألِفَي التأنيثِ، فإنَّ العلميَّةَ غيرُ مؤثِّرةٍ فيها لاستقلالِها[5] بالتأثيرِ، ففي الأحوال[6] الثلاثةِ[7] ممتنعَةٌ، **صُرِفَ**، لَمَّا تبيَّنَ أنَّها شرطٌ فيما عدَا العدلَ، ووَزْنَ الفعلِ، وهما لا يجتمعان، فَبِالتَّنكيرِ يبَقَى بلا سببٍ واحدٍ، **إلا نحوَ أحمرَ**، يريدُ مَا كانَ الوصفيَّةُ الأصليَّةُ فيهِ[8] ظَاهرةً قبلَ العلميَّةِ، كـ: سكْرَانَ وأَحْمَرَ، فإنَّ سيبويهِ[9] يعتبرُ الوصفيَّةَ الأصليَّةَ بعدَ زوالِ المانعِ عن الاعتبار، أعنِي العلميَّةَ؛ لِمَا مرَّ، ومعنَى الاعتبار جعلُها كالتأنيثِ، لا أنَّها تعودُ، والأخفشُ[10] لا يعتبرُها؛ لأنَّها زالتْ بالعلميَّةِ ولم يعدْ[11] بالتنكيرِ، والأصلُ في

(١) قال الجوهري: " قال المبرد: القَبَعْثَرَى: العظيم الشديد. والألف ليست للتأنيث، وإنما زيدت لتُلحِقَ بنات الخمسة ببنات الستة، لأنك تقول: قَبَعْثَرَاةٌ، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر. فهذا وما أشبهه لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة". الصحاح (قبعثر) ٢/ ٧٨٥.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: لألفي.

(٣) قال الجوهري: "الأرَطَى: شجر من شجر الرمل. وهو فَعْلَى، لأنك تقول: أديم مأروطٌ، إذا دبغَ بذلك. وألفه للإلحاق لا للتأنيث، لأن واحدته أَرْطَاةٌ". الصحاح (أرط)٣/ ١١١٤.

(٤) ب و ح: يتأكد.

(٥) ح: فيهما لاستقلالهما.

(٦) ب: أحوال.

(٧) ب و ح: الثلاث.

(٨) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٩) الكتاب ٣/ ١٩٨.

(١٠) هو الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، البصري، من أحذق أصحاب سيبويه. ت قيل: ٢١٠، أو ٢١١، أو ٢١٣، أو ٢١٥ هـ. صنف كتبا كثيرة منها: المسائل الكبير، المسائل الصغير، معاني القرآن، الأوسط في النحو، العروض، وغيرها.ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ص٧٤، إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٣٦، وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٠، أخبار النحويين البصريين ص٥٠، بغية الوعاة ١/ ٥٩٠، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/ ٤٥٣، مرآة الجنان ٢/ ٦١، الكامل في التاريخ ٧/ ٤٠٦، شذرات الذهب ٢/ ٣٦.

(١١) ب و ح: تعد.

الزائلِ أنْ[1] لا يعتبرَ. وجْهُ سيبويهِ اعتبارُهم الوصفيَّةَ الزائلةَ في أسودَ، وأرقمَ، وأدهمَ، بالاتفاق، ورُدَّ بالفرق بأنَّ الأصليَّةَ[2] لم تزُلْ بالكليَّةِ فيها لاعتبارِ مفهوماتِها، بل زالَ الإبهامُ فقطْ، وفيمَا نحنُ فيهِ زالتْ بالكليَّةِ، فالقياسُ فاسدٌ.

وأمَّا نحوُ: أجمعَ وأفعلِ التفضيلِ بغيرِ مِنْ، إذا سُمِّيَ بهما، ثمَّ نُكِّرا، فينْصرفانِ بالاتفاقِ، لعدمِ ظهورِ الوصفيَّةِ الأصليَّةِ فيهما، ومعَ مِنْ غيْرُ منصرفٍ بالاتفاقِ، لغايةِ ظهورِ الوصْفِ.

وينصرفُ بابُ أحادَ، يعنِي ما فيهِ العدلُ التحقيقيُّ، فيتناولُ جُمَعَ وأُخَرَ، ونحوَهما، **عَلَمًا لمذكَّرٍ**، إذْ لو جُعلَ علَمًا لمؤنَّثٍ لم ينصرفْ بالاتفاق. وما ذكرَهُ المصنِّفُ مذهبُ أكثرِ النحاةِ؛ لأنَّ العدلَ، في هذا البابِ، تابعٌ للوصفِ، فيزولُ بزوالِهِ. وذهبَ جماعةٌ إلى منْعِ الصرفِ اعتبارًا للعدلِ الأصليِّ معَ العلميَّةِ.

ولو نُكِّرَ بابُ أحادَ **مُنِعَ**[3] على مقتضَى السماعِ[4] مطلقًا، وعلى مقتضَى قياسِ سيبويهِ[5] أيضًا، لاعتبارِ الوصفيَّةِ الأصليَّةِ بعدَ زوالِ المانعِ، والعدلُ تابعٌ لها في الاعتبارِ. وقياسُ مذهبِ الأخفشِ[6] الصرْفُ، كما في: أحمرَ، وأمَّا العدلُ التقديريُّ فقدْ عُلِمَ حالُه من قولِهِ: ولو نُكِّرَ مَا فيهِ إلى آخرِهِ، بخلافِ التحقيقيِّ.

وتنكيرُهُ، أي تنكيرُ ما فيهِ علميَّةٌ شخصيَّةٌ تحصلُ[7] **بأنْ يُرادَ بهِ واحدٌ مِمَّا سُمِّيَ بِهِ**، البارزانِ للاسمِ، والمستكنُّ في: سُمِّيَ، للمُسمَّى، أعنِي ما في: مِمَّا، بأنْ وقعَ اشتراكٌ لفظيٌّ

---

(١) مكرر في ب.

(٢) ب و ح: الوصفية.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: فمنع.

(٤) ح: السماء.

(٥) قال سيبويه: "وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع، فقال: هو بمنزلة أُخر، إنما حده واحدا واحدا، واثنين اثنين، فجاء محدودا عن وجهه، فتُرك صرفُه. قلت: أَفَتصرفُه في النكرة؟ قال: لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة". الكتاب ٣/ ٢٢٥.

(٦) انظر معاني القرآن ص٢٢٥.

(٧) ب و ح: يحصل.

بتعددِ الوضْعِ، كقولِكِ: ربَّ عمرٍو[1] لقيتُهُ، **أو الصفةُ المشهورةُ،** عطفٌ على: واحدٌ، كقولِكِ: لكلِّ فرعونٍ موسَى، أي لكلِّ مُبْطِلٍ مُحِقٌّ، **وتنكيرُ العلمِ الجنسيِّ**[2]، كـ: أسامة، **بها،** أي بالصفةِ المشهورةِ فقطْ، إذْ لا يتصوَّرُ فيهِ وقوعُ الاشتراكِ. وفيهِ تأمُّلٌ.

وقلَّ المنعُ من الصرفِ **بالعلميَّةِ** وحدَها **للضرورةِ** الشعريَّةِ، كما هوَ مذهبُ الكوفيّينَ[3] وبعض البصريّين[4]، ولا يجوِّزُهُ الأكثرونَ؛ لأنَّ الضرورةَ تُردُّ الأشياءَ إلى أصولِها، ولا تخرجُها[5] عنها، والانصرافُ هوَ الأصلُ.

والتصغيرُ يُخِلُّ[6] **بوزنٍ مختصٍّ بهِ،** نائبُ الفاعلِ، فلا ضميرَ في: مختصٌّ، والضميرُ البارزُ للوزنِ، أي يضرُّ بوزنٍ وقعَ الاختصاصُ بهِ، فينصرفُ نحوَ: ضُرَيْبٍ، تصغير: ضُرِبَ عَلَمًا، على صيغةِ المجهولِ، ولا يضرُّ نحوَ: أُحَيْمِد، ويُشَيْكِر؛ لأنَّ اعتبارَ الوزنيَّةِ، في هذا القسمِ، بالزيادةِ الموجودةِ في الحالينِ، وفي الأوَّلِ بالاختصاصِ المنهدمِ بالتصغيرِ.

والعدلُ والجمعُ، إذِ التصغيرُ وضعٌ مستأنفٌ مخالفٌ للمكبَّرِ، لا عدلٌ ولا جمعٌ فيهِ، بخلافِ ما إذا جُعلَ الجمعُ عَلَمًا، حيثُ يعتبرُ الجمعُ الأصليُّ لبقاءِ الصورةِ على حالِها.

والنسبةُ يُخِلُّ، أيضًا، بمنعِ الصرفِ **مطلقًا،** (أي بجميعِ)[7] / ٢٧/ العلَلِ، **إلا بِما،** أي باسمٍ، **كانَتْ** النسبةُ **في مفردِهِ،** نحوَ: كَراسِيَّ، جمعُ كُرسيٍّ، فإنَّ النسبةَ، حينئذٍ، لا يُخِلُّ.

وحكْمُهُ، أي حكمُ غيرِ المنصرفِ، **أنْ لا ينوَّنَ** تنوينَ[8] التمكُّنِ، **ولا يُكسَرَ؛** لأنَّه لَّما

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: عمر.

(٢) ب: علم الجنس.

(٣) راجع شرح الكافية ١/ ٣٨، ٥٩، خزانة الأدب ١/ ٧١. وذُكرَ أنه مذهب أكثرهم. انظر شرح التصريح ٢/ ٢٢٨. وأبو موسى الحامض منهم يمنع مطلقا منع صرف المنصرف. انظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٤٨، شرح الأشموني مع الصبان ٣/ ٢٣٥، همع الهوامع ١/ ١٢١.

(٤) هو الأخفش كما في شرح التصريح ٢/ ٢٢٨. ويقول البغدادي: "أراد ببعض البصريين أبا الحسن الأخفش، وأبا علي الفارسي، وابن برهان". خزانة الأدب ١/ ٧١.

(٥) ب: يخرجها.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: يحل.

(٧) ما بين القوسين مكرر في الأصل.

(٨) ب: بتنوين.

شابَهَ الفعلَ في تحقُّقِ الفرعيَّتين، إذِ الفعلُ فرعُ الاسمِ في الاشتقاقِ والإفادةِ، وكلُّ علَّةٍ فرعٌ لشيءٍ مُنِعَ منهُ ما مُنِعَ من الفعلِ، أعنِي التنوينَ والكسرَ، **إلا للتناسُبِ**، كقولِه[١] ـ تعالى ـ: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا ﴾[٢] على قراءةِ[٣] نافعٍ والكسائيِّ[٤]، **أو الزحافِ**، وهوَ تغييرٌ[٥] في أجزاءِ البحورِ، لا يُخِلُّ بالوزنِ، لكنَّه يخرجُهُ عن السلاسَةِ، **جوَازًا**، قيدٌ[٦] للقسمَينِ، أي يجوِّزانهما[٧] جوزًا، **أو الضرورةِ** الشعريَّةِ، بأنْ يخلَّ بالموزونِ، لو مُنِعَ، كقولِهِ[٨]:

٦- **أَعِدْ ذِكْرَ نعمانٍ لَنَا**

الخ[٩]. قيلَ دخولُ الكسرِ هاهنا معَ الاستغناءِ عنهُ في دفعِ الضرورةِ، يدلُّ على أنَّ منْعَ الكسرِ بشفاعةِ التنوينِ، لا بالأصالةِ، **وجوبًا**، أي يوجِبُهما وجوبًا.

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: لقوله.

(٢) سورة الإنسان الآية: ٤. وتمامها: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾.

(٣) وهي قراءة أبي بكر وهشام أيضا. الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٣٥٢. وانظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢١٤، البحر المحيط ٨/ ٣٩٤، مفاتيح الغيب ١٦/ ٥٧، الكشاف ٤/ ١٩٥، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٨٠، إعراب القرآن ٥/ ٩٦، العنوان في القراءات السبع ص٢٠١، إملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ٢٧٥، غرائب القرآن ٢٩/ ١١٦.

(٤) هو علي بن حمزة الكسائي، أحد القراء السبعة المشهورين، كان إماما في النحو واللغة والقراءات، رأس المذهب الكوفي في النحو ومؤسسه بعد أبي جعفر الرؤاسي. ت ١٨٩ هـ. صنف: معاني القرآن، ما تلحن فيه العامة، القراءات، المصادر، الحروف، وغيرها. ترجمته في: المعارف ص٢٣٧، مراتب النحويين ص١٢٠، طبقات النحويين واللغويين ص١٢٧، غاية النهاية ١/ ٥٣٥، معجم الأدباء ٤/ ٨٧، مرآة الجنان ١/ ٤٢١، الفهرست ص٩٧، نزهة الألباء ص٥٨، شذرات الذهب ٢/ ٣١٦، البغية ٢/ ١٦٢، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ١٩٧.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: يعتبر.

(٦) ح: قيدا.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: لجوزانهما.

(٨) لم أعثر على مصدر الشعر وتمامه وقائله فيما بين يدي من مصادر.

(٩) ساقطة من ب و ح.

وكذا يُكْسَرُ غيرُ المنصرفِ في الجرِّ[1] ملابسًا **باللامِ** المعرفةِ، **أو الإضافةِ**، أي كونُه مضافًا؛ لأنَّهما من أظهرِ خصائصِ الاسمِ، فيضعُفُ مشابهتُهُ، الفعلَ فيرجعُ إلى الأصلِ.

ولَمَّا فرغَ من بيانِ أنواعِ الإعرابِ، وما يتعلَّقُ بها أرادَ أنْ يُبيِّنَ محالَّها، وبذلِكَ يُعرَفُ أنَّها لماذا علائِمُ[2]؟ فقالَ:

المرفوعات[3]

أي الأسماءُ المرفوعاتُ، على أنَّه جمْعُ مرفوعٍ؛ لأنَّ الجمعَ المذكَّرَ الَّذي لا يعقِلُ في حكمِ المؤنَّثِ، كالجيادِ الصافناتِ والأيامِ الخالياتِ[4]، أو مرفوعةٍ، بتأويلِ الكلماتِ، ولم نقدِّرْها لشمولِها المضارعَ، ولم يُذكرْ، واللامُ للاستغراقِ، ولأنَّه في قسمِ الاسمِ، لكنْ يرادُ أنَّه في قسمِ المعربِ، فالمناسبُ تقديرُ المعرباتِ، فيلزمُ كونُ القسمِ أعمَّ من المقسَّمِ، أو تخصيصُ[5] الأسماءِ فقطْ، أو معَ الحدودِ. وكلُّها بعيدٌ.

وأيضًا تخصيصُ أنواعِ الإعرابِ بالمعربِ، يستدعِي أنْ لا يكونَ المبنِيُّ مرفوعًا، ولا منصوبًا، ولا مجرورًا، ولا فاعلاً، ولا نحوَهُ. وهذا خلافُ الإجماعِ. فالوجْهُ أنْ يُجْعلَ للإعرابِ معنيانِ؛ عامٌّ، وهوَ ما اقتضَاهُ عروضُ معنًى يتعلَّقُ[6] العاملَ، ليكونَ دليلاً عليهِ، فإنْ لم يمنعْ من ظهورِهِ شيءٌ فلفظيٌّ، وإنْ منعَ حالٌ في آخرِهِ فتقديريٌّ، أو في نفسِهِ فمحليٌّ، وهذا تابعٌ لمقتضِيهِ، فيوجدُ في غيرِ الحرفِ والماضِي والأمرِ بغيرِ اللامِ؛ وخاصٌّ بالأوَّلينِ، والأنواعُ للعامِّ، وكذا محالُّها وأقسامُها.

والمعربُ في الاصطلاحِ ما اشتملَ[7] الخاصَّ فظهرَ أنَّ المناسبَ تقديمُ المبنياتِ على المرفوعاتِ، وبيانُ المحليِّ أيضًا.

---

(١) بعدها في ب: حال، وبعدها في ح: حالة.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: علائمة.

(٣) بياض في ب.

(٤) ح: الحاليات.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: وتخصيص.

(٦) ح: بالعامل.

(٧) ب و ح: على الخاص.

ثمَّ المرفوعاتُ إمَّا موقوفةٌ لعدمِ العاملِ، أو خبرُ محذُوفٍ، (أو مبتـدأٌ خـبرُهُ محـذوفُ، أو)[1] مجمُوعُ قولِهِ:

الفاعل

مفعولُ ما لمْ يُسَمَّ فاعلُهُ[2]، مثلَ: هذا حُلْوٌ حامِضٌ[3]، فيكـونُ **مَـا**[4]، أي مرفـوعٌ، خبرَ محذوفٍ، والجملةُ[5] معترضةً، **أُسنِدَ إليهِ المعروفُ** الاصـطلاحيُّ، فـيخصُّ[6] الفعـلَ، وإنْ عُمِمَّ ما في حكمِهِ، معَ كونِهِ خلافَ المتبادرِ المُخِلِّ[6] للحدِّ، يلزمُ جمعٌ[7] بـينَ الحقيقـةِ والمجازِ، ولا قرينةَ لعمومِهِ. وأيضًا إنْ أُريدَ بالإسنادِ الاصطلاحيُّ، كما في حدِّ الكلامِ، فلا جمعَ، ولو عَمَّ المعروفَ، وإنْ أُريدَ معنَى النسبةِ، معَ تبادُرِهِ، فلا منعَ. وكونُ ما عبارةً عـن المرفوعِ، لا يُفيدُ؛ لأنَّ الغرضَ من الحدِّ معرفةُ المحدودِ لأجزاءِ إعرابٍ مخصـوصٍ، لا مجـرَّدُ معرفةِ الاصطلاحيِّ[8]. فالحـدُّ الصـحيحُ: مـا نُسِـبَ إليـهِ المعـروفُ، أو شـبْهُهُ[9]، نسـبةً وصفيَّةً. ولا حاجةَ إلى ذِكْـرِ التقـديمِ[10]؛ لأنَّ المسـندَ في نحـوِ: زيـدٌ ضـرَبَ، الجملـةُ، لا الفعلُ. وما قيلَ من أنَّ الإسنادَ إلى ضميرِ شيءٍ إسنادٌ إليهِ في الحقيقةِ، ففي المعنَى على ما يشعِرُهُ في الحقيقةِ، لا في اللفظِ، الَّذي الكلامُ فيهِ. ألا تـرى /٢٨/ أنَّ رجـلاً في قولِـك: رأيْتُ[11] رجلاً ضرَبَكَ، أُسندَ إليهِ الضرْبُ في المعنَـى، مـعَ كونِـهِ منصـوبًا. وأمَّـا المبتـدأُ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٢) بعدها في ب و ح: الخ.

(٣) ح: خلو خامض.

(٤) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٥) من ب، وفي الأصل، و ح: الجمل.

(٦) ج: فيحص.

(٦) ح: المحل.

(٧) ب: الجمع.

(٨) ب و ح: الاصطلاحي.

(٩) ح: أشبهه.

(١٠) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/١٥٧.

(١١) ح: ريت.

المقدَّمُ خبرُهُ، فالمسندُ إمَّا جامدٌ أو مركَّبٌ، لا فعلٌ أو شبهُهُ. فاعتبارُ وجوبِ التقديمِ في النوعِ لإخراجِهِ ضائعٌ، والمتبادرُ من الإسنادِ[1] والنسبةِ ما بالأصالةِ، فيخرُجُ التوابعُ، وأنَّهما يعمَّان الإخباريَّ والإنشائيَّ، والإيجابيَّ والسلبيَّ.

وحقُّهُ، أي أصلُ الفاعلِ والأوْلَى لَهُ، **أنْ يلِيَهُ**، أي يأتِي بعدَ الفعلِ، بلا فصلٍ؛ لكونِهِ عاملاً فيهِ، معَ شدَّةِ احتياجِهِ إليهِ، حتّى جُعِلَ كالجزءِ الأخيرِ منهُ،[2] بشهادةِ إسكانِ اللامِ في نحوِ: ضربْتُ وضربْنَا، دونَ: ضربَكَ وضَرَبَنَا، وهذا لا يمْنعُ وجوبَ الوَلْيِ، أو امتناعَهُ بعارضٍ، والأصلُ في هذا أظهر، والحقُّ يستعملُ في الواجبِ غالبًا، فالعدُول عدولٌ، **فصحَّ الإضمارُ**، أي إتيانُ ضميرِ الفاعلِ، والفاءُ للتعقيبِ والتفريعِ، **قبلَهُ**، أي[3] قبلَ ذكرِ الفاعلِ، نحوَ: ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ؛ لأنَّه، وإنْ كانَ مؤخَّرًا، فمقدَّمٌ رتبَةً، فكانَ كعكسِهِ، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[4]. والممتنِعُ ما اجتمَعَا[5].

ولا يتقدَّمُ الفاعلُ على الفعلِ. قيلَ: لئلا يلتبِسَ بالمبتدأِ. وهذا لا يُفيدُ الوجوبَ لجوازِ: أَقائِمٌ[6] زيدٌ؟، ولِتخلُّفِهِ[7] في المثنَّى والمجموعِ، وعدمُ تقدُّمِها دليلٌ على أنَّ المفردَ المقدمَّ ليسَ بفاعلٍ.

ولا يتعدَّدُ لفظًا، بلا خلافٍ. قيلَ: لئلا يلزمَ قيامُ حدثٍ واحدٍ بمحلَّين. فيهِ نظرٌ؛ لأنَّ مدلولَ الفعلِ الجنسُ، لا المرَّةُ، ولذا لا يُثنَّى ولا يجمعُ، كيفَ، ولو تمَّ[8] لامتنعَ: قامَ الزيدانِ والزيدونَ؟.

ولا يحذَفُ، في الصحيحِ، لعدمِ إفادةِ الفعلِ بدونِهِ، والحذفُ عندَهم عدمُ التلفُّظِ

---

(١) ح: الكلام.

(٢) ساقطة من ح.

(٣) ساقطة من ب و ح.

(٤) سورة البقرة الآية ١٢٤. وتمامها: ﴿...بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾.

(٥) ح: اجتمعتا.

(٦) ح: قائم.

(٧) ب و ح: ولعدم تمشيه.

(٨) ح: ولو لم.

حقيقةً وحكمًا، فلا يشملُ الاستتارَ وينبغِي أنْ يزيدَ: بلا نائبٍ، ولو حركةً. والمنفيَّاتُ؛ إمَّا مرفوعةٌ معطوفةٌ على الاسميَّةِ، لكونِها أحكامًا مثلَهَ[١]، أو على الفعليَّةِ، إذِ الوَلْيُ يقتضِي التأخيرَ، على ما فسَّرْنا، والوحدةَ اللفظيَّةَ، إذِ[٢] التداخلُ ممتنعٌ والمؤخَّرُ مفصولٌ والوجودَ. ولكنَّ[٣] هذا لا يفيدُ اللزومَ المطلوبَ بل يُفيدُ عدمَهُ، إذِ الفرعُ لا يزيدُ على الأصلِ، فلا يجوزُ؛ أو منصوبَةٌ على: يَلِيْهِ، وفيهِ ما في الثانيةِ، لكنْ يمنعُ دفعَ الإضرابِ، هاهنا، إمَّا بعمومِ المجازِ، أو جوازِ الجمعِ، كما هوَ مذهبُ المصنِّفِ. واشتراكُ[٤] الحقِّ معنًى بينَ الخاصَّين.

وعدمُ القرينةِ لفظيّةً، كالإعرابِ والتاءِ في: ضرَبَتْ موسَى سلمَى، أو معنويَّةً، نحوَ: أكلَ الكُمَّثْرَى عيسَى.

واتصالُهُ، أي كونُ الفاعلِ ضميرًا متَّصِلاً؛ بارزًا أو مستكنًّا، احترازٌ عنِ المنفصلِ مظهرًا أو مضمَرًا، **ووقوعُ**[٥] **مفعولِهِ،** أي الفعلِ أو الفاعلِ، **بعدَ إلا أو** بعدَ **معناهَا،** وهوَ في إنَّمَا، وإذا دخلَتِ الفعلَ معَ الفاعلِ فقطْ، نحوَ: إنَّما ضرَبَ زيدٌ، فمعنَى إلا قبلَ الفاعلِ، ومعَ شيءٍ آخرَ، فقبْلَهُ إنَّما، نحوَ: إنَّما ضربَ زيدٌ عمرًا يومَ[٦] الجُمُعَةِ، **يوجِبُ** كلُّ واحدٍ من هذهِ الأربعةِ **تقديمَهُ،** أي الفاعلِ على المفعولِ، لدفعِ اللبْسِ، [[وامتناعِ فصلِ الجزءِ، وانقلابِ المعنَى. هذا، ولا بدَّ في الثانِي من شرْطِ تأخُّرِ المفعولِ عنِ الفعلِ، وفي[٧] الثالثِ من توسُّطِ إلا بينَهما، إذْ تقدُّمُ المفعولِ معَ إلا جائزٌ غيرُ مستحسَنٍ، (نحوَ: ما)[٨] ضرَبَ إلا زيدًا عمرٌو، لعدمِ انقلابِ المعنَى، ولزومِ قصْرِ الصفةِ قبلَ تمامِها.

---

(١) ب و ح: مثلها.

(٢) ح: إذا.

(٣) ب و ح: لكن.

(٤) ب و ح: أو اشتراك.

(٥) ب: أو وقوع.

(٦) ب: ويوم.

(٧) مكرر في ح.

(٨) مكرر في ب.

واتصالُ المفعولِ، أي كونُه ضميرًا متَّصلاً، **بدونِهِ**[1]، أي بدونِ اتصالِ الفاعلِ، احترازًا عن نحو[2]: ضربْتُكَ، **وضميرِهِ،** أي اتصالُ ضميرِ المفعولِ، **بِهِ،** أي بالفاعلِ[3]، نحوَ: ضربَ زيدًا غلامُهُ، **ووقُوعُهُ،** أي الفاعلِ، بالرفعِ **بعدَ إلا أو** بعدَ **معناها يوجِبُ تأخيرَهُ،** أي الفاعلِ عن[4] المفعولِ، لتنافِي الفصلِ بالمظهرِ للاتِّصالِ]][5] ، وامتناعِ / ٢٩/ الإضمارِ قبلَ الذكرِ لفظًا ورتْبةً، وانقلابِ المعنَى، ولا بدَّ في الثالثِ هاهنا أيضًا مَا[6] سبقَ.

وجازَ حذْفُ عاملِهِ، أي الفاعلِ، **وَحذْفُ مجموعِهِما،** أي الفاعلِ وعاملِهِ، **لو** وُجدتْ **قرينةٌ،** قيْدٌ لهما، نحوَ: زيدٌ، لَمنْ قالَ: مَنْ قامَ؟ ونعمْ، لَمن قالَ: أَقامَ زيدٌ؟ **ووجَبَ** حذْفُ عاملِ الفاعلِ **لو فُسِّرَ** ذلكَ العاملُ، **كَـ: إنْ زيدٌ جاءَ،** فزيدٌ فاعلٌ لـ: جاءَ، محذوفًا، لا مبتدأٌ؛ لأنَّ حرفَ الشرطِ لا يدخلُ[7] إلا على الفعلِ لفظًا أو تقديرًا. والمرادُ بالتفسيرِ، هاهنا، إزالةُ الإبهامِ الحاصلِ من الحذفِ، ولو ذُكِرَ المفسَّرُ، حينَئذٍ، لَلَغَا المفسِّرَ[8]، كالمثالِ المذكورِ، بخلافِ إزالةِ الإبهامِ بدونِ الحذفِ، فإنه يجوزُ جمعُهما، نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ[9] ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ ﴾[10]، ونحوَ: جاءَ رجلٌ، أي زيدٌ.

وأخَّرَ بحثَ التنازعِ عن

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: بدون.

(٢) ساقطة من ح.

(٣) ب: الفاعل.

(٤) ح: من.

(٥) ما بين القوسين مكرر في الأصل.

(٦) ب و ح: مما.

(٧) ب و ح: تدخل.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: لافالمسر.

(٩) من ح، وفي الأصل، و ب: لهما.

(١٠) سورة طه الآية: ١٢٠. وتمامها: ﴿...هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾.

(مفعول ما لم يسم فاعله)[1]

مخالِفًا لابنِ الحاجبِ كراهةً للفصلِ[2] بينَ الشيءِ ونائِبِهِ بِمَا لا يُخُصُّهُ[3]. والتعبيرُ بنائبِ الفاعلِ أخصرُ وأظهرُ، لعدمِ تناولِهِ، نحوَ: درهمًا، في أُعْطِيَ زيدٌ درهَمًا، أَصْلاً بخلافِهِ، بحسبِ المعنَى الإضافيِّ اللغويِّ. **مفعُولٌ** في الأصلِ **نُسِبَ إليهِ**، نسبةً وصفيَّةً أَوَّلِيَّةً، **مجهُولٌ** اصطلاحِيٌّ، أو شبْهُهُ، كاسمِ المفعولِ.

ولا يقَعُ نائبُ الفاعلِ المفعولُ **الثانِي من بابِ علمْتُ،** يعنِي ما كانَ الثانِي منهُ عينَ الأَوَّلِ ذاتًا، **والثانِي والثالثُ، لو** وُجدَ **الالتباسُ من بابِ أعلمْتُ،** يعنِي ما يتعدَّى إلى ثلاثةِ[4] مفاعيلَ. وهذا عندَ المتأخِّرينَ. والمتقدِّمونَ منعُوا مطلقًا، لامتناعِ[5] كونِ الشيءِ مسندًا ومسندًا إليهِ مَعًا إسنادًا تامًّا، بخلافِ نحوِ: أَعجبنِي ضُربَ زيدٌ، وهذا بعدَ كونِهِ قاصرًا غيرُ متوجِّهٍ، إذْ لا إسنادَ تامًّا بينَ المفعولينِ حالَ المفعوليَّةِ، فالحقُّ ما قالَهُ المتأخِّرونَ من أنَّ المانعَ هوَ الالتباسُ، كما إذا انتفَتِ[6] القرينةُ، نحوَ: عُلِمَ أَخوكَ زيدًا[7]، وأُعلمَ[8] عمرٌو زيدًا كريمًا، بخلافِ نحوِ: (عُلِمَ منطلقٌ)[9] عمرًا، وأُعْلِمَ الكتابُ زيدًا مستعارًا، إذِ التنكيرُ يرشِدُ أنَّه الخبرُ في الأصلِ والعقلِ؛ لأنَّ المستعارَ هوَ الكتابُ. وفي العبارةِ ركاكةٌ والتباسٌ. ولو قالَ: ولا ينوبُ لو التبسَ الثاني والثالثُ من النواسخِ، لكانَ أخصرَ، وأظهرَ، وأسلمَ.

ولا يقعُ **الزمانُ والمكانُ والمصدرُ** نائبًا **إلا بزائِدٍ؛** لئلا يكونَ ذكْرُهُ عبثًا، إذْ لا بدَّ لكلِّ

(١) ما بين القوسين بياض في ب.

(٢) ب و ح: الفصل.

(٣) ح: يحصه.

(٤) ب: ثلاث.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: امتناع.

(٦) ب و ح: انتفى.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: زيد.

(٨) ح: أو أعلم.

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

حدَثٍ مدلولٌ مشتقٌّ من مطلَقِهما، فلا يقالُ: ذُهِبَ زَمانٌ، أو حينٌ، أو مكانٌ[1]، أو موضِعٌ، أو ذهابٌ؛ بل يقالُ: ذُهِبَ يومُ الجُمُعَةِ[2]، وفرسَخٌ، أو ذهابٌ شديدٌ. **وقُعِدَ منسوبٌ إلى مصدرِهِ المعهودِ،** جوابٌ عن سؤال[3] مقدَّرٍ؛ أنَّ سيبويهِ[4] جوَّزَ الإسنادَ إلى المصدرِ المدلُولِ للفعلِ في نحوِ: قُعِدَ وقِيمَ، وهوَ مجرَّدٌ عنِ الزوائدِ[5]. وتقريرُهُ أنَّ ما أجازَهُ المصدرَ[6] المعهودَ، مثلَ أنْ يقالَ لمتوقَّعِ القعُودِ أو القيامِ، إذْ لا فائدةَ في الإسنادِ إلى المؤكَّدِ، وهوَ ملفُوظٌ، فكيفَ إذا نُوِيَ ولم يُلفظْ؟ كذا ذكَرَ ابنُ خَرُوفٍ[7].

ولا يقعُ المفعولُ لَهُ والمفعولُ معَهُ. أمَّا الأوَّلُ فلِلزومِ زوالِ مُشعِرِ العلِّيَّةِ، وهذا جوابٌ مُحتاجٌ في[8] / ٣٠/ الظرفِ، وأمَّا الَّذي معَ اللامِ فيقعُ، ولا يُقالَ لَهُ: مفعولٌ لَهُ، عندَ الأكثرينَ، بلْ مفعولٌ بِهِ غيرُ صريحٍ. كذا ذكَرَهُ الرضيُّ[9]. وأمَّا الثاني؛ فلأن في واوِ

---

(١) ح: أو مكان أو حين.

(٢) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٣) ساقطة من ب و ح.

(٤) انظر شرح الكافية ١/ ٨٥.

(٥) ب: الزائد.

(٦) ساقطة من ح.

(٧) ح: حروف.

وابن خروف هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، أبو الحسن النحوي الإشبيلي الأندلسي، كان فاضلا في علم العربية، محقق مدقق. ت ٦٠٩ أو ٦١٠هـ. صنف: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، شرح جمل الزجاجي، المقنع في الفرائض، مفردات السبع، ومجموعات كثيرة في الرد على الناس؛ كرده على السهيلي، وابن الطراوة، وغيرهما. ترجمته في: فوات الوفيات ٢/ ٧٩، وفيات الأعيان ٣/ ٣٣٥، بغية الوعاة ٢/ ٢٠٣، الوفيات ص٣٠٤،حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٦٢٩، لسان الميزان ٤/ ٢٥٧، الأعلام ٤/ ٣٣٠، معجم المؤلفين ٧/ ٢٢١.

وقد خلط بعض المؤرخين بينه وبين ابن خروف الشاعر علي بن محمد بن يوسف القيسي القرطبي المتوفى سنة ٦٠٤ هـ. ترجمته في الغصون اليانعة في محاسن المائة السابعة ص١٣٨.

(٨) مكرر في الأصل.

(٩) شرح الكافية ١/ ٨٤.

شائبَةَ العطفِ على المقدَّمِ[١]، فيلزَمُ وجودُ شبْهَةِ[٢] المعطوفِ (معَ حذفِ المعطوفِ عليهِ نَسْيًا)[٣]، ولو حُذِفَتْ لم يعرَفْ أنَّه مفعولٌ معَهَ، ومَا قيلَ: إنَّ الواوَ دليلُ الانفصالِ، والفاعلَ كالجزءِ منْهُ، فكما لا يكونُ معَ الواوِ، لا يكونُ معَها، منقُوضٌ بالجارِّ والمجرورِ.

وَالمفعولُ **الأوَّلُ من بابِ أعطيْتُ،** يعنِي ما يكونُ الثانِي[٤] منْهُ غيرَ الأوَّلِ ذاتًا، **أوْلَى** بأنْ يقعَ نائبَ الفاعلِ من الثانِي عندَ عدمِ الالتباسِ؛ لأنَّ في الأوَّلِ معنَى الفاعليَّةِ، وهوَ الآخِذيَّةُ مثلاً، فناسبَ[٥] لنيابَتِهِ[٦] ، وفي الثانِي معنًى[٧] المفعوليَّةِ، وهوَ المأْخوذيَّةُ مثلاً، فلم يناسِبْ، نحوَ: أُعطِيَ زيدٌ درهَمًا، ويجوزُ: أُعطِيَ درهَمٌ زيدًا. **ويجبُ** وقوعُ الأوَّلِ للنيابَةِ[٨] **باللبْسِ،** دفْعًا لَهُ، نحوَ: أُعطِيَ خالدٌ[٩] بِشرًا، إذا كانَ بْشرٌ[١٠] أسيرًا، أوَ أَجيرًا[١١]، أو ظَهيرًا، ولا يجوزُ: أُعطِيَ بِشرٌ خالدًا[١٢].

ولو وُجدَ **المفْعُولُ بِهِ** الصريحُ معَ غيرِهِ من المفاعيلِ **تَعَيَّنَ** للنيابَةِ؛ لشدَّةِ شَبَهِهِ بالفاعلِ، فإنَّ الفعلَ[١٣] المتعدِّيَ يتوقَّفُ علَيهما بخلافِ سائرِ المفاعيلِ، (وإنِ اعتُرِضَ بالمفعولِ المطلقِ)[١٤]، فليُدفَعْ[١٥] بتذكُّرِ مَا سَبَقَ. **وإلا،** أي وإنْ لم يوجدِ المفعولُ بِهِ، **فجميعُ** المفاعيلِ الخاليةِ عن موانعِ النيابَةِ **سَوَاءٌ** في جوازِ الإقامةِ مَقامَ الفاعلِ.

---

(١) ب و ح: شيء.
(٢) ب و ح: شبهة وجود.
(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.
(٤) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.
(٥) من ب و ح، وفي الأصل: قياس.
(٦) ب و ح: لنيابة الفاعل.
(٧) من ب و ح، وفي الأصل: يعني.
(٨) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.
(٩) ح: حالد.
(١٠) ب و ح: البشر.
(١١) من ب و ح، وفي الأصل: جيرا.
(١٢) ح: حالدا.
(١٣) ب: تفعل، و ح: تعفل.
(١٤) ما بين القوسين بدله في ح: وإن لم يوجد المفعو.
(١٥) ب: فيدفع.

* التنــازع *

ولو اقْتضَيا، أي العاملان، للسبقِ الضمنيِّ، أو الفعلان، والتخصيصُ للأصـالةِ[1] في العملِ، ويعلمُ حالُ غيرِهما بالمقايسَةِ، كحالِ الأكثرِ، واستثناءُ المصدرينِ لعدمِ صحَّةِ قطْعِ التنازعِ على المذهبينِ[2] لامتناعِ الإضمارِ، سَـهوٌ، إذْ تَعَـيُّنُ الإضـمارِ في الفاعـلِ الـلازمِ، والمصدرُ لا يلزمُهُ، بالاتفاق، فيكونُ كالمفعولِ في القطْعِ بالحذفِ.

ما بعدَهما اسمًا[3] واحدًا أو أكثرَ اسمًا صريحًا، أو غيرَهُ مظهرًا أو مضمرًا منفصلاً.

ومعنَى الاقتضاءِ[4] والتنازُعِ تَوجُّهُهُما، بحسبِ المعنَى، إليهِ معَ صحَّةِ وقوعِهِ في ذلكَ الموقِعِ، معمُولاً لكلٍّ منهما على البدل، فلا يُتصوَّرُ في المتصلِ إلا المجرورُ، وأمَّـا في المقـدَّمِ والمتوسِّطِ؛ قيلَ: لا مجالَ للتنازعِ، إذِ الأوَّلُ يستحقُّهُ قبلَ الثانِي، وأوضحَ بـأنَّ الثـانِي قبـلَ وجودِهِ لا يُنازعُ[5]، وبعدَهُ لا يمكنُ فيمَا أخذَهُ الأوَّلُ، ولا يلزمُ تعيُّنُ إعمالِ الأوَّلِ مطلقًا؛ لأنَّ المانعَ تقدُّمُ استحقاقِ الأوَّلِ على وجودِ الثانِي، لا على استحقاقِهِ.

والكلُّ فاسِدٌ لصدْقِ حدِّ[6] التنازعِ، ودعوَى تقدُّمِ اسـتحقاقِهِ علـى اسـتحقاقِهِ دونَ وجودِهِ تحكُّمٌ، إذْ لو أُريدَ الاستحقاقُ على الملفوظِ فمَعًا، ولو على المنويِّ فعَلـى الوجـودِ أيضًا. والحقُّ[7] أنَّ التنازعَ إنَّمَا هوَ في النيَّةِ والقلْبِ كما صرَّحُوا بِهِ، واللفـظُ إنَّمَـا يصـدُرُ بعدَ القطْعِ. فالصوابُ ما قالَ[8] الشريفُ[9]: إنَّ إعمالَ كلٍّ واحدٍ منهما[10] جـائِزٌ، لكـنَّ المختارَ عندَ الفريقينِ إعمالُ الأولِ، بخلافِ المؤخَّرِ. ولعلَّ وجْهَـهُ أَوْلَوِيَّـةُ تقـدُّمِ العامـلِ،

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: للإضافة.

(٢) أي مذهب البصريين والكوفيين.

(٣) ساقطة من ب و ح.

(٤) ب: الالاقتضاء.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: تنازع.

(٦) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) ب و ح: والحل.

(٨) ح: قاله.

(٩) أي الشريف الجرجاني (مرت ترجمته في حواشي ص٦٠، حاشية رقم ٦). وبعدها في ب و ح: رحمه الله.

(١٠) بعدها في ب: أيضا، وبعدها في ح: هاهنا أيضا.

ومرجُوحِيَّةُ تأخُّرِهِ، معَ الفصلِ.

فلو كانَ ما بعدَهما، جوابُ لوْ[1]، **ضميرًا منفصِلاً، أو ظاهرًا بعدَ إلا،** قيدٌ لهما، نحوَ: مَا ضرَبَ ومَا أكرمَ إلا أنا، أو إلا زيدٌ، **فتحذفُ**[2] ما بعدَهما **من** العاملِ **الأوَّلِ** دونَ الثانِي، إنِ اتَّحدَ جهَةُ اقتضائِهما بالاتفاقِ، فالكلُّ يوافِقُ الكسائِيَّ[3]، هاهنا، صرّحَ بِهِ في (شرحِ اللُّبابِ[4] ولُبِّ الألبابِ)، فلا وجهَ لقولِ منْ قالَ: وأمَّا على مذهَبِ غيرِهما، فلا يُمكنُ قطعُهُ؛ لأنَّ طريقَ القطْعِ عندَهم الإضمارُ، وهوَ ممتنعٌ، هاهنا، إذْ لو أُضمرَ بدونِ إلا فسدَ المعنَى، والحرفُ لا يصِحُّ إضمارُهُ[5]. هذا في المرفوعِ.

وأمَّا في المنصوبِ نحوَ: مَا ضرَبْتُ ومَا أكرَمْتُ إلا إيَّاكَ أو إلا[6] زيدًا، فالحذفُ ظاهرٌ، **إلا لو اخْتلفَ** المضمرانِ **رفعًا ونصبًا**، حالانِ، أو تمييزانِ، أو مصدرانِ، على حذْفِ المضافِ، فإنَّه لا يجوزُ الحذفُ، حينَئذٍ، / ٣١/ بل يجِبُ ذكرُ المعمولَينِ، **كـ: مَا ضرَبْتُ إلا إيَّاك، وما شتمَنِي إلا أنتَ،** لتغايرِ صيغَتَي المرفوعِ والمنصوبِ، فلا يدلُّ أحدُهما على الآخَرِ، بخلافِ المُظهرِ، نحوَ: مَا ضرَبْتُ ومَا شتمنِي إلا زيدٌ، ولو قالَ: (فلو بعدَ)[7] إلا يُحذفُ من الأوَّلِ إلا في المضمرِ المختلِفِ إعرابًا، لكانَ أخصرَ وأشملَ لنحوِ: مَا قمْتُ ولا قعدْتُ إلا بِكَ.

ولو كانَ ما بعدَهما **ظاهرًا غيرُهُ،** أي غيرُ ما ذُكِرَ من الواقعِ بعدَ إلا، بقِيَ المنفصلُ بلا إلا مُهملاً، نحوَ: أقائمٌ أمْ قاعدٌ أنتَ، إذْ جُعِلَ فاعِلاً، واجْترَأَ بعضُهم على الإضمارِ، وعدمِ اشتراطِ رفعِ الظاهرِ في حدِّ المبتدأِ، فعلى هذا فنحوُ: أقائمٌ أمْ قاعدٌ أنتما، أو زيدٌ أو

---

(١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٢) ب و ح: فيحذف.

(٣) راجع مذهب الكسائي في: الجمل ص١١٣،، المسائل الحلبيات ص٢٣٨-٢٣٩، التبيين مسألة رقم ٣٤ ص٢٥٢، النكت الحسان ص٩٤، فاتحة الإعراب ص٣٧، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٥١٥، الخلاف النحوي الكوفي ص٢٠٦.

(٤) ب و ح: شراح.

(٥) ح: إضمار.

(٦) ساقطة من ب و ح.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: فبعد.

الزيدانِ، يجري فيهِ الحذفُ على مذهبِ الكسائيِّ، والإضمارُ على غيرِهِ، ولم[1] أَجِدْ فيهِ نقْلاً سوى دخُولِ الأخرينِ في إطلاقِ ظاهرٍ، أو لو أُريدَ بهِ المستقِلُّ بالتَّلَفظِ، ليشمَلَ المنفصلَ، إذْ لا يُعرفُ فرْقٌ بينَهُ وبينَ الظاهرِ في الأمثلةِ المذكورةِ، لكانَ لَهُ وجْهٌ، **أُعْمِلَ** العاملُ **الثاني** عندَ البصريّينَ[2]، وأشارَ[3] إلى ترجيحِهِ بترْكِ لو للمجاورةِ، وهم يجوِّزونَ إعمالَ الأوَّلِ مرجُوحًا، **وأُضْمِرَ** الفاعلُ **فيهِ**، أي في الفعلِ الأوَّلِ، إنْ اقتضاهُ مشتمِلاً **عَلى طُرُزِهِ**، أي وَفْقَ الظاهرِ في التذكيرِ، والتأنيثِ، والإفرادِ، والتثنيةِ، والجمْعِ، فيجوِّزُونَ الإضمارَ قبلَ الذكْرِ، قطْعًا للتنازعِ، وهرَبًا من حذْفِ الفاعلِ بلا نائبٍ، إذْ لا نظيرَ لَهُ في غيرِ مَا سبقَ، بخلافِ الإضمارِ. والنقْضُ بنحوِ: مَا أَكرَمَ إلا أنا، وَ ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[4]، واضْرِبَنْ[5]، واضْرِبُوا القومَ، واضْرِبْنَ، واضْرِبِي القومَ، غيرُ واردٍ، لوجودِهِ في الأوَّلينِ بارزًا ومستكنًّا[6]، ووجودِ بدلِهِ في البواقِي، فظَهَرَ ضعْفُ مذهبِ الكسائيِّ، أعنِي حذْفَهُ هرَبًا من الإضمارِ.

والمفعولُ مبتدأٌ، أي لو اقتضَى العاملُ من[7] الأوَّلِ مفعولاً، **لو** كانَ ذكرُهُ **ضروريًّا يظهرُ**، خبرُهُ. قيلَ: يريدُ مفعولَ بابِ علمْتُ. فيهِ أنَّ المصنِّفَ والزمخشريَّ[8] جوَّزا حذْفَهُ في قولِهِ[9] ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ[10] ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾[11] الآية. وقالَ[12] ابنُ الحاجبِ في

---

(١) ح: ولو.

(٢) انظر الإنصاف مسألة رقم ١٣ ص٨٣، شرح الكافية ١/ ٧٠، شرح التصريح ١/ ٣٨٦.

(٣) ح: واشارة.

(٤) سورة مريم الآية: ٣٨. وتمامها: ﴿.. يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

(٥) ح: وضربن.

(٦) ب: أو مستكنا.

(٧) ساقطة من ب و ح.

(٨) الكشاف ١/ ٤٨٣-٤٨٤.

(٩) ب و ح: تفسير قوله.

(١٠) ح: تحسبن.

(١١) سورة آل عمران الآية ١٨٠. وتمامها: ﴿.. بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ...﴾.

(١٢) ح: قال.

(شرحِ المفصَّلِ)[1]: "فإنَّ ذلكَ كخبرِ المبتدأِ، فإذا جازَ حذفُ خبرِ المبتدأِ للقرينةِ، جازَ حذفُ ذلكَ أيضًا". وقالَ ابنُ مالكٍ وابنُ هشامٍ[2]: إنَّمَا الممتنِعُ هوُ الاقتصارُ بأنْ يكونَ الآخَرُ نَسْيًا. قيلَ[3]: يريدُ بالضرورةِ ما في حذْفِهِ لَبْسٌ، ومثَّلَ[4] بنحوِ[5]: استعنْتُ واستعانَ عليَّ زيدٌ بهِ، ورغِبْتُ ورغِبَ[6] فيَّ الزيدانِ عنْهُما، وملْتُ ومالَ عنِّي زيدٌ إليهِ، وبالإظهارِ خلافَ الحذفِ، بقرينةِ المقابلةِ، وهذا جيِّدٌ؛ لأنَّهم جوَّزُوا التنازعَ باقتضاءِ[7] أحدِهما فاعليَّةَ شيءٍ، والآخَرِ مفعوليَّتَهُ، وهيَ تعمُّ[8] ما بالواسطةِ وما بدونِهِ[9]، لكنْ في تمشِّيهِ[10] فيما سيجيءُ من قولِهِ: ولو مُنِعَ منْهما، فيظهرُ[11] إشكالٌ، **وإلا**، أي وإنْ لم يكنْ ضروريًّا، **فيحذفُ** هربًا من الإضمارِ في الفضلَةِ.

ولو أُعمِلَ العاملُ **الأوَّلُ**، كما هوَ مختارُ الكوفيَّةِ[12] لكونِهِ أوَّلَ الطالبينِ، **أُضمِرَ**

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٤.

(٢) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، من أئمة العربية، قال عنه ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه. ت ٧٦٢. صنف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شذور الذهب، الإعراب عن قواعد الإعراب، قطر الندى، وغيرها. ترجمته في: حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٥٥، الدرر الكامنة ٢/ ٤١٥، الوفيات ص٣٦١، شذرات الذهب ٦/ ١٩١،بغية الوعاة ٢/ ٦٨، معجم المؤلفين ٦/ ١٦٣، الأعلام ٤/ ١٤٧.

(٣) ب: وقيل، و ح: ويريد.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: وشك.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: نحو.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: ورغبت.

(٧) ح: بالاقتضاء.

(٨) ب: يعم.

(٩) ح: بدونها.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: تمشيته.

(١١) من ب و ح، وفي الأصل: فيظر.

(١٢) راجع الجمل ص١١٣، المسائل الحلبيات ص٢٣٨-٢٣٩، الرد على النحاة ص٩٤-٩٥، الإنصاف مسألة رقم ١٣ ص٨٣، حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٨٧، شرح الكافية ١/ ٧٠، الخلاف النحوي الكوفي ص٢٠٦.

الفاعلُ **فيهِ**، أي في الثاني على طُرُزِ الظاهرِ، بلا خلافٍ، (**والمفعولُ** معطوفٌ)[1] على المستكنِّ في: **أُضْمِرَ**، بلا قيْدٍ، لوجودِ الفصْلِ، مشتمِلاً **على الوجْهِ الأوَّل**؛ لئلا يُتَوَهَّمَ أنَّ مفعولَهُ مغايرٌ للمذكور، ولا إضمارَ[2] قبلَ الذكْرِ، ويجوزُ حذفُهُ؛ لكونِهِ فضلةً، **ولو مُنِعَ منْهما**، نائبُ الفاعلِ، أي الإضمارِ والحذفِ، **فيظهرُ** ذلكَ المفعولُ. قيلَ: يريدُ بابَ علمْتُ، نحوَ: حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهما منطلقَين الزيدانِ منطلقًا، فلو أضمَرْنا[3] ثانيَ الثانِي مفردًا، لخالفَ الأوَّلَ، ولو مُثَنًّى لخالفَ المرجِعَ، والاقتصارُ ممتنِعٌ، وَرُدَّ بجوازِ المخالفةِ والاقتصارِ. ولو صُوِّرَ مثالٌ فيهِ لَبْسٌ خالِي الإضمارِ والحذفِ[4]، وحُمِلَ المَنْعُ على اللبْسِ، كالضرورةِ فيمَا سبقَ، لزالَ[5] الإشكالُ. وترَكَ الجوابَ عن قولِ[6] امرِئِ القيْسِ[7] لكونِهِ خارجًا / ٣٢/ عن المقصودِ، وهوَ ضبْطُ المسائِلِ.

المبتدأ[8]

لَمَّا كانَ مشتركًا بينَ حقيقَتَينِ مختلفَتينِ، بحسبِ اللفْظِ كالعينِ، لم يكنْ[9] جمْعُهما في

---

(١) ما بين القوسين من ب و ح، والعبارة في الأصل مضطربة، كذا: "والمعطوف والمفعول معطوف".

(٢) ح: والإضمار.

(٣) ب و ح: أضمار.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: والمنع.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: لزوال.

(٦) وهو:

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ ... كفاني ـ ولم أطلبْ ـ قليلٌ من المالِ

(٧) هو أبو الحارث، امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار، أبوه صاحب المُلْك المتوارث في كندة، لقب بالملك الضليل، ومات بأنقرة من بلاد الروم، وكان ملك الروم قد أتبعه حُلَّة مسمومة؛ فلما لبسها تقطع ومات، وهو شاعر مشهور جعله ابن سلام رأس الطبقة الأولى في الجاهليين.ت نحو ٨٠ ق هـ. ترجمته في: الديوان ص٧، طبقات فحول الشعراء ١/ ٥١، كنى الشعراء ومن غلبت كنيته على اسمه (نوادر المخطوطات) ٢/ ٢٨٨، الأعلام ٢/ ١١-١٢، حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٢٤٤، خزانة الأدب ١/ ١٦٠، و ٣/ ٦٠٩-٦١٢.

(٨) بياض في ب.

(٩) ب و ح: يمكن.

حدٌّ واحدٍ، فأدخَلَ أوْ ليدلَّ على النوعيَّةِ والاستقلالِ[1]، بخلافِ الواو، إذْ أَصلُها الاشتراكُ الشخصِيُّ، إلا أنْ لا يمْكنَ فالنوعِيُّ[2]. ألا ترى أنَّ مَنْ[3] قالَ: عليَّ لفلانٍ وفلانةٍ[4] مائةُ درهمٍ، صارَ مقرًّا لكلٍّ[5] بخمسينَ، بخلافِ: جاءَني زيدٌ وعمرٌو. وقدْ أصابَ المصنِّفُ حيْثُ ميَّزَ أحكامَ المبتدأِ من الخبرِ، ولم يخلطْ، كابنِ الحاجبِ[6].

مَا، أي اسمٌ أو لفْظٌ، هما أوْلَى من مرفُوعٍ، **أُسنِدَ إليهِ،** نائبٌ، وضميرُهُ لِـ: ما[7]، **ومنفكًّا،** حالٌ منهُ، **من العاملِ اللفظِيِّ،** المرادُ مَا يعملُ بالأصالةِ فيهِ، فيوجدُ الانفِكاكُ المذكورُ في نحوِ: علِمْتُ لَزيدٌ قائمٌ، وبحسبِكَ درهمٌ، قيلَ: وجْهُ العدُولِ من التجريدِ إلى الانفِكاكِ اقتضاءُ الأوَّلِ سبْقَ الوجودِ دونَ الثاني، وفيهِ خفاءٌ.

أو صفةٌ، أي لفظٌ دالٌّ على ذاتٍ مبهمَةٍ، باعتبارِ معنًى مقصودٍ، فيشملُ الفاعلَ، والمفعولَ[8]، والصفةَ المشبَّهَةَ، والمنسوبَ، نحوَ[9]: أَقرشِيٌّ أَخُوكَ[10]؟ والمستعارَ، نحوَ: أَسدٌ الزيدانِ، **بعدَ حرفِ**[11] **النفْيِ والاستفهامِ.** لفظُ الحرفِ حشْوٌ مُخِلٌّ، إذِ النفْيُ أعمُّ مِمَّا يُستفادُ من الحرفِ؛ وهوَ: مَا، ولا، وإنْ، وإنَّما، والاسمُ، نحوَ: غيْرُ قائمٍ الزيدانِ، والفعلُ، نحوَ: ليسَ قائمٌ الزيدانِ، وكذا الاستفهامُ من الحرفِ، وهوَ: الهمزةُ، وهلْ، والاسمُ، نحوَ: مَا صانعٌ البكرانِ؟ ومَنْ خاطبَ الخالدانِ؟ وكذا: متَى، وأينَ، وكيفَ، وكمْ، وأيَّانَ.

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: الاستدلال.

(٢) ح: النوعي.

(٣) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٤) ب و ح: وفلان.

(٥) ساقطة من ح.

(٦) وانظر شرح الوافية نظم الكافية ص١٧٠-١٨١، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٧٩ وما بعدها، حيث خلط أحكامهما.

(٧) ب و ح: إلى ما.

(٨) ح: المفعول والفاعل.

(٩) ساقطة من ح.

(١٠) من ب، وفي الأصل: أخواك، و ح: أخاك.

(١١) ح: حروف.

ويَرِدُ على المصنِّفِ، دونَ ابنِ الحاجبِ، أنْ يذكرَ غيرَ مصغَّرٍ، ولا موصوفٍ؛ إذْ لا يقالُ: أَضوَيربٌ الزيدانِ؟ ولا: أَضاربٌ عاقلٌ الزيدانِ؟ ورافعة لظاهرٍ، ليخرجَ نحوُ: أَقائمان الزيدانِ؟ وأَقائمونَ[1] الزيدونَ؟ لأنَّ الصفةَ، هاهنا، متعيِّنةٌ[2] للخبريَّةِ، إذْ تفردُ الصفةُ عندَ رفعِ الظاهرِ، لمشابهةِ[3] الفعلِ، الَّذي يلزمُ[4] من عدمِ إفرادِهِ تعدُّدُ الفاعلِ، والتأويلُ البعيدُ، وعليهما[5] نحوُ: أقائمٌ أبوهُ زيدٌ؟ والجوابُ أنَّ المرادَ بالصفةِ المحضةُ، أي لا تشوبُها[6] الموصوفيَّةُ، والمصغَّرُ مركَّبٌ منهما، والمتبادرُ من البعديَّةِ الاتصالُ لفظًا ومعنًى، والاستفهامُ والنفْيُ في المعنَى داخلانِ على المبتدأِ.

وفي[7] نحوِ: **أقائمٌ زيدٌ،** أي فيما طابقَتْ مفردًا، **أمرانِ،** كونُ الصفةِ خبرًا مقدَّمًا ومبتدأً ما بعدَهُ فاعلُهُ سادٌّ مسدَّ الخبرِ، بخلافِ: أَقائمٌ الزيدانِ أو الزيدونَ؟ فإنَّ[8] الصفةَ فيهما متعيِّنةٌ للابتداءِ، وما بعدَهما للفاعليَّةِ، إذِ المطابقةُ لازمةٌ بينَ المبتدأِ والخبرِ.

وقدْ[9] **يقدَّمُ** المبتدأُ **أصلاً،** تقدُّمَ أصلٍ أو أصليًّا، على حذفِ النسبةِ، والمرادُ بهِ الأوْلويَّةُ، **فصحَّ الإضمارُ،** أي إتيانُ ضميرٍ راجعٍ إلى المبتدأِ، **قبلَهُ،** أي قبلَ ذكرِ المبتدأِ، لتقدُّمِهِ معنًى، نحوَ: في دارِهِ زيدٌ، وامتنعَ: صاحبُها في الدارِ.

ويجبُ[10]، تقديمُ المبتدأِ، **لو**[11] **تضمَّنَ،** عدلَ عن الاشتمالِ للاختصارِ، **ما**[12] **له**

---

(١) ساقطة من ب و ح.

(٢) ب: متعين.

(٣) ح: لمشابهته.

(٤) ح: يلزمه.

(٥) أي يرد على الشارح وابن الحاجب.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: يشوبه.

(٧) ح: في.

(٨) بعدها في الأصل: فيهما، وهي مقحمة هنا.

(٩) ساقطة من ب و ح.

(١٠) بعدها في ح: أي.

(١١) ح: وتضمن.

(١٢) ب و ح: ما شيئا.

صدرٌ[1] كالاستفهام، والشرطِ، والتعجُّبِ، والقسم، **كـ: مَنْ أبوكَ ؟** على مذهبِ سيبويهِ[2]، فإنَّ مَنْ[3] مبتدأٌ عندَهُ، وإنْ كانَ نكرةً، وخبرُهُ معرفةً، وعندَ غيرِهِ: أبوكَ، مبتدأٌ، و: مَنْ، خبرُهُ. ولو قالَ: كـ: مَنْ قامَ، لكانَ أوْلَى وأخصرَ.

أو كانَ خبرُهُ فعلَهُ، أي دالاً على فعلِ المبتدأِ، أي حالِهِ، فيشملُ نحوَ: زيدٌ قامَ؛ لئلا يلتبسَ بالفاعلِ، ونحوَ: أنَا قمْتُ؛ لئلا يلتبسَ بالتأكيدِ ونحوَ[4]: الزيدان قامَا والزيدونَ قامُوا لئلا يلتبسَ بالبدل والفاعلِ على لغةِ مَنْ جعَلَ لواحقَ الفعلِ حرفًا[5].

أو[6] **بعدَ إلا،** معطوفٌ علَى: فعلَهُ، نحوَ: ما زيدٌ إلا قائمٌ، **أو معناهَا،** نحوَ: إنَّمَا زيدٌ قائمٌ؛ لئلا ينقلبَ المعنَى. وهذهِ زيادةٌ على (الكافيةِ)، وكأنَّما[7] اكتفَى بِمَا ذُكِرَ في الفاعلِ.

أو مماثِلَهُ، معطوفٌ[8] على: فعلَهُ، أي في أصلِ[9] التعريفِ، نحوَ: المنطلقُ زيدٌ، أو أصلِ التخصيصِ، نحوَ: أفضلُ منكَ / ٣٣/ أفضلُ مَنِّي، وغلامُ رجلٍ صالحٍ خيرٌ منكَ؛ لئلا يلتبسَ بالخبرِ، **إلا بقرينةٍ** معيِّنةٍ للابتداءِ، والاستثناءُ مفرَّغٌ، أي يجبُ تقديمُ المبتدأِ إذا كانَ خبرُهُ مماثلَهُ مَلابِسًا لكلٍّ[10] شيءٍ إلا ملابسًا بقرينةٍ. وهذهِ زيادةٌ لازمةٌ، كـَ:

[الطويل]

٧ــ بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[11]

---

(١) ب و ح: الصدر.

(٢) الكتاب ٢/ ١٦٠.

(٣) ساقطة من ح.

(٤) ح: نحو.

(٥)قال السهيلي:" قد تلحق العلامة الفعل للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين، فليست حينئذٍ بضمير... ولكنها حروف لحقت علامة للتثنية والجمع". نتائج الفكر في النحو ص١٦٦.

(٦) مكرر في ب.

(٧) ب و ح: وكأنها.

(٨) ب و ح: معطوف أيضا.

(٩) ب: الأصل.

(١٠) ب و ح: بكل.

(١١) ينسب للفرزدق، والأشهر أنه لا يعرف قائله. وهو من شواهد، شرح الكافية ١/ ٩٧، الإنصاف ص٦٦، مغني اللبيب ص٥٨٩، همع الهوامع ٢/ ٣٢، ائتلاف النصرة ص٣٣، خزانة الأدب ١/ ٢١٣، شرح المفصل ١/ ٩٩، و ٩/ ١٣٢، شرح التصريف الملوكي ص ٤٠٠، شرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٨، تخليص الشواهد ص١٩٨، الحيوان ١/ ٣٤٦، شرح التصريح ١/ ١٧٣. والشاهد فيه قوله: " بنونا بنو أبنائنا " حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع كونهما في رتبة واحدة في التعريف، لأجل القرينة المعنوية، لأن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الَّذي تذكر الجملة من أجله كان هو الخبر، وهو قوله: بنونا، إذ المعنى: أن أولاد أبنائنا بنونا، أما بناتنا فإن بَنِيهنَّ هم أبناء الرجال الأباعد.

فإنَّ غرضَ الشاعرِ إلحاقُ أبناءِ الأبناءِ للأبناءِ، دونَ أبناءِ البناتِ، فبنُو أبنائِنا متعيِّنٌ للابتداءِ، فقدَّمَ خبرَهُ لعدمِ الالتِباسِ. والكافُ من عبارةِ المصنِّفِ، ومقدَّرٌ في البيتِ.

ويحذفُ[1] المبتدأُ جوازًا عندَ القرينةِ. اكتفَى بذكْرِها في الفاعِلِ.

ويجبُ حذفُ المبتدأ **في نحوِ: الحمدُ للهِ الحميدُ،** بالرفعِ، يريدُ كلَّ نعْتٍ في الأصلِ قُطِعَ على منعُوتِهِ بمخالَفةِ الإعرابِ لزيادةِ مدحٍ، أو ذمٍّ، أو ترحُّمٍ، لزيادةِ معنًى فيهِ، وسُمِّيَ[2] المرفوعُ على المدحِ، أو الذمِّ، أو الترحُّمِ. ولو ذُكِرَ المبتدأُ لم يظهرْ قصدُ هذه الثلاثةِ، وكذا المنصوبُ على أحدِ هذه الثلاثةِ يجبُ حذفُ عاملِهِ، كما إذا نُصِبَ[3] الحميدُ، فالرفعُ بتقديرِ: هوَ، والنصبُ بتقديرِ: أعني.

وسَمْعٌ[4]، بالرفعِ على الحكايةِ، عطفٌ على قولِهِ: الحمدُ للهِ، يريدُ كلَّ مصدرٍ (يدلُّ على)[5] الفعلِ، فلا يجوزُ إظهارُهُ، ثمَّ رُفِعَ على[6] الخبرِ، فحُمِلَ على النصبِ في وجوبِ الحذفِ، أي: أَمري[7] سَمْعٌ.

وزيدٌ، كـ: سَمْعٌ، في الإعرابِ، **الخبزَ،** بالنصبِ، **آكِلُهُ**[8]، بالرفعِ، تقديرُهُ: زيدٌ آكلٌ الخبزَ[9] هوَ آكلُهُ، يريدُ كلَّ مخبَرٍ عنهُ بصفةٍ ذُكِرَ بعدَهُ منصوبٌ على الاشتغالِ. قيلَ: إنَّما وجبَ الحذفُ هنا[10]، إذْ لا بدَّ من تقديرِ ناصبٍ خبرٍ لـ: زيدٌ، فالمذكورُ لا يجوزُ أن يكونَ مؤكِّدًا للمحذوفِ؛ لأنَّ[11] المؤكَّدَ لا يحذفُ للتضادِّ بينَ الحذفِ والتأكيدِ، ولا خبرًا ثانيًا؛

---

(١) ساقطة من ب.

(٢) ب و ح: ويسمى.

(٣) ب و ح: نصبت.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: ويمنع.

(٥) ب و ح: بدل عن.

(٦) ح: عن.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: أمر.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: آكل.

(٩) ساقطة من ب.

(١٠) ح: هاهنا.

(١١) من ب و ح، وفي الأصل: ولأن.

لأنَّه لا يتكرَّرُ، بل يتعدَّدُ، فيتعيَّنُ[١] الخبريَّةُ لمحذوفٍ. وهذا، كما ترى، لا يُفيدُ وجوبَ الحذفِ.

ويكونُ المبتدأُ **نكرةً لو تفيدُ**[٢]، وهذا مذهبُ المحقّقينَ[٣] من النحاةِ، اختارَهُ المصنِّفُ، والجمهورُ شرطُوا التخصيصَ بشيءٍ؛ ثم اختلفُوا في عددِ المخصِّصاتِ، وإيجابِ التخصيصِ للإفادةِ، وهي قدْ توجدُ بدونِهِ، كـ: كوكبٌ انقضَّ الساعةَ، فلا وجْهَ لاشتراطِ غيرِها، **كـ: ما أحدٌ غيرُ مرزوقٍ،** على اللغةِ التميميَّةِ، **وعبدٌ مؤمنٌ غيرُ مخلَّدٍ في النارِ، وأمعتزليٌّ فيها،** أي في النارِ المدلولةِ بمخلَّدٍ، **أم رافضيٌّ، وشرٌّ أهرَّهُما،** راجعٌ إلى المعتزليِّ والرافضيِّ، فيهِ مكنيَّةٌ، وتخييليَّةٌ، وترشيحٌ. **وسلامٌ على أهلِ السنَّةِ.** وللجزءِ، الَّذي لا يقبلُ الانقسامَ أصلاً، وجودٌ في الخارجِ، وفي المثالينِ الأوَّلينِ للمعتزلةِ، وفي السادسةِ للفلاسفةِ.

الخبر

ما[٤]، لفظٌ، **أُسندَ** إسنادًا تامًّا **إلى المسندِ.** فيخرجُ نحوُ: مؤمنٍ في: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[٥]. وما قيلَ في وجْهِ الخروجِ: لأنَّ المرادَ هوَ المسندُ إلى المبتدأِ، بلا تبعيَّةٍ، كما سبقَ في تعريفِ الفاعلِ، سهوٌ ظاهرٌ.

وهذا التعريفُ أحسنُ وأخصرُ من تعريفِ ابنِ الحاجبِ[٦]، لكنْ يلزمُ أنْ لا يكونَ

---

(١) ب و ح: فتعين.

(٢) ب و ح: يفيد.

(٣) قال الرضي: "اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف، مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص... وقال ابن الدهان ـ وما أحسن ما قال ـ إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا". شرح الكافية ١/ ٨٨-٨٩.

(٤) ح: ما أي.

(٥) سورة البقرة الآية: ٢٢١. وتمامها: ﴿وَلَعَبْدٌ... وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾.

(٦) قال: "الخبر هو المسند المجرد عن العوامل غير الصفات الواقعات مبتدًا". شرح الوافية نظم الكافية ص١٧١.

الخبرُ في قولِكَ: زيدٌ قائمٌ أخواهُ[1]، مجرَّدَ قائمٍ[2]، معَ كونِهِ مرفوعًا، بل معَ فاعلِهِ، كما في: زيدٌ قائمٌ أبوهُ، أو أبوهُ[3] قائمٌ، فيلزمُ كونُ الإعرابِ في وسَطِ المعمول. وقد عرفْتَ أنَّه لا فسادَ فيهِ، معَ كونِهِ كلمةً واحدةً، إذا دعَتْ إليهِ ضرورةٌ، وكانَ آخِرًا في الجملةِ، فما ظنُّكَ في الأكثرِ؟ وعدمُ كونِ مجرَّدِ قائمٍ، في المثالِ المذكورِ خبرًا، ظاهرٌ[4] من اللفْظِ والمعنَى.

ويطابقُهُ، أي يطابقُ الخبرُ المبتدأَ في التذكيرِ، والتأنيثِ، والإفرادِ، وضدَّيْهِ، **لو كانَ** الخبرُ **مشتقًّا،** لابدَّ أنْ يزيدَ: أو في حكمِهِ، كالمنسوبِ، ولم يكنْ أفعلَ مِنْ، ولا سببًا، ولا فعيلاً بمعنَى مفعولٍ[5]، ولا نحوَهُ.

ويكونُ الخبرُ **جملةً** ملابسةً **بعائدٍ،** يربطُها إلى المبتدأ؛ **لأنَّها** من حيثُ هيَ هيَ مستقلَّةٌ، وذلكَ هو الضميرُ في الغالبِ، / ٣٤/ وقدْ تكونُ الإشارةُ، نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ﴾[6]، والعمومُ المشتمِلُ على المبتدأ، نحوَ قولِه[7]: ﴿إِنَّهُۥ[8] مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[9]، ولامُ الجنسِ، نحوَ: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، على وجْهٍ، والظاهرُ، نحوَ: زيدٌ قائمٌ أبو طاهرٍ، (إذْ كنِّيَ بأبي طاهرٍ)[10]، ونحوُ: ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[11]، ويستثنَى منهُ خبرُ ضميرِ الشأنِ. وأمَّا نحوُ قولِهِ[12] ـ عليهِ

---

(١) ب: أخوه.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) ح: وأبوه.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: ظاهرا.

(٥) ب: المفعول.

(٦) سورة البقرة الآية: ٣٩. وتمامها: ﴿...هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾.

(٧) ب و ح: نحو قوله تعالى.

(٨) ح: له نه.

(٩) سورة يوسف الآية: ٩٠.

(١٠) ما بين القوسين ساقط من ح.

(١١) سورة الحاقة الآية: ١-٢.

(١٢) الموطأ، كتاب القرآن، رقم ٣٢، ص٢١٤-٢١٥، الترمذي كتاب الدعاءات رقم٤٥، وباب في دعاء يوم عرفة رقم ١٢٢.

السلامُ ـ: "أفضلُ ما قلتُ أنا والنبيُّون من قبلِي: لا إلـهَ إلا اللهُ"، ومقُـولي زيـدٌ منطلـقٌ، فالخبرُ فيهِ ليسَ بجملةٍ على الحقيقةِ، إذِ المرادُ اللفظُ.

وقدْ يُحذفُ العائدُ قياسًا، إذا كانَ مجرورًا بِمِن، والجملةُ اسميَّةٌ، (ومبتدؤُها جزءٌ من الأوَّل)[1]، نحوَ: البُرُّ الكُرُّ[2] بِستينَ دِرهمًـا[3]، وسماعًـا في غـيرِهِ، **والظـرفُ**، وهـوَ[4] في الاصطلاحِ أعمُّ من الزمانِ والمكانِ، والجارِّ والمجرورِ، **يتعلَّقُ بفعلٍ** محذوفٍ، لا اسمِ فاعلٍ، **على الأَوْلى**، لكونِهِ الأصلَ في العملِ، **إلا** ملابسًا **بقرينةٍ** معيِّنـةٍ للفعـلِ[5]، نحـوَ: الَّـذي في الدارِ زيدٌ، وكلُّ رجلٍ في الدارِ فلَهُ درهمٌ، أو معيِّنةٍ لاسمِ الفاعلِ، نحوَ: أمَّا عندَكم فزيـدٌ، وخرجْتُ فإذا بالبابِ[6] زيدٌ.

ويتقدَّمُ الخبرُ، أي يجوزُ تقديمُهُ[7] على المبتدأِ، وإنْ كانَ على خلافِ الأصلِ.

ويجبُ التقديمُ[8] **لو تضمَّنَ** الخبرُ **ما لَهُ الصدرُ مفردًا**، حالٌ مـن فاعـلِ تضـمَّنَ، أي غيرَ جملةٍ صورةً، (كَـ: أيْنَ زيدٌ، فإنَّ أيْنَ مفردٌ صورةً)[9]، وجملةٌ حقيقـةً، إنْ قُـدِّرَ المتعلَّـقُ بهِ[10] فعلاً، والمضافُ[11] إلى ما تضمَّنَهُ في حكمِهِ في وجوبِ التقدُّمِ[12]، نحوَ: صـبيحةَ أيِّ يومٍ سفَرُكَ[13].

أو خصَّصَهُ، أي عيَّنَ تقديمَ خبريَّتِهِ، بحيثُ لو لم يتقدَّمِ التَبَسَ بالصفةِ، نحوَ: في الـدارِ

---

(١) ما بين القوسين بدله في ب: "ومبتدأ من الأول" وفي ح: جزها بدل جزء.

(٢) ح: الر والكبر.

(٣) ساقطة من الأصل، ومن ب، زيادة من ح.

(٤) ب و ح: هو.

(٥) ب: بالفعل.

(٦) ب و ح: في الباب.

(٧) ب و ح: تقدمه.

(٨) ب و ح: التقدم.

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٠) ساقطة من ب و ح.

(١١) مكرر في الأصل.

(١٢) ب و ح: التقديم.

(١٣) في الأصل: سوك.

رجلٌ، لا المصطلحِ[1]، أعنِي تقليلَ[2] الاشـتراكِ، فـلا يُنـافِي تجـويزَ الابتـداءِ بنكـرةٍ غـيرِ مخصِّصَةٍ، ولذا لم يقلْ: أو صحَّحَهُ، كابنِ الحاجبِ[3]، ولا بدَّ من استثناءِ الـدعاءِ[4]، نحـوَ: سلامٌ عليكمْ.

أو كانَ الخبرُ **خبرًا عنْ أنَّ** المفتوحةِ الواقعةِ[5] مبتدأةً[6] معَ مدخولِها[7]، نحوَ: عنـدِي أنَّكَ قائمٌ؛ لئلا يلتبسَ المكسورةَ[8]. ولا بدَّ من استثناءِ ما بعدَ أمَّا ولولا، لعـدمِ اللـبْسِ[9] فيهما، نحوَ: أمَّا أنَّك قائمٌ فحقٌّ، ولولا أنَّ زيدًا قائمٌ لقمْتُ. ولو قـالَ: أو لـزمَ لَـبْسٌ مـن تأخُّرِهِ، بدلَ قولِهِ: أو خصَّصهُ، أو كانَ خبرًا عن أنَّ، لكانَ أخصرَ وأفيدَ.

أو ضميرُهُ، معطوفٌ على ضميرِ كـانَ للفصـلِ[10]، أي: أو كـانَ ضـميرُ الخـبرِ، أي الضميرُ العائدُ إليهِ موجودًا **فيهِ،** أي في المبتـدأِ، نحـوَ: علـى التمـرَةِ مثلُهـا زبـدًا[11]، فـإنَّ ضميرَ: مثلُها عائدٌ إلى التمرةِ، وهي جزءُ الخبرِ في الحقيقةِ، فالإضافةُ لأدنَى ملابسةٍ.

أو كانَ المبتدأُ **بعدَ إلا أو معناها،** يعنِي إنَّمَا؛ لئلا ينقلبَ المعنَى.

ويتعدَّدُ الخبرُ جوازًا، نحوَ: زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ. **ويجبُ** تعدُّدُ الخبرِ لفظًا، **كَـ: هوَ حلْـوٌ حامِضٌ،** والخبرُ في الحقيقةِ مجموعُهما، فكلُّ واحدٍ جزءُ الخبرِ، فـلا يجـوزُ الاقتصـارُ علـى

---

(١) ح: المصطح.

(٢) ب: تقيليل.

(٣) قال ابن الحاجب: "ومنها أن يكون تقديمه هو المصحح للمبتدأ، كقولك: في الدار رجل، فإن تقـديم الخبر هنا هو المصحح للابتداء بالنكرة، فلو ذهبتَ تؤخِّره امتنعت المسألة، فوجـب التقـديم" شـرح الوافية نظم الكافية ص١٧٤.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: من الدعاء.

(٥) ح: والواقعة.

(٦) ح: مبتدأ.

(٧) ب و ح: مدخوليها.

(٨) ب: بالمكسورة.

(٩) من ب و ح، وفي الأصل: التقدم.

(١٠) ح: للفعل.

(١١) ح: زيدا.

أحدِهما، لكنْ لَمَّا تعدَّدَ[1] لفظاهُما أُجرِيَ الإعرابُ عليهما معًا، فظهرَ جوازُ إعرابِ المعمولِ الواحدِ بإعرابينِ إذا تعدَّدَ لفظُهُ، كما جازَ إعرابُ المعمولينِ بواحدٍ[2] اتَّحدا لفظًا، نحوَ: تضاربَ القومُ.

اعلمْ أنَّ دخولَ الفاءِ واجبٌ في خبرِ المبتدأِ معَ أمَّا، ولا يحذفُ إلا لضرورةٍ، وجائزٌ فيما ذكرَ المصنِّفُ، وممتنعٌ فيما عداها. **وصحَّ** دخولُ **الفاءِ في خبرِ كلٍّ مضافٍ،** صفةٌ: كلٍّ، **إلى نكرةٍ** موصوفٍ، أو غيرِ موصوفٍ، نحوَ: كلُّ نعمةٍ فمِنَ اللهِ، **والموصولِ** معطوفٍ على: كلٍّ، **بفعلٍ أو ظرفٍ،** نحوَ: الَّذي يأتيني، أو أمامَك، أو في الدارِ، فلهُ دِرهمٌ، وكذا الموصوفُ[3] بالموصولِ المذكورِ، والمضافُ إليهِ، نحوَ: قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[4] الآيةَ[5]، ونحوَ[6]: غلامُ الَّذي يأتيني فلهُ درهمٌ، **والنكرةِ الموصوفةِ بهما،** أي بأحدِهما، وكذا المضافُ إليهما[7]، نحوَ: غلامُ رجلٍ يأتيني فلهُ درهمٌ.

ويمنعُهُ، يمنعُ[8] دخولَ الفاءِ في الخبرِ، **ليْتَ ولعلَّ.** قيلَ[9]: لمشابهةِ الشرطِ / ٣٥/ والجزاءِ، اللذينِ[10] من قبيلِ[11] الأخبارِ، في الدلالةِ على السببيَّةِ، وهما يُخرجانِ الكلامَ إلى الإنشاءِ[12]. وفيهِ نظرٌ، وفي أخواتِهما الأربعِ اختلافٌ. والصحيحُ الجوازُ، ويمنعُ

(١) ح: تعد.
(٢) بعدها في ب إذ، وفي ح: إذا.
(٣) من ب و ح، وفي الأصل: الموصول.
(٤) سورة الجمعة الآية: ٨.
(٥) ح: الا.
(٦) من ب و ح، وفي الأصل: وهو.
(٧) من ب و ح، وفي الأصل: إليهما
(٨) ب و ح: أي يمنع جواز.
(٩) ب و ح: قيل: لأن الدخول.
(١٠) ب و ح: الَّذين.
(١١) من ب و ح، وفي الأصل: قبل.
(١٢) ب و ح: الإنشائية.

سائرُ[1] النواسخِ مثل: كانَ، وظننتُ، بالاتفاقِ، فلو قالَ: ويمنعُهُ النواسخُ إلا النونيَّاتِ[2] من الحروفِ، لكانَ أفيدَ، وأبعدَ من الشبْهَةِ.

ويحذفُ الخبرُ جوازًا لقرينةٍ. **ويجبُ** حذفُهُ **لو التُزِمَ في محلِّهِ**، أي الخبرِ، **غيرُهُ**، فيُستغْنَى منهُ، **كخبرِ لولا** الامتناعيَّةِ، فإنَّ جزاءَهُ التزمَ محلَّ خبرِهِ[3]، **عامًّا**، حالٌ من الخبرِ، ليدلَّ لولا عليهِ، وأمَّا الخاصُّ فيجبُ ذكرُهُ، إنْ لم تكنْ قرينةٌ[4]، نحوَ قولِهِ[5] ـ عليهِ السلامُ ـ "لولا قومُكَ حديثُو عهدٍ بكفْرٍ لنقضْتُ[6] الكعبةَ فجعلْتُ لها بابينِ"، وإنْ كانتْ فالأمرانِ، نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿لَوْلَآ [7]أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ﴾[8]، أي أَغوَيْتمُونا.

وما، عطفٌ على خبرِ لولا، يريدُ كلَّ مصدرٍ لفظًا ومعنًى[9] **أُضيفَ**، أي نسِبَ **إلى فاعلٍ، أو** لمنْعِ الخلوِّ **مفعولٍ، وبعدَهُ**، أي بعدَ ما أُضيفَ، **حالٌ** من أحدِهما أو منهما، نحو: ضَرْبِي زيدًا، أو زيدٌ، قائمًا أو قائمينِ، وأنْ يضربَ[10] زيدًا قائمًا، والتقديرُ: حاصلٌ إذا كانَ، أي وُجدَ قائمًا، والقائمُ مقامَ الخبرِ الحالُ.

---

(١) ساقطة من ح.

(٢) ح: نونيات.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: غيره.

(٤) ب و ح: يكن.

(٥) الموطأ، باب ما جاء في بناء الكعبة، رقم ١٠٤، ص٣٦٣، ولفظه: "لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت"، صحيح مسلم حج ٣٩٨، ٤٠٣، ولفظه: "لولا حدثان قومك بالكفر لنقضت البيت حتّى أزيد فيه من الحجر"، ويروى: "لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت"، وانظر صحيح البخاري حج ٤٢، سنن النسائي حج ١٢٥، مسند أحمد ٦/ ١١٣، ١٧٧، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٦٢، الدارمي مناسك ٤٤.

(٦) ح: لنفقت.

(٧) ح: لو.

(٨) سورة سبأ الآية: ٣١.

(٩) ب و ح: أو معنى.

(١٠) ب و ح: تضرب.

وأفعلَ مضافًا[1]، عطفٌ، أيضًا، على خبرِ لولا، مضافًا: حالٌ من[2] أفعلَ مـن، **إلى هذا** المضافِ المذكورِ، نحوَ: أخطَبُ مـا يكـونُ الأمـيرُ قائمًـا، أي أَخطَـبُ كـونِ[3] الأمـيرِ حاصلٌ إذا كانَ قائمًا، جعلَ وجودَهُ خطيبًا مبالغةً.

ومَا، عطفٌ، أيضًا، على خبرِ لولا، **عُطِفَ عليهِ**، نائبُ الفاعلِ، **بواوٍ بمعنًى معَ**، نحوَ: كلُّ رجلٍ وضيعتَهُ، أي معَ حرفَتِهِ مقرونَان.

وَخبرِ مَا أُقسمَ[4] **بهِ**، حالَ كونِ[5] المقسمِ بهِ[6]، **صـريْحًا فيـهِ**، أي في القسـمِ، نحـوَ: (لَعَمْرُكَ لأَفْعلنَّ كذا، لسدِّ الجوابِ مسدَّ الخبرِ، بخلافِ نحو: عليَّ عهـدُ اللهِ لأفْعلـنَّ كـذا، لعدمِ)[7] صَراحتِهِ في القسَمِ، فلا يجبُ حذفُ خبرِهِ.

خبر باب إن

ما أُسنِدَ تامًّا[8] **إلى اسمِهِ**، فخرجَ[9]: حَسَنًا، في: إنَّ رجُلاً حسَنًا قائمٌ. **وهـوَ كـالخبرِ**، أي خبرِ المبتدأِ في كونِهِ مفردًا، وجملةً، ومتَّحدًا، ومتعدِّدًا، ومثبَتًـا، ومحـذُوفًا، وغـيرَ ذلـكَ، بعدَ أنْ ثَبتَ كونُهُ خبرًا لبابِ إنَّ، بوجودِ الشرائطِ، وانتفاءِ[10] الموانعِ، فلا يَردُ جوازُ: أيـنَ زيدٌ؟ وامتناعُ: إنَّ أينَ زيدٌ[11]؟ **ويتقدَّمُ** خبرُ بابِ إنَّ على اسمِهِ **لو كانَ ظرفًـا**، جـوازًا[12] إذا كانَ الاسمُ معرفةً، نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ﴾[13]، ووُجوبًا إنْ كانَ نكـرةً،

---

(١) ساقطة من ب و ح.

(٢) ساقطة من ب و ح.

(٣) ب و ح: أكوان.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: قسم.

(٥) ب و ح: كون ذلك.

(٦) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٨) ح: تماما.

(٩) ب و ح: فخرج نحو.

(١٠) ح: انتفاع.

(١١) ح: زيدا.

(١٢) ح: جواز.

(١٣) سورة الغاشية الآية: ٢٥.

نحوَ قولِهِ[1] ـ عليهِ السلامُ ـ: "إنَّ من البيان لسِحرًا"، ولا يجوزُ في غيرِ الظرفِ، بخلافِ خبرِ المبتدأِ، فإنَّه يجوزُ تقديمُهُ ظرفًا، أو غيرَهُ. وهذا كالاستثناءِ.

خبر لا التي لنفي الجنس

أي لنفْيِ الحكمِ عن الجنسِ. **ما أُسنِدَ** تامًّا[2] **إلى اسمِها. ولا يتقدَّمُ خبرُها على** اسمِها، **ولو** كانَ **ظرفًا**، لضعفِ عملِهِ.

وكثُرَ[3] **حذفُهُ**، أي الخبرِ. **ويجبُ** حذفُ[4] خبرِها، **في لغةِ تميمٍ**[5]، إنْ دلَّ عليهِ قرينةٌ، نحوَ: لا رجلَ، لِمَنْ قالَ: هلْ في الدار رجلٌ، وألَا يجبُ ذكرُهُ، كما نقَلَ الرضيُّ[6] عن الأندَلُسِيُّ[7]. وقيلَ: إنَّ بنِي تميمٍ لا يُثبتونَهُ لفظًا[8] ولا تقديرًا، ويقُولون: معنىَ: لا أهلَ ولا مالَ، انتفَى المالُ والأهلُ، فلا حاجةَ إلى تقديرِ خبرٍ أصلاً[9].

اسم ما ولا المشبهتين بليس

في النفْيِ والدخُولِ على المبتدأِ والخبرِ. **ما أُسنِدَ إليهِ**، نائبُ الفاعلِ، **يليهما**، حالٌ من المجرور، من تمامِ التعريفِ، ومشعِرٌ ببطلانِ العملِ عندَ تقدُّمِ الخبرِ. **وَلفظُ لا لَم يدخلِ**[10] **المعرفةَ عاملةً، وَلَم يدخلِ**[11] **الباءُ**[12] **في خبرِها، وليستْ**[13] لفظَةُ[14] **لا لنفْيِ الحالِ**، بلْ لمطلقِ النفْيِ، بخلافِ: ما، وليسَ، في هذهِ الثلاثةِ، **فقلَّ العملُ فيها**، أي في لاَ، لقلَّةِ المشابهةِ، وكثُرَ في مَا، لكثرَةِ المشابهةِ.

---

(١) الموطأ، ص٩٨٦، صحيح البخاري، باب الطب رقم ٧٦، وباب من البيان سحرا رقم ٥١، صحيح مسلم، باب الجمعة، رقم ٤٧، سنن أبي داود رقم ٨٦، ٨٧، سنن الدارمي رقم ١٩٩.

(٢) ح: تماما.

(٣) ح: كثير.

(٤) ح: حذفه.

(٥) ب و ح: بني تميم.

(٦) شرح الكافية ١/ ١١٢.

(٧) هو أبو حيان. مرت ترجمته في حواشي ص٩٠ حاشية رقم ٣.

(٨) ب و ح: لا لفظا.

(٩) راجع همع الهوامع ٢/ ٢٠٢.

(١٠) ب: تدخل.

(١١) ب: تدخل.

(١٢) ح: الياء.

(١٣) ح: ليت.

(١٤) ب و ح: لفظ.

المنصوبات[1]

تذكَّرْ ما ذُكِرَ في المرفُوعاتِ.

المفعول المطلق

سُمِّيَ بهِ لصحَّةِ إطلاقِ صيغةِ المفعولِ على كلِّ فرْدٍ منهُ، من غيرِ تقييدِهِ بحرفٍ، بخلافِ المفاعيلِ الباقِيةِ. /٣٦/ **مَا نُصِبَ،** عدَلَ عن حدِّ ابنِ الحاجبِ[٢]؛ لاحتياجِهِ إلى تكلُّفاتٍ معَ عدمِ تمامِ منْعِهِ. أمَّا الأوَّلُ فأنْ يُرادَ بالفعلِ في فعلِهِ القيامُ، وبالفاعلِ ما يعمُّ نائبَهُ، لئلا يَردَ نحوُ: ضرَبَ ضرْبًا، وبالفعلِ المضافِ إليهِ (ما يَعمُّ)[٣] المشتقَّ والمشتقَّ منْهُ، وبالمذكورِ ما يَعمُّ الحكميَّ، وبمعناهُ اشتمالُ الكلِ الجزءَ معَ عدمِ تمشِّيْهِ في النوْعِ والعددِ ومعمول[٤] المصدرِ، ولا قرينةَ لشيءٍ منها. وأمَّا الثانِي فلصدْقِهِ على نحو: ضربْتُ وضربِي شديدٌ. **للتأكيدِ،** أيِ لمجرَّدِ كونِهِ تأكيدًا، وتقويَةً[٥] لمعنَى[٦] عاملِهِ، يعنِي جعْلَ النصْبِ علامةً لهُ، فخرجَ نحوُ: ضربْتُ زيدًا زيدًا، فإنَّ نصْبَ[٧] الثانِي لكونِهِ تأكيدًا للمنصوبِ[٨]، لا لمجرَّدِ التأكيدِ، وإلا كانَ كلُّ مؤكدٍ منصوبًا. وهذا حدٌّ جامعٌ ومانعٌ، لكنْ لا يُفيدُ للمبتدئِ؛ لاستلزامِ الدورِ، بل يُفيدُ لِمَنْ عرفَ المنصوبَ بسلاقَتِهِ، أو بغيرِها، واحتاجَ إلى معرفةِ الاصطلاحِ. **ولا يتقدَّمُ** هذا القسْمُ، أعنِي ما نصِبَ للتأكيدِ، على عاملِهِ؛ لأنَّ حقَّ المؤكِّدِ التأخيرُ[٩]. **ولا يُثنَّى ولا يجمَعُ،** لكونِهِ تأكيدًا للماهيَّةِ، من حيثُ هيَ هيَ، ولا كثرَةَ فيها.

---

(١) بياض في ب.

(٢) قال ابن الحاجب: "هو اسم ما فعله فاعل الفعل باعتبار المعنى، ليدخل نحو: قعدت جلوسا أو نحوه". شرح الوافية نظم الكافية ص١٨٥. وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٢١٨.

(٣) ما بين القوسين مكرر في ب.

(٤) ح: وامعمول.

(٥) ب: أو تقوية.

(٦) ب و ح: بمعنى.

(٧) ح: النصب.

(٨) ب و ح: تأكيد المنصوب.

(٩) ب: التأخر.

وهذهِ الثلاثةُ تجوزُ[1] في الأخيرين، فلذا خصَّصَ النفْيَ بالأوَّل.

أو االنوْعِ أو العدَدِ، بخلافِ النصبِ في نحوِ: رأيْتُ زيدًا[2] حسَنًا، ورجَالاً ثلاثةً.

وهوَ، أي المفعولُ المطلقُ، وهذا ليسَ من تمامِ الحدِّ[3] بلْ حكمٌ من أحكامِهِ، ملابسٌ[4] **بمعنَى العاملِ** دائمًا، بخلافِ الملابسةِ بلفْظِهِ فإنَّه قدْ لا يكونُ، نحوَ: قعدْتُ جلوسًا، ومعنَى الملابسةِ اشتراكُهما في معنَى مدلولٍ لهما؛ إمَّا مطابقةٌ فيهما، نحوَ: ضرْبي ضرْبًا، أو تضمُّنًا كذلكَ، نحوَ: ضربْتُ ضربةً، أو مختلِفًا نحوَ: ضرَبْتُ ضرْبًا. **ولو** كانَ تلكَ الملابسةُ **حكْمًا** حكميًّا أو محكُومًا، لا وضْعيًّا؛ ليتناوَلَ نحوَ: ضرَبْتُه سوْطًا أو ثلاثةَ ضرْبَاتٍ، وأمَّا نحوُ قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[5] ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾[6]، فالملابسةُ فيهِ وضعيٌّ[7]، لا حكميٌّ كما قِيلَ.

ويحذفُ، أي يجوزُ[8] حذفُ عاملِ المفعولِ المطلقِ، نحوَ: خَيْرَ مَقْدَمٍ. **ويجبُ** الحذفُ[9] المذكورُ، **كـ: فضلاً،** أي كحذفِ عاملِ: فضلاً، من فَضَلَ من الشيءِ كذا، إذا بقِيتْ منهُ بقيَّةٌ، **وأيضًا،** من آضَ، أي عادَ، **وحَمْدًا لَهُ، ولَبَّيْكَ،** من: لبَّ بالمكانِ، بمعنَى ألبَّ، أي أقامَ، والتثنيةُ للتكريرِ[10]، أي أُقِيمُ لامتِثالِ أمرِكَ، ولا أَبرحُ عن مكانِي كالْمُقيمِ في موْضعٍ.

اعلمْ[11] أنَّ ابنَ الحاجبِ[12] قسَّمَ وجوبَ الحذفِ إلى السَّماعِيِّ[13] والقياسِيِّ، وعدَّ

---

(١) ب و ح: يجوز.

(٢) ب و ح: ضربا.

(٣) بعدها في ب و ح: لعدم الاحتياج إليه.

(٤) ح: ملابسا.

(٥) سورة نوح الآية: ١٧.

(٦) سورة المزمل الآية: ٨. وتمامها: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ...﴾.

(٧) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) ح: ويجوز.

(٩) ح: حذف.

(١٠) ح: للتنكرير.

(١١) ح: اعلى.

(١٢) راجع شرح الوافية نظم الكافية ص١٨٦ ، ١٨٨.

(١٣) ب: السماع.

حَمْدًا بدون اللامِ من الأوَّل، ولبَّيكَ من الثاني، وحصرَهُ الرضيُّ[1] في القياسي[2]، وزادَ فيهِ موضعَ[3] ما وقعَ مبنيًّا للفاعلِ أو المفعولِ[4]، بالإضافةِ أو اللامِ، من غيرِ إرادةِ النوعِ، نحـــوَ: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾[5]، (و ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾[6])[7]، و﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾[8]، و ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾[9]، و﴿فَضَرْبَ[10] ٱلرِّقَابِ﴾[11]، وسبحانَ اللهِ، ولبَّيكَ[12]، وبؤسًا لكَ، وسُحقًا لكَ[13]، وغُفرانَكَ[14] وجدعًا[15] لك، بخلافِ نحوِ: سَقاكَ اللهُ سَقْيًا، ورَعاكَ اللهُ رَعيًا، وشَكَرْتُ[16] شُكْرًا، وفي (نهْجِ البلاغةِ): "نَحْمَدُهُ حَمْدًا"[17]، ونحوِ: ﴿مَكَرُواْ[18]

(١) راجع شرح الكافية ١/١١٦ وما بعدها.

(٢) ح: والقياسي.

(٣) ب و ح: موضعا.

(٤) ح: والمفعول.

(٥) سورة النساء الآية: ٢٤. وتمامها: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ...﴾.

(٦) سورة البقرة الآية: ١٣٨. وتمامها: ﴿... وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾.

(٧) ما بين القوسين من ب و ح، وفي الأصل: وصنعة أبيه.

(٨) سورة النساء الآية: ١٢٢، ويونس: ٤، والروم: ٦، ولقمان: ٩، والزمر: ٢٠.

(٩) سورة الأحزاب الآية: ٣٨، ٦٢، وغافر: ٨٥، والفتح: ٢٣.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: ضرب.

(١١) سورة محمد الآية: ٤. وتمامها: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ...﴾.

(١٢) جاء في الزاهر في معاني كلمات الناس ١/١٩٦: "قال أبو بكر: سمعت أبا العباس يقول: معنى قولهم: لبيك: أنا مقيم على طاعتك وإجابتك من قولهم: قد لبّ الرجل في المكان وألبّ، إذا أقام فيه... وقال الأحمر: كان الأصل في لبيك: لبَّبَكَ، فاستثقلوا الجمع بين ثلاث باءات فأبدلوا من الأخيرة ياء، كما قالوا: تظنَّيت، وأصله: قد تظننت فأبدلوا من الأخير ياء، كما قالوا: تظنيت، وأصله: قد تظننت، فأبدلوا من الأخيرة ياء، كما قالوا: ديوان ودينار".

(١٣) من ب و ح، وفي الأصل: إليك.

(١٤) ح: وغفرا لك.

(١٥) من ب، وفي الأصل، و ح: وجذعا.

(١٦) ب: وشكرته.

(١٧) نهج البلاغة ٢/١٠٣. وفيه: "الحمد لله الذي إليه مصائر الخلق، وعواقب الأمر، نحمده على عظيم إحسانه، ونيِّرِ برهانِه، ونوامي فضله وامتنانه، حمدا يكون لحقِّه قضاء ولشكره أداء".

(١٨) ب و ح: مكروا.

﴿مَكْرَهُمْ﴾[1]، ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾[2]، ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ [3]﴾[4]، ونقصَ ما وقعَ مثنًى، ولو زيدَ للتكرير، لانتقاضِهِ بنحوِ قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[5] ، وأمَّا نحوُ: لبَّيكَ، وسعْديكَ[6]، فداخِلٌ في الزيادةِ.

وأرَى ـ (بمعنَى أَظُنُّ)[7] ـ هذا هوَ الحقَّ، وكلامُ المصنِّفِ يميلُ إلى هذا حيثُ قيَّدَ حَمْدًا بِـ: لَهُ، وقَرَنَهُ: لَبَّيكَ، ولم يُصرِّحِ السماعَ، غيرَ أنَّه لم يذكرِ (اللامَ في الأوَّلين، وفَصَلَ هذا القسمَ من[8] البواقِي، بأنْ لم يذكُر)[9] القاعدةَ فيهِ، بل[10] اقتَصرَ على الأمثِلَةِ الجزئيَّةِ، فأوْهَمَ أنَّه أرادَ بهِ السماعِيَّ. ويمْكِنُ أنْ يُجْعلَ: لَهُ، متعلِّقًا بالثلاثةِ، على التنازعِ، مُشعِرًا لِلبيان[11] باللامِ، ولبَّيكَ بالإضافةِ، فيُوافِقُ الرضيَّ. ولو قالَ: فيجِبُ فيما بُيِّنَ فاعلُهُ أو مفعولُهُ باللامِ أو الإضافةِ[12] غيرَ نوعٍ، لكانَ أَوْلَى.

ومَا، عطْفٌ على: فضلاً، أي مفعولٍ مطلقٍ، **هوَ مثبتٌ بعدَ نفْيٍ أو معنَاهُ، دخَلَ كلٌّ** منهُما **على مَا**، أي فعلٍ ناسخٍ، أو اسمٍ، / ٣٧/ وهوَ[13] أوْلَى من عبارةِ (الكافيةِ)، **لا**

---

(١) سورة إبراهيم الآية: ٤٦. وتمامها: ﴿...وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ﴾.

(٢) سورة الإسراء الآية: ١٩. وتمامها: ﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ... وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾.

(٣) ح: فعلتك الَّتي.

(٤) سورة الشعراء الآية: ١٩. وتمامها: ﴿... ٱلَّتِى فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

(٥) سورة الملك الآية: ٤. وتمامها: ﴿...يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾.

(٦) جاء في الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٢٠٠: "ومعنى سعديك: أسعدك الله إسعادا بعد إسعاد،... ويقال: سعديك مأخوذ من المساعدة، ومعناه قريب من معنى لبيك".

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب و ح.

(٨) ب: عن.

(٩) ما بين القوسين ساقط من ح.

(١٠) ح: بلا.

(١١) ح: بالبيان.

(١٢) ب و ح: بالإضافة أو اللام.

(١٣) ح: وهذا.

يكونُ، المفعولُ المطلقُ، **خبرَهُ،** لعدمِ صِحَّةِ الحمْلِ إلا مجازًا، كـ: **إنَّمَا**[1] **أنتَ ضربًا**، وما كانَ زيدٌ إلا سيْرًا، وما وجدتُك إلا سيرَ البريدِ، **أو مكررٌ،** عطفٌ على: مثبتٌ، **بعدَه،** راجعٌ إلى: ما لا يكونُ خبرَهُ، نحوَ: زيدٌ سيرًا سيرًا، وإنَّ زيدًا[2] (أو كانَ سيرًا سيرًا)[3].

وجْهُ وجوبِ الحذْفِ أنَّ المقصودَ من مثلِ هذا الحصرِ والتكريرِ[4] وصْفُ الشيءِ بدوامِ حصولِ الفعلِ منهُ، ووضْعُ الفعلِ للتجدُّدِ، والاسمُ العاملُ كالفعلِ، معَ أنَّ هذا المصدرَ، بعدَ المخبرِ عنهَ المذكورِ، يدلُّ على تعيينِ العاملِ. وإنْ أُريدَ زيادةُ المبالغةِ رُفِعَ المصدرُ على الخبريَّةِ مجازًا، نحوَ: ما أنتَ[5] إلا سيرٌ.

ومَا، مفعولٌ مطلقٌ، **أُكِّدَ بمضمونِ**[6] **جملةٍ،** وهذهِ العبارةُ أظهرُ وأفيدُ من عبارةِ (الكافيةِ)، والمرادُ بالجملةِ[7] غيرُ العاملةِ في المفعولِ المطلقِ، فلا يَردُ نحوُ: زيدٌ سافرَ[8] مسافرَتَهُ، كـ: **لَهُ عليَّ كذا اعترَافًا،** فإنَّ اعترافًا أَكَّدَ مضمونَ: لَهُ عليَّ، الَّذي لا يحتمِلُ غيرَ الاعترافِ، فسُمِّيَ[9] تأكيدًا لنفسِهِ، **أو: أنتَ قائمٌ حقًّا،** فـ: حقًّا، تأكيدٌ لمضمون: أنتَ قائمٌ، الَّذي يحتمِلُ الحقَّ، فسُمِّيَ(٥) تأكيدًا لغيرِهِ، **أو البَتَّةَ،** أي بُتَّ هذا القولُ قطعةً واحدةً، ليسَ فيهِ تردُّدٌ، بحيثُ أَجزِمُ[10] مرَّةً، وأرجعُ أُخرَى، ثمَّ أجزِمُ(٦) فيكونُ قطعتينِ[11] أو أكثرَ، بل لا يُثنَّى فيهِ النظرُ، والمسموعُ قَطْعُ همزةِ: البتَّةَ، على غيرِ القياسِ.

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: ما.

(٢) ح: زيد.

(٣) ما بين القوسين بدله في ب: وكان سيرا سيرا، وفي ح: وكان سيرا سيرا.

(٤) ب و ح: أو التكرير.

(٥) ب و ح: زيد.

(٦) ب و ح: مضمون.

(٧) ح: بجملة.

(٨) ب و ح: يسافر.

(٩) ح: فيسمى.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: أجزمن.

(١١) من ب و ح، وفي الأصل: قطعتان.

وقَلَّ تعريفُهُ، أي حقًّا[1]، **وتنكيرُها**[2]، أي: البتَّةَ. قالَ في (لُبِّ الألبَابِ)[3]: والأكثرُ في الأخيرِ، أي فيمَا يحتمِلُ غيرَهُ، التعريفُ باللامِ، وفيما قبْلَهُ، التنكيرُ. ووجْهُ أنَّ ما احتمَلَ غيرَهُ يحتاجُ إلى زيادةِ تأكيدٍ، فناسَبَهُ اللامُ العهدِيُّ أو الجنسُ[4]، بخلافِ الآخَرِ، ولا يُعقلُ وجْهُ ما ذكرَهُ المصنِّفُ. وقيَّدَ في شرْحِهِ للسيِّدِ عبدِ اللهِ[5]: وقدْ يجيءُ اللامُ لازمًا في بعضِهِ[6]، كالبتَّةَ، فإنَّ سيبويهِ حكمَ في (كتابِهِ[7])[8] (بأنَّ اللامَ)[9] فيها لازمَةٌ، وإنَّمَا وجبَ حذْفُ العاملِ في هذينِ؛ لأنَّ الجملتينِ كالنائبتينِ عن الناصِبِ[10] من حيثُ الدلالةُ عليهِ، ولذا قيلَ: هما عاملتانِ في المصْدرينِ لإفادَتِهما معنَى الفعلِ. وإنَّما قدَّمَ المصنِّفُ هذا الضابطَ مخالِفًا (للكافيةِ)، لمناسبةِ السابقِ في التقويَةِ والتأكِيدِ.

أو فُصِّلَ، عطْفٌ على: أُكِّدَ، **أثرُهُ**، راجعٌ إلى مضمونِ الجملةِ. والمرادُ بالأثرِ الغرضُ المطلوبُ منْهُ، نحوَ قولِهَ ـ تعالى ـ: ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[11]، فالمضمونُ شَدُّ

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: حق.

(٢) من ب، وفي الأصل: وسائرها، وفي ح: وتنكيره.

(٣) كتاب لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد سيف الدين الفاضل الإسفراييني. كشف الظنون ٢/ ٤٥٥-٤٥٧، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ١٦٩.

(٤) ب و ح: الجنسي.

(٥) هو السيد جمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني النيسابوري، المعروف بنقره كار (صائغ الفضة)، عالم بالعربية وأصول الفقه، ولي التدريس بحلب، وأقام بدمشق مدة. ت ٦٦٧ هـ. صنف: شرح لب الألباب في علم الإعراب للإسفراييني، شرح التسهيل، شرح الشافية، شرح التلخيص، وغيرها.ترجمته في: كشف الظنون ٢/ ٤٥٦، الدرر الكامنة ٢/ ٢٨٦، شذرات الذهب ٦/ ٢٤٢، مفتاح السعادة ١/ ١٢٩، الأعلام ٤/ ١٢٦، معجم المؤلفين ٦/ ١٠٨.

(٦) ح: يعقبه.

(٧) ح: كتاب.

(٨) قال سيبويه: "ومن ذلك قولك: قد قعد البتة، ولا يستعمل إلا معرفة بالألف واللام، كما أن جهدك وأجدك لا يستعملان إلا معرفة بالإضافة". الكتاب ١/ ٣٧٩.

(٩) ما بين القوسين بدله في ح: باللام.

(١٠) بعدها في ح: من الناصب.

(١١) سورة محمد الآية: ٤.

الوَثاقِ، والأثرُ المنُّ والفداءُ. وإنَّمَا وجَبَ الحذْفُ لدلالةِ الجملةِ[1] عليـهِ. ولم يـذكُرْ تقـدُّمَ الجملةِ، معَ اشتراطِهِ في الضابِطين، اكتفاءً بإشعارِ[2] التأكيدِ، وتفصيلِ الأثرِ.

أو شُبِّهَ بِهِ، أي شُبِّهَ بالمفعولِ المطلقِ فيهِ نائبُ[3] الفاعلِ، **علاجًا،** حالٌ مـن المجـرورِ، أي صادِرًا عن[4] الأعضاءِ الظاهرةِ، كالضربِ والصوتِ، ويلزمُهُ الحدوثُ، وغيرُ العـلاجِ ما ليسَ كذلكَ، كالعلمِ والزهْدِ، ويلزمُهُ الاستمرارُ، **بعدَ مَا،** أي جملةٍ، **تضمَّنَ صاحبَهُ،** أي المفعولِ المطلقِ، والمرادُ بصاحبِهِ صاحبُ نوعِهِ، لا شخْصِهِ، **ومَا،** أي اسمًا ملابسًـا، **بمعناهُ،** راجعٌ إلى المفعولِ المطلقِ، **كـ: لَهُ صـوْتٌ صـوْتَكَ،** أي يصَـوِّتُ صـوتَكَ أو تصـويتَكَ[5]، بإقامةِ الاسمِ مقامَ المصدرِ، كما في: كلَّمْتُكَ[6] كلامًا، ووجْهُ الوجُوبِ ما سبَقَ. وتقـولُ في غيرِ العلاجِ: لَهُ عِلْمٌ علمُ الفقهاءِ، علـى الوصْـفِ أو البـدلِ[7]، ولا يصِـحُّ تقـديرُ الفعـلِ لدلالتِهِ على الحدوثِ، والمرادُ الاستمرارُ.

المفعول به

في اللغةِ: الَّذي أُلصِقَ بِهِ الفعلُ، وبِهِ: نائِبُ الفاعلِ، وضـميرُهُ عائـدٌ إلى الـلامِ. وفي الاصطلاحِ: **مَا يتعقَّلُ**[8] / ٣٨/ **الفعلُ بِهِ، أي**[9] الحدثُ، أي يتوقَّفُ تعقُّلُـهُ عليـهِ. عـدلَ عن تعريفِ (الكافيةِ) لعدمِ تناوُلِ نحوَ: عرفْتُ زيدًا. وجعلُ الوقـوعِ بمعنَـى التعلُّـقِ حسًّـا وعقلاً[10] مجازٌ لا قرينـةَ[11] لَـهُ. ويـرِدُ علـى المصـنِّفِ الفاعـلُ واللـوازمُ البيِّنـةُ السـابقةُ

(١) من ب و ح، وفي الأصل: الفعل.

(٢) ب و ح: بإشعاره.

(٣) ح: بائب.

(٤) ب: من.

(٥) ب و ح: أي تصويتك.

(٦) ب و ح: كلمت.

(٧) ح: لبدل.

(٨) ب و ح: يعقل.

(٩) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٠) ب و ح: أو عقلا.

(١١) ب: قنرنيته.

للأحداثِ. وتجعلُ[1] ما عبارةً عن الاسمِ المنصوبِ بقرينةِ المُقسمِ يخرجُ الكلُّ، لكنَّ فيهِ ما مرَّ غيرَ مرَّةٍ.

ويتقدُّمُ المفعولُ بهِ على عاملِهِ جوازًا، نحوَ: زيدًا ضربْتُ[2]. **ويجبُ** التقدُّمُ المذكورُ ، **لو تضمَّنَ** المفعولُ بهِ **الصدرَ** ، أي صدْرَ الكلامِ ؛ كالاستفهامِ ، والشرطِ، وكمِ الخبريَّةِ، وكالمضافِ إلى أحدِها، نحوَ: كم رجلاً أو رجلٍ[3] ضربْتَ، وغلامَ كم رجلاً أو رجلٍ ضربْتَ.

ويمتنِعُ التقدُّمُ **لو** كانَ **العاملُ اسمَ فعْلٍ،** لا يقالُ: زيدًا[4] رويدَ، لضعْفِهِ، **أو** شيئًا **مضافًا إليهِ،** نائبُ الفاعلِ، وضميرُهُ عائدٌ إلى موصوفٍ محذوفٍ، لا يقالُ: أنا زيدًا غلامَ ضاربٌ، إذِ المعمولُ لا يتقدَّمُ على ما لا يتقدَّمُ عليهِ العاملُ، لكنْ ينبغِي استثناءُ غيرٍ، فإنَّه يجوزُ أنْ يقالَ: أنا زيدًا غيرَ ضاربٌ، لكونِه بمعنَى: لا ضاربٌ.

ويحذفُ المفعولُ بهِ جوازًا، لو كانَ منويًّا بقرينةٍ، **ولو** كانَ **نسيًّا،** أي مَنسيًّا، فيُجعلُ كاللازمِ، فلا يحتاجُ إلى قرينةٍ، **كـ: يُعْطِي**[5]، (أي يفعلُ الإعطاءَ، فلا يقدَّرُ المعطَى لعدمِ تعلُّقِ الغرضِ بِهِ ، **وعامِلُهُ**)[6]، عطْفٌ على ضميرِ: يحذفُ[7]، لوجودِ الفعلِ جوازًا، نحوَ: مكَّةَ، لِمَنِ استَّعدَ للحجِّ، أي تقصَّدَ[8] مكَّةَ.

ويجبُ حذفُ العاملِ في سبعةِ أبوابٍ. الأوَّلُ سماعِيٌّ، وذلكَ في الأمثالِ وأمثالِها فلا يجوزُ ذكرُهُ، لامتناعِ تغيُّرِها، **كـ: أهْلاً**[9]، أي أتيْتَ مكانًا مأهُولاً، (أو معمُورًا)[10]، أو لا

---

(١) ب و ح: ويجعل.

(٢) ح: ضربت زيد.

(٣) ح: وا رجل.

(٤) ب: زيد.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: كنعطي.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) ب: حذف.

(٨) ح: يقصد.

(٩) جاء في الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٣٣٥:" وقال الفراء: مرحبا وأهلا منصوب على المصدر وفيه معنى الدعاء كأنه قال: رحب الله بك مرحبا وأهلك أهلا". وانظر لسان العرب (رحب) ١/ ٤١٤.

(١٠) ما بين القوسين ساقط من ب، وفي ح: أي معمورا.

أجانِبُ. والبواقِي قياسيَّةٌ.

والثاني[1] **باب:**

الاشتمال

ويقالُ لهُ: بابُ الاشتغال[2]، وما أُضمِر عاملُهُ على شريطةِ التفسيرِ. قدَّمَه على النداءِ، مخالِفًا (للكافيةِ)، حذَرًا عن تباعدِ الأقسامِ، فعلى هذا الأنسبُ تقديمُ التحذيرِ، والإغراءِ، والاختصاصِ.

وما، مفعولٌ بهِ، عطْفٌ على: أهلاً، كانَ **بعدَهُ عامِلٌ،** فعلٌ أو شبْهُهُ، لا حرفٌ؛ لأنَّه لا ينصبُ المفعولَ بهِ، **عَمِلَ،** زائدٌ، **في غيرِهِ،** ضميرِهِ كـ: زيدًا ضربْتُهُ، أو متعلَّقِهِ، كـ: زيدًا ضربْتُ غلامَهُ، أو رجلاً يحبُّهُ، أو الَّذي يحبُّهُ، أو عمْرًا أو أخاهُ[3]، فوجودُ الضميرِ وعملُ النصبِ، لفظًا أو معنًى، فيهِ وفي متعلَّقِهِ، شرْطٌ. فالوجْهُ أنْ يقولَ: ناصبِ ضميرِهِ، أو متعلَّقِهِ، فخرجَ نحوُ: زيدًا ضربْتُ، وبمفهومِ غيرِهِ خرجَ نحوُ: زيدًا ضربْتُ بسوطِهِ. **وأمْكنَ إعمالُهُ،** أي العاملِ المذكورِ في المفعولِ بهِ السابقِ، **أو** إعمالُ[4] **مناسِبِهِ،** فحُذفَ المضافُ، فرُفعَ أو بقِيَ على جرِّهِ على الأقلِّ، أو عطْفٌ على المجرورِ، على مذهبِ الكوفيَّةِ[5].

واحترازَ بالإمكانِ عمَّا امتنعَ لمانعٍ[6] لفظيٍّ، كـ: إنَّ وأخواتِهِ، ولامِ الابتداءِ، وألا للتَّمنِّي، ومَا، وإنْ، بخلافِ بواقِي حروفِ النفْيِ، وإلا، ونوني التوكيدِ[7]، وحرفِ العطفِ، وفاءِ السببيَّةِ الواقعةِ موقِعَها، غيرَ زائدةٍ، ومنهُ قولُهُ ـ تعالى ـ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي (فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ

---

(١) ح: والثاني في.

(٢) ح: الاستغال.

(٣) ب و ح: أو عمرو وأخاه.

(٤) ب: إعماله، و في ح: أو إعمال العامل مناسبه.

(٥) هذه النسبة ليست صحيحة. وقد محّصت رأي الكوفيين في عطف الظاهر على المكني المخفوض من دون إعادة الخافض في كتابي الخلاف النحوي الكوفي ص٣٥٦-٣٥٧.

(٦) ح: لما.

(٧) ب و ح: التأكيد.

﴿مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ)[1]﴾[2]، الآيــة، عنــدَ[3] المــبرِّدِ[4]، وكــمْ، والاســتفهامِ، والعــرْضِ، والتحضيضِ، والشرطِ، والتفضيلِ، والتعجُّبِ، واسمِ الفعلِ، والمضافِ إليهِ، والصلةِ، والصفةِ، وجوابِ القسَمِ، وكونِ العاملِ من جملةٍ أخرى، ومنهُ قولُهُ ـ تعالى ـ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾[5] الآية، عندَ سيبويهِ[6]، إذْ تقديرُهُ عندَهُ: حكْمُ الزانيةِ والزاني في ما يُتلى عليكم[7]، وفاجْلدُوا[8]، جملةٌ أخرى بيانيَّةٌ، فلا يعملُ في الَّتي قبلَهَ، والفاءُ زائدةٌ أو تفسيريةٌ، أو معنويٌّ لفسادِ[9] المعنَى، أو خلافِ المقصودِ، كما في قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾[10]، فإنَّه لو نُصِبَ: كلُّ، فإنْ تعلَّقَ: في / ٣٩/ الزبرِ بـ: فعلُوه، فَسَدَ المعنَى[11]، وإنْ كانَ صفةً لِـ: كلُّ شيءٍ، لزمَ الثاني، إذِ[12] المقصودُ: أنَّ كلَّ مفعولِهم ثابِتٌ في الزبرِ، (لا أنَّ كلَّ ثابتٍ في الزبرِ)[13] فعلُوه. وعمَلُ معنَى الابتداءِ[14] في نحوِ: زيدٌ ضربْتُهُ مانِعٌ أيضًا.

وينبغِي أنْ يزيدَ: لولاهُ، أي لولا العملُ في غيرِهِ، ليُعلمَ أنَّ الإمكانَ فرضِيٌّ، وأنَّ

(١) ما بين القوسين ساقط من ب و ح.

(٢) سورة النور الآية: ٢. وتمامها: ﴿...فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾.

(٣) ب: عبد.

(٤) المقتضب ٣/ ٢٢٥. وانظر شرح الكافية ١/ ١٧٨.

(٥) ساقطة من ب و ح.

(٦) الكتاب ١/ ١٤٣.

(٧) ب: عليك.

(٨) ح: فاجلدوا.

(٩) ب و ح: كفساد.

(١٠) سورة القمر الآية ٥٢.

(١١) ساقطة من الأصل، و ب، زيادة من ح.

(١٢) مكرر في ب.

(١٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

(١٤) ب: الاالابتداء.

المانعَ منحصِرٌ في العملِ، ويحصلُ الاحترازُ منطوقًا من نحوِ: زيدًا ضربْتُ بسوطِهِ، وعبارةُ: أمكنَ، أولى منْ: لو سُلِّطَ، إذْ يتبادرُ منهُ عدمُ الاعتدادِ بالمانعِ اللفظيِّ.

نصْبًا، مفعولُ: إعمالُهُ، فهذا مستغنًى عنهُ؛ لأنَّ العاملَ لا يرفعُ ما قبلَهُ، وإنْ جُعِلَ[1] مفعولَ عمِلَ، ليحصلَ الاحترازُ عن نحوِ: زيدٌ ذُهِبَ بِهِ، فالمناسِبُ قربُهُ، والأنسَبُ ما قلْنا، **لفظًا**[2]، أي لفظيًّا، نحوَ: زيدًا ضربتُهُ، **أو معنًى،** أي معنويًّا محليًّا، نحوَ: بزيدٍ مررْتُ بهِ، وعلى الثاني فاللفظيُّ نحوُ: زيدًا ضربْتُ غلامَهُ، والمعنويُّ نحوُ: زيدًا مررْتُ بهِ، **كـ: زيدًا حبستُ عليهِ،** أي لابسْتُهُ[3]، **أو مررْتُ بِهِ،** أي جاوزْتُهُ، مثالانِ للمناسِبِ؛ ليعلمَ أنَّه يعُمُّ اللازمَ والمرادفَ. ولَمَّا اقتضَى المناسَبَةُ المغايرةَ قدَّمَ الكاملَ فيها، وتركَ[4] مثالَ الأوَّلِ لوضُوحِهِ.

والبابُ[5] على[6] أربعةِ أقسامٍ؛ ما يجبُ فيهِ النصْبُ، وما يُختارُ، وما يُساوي الرفعَ، وما يُختارُ. وليسَ[7] ما يجبُ فيهِ الرفعُ من هذا البابِ. وفي ترتيبِ الأقسامِ نظرانِ؛ التَّرقِّي التدريجيُّ، وهوَ قلبُ ما ذكرنا، اختارَهُ ابنُ الحاجبِ، غيرَ أنَّه قدَّمَ اختيارَ النصْبِ على المساواةِ، أو تقديمُ[8] الأحقِّ بالبابِ فالأحقِّ، وهوَ ترتيبُ ما ذكرْنا، وهوَ الأولَى، اختارَهُ المصنِّفُ، غيرَ أنَّه قدَّمَ اختيارَ النصْبِ ومساواتِهِ فقصَّرَ، أو المصنِّفُ أقلُّ تقصيرًا[9].

ونصْبُهُ، أي بابِ الاشتغالِ، **أولَى** من رفعِهِ، **لو عُطِفَ،** أي لو وقَعَ العطفُ في بابِ الاشتغالِ **على** جملةٍ **فعليَّةٍ،** كـ:قامَ زيدٌ وعمرًا أكرَمْتُه للتناسُبِ، **ولو** كانتِ الجملةُ

(١) بعدها في ح: نصبا.

(٢) بعدها في ب و ح: صفته.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: لابسه.

(٤) مكرر في الأصل.

(٥) ب و ح: ثم هذا الباب.

(٦) ساقطة من ب و ح.

(٧) ب: ووليس.

(٨) ب و ح: وتقديم.

(٩) من ح، وفي الأصل: تقصير، و في ح: تقصر.

المعطوفُ عليها أو المعطوفةُ[1]، **ذاتَ وجهينِ** الفعليَّةِ والاسميَّةِ، أو احتمـاليَّ[2] العطفـينِ، نحوَ: زيدٌ قامَ وعمرًا أكرمْتُهُ في دارِهِ، **فالنصبُ مساوٍ** للرفعِ، **أو لُيسَ**، عطفٌ على: عُطِفَ، **المفسِّرُ بالصفةِ** لو رُفِعَ، كقولِهِ ـ تعالى ـ: { إِنَّا كلَّ شيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ }[3]، فإنَّ المقصودَ أنَّ كلَّ شيءٍ مخلوقُنا، فإنَّه[4] بقَدَرٍ، والنصْبُ محكَمٌ فيهِ، وأمَّا الرفعُ فيحتملُ فيهِ كونُ: خلقْنَـا، خبرًا، فالمقصودُ وصفُهُ، فيفيدُ أنَّ كلَّ مخلوقِنَا بقَدَرٍ، وهذا بِمعزَلٍ عن المقصودِ.

أو كانَ **بعدَهُ**، أي المفعولِ بهِ المذكورِ، **أمْرٌ أو نهْيٌ**، كـ: زيـدًا اِضْـرِبْهُ، أو لا تضْـرِبْهُ؛ لأنَّ الطلَبَ لا يقعُ خبرًا إلا بتأويلِ القوْلِ[5]، والنصْبُ مستغنًى عنهُ.

أو هوَ، أي المفعولُ بهِ ،وقعَ **بعدَ النفْيِ**، نحوَ: ما زيدًا ضربْتُه، وكـذا لا وإن، بخـلافِ لمْ، ولَمَّا، ولنْ، يجبُ بلفظِ[6] معمولِها، فلا يُقدَّرُ بالاستقراءِ، **والاستفهامِ**، نحـوَ: أَزيـدًا ، أو هلْ زيدًا ضربْته ، والرفعُ في هلْ أضعفُ ، وعندَ البعضِ لا يجوزُ، (بل يجبُ النصـبُ)[7]. وينبغِي أنْ يقولَ: بعدَ حرفِ النفْـيِ والاسـتفهامِ ؛ لأنَّـه لا يجـوزُ النصـبُ في: لـيسَ زيـدٌ ضربْته، ويجبُ في نحوِ: ما زيدًا ضربْته، أو متى زيدًا ضربْته، على ما في (التوضيح[8]).وفي الرضيِّ[9] أنَّ الاسماءَ المتضمِّنةَ للاستفهامِ يدخلُ[10] على فعليَّةٍ فعلُها ملفوظٌ بهِ، كمـا في هلْ، ويقبحُ: متى زيدًا ضربْت، ومتى زيـدٌ خـرجَ، فـالرفعُ في: متـى زيـدًا ضـربْته، أقـبحُ القبيحينِ، كما في هلْ، وإذا كانَ المتضمِّنُ للاستفهامِ هوَ المفعولَ بهِ المذكورَ فرفْعُـه أوْلَـى،

---

(١) ح: والمعطوفة.

(٢) ح: واحتمالي.

(٣) سورة القمر الآية ٤٩.

(٤) ب و ح: وأنه.

(٥) البركلي هنا تابع لأبي بكر الأنباري وبعض الكوفيين حيث منعوا وقوع الجملة الطلبية خـبرا، وقـد أجاز ذلك جمهور النحويين. انظر: المساعد١/ ٢٣٠، ارتشاف الضرب ٢/ ٤٩.

(٦) ب و ح: تلفظ.

(٧) ما بين القوسين بدله في ح: النصب يجب.

(٨) شرح التصريح ١/ ٢٩٨.

(٩) شرح الكافية ١/ ١٧٣.

(١٠) ب و ح: تدخل.

نحوَ: **أيُّهم** ضربْته[١]، **وحيثُ وإذا**، كائنتينِ، **للشرْطِ**، نحوَ: حيثُ زيدًا تجدْهُ فأكرمْهُ، وإذا زيدًا أكرَمْتَه أكرَمَكَ، وإنَّما لم يجبِ النصبُ بعدَهما لعدمِ تمحُّضِها للشرْطِ، بخلافِ: إنْ[٢] ولو، وأمَّا سائرُ الأسماءِ[٣] الجازمةِ فلا[٤] / ٤٠/ تُفصلُ[٥] عن الفعلِ إلا للضرورةِ، فلا يكونُ من هذا البابِ.

ويجبُ النصبُ **بعد حروفِ**[٦] **التحضيضِ**؛ هلا وألا مشدَّدتين، ولولا، ولوما[٧]، **وحرفي الشرْطِ**؛ إنْ[٨] ولو، دونَ أمَّا؛ لأنَّهما لا يدخلانِ[٩] إلا على الأفعالِ بالاستقراءِ.

والرفعُ أوْلَى في غيرِها، أي المذكوراتِ، مِمَّا اختِيرَ[١٠] فيهِ النصبُ أو وجبَ أو ساوَى[١١]، **أو وُجدَ** قرينةٌ مرجِّحةٌ للرفعِ، حالٌ من محذوفٍ، أي: أو فيها موجودًا، **أقوَى منها**، أي المذكوراتِ المرجِّحةِ للنصْبِ، أو المسوِّيَةِ، **كـ: إذا للمفاجَأةِ**، نحوَ: قامَ زيدٌ وإذا عمْرٌو يضرِبُه بكْرٌ؛ لأنَّ غَلَبَةَ وقوعِ الاسميَّةِ بعدَ إذا للمفاجأةِ، أقوَى من تناسُبِ العطْفِ. وهذا مذهبُ البعضِ، وبعضُهم يوجِبُ الرفعَ بعدَهُ.

وأمَّا لغيرِ[١٢] **الطلَبِ**، يعنِي الأمْرَ والنهْيَ والدعاءَ، نحوَ: قامَ[١٣] زيدٌ وأمَّا عمرٌو

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: ضربت.

(٢) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) مكرر في الأصل.

(٥) ب و ح: يفصل.

(٦) ح: حرف.

(٧) ح: وما.

(٨) ح: وإن.

(٩) ب: تدخلان.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: اختار.

(١١) ح: يساوي.

(١٢) ب: بغير.

(١٣) ب: قدم.

فأكرمْتُه، فغَلَبَةُ[1] دخولِها على المبتدأِ أقوَى من رعايةِ التناسُبِ، وأمَّا معَ[2] الطلَبِ فالنصْبُ مختارٌ؛ لأنَّ[3] وقوعَهُ خبرًا بتأويلٍ بعيدٍ، فغلَبَ على الغلَبَةِ، (نحوَ: أمَّا)[4] زيدًا فاضْرِبْهُ، أو فلا تَضرِبْه، أو فغفَرَهُ اللهُ[5]. وترَكَ الجوابَ على[6] الآيتينِ الكريمتينِ؛ لأنَّه وظيفةُ المفسِّرِ.

والثالثُ بابُ:

التحذير

وأشارَ إليهِ بقولِهِ: **ومَا، أي مفعولٌ بهِ، حذِّرَ** مدلولُهُ **من مدلولٍ ذُكِرَ بعدَهُ. وذا، أي**: مَا بعدَه، ملابسٌ **بالواوِ، نحوَ**: إيَّاكَ والأسدَ؛ بَعِّدْ عن الأسدِ، والأسدَ بَعِّدْ منكَ[7]، والجمعُ بينَ ضميرَي[8] الفاعلِ والمفعولِ لشيءٍ واحدٍ جائزٌ، إذا كانَ أحدُهما منفصِلاً، ذكَرَهُ الرضيُّ[9]، **ومِنْ**[10]، نحوَ: إيَّاكَ مِن الأسدِ، أي إيَّاكَ بَعِّدْ من الأسدِ. (**ويُحذفُ**: مِنْ

---

(١) في الأصل: فعلته، وفي ب و ح: فعلبة. وما اثبت هو الوجه.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) ج: لا.

(٤) ما بين القوسين مكرر في ب.

(٥) ب و ح: الله تعالى.

(٦) ب و ح: عن.

(٧) ب و ح: عنك.

(٨) ب: ضمير.

(٩) قال الرضي: "قال: كان أصل إيّاك والأسدَ: اتّقِ، ثم إنهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد إذا اتصلا جاءوا بالنفس مضافا إلى القاف، فقالوا: اتّق نفسكَ، ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال، ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج إليه؛ لأن اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز أن يكون متصلا لأن عامله مقدر ـ كما يجيء في باب المضمرات ـ فصار منفصلا. وأرى أن هذا الَّذي ارتكبه تطويلا مستغنى عنه، والأولى أن يقال: هو بتقدير إياك باعد أو نحِّ، بإضمار العامل بعد المفعول. وإنما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون أحدهما منفصلا، كما جاز: ما ضربت إلا إياك، وما ضربت إلا إياي..." .شرح الكافية ١/ ١٨٢.

(١٠) ح: أو من.

جوازًا، كـ: **إيَّاكَ أنْ تحذِفَ**[1]، بخلافِ: إيَّاكَ الأسدَ)[2]، فإنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّ حذفَ الجارِ في غيرِ المواضعِ المعهودةِ شاذٌّ، وحذفُ العاطفِ أشذُّ. **وبابُها،** عطفٌ على ضمير: يُحذَفُ، وضميرُهُ إلى: مِنْ، أي: يجوزُ حذفُ سائرِ حروفِ الجرِّ **معَ أنْ وأنَّ،** حذْفًا **قياسًا،** أي قياسيًّا. وهذهِ فائدةٌ استطراديَّةٌ.

وما، أي مفعولٌ بهِ، عطْفٌ على: ما حذِّرَ[3]، **حُذِّرَ**[4] **منهُ،** أي مِن مدلولِهِ، **لو كُرِّرَ،** نحوَ: الطريقَ الطريقَ. وإنَّمَا وجَبَ حذْفُ العاملِ في قسْمَي التحذيرِ؛ لضيقِ الوقْتِ، وعدَمِ الفرصَةِ بذكْرِهِ حقيقةً، أو اعتبارًا.

وعامِلُها، أي عاملُ قسْمَي التحذيرِ، **بَعِّدْ،** لا: اتَّقِ؛ لاحتياجِهِ إلى تكلُّفاتٍ. قال الجاميُّ ـ ونعْمَ مَا قالَ ـ: "تقديرُ[5] بَعِّدْ، في نحوِ: الطريقَ الطريقَ، غيرُ مناسِبٍ؛ لأنَّ المعنَى على الاتقاءِ عن الطريقِ، لا على تبْعِيدِهِ، فالصوابُ أنْ يقالَ: بتقديرِ بَعِّدْ، أو اتَّقِ، أو نحوِها[6].

والرابعُ بابُ:

الإغراء

وهوَ المذكورُ[7] بقولِهِ: **ومَا أُغرِيَ بهِ مكرَّرًا، كـ: أخَاكَ أخَاكَ،** أي الزَمْ. وهذا أحدُ قسْمَيهِ، فعليهِ أنْ يزيدَ: أو معطُوفًا عليهِ بالواوِ، كـ: شأنَكَ والجمعَ؛ ليدخلَ القسْمُ[8] الآخَرُ، وأمَّا نحوُ: العهدَ، أي الزَمْهُ، أو احْفَظْهُ[9]، فلا يجِبُ حذفُ عاملِهِ، وإنْ سُمِّيَ[10] إغراءً.

---

(1) ب: يحذف.

(2) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(3) من ب و ح، وفي الأصل: حذر.

(4) ح: وحذر.

(5) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(6) بعدها في ب و ح: انتهى. وانظر الفوائد الضيائية شرح كافي ابن الحاجب ١/ ٣٦٥ وما بعدها.

(7) من ب و ح، وفي الأصل: المؤكد.

(8) ح: قسم.

(9) من ب و ح، وفي الأصل: أي احفظه.

(10) بعدها في الأصل: به، وهي مقحمة هاهنا.

وعلّةُ وجوبِ الحذفِ ما تقدَّمَ في التحذيرِ[1].

والخامسُ بابُ:

الاختصاص

كما قالَ: **ومَا نُصِبَ على الاختصاصِ، كـ: نَحْنُ العرَبَ نفْعَلُ كَذا،** أي: أَخُصُّ، أو أَعنِي العربَ.

ومنهُ، أي: ومِمَّا نصِبَ على الاختصاصِ، **ما نصِبَ على المدحِ،** نحوَ: الحمدُ للهِ الحمِيدَ، **والذَّمِ،** نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[2]، **والتَّرَحُّمِ،** نحوَ[3]:

[المتقارب]

٨ . وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

ولا بدَّ فيهِ من اختلافِ إعرابِهِ[4] لِمَا قبلَهُ، ولذا سُمِّيَ[5] وصْفًا مقطُوعًا أيضًا. **وقدْ ينكَّرُ،** أي الغالبُ في بابِ الاختصاصِ التعريفُ، **وقدْ ينكَّرُ،** كـ: شُعْثًا، في البيتِ السابقِ.

واعْلمْ أنَّ المصنِّفَ عمَّمَ الاختصاصَ، والمدحَ، والذَّمَ، والتَّرحُّمَ، والمشهورُ تبايُنُها؛ إذِ الاختصاصُ لفْظُ أيُّها، موصُوفًا بذِي اللامِ بعدَ ضميرِ المتكلِّمِ؛ للافْتخارِ، نحوَ: أَنَا أُكْرِمُ الضِّيفَانَ أَيُّها الرجُلُ، أي أنا أكرِمُهُ مختصًّا من بينِ الرجالِ، أو / ٤١/ للتَّصاغُرِ، نحوَ: أَنَا

(١) وهي ضيق الوقت وعدم الفرصة بذكره حقيقة أو اعتبارا.

(٢) سورة المسد الآية: ٤.

(٣) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي. ديوان الهذليين ٢/ ١٨٤. وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٩٩، و ٢/ ٦٦، معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٨، المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ص٥١٧، شرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٦، المقاصد النحوية ٤/ ٦٣، الحلى وجوه النصب ص٣٨، شرح التصريح ٢/ ١١٧، شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٠٧، خزانة الأدب ١/ ٤١٧، و ٢/ ٣٠١، المقرب ١/ ٢٢٥، أوضح المسالك ٣/ ١٣، المخصص ١٦/ ١٣٠، ١٣١، شرح المفصل ٢/ ١٨، أمالي ابن الحاجب ١:٣٢٢، رصف المباني ص٤١٦. والشاهد فيه نصب (شعثا) على القطع للترحم، على إضمار فعل تقديره: وذكرهن شعثا. ويجوز في (شعثا) الجر على الإتباع لقوله: (عطل).

(٤) ب و ح: الإعراب.

(٥) ح: سمي.

المسكينُ أيُّها الرجُلُ، أي مختصًا بالمسكَنَةِ من بينِ[1] الرجال، أو لمجرَّدِ بيان المقصُودِ بذلكَ الضميرِ، نحوَ: أنَا أدخلُ أيُّها الرجُلُ، أي مختصًّا بالدخُولِ وهذا القسْمُ منقُولٌ من النداءِ، حالٌ[2] في الحالِ، ولذا لم يذكرْهُ المصنِّفُ.

أو اسمٌ منصوبٌ دالٌّ على مفهومِ ضميرِ المتكلِّمِ السابقِ؛ إمَّا معرَّفٌ باللامِ، نحوَ: نحنُ العربَ نفعلُ كذا، أو مضافٌ، نحوَ قولِهِ[3] ـ عليهِ السلامُ ـ: "نحنُ معاشِرَ الأنبياءِ لا نُورثُ".

واختُلِفَ في هذا القسْمِ. قيلَ: إنَّه منقُولٌ من النداءِ أيضًا، والمختارُ أنَّه منصوبٌ بـ: أعنِي، أو أخُصُّ؛ لأنَّ النقلَ لا دليلَ عليهِ، هاهنا، بخلافِ القسْمِ الأوَّلِ، معَ أنَّه خلافُ الأصلِ، وذُو اللامِ لا يُنادَى، والمفردُ المعرفةُ[4] لا يُنصبُ.

وأمَّا إذا لم يتقدَّمْ ضميرُ المتكلِّمِ، نحوَ: مررْتُ بهِ الفاسقَ أو المسكينَ، والحمدُ للهِ الحميدَ، فلا[5] يُعدُّ من بابِ الاختصاصِ، بلْ يُسمَّى[6] بابَ المدحِ والذَّمِ والتَّرحُّمِ[7].

(ويجوزُ تقديرُ العامِلِ في الجميعِ؛ أعنِي، أو أخُصُّ، أو أمدَحُ، وأذمُّ[8]، وأترحَّمُ[9])[10]، بحسَبِ المقامِ. والمصنِّفُ جعلَهما بابًا واحدًا؛ لاشتِراكِهما في جوازِ تقديرِ: أخُصُّ، تقْليلاً للأقسَامِ، تسهِيلاً[11] للضَّبْطِ.

---

(١) ساقطة من ب.

(٢) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٣) صحيح مسلم ٣/ ١٣٧٩، الموطأ ص٣٩٣، مسند أحمد ٢/ ٤٦٣.

(٤) ح: والمعرفة.

(٥) مكرر في ب.

(٦) ب: سمي.

(٧) وانظر المحلى وجوه النصب ص٣٤-٣٩.

(٨) ب: أو أذم.

(٩) ب: أو أترحم.

(١٠) ما بين القوسين ساقط من ح.

(١١) ح: وتسهيلا.

والسادسُ بابُ:

النداء

ولم[1] يعرِّفِ المنادَى، كما عرَّفهُ ابنُ الحاجبِ[2]، بل اكتفَى بقولِهِ: **ومَا نُودِيَ بحرْفِ النداءِ لفظًا**، نحوَ: يا زيدُ، أو تقديرًا، نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ ﴾[3]، لاحتياجِهِ إلى تعسُّفاتٍ مفسِدَةٍ للحدِّ، في وجودِ الإقبالِ ضِدَّ الإدبارِ، نحوَ[4]: يَا اللهُ، ويا زيدُ لا تقبلْ وأدبرْ[5]، ويَا سماءُ، ويَا للماءِ.

وإنَّمَا وجَبَ حذفُ عاملِهِ، أعنِي أدعُو، إنشاءً[6] لرفعِ لبْسِ الخبرِ، ثُمَّ أُنيبَ عنهُ حرفُ النداءِ؛ ليدلَّ عليهِ، فتأكَّدَ الوجوبُ لامتناعِ الجمعِ بينَ النائبِ والمَنُوبِ.

ويحذفُ هوَ، أي المنادَى، جوازًا عندَ القرينةِ، مثلَ قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾[7] فيمن قرأَ بالتخفيفِ[8]، أي: ألا يَا قوْمِ اسجُدوا[9]، وزادَ هوَ: ليصِحَّ

---

(١) مكرر في ب.

(٢) قال ابن الحاجب في تعريف النداء: "هو المطلوب إقباله بحرف ناب مناب أدعو، وهي حروف النداء ملفوظا به أو مقدرا، فقولهم: يا زيد معناه: أدعو زيدا، فهو مفعول به بفعل مقدر لا يجوز إظهاره، ولو قلت: يا أدعو زيدا، لم يجز، وإنما وجب حذفه للقرينة الدالة، ولوقوع حرف النداء موقع الفعل المحذوف". شرح الوافية نظم الكافية ص١٩٠.

(٣) سورة يوسف الآية: ٢٩. وتمامها: ﴿...أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ ﴾.

(٤) ب و ح: في نحو.

(٥) ب: أو ابر.

(٦) ب: انسيا.

(٧) سورة النمل الآية: ٢٥. وتمامها: ﴿... يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ ...﴾.

(٨) هي قراءة الزهري، وأبي جعفر، وأبي عبد الرحمن السلمي، والحسن، وحميد الأعرج، وطلحة، والكسائي. انظر إعراب القرآن ٣/ ٢٠٦، معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٠، معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٢٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ١٥٦، التبيان ٢/ ١٠٠٧، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٢١، البحر المحيط ٧/ ٦٨، مفاتيح الغيب ١٢/ ٢٠٢، الكشاف ٣/ ١٤٥، وفيه: "ومن قرأ بالتخفيف فهو: ألا يا اسجدوا، ألا للتنبيه، ويا حرف نداء، ومناداه محذوف، كما حذفه من قال: ألا يا اسلمي يا دار ميَّ على البلى".

(٩) ساقطة من ب و ح.

العطفُ بعدَهُ، **والحرْفُ،** أي يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ أيضًا، **من غيرِ الجنسِ،** قيلَ: يعني النكرةَ قبلَ النداءِ، فيشملُ يا[1]، معَ جوازِ الحذفِ منه إذا وصِفَ بذي اللامِ، **والإشارةِ؛** لأنَّ نداءَهما لم يكثرْ[2]، فلا قرينةَ، **والمستغاثِ والمندوبِ؛** لأنَّ المطلوبَ فيهما مدُّ الصوتِ والتطويلُ، وينبغِي[3] أنْ يزيدَ: والمتعجَّبِ منهُ، نحوَ: يا لَلماءِ، ويا لَلدواهِي، والمهدَّدِ، نحوَ: يا لَزيدٍ لأقتُلنَّكَ. وإدخالُهُما في المستغاثِ، كأنَّ المتعجِّبَ يستغيثُ بالمتعجَّبِ منهُ ليحضُرَ، فيقضِيَ منهُ التعجُّبَ، ويتخلَّصَ منهُ، وكأنَّ المهدِّدَ يستغيثُ بالمهدَّدِ[4] ليحضرَ فينتَقِمَ منهُ، ويستريحَ من[5] ألم (خصومَتِهِ، تعسُّفٌ[6])[7] باردٌ، على أنَّ التعجُّبَ موجودٌ قبلَ النداءِ، وسببُ الضحكِ والسرور، فكيفَ يُقْضَى منهُ التعجُّبُ ويُرادُ التخلُّصُ؟ وأنَّ التهديدَ يقتضِي الاستعلاءَ، والاستغاثةَ التذلُّلَ، وأنْ يزيدَ: ولفظةِ الجلالةِ، لعدمِ جوازِ الحذفِ عنها أيضًا، فبقِي العلمُ غيرُ الجلالةِ[8] والمضافُ وأيٌّ الموصوفُ باللامِ، نحوَ: أَيُّها الرجلُ، وأيُّهذا الرجلُ. قدَّمَ حذفَهما مخالِفًا (للكافيةِ)؛ لأنَّه عدمَ الإتيانَ المقدَّمَ على الذكْرِ المتفرِّعِ عليهِ سائرُ الأحكامِ والتعبيرُ بالحرفِ لإيهامِ شدَّةِ الاحتياجِ إليهما.

ويجبُ حذفُ حرفِ النداءِ **في اللَّهُمَّ،** لوقوعِ الميمِ المشَدَّدَةِ عِوَضًا عنهُ، وامتناعِ الجمعِ بينَ العِوَضِ والمعوَّضِ عنهُ، وأُخِّرَ[9] الميمُ تبرُّكًا باسمِهِ ـ تعالى ـ .

هذَا عندَ سيبويهِ[10] وأتباعِهِ[11]، وعندَ الفراءِ[12] أصلُهُ: يا اللهُ أُمَّنَا

---

(١) ب و ح: أيا.

(٢) ب: يكسر.

(٣) ب: ووينبغي.

(٤) ح: المهدب.

(٥) مكرر في ب.

(٦) خبر: وإدخالهما.

(٧) ما بين القوسين بدله في ح: الخصومة منه تعسف.

(٨) بعدها في ح: لعدم، وهي مقحمة هاهنا.

(٩) من ب و ح، وفي الأصل: أوجر.

(١٠) الكتاب ٢/ ١٩٦.

(١١) انظر همع الهوامع ٣/ ٦٤، شرح الكافية ١/ ١٤٦.

(١٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور الديلمي، أجل أصحاب الكسائي وأشهرهم، كان رأسا في النحو واللغة، وزعيم الكوفيين بعد الكسائي، ت ٢٠٧ هـ. صنف: معاني القرآن، الحدود، البهاء أو البهي، المقصور والممدود، الأيام والليالي والشهور، وغيرها. ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ص١٤٣، مرآة الجنان ٢/ ٣٨، وفيات الأعيان ٦/ ١٧٦، تاريخ بغداد ١٤/ ١٤٩، الفهرست ص٩٨، نزهة الألباء ص٨١، إنباه الرواة ٤/ ١، مراتب النحويين ص١٣٩، أخبار النحويين البصريين ص٥١، بغية الوعاة ٢/ ٣٣٣،حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٣٢٦، تهذيب التهذيب ١١/ ٢١٢، الأنساب ٤/ ٣٥٢، شذرات الذهب ٢/ ١٩.

بالخير[1]، وجوَّزَ دخولَ يا[2] عليهِ ؛ لأنَّه جعلَ الميمَ عِوَضًا عن بقيَّةِ الجملةِ. ورُدَّ بجواز: اللهُمَّ أُمَّنا بالخيرِ، واللهُمَّ العَنْ فلانًا، والدعاءِ على نفسِهِ، وامتناعِ: اللهُمَّ وارْحَمْنا.

ولا يوصَفُ لفظُ اللهُمَّ، عندَ سيبويهِ[3]؛ جعلَ[4] الميمَ مانِعًا، وجعلَ مالِكَ المُلْكِ (في قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿ قُلِ[5] ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾ [6])[7] منادًى، لا وصْفًا / ٤٢/ ، وأمَّا غيرُ سيبويهِ فجوَّزُوا[8].

ويُبْنَى المنادَى **على رفْعِهِ،** مجازٌ باعتبارِ الكونِ، أو الأوَّلُ شامِلٌ لواوِ الجمْعِ وألفِ التثنيةِ والضمةِ، لفظًا أو تقديرًا أو[9] محلاً، **لو** كانَ **مفردًا** غيرَ مضافٍ ولا مشابهٍ بهِ[10]، **معرفةً** قبلَ النداءِ، نحوَ: يا هذا[11]، أو بعدَهُ، نحوَ: يا رجلُ، **كـ: يا رجُلان.** مثَّلَ بتثنيةِ النكرةِ؛ لتكونَ قرينةً لإرادةِ أحدِ معاني المفردِ، ويظهرَ عمومُ الرفعِ والمعرفةِ. وإنَّمَا بُنِيَ لوقوعِهِ موقِعَ الكافِ الاسميَّةِ، ومشابَهتِهِ إيَّاها إفرادًا وتعريفًا في مثلِ: أدعُوكَ، المشابهَةِ لكافِ الخطابِ الحرفيَّةِ، لفظًا ومعنًى[12].

ولَمَّا كانَ المختارُ في العلمِ المفردِ الموصوفِ بابنٍ أو ابنةٍ، مضافين إلى علمٍ، نحوَ: يا زيدَ بنَ عمرٍو، ويا هندَ بنةَ عمرٍو، بخلافِ: يا رجلُ ابنُ[13]، ويا زيدانِ ابنا عمرٍو، ويا هندُ

---

(١) معاني القرآن ١/ ٢٠٣. وانظر الأصول في النحو ١/ ٣٣٨، الخلاف النحوي الكوفي ص٣٣١، مدرسة الكوفة ص٢٢٠.

(٢) ح: يا أمنا.

(٣) الكتاب ٢/ ١٩٦-١٩٧، وانظر المقتضب ٤/ ٢٣٩.

(٤) ح: لأنه جعل.

(٥) ب: مع.

(٦) سورة آل عمران الآية: ٢٦. وتمامها: ﴿..تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ ﴾.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) كالمبرد مثلا. انظر المقتضب ٤/ ٢٣٩.

(٩) مكرر في ب.

(١٠) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١١) ب: زيد.

(١٢) ب: أو معنى.

(١٣) من ب و ح، وفي الأصل: أبو.

بنتُ عمرٍو، الفتحُ[1] معَ جوازِ الضمِّ، وكانَ بيانُه في المنادَى أنسبَ منهُ في تابعِه، قالَ: **وزيدَ بنَ عمرٍو أوْلَى.** وهذا إيجازٌ مُخِلٌّ، ولو قالَ: وفتحُ زيدَ ابنَ عمرٍو، لكانَ أقربَ.

وجُرَّ المنادَى **بلامِ الاستغاثةِ؛** لأنَّ[2] لامَ الجرِّ للتخصيصِ دلالةً، على أنَّه مخصوصٌ من بينِ أمثالِهِ للدعاءِ، ولو زادَ: والتعجُّبِ[3] والتهديدِ، لكانَ أفيدَ. واللامُ مفتوحةٌ في مثلِ هذهِ الثلاثةِ، حَمْلاً على: لَكَ. ولو عُطِفَ بغيرِ يا، نحوَ: يا لَلْكهُولِ ولِلشَّبانِ[4]، كسَرْتَ في المعطوفَةِ. ولا يُستعملُ فيها إلا يا. وإنَّمَا أُعرِبَ معَ اللامِ لضعْفِ مشابهةِ الحرفَ بدخولِ خاصَّةِ الاسمِ.

وفُتِحَ، أي بُنِيَ المنادَى على الفتحِ، **بألِفِها،** أي بدخولِ ألفِ[5] الاستغاثةِ؛ لاقتضائِها فتحَ ما قبلَها، **ولا لامَ،** عطْفٌ على: فُتِحَ، بتقديرِ: فيهِ، حينَئذٍ. قيلَ: لتنافِي أثرَيْهما. فيه أنَّه إنْ[6] أرادَ مطلقًا، فممتنعٌ لجوازِ: لَلْفتَى[7]، وإنْ لفظينِ، فلا تقريبَ. ونوقِضَ، أيضًا، بنحوِ: يا لأحمدَاه[8]، معَ عدمِ جوازِهِ، وأُجيبَ بالحمْلِ على الاطِّرادِ، ويحتملُ[9] التنافِي في الصفةِ، أعنِي البنائيَّةَ[10] والإعرابيَّةَ، دونَ الذاتِ، أعنِي الفتحةَ والكسرةَ[11]. فيهِ أنَّ الاطِّرادَ في النوعينِ المختلفينِ ضعيفٌ، والألفُ لا توجِبُ[12] البناءَ، إنَّمَا الموجِبُ المشابهَةُ القويَّةُ الَّتِي تزولُ باللامِ، وقيلَ: للتحرُّزِ عنِ التكرارِ، وهذا لا يوجِبُ منعَ الجمْعِ،

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: والفتح.

(٢) ب و ح: لأنها.

(٣) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٤) ب و ح: للكهولة وللشباب.

(٥) ح: الألف.

(٦) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) ب و ح: وا غلام زيداه.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: لأحدا.

(٩) ب: وبحمل، و ح: ويحمل.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: البيانية.

(١١) ح: ووالكسرة.

(١٢) ب و ح: يوجب.

خصُوصًا إذا لم يتَّحدَا لفظًا، وخصُوصًا فيما يُطلَبُ فيهِ المدُّ والتطويلُ، وقيلَ: للتحرُّزِ عن الجمعِ بينَ العِوَضَينِ، وهذا يتوقَّفُ على كونِ أحدِهما عِوَضًا، وهذا أمثلُ؛ إذْ مناسَبَةُ اللامِ للاستغاثةِ ظاهرةٌ، كما بيَّنَّا، بخلافِ الألفِ، وحيثُ يُرادُ مدُّ الصوتِ معَ الاستغاثةِ، يُعَوَّضُ الألفُ عن اللامِ.

وينصبُ المنادَى **المضافُ،** كـ: يا عبدَ اللهِ، **وشِبْهُهُ.** أرادَ بهِ ما اتَّصلَ بهِ شيءٌ من تمامِهِ[1]، معمولٌ لهُ، نحوَ: يا حَسَنًا وجْهُهُ، ويا خيْرًا من زيدٍ، ونعْتٌ[2] لهُ جملةٌ، نحوَ: يا حلِيمًا لا تعْجَلْ، أو ظرفٌ[3]، نحوَ[4]: [الوافر]

٩- أَلا يَا[5] نَخْلَةً منْ ذَاتِ عِرْقٍ

بخلافِ: يا زيدُ الظريفُ، أو معطوفٌ عليهِ، على أنْ يكونَ اسمًا لشيءٍ واحدٍ، نحوَ: يا[6] ثلاثةً وثلاثينَ، عددًا وعلَمًا، بخلافِ: يا زيدُ وعمرُو، **والنكرةُ** المفردَةُ[7]، كقولِ الأعمَى: يا رجُلاً خُذْ بيدِي.

وتابعُ المنادَى **المبنِيِّ،** مبتدأٌ خبرُهُ **يرفَعُ،** احترزَ[8] بهِ عن المعرَبِ، فإنَّ تابعَهُ لا يجوزُ

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: من تمام.

(٢) ب و ح: أو نعت.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: ظرفا.

(٤) صدر بيت للأحوص، وعجزه: عليك ورحمة الله السلام. وهو من شواهد شرح الكافية ١/ ٩٣، مغني اللبيب ص٤٦٧، أمالي الزجاجي ص٥٢، الخصائص ٢/ ٣٨٦، الأمالي الشجرية ١/ ١٨٠، الأصول في النحو (ط النجف) ١/ ٢٢٦، و ٣٢٦، شرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٧، المقاصد النحوية ١/ ٥٢٧، شرح التصريح ١/ ٣٤٤، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٠٥، همع الهوامع ٣/ ٣٩، ٢٤٠، و ٤/ ٤٠٨، و ٥/ ٢٢٨، و ٥/ ٢٧٥.

والشاهد فيه قوله: (يا نخلة من ذات عرق) حيث نصب المنادى لأنه نكرة موصوفة بالجار والمجرور. وسيتكرر عجزه برقم١٣.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: أيا.

(٦) ساقطة من ح.

(٧) ح: المعرفة.

(٨) ح: احترزه.

رفعُهُ، والمرادُ غيرُ ما فيهِ ألفُ[١] الاستغاثةِ، إذْ[٢] تابعُـهُ، أيضًـا، لا يرفَـعُ، **سـوَى التأكيـدِ اللفظيِّ**، فإنَّه كالمؤكَّدِ إعرابًا وبناءً، على الأصَحِّ، **ومعطوفٍ**، عطفٌ على التأكيـدِ، **يـدخلُ عليهِ**، يريدُ غيرَ ذي اللامِ غيرَ الجلالةِ، **والبدلِ**، عطـفٌ عليـهِ، أيضًـا، **لاسـتقلالِهما**؛ علَّـةٌ لاستثناءِ الآخرين[٣]، فيكونان كالمنادَى المستقلِّ، **إنْ** كانَ ذلكَ التابعُ **مفردًا**، لو حقيقةً، بأنْ لم يكنْ مضافًا ولا شبْهَهَ، **ولو** كانَ الإفرادُ **حكمًا** حكميًّا، بأنْ كانَ مضـافًا لفظيًّـا أو شـبهَ مضافٍ **لِنَصْبِ المضافِ** المعنويِّ / ٤٣/ وجوبًا، علـةٌ للاشـتراطِ. ولَّمـا كـانَ[٤] للحكمـيِّ شبهان[٥]، وجبَ النصبُ عندَ مباشرةِ العاملِ بالذاتِ، وجازَ الوجهان عندَ الواسطةِ.

ويرفعُ ذلكَ التابعُ حمْلاً على لفظِ المنادَى، لمشابهَتِهِ المعربَ في[٦] العروضِ والاطِّرادِ، بخـلافِ لازمِ البنـاءِ، والأشـبَهُ أنَّ هـذا الرفـعَ مثـلُ الجَـرِّ الجِـوَاريِّ، ورفـعُ ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾[٧] ، على قراءةِ[٨] أبي جعفرٍ، للمشـاكلَةِ والإتبـاعِ، لـيسَ بـإعرابٍ ولا بنـاءٍ، والتسميةُ بالرفعِ والجرِّ مجازٌ، **وينصَبُ** حمْلاً على محلِّهِ، وتركَ ذِكْرَ اختيـار[٩] الخليـلِ وأبـي عمرو وأبي العباسِ، إذِ التعارضُ يسلبُ[١٠] الاختيـارَ، فتبقَـى[١١] المسـاوَاةُ المفهومَـةُ مـن الإطلاقِ.

ويجبُ زيادةُ لفظِ **أيُّهذا، أو** لفظِ **أيُّها، أو** لفظِ **هذا مـعَ** نـداءِ **ذي الـلام**؛ لـئلا يلـزَمَ اجتماعُ آلَتي التعريفِ، وزيادةُ ها التنبيهِ[١٢] في أيُّها، معَ أنَّه مناسِبٌ للنداءِ، عِوَضٌ عن مـا

---

(١) ح: الألف.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: أو.

(٣) ب و ح: الأخيرين.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ح: بشهادة.

(٦) مكرر في ب.

(٧) سورة البقرة الآية: ٣٤، النساء الآية: ١٠٢، الأعراف الآية: ١١، الإسراء الآية: ٦١، الكهف الآية: ٥٠، طه الآية: ١١٦.

(٨) راجع ص١١٧، حاشية رقم ٢.

(٩) انظر آراءهم في المقتضب ٤/ ٢١٢-٢١٣، شرح الكافية ١/ ١٣٩.

(١٠) ح: بسبب.

(١١) ب و ح: فيبقى.

(١٢) ح: للتنبيه.

يقتضِيهِ، أي من المضافِ إليهِ، ولَمَّا كانَ إبهامُ الإشارةِ أقلَّ من أيٍّ، ولذا جازَ: يا هذا، بدون وصْفٍ، دونَ: يا أيُّ، عقَّبَ بهِ تدرُّجًا في النزولِ من الإبهامِ[1] إلى التفسيرِ[2]، فلم يلزمِ[3] الاستدراكُ، بل ارتفعَتْ درجةً من أُختيهَا، فلذَا قدَّمَها.

سوى اللهِ، استثناءٌ من ذي اللامِ، فيقالُ فيهِ: يا اللهُ، بلا توسُّلٍ، معَ قطعِ الهمزةِ؛ لكونِ لامِها عِوَضًا من[4] محذوفٍ ولزومها، بخلافِ نحو: النجمِ والناسِ[5]، فقطعُ[6] الهمزةِ إيماءٌ إلى خروجِها عن دلالةِ التعريفِ، وقيلَ: لنيَّةِ الوقفِ، تفخيمًا للجلالةِ.

ويرفعُ ذو اللامِ المذكورُ وجوبًا، هذا تخصيصٌ لقولِهِ: وتابعُ المبنِيِّ إلى آخرِه، أي يجبُ رفعُ هذا التابعِ، ولا يجوزُ نصبُهُ، **معَ تابعِهِ** إشعارًا بأنَّه المقصودُ بالنداءِ، فكأنَّه باشرَهُ حرفُ النداءِ. وتابعُ المعربِ على لفظِهِ، كذا قيلَ. والأخيرُ منقوضٌ بنحو: جاءَني ضاربُ زيدٍ وعمْرًا[7].وتوصيفُ المعربِ بالَّذي[8] لا محلَّ لهُ من الإعرابِ سوى الرفعِ لدفعِه فاسدٌ هاهنا.

وَضُمَّ مبنيًّا **ونُصِبَ** مُعربًا[9]: [البسيط]

---

(١) ح: إبهام.
(٢) ح: تفسير.
(٣) من ب، وفي الأصل: يزل، و ح: فيلزم.
(٤) ح: عن.
(٥) بعدها في ح: الصعق.
(٦) ب و ح: وقطع.
(٧) من ب و ح، وفي الأصل: وعمرو.
(٨) ب: يا الَّذي.
(٩) جزء بيت لجرير، وتمامه:

..........لا أبا لكم   لا يلقينَّكم في سوءة عمر

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٥٣، و ٢/ ٢٠٥، المقتضب ٤/ ٢٢٩، الخصائص ١/ ٣٤٥، الأصول في النحو ١/ ٣٤٣، الأمالي الشجرية ٢/ ٨٣، شرح المفصل ٢/ ١٠، و ١٠٥، و ٣/ ٢١، مغني اللبيب ص٥٩٦، اللامات ص١٠١، الأزهية ص٢٣٨، شرح أبيات سيبويه ١٤٢،١، شرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٥، لسان العرب (أبي)١٤/ ١١، المقاصد النحوية ٤/ ٢٤٠، نوادر أبي زيد ص١٣٩، أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٢٥، رصف المباني ص٢٤٥، الأشباه والنظائر ٤/ ٢٠٤، همع الهوامع ٥/ ١٩٦، الدرر ٦/ ٢٩، شرح الأشموني ٢/ ١٥٤، شرح شواهد الكشاف ٤/ ٣٩٥، خزانة الأدب ١/ ٣٥٩، و ٢/ ١١٦.

والشاهد فيه (يا تيم تيم عدي) حيث أقحم "تيم" الثانية بين "تيم" الأولى وما أضيف إليه، معاملا "تيم" الثاني في منع التنوين معاملة الأول. كما أنه يجوز بناء "تيم" الأول على الضم على أنه منادى علم، ويكون الثاني بدلا منه، أو عطف بيان، أو منادى مضاف وحذف المضاف إليه لدلالة الثاني عليه، والتقدير: يا تيم عدي يا تيم عدي.

١٠- **يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ**

يريدُ المنادَى المكرَّرَ، إذا أُضيفَ الثاني فقطْ. وجْهُ الأوَّلِ ظاهرٌ، والثاني جعلُهُ مضافًا إلى محذوفٍ مثْلِ المذكورِ، أو إليهِ، والثانِي تأكيدٌ فاصِلاً.

وجازَ يَا غلامِيْ، بسكونِ الياءِ، **ويَا غلامِيَ**، بفتحِها، والقرينةُ[١] التكرارُ، وثِقَلُ[٢] الضمِّ والكسرِ وأصليَّةُ السكونِ وأَخفِّيَّتُهُ، **ويَا غلامِ**، بحذفِها وإبقاءِ الكسرةِ، **ويَا غلامَا**، بقلْبِها ألفًا. يريدُ أنَّ المنادَى المضافَ إلى الياءِ يجوزُ فيهِ أربعةُ أوجُهٍ، والأوَّلان يجوزانِ في غيرِ النداءِ أيضًا، **وبالهاءِ**، أي جازَ هذهِ الأربعةُ (بالهاءِ وبلا هاءٍ)[٣] وقفًا موقوفًا.

وكذا، أي مثلَ المنادَى المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ في جوازِ الأوجُهِ الأربعةِ، **يَا ابنَ أمٍّ، ويَا ابنَ عمٍّ، وجازَ** فيها **حذْفُ أَلِفِها**، وإبقاءُ فتحِ الميمِ لكثرةِ الاستعمالِ، وكذا ابنةُ مقامَ ابنٍ، بخلافِ يا ابنَ أخِي.

ويَا أَبَتَ، ويَا أُمَّتَ، عطْفٌ على: غلامِيْ، أي جازَ فيها، زيادةً على[٤] الوجُوهِ الأربعةِ، قلْبُ الياءِ تاءً مفتوحةً أو مكسورةً بلا أَلِفٍ، **وبالألفِ** لجوازِ[٥] تعويضِ الحرفينِ من واحدٍ. ولا يجوزُ: يَا أَبَتِي؛ لأنَّه جمْعٌ بينَ العِوَضِ والمعوَّضِ عنهُ.

وأتَى شاذًّا **يَا غلامَ**، بفتحِ الميمِ، بقرينةِ سبْقِ الكسرِ والعطفِ.

وبالضمِّ تشبيهًا بالمفردِ **فيمَا**، أي منادًى[٦] متعلِّقٍ بـ: جازَ يَا غلامِيْ إلى آخرِهِ، **غَلَبَ إضافتُهُ إليها**، أي الياءِ، لا في كلِّ منادًى مضافٍ إليها، فلا يجوزُ في: يا عدُوِّي، الحذفُ[٧] والقلْبُ، وإنَّمَا يجوزُ فيهِ الإسكانُ والفتحُ فقطْ، كما في غيرِ المنادَى. وهذهِ زيادةٌ لازمَةٌ.

ويُرَخَّمُ المنادَى جوازًا، **وهوَ** أي الترخيمُ أو ترخيمُهُ، **حذْفُ آخِرِهِ** الإضافيِّ، الضميرُ

---

(١) ب: القرينة.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: ونقل.

(٣) ب و ح: بلا هاء وبالهاء.

(٤) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٥) ب: بجواز.

(٦) ب: المنادى.

(٧) ح: للحذف.

إلى الاسمِ أو المنادَى[1]، ولا بدَّ من زيادةِ: لمجـرَّدِ / ٤٤/ التخفيـفِ جـوازًا، ليخـرجَ نحـوُ: قاضٍ ويَدٍ، **وغيرُهُ**، عطْفٌ على ضمير: يُرخَّمُ، **ضرورةً** وقتَ ضرورةٍ، لا في سَعَةِ الكـلامِ، كقولِ عليٍّ ـ رضي اللهُ عنهُ ـ: إنَّ افتقادِي فاطِمَا بعدَ أحمدَ[2].

وقدْ يُغيَّرُ المرخَّمُ، يريدُ أنَّ الأكثرَ البقاءُ على ما كانَ، فيقالُ: يا حَـار، بكسـرِ الـراءِ، والأقلُّ تغييرُهُ وجعلُهُ اسمًا برأسِهِ، **كـ: يَا كَرَا**، أصلُهُ كَروانُ، فلمَّا رُخِّمَ قيلَ: يا كَرَوَ على الأكثرِ، ويا كرَا على الأقلِّ، لكونِهِ بعدَ الحذفِ مثلَ عَصًا.

وشرْطُهُ، أي شرْطُ ترخيمِ المنادَى، **العلميَّـةُ**، أي كـونُ المنـادَى علَمًـا لعـدمِ اللـبْسِ لشهرَتِهِ، **زائدًا على الثلاثةِ** الأحرفِ؛ لئلا يلزمَ اخـتلافُ البِنْيَـةِ، وفي انتصـابِ[3]: زائـدًا، إشكالٌ، ولعلَّهُ لاحظَ المعنَى على ما ذكرْنَا[4].

أو التاءُ للتأنيثِ، عطْفٌ على: العلميَّةُ، فلا يشترطُ العلميَّةُ ولا الزيادةُ، نحوَ: يَا ثُـبَ في: ثُبَةٍ؛ لأنَّ الإخلالَ من الواضعِ، وهذا يدلُّ على أنَّ تاءَ التأنيثِ كلمةٌ برأسِها.

وأنْ لا يكونَ المنادَى **مضافًا**، ينبغِي أنْ يزيدَ: ولا شبهَهُ، قيلَ: لأنَّه لا يمكنُ من آخـرِ الأوَّلِ، لأنَّه ليسَ آخرَ المنادَى معنًى، ولا من آخرِ الثانِي، إذْ ليسَ آخرُهُ لفظًا، وهذا يُشـعرُ بكونِهما كلمتينِ، والَّذي عندِي تعليلُهُ[5] بعلَّةٍ سـتذكرُ[6] في: جملـةً، **ولا مُسـتغاثًا**، لتضـادِّ الغرضينِ، **ولا مندوبًا**[7] لذلكَ[8] أيضًا، **ولا جملةً**؛ لأنَّها محكيَّةٌ بحالِها، فلا تُغيَّرُ.

ولو كانَ المنادَى **مركَّبًا** غيرَ إضافيٍّ ولا جملةٍ، **حُذِفَ الأخيرُ**، كـ: يَا بَعْلَ، في: بعْلَبَكَ؛ لنزولِهِ منزلةَ تاءِ التأنيثِ، نظرًا إلى الأصلِ، **ولو** كانَ **في آخرِهِ حرْفٌ صحيحٌ** أصـليٌّ كـائنٌ **بعدَ مدَّةٍ** زائدةٍ، ولا بدَّ من هذينِ القيدينِ، إذْ لا يُحذفُ من نحوِ: سَعْلاةٍ، ومختارُ الأحـرفِ واحدٌ، **أو زائدتانِ في حكْمِ** زائدٍ **واحدٍ**، بمعنَى أنَّهما زِيدَتا معًا، **زائـدًا** حـالٌ مـن ضـميرِ:

---

(١) ب: والمنادى.

(٢) ب و ج: أحمدي.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: الانتصاب.

(٤) ب و ح: فسرنا.

(٥) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٦) ب: سنذكر، و ح: سنذكره.

(٧) ح: مندبا.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: كذلك.

آخرِهِ، **على أربعةِ** أحرُفٍ، **كـ: أسماء،** إنْ كانَ أصلُهُ وسماءُ، على ما ذهبَ إليهِ سيبويهِ[1]، كانَ مثالاً للثانِي، وإنْ كانَ أفعالاً، جمعَ اسمٍ، من السُّمُوِّ، كما هوَ مذهبُ غيرِهِ، كانَ مثالاً للأوَّلِ، **ومنصورٍ، حُذِفَ، وإلا،** أي وإنْ لم يكنْ المنادَى مركَّبًا، ولا واحدًا من الأخيرينِ، **فحرْفٌ،** أي فالمحذوفُ حرفٌ واحدٌ، نحوَ: (يَا مالِ)[2]، في: مالِكٍ.

والسابعُ بابُ:

المندوب

والمشارُ[3] إليهِ بقولِهِ: **وما نُدبَ،** أي جُعل مندوبًا، **وهوَ** في اللغةِ ميِّتٌ يُبكى عليهِ، وفي الاصطلاحِ **المتفجَّعُ عليهِ،** أي على فقْدِهِ، والتفجُّعُ: التوجُّعُ، والتحزُّنُ، **معروفًا** ليُعذرَ التأدُّبُ في ندبتِهِ، علَمًا أو غيرَهُ، ولو علَمًا غيرَ مشهورٍ لا يُندبُ، ولو نكرةً مشهورةً تُندبُ[4]، **أو بِهِ،** عطفٌ على: عليهِ، ليدخلَ نحوُ: يَا حسْرَتاه، **بـ: وَا أو يَا،** من تمامِ التعريفِ، والباءُ الأولَى للسببِ، والثانيةُ للآلةِ، ولا يُندبُ بغيرِهما[5]، ويُنادى بخمسةٍ، لا بـ: وَا. وهذا، كمَا ترَى، يُشعرُ بمباينةِ المندوبِ المنادَى، وقد سبقَ ما يدلُّ على أعميَّةِ[6] المنادَى، وهوَ الحقُّ.

وهوَ، أي المندوبُ، **كالمنادَى** في الإعرابِ، والبناءِ، والتوابعِ. **وصحَّ زيادةُ الألفِ فيهِ،** أي في المندوبِ، **أو فيما أُضيفَ** المندوبُ **إليهِ،** نحوَ: يا أميرَ المُؤمِنيناهْ، وكذا في شبهِ الإضافةِ، نحوَ: يا طالِعًا جبلاهْ، **وكَذا في الصلةِ،** نحوَ: يا مَنْ حفرَ بئْرَ زَمزَماهْ، **لا الصفةِ**[7]،

(١) انظر الإنصاف مسألة رقم ١ ص٦.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٣) ح: وأشار.

(٤) ب و ح: يندب.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: بغيرها.

(٦) ب: عمته.

(٧) ب: لصفة.

عطفٌ على ما أُضيفَ، خِلافًا ليُونُسَ[1]، فلا يقالُ: وا زيدُ الطويلاه، إلا عندَهُ[2]؛ لأنَّ اتصالَ الموصوفِ بالصفةِ، ليسَ كاتصالِ المضافِ بالمضافِ إليهِ، والموصولِ بالصلةِ؛ لأنَّه جِيءَ بهما لتمامِ المضافِ والموصولِ، وجِيءَ[3] الصفةُ بعدَ تمامِ الموصوفِ لغرضٍ كالتخصيصِ. وقال يونُسُ: اتحادُهما في المعنَى، بخلافِ المضافينِ والموصولينِ، جايزٌ[4] لنقصانِ الاتصالِ اللفظيِّ. وفيهِ نظرٌ. **فلو التبسَ** بغيرِ المرادِ بسببِ زيادةِ الألفِ **زِيدَ مدَّةٌ مناسبةٌ، كـ: وا غُلامَكِيه، في** غلامِ المخاطَبةِ، / ٤٥ / فلو زِيدَ الألفُ[5] لالتبسَتْ[6] بالمخاطَبِ، ونحو: وا غُلامَكُمُوه، فلو زيدَ الألفُ لالتبسَ بالتثنيةِ. **والهاءِ** عطفٌ على: الألفِ، لو وُقِفَ على المندوبِ، **وقد يحرَّكُ**[7]، يريدُ[8] أنَّ أصلَهُ السكونُ، ويجوزُ تحريكُهُ، للضرورةِ الشعريَّةِ، بالكسرِ[9] للساكِنينِ، أو بالضمَّةِ بعدَ الألفِ والواوِ، تشبيهًا بهَاءِ الضميرِ، أو بالفتحةِ بعدَ الألفِ لمناسَبتِها.

---

(١) هو يونس بن حبيب، أبو عبد الرحمن، مولى بني ضبة. كان النحو أغلب عليه، له قياس فيه، ومذاهب يتفرد بها. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وكان شديد الاختصاص برؤبة بن العجاج. سمع منه الكسائي والفراء. ت ١٨٢ هـ، وقيل: ١٨٣ هـ. صنف: معاني القرآن، اللغات، النوادر الكبير، النوادر الصغير، الأمثال، وغيرها. ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ص٤٨، الفهرست ص٦٣، مراتب النحويين ص٤٤، وفيات الأعيان ٧/ ٢٤٤، مرآة الجنان ١/ ٣٨٨، الكامل في التاريخ ٦/ ١٦٥، بغية الوعاة ٢/ ٣٦٥، شذرات الذهب ١/ ٣٠١، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ١٣٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٦. وجاء فيه: "وأما يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: وا زيد الظريفاه، وَا جُمْجُمَتَيَّ الشامِيَّتَيْنَاهْ. وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنَّ هذا خطأ".

(٣) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٤) من ب وح. وفي الأصل: جائز.

(٥) ح: ألف.

(٦) ب: لالتبس.

(٧) ح:يتحرك، و ب: تحرك

(٨) ب: ير.

(٩) ح: بالكسرة.

(المفعول له)[1]

مثلُ المفعولِ بهِ في الإعرابِ. قدَّمَهُ مُخالِفًا (للكافيةِ)؛ لكونِهِ سببَ الفعلِ وجُودًا، أو تصوُّرًا، بخلافِ المفعولِ فيهِ. وكونُهُ مدلولَ الفعلِ في الجملـةِ، بخـلافِ المفعـولِ لَـهُ، نَظَـرُ (الكافيةِ). ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[2]. **ما، أي منصوبٌ، هوَ باعثٌ على الفعلِ.** واختلالُ الحدِّ مَرَّ غيرَ مرَّةٍ، لكنَّه أقلُّ خلَلاً[3] من حدِّ ابنِ الحاجـبِ[4]. وتَـرَكَ خـلافَ الزجَّـاجِ[5] لضعفِهِ[6].

وشرطُهُ، أي شرطُ المفعولِ لَهُ، **تقديرُ اللامِ،** إذْ لو ذُكرتْ لا يُسمَّى المفعولَ لَهُ، عنـدَ الجمهورِ، بل المفعولَ بِهِ غيرَ الصـريحِ، خلافًـا لابـنِ الحاجـبِ[7]، ولِـذا قـالَ: وشـرطُ[8] نصبِهِ. ولو لمْ[9] يُقدَّرْ أيضًا لا يكونُ مفعولاً لَهُ، لعـدمِ إشـعارِ العليَّـةِ[10]. وجـازَ تقـديرُ

---

(١) بياض في ب.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٤٨.

(٣) ب: خللل، و ح:خللا.

(٤) قال ابن الحاجب:"وحدّه بأنّه علة الفعل، ويشترط في نصبه أن تكون اللام مقدّرة، وأن يكـون فاعـل الفعل المعلل مقارنا له في الوجود ".شرح الوافية نظم الكافية ص٢١٦.

(٥) هو أبو إسحق إبراهيم بن السري الزجاج،كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحـو، فلـزم المبرّد. ت: ٣١٦ هـ. وقيل غير ذلك. صنّف: ما ينصرف وما لا ينصرف، فعلت وأفعلـت، مختصـر في النحـو، الاشتقاق، حروف المعاني، وغيرها. ترجمته في: تاريخ بغـداد ٦/ ٨٩،طبقـات النحـويين واللغـويين ص١٢١،الوفيات ص٢٠١،وفيات الأعيان ١/ ٤٩، بغيـة الوعـاة ١/ ٤١١، تـاريخ الأدب العربـي لبروكلمان ٢/ ١٧١.

(٦) يشير الشارح إلى أنّ الزجاج خالف البصريين في ناصب المفعول له. وهو ما أشار إليه السـيوطي في همع الهوامع ٣/ ١٣٣ حيث قال:" وذهب الزجاج، فيما نقل ابن عصفور = = عنه، إلى أنّه ينتصب بفعل مضمر من لفظه، فالتقدير في: جئت إكراما لك: أكرمتك إكراما لك، حـذف الفعـل، وجعـل المصدر عوضا من اللفظ به، فلذلك لم يظهر ". وانظر: شفاء العليل ١/ ٤٦٢.

(٧) انظر شرح الوافية نظم الكافية ص٤١٦.

(٨) ب: شرط.

(٩) مكرر في ب.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: العلمية.

اللامِ **لوجودِهِ**، أي مدلولِ المفعولِ لَهُ، **مَعَهُ**، أي معَ[1] مدلولِ عاملِهِ، **وفاعلُهما**، أي فاعلُ مدلولِهما، **واحدٌ**، أي يشتركانِ في الزمانِ والفاعلِ. وكونُهُ فعلاً، لا ذاتًا، يُفهمُ من الباعثِ، وهذينِ الشرطَينِ. (وأشارَ بقولِهِ: جازَ، إلى جوازِ ذكرِ اللامِ مع الشرطينِ المذكورينِ)[2]، ولكنْ لا يجوزُ حذفُها إلا عندَهما معًا، فيقالُ: أكرمتُكَ اليومَ لِوعْدِي بِذلكَ أَمْسِ، وجئْتُكَ لإكْرامِكَ. وجْهُ الاشتراطِ حصولُ مشابَهَةِ المصدرِ بِهما، فيتعلَّقُ الفعلُ بِهِ، بِلا واسِطَةٍ، تَعَلُّقَ المصدرِ.

المفعول فيه

إعرابُهُ مثلُ ما مرَّ. **ما**، أي منصوبٌ، **فيهِ الفعلُ**، أي وقعَ في[3] مدلولِهِ الحدثُ من هذه الحيثيَّةِ، فخرجَ نحوُ: فضَّلَ اللهُ يومَ الجمُعةِ.

وشرطُهُ، لا شرطُ نصبِهِ، خلافًا لابنِ الحاجبِ[4] على ما ذكرَ في المفعولِ لَهُ، **تقديرُ في**، إذْ لو ذكِرَتْ لكانَ مفعولاً بِهِ بواسطةِ الحرفِ عندَ غيرِه، ولو لم يقدَّرْ، أيضًا، لا يكونُ مفعولاً فيهِ اتفاقًا.

ويقبلُ تقديرَ **فِي الزمانُ مطلَقًا** مُبهمًا، كـ: حينٍ وزمانٍ، أو مؤقَّتًا كـ: شهرٍ ويومٍ[5]، إذِ الأوَّلُ جزءُ الفعلِ، وغيرُهُ محمولٌ عليهِ، والثانِي علَى الأوَّلِ، لاتحادِ الحقيقةِ النوعيَّةِ، **والمكانُ مُبهمًا**، حمْلاً على الزمانِ المُبهمِ، لاتحادِ الصفةِ، بخلافِ المكانِ المؤقَّتِ، لاختلافِهما ذاتًا[6] وصفةً. وغيرُ الزمانِ المبهمِ لعدمِ الأصالةِ في النصبِ لا يحملُ عليهِ.

وهوَ، أي المكانُ المبهمُ، **ما سُمِّيَ** مدلولُهُ بِهِ[7] بسببِ أمْرٍ[8] خارجٍ عن[9] مُسمَّاهُ،

---

(١) ساقطة من ح.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) انظر شرح الوافية نظم الكافية ص٢١٤.

(٥) ب: كيوم وشهر، و ح: كيوم وشهرا.

(٦) ب: اذاتا.

(٧) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٩) ساقطة من ب.

فإنَّ تسميةَ الشيءِ أَمَامًا، مثلاً، بوقوعِهِ إزاءَ وجْهِ إنسانٍ أو نحوِهِ، فيشملُ الجهاتِ الستَّ، وعندَ، ولدَى، ووَسْطَ بالسكون، وإزاءَ، وتِلقاءَ، وبينَ. ونحوُ هذا[1]: فرسخٌ، وميلٌ. والمؤقَّتُ ما ليسَ كذلِكَ كـ: الدارِ، والمسجِدِ. هذا، ولا بدَّ من استثناءِ جانبٍ، وما بمعناهُ، وداخلِ البيتِ، وخارجِ الدارِ، وجوفِ البيتِ، ووَسَطِ الدارِ، بالتحريكِ، من المكانِ المُبهمِ؛ لأنَّها لا تنصَبُ[2] على الظرفيَّةِ، كَما نَصَّ عليهِ سيبَويهِ[3]. وكَذا لا بدَّ من[4] استثناءِ كلِّ اسمِ مكانٍ ليسَ فيهِ، أو في عاملِهِ، معنَى الاستقرارِ، **إلا مَا،** أي مكانًا مؤقَّتًا[5]، **كانَ بعدَ دخلْت، وَبعدَ مَا،** أي فعلٍ ملابسٍ، **بمعناهُ،** أي معنى: دخلْت، وهوَ: سكنْت ونزلْت، مستثنًى من مفهومِ الكلامِ، يعنِي: لا يقبلُ المكانُ المعيَّنُ النصبَ بتقديرِ فِي، إلا ما بعدَ إلى آخرِه، نحوَ: دخلْت الدارَ، وسكنْت البلدَ، ونزلْت الخانَ.

والمضمرُ، عطفٌ على الزمانِ أو المكانِ، **لوِ**[6] **اتُّسعَ** فيهِ، بحذْفِ فِي، **وجازَ التوسُّعُ فِي** المضمرِ في الفعلِ **اللازمِ،** نحوَ: يومَ الجمُعةِ صُمْتُهُ، **ومَا،** فعلٌ، **لم يتعدَّ**[7] **إلى ثلاثةِ** مفاعيلَ، نحوَ: يومَ الجمُعةِ[8] ضربْتُهُ زيدًا، أو أعطيتُهُ زيدًا دِرهمًا، ولا يقالُ: يومَ الجمُعةِ أعلمْتُهُ زيدًا عمْرًا فاضِلاً / ٤٦ / ، إذْ معنَى التوسُّعِ جعلُهُ كالمفعولِ بهِ، فيكونُ كالمتعدِّي إلى أربعةٍ، ولا أصْلَ لَهُ.

ويحذفُ عاملُهُ جوازًا، كـ: يومَ الجمُعةِ، لِمَنْ قالَ: متَى سِرْتَ؟ **ويجبُ** حذفُ عاملِ

---

(١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٢) ب: ينصب، و ح: تنتصب.

(٣) قال سيبويه: " ويدلّك على أنّ المجرور بمنزلة الاسم غير الظرف أنّك تقول: زيد وسْطَ الدار، وضربت وسَطه، وتقول: في وسَطِ الدار، فيصير بمنزلة قولك: ضربت وسَطه، مفتوحا مثله ". الكتاب ١/ ٤١١.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: مكان مؤقت.

(٦) مكرر في ب.

(٧) ب: يتعدّى.

(٨) ساقطة من ب.

المفعولِ فيهِ، **لو فُسِّرَ** العاملُ على شريطةِ التفسيرِ، كالمفعولِ بهِ، على التفصيلِ السابقِ[1].

ويتقدَّمُ جوازًا على عاملِهِ، نحوَ: يومَ الجمُعةِ سِرْتُ. **ويجبُ** تقدُّمُ المفعولِ فيهِ على عاملِهِ، **لو تضمَّن** المفعولُ فيه **الصدرَ،** نحوَ: كمْ يومًا، أو يومٍ[2]، سِرْتَ، وأيَّ يومٍ سِرْتَ سِرْتُ[3].

المفعول معه

قيلَ: معَهُ نائِبُ الفاعلِ، كَـ: بِهِ، ولَهُ، وفيهِ. واعتُذِرَ عن نصبِهِ، بِمَا جوَّزَهُ بعْضُ النحاةِ من إسنادِ الفعلِ إلى اللازمِ[4] النصبَ، وتركِهِ منصوبًا جرْيًا على ما هوَ عليهِ في الأكثرِ، وإليهِ ذهبَ في قولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[5]، على قراءةِ النصبِ[6]. وفيه نظرٌ؛ إذِ القاعدةُ لا تثْبتُ بالاحتمال، والإسنادُ إلى المصدرِ ثابتُ مقطوعٌ، فوجبَ الحمْلُ عليهِ، هَاهُنا، في[7] الآيةِ الكريمةِ؛ أي الَّذي فُعِلَ الفعلُ معَهُ.

ما، أي منصوبٌ، **صاحبَ معمولاً.** قيلَ: احترزَ بهِ عن[8] نحو: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ، فالرفعُ فيهِ واجبٌ، وإنْ قُصِدَ المصاحبةُ لعدمِ العاملِ. وفيهِ نظرٌ؛ إذْ ما عبارةٌ عن

---

(١) ب: التفضيل.

(٢) ساقط من ب.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) ح: لازم.

(٥) سورة الأنعام الآية: ٩٤. وتمامها: ﴿... وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾.

(٦) قال أبو حيان في البحر المحيط ٤/ ١٨٢: "وقرأ نافع والكسائي وحفص: (بينكم)، بفتح النون. وخرّجه الأخفش على أنّه فاعل، ولكنّه مبنيّ على الفتح حملا على أكثر أحوال هذا الظرف، وقد يقال: لإضافته إلى مبنيّ، كقوله: {ومنا دون ذلك}. وخرّجه غيره على أنّه منصوب على الظرف، وفاعل: تقطّع، التقطّع".

وانظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٥، إعراب القرآن ٢/ ٨٣، الكشف عن وجوه القراءات السبع١/ ٤٤٠، التبيان ١/ ٥٢٢، مفاتيح الغيب ٦/ ٤٤٢، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٣٢.

(٧) من ب. وفي الأصل و ح:وفي.

(٨) مكرر في: ب.

المنصوبِ[1]، بقرينةِ المقسمِ، كمَا اعترفَ بهِ هذا القائلُ، وتقييدُ المعمول بكونِ عاملِهِ غيرَ معنويٍّ، لا قرينةَ لَهُ[2]. **بالواوِ ولو** كانَ **عاملُهُ لفظًا، وأمكَنَ العطفُ جازَ** (العطفُ، و)[3] النصبُ على المفعوليَّةِ[4] معَهُ، نحوَ: جئْتُ أنَا وزيدٌ، (أو عمرًا)[5]؛ قيلَ: المرادُ بالإمكانِ الخاصُّ، يعنِي عدمَ الوجوبِ والامتناعِ. ونحوُ: ضربْتُ زيدًا وعمرًا، يجبُ فيهِ العطفُ، فلا يردُ، وهذا فاسدٌ[6]؛ لأنَّ المرادَ بجوازِ العطفِ جوازُهُ معَ[7] النصبِ، لا معَ غيرِهِ مطلقًا، فيكونُ عينَ الجزاءِ، ولو زادَ[8]: بعارضٍ، لاستقامَ، **وإنْ** كانَ عاملُهُ **معنًى** مستنبَطًا من اللفظِ، لا (بمعنَى المجرَّدِ)[9]، **وأمكنَ** العطفُ إمكانًا عامًا (مُقيَّدًا بجانبِ الوجودِ)[10]، **وجبَ** العطفُ لضعفِ العاملِ، نحوَ: ما لزيدٍ وعمرٍو، **وإلا**، أي وإنْ لم يمكنِ[11] العطفُ في الصورتين، **فالنصبُ** على المفعوليَّةِ مَعَهُ واجبٌ، **كَـ: جئْتُ وزيدًا**[12]، مثالٌ للعاملِ اللفظيِّ، معَ عدمِ إمكانِ[13] العطفِ، **وما لَكَ وعمرًا**، مثالٌ للعاملِ المعنويِّ، معَ عدمِ إمكانِهِ أيضًا.

ولا يتقدَّمُ المفعولُ مَعَهُ على عاملِهِ.

وأتَى منفصِلاً، أي يجوزُ كونُه ضميرًا منفصِلاً، نحوَ: جئْتُ وإيَّاكَ، لا متصِلاً، لِمَنْعِ الواوِ.

---

(١) ب: منصوب.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٤) ب: المفعول.

(٥) ب وح: أو زيد.

(٦) ساقطة من ح.

(٧) ساقطة من ب.

(٨) ب: زاد.

(٩) ب وح: نحو التجرد.

(١٠) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١١) من ب و ح، وفي الأصل: يكن.

(١٢) ب: وزيد.

(١٣) ب: الإمكان.

الحال[1]

في عرْفِ النحاةِ **نكرةٌ**، لأنَّ الغرضَ منها، وهوَ تقييدُ الحدثِ المنسوبِ إلى صاحبِها، يحصلُ بِها، فيصيرُ التعريفُ حشْوًا، **توضِّحُ كيفيَّةَ العامِلِ**. كأنَّه عدلَ عن المشهورِ اختصارًا، معَ احتياجِهِ إلى قيدِ الحيثيَّةِ، وخرُوجِ نحوِ: جاءَ[2] زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، إلا أنْ يُتكلَّفَ، والتعريفُ لا يحتملُهُ، وفيهِ بحثٌ.

أمَّا أوَّلاً فلأنَّ العاملَ في الحالِ هوَ اللفظُ، والحالُ إنَّما يوضِّحُ[3] كيفيَّةَ مضمونِهِ[4]، الَّذي هوَ الحدثُ، إذْ لا بدَّ لعاملِها[5] من الدلالةِ على الحدثِ.

وأمَّا ثانيًا فلأنَّها[6] توضِّحُ صفةَ الفاعلِ والمفعولِ[7] بِهِ، والحدثُ إنَّما هوَ صفةٌ أُخرى للفاعلِ، وإحدى صِفتي شيءٍ[8] أو شيئينِ[9]، لا تكونُ[10] كيفيّةً لأُخرى، إذْ كيفيَّةُ الشيءِ صفتُهُ، لا صفةُ موصوفِهِ، أو آخرَ. مثلاً[11]، الركوبُ في: جاءَ زيدٌ راكبًا، صفةُ زيدٍ، لا مجيئِهُ. نعَمْ، الحالُ تدلُّ[12] على صفةِ الحدثِ أيضًا، وهيَ المقارنةُ لمضمونِ الحالِ، لكنَّ: التزامًا، لا يصحُّ في التعريفاتِ.

وأما ثالثًا فلانتقاضِهِ بالمرَّةِ والنوعِ النكرتينِ، وعدمُ اشتراطِ التنكيرِ فيهما لا يُدفعُ[13]، وإنْ ظُنَّ، فإنَّه سهوٌ ظاهرٌ. فالتعريفُ الصحيحُ: نكرةٌ توضِّحُ كيفيَّةَ حدثَ

---

(١) بياض في ب.

(٢) ح: جاءني.

(٣) ب و ح: توضّح.

(٤) بعدها في ب: جزء.

(٥) من ح، وفي الأصل: لعامل، وفي ب: من عاملها.

(٦) ب: فأنها.

(٧) ب و ح: أو المفعول.

(٨) ب: لشيء.

(٩) من ب و ح، وفي الأصل: شئين.

(١٠) ح: يكون.

(١١) من ب و ح، وفي الأصل: مثل.

(١٢) ح: يدل.

(١٣) ب: يرفع.

العاملُ التزامًا. فيندفعُ بالأوَّل[1] الأوَّلُ، وبالأخيرِ الأخيران[2].

مشتقًّا، حالٌ من فاعلِ: يوضِّحُ[3]، بتأويلِ المنكرِ، أو اللفظِ، **أو غيرَهُ،** يعني/ ٤٧/ لا يشترطُ الاشتقاقُ، ولو وُجِدَ الإيضاحُ المذكورُ في الجامدِ جازَ[4]، **كَـ: هذا بُسْرًا أطيَبُ منهُ رُطَبًا،** فإنَّهما حالانِ من فاعلِ: أطيبُ، معَ جمودِهما. والعاملُ في: رُطَبًا، أطيبُ بالاتفاقِ، وفي بُسْرًا، أيضًا، في الصحيحِ، لا اسمُ الإشارةِ، إذْ تقع[5] الإشارةُ حالَ التمريَّةِ فيفسدُ المعنَى. فأطيبُ باعتبارِ أصلِ الطيبِ عاملٌ في: رُطَبًا، وباعتبارِ زيادةِ الطيبِ عاملٌ[6] في: بُسْرًا، كأنَّه قيلَ[7]: هذا زادَ طيبُهُ بُسْرًا على طيبِهِ رُطَبًا. وتقدَّمَ[8] معمولُ التفضيلِ معَ ضعفِهِ في العملِ؛ لأنَّه إذا تعلَّقَ بشيءٍ واحدٍ حالانِ باعتبارينِ يلزمُ أنْ يَلِيَ كلٌّ منهُما متعلَّقَهُ، فالبسريَّةُ تعلَّقتْ بالمفضَّلِ، وهوَ هذا ، باعتبارِ إضمارِهِ في: أطيبُ، والمستترُ[9] (بالنسبةِ إلى المظهرِ كالعدمِ، فأقيمَ المظهَرُ)[10] مقامَهُ، فوجبَ أنْ يَلِيَهُ، والرطبيَّةُ تعلَّقتْ بالمفضَّلِ عليهِ، وهوَ ضميرُ: منهُ، فوجبَ (أنْ يَلِيَهُ)[11].

ويقع[12] الحالُ **مصدرًا سَماعًا،** ذا سَماعٍ، أو وقوعَ سَماعٍ، **كَـ: أتيتُهُ رَكْضًا**[13]، أي (أتيتُهُ راكضًا)[14] ، ولا يجوزُ أنْ يقالَ: أتيتُهُ (ضَحِكًا مثلاً)[15] ، لعدمِ السماعِ.

---

(١) ب: بأوّل.

(٢) من ب وح، وفي الأصل: الأخيرا.

(٣) ب و ح: توضّح.

(٤) ب و ح: لجاز.

(٥) ب و ح: إذ قد يقع. و (إذ) مكررة في ب.

(٦) ساقطة من ب و ح.

(٧) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) ب: ويقدم.

(٩) ب و ح: والمضمر

(١٠) ما بين القوسين ساقط من ب.

(١١) ب: أنّ المراد أن يليه.

(١٢) ب و ح: وتقع.

(١٣) من ب و ح، وفي الأصل: راكضا.

(١٤) ساقطة من ب، وفي ح: راكضا.

(١٥) من ب و ح، وفي الأصل: ضاحكا.

ولا يتقدَّمُ[1] الحالُ العاملَ **المعنويَّ، وذا**[2] الحال **المجرورَ**، بنصبِهما إذا كانتْ شيئًا من الأشياءِ، **إلا لو** كانتْ **ظرفًا**، أو لكنْ لو كانتْ، والجارُّ والمجرورُ داخلٌ في الظرفِ. وهذه العبارةُ لا تخلُو[3] عن خلَلٍ، أمَّا أوَّلاً فلأنَّ الظاهرَ أنَّ الاستثناءَ متعلِّقٌ بهما معًا، فيلزمُ جوازُ تقدُّمِ الحال الظرفِ على المجرور، ولم يذهبْ إليهِ أحدٌ، وإنَّما[4] ذهبَ البعضُ إلى جواز تقديمها مطلقًا على المجرور بحرفِ الجرِّ. وصرْفُ: ظرْفًا إلى الحال بالنسبةِ إلى الأوَّل، وإلى صاحبِها بالنسبةِ إلى[5] الثاني، فيكونُ مذهبُ[6] المصنِّفِ مذهبَ البعض المذكور، سهوٌ ظاهرٌ، فالاستثناءُ مصروفٌ إلى الأوَّل، فحقُّهُ أنْ لا يُفصلَ بينَهما. وأمَّا ثانيًا فلأنَّهُ إنْ أُريدَ بالمعنويِّ كلُّ جامدٍ ضُمِّنَ معنَى المشتَقِّ، كاسمِ الإشارةِ ونحوهِ[7]، يلزمْ جوازُ تقدُّمِ الحال الظرفِ على الجامدِ المذكور، وهوَ خلافُ الإجماعِ. وإنَّما الخلافُ في تقدُّمِ الحال مطلقًا على العاملِ الظَرفِ؛ منعَهُ سيبويهِ[8] مطلقًا، وجوَّزَهُ الأخفَشُ[9] بشرْطِ تقدُّمِ المبتدأِ على الحالِ، نحوَ: زيدٌ قائمًا[10] في الدارِ، أو الحالِ الظرفِ

---

(١) ح: تتقدم.
(٢) ب: ذي.
(٣) ح: يخلو.
(٤) من ب و ح، وفي الأصل: فإنّما.
(٥) مكرر في ب.
(٦) ح: المختار.
(٧) ب و ح: وغيره.
(٨) قال سيبويه: " واعلم أنّه لا يقال: قائما فيها رجل. فإن قال قائل: أجعله بمنزلة: راكبا مرّ زيد، وراكبا مرّ الرجل، قيل له: فإنّه مثله في القياس، لإنّ فيها بمنزلة مرّ ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل،لأنّ فيها وأخواتها لا يتصرّفن تصرّف الفعل، وليس بفعل، ولكنّهن أُنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل. فأجره كما أجرته العرب واستحسنت ". الكتاب ٢/ ١٢٤، وانظر شرح المفصل ٢/ ٥٧.
(٩) انظر همع الهوامع ٤/ ٣٢-٣٣. وقد صحح ابن الحاجب القولين المنع والجواز، قال: " وقد اختلف في مثل (زيد في الدار قائما)، فجوز بعضهم تقديمه والظاهر أنّ المجوزين له يذهبون إلى أنّ العمل لمتعلق الظرف، وهو الاستقرار، فالتقدير استقر أو مستقر، وإذا كان كذلك فهو معمول لفعل محقق أو شبه فعل، فيكون من القسم الأوّل، والقائلون بالمنع يجعلون الفعل للظرف، ويجعلون الفعل أو شبهه، على التقديرين، نسيا منسيا، وصار الظرف هو العامل عندهم في المعنى، وكلا القولين مستقيم، والقول الأوّل أرجح من وجهين ؛ أحدهما لم يثبت مثل: زيد قائما في الدار، في فصيح الكلام، فدل ذلك على أنّه من قبيل المعنى،إذ لو كان من قبيل ما تقدم لوقع على كثيره مقدما كما في الأوّل، والثاني أنه إذا صار ذلك نسيا منسيا صار في حكم العدم وصارت المعاملة للنائب عنه، فدل على أنّ العمل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ". الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٣٠.
(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: قائم.

على مثلِهِ[1] جوَّزَهُ ابنُ الدهَان[2].

وتتقدَّمُ[3] جوازًا **ذَاهَا**[4]، أي صاحبَهَا المرفوعَ والمنصوبَ، بقرينـةِ سـبقِ[5] المجـرورِ. وأضافَ ذَا إلى الضميرِ، وقدْ مُنِعَ، وحُكِمَ بشذوذِ ما وقَعَ.

وهوَ، أي ذو الحال، **الفاعلُ والمفعولُ**[6] **بهِ، أو**[7] **كِلاهُما** لفظًا أو معنًى. **ويعرَّفُ** ذو الحالِ **غالِبًا**، أي[8] في غالبِ الأزمانِ أو المحالِّ، أو تعريفًا غالِبًا؛ لأنَّه محكومٌ عليهِ في المعنَى، والتعريفُ أصلٌ فيهِ.

ويجبُ تقديمُ[9] الحالِ على صاحبِها، **لو** كانَ **نكرةً** صِرْفةً؛ لئلا تلتبسَ[10] بالصـفةِ، في ذِي الحالِ المنصوبِ، ثـم قـدِّمتْ في سـائرِ[11] المواضـعِ طـرْدًا للبـابِ، فـإنِ اختصَّـتْ بوصفٍ أو غيرِهِ لم يجبْ تقديمُها عليهِ، لقربِها من المعرفةِ.

وتكونُ الحالُ جملةً **خبريّةً**، لا إنشائيّةً؛ لأنَّها بمنزلةِ الخبرِ عن صاحبِها، والإنشائيَّةُ[12]

---

(١) ب و ح: على العامل مثله.

(٢) ب: الزهان، و ح: الدها. وابن الدهان هو سعيد بن المبارك بن علي، نحـويّ، كـان سـيبويه زمانـه، أخذ عنه الخطيب التبريزي وغـيره. ت بالموصـل ٥٦٩ هــ. صـنّف: شـرح الإيضـاح لأبـي علـيّ الفارسيّ، شرح اللمع، تفسير القرآن الكريم، الـدروس في النحـو، العقـود في المقصـور والممـدود، وغيرها. ترجمته في: إنباه الرواة على أنباه النحـاة ٢/ ٤٧، وفيـات الأعيـان ٢/ ٣٨٢، مـرآة الجنـان ٣/ ٣٩٠، كشف الظنـون ١/ ٢١٥، شـذرات الـذهب ٤/ ٢٣٣، بغيـة الوعـاة ١/ ٥٨٧، معجـم المؤلفين ٤/ ٢٢٩.

(٣) ب و ح: ويتقدم.

(٤) ب: اذاها.

(٥) ب: بمسبق.

(٦) ح: أو المفعول.

(٧) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) ساقطة من ب و ح.

(٩) ح: تقدم.

(١٠) ب و ح: يلتبس.

(١١) ساقطة من ب.

(١٢) من ب و ح، وفي الأصل: والإنشا.

غيرُ ثابتةٍ في نفسِها، فكيفَ تثبُتُ[1] لغيرِها؟

ولَمَّا كانتِ الجملةُ مستقلّةً في الإفادةِ، لا تقتضِي ارتباطًا بغيرِها، لزمَ وجودُ رابطةٍ[2]، وهوَ الضميرُ، أو الواوُ **معَ الضميرِ** وحدَهُ، **وضعُفَ** وقوعُ الجملةِ حالاً معَ الضميرِ وحدَهُ، **لو** كانتْ **اسميّةً، أو الواوِ، أو كِليهما**[3] **سِوى المضارعِ المثبتِ،** لا بدَّ من تقديرٍ معَ فاعلِهِ، لكونِهِ استثناءً من الجملةِ، **فإنَّه،** أي المضارعُ المثبتُ، يقعُ حالاً **بالضميرِ** /٤٨/ وحدَهُ، لا يجوزُ دخولُ الواوِ عليهِ لمشابهتِهِ[4] اسمَ الفاعلِ المستغنِيَ عن الواوِ.

ولزِمَ الماضِي المثبتَ الواقعَ حالاً **قَدْ،** فاعلُ لزِمَ[5]، وقد يُقدَّرُ[6] قَدْ، أو في بعضِ المواضعِ، والأوَّلُ أولَى، لاستلزامِ الثانِي زيادةً وحذفًا. وجهُ اللزومِ أنَّ الفعلَ إذا وقعَ قيدَ الشيءِ يعتبرُ كونُهُ ماضيًا، أو حالاً، أو مستقبلاً، بالنظرِ إلى ذلكَ المقيّدِ[7]، فإذا قيلَ، مثلاً،: جاءَ زيدٌ ركِبَ، يُفهمَ منهُ أنَّ الركوبَ كانَ[8] متقدِّمًا على المجيءِ ، فلا بدَّ من قَدْ، حتَّى يقرِّبهُ[9] من[10] زمانِ المجيءِ. فيهِ أنَّ القربَ لا يكفِي، بلْ لا بدَّ من المقارَبةِ.

ويحذفُ عاملُها، أي الحالِ، جوازًا[11] كقولِكَ لِمَنْ يريدُ سفرًا: راشدًا مهديًّا، أي[12] سِرْ. **ويجبُ** حذفُ عاملِها **في** الحالِ **المؤكّدةِ،** وهيَ الَّتي لا تنتقِلُ من صاحبِها ما دامَ موجودًا غالِبًا، والمتنقّلةُ تقابلُها، وهي قيدٌ للعاملِ، لا المؤكّدةُ، **لو قرَّرتْ** تلكَ المؤكّدةُ مضمونَ جملةٍ **اسميَّةٍ،** احترازٌ عمَّا يؤكّدُ مضمونَ جملةٍ فعليَّةٍ، فإنَّه لا يجبُ حذفُ عاملِها،

---

(١) من ح، وفي الأصل: ثبت، وفي ب: يثبت.

(٢) ب و ح: رابط.

(٣) ب: والواو وكليهما.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: لمشابهة.

(٥) بعدها في ح: أو مفعوله.

(٦) ح: تقدر.

(٧) بعدها في الأصل: مثلا، وهي ليست في ب و ح.

(٨) ب و ح: قد كان.

(٩) ب: تقربه.

(١٠) ب و ح: إلى.

(١١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٢) مكرر في ب.

كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[1]، كـ: **زيدٌ أبوكَ عطوفًا**، أي أَحقّهُ، بفتحِ الهمزةِ، أي أُبوَّتهُ[2] لَكَ، بمعنَى تحقَّقتهُ، وصرْتُ منهُ على يقينٍ، أو بضمِّ الهمزةِ (بهذا المعنَى)[3]، وبمعنَى أثبتُّهُ لَكَ. وبعضُ النحاةِ خصَّصَ المؤكِّدةَ بما يقرِّرُ[4] مضمونَ جملةٍ اسميَّةٍ، فيجبُ الحذفُ حينَئذٍ في كلِّ المؤكِّدةِ، والأوَّلُ أولَى وأنسبُ بالمعنَى اللغويِّ.

وتقعُ[5] الحالُ المؤكِّدةُ جملةً **اسميّةً**، كما تقعُ[6] مفردًا وفعليّةً[7]، **ولا تصدَّرُ** تلكَ الاسميَّةُ المؤكِّدةُ **بالواوِ**، بل بالضميرِ وحدَهُ، لشدَّةِ ارتباطِ المؤكِّدةِ بصاحبِها، والواوُ تقتضِي التوسُّطَ[8]، ولأنَّ الواوَ لا تدخلُ[9] بينَ المؤكِّدِ والمؤكَّدِ، تقولُ: هوَ[10] الحقُّ لا شكَّ فيهِ[11]. وهذا كالاستثناءِ مِمَّا سبقَ من ضعفِ ربْطِ الاسميَّةِ بالضميرِ وحدَهُ.

التمييز[12]

بياءين، **نكِرةٌ** لعدَمِ الاحتياجِ إلى التعريفِ، فخرَجَ صِفاتُ المُبهماتِ كَـ: هذا الرجلُ، بِلا تكلُّفٍ، وعطْفُ البَيانِ؛ لاشتراطِ التعريفِ فيه، ولو منعَ فبقولِهِ: الوضعيَّ، فإنَّ إبهَامَ متبوعِهِ لعدمِ الاشتهارِ، والجهْلِ بالوضْعِ، وَوصْفُ المنصُوبيَّةِ مُرَادٌ بقرينَةِ المقْسمِ، فيخْرجُ[13] نحو: خاتمُ فضَّةٍ، ومائةُ رجلٍ، **يُزِيلُ**[14] **الإبهامَ الوضْعيَّ**، فخرَجَ صِفةُ المشترَكِ نحوَ: رأيتُ عَينًا جاريةً، فإنَّ إبهامَها استعماليٌّ نشأَ من تعدُّدِ الموضُوعِ لهُ، **عن ذاتٍ**،

(١) سورة البقرة الآية ٦٠، و الأعراف ٧٤، وهود ٨٥، والشعراء ١٨٣، والعنكبوت ٣٦.

(٢) ب: أبوبة.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: تقرر.

(٥) ب: ويقع.

(٦) ب و ح: يقع.

(٧) ح: أو فعلية.

(٨) ب: يقتضي لتوسط.

(٩) ب و ح: يدخل.

(١٠) ح: هذا هو.

(١١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٢) بياض في: ب.

(١٣) من ب و ح، وفي الأصل: ويخرج.

(١٤) ب و ح: تزيل.

فخَرجَ النعْتُ والحالُ، فإنَّهما يُزيلانِ الإبهامَ عن صِفةِ صاحبِهما، وكذا المرَّةُ والنوعُ، **مذكورةٍ أو مقدَّرةٍ**، إشارةً إلى تقسيمِ التمييز.

فالأوَّلُ، أي ما يُزيلُ الإبهامَ عن ذاتٍ مذكورَةٍ، يزيلُهُ، **عن مفردٍ**، ليسَ بجملةٍ ولا شبهِهَا، **مقدارٍ** يعرفُ بهِ قدْرُ الشيءِ، وهو خمسةٌ **غالبًا من العدَدِ** إلى والمقياس[1] بيانٌ للمقدارِ، **وسيأتي** في بابِ الأعدادِ، **والكيلِ**، أي المَكيلِ نحوَ:قفيزانِ بُرًّا، **والوزنِ** أي الموزونِ نحوَ: رطْلٌ زيتًا، **والمساحةِ** نحوَ: ذِراعٌ[2] ثوبًا، وقدرُ راحةٍ سَحابًا، **والمقياسِ**، نحوَ: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[3]. **فيفردُ**، أي المميِّزُ[4] عن مقدارِ غيرِ العددِ، **لو قصِدَ بهِ الجنسيَّةُ**، لا النوعيَّةُ والعدديَّةُ، وقصْدُهَا[5] يستلزِمُ كونَهَا[6] جنسًا، وهو ما تشابَهَ[7] أجزاؤُهُ، ويقعُ مجرَّدًا عن التاءِ على القليلِ والكثيرِ، كالماءِ، والتمرِ، والزيتِ، والضَّرَبِ، بخلافِ نحو: رجلٍ وفرسٍ. **وإلا** وإنْ لم يُقصدِ الجنسيّةُ، بل قُصدَ النوعيَّةُ أو العدديَّةُ، جنسًا أو غيرَهُ، **فيطابِقُ** التمييزُ ما قُصِدَ. انظُرْ أيُّها[8] اللبيبُ إلى مزيَّةِ هذه العبارةِ على قولِ ابنِ الحاجبِ[9]: فيفردُ إنْ كانَ [[جنسًا إلا أنْ يُقصدَ الأنواعُ، ويجمعُ في غيرِهِ. فإنَّ فيه تطويلاً وتعسُّفًا من وجوهٍ؛ حمْلُ الأنواعِ على ما فوقَ الواحدِ / ٤٩/، وجعْلُها شامِلاً للمرَّاتِ معَ تقابُلِهما في الاستعمالِ، وجعْلُ الجمعِ شامِلاً للتثنيةِ، وتقييدُهُ بنحوِ: إنْ قُصِدَ.**ولو** كانَ المفردُ المقدارُ مُلابسًا **بالتنوينِ، أو بنونِ التثنيةِ والجمعِ**، والواوُ[10] بمعنى أو ومُثِّلَ[11]

---

(١) ب: المقياس.

(٢) ح: زراع.

(٣) سورة آل عمران الآية:٩١، وتمامها ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم ...﴾.

(٤) ب و ح: التمييز.

(٥) ب: قصد بها، و ح: ووقصدها.

(٦) ب و ح: كونه.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: يشابه.

(٨) ح: أيهما.

(٩) وانظر شرح الوافية نظم الكافية ص٢٢٦.

(١٠) ب و ح: الواو.

(١١) ب: مثل.

بنحو: ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾[1]، وحَسَنُونَ وجوهًا. ورُدّ بأنَّ التمييزَ بعدَ نونِ الجمعِ إنَّما يكونُ عن نسبةٍ في شِبْهِ جملةٍ. وهذا هوَ الحقُّ. ويمكنُ أنْ يُرادَ بنونِ الجمعِ نونُ شِبْهِ[2] الجمعِ نحوَ: عِشرينَ، فإنَّه يجوزُ إضافتُهُ على قلَّةٍ، **جازتِ الإضافةُ،** أي إضافتُهُ إلى التمييزِ إضافةً بيانيةً، لحصولِ الغرضِ مع التخفيفِ، وتركَ: وإلا فلا، لكونِهِ مفهومَ الشرطِ، والمصنفُ[3] مِمَّن يقولُه، فلا يجوزُ إضافةُ المضافِ لامتناعِهَا، وذُو اللامِ لا ينصِبُ التمييزَ. **وعن غيرِه** عطفٌ على: عن[4] مفردٍ مقدارٍ[5]، وضميرُهُ للمقدارِ، **كـ: خاتمٌ فضةً، والجرُّ في** غيرِ المقدارِ **أكثرُ،** لقصورِهِ[6] في الإبهامِ عن المقدارِ. وما قيلَ لحصولِ الغرضِ مع الخفَّةِ يقتضِي الكثرةَ في المقدارِ أيضًا.

والثاني، أي ما يُزيلُ الإبهامَ عن ذاتٍ مقدَّرةٍ يُزيلُهُ **عن نسبةٍ،** أي عن ذاتٍ مقدَّرةٍ في نسبةٍ؛ لأنَّ الإبهامَ بالذاتِ في المنسوبِ إليهِ، وبواسطتِهِ[7] في النسبةِ، **كـ: طابَ زيدٌ نفسًا،** أي: طابَ شيءُ[8] زيدٍ، بالإضافةِ]][9]، نفسًا، **ويعجبُني**[10] **طيبُه أبًا،** أي[11] طيبُ شيئِهِ[12] أبوّةً، أشارَ بالمثالينِ إلى أنَّ النسبةَ أعمُّ ممَّا[13] في الجملةِ وشبهِهَا، وأنَّ منهُ نسبةَ

---

(١) سورة الكهف الآية: ١٠٣. وتمامها: ﴿قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾.
(٢) ح: شبه نون.
(٣) ب ووالمصنف.
(٤) ح: أن.
(٥) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.
(٦) ب: لقصورة.
(٧) ب: وبواسطة.
(٨) من ب و ح، وفي الأصل: نفس.
(٩) ما بين الأقواس المعقوفة مكرر في: ب، في باب المستثنى، بعد قوله: "ولم نفسر بدخول المستثنى في المستثنى منه". انظر ص٢٤٨، حاشية رقم٢.
(١٠) ح: وأعجبني.
(١١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.
(١٢) من: ح، وفي الأصل: طيب شبيه، وفي ب: طيبة شيئه.
(١٣) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

الإضافةِ فلا يحتَاجُ إلى إفرادِهَا بالذكْرِ، كَمَا في[1] (الكافيةِ) وأنَّ الذاتَ المقدَّرةَ لا يجـبُ أنْ يكونَ التمييزُ عينَهَا، ومحمولاً عليهـا، كمـا يجـبُ في المـذكورةِ، بـل يكْفـي اشـتمالُهُ علـى المحمولِ[2]، فظهرَ عمومُ قولِهم: التمييزُ عن النسبةِ فاعلٌ في المعنَى، وبعضُهم جعلَ الذاتَ المقدَّرةَ في نحوِ: طيبُه أبًا، منوَّنًا[3] مبدلاً عنه، فجَعْلُ الحمـلِ لازمًـا في القسـمين ظـاهرٌ[4]، فيلزمُ في صحَّةِ عمومِ قولِهم المذكورِ أنْ يُجعلَ الفاعلُ في مثلِهِ كـذلِكَ. وهـذا، مـعَ كونِـهِ تكلُّفًا، يهدِمُ الإبهامَ (إذِ الإبهامُ)[5] في الشيءِ، الَّذي هو زيـدٌ، فالوجْـهُ هـو الأوَّلُ، لـيسَ إلا.

وما، أي تمييزٌ، **صَلَحَ لِذِيهِ**، وهو ما انتصبَ عنه، ومعنى الصلاحِ: الحملُ، **صَـلَحَ**[6] **لمتعلَّقِهِ**، نحوَ: أبًا في: طابَ زيدٌ أبًا، فإنَّه يُحملُ على زيدٍ، فيجـوزُ أنْ يُـرادَ بـهِ زيـدٌ نفسُـهُ، وأبوهُ والمعيِّنُ هوَ[7] القرائنُ، واستُشْكِلَ بِـ: طابَ زيدٌ نفسًا، فإنَّها عينُ ما انتصبَ عنه، معَ أنَّه لا يجوزُ فيهِ الوجهانِ، فاجْتَرَأَ بعضُهم علـى جوازِهِمـا فيـهِ أيضًـا، وهـذا بعيـدٌ جـدًّا، وبعضُهم زادَ في الصلاحِ عدمَ جوازِ الإضافةِ إلى ما انتصبَ عنهُ كَــ: أبٍ، بخـلافِ نفـسٍ، فإنَّه يقالُ: نفسُ زيدٍ. **سِوى الصفةِ**، استثناءٌ ممَّا صَلَحَ، **فإنَّها لِـذِيهَا** فقـط، لا لمتعلَّقِهَـا[8]؛ لأنَّ الصفةَ تستدعِي موصوفًا والمذكورُ أولَى بها. فـإذا قلـتَ: طـابَ زيـدٌ والـدًا[9]، كـانَ الوالدُ هو زيدًا، لا غيرُ، بخلافِ الاسمِ نحوَ: أبٍ. **وتطابِقُهُ**، أي توافقُ[10] الصفةُ صـاحبَها في الأفرادِ، وضدَّيهِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ. **وتحتملُ** الصفةُ المذكورةُ **الحالَ** نحوَ: طـابَ زيـدٌ

---

(١) مكرر في ب.

(٢) ب: المجمول.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: منويا.

(٤) ساقطة من ب و ح.

(٥) ساقطة من ب، وفي ح: إذ لا إبهام.

(٦) ساقطة من ب.

(٧) مكرر في الأصل.

(٨) ب و ح: لمتعلقه.

(٩) ب: والد.

(١٠) ح: يوافق.

فارسًا، فـ: فارسًا، تمييزٌ باعتبارِ اشتمالِهِ علـى الفروسـيَّةِ، الَّـتي تُزيـلُ الإبهـامَ عـن شـيءٍ منسوبٍ إلى زيدٍ، وحالٌ باعتبارِ تبيينِ هيئةِ زيدٍ عندَ الطيبِ، فاندفعَ الإشـكالُ بـأنَّ اللفـظَ الواحدَ لا يرفعُ الإبهامَ عـن ذاتِ شـيءٍ واحـدٍ وصـفتِهِ معًـا، إذْ مـا فيـهِ الإبهـامُ هُنـا[1] شيئان[2]؛ متعلّقُ زيدٍ من حيثُ الذاتُ ونفسُهُ من حيثُ الصفةُ. نَعَم، يَردُ على مَن جعـلَ الذاتَ المقدَّرةَ مبدَلاً عنها، ويمكنُ أنْ يمنـعَ اسـتحالةُ رفـعِ الواحـدِ الإبهـامينِ عـن واحـدٍ مستنِدًا بمثلِ: هذا بُسْرًا أطيبُ منهُ رُطَبًا. **وما،** أي تمييزٌ، **لم يصـلُحْ** لصـاحبِهِ، أي لم يُحمـلْ عليهِ، **فلَهُ،** أي لمتعلَّقِه فقط، نحوَ: طابَ زيدٌ أبوّةً، ودارًا، وعِلمًا[3] / ٥٠/ .

وذان، أي ما صَلَحَ وما لم يصلُحْ، **فيهما** في الإفرادِ والمطابقـةِ **كَمَـا،** أي تمييـزٍ **ذُكِـرَ،** يعني المزيلَ[4] عن ذاتٍ مذكورةٍ، أي تفردُ[5] كلٌّ منهما[6] إنْ قُصِدَ الجنسيَّةُ، وإلا فيطـابقُ، ولو اكتفَى بذكْرِ الأوَّلِ في الأوَّلِ أو الآخرِ[7]، لكانَ أخصرَ وأظهرَ.

ولا يتقدَّمُ التمييزُ على عامِلِهِ مطلقًا[8]، لضـعْفِ الجامـدِ، وكونـهِ فـاعلاً في المعنـى، فيأخذُ حكمَهُ في عدمِ التقدُّمِ. والمازنيُّ[9] والمبرِّدُ يجوِّزانِ[10] تقـديمَ التمييـزِ علـى العامـلِ

(١) ب و ح: هاهنا.

(٢) ب و ح: اثنان.

(٣) ب و ح: وعلما ودارا.

(٤) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٥) ب و ح: يفرد.

(٦) ح: منها.

(٧) ح: والآخر.

(٨) ب: مطقا.

(٩) هو أبو عثمان المازني بكر بن محمّد، قرأ على الأخفش الأوسط كتاب سيبويه. ت: ٢٣٦، أو ٢٤٨، أو ٢٤٩ هـ. صنّف: ما تلحن فيه العامة، التصريف، القوافي، وغيرها. ترجمته في: طبقات النحـويين واللغويين ص٩٢، إنباه الرواة على أنباه النحاة ١/ ٢٤٦، تـاريخ بغـداد ٧/ ٩٣، وفيـات الأعيـان ١/ ٢٨٣، شذرات الذهب ٢/ ١١٣، مراتب النحويين ص١٢٦، بغية الوعاة ١/ ٤٦٣.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: يجوان.

الفعلِ وشبهِه[1]، إذِ المؤوَّلُ بشيءٍ، لا يجبُ أنْ يكونَ في حكمِهِ من كلِّ الوجُوهِ.

المستثنى

أي ما يطلقُ عليه لفظُهُ[2] في عرفِ النحاةِ، **متصلٌ،** أي صادقٌ عليهِ مفهومُهُ. **وهوَ،** اسمٌ، **ما عُلِمَ دخولُهُ** في المستثنى منهُ، باعتبارِ المفهومِ لا المرادِ، **وخرجَ** باعتبارِ العكسِ، أو ظهرَ عدمُ دخولِهِ في الحكمِ، فخرجَ المنفصلُ والصفةُ، **ببابٍ** بنوعِ **إلا،** فلا تناقضَ.

ومنفصلٌ كمتصلٍ، وَصِدْقُ المتضادَّينِ على واحدٍ نوعيٍّ في حالةٍ واحدةٍ جائزٌ، كمَا يقالُ: الإنسانُ فقيرٌ وغنيٌّ، وعالمٌ وجاهلٌ، إنَّما[3] المستحيلُ على الواحدِ الشخصيِّ، **وهو ما بعدَه،** أي بابِ إلا، **وعُلِمَ عدمُهُ،** أي عدمُ دخولِ مدلولِهِ في المستثنَى منهُ، باعتبارِ المفهومِ، كـ: جاءني القومُ إلا حمارًا، أو المرادِ، كـ: جاءني القومُ إلا زيدًا، مُشيرًا إلى جماعةٍ خاليةٍ عن زيدٍ. وعدمُ الدخولِ في المرادِ في هذا القسمِ بالقرينةِ كالإشارةِ، وفي الحكمِ ببابِ إلا، وفي[4] المتصلِ كِلاهما ببابِ إلا، فلا يلزمُ تداخلُ القسمينِ[5].

وإلا، أي وإنْ لمْ يُعلمْ دخولُ ما بعدَ بابِ إلا فيمَا قبلَه، ولا عدمُ دخولِهِ، بل يكونُ[6] على الاحتمالِ، ولم نفسِّرْ بدخولِ المستثنَى في المستثنَى منهُ[7]، لتقابُلِ الصفةِ

---

(١) جاء في المقتضب ٣ / ٣٦: "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه، لتصرّف الفعل، فقلت: تفقأت شحما، وتصببت عرقا، فإن شئت قدمت، فقلت: شحما تفقأت، وعرقا تصببت. وهذا لا يجيزه سيبويه؛ لإنه يراه كقولك: عشرون درهما، وهذا أفرههم عبدا، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لإنّ عشرين درهما إنّما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل. ألا ترى أنّه يقول: هذا زيد قائما، ولا يجيز: قائما هذا زيد؛ لإن العامل غير فعل. وتقول: راكبا جاء زيد؛ لإنّ العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا. وهذا رأي أبي عثمان المازني".

(٢) ح: لفظ.

(٣) ب: وإنما.

(٤) ب: في.

(٥) ب: للقسمين.

(٦) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) بعدها في ب وجه واحد من ورقة مقحم هنا وهو من باب التمييز ويبدأ بقوله: "جنسًا إلا أن يقصد... وينتهي إلى قوله: أي طاب شيء زيد بالإضافة". انظر ص٢٤٣ حاشية رقم٨.

والاستثناءِ، إلا أنْ يرادَ اللغويُّ على طريقِ الاستخدامِ، **فصِفَةٌ،** أي فبابُ إلا صفةٌ، بأنْ[1] كانَ إلا بمعنَى[2] غيرٍ، لتعذُّرِ الاستثناءِ بقسمَيهِ. ولقد[3] أصابَ المصنِّفُ في مخالفةِ ابنِ الحاجبِ[4] في التعميمِ من وجهينِ؛ عدمِ اختصاصِ الصفةِ بـإلا، وتبعيَّةِ الجمعِ المنكُورِ، الغيرِ المحصورِ. والأوَّلُ ظاهرٌ، وأمَّا الثاني فمدارُ[5] الحملِ على الصفةِ تعذُّرُ الاستثناءِ، كمَا اعترفَ[6] ابنُ الحاجبِ نفسُهُ. والتعذُّرُ قد يكونُ في غيرِ[7] الجمعِ كـ: ما جاءني[8] رجلانِ (إلا زيدٌ)[9]، وفي الجمعِ المعرَّفِ كـ: ما جاءني[10] الرجالُ إلا زيدٌ، إذا لم يوجدْ قرينةُ العهدِ والاستغراقُ فلا يعلمُ الدخولُ[11] وعدمُهُ، فيتعذَّرُ الاستثناءُ، على ما صرَّحَ بهِ الأندلُسيُّ[12] والمالِكيُّ[13]، وفي المحصورِ كـ: ما جاءني مائةُ رجلٍ إلا زيدٌ، وقد لا يتعذَّرُ في الجمعِ المنكورِ غيرِ[14] المحصورِ، كـ: ما جاءني رجالٌ إلا رجلاً، أو حمارًا.

وقد يحذفُ المستثنَى، كـ: جاءني[15] القومُ ليسَ إلا، أي ليسَ الجائِي إلا[16] زيدًا.

وينصبُ المستثنَى وجوبًا **لو** كانَ **مقدَّمًا على** المستثنَى منهُ، لتعذُّرِ البدلِ، لامتناعِ

---

(١) ب و ح: فإن.

(٢) ب و ح: فبمعنى.

(٣) ب: وقد، و ح: فقد.

(٤) وانظ ر شرح الوافية نظم الكافية ص٢٣٦.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: فمقدار.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: اعترفه.

(٧) ب: غيره.

(٨) ح: كجاءني.

(٩) ما بين القوسين ساقط من ب.

(١٠) ح: كجاءني.

(١١) ح: دخول.

(١٢) راجع تذكرة النحاة ص٢٩٥ ـ ٢٩٦.

(١٣) التسهيل ص١٠٤ ـ ١٠٥، وانظر شفاء العليل في إيضاح التسهيل١/ ٥٠٧.

(١٤) ب و ح: الغير.

(١٥) ب: كما جاءني.

(١٦) ساقطة من ح.

تقدُّمِهِ على متبوعِهِ.

أو منقطِعًا عندَ الحجازيينَ[1]. قيلَ: إذْ لا يُتَصوَّرُ فيهِ إلا بدلُ الغلَطِ، وهوَ لا يقعُ في كلامِ الفصحاءِ. ورُدَّ بأنَّ النحويَّ يبحثُ عن أصلِ الجواز، لا عن الفصاحةِ. وتعبيرُ بعضِهم بقولِهِ[2]: وهوَ لا يصدرُ إلا بطريقِ السهوِ والغَفلَةِ، والمستثنَى المنقطعُ إنَّما يصدرُ بطريقِ الرويَّةِ والفطانةِ، غيرُ مفيدٍ؛ لأنَّ الحصرينِ ممنوعانِ[3]، وبدلُ الغلطِ قد يقعُ قصْدًا في كلامِ الفصحاءِ لنكتةٍ لطيفةٍ بيَّنها الشريفُ في (حَواشي المطوَّل). وقيلَ: لو جازَ الإبدالُ في نحوِ: جاءني القومُ إلا حمارًا، لكانَ إمَّا بتكريرِ العاملِ[4] الموجَبِ، أي جاءني حمارٌ، فيفسدُ المعنَى، وإمَّا بتكريرِ[5] المنفيِّ، أي ما جاءني حمارٌ، فيلزمُ الغلطُ في العاملِ والمعمولِ معًا، وكذا في المنفيِّ نحوَ: ما[6] جاءني القومُ إلا حمارًا. ولا يخْفى عليكَ أنَّ الغلطَ في المتبوعِ لا في البدل، على ما بُيِّنَ في موضعِهِ، ولا غلطَ أصلاً في المستثنَى / ٥١/ منهُ في المنقطعِ. ولو سُلِّمَ، فمَا ذُكِرَ إنَّما يردُ لو كانَ البدلُ مجرَّدًا[7] عن إلا، وهوَ ممتنعٌ[8]، كيفَ ؟ فحينَئذٍ يلزمُ تغايرُ البدلِ والمبدلِ[9] منهُ نفْيًا وإثباتًا، فالوجهُ عندِي أنَّ إلا في المنقطعِ بمعنَى لكنْ، فيعملُ عملَهُ، ألا يُرى أنَّهم اختلفُوا في عاملِ المتصلِ أنَّه الفعلُ، أو معْناهُ، أو إلا، واتفقَ المتأخِّرونَ في المنقطعِ أنَّ عاملَه إلا، وخبرُها محذوفٌ في الأغلَبِ، وقد يظهرُ. **وقد يرفعُ** ما يجوزُ أنْ يكونَ منقطِعًا، أو اللغويُّ بطريقِ الاستخدامِ **في لغةِ تَميمٍ**[10] على البدليَّةِ، إنْ كانَ المبدلُ منهُ مرفوعًا، وقد يجرُّ إنْ مجرورًا، نحوَ: مررتُ بالقومِ[11] إلا

(١) انظر معاني القرآن للفراء١/ ٤٨٠، و ٣/ ٢٧٣، خزانة الأدب ٢/ ١٢٥.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: وتغيير لقوله.

(٣) في: الأصل: ممنوعين، وفي ب و ح: مم، وهي من المختصرات.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: يتكرر إما القايل.

(٥) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٦) ساقطة من ب.

(٧) من ب و ح: وفي الأصل: مجرد.

(٨) ب: ممنوع، وح: مم.

(٩) ب: المبدل.

(١٠) ح: بني تميم.وقال الفراء:" والنصب في هذا النوع المختلف من كلام أهل الحجاز، والإتباع من كلام بني تميم". معاني القرآن ١/ ٤٨٠، وانظر همع الهوامع ٣/ ٢٥٦، خزانة الأدب ٢/ ١٢٥.

(١١) ب: القول.

حمارٍ، وهم يجوِّزونَ[1] البدلَ فيما قبلَه اسمٌ يصِحُّ حذفُهُ، نحوَ: ما جاءني القومُ إلا حمارٌ، ويوجبُونَ النصبَ فيما[2] لم يكنْ كذلكَ، كقولِه ـ تعالى ـ: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[3]، فظهرَ الخَلَلُ[4] في كلامِ المصنِّفِ من جهةِ التخصيصِ[5] والإبهامِ.

أو واقِعًا بعدَ ليسَ، ولا يكونُ، وما خَلا، وما عَدا، وعَدا، وخَلا[6]؛ لكونِهِ خبرًا، أو مفعولاً بهِ، والمستثنَى يعمُّهُما أيضًا، ويلزمُ إضمارُ اسمَيهما[7] في بابِ الاستثناءِ، والمرجعُ فاعلُ[8] المذكورِ، أي: ليسَ أو لا[9] يكونُ الجائي مثلاً، وما في الأوسَطَينِ مصدريَّةٌ، وخَلا في الأصلِ لازمٌ يتعدّى بِمِنْ، فضمِّنَ معنى جاوزَ، أو حذِفتْ وأُوصِلَ الفعلُ، والتُزِمَ هذا التضمينُ[10]، أو الحذفُ في بابِ الاستثناءِ؛ ليكونَ ما بعدَهُما في صورةِ المستثنَى بإلا، الَّتي هي أمُّ البابِ[11]، وفاعلُهما كاسمِهِما[12]، والجملةُ حالٌ. ولم يظهرْ قد معَ الأخيرينِ؛ ليكونَ أشبَهَ بإلا، ويؤوَّلَ[13] المصدرُ بالفاعلِ، ويجوزَ فيه تقديرُ زمانٍ مضافٍ. **وقد يجرُّ بهما، أي بعَدا، وخَلا،** على أنَّهما حرفَا[14] جرٍّ.

---

(١) ب: يجوزن.

(٢) ب: فما.

(٣) سورة هود الآية ٤٣. وتمامها: ﴿قَالَ سَـَٔاوِيٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعۡصِمُنِي مِنَ ٱلۡمَآءِ ..﴾.

(٤) ب: الخليل، و ح: الحلل.

(٥) ح: التحصيص.

(٦) ح: حلا.

(٧) ب و ح: اسمهما.

(٨) ح: اسم الفاعل.

(٩) ح: ولا

(١٠) ح: التضمن.

(١١) ب: اللباب.

(١٢) ب: وفاعلها كاسمها، وح: وفاعلها كاسمهما.

(١٣) ب و ح: ويؤل.

(١٤) ب: حرف.

أو[1] واقِعًا **في موجَبٍ**، أي مثبتٍ، لا نفْيٍ ولا نهْيٍ ولا استفهامٍ[2]، **ذُكِرَ فيهِ المستثنَى منهُ**، كـ: جاءني القومُ إلا زيدًا، **فلو** كانَ المستثنَى **في غيرِهِ**، أي في الموجَبِ **معَهُ**، أي معَ ذكرِ المستثنَى منهُ **فالبدلُ أولى من النصبِ** على الاستثناءِ، نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[3]؛ لأنَّ المستثنَى فضلةٌ، قطعًا بخلافِ البدل.

ولو تعذَّرَ البدلُ عن لفظِ المستثنَى منهُ، أو محلِّهِ القريبِ، **فـ**يَبدلُ مبنيًّا **على محلِّهِ**، أي المبدلُ منهُ، **كـ: لا أحدَ فيها**، أي في الدارِ، **إلا زيدٌ**، فإنَّه تعذَّرَ الإبدالُ [4] من محلٍّ قريبٍ لأحدٍ، وهو النصبُ بلا، لانتقاضِ[5] النفيِ الَّذي عَمِلَ لا لأجلِهِ بـإلا، فأُبدلَ من محلِّه البعيدِ، الَّذي هوَ الرفعُ على الابتداءِ.

ومع عدَمِهِ، أي المستثنَى منهُ، **يعربُ** المستثنَى **بإعرابِهِ**، أي المستثنَى منهُ، **ما لم يتكرَّر**[6] المستثنَى، **فـ**إذا كُرِّرَ **ينصبُ** أحدُهما والآخرُ قد ينصبُ أيضًا وقد لا ينصبُ وكذا حكْمُ ما فوقَ الاثنين.

اعلمْ أنَّه إذا كُرِّرَ[7] إلا؛ فإمَّا أنْ يكونَ للتأكيدِ، وحينَئذٍ ما[8] بعدَه أحدُ التوابعِ، فإعرابُهُ كإعرابِ متبوعِهِ، وإمَّا لغيرِ التوكيدِ[9]، وكلامُ المصنِّفِ فيهِ، وحينَئذٍ، إمَّا أنْ يمكنَ استثناءُ كلِّ تَالٍ من متلوِّهِ، أو لا، وكلٌّ منهما إمَّا في العددِ، أو لا، فالأقسامُ أربعةٌ.

مثالُ الأوَّلِ في الموجَبِ: لهُ عليَّ عشرةٌ، إلا تسعةً، إلا ثمانيةً، إلا سبعةً، إلا ستّةً، إلا

---

(١) مكرر في ب.

(٢) ب: والاستفهام.

(٣) سورة النساء الآية ٦٦. وتمامها: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا ...﴾.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: الاستثناء.

(٥) ب: للانتقاض.

(٦) ح: يكرر.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل:ذكر.

(٨) مكرر في ب.

(٩) ب و ح: التأكيد.

خمسةً، إلا أربعةً، إلا ثلاثةً، إلا اثنين، إلا واحدًا[1].فكلُّ وِترٍ منفيٌّ منصوبٌ؛ لأنَّه في موجَبٍ، وكلُّ شَفعٍ مثبتٌ جائزٌ فيهِ الوجهان؛ لأنَّه في غير موجبٍ، فيلزمُ بالإقرارِ خمسةٌ، لأنَّكَ أخرجْتَ التسعةَ من العشرةِ فبقِيَ واحدٌ، وأدخلْتَ معَه ثمانيةً صارَتْ تسعةً، وأخرجْتَ منهَا سبعةً، بقِيَ اثنانِ، وأدخلْتَ معَهما[2] ستّةً صارت ثمانيةً، وأخرجْتَ منها خمسةً، بقِيَ ثلاثةٌ، وأدخلْتَ معَها أربعةً، صارَتْ سبعةً، وأخرجْتَ منها[3] ثلاثةً، بقِيَ أربعةٌ، (وأدخلْتَ معَها اثنين)[4]، صارَتْ ستّةً، وأخرجْتَ منها واحدًا[5]، بقِيَ خمسةٌ.

وفي غيرِ الموجَبِ: ما لهُ عليَّ عشرةٌ إلا تسعةً، إلى آخرِهِ. فكلُّ وِترٍ مثبتٍ جائزٌ فيهِ الوجهانِ، وكلُّ شَفعٍ منفيٍّ منصوبٌ / ٥٢ / ، فيلزم خمسةٌ أيضًا، فالتخريجُ مما سبقَ. هذا هوَ القياسُ، إلا أنَّ الفقهاءَ قالُوا: إذا قلتَ: ما لهُ عليَّ عشرةٌ إلا تسعةً بالنصبِ، لم تكنْ[6] مقرًّا بشيءٍ؛ لأنَّ المعنَى: ما لهُ عليَّ عشرةٌ مستثنًى منها تسعةٌ، أي ما لهُ عليَّ واحدٌ، فإذا[7] قلتَ: إلا تسعةٌ بالرفعِ، يلزمُكَ تسعةٌ؛ لأنَّ المعنَى: ما لهُ عليَّ إلا تسعةٌ. ووجهُهُ أنَّ الأصلَ في الكلامِ هوَ الإثباتُ، والنفيُ طارئٌ[8] عليهِ، فإذا قلتَ: إلا تسعةً بالنصبِ، كانَ الاستثناءُ راجعًا إلى المثبتِ، كأنَّكَ قلتَ: لهُ عليَّ عشرةٌ إلا تسعةً، ويصيرُ حاصلُهُ أنَّ لهُ عليكَ واحدًا[9]، فإذا أدخلْتَ النفيَّ (كانَ المعنَى)[10]: ليسَ عليَّ واحدٌ، فلا يلزمُكَ شيءٌ، وأمَّا إذا رفعْتَ تسعةً، فلا يمكنُ أنْ يكونَ الاستثناءُ راجعًا إلى الإثباتِ، والنفيُ

(١) ب و ح: واحد.
(٢) من ب و ح، وفي الأصل: معها.
(٣) ساقطة من ح.
(٤) ما بين القوسين مكرر في ب.
(٥) ح: واحد.
(٦) من ب و ح، وفي الأصل: يكن.
(٧) ب و ح: وإذا.
(٨) في الأصل، و ب و ح: طار. والوجه ما أثبت.
(٩) ب: واحد.
(١٠) ما بين القوسين ساقط من ب.

داخلاً في الكلامِ بعدَه، فوجَبَ الحملُ على الإبدالِ من النفي[1]، ويكونُ المعنَى كمَا قالُوا.

ومثالُ الثاني في الموجَبِ: جاءَ المكّيّونَ إلا قريشيًّا، إلا هاشميًّا، إلا عقيلاً، فقد جاءَكَ[2] من المكّيّينَ غيرُ قريشٍ معَ جميعِ بني هاشمٍ إلا عقيلاً، وفي غيرِ الموجَبِ: ما جاءَ المكّيّونَ إلا قريشٌ إلا هاشميًّا إلا عقيلٌ[3]، فقد جاءَ من المكّيّينَ معَ عقيلٍ جميعُ قريشٍ إلا هاشميًّا. وحكمُها في المعنَى والإعرابِ حكمُ الأوَّلِ، موجبُهما كموجبِهما[4]، وغيرُهُ كغيرِهِ.

ومثالُ الثالثِ[5]: لهُ[6] عليَّ عشرةٌ إلا ثلاثةً، (إلا أربعةً)[7] ، فيجبُ نصبُ الأوَّلِ، ويجوزُ الوجهانِ في الأخيرِ[8]، والاستثناآنِ من المستثنَى منهُ الأوَّلِ، فيكونُ الإقرارُ بثلاثةٍ.

وفي الرابعِ إنْ[9] كانَ المستثنَى منهُ واحدًا، ولم يكنِ الاستثناءُ مفرَّغًا، وقد تقدَّمتِ المكرَّراتُ على المستثنَى منهُ، فالجميعُ منصوبٌ على الاستثناءِ نحوَ: ما جاءَني إلا زيدًا، إلا عَمرًا، إلا خالدًا أحدٌ، إذ لا يمكنُ الإبدالُ، وإنْ تأخَّرتْ، ففي أحدِ المستثنياتِ جوازُ الوجهينِ، والباقي واجبُ النصبِ؛ لأنَّ المبدلَ منهُ صارَ بالإبدالِ كالساقطِ فلا يبدلُ منهُ مرةً أُخرى، نحوَ: ما جاءَني أحدٌ إلا زيدًا[10]، إلا عمرًا، إلا خالدًا، إلا بكرًا، وإنْ توسَّطَها[11] فللمقدَّمِ النصبُ على الاستثناءِ وأحدُ المتأخِّراتِ[12] جائزُ الوجهينِ،

---

(1) ب: المنع.

(2) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(3) ح: قريشا لا هاشميا إلا عقيلا.

(4) ساقطة من ب.

(5) ح: الثاني.

(6) ساقط من ب.

(7) ما بين القوسين بدله في ب: الأربعة.

(8) ب: الخير.

(9) مكرر في ب.

(10) ب و ح: زيد.

(11) من ب و ح، وفي الأصل: توسطهما.

(12) من ب و ح، وفي الأصل: المأخرات.

وباقيها[1] واجبُ النصبِ بعدَ الإبدال، نحوَ: ما جاءَني إلا زيدًا، إلا عمرًا[2] أحدٌ، إلا بكرٌ[3]، إلا خالدًا، وإنْ كانَ مفرَّغًا شُغِلَ[4] العاملُ بواحدٍ منها، ونُصِبَ ما سِواهُ، نحوَ: ما جاءَني إلا زيدٌ[5]، إلا عمرًا، إلا خالدًا، وإنْ كانَ المستثنَى منهُ أكثرَ من واحدٍ، ففي غيرِ الموجَبِ (في ثاني[6] المستثْنَيينِ لم يجزْ)[7] إلا النصبُ، والأوَّلُ اشتغِلَ[8] بهِ العاملُ، نحوَ: ما أكلَ أحدٌ إلا الخبزَ، إلا زيدًا؛ لأنَّ[9] النفيَ قد[10] انتقضَ بإلا، فهوَ استثناءٌ من موجَبٍ، والمعنَى: كلُّ أحدٍ أكلَ الخبزَ إلا زيدًا، فإنَّه ما أكلَ الخبزَ.

هذا إذا[11] لم يذكرْ ما استُثنِيَ منهُ المستثنَى الأوَّلُ[12]، وإنْ ذكِرَ جازَ في الأوَّلِ الوجهان، نحوَ: ما أكلَ أحدٌ شيئًا إلا الخبزَ، إلا زيدًا، وفي الموجَبِ لا بدَّ من ذكرِ المستثنَى منهُ؛ لأنَّ الموجَبَ لا يُفرَّغُ، كمَا يجيءُ، نحوَ: أكلَ القومُ جميعَ الطعامِ إلا الخبزَ، إلا زيدًا[13]، والنصبُ واجبٌ في أوَّلِها[14]، وفي الثاني جوازُ الوجهينِ؛ لأنَّه من[15] غيرِ موجبٍ، بسببِ نقضِ النفيِ[16] بإلا، فالمعنى: ما[17] أكلَ القومُ الخبزَ إلا زيدٌ. فظهرَ وجوبُ نصبِ[18]

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: باقيهما.

(٢) ب: عمرو.

(٣) ب: بكرًا.

(٤) ب و ح: بستعمل.

(٥) ح: زيدًا.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: بابي.

(٧) ما بين القوسين بدله في ب و ح: لم يجز في ثاني المستثنيين.

(٨) ح: اشغل.

(٩) ح: لنفي.

(١٠) ساقطة من ب.

(١١) ساقطة من ب.

(١٢) ب: الأول.

(١٣) ح: خيرًا.

(١٤) ب و ح: أولهما.

(١٥) ساقطة من ب و ح.

(١٦) ب و ح: الايجاب.

(١٧) زيادة من ب و ح.

(١٨) ساقطة من ح.

واحدٍ في كلِّ مستثنًى مكرَّرٍ.

ويكونُ عدمُ المستثنَى منهُ **فيهِ**، أي الموجَبِ، **لو يفيدُ** الكلامُ، بأنْ يكونَ الحكمُ مِمّا يصحُّ أنْ يثبتَ على سبيلِ العمومِ، نحوَ[1]: يحرِّكُ الفكُّ الأسفلَ عندَ الأكلِ إلا التمساحَ، وعدمُ الإفادةِ في غير الموجَبِ، نحوَ: ما ماتَ إلا زيدٌ، نادرٌ، فالحكمُ بجوازِ التفريغِ[2] فيهِ على الغالبِ، والإفادةُ في الموجَبِ نادرٌ، فالحكمُ بعدمِهِ على الغالبِ أيضًا.

ويجرُّ، أي المستثنَى، **بـ: سِوَى**، بالقصرِ وبكسرِ[3] السينِ وضمِّها، **وسَواءٍ**، بالمدِّ معَ فتحِ السينِ وكسرِها؛ لأنَّه مضافٌ إليهِ. **وهُما**، أي سِوى وسَواء[4]، **ظرفانِ منصوبانِ** أبدًا؛ لأنَّهما في الأصلِ بمعنَى مكانٍ، ثمَّ استُعِيرا[5] لمعنَى البدلِ، ثمَّ للاستثناءِ. وعندَ[6] الكوفيِّينَ[7] يجوزُ خروجُهما[8] عن / ٥٣ / الظرفيَّةِ، والتصرُّفُ فيهما رفعًا ونصبًا وجرًا[9].

وحاشا عطفٌ على: سِوى؛ لأنَّه حرفُ جرٍّ[10] في الأكثرِ، **وقلَّ النصبُ** على المفعوليَّةِ **بِهِ**، أي بـ: حاشا، على أنَّه[11] فعلٌ متعدٍّ، فاعلُهُ[12] مضمرٌ، ومعناها تبرئةُ[13]

---

(١) ساقطة من ح.

(٢) ح: التفريع.

(٣) ب: بك بكسر.

(٤) ح: سواء وسوى، وكلمة أي ساقطة.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: استعير.

(٦) ح: عند.

(٧) راجع الإنصاف مسألة رقم ٣٩ ص٢٤٩، همع الهوامع ٣/ ١٦٠-١٦١، الفرائد الجديدة ١/ ٣٨٩، الكواكب الدرية ٢/ ٤٣، الأمالي الشجرية ٢/ ١٢٤. ونقل أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/ ٣٢٦،وابن عقيل في المساعد ١/ ٥٩٤، عن الفراء أنّ سوى محل لا يتصرف، أي أنّ مذهبه كمذهب البصريين. والَّذي في معاني القرآن ١/ ٧٣ أنّ سواء قد تكون " في مذهب غير، كقولك للرجل: أتيت سواءك ". وانظر الخلاف النحوي الكوفي ص٥٠٢.

(٨) ح: حروحهما.

(٩) ب و ح: جرا ونصبا.

(١٠) ساقطة من ح.

(١١) ساقطة من ب.

(١٢) ح: وفاعله.

(١٣) ب و ح: تنزيه.

المستثنَى (عمَّا نسِبَ إلى المستثنَى)[1] منه، نحوَ: ضربَ القومُ عمرًا حاشا زيـدًا، أي بـرّأَهُ[2] اللهُ ـ تَعالى ـ عن ضربِ عمرٍو.

ولا سيَّما، عطفٌ على: سِوى، أيضًا، لإضافةِ سيَّ إليهِ، وما زائدةٌ، أو إلى ما، وهـي نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ، والاسمُ بعدَها بدلٌ منها، والسيُّ بمعنـى المثـلِ، ولا لنفْـيِ[3] الجـنسِ، وخبرُها محذوفٌ، والواوُ الداخلةُ عليها في بعضِ المواضعِ اعتراضيَّةٌ، فمعنى: جاءَني القومُ ولا سيَّما زيدٍ: ولا مثلَ زيدٍ موجودٌ في القومِ الَّذينَ جاءُوا، أي هوَ[4] أخصُّ لـي، وأشـدُّ إخلاصًا بالمجيءِ.

وجازَ[5] **الرفعُ** فيما بعدَ لا سيَّما، وهوَ[6] أقلُّ من الجرِّ، على أنَّه خبرٌ محـذوفٌ، ومـا بمعنَى الَّذي، أو نكرةٌ موصوفةٌ بجملةٍ اسميَّةٍ. **وقلَّ النصبُ** بعدَ لا سيَّما، على أنَّ ما نكـرةٌ غيرُ موصوفةٍ، وأعني مقدَّرٌ.

وغيرِ عطفٌ على: سِوى أيضًا، **وهوَ،** أي غيرٌ، **صفةٌ** في أصلِ وضعِهِ، لدلالتِـهِ علـى ذاتٍ مبهمةٍ، باعتبارِ معنًى معيَّنٍ، هـوَ المغـايرةُ، **ويعـربُ** غـيرٌ **فيـهِ،** أي في الاسـتثناءِ دونَ الصفةِ إذ هوَ حينَئذٍ(٢) بإعرابِ موصـوفهِ، **كإعرابـهِ،** أي المسـتثنَى بـإلا، **علـى التفصـيلِ** من[7] وجوبِ نصبِهِ لو مقدَّمًا، أو منقطعًا باعتبارِ المضافِ إليهِ، أو في موجَبٍ تامٍّ، وجـوازُ الوجهينِ مع أولويَّةِ البدلِ في غيرِ الموجَبِ التامِّ. والإعرابُ بحسَبِ العوامـلِ في[8] المفـرَّغِ، ووجهُهُ[9] انتقالُ إعرابِ المستثنَى إليهِ لَمَّا انجرَّ بِهِ.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٢) ب و ح: نزه.

(٣) ب: للنفي.

(٤) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٥) ب و ح: وجاء.

(٦) ح: هو.

(٧) مكرر في ب.

(٨) ح: وفي.

(٩) ح: وجهه.

(خبر باب كان)[1]

أي نوعُها، أي الأفعالُ الناقِصةُ، وهذه أحسنُ من عبارةِ (الكافيةِ) **المسندُ**، أي اللفظُ الَّـذي أسـنِدَ **إلى اسـمِهِ**، عائـدٌ إلى البـابِ لوجـودِهِ في ضـمنِ الجزئيَّـاتِ المسـندةِ بالـذاتِ والحقيقةِ، فخرجَ نحوُ: يضربُ بدونِ فاعلِهِ، وقائمٌ في: كانَ زيدٌ يضـربُ وأبـوهُ قـائمٌ، بـلا تعسُّفٍ، بخلافِ عبارةِ (الكافيةِ).

وهو، أي خبرُ بابِ[2] كانَ، **كالخبرِ**، أي خبرِ المبتدأِ في أقسامِهِ، وأحكامِـهِ، وشـرائطِهِ المذكورةِ. وجوازُ تقديمِهِ معرفةً مشروطٌ بوجودِ الإعرابِ اللفظيِّ في أحدِ المعمولينِ، وهو قرينةٌ، هاهنا، لاختلافِ إعرابيهما[3]، بخلافِ خبرِ المبتدأِ لاتحـادِ إعرابيهمـا[4]، فـلا بـدَّ في الجوازِ، هاهنا[5]، من قرينةٍ أُخرى، فلا مخالفةَ بينَ الخبرينِ. وابنُ[6] الحاجبِ[7] لَمَّـا غَفَـلَ عن الاستثناءِ في خبرِ المبتدأِ ظنَّ مخالفتَهما في هذا الحكمِ، فقالَ: ويتقدَّمُ معرفةً.

ويحذفُ عاملُهُ جوازًا، والوجهُ أنْ يقالَ[8]: ويحذفُ كانَ لامتناعِ حذفِ غيرِهـا، **كـ: إنْ خيرًا فخيرٌ، وفيه**، أي (في مثلِ)[9] هذا الكلامِ في مجيءِ اسمٍ بعدَ إنْ، ثمَّ فاءٍ، ثمَّ اسـمٍ، **وجوهٌ**: نصبُ الأوَّلِ، ورفعُ الثاني، أي إنْ كانَ عملُهُ خيرًا فجزاؤُهُ خيرٌ، وهذا أقوى لقلَّـةِ الحذفِ، وقوةِ المعنَى، وعكسُهُ، أي، وإنْ كانَ في عملِـهِ خـيرٌ فكـانَ جـزاؤُهُ خـيرًا، وهـذا أضعفُ لضدَّي[10] علَّتَي الأوَّلِ، ونصبُها ورفعُها يُفهمانِ مـن الأوَّلَـينِ، وجرُّهمـا بتقـديرِ حرفِ الجرِّ ليسَ بقياسٍ.

---

(١) بياض في ب.

(٢) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٣) ب و ح: إعرابهما.

(٤) ب و ح: إعرابهما.

(٥) ب: هناك.

(٦) ب: ابن.

(٧) انظر شرح الوافية نظم الكافية ص٢٣٨.

(٨) ب و ح: يقول.

(٩) ب: ومثل.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: لصدي.

ويجبُ حذفُ كانَ كـ: **أمَّا وإمَّا أنتَ**، أي[1] بفتحِ الهمزةِ وكسرِها، **أي**[2] **لأنْ كنتَ**، تفسيرٌ للمفتوحةِ، حُذِفَ اللامُ الجارةُ قياسًا، ثمَّ حُذِفَ كانَ اختصارًا، فانقلبَ المتصلُ منفصلاً، وزيدتْ ما[3] عِوَضًا عن كانَ، فأُدغمَ. وأصلُ[4] المكسورةِ: إنْ كنتَ، بلا لامٍ، فعُمِلَ بِهِ ما مرَّ.

(اسم باب إنّ)[5]

معمولُهُ عائدٌ إلى البابِ **المسندُ إليهِ**، نائبُ الفاعلِ، فلا يرِدُ نحوُ: أبوهُ في: إنَّ زيدًا أبوهُ قائمٌ، بخلافِ عبارةِ (الكافيةِ).

ولا يحذفُ اسمُ بابِ إنَّ، بخلافِ المبتدأِ، **إلا للضرورةِ**[6] الشعريةِ. ولا بدَّ من استثناءِ ضميرِ الشأنِ، فإنَّه يجوزُ حذفُهُ، إذا لمْ يَلِهِ فعلٌ صريحٌ.

المنصوب[7] بلا (الَّتي لنفي)[8] الجنس

غيَّرَ[9] التعبيرَ لقلَّةِ النصبِ في اسمِ لا، بخلافِ ما سبقَ، **المسندُ إليهِ** الموصولُ عبارةٌ عن المنصوبِ، فلا يردُ نحوُ: أبوهُ في: لا غلامَ رجلٍ أبوهُ قائمٌ، **يَلِيها** يقعُ بعدَ[10] لا، بلا فاصلةٍ، **نكرةً مضافًا، أو مشابهًا بها**[11]، نحوَ: لا عشرينَ دِرهمًا[12] لكَ، أحوالٌ عن الضميرِ المجرورِ.

فلو كانَ، مطلقُ المسندِ إليهِ بعدَ لا لوجودهِ في ضمنِ المقيَّدِ، **مفردًا** غيرَ مضافٍ، ولا

---

(١) ساقطة من ب.

(٢) ساقطة من ح.

(٣) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٤) ب: أصل.

(٥) بياض في ب.

(٦) ح: لضرورة.

(٧) بياض في ب.

(٨) ما بين القوسين بدله في ب:الَّتي صفة لنفي، وبدله في ح: الَّتي لنفي صفة.

(٩) ح: بغيره.

(١٠) ساقطة من ب

(١١) ب و ح: مشبها به.

(١٢) ب: دهما.

مشبَّهٍ بِهِ معَ[1] وجودِ الأوَّلينِ **بُنِيَ** مشتملاً **على** علامةِ **نصبِهِ**، لتضمُّنهِ معنَى من[2] الاستغراقيَّةِ؛ لكونِهِ جوابًا لِـ: هل من شيءٍ، نحوَ: لا رجلَ ولا غلامين لَكَ، ولا مسلماتِ، بكسرِ التاءِ بلا تنوينٍ، عندَ الجمهورِ، **ولو** كانَ المسندُ إليهِ بعدَ لا[3] **مفصولاً** عنها نكرةً، (**أو معرفةً**)[4] متصلةً[5]، **وإنْ** كانَ كلُّ واحدٍ منهُما[6] **مفردًا** ، إنْ للوصْلِ، **رُفِعَ وكُرِّرَ** وجوبًا ليطابقَ السؤالَ، والمرادُ بالتكريرِ النوعيُّ، لا الشخصيُّ، فيحصلُ[7] ستُّ صورٍ؛ أربعٌ[8] في المفصولِ، واثنانِ في المعرفةِ. وترْكُ نحوِ: قضيَّةٌ ولا أبا حسنٍ لَهَا، قد عُرِفَ[9] مِمَّا تقدَّمَ.

وكثرَ حذفُهُ، أي المسندُ إليهِ بعدَ لا **في**[10] مثلِ[11]: (**لا عليكَ**)[12]، أي لا باسَ[13]، المرادُ فيما وجِدَ الخبرُ، كمَا أنَّ حذفَ الخبرِ مشروطٌ[14] بوجودِ الاسمِ؛ لئلا يلزمَ الإجحافُ، **وفي** مثلِ: **لا حولَ ولا قوَّةَ**، أي فيما عطفَ معَ تكريرٍ لا نكرتينِ مفردتينِ[15] متصلتينِ؛ **وجوهٌ**؛ فتحُهُما على الأصلِ المذكورِ، عطفُ مفردٍ أو جملةٍ بتقديرِ خبرِ الأوَّلِ، ونصبُ الثاني عطفًا على[16] لفظِ الأوَّلِ منويًّا لإعرابِهِ، ورفعُهُ عطفًا على محلِهِ، ولا زائدٌ

(١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٢) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٣) ما بين القوسين مكرر في ب.

(٤) مكرر في ح.

(٥) ح: متصلة.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: منها.

(٧) ح: فتحصل.

(٨) ب و ح: أربعة.

(٩) ح: عرفت.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: وفي.

(١١) ساقطة من ح.

(١٢) ما بين القوسين من ب و ح، وفي الأصل: يمدن.

(١٣) ح: بس.

(١٤) ح: مشروطة.

(١٥) ب: مفردين.

(١٦) مكرر في ب.

فيهما، ورفعُهُما بالابتداءِ لتُطابقَ[1] السؤالَ، ورفعُ الأوَّلِ على أنَّ لا بمعنَى ليسَ، أو إلغاءُ العملِ للتكرير.

ولا يغيِّرُ[2] **الهمزةُ** الداخلةُ على لا **تأثيرَها** عملَها، **بخلافِ الجارِّ** الداخلِ عليها، نحوَ: آذيتَنِي بِلا جُرْمٍ[3]، **وتفيدُ** الهمزةُ المذكورةُ[4] **الاستفهامَ** حقيقةً[5]، نحوَ: ألا رجلَ في الدار؟ **والتمنيَ**[6]، نحوَ: ألا ماءَ أشربُهُ حينَ لا يُرجى ماءٌ، **والعرْضَ**، نحوَ[7]: ألا نُزُولَ عندِي.

ونعتُ المبنيِّ من اسمِ لا **مفردًا يَلِيهِ**، حالانِ من ضميرِ **يُبْنَى** للاتحادِ، ويرفعُ حمْلاً على محلِّه البعيدِ، **وينصبُ** على لفظِهِ، (أو محلِّهِ القريبِ)[8]، نحوَ: لا رجلَ ظريفَ وظريفًا في الدار، **وإلا**، أي[9] وإنْ لم يوجدْ أحدُ الشروطِ، **فالإعرابُ** رفعًا ونصبًا[10] لازمٌ، لعدمِ الاتحادِ. **ويعطفُ على لفظِهِ**، عائدٌ إلى المبنيِّ أي بالنصبِ، **ومحلِّهِ**، أي بالرفعِ، ولا يجوزُ البناءُ لمكانِ الفصْلِ بالعاطفِ، ولا بدَّ من تقييدِ المعطوفِ بالنكرةِ، إذْ لو كانَ معرفةً وجَبَ الرفعُ؛ لأنَّ لا، لا[11] يعملُ[12] فيهَا، وبعدمِ[13] التكريرِ لِمَا عُلِمَ حالُهُ من نحوِ: لا حولَ ولا قوَّةَ.

والبواقِي (من التوابعِ)[14]، أي غيرِ النعتِ والمعطوفِ، **كتوابعِ المنادَى**، فيُبنى البدلُ

---

(١) ب و ح: ليطابق.

(٢) ب: تغير.

(٣) ب: جزم.

(٤) ح: المذكورة

(٥) ب: حققه.

(٦) ب ووالتمني.

(٧) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٩) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٠) ب: أو نصبا.

(١١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٢) ح: تعمل.

(١٣) من ب و ح، وفي الأصل: وتقدم.

(١٤) ما بين القوسين ساقط من ب.

إنْ[1] كانَ مفردًا، وكَذا التأكيدُ اللفظيُّ، ويجوزُ الرفعُ والنصبُ في عطفِ البيان.

وجازَ: لا أخَا لَهُ، بِلا فصلٍ بينَهُما، ولو فُصلَ، [[2] نحوَ: لا أَخَ في الدارِ لـك[3]، لم يُجزْ إثباتُ الألفِ، وكَذا: لا غلامَـي لَـهُ، **لا فيهـا،** أي لا يجـوزُ: لا أَخَـا فيهـا، وكَـذا: لا غلامَي فيها؛ **للتشبيهِ** بالمضافِ، لمشاركتِهِ الأوَّلَ في أصلِ المعنَى دونَ الثانِي. **وشـاعَ البنـاءُ** على الأصلِ نحوَ: لا أخَ لَهَا، ولا غلامَينِ لَهُ[4].

خبر ما ولا المشبهتين بليس

المسندُ إلى اسمِها، فخرجَ يضربُ في: ما زيدٌ يضربُ أبـوهُ. **ولا يعمـلانِ**[5] **في تمـيمٍ، ويبطُلُ** عملُهما **بتقدُّمِهِ،** أي الخبرِ، على اسمِهما[6]، **وزيادةِ إنْ** بعدَ ما لضـعْفِ عملِهـا[7]، **وانتقاضِ النفيِ بِإلا،** فلا يبقَي العمدةُ في مشابهةِ ليسَ. **ولو عُطِفَ**[8] (علـى خبرِهمـا)[9] **بمُوجِبٍ،** بكسرِ الجيمِ، أي عاطفٍ يفيدُ الإيجابَ، وهو؛ بلْ[10] ولكنْ، **رُفِعَ** المعطوفُ حمْـلاً على محلِّ الخبرِ، أو على أنَّهُ خبرُ مبتدأٍ محـذوفٍ، ولا ينصـبُ لانتقـاضِ النفـيِ، **وإلا،** أي وإنْ لم يعطفْ بموجِبٍ بل بغيرِهِ، **نُصِبَ** حمْلاً على لفظِهِ، **أو جرَّ** على توهُّمِ تقديرِ البـاءِ في الخبرِ، ويجوزُ الرفعُ، أيضًا، بتقديرِ المبتدأِ فقَط.

---

(١) ب و ح: إذا.

(٢) من هنا يبدأ الخرم في ب، والَّذي ينتهي إلى قوله:"..كثر الجر". ص٢٧٠ حاشية ٦.

(٣) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح، وهي أيضا مكررة في ب.

(٤) ح: لهما.

(٥) ح: تعملان.

(٦) من ح، وفي الأصل: اسمها.

(٧) ح: عملهما.

(٨) من ح، وفي الأصل: عوطف.

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ح.

(١٠) من ح، وهي غير واضحة في الأصل.

المجرورات

/ ٥٥/ موقوفٌ، أو مبتدأٌ ما بعدَهُ خبرُهُ[١]، أو محذوفٌ أو خبرُهُ،

المضافُ إليه

في الاصطلاحِ المشهورِ **ما**، لفظٌ، **نسِبَ إليهِ**، أي[٢] إلى مدلولِهِ، **بالجارِّ المقدَّرِ**، احترازٌ عن الملفوظِ[٣] والمتضمِّنِ، **المؤثِّرِ** في العملِ[٤]، احترازٌ عن المفعولِ لَهُ، وفيهِ، ونحوِهِما في الحذفِ والإيصالِ. وهاهنا أبحاثٌ.

الأوَّلُ أنَّ المجروراتِ كَأُختيهَا، تشتملُ الأصليَّ ، مدخولَ حرفِ الجرِّ[٥] الأصليِّ، والإضافةَ المعنويَّةَ، والملحقَ بِهِ، مدخولَ الجارِّ الزائدِ، واللفظيَّةَ، فكما استُوفِيَ قسمَاهما ينبغِي أنْ يُستَوفَى[٦] قسمَاهما[٧].وقد تركَ المصنِّفُ نصفَ كلِّ قسمٍ، وابنُ الحاجبِ نصفَ الثانِي.

والثاني أنَّ المعقولَ والمنقولَ من النحاةِ أنْ لا تقديرَ في اللفظيَّةِ. وتصريحُ ابنِ الحاجبِ[٨] بمطلقِ التقديرِ، وتكلُّفُ بعضِهِم بتقديرِ اللامِ تقويةً للعملِ في نحوِ: ضاربِ زيدٍ، ومن البيانيَّةِ في نحوِ[٩]: حسنُ الوجهِ، فاسدٌ؛ لاستلزامِهِ جوازَ نحوِ: الضاربِ زيدٍ، بالاتفاقِ، فلا يتناولُها[١٠] المشهورُ وغيرُهُ، كما لا يتناوَلانِ المجرورَ بالحرفِ الزائدِ[١١].كَذا

---

(١) ساقطة من ح.

(٢) ساقطة من الأصل، زيادة من ح.

(٣) من ح، وفي الأصل: احترازا عن اللفظ.

(٤) من ح، وفي الأصل: الفعل.

(٥) ح: الحرف الجار.

(٦) من ح، وفي الأصل: يستوي.

(٧) ح: قسماها.

(٨) انظر شرح الوافية نظم الكافية ص٢٤٩.

(٩) زيادة من ح.

(١٠) ح: تناولها.

(١١) ح: الذائد.

ذكرَه[1] الشريفُ، فكيفَ يقسِّمُ[2] الإضافةَ إليهما؟

والثالثُ أنَّ المذكورَ واحدٌ، فكيفَ يصحُّ صيغةُ[3] الجمعِ، لاسيَّما في الوجـهِ الثـانِي؟ والتفسيرُ بالمفردِ لاضمحلال الجمعيَّة باللامِ، والتقويةُ بمسألةِ اليمينِ ليسَ بمفيـدٍ هاهنـا، إذْ ليسَ معنَى الاضمحلال بطـلانَ اعتبـارِ التعـدُّدِ أصـلاً، حتَّـى يجُـوز أنْ يُقـالَ: جـاءَني[4] الرجالُ، إذا[5] جاءَ واحدٌ، بل معناهُ بطلانُه فيما نُسبَ إليهِ، وكونُه بمعنَى كلٍّ الإفـراديِّ في أنْ يعتبرَ كلُّ فردٍ منهُ كأنْ ليسَ معَهُ غيرُهُ. وغايةُ ما يُتكلَّفُ أنْ يقالَ: لَمَّـا لم يكْثُـرْ أحكـامُ المجرور بالحرفِ اكتَفَى بذكرِها في آخرِ الكتابِ. ولَمَّا كثُـرَ الجـرُّ]][6] بالأصـالةِ بـالحرفِ الأصليِّ، لم يرْضَ ابنُ الحاجبِ بتركِهِ راسًا، فغيَّرَ المشـهورَ، ولَمَّـا انتفَـى القيـدانِ في الجـرِّ بالزائدِ معَ صحَّةِ الحوَالةِ تركَهُ، ولَمَّـا انتفَـى أحـدُهما فقَـط في اللفظيَّـةِ مـعَ عـدمِ صـحَّةِ الحوَالةِ، ذكرَاها على وجهٍ يُشعرُ بانحطاطِ رُتبتِها عن المعنويَّةِ، بأنْ أخرجَا عـن تعريفِهمـا، وأدخَلا في تقسيمِهما، بأنْ أرجعَا ضميرَ هيَ على طريـقِ الاسـتخدامِ لِمَـا[7] يُطلَـقُ عليـهِ اسمُ (الإضافةِ؛ إمَّا)[8] بطريقِ عمومِ المجاز، على ما يُفهمُ من كلامِ الشريفِ[9]، أو بطريـقِ عمومِ المشتركِ، على رايِ هذا الضعيفِ لكثرةِ الإطلاقِ[10]. والإفرادُ بـالتعريفِ، وصـيغةُ الجمعِ إمَّا بالنظرِ إلى أفرادِ المذكورِ، أو إلى التقديرِ والحذفِ، حوالةً واكتفـاءً[11] إيجـازًا[12] فتأملْ.

---

(١) ح: ذكر.

(٢) ح: تقسم.

(٣) ح: ضيغة.

(٤) ح: جاء.

(٥) من ح، وفي الأصل: إذ.

(٦) إلى هنا ينتهي الخرم في ب، والَّذي يبدأ من قوله:" لا أخ في الدار". ص٢٦٦ حاشية ٧.

(٧) ح: إلى ما.

(٨) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٩) أي الشريف الجرجاني. وفي هامش الأصل:" حيث قال: وكذا المضـاف إليـه اللفظيـة نحـو: معمـور الدار، وحسن الوجه".

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: الإطلاع.

(١١) ح: واكنفأ.

(١٢) ب: إيجاز.

وشرْطُها، أي الإضافةِ مطلقًا، **كونُ المضافِ،** مجازًا باعتبارِ الأوَّل، وإلا لَزم تقدُّمُ الشيءِ على شرْطِه، **بلا تنوينٍ، ولو** كانَ التنوينُ **مقدَّرًا،** بمعنَى أنَّه لو كانَ فيهِ تنوينٌ لحُذِفَ لأجلِ الإضافةِ، نحوَ: كمْ رجلٍ، وحواجّ بيتِ اللهِ ـ تَعالى[1] ـ ، **وما،** عطفٌ على: تنوين، **يقومُ مقامَهُ،** أي التنوين. وهو نونُ التثنيةِ والجمْعِ، **بها،** أي بسببِ الإضافةِ متعلّقٌ بكَون[2]، فذو اللام لا يضافُ[3]، لأنَّها سابقةٌ على الإضافةِ في[4] التلفُّظِ، والظاهرُ سبْقُها في الوجودِ أيضًا، فلم يوجدِ التجرُّدُ بالإضافةِ. وينبغي أنْ يزيدَ: أو محمُولاً عليهِ[5]، معَ أنَّه لا يفيدُ[6] في[7] نحو: ضاربكَ، على قولٍ، وفي الحَسَنِ الوجهِ، إلا أنْ يعمِّمَ[8] ما يقومُ غيرُ النونين. (وأيضًا لمَّا فرضَ وقدَّرَ التنوينَ في المبنِيِّ، وغيرِ المنصرفِ، معَ مُضَادَّتِهما للتنوينِ؛ لكونهِ علامةَ التمكُّنِ، ولا تمكُّنَ فيهما، بناءً على أنَّ فرْضَ المحالِ جائزٌ، فما المانعُ من فرْضِهِ في ذي اللامِ؟ اللهمَّ إلا أنْ يعمِّمَ التنوينَ، ويخصِّصَ الفرْضَ بالوقوعيِّ، ولو بالنوعيِّ)[9]. والأوجَهُ[10] حذْفُ: بها، والشرطُ لا يكفي في وجودِ المشروطِ، بل لا بدَّ من المقتضِي، وهوَ، هاهنا، تحصيلُ فائدةٍ، ولا[11] فائدةَ في إضافةِ نحو: الغلامِ، فلا نقضَ.

وهيَ، أي ما يطلقُ عليهِ لفظُ الإضافةِ، **لفظيَّةٌ،** قدَّمَها لتقدُّمِ اللفظِ على المعنَى بالنسبةِ إلى[12] السامعِ المقصودِ من الكلامِ، وابنُ الحاجبِ[13] نظرَ إلى تقدُّمِ المعنَى بالنسبةِ

---

(١) ساقطة من ب و ح.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: يكون.

(٣) ب: تضاف.

(٤) مكرر في ب.

(٥) ب و ح: على ما جاز.

(٦) بعدها في ب و ح: في ذلك الجائز.

(٧) ب و ح: من.

(٨) ح: يعم.

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٠) ب: والوجه.

(١١) ب: وولا.

(١٢) ساقطة من ب.

(١٣) انظر شرح الوافية نظم الكافية ص٢٤٨.

إلى المتكلمِ / ١٥٦ / الحدث لهُ ظاهر، أو شَرفِهِ ومقصوديَّتِهِ بالذاتِ، **لو كانَ المضافُ صفةً**[1]، اسمَ فاعلٍ، أو مفعولٍ، أو[2] صفةً مشبَّهةً، فخرجَ نحوُ: غلامِ زيدٍ، **مضافةً**[3] **إلى معمولِها،** فخرجَ نحوُ: كريمِ البلدِ، وخالقِ السمواتِ.

والتخفيفُ في اللفظِ فقط **يفيدُ**[4] هذه الإضافةُ[5]، فلهذا[6] سمِّيَتْ بها، والمعَنى على ما كانَ قبلَ الإضافةِ، ولذا قيلَ: إنَّها في تقديرِ الانفصالِ. وأما التخصيصُ في نحوِ: ضاربِ زيدٍ[7]، أو رجلٍ، فحاصلٌ قبلَ الإضافةِ بالمعموليَّةِ، والتخفيفُ حذفُ التنوينِ، ولو مقدَّرًا، نحوَ: حواجِّ بيتِ اللهِ، ونائبُهُ والضميرُ في: الحسنِ الوجهِ، واللامُ، أخفُّ منهُ مخرجًا ووصْفًا، والاستتارُ حكميٌّ، **فتوصفُ**[8] **النكرةُ بها،** أي بالصفةِ المضافةِ إلى معمولِها، ولو معرفةً، لعدمِ اكتسابِ التعريفِ.

وصحَّ نحوُ: الضربا[9] **زيدٍ،** وكذا نحوُ: الضاربو زيدٍ، لحصولِ التخفيفِ بحذفِ النونِ، **دونَ الضاربِ،** يعني: لم يصحَّ المفردُ المعرَّفُ باللامِ المضافُ لعدمِ التخفيفِ، إذْ سقوطُ التنوينِ باللامِ السابقِ، **إلا لو**[10] كانَ المضافُ إليهِ ضميرًا[11] **متصلاً،** نحوَ: الضاربِكَ. قيلَ: حمْلاً على ضاربِكَ، الَّذي حُذفَ تنوينُهُ لاتصالِ الضميرِ، لا للإضافةِ، إذْ لا يتصوَّرُ التنوينُ معَ الاتصالِ فاشتركَا في حذفِ التنوينِ لغيرِ الإضافةِ، معَ اتحادِ الجزأينِ، بخلافِ الضاربِ زيدٍ، معَ ضاربِ زيدٍ، ومعَ ضاربِكَ. فيهِ أنَّه يلزمُ وجودُ الشيءِ بلا

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: صيغة.

(٢) مكرر في ب.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: مضاف.

(٤) ح: تفيد.

(٥) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٦) ب و ح: فلذا.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: يد.

(٨) ب و ح: فيوصف.

(٩) ب: الضابا.

(١٠) ساقطة من ب.

(١١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

شرطٍ، ولا مقتضًى[1]. وقيلَ: أصلُ ضاربِكَ، ضاربٌ إيَّاكَ، بالتنوين، فلمَّا أُضيفَ حُذفَ التنوينِ، واتصلَ الضميرُ لانتفاءِ[2] المانعِ، ثمَّ حُمِلَ الضاربُكَ عليهِ لاتحادِ[3] الجزأين. فيهِ أنَّه[4] لا بدَّ في اللفظيَّةِ[5] وجودُ الاستعمال، بلا إضافةٍ، لكونِهِ في تقدير الانفصال، فكمَا لم يوجدْ ضاربٌ كَ، بالتنوين، لم يوجدْ ضاربٌ إيَّاكَ، وأيضًا ما الحاجةُ[6] إلى الحمْلِ؟ إذْ يجوزُ أنْ يقالَ، حينئذٍ: أصلُ الضاربِكَ، الضاربُ إيَّاكَ، وأيضًا اتحادُ[7] الجزأين لا يكفِي[8] في الحمْلِ، وإلا جازَ: الضاربُ زيدٍ. وقيلَ: ضميرُ نحوَ: الضاربِكَ، منصوبٌ، فوردَ[9] عليهِ[10] حذفُ النون فِي ضاربَيكَ وضاربِيكَ[11]. وأُجيبَ بأنَّ النونَ بمنزلةِ[12] التنوين يؤْذنُ بانفصال ما بعدَهُ[13] عمَّا قبلَهُ، فلا يجامعُ المتصلَ المؤذنَ بالاتصال. فيه أنَّه منقوضٌ بنحوِ: يستفتونَكَ.

وحلُّهُ أنَّه ليسَ بمنزلةِ التنوينِ من كلِّ وجهٍ، ألا يُرى[14] أنَّه يجتمعُ معَ اللامِ، ويثبُتُ في الوقْفِ. والأقربُ أنَّ نحوَ: ضاربِكَ، مضافٌ، والتنوينُ محذوفٌ لأجلِ الاتصالِ والإضافةِ معًا، كمَا في نحوِ[15]: دونَكَ وكلِّهِ، وكونُهُ في تقديرِ الانفصالِ من جهةِ عدمِ

---

(١) ح: مقتض.

(٢) ح: لانتفاع.

(٣) ب: لادتحاد.

(٤) ح: لأنه.

(٥) ب: اللفظ.

(٦) ح: لالحاجة.

(٧) ب: ادتحاد.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: يخفى.

(٩) من ب و ح، وفي الأصل: فورو.

(١٠) ساقطة من الأصل، ومن ب، زيادة من ح.

(١١) ب: الضربك والضاربيك، وح: الضاربيك والضاربيك.

(١٢) من ب و ح، وفي الأصل: منزلة.

(١٣) ب: بعد.

(١٤) ب و ح: ترى.

(١٥) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

زيادةِ المعنَى بالإضافةِ ، ووجودِ[1] شرطِ العملِ . ونحوُ: ضارِبَيكَ[2] وضارِبِيكَ، مجرَّدٌ أو[3] محلًى باللامِ[4]، مضافٌ، والنونُ محذوفٌ لأجلِ الإضافةِ[5]، ونحوُ: الضاربُكَ، ليسَ بمضافٍ، لعدمِ التخفيفِ، بل هوَ مثلُ الضاربِ زيدًا. فتدبَّرْ.

أو ذا[6] اللامِ نحوَ: الضاربِ الرجلِ، حمْلاً على الحسنِ الوجهِ، لاشتراكِهما في كونِ المضافِ صفةً والمضافِ إليهِ جنسًا معرَّفينِ باللامِ.

أو مضافًا إليهِ، أي إلى ذي اللامِ، نحوَ: الضاربِ ذي المالِ، فإنَّه في حكمِ ذي اللامِ. وكذا المضافُ إلى ضميرِه، نحوَ: الرجلِ الضاربِ غلامِهِ.

وإلا، أي وإنْ لم يكنِ المضافُ صفةً مضافةً إلى معمولِها، (بأنْ لا يكونَ صفةً، نحوَ: غلامِ زيدٍ، أو يكونَ صفةً غيرَ مضافةٍ إلى معمولِها)[7]، نحوَ: مصارعِ مصرَ، وخالقِ السمواتِ، **ف**الإضافةُ **معنويَّةٌ** مفيدةٌ شيئًا في المعنَى، دونَ اللفظِ فقط. **وشرطُها،** أي[8] الإضافةِ المعنويةِ، **تنكيرُ المضافِ؛** لئلا يلزمَ تحصيلُ الحاصلِ أو المُحال[9]، فإنْ كانَ ذا اللامِ حذفَ لامُهُ، وإنْ كانَ علمًا نُكِّرَ، بأنْ يجعلَ واحدًا ممنْ يتسمَّى[10] بذلِكَ الاسمِ، نحوَ[11]: زيدُنا خيرٌ من زيدِكُم، وإنْ كانَ مضمرًا، أو مُبهمًا، لا يُضافُ لتعذُّرِ التنكيرِ.

وتفيدُ[12] المعنويَّةُ[13] **تعريفَهُ،** أي المضافِ **ب**المضافِ إليهِ **المعرفةِ؛** / ٥٧/ لأنَّ

---

(١) ب: وووجود.

(٢) ب: ضاربك.

(٣) مكرر في ب.

(٤) ح: با اللام.

(٥) بعدها في ب و ح: فقط.

(٦) ب: إذا.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) ب: أي شرط.

(٩) ب: والمحال.

(١٠) ب و ح: يسمى.

(١١) ساقطة من ح.

(١٢) ب: أو تفيد.

(١٣) ح: المعنوي.

وضعَها لمعهوديَّةِ[1] المضافِ فيما أمكنَتْ[2]، وذا في المعرفةِ دونَ النكرةِ، ثمَّ يستعملُ في الاستغراقِ وغيرِهِ، كاللامِ نفسِهِ[3]. مثلاً، إذا قيلَ: جاءَني غلامٌ لزيدٍ، فمعناهُ: غلامٌ مخصوصٌ لزيدٍ ومنسوبٌ إليهِ، من غيرِ إشارةٍ وعهْدٍ، فيكونُ نكرةً. وإذا قيلَ: جاءَني غلامُ زيدٍ، فمعناهُ ذاكَ، معَ كونِهِ مشارًا إليهِ، ومعهودًا بينَك وبينَ مخاطبِكَ؛ إمَّا بكونِهِ أكبرَ غلمانِهِ، أو أشهرَهم[4]، أو معلومَ مخاطبِك دونَ غيرِهِ، فيكونُ معرفةً. هذا أصلُ وضعِهِ[5]، ثمَّ يستعملُ بدونِ إشارةٍ وعهدٍ كالأوَّلِ، فيكونُ كالنكرةِ، كقولِهِ[6]: [الكامل]

١١- **وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَىْ اللئِيمِ يَسُبُّنِي**

إلا مِثْلَ وغيرَ وشِبْهَهَما نحوَ: نظيرٍ، وشِبْهٍ، وسِوى. هكذا[7] فيما عندَنا من النسخِ. والظاهرُ إلا مثْلاً وغيرًا، لكونِهِ استثناءً من ضمير: تعريفَهُ. ويمكِنُ أنْ يجعلَ مثلَ مصرَ. **مَا لم يشتهِرْ**[8]، ظرفٌ لمفهومِ الاستثناءِ، أي لا يفيدُ[9] الإضافةُ المعنويَّةُ تعريفَ مثلٍ، إلى

---

(١) من ح، وفي الأصل: المعهودية، وفي ب: لمعهوديته.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل غير واضحة كذا: اسســـ.

(٣) ب و ح: بعينه.

(٤) في الأصل، و ب: أو أشهره، وفي ح: أو أشهرها. والوجه ما أثبت.

(٥) ب و ح:وضعها.

(٦) صدر بيت عجزه: فَمضيْتُ ثُمَّتَ قلْتُ لا يعْنِيني. ونسب البيت لشِمْر بن عمرو الحنفي، ولرجل من بني سلول، ولعميرة بن جابر الحنفي. وهو من شواهد: الكتاب ٣/ ٣٤ = = الصاحبي ص٢١٩، الأصمعيّات ص٧٤، إعراب القرآن ٢/ ٥١، معاني القرآن للأخفش ص١٣٩، الخصائص ٢/ ٣٣٨، و ٣/ ٣٣٠، ٣٣٢، المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ص١٦٥، الأضداد ص١٣٢، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٢، الأزهية ص ٢٦٣، حماسة البحتري ص١٧١، مغني اللبيب ص١٣٨، ٥٦١، ٨٤٥، أوضح المسالك ٣/ ٦، لسان العرب (ثم) ١٢/ ٨١المقاصد النحوية ٤/ ٥٨، شرح الكافية ١/ ٩١، همع الهوامع ١/ ٢٣، خزانة الأدب ١/ ١٧٣، و ٢/ ١٦٦، ٢٩٣، ٤٩٧، و ٣/ ٢٣٢، و ٤/ ١٠٤، شرح التصريح ٢/ ١١. والشاهد في البيت قوله (اللئيم) حيث دخلت عليه ال الجنسية، فلم تكسِب اللفظ تعريفا من دون سائر أفراد جنسه، فتعريفها لفظي، لا يفيد التعيين.

(٧) ب: هذا.

(٨) ب: تشتهر.

(٩) ح: تفيد.

آخرِه، مدَّةَ عدمِ اشتهارِ كلٍّ منهمـا[1]، بمماثلتِـهِ المضـافَ إليـهِ في شـيءٍ مـن الأشـياءِ، أو بمُغايرتِهِ لهُ، فإذا اشتُهِرَ يتعرَّفُ[2]. قيلَ[3] في[4] وجْـهِ الأوَّلِ: لتوغُّلِهـا في الإبهـامِ. فيـهِ أنَّ التعريفَ للعهدِ[5]، كما سبَقَ، فـلا يضـرُّهُ التوغُّـلُ، كيـفَ، ونحـوُ: خلْـقِ اللهِ، ومقـدورِهِ، ومعلومِهِ، أكثرُ إبهامًا منها، معَ إفادةِ التعريفِ بالاتفاقِ؟ وقيلَ: لكونِها في تأويـلِ المماثـلِ والمغايرِ، فيكونُ الاستثناءُ منقطِعًا. فيهِ أنَّه يخدِشُه التعريفُ بالاشتهارِ[6]، إلا أنْ يقالَ: بهِ[7] يتعيَّنُ الذاتُ، فلا يمكِنُ تأويلُهُ بالصفةِ، ويمكنُ أنْ يقالَ: الاشتهارُ دليـلُ العهـدِ فتكـونُ[8] الإضافةُ على أصلِهِ، فيتعرَّفُ من كلِّ وجْهٍ، وبعدمِهِ ينهدمُ[9] العهدُ، فيكونُ معرفةً أصـلاً، ونكـرةً اسـتعمالاً، فيجـوزُ أنْ يعامـلَ معاملتَهمـا[10]. فيـهِ أنَّـا لا نسـلِّمُ[11] الانهـدامَ، والمسندُ[12] سبقَ، وأنَّه يتوقَّفُ على وجودِ معاملةِ المعرفةِ بـلا اشـتهارٍ، كمَـا وُجِـدَ في ذي اللامِ، كمَا سبَقَ. وأنَّى هذا؟

وتفيدُ المعنويَّةُ ***تخصيصَهُ***[13]، أي المضافِ **ب**المضافِ إليهِ **النكرةِ؛** لأنَّ[14] التخصيصَ تقليلُ[15] الشيوعِ، ولا شكَّ أنَّ الغلامَ قبلَ الإضافةِ إلى رجلٍ كانَ مشترِكًا بينَ غلامِ رجلٍ

(١) ب و ح: منها.

(٢) ب: بتعريف.

(٣) ب: قيل حينئذ.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ب: العهد.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: أن يخدشه الاشتهار.

(٧) مكرر في ب

(٨) ب و ح: فيكون.

(٩) ب: يهدم.

(١٠) ب: معاملتها.

(١١) ب: نم.

(١٢) ب: والسند، و ح: والسند ما.

(١٣) ب: تخصيص.

(١٤) ب و ح: قيل لأن.

(١٥) بعدها في ب: الاشتراك.

وامـرأةٍ، فلمَّـا أُضـيفَ إلى رجـلٍ، خـرجَ غـلامُ امـرأةٍ، وقلَّـتِ الشـركاءُ فيـهِ. فيـه[1] أنَّ التخصيصَ لم يحصلْ من الإضـافةِ، بـل (بالتخصـيصِ والانتسـابِ)[2]، إلى المضـافِ إليـهِ (بحرفِ الجرِّ)[3]، لحصولِهِ بعينِه في[4] نحوِ: غلامٍ لرجلٍ. وبالجملةِ الفرقُ ظـاهرٌ بـينَ غـلامِ زيدٍ وغلامٍ لزيدٍ في المعنَى، فحُقَّ أنْ يُسمَّى معنويةً، ولا يظهرُ الفرقُ فيهِ بـينَ غـلامِ رجـلٍ وغلامٍ لرجلٍ، بل هما كـ: ضاربِ زيدٍ، وضاربٍ زيدًا، في حصـولِ الفائـدةِ اللفظيَّـةِ دونَ المعنويَّةِ. فمَا وجْهُ تسميةِ الأُولَى معنويّةً والثانيةِ لفظيّةً؟

ويُقدَّرُ[5] **مِنْ** البيانيَّةُ في الإضافةِ المعنويَّةِ، **لو صدقَ** كلٌّ منهما **عليهِ،** على كلٍّ منهما، بأنْ يكونَ بينَهما عمومٌ وخصوصٌ من وجْـهٍ، وهـذه التقـديراتُ لا بـدَّ منهـا، ولا قرينـةَ عليها. **وإلا،** أي وإنْ لم يصدقْ كلٌّ منهما على الآخـرِ، **فـاللامُ** مقـدَّرةٌ، أو فيُقـدَّرُ الـلامُ، نحوَ[6]: غلامِ زيدٍ، وضربِ اليوم، وعلمِ الفقهِ.

قالُوا: لا يلزمُ في تقديرِ اللامِ صحَّةُ التصريحِ بهـا، بـل يكفِـي إفـادةُ الاختصـاصِ، الَّذي هوَ مدلولُ اللامِ، فيتفرَّعُ عليهِ تقديرُ اللامِ في نحوِ: ضربِ اليـومِ، (دونَ في)[7]، كمَـا ذهبَ إليهِ ابنُ الحاجبِ، وعدمُ الاحتياجِ إلى التكلُّفاتِ البعيدةِ في نحوِ: كلِّ رجـلٍ، وشـجرِ الأراكِ. فيـهِ أنَّ التقـديرَ غـيرُ التضـمُّنِ، إذْ لا يلـزمُ[8] الأوَّلَ صـحَّةُ التصـريحِ، والثـاني عدمُها، ولذا لم يُبْنَ[9] الظروفُ المعربةُ، والمفعولُ لهُ، ولو أُريدَ بهِ[10] التضمُّنَ، كمَا ذهـبَ

(١) ساقطة من ح.

(٢) ما بين القوسين بدله في ب و ح: بالانتساب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٤) مكرر في ب.

(٥) ح: وتقدر.

(٦) ساقطة من ب.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) ب و ح: لازم.

(٩) من ح، وفي الأصل و ب: يبين.

(١٠) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

إليهِ عبدُ القاهرِ[1]، ومَنْ تبِعَهُ. واعتذرُوا عن عدمِ البناءِ؛ إمَّا بأنَّ التضمُّنَ يُجَوِّزُ[2] البناءَ، لا موجِبُهُ؛ لتخلُّفِهِ فِي أيٍّ، وإمَّا[3] بأنَّ الإضافةَ تمنعُ[4] البناءَ / ٥٨ / في الأعمِّ الأغلبِ، أو[5] بأنَّ[6] المضافَ إليهِ بمنزلةِ التنوينِ، الَّتي لا يُجامعُ البناءَ. وكلُّهُ ضعيفٌ، لا ينتقِضُ[7] بنحوِ: غلامِ رجلٍ، لصحَّةِ التصريحِ، ولو منَعَ اللزومانِ[8] لزِمَ بيانُ فرْقٍ آخرَ، لاختلافِ حكمِهما. فالوجْهُ عندِي صحَّةُ اللزومينِ[9]، وأنَّ التقديرَ هاهنا بمعناهُ، وأنَّ المرادَ بصحَّةِ التصريحِ بحسبِ الوضعِ، فلا يضرُّ عدمُها في الاستعمالِ، ألا يُرى[10] أنَّ الظروفَ اللازمَةَ لا تبنَى معَ عدمِ صحَّةِ التصريحِ في الاستعمالِ، فنحكمُ[11] على نحوِ: كلِّ رجلٍ وإذا، بأنَّه يصِحُّ فيهِ[12] تصريحُ الحرفِ[13] بحسبِ الوضعِ، وعلى نحوِ: أينَ ومتى، بأنَّه لا يصِحُّ فيهِ؛ حفْظًا لقاعدتِهم، واستدْلالاً من الأثرِ.

واعلمْ أنَّ ابنَ الحاجبِ قدَّمَ بيانَ تقديرِ الحرفِ ثمَّ الفائدةَ، وأخَّرَ الشرطَ، نظرًا إلى

(١) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، من أئمّة العربية والبيان، أخذ النحو عن ابن أخت أبي علي الفارسي. ت ٤٧١، أو ٤٧٤ هـ. صنّف: دلائل الإعجاز، أسرار البلاغة، العوامل المائة، الجمل، المغني في شرح الإيضاح، وغيرها. ترجمته في: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ١٨٨، فوات الوفيات ا/ ٣٦٩، مرآة الجنان ٣/ ١٠١، بغية الوعاة ٢/ ١٠٦، طبقات الشافعية ٥/ ١٤٩، شذرات الذهب ٣/ ٣٤٠.

(٢) ب: مجوز.

(٣) ب: ووإما.

(٤) ح: يمنع.

(٥) مكرر في ح.

(٦) ساقطة من ب.

(٧) ب: نتقض.

(٨) ب: اللزومين.

(٩) ب: الزومين.

(١٠) ب و ح: ترى.

(١١) ب و ح: فيحكم.

(١٢) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٣) ساقطة من ب.

أنَّ الكلامَ في المجروراتِ، فيناسبُهُ[1] المبادرةُ إلى بيانِ الجارِّ الحقيقيِّ، وأنَّ المقصودَ أهمُّ بالذكرِ. وعكسَ المصنِّفُ نظرًا إلى الوجودِ أوَّلاً، وإلى المقصودِ الأهمِّ الأنفعِ ثانيًا، وهوَ إفادةُ التعريفِ والتخصيصِ. وأمَّا تقديرُ حرفِ الجرِّ[2] فلإيضاحِ معنَى التخصيصِ والجرِّ. فنظَرُ المصنِّفِ أدقُّ، وبالقَبولِ[3] أحقُّ.

ولا تضافُ[4] **صفةٌ إلى موصوفِها، ولا** يضافُ مُلابسٌ **بالعكسِ**، الَّذي هوَ إضافةُ الموصوفِ إلى الصفةِ. والمُلابسُ هوَ الموصوفُ المذكورُ، والعكسُ تصوريٌّ، والنفيُ[5] وُقوعيٌّ، فلا تناقضَ، والمرادُ معَ إبقاءِ المعنَى[6] المُفادِ بالتركيبِ الوصفيِّ[7] بحالِهِ؛ لأنَّ لكلٍّ من هيئَتَي التركيبِ، الوصفيِّ والإضافيِّ[8]، معنًى آخرَ، لا يقومُ أحدُهما مقامَ الآخرِ، خِلافًا للكوفيّينَ[9]. غيَّرَ ترتيبَ (الكافيةِ) ترقِّيًا، وتكميلاً، واحتِراسًا عن كونِ الثانيةِ كالحشْوِ. وهذا أَولَى بالرعايةِ من تقديمِ الأهمِّ بالنفْيِ، الَّذي راعاهُ ابنُ الحاجبِ.

ولا يضافُ الشيءُ **إلى مثلِهِ،** في العمومِ والخصوصِ، مترادفينِ أو متساويينِ، لعدمِ الفائدةِ. **وأُوِّلَ** نحوُ: **أخلاقِ ثيابٍ**[10] بالإضافةِ، في: ثيابٍ أخلاقٍ بالوصفِ، بأنَّه حُذفَ الموصوفُ وصارَ الصفةُ كالاسمِ، فالتَبسَ، فأُضيفَ لِلْبَيانِ، لا من حيثُ إنَّه موصوفٌ[11]،

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: قياسه.

(٢) ب و ح: الحرف الجار.

(٣) ب: با بالقبول.

(٤) ب و ح: يضاف.

(٥) ساقطة من الأصل، زيادة من ب، وفي ح: ونفي.

(٦) ح: بقاء.

(٧) ب: الوضع.

(٨) ب: الوضعي ولإضافي في.

(٩) انظر: إعراب القرآن ٣/ ١٩٨، الإنصاف مسألة رقم ٦١ ص٤٣٦،شرح القصائد العشر ص٢٩٩، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص١٦٩، همع الهوامع ٤/ ٢٧٧، شرح التصريح ٢/ ٣٤، الخلاف النحوي الكوفي ص٥٠٢.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: ثوب.

(١١) ح: موصوفه.

ومسجِدِ الجامعِ، في المسجدِ الجامعِ بالوصفِ، بأنَّ تقديرَهُ: مسجدُ الوقتِ الجـامعِ، **وقَـيسِ قُفَّةٍ**[1]، في المثلَين، لكونِهما اسمينِ لواحدٍ، بأنْ يُرادَ بالأوَّلِ المـدلولُ، وبالثـاني اللفـظُ، أو بأنْ[2] يُنكَّرَ الأوَّلُ باتفاقِ الاشتراكِ، فيكونُ كـ: شـجرِ الأراكِ. وفي[3] مثـلِ هـذا يُضـافُ الاسمُ[4] إلى اللقبِ، لكونِهِ أوضحَ، دونَ العكسِ.

ولا يجوزُ إضافةُ المضافِ مرّةً أُخرى، ولا يجوزُ تقديمُ المضـافِ إليـهِ علـى المضـافِ، ولا الفصلُ بينَهما بشـيءٍ، إلا بـالظرفِ الحقيقـيِّ والجـارِّ والمجـرورِ، للضـرورةِ الشـعريَّةِ، كقولهِ[5]: [السريع]

١٢- للهِ دَرُّ اليَومَ مَنْ لامَهَا

والحقُّ في هذا ما قالَ ابنُ هشامٍ في (التوضيحِ)[6]، وهوَ أنَّ الفصلَ سـبعةُ أقسـامٍ؛ ثلاثةٌ جائزةٌ في السَّعَةِ؛ إضـافةُ المصـدرِ إلى فاعلِـهِ، والفاصـلُ مفعولُـهُ[7]، كقـراءةِ[8] ابـنِ

---

(١) انظر: لسان العرب (قفف) ٩/ ٢٨٩.

(٢) ب: أو با، و ح: وبأن.

(٣) مكرر في ب.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: المثل.

(٥) عجز بيت صدره: لَمّا رأتْ ساتيدما استعبرَتْ. والبيت لعمرو بن قميئة (ديوانه ص٢٨٢)، وهو مـن شواهد: الكتاب ١/ ١٧٨، ١٩٤، المقتضب ٤/ ٣٧٧، شـرح المفصـل ٣/ ٢٠، ٧٧، مجـالس ثعلـب ص١٢٥، معجم البلدان (ساتيدما) ٣/ ١٦٨ ـ ١٦٩، شرح السيرافي ٢/ ٧٢، شرح أبيات سـيبويه ١/ ٣٦٧، الإنصاف ص٤٣٢، الأصول في النحو ٢/ ٢٢٧، اللامات ص١٠٧، الإفصاح ص١١٦، ضرائر الشعر ص٤٣، المحلى وجوه النصب ص٥١، شرح اللمع لابن برهان ص٦٣، ٦٤، ٣١٢.

(٦) ذكر ابن هشام هذه الأقسام أيضا في أوضح المسالك ٢/ ٢٢٦، وانظر شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٥٧ وما بعدها.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: مفعول.

(٨) ب: كعران. وانظر في هـذه القـراءة: المحتسـب ١/ ٢٢٩، مشـكل إعـراب القـرآن ١/ ٢٩١، معـاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٨، و ٢/ ٨١، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٥٣، حاشية الجرجـاني على الكشـاف (بهامشـه) ٢/ ٥٣، مفـاتيح الغيـب ٦/ ٥٩٤، التبيـان ١/ ٥٤١، الكشـاف ٢/ ٥٤، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٤٢، البحر المحيط ٤/ ٢٢٩، إعراب القرآن ٢/ ٩٨.

عـــــــــامر[1]: ﴿زَيَّنَ (لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ)[2] قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ[3]﴾[4]، أو ظرفُهُ، كقولِ بعضِهم: تـرْكُ يومًا نَفْسِكَ وهوَاها سَعْيٌ في رَداها[5]، وإضافةُ الصفةِ إلى مفعولِهِ الأوَّلِ، والفاصلُ الثانِي، كقراءةِ بعضِهم[6]: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ[7] وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾[8]، أو ظرفُهُ[9]، كقولِهِ[10]ـ عليهِ السلامُ[11]ـ: "هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صاحِبِي[12]"، وكونُ الفاصلِ قسَمًا، كـ: هـذا غـلامُ واللهِ زيـدٍ. وأربعةٌ تختص[13] بالشعرِ: الفصلُ بمعمولِ لفظٍ غيرِ المضافِ، وبفاعلِهِ، وبنعتِهِ، وبالنداءِ[14].

ويحذفُ هوَ، أي المضافُ إليهِ، ويُبنِي المضافُ كمَا في الغاياتِ، وقد يُتركُ[15] على حالِهِ بغيرِ تنوينٍ. وهذا في الغالبِ، إذا عُطفَ على ذلكَ المضافِ مضافٌ آخرُ إلى مثلِ

---

(١) بعدها في ب و ح: رحمه الله. وابن عامر هو عبد الله بن عامر اليحصبي الدمشقي، صاحب قراءة وأحد القراء السبعة المشهورين، وإمام أهل الشام في القراءة، الَّذي انتهت إليه مشيخة الإقراء بها. ت ١١٨ هـ. ترجمته في: غاية النهاية ١/ ٤٢٣، الوفيات ص١١٦، شذرات الذهب ١/ ١٥٦، الطبقات الكبرى ٧/ ٣١٢.

(٢) ما بين القوسين بدله في ب و ح: للمشركين.

(٣) ح: شركاءهم.

(٤) سورة الأنعام الآية: ١٣٧.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) انظر في هذه القراءة: معاني القرآن للفراء ٢/ ٨١، إعراب القرآن ٢/ ٣٧٣، الكشاف ٢/ ٣٨٤، مفاتيح الغيب ٩/ ٣٧١، البحر المحيط ٥/ ٤٣٨.

(٧) ح: محلق.

(٨) سورة إبراهيم الآية: ٤٧.

(٩) ح: أو ظرفها.

(١٠) ساقطة من ب.

(١١) صحيح البخاري باب تفسير سورة، رقم الحديث ٧، ٣.

(١٢) ح: صاحبني.

(١٣) ب: يختص.

(١٤) راجع: شرح الأشموني ١/ ٥٣٠ وما بعدها.

(١٥) من ب و ح، وفي الأصل: ترك.

ذلكَ المحذوفِ، نحوَ: خُذْ نصْفَ[1] وربُعَ ما حصَلَ، ومن غيرِ الغالبِ قراءةُ بعضِهم[2]: ﴿فَلَا خَوْفُ (عَلَيْهِمْ ﴾[3]، أي فلا خوفَ شيءٍ عليهم)[4] / ٥٩ / ، وفيما عَداها يبْقى على إعرابِهِ، ويردُّ تنوينُهُ، نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾[5]، **والمضافُ، ويعربُ** المضافُ إليهِ **بإعرابِهِ**، أي المضافِ، (وقد يُتركُ على إعرابِهِ)[6]، كقراءةِ بعضِهم[7]: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ ﴾[8] بالجرِّ، **عندَ عدمِ اللَّبْسِ،** ظرفُ: يحذفُ، فإنِ التَبَسَ فلا يحذفان في السَّعَةِ، **ويحذفُ مجموعُهما** المضافُ والمضافُ إليهِ، كما يُقالُ: هوَ منِّي فرسخانِ، أي مقدارُ مسافةِ فرسخَينِ.

ويكسرُ المضافُ **الصحيحُ،** يعني ما ليسَ في آخرِهِ حرفُ علَّةٍ، **والملحقُ بِهِ،** يعني ما آخرُهُ حرفُ علَّةٍ، سكنَتْ ما قبلَها، **ب**إضافتِهما **إلى الياءِ،** ضميرِ المتكلِّمِ، **وهيَ،** أي الياءُ، **مفتوحةٌ أو ساكنةٌ، وتثبُتُ**[9] **الألفُ،** إنْ كانَتْ في آخرِ المضافِ إلى الياءِ. **وقبيلةُ هُذَيلٍ**

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: ونصف.

(٢) في إعراب القرآن ١/ ٢٢٦: "وقرأ الحسن وعيسى وابن أبي إسحق: { فلا خوفَ عليهم } والاختيار عند النحويين الرفع والتنوين". وانظر: البحر المحيط ١/ ١٦٩، التبيان ١/ ٥٥.

(٣) هي الآية ٣٨ في سورة البقرة، و ٩٦ في المائدة، و١٣في الأحقاف.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٥) سورة الفرقان الآية: ٣٩.

(٦) ما بين القوسين من ب و ح، وبدله في الأصل: وقد ترك.

(٧) هي قراءة سليمان بن جماز المدني، كما في المحتسب ١/ ٢٨١، والبحر المحيط٤/ ٥١٨. وانظر: إعراب القرآن ٢/ ١٩٦، الكشاف٢/ ١٦٨. وفي التبيان ٢/ ٦٣٢: "وقرئ شاذًا بالجر، تقديره: والله يريد عرض الآخرة، فحذف المضاف وبقي عمله، كما قال بعضهم:

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقَّدُ في الليلِ نارا

أي: وكل نار".

(٨) سورة الأنفال الآية: ٦٧. وتمامها: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ ...﴾.

(٩) ب: ويثبت.

تَقْلِبُ الألفَ **ياءً**، وتدغِمُ، **إلا** ألفَ **التثنيةِ** فتُثبِتُها[1]، **وتدغِمُ**[2] **الياءَ والواوَ** بعدَ قلبِهما[3] ياءً **فيها**، أي في ياءِ المتكلِّمِ[4].

ويُفتحُ ياءُ المتكلِّمِ، ولا[5] يَسكنُ للساكنينِ، نحوَ: قاضِيَّ، ومُسلميَّ[6]، ومُصطفيَّ.

الاسم التابع

إذِ البحثُ فيهِ، فلا يدخلُ في الحدودِ فعلٌ وحرفٌ مؤكِّدان، وجملةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ تأكيدٌ، أو عطفٌ، أو بدلٌ، أو بيانٌ. والَّتي لها محلٌّ في حكمِ الاسمِ، ولكنْ فيه بحثٌ يعرفُ مما سبق. والأقربُ أنْ يقالَ: ذِكْرُها فيهِ استطراديٌّ، إيجازًا، وتكثيرًا للفائدةِ.

ما، لفظٌ، تَبِعَ سابقَهُ في الرتبةِ **في الإعرابِ.** ومعنى التبعيَّةِ اتحادُهما في النوعِ، مع كونِ اللاحقِ لأجلِ السابقِ، لا لوقوعِهِ[7] بعدَهُ، فلا يرِدُ نحوُ: الأخبارِ المتعدِّدةِ، والأحوالِ

---

(١) ب: فتثبتهما.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: وتدعم.

(٣) ب و ح: قلبها.

(٤) قال الفراء في (معاني القرآن ٢/ ٣٩)، معلقا على قوله تعالى { يا بشرى هذا غلام}: " وهذيلٌ: يا بشريَّ كلّ ألف أضافها المتكلم إلى نفسه جعلتها ياء مشددة. أنشدني القاسم بن معن:

تركوا هويَّ وأعنقوا لهواهم ففقدتهم ولكل جنب مصرع

وقال لي بعض بني سُليم: آتيك بمولَيَّ فإنه أروى مني.

أنشدني المفضل:

يطوِّفُ بي عِكَبٌّ في معدٍّ ويطعُن بالصُملَّةِ في قَفَيَّا

فإنْ لم تَثْأروا لي من عِكَبٍّ فلا أرويتما أبدًا صَدَيَّا ".

وانظر: شرح المفضليات للتبريزي ٣/ ١٤٠٣، المحتسب ١/ ٧٦، التسهيل ص١٦٢، المقرب ١/ ٢١٧، البحر المحيط ٥/ ٢٩٠، شرح ابن عقيل ٣/ ٩٠، العربية في القرآن الكريم ص١٣٢، المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية ص٤٣، اللهجات في الكتاب لسيبويه ص٢٦٤.

(٥) مكرر في ب.

(٦) مكررفي ب.

(٧) ب: لا وقوعه، و ح: ولا وقوعه.

المتداخلةِ[1]، كمَا وردَ على ابنِ الحاجبِ.

ولَمَّا اشتملتْ[2] عبارةُ (الكافيةِ) على وجوهٍ من الخلَلِ، ذكْرِ الجمعِ وكلِّ اللتينِ للأفرادِ، والتعريف للماهيَّةِ، وثانٍ غيرِ شاملٍ لثالثٍ فصاعِدًا إلا بتأويلٍ، وبإعرابِ سابقِهِ المحتاجِ إلى حذفِ المضافِ، أو إرادةِ النوعِ وعدمِ المنعِ، غيَّرَها.

ولا يتقدَّمُ التابعُ **إلا العطفَ** بالحرفِ، **للضرورةِ** الشعريَّةِكقولِهِ: [الوافر]

١٣- **عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ**[3]

وهو، أي التابعُ:

نعت

لو دلَّ على مَا، معنًى ثابتٍ، **فيهِ،** أي المتبوعِ المذكورِ التزامًا. يردُ عليهِ البدلُ والعطفُ في مثلِ: أعجبَني زيدٌ عِلمُهُ، أو وَعِلمُهُ، والتأكيدُ في نحوِ: جاءَني القومُ كلُّهم، أو أجمعونَ؛ للدلالةِ على الشمولِ، وزيادةُ[4] مطلقًا لدفعِهِ، كمَا قيلَ، إذْ[5] معناهُ غيرُ مقيَّدٍ بخصوصيَّةِ (مادَّةٍ، بل[6] بهيئةٍ تركيبيَّةٍ معَ متبوعِهِ. ودِلالةُ الأمثلةِ المذكورةِ بخصوصيَّةِ)[7]

---

(١) ح: متداخلة.

(٢) ب و ح: اشتمل.

(٣) عجز بيت للأحوص (ديوانه ص١٩٠ الهامش)، وصدره: ألا يا نخلة من ذات عرق =
وقد مرّ الاستشهاد بصدره برقم ٩. وهو من شواهد: مجالس ثعلب ص١٩٨، الخصائص ٢/ ٣٨٦، الجمل ص١٤٨، الأصول في النحو ١/ ٣٢٦، و ٢/ ٢٢٦، المقاصد النحوية ١/ ٥٢٧، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٠٥، مغني اللبيب ص٤٦٧، الأمالي الشجرية ١/ ١٨٠، شرح الكافية ١/ ٩٣، شرح شواهد المغني ص٧٧٧، الحلل في شرح أبيات الجمل ص١٨٩، خزانة الأدب ١/ ١٩٢، شرح التصريح ١/ ٣٤٤، همع الهوامع ٣/ ٣٩.
والشاهد فيه قوله: (ورحمة)، وهو معطوف بالواو على ما بعده، وهو قوله: (السلام)، للضرورة الشعرية، والتقدير: عليك السلام ورحمة الله. وقال بعض النحاة: إنّ (رحمة الله) معطوف على الضمير في: عليك.

(٤) ب: ووزيادة.

(٥) ح: إن.

(٦) ساقطة من الأصل و ب، زيادة من ح.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

موادِّها فاسدَةٌ[1]، إذْ ليسَ لغيرِ العطفِ من التوابعِ معَ متبوعاتِها، هيئةٌ مخصوصةٌ، ولذا قدْ يجوزُ في تابعٍ أنْ يكونَ نعتًا، وبدلاً، وبيانًا، نظرًا إلى اختلافِ المعانِي، وإن اتحدَ اللفظُ، والهيئةُ التركيبيَّةُ. وكذا للاحتراز عن الحال، كما قيلَ أيضًا، لخروجِها بذكرِ التابعِ[2].فالوجْهُ، على ما ذكرَهُ الرضيُّ (رحمَهُ اللهُ)[3] أنْ يقولَ[4]: لو دلَّ على ذاتٍ ومعنًى غيرِ الشمولِ فيهِ. نَعَمْ، لو أُريدَ الدلالةُ التضمُّنِيَّةُ، أو[5] جُعلَ على صلةِ الاشتمال، وصلةُ الدلالةِ محذوفةٌ، ومَا عبارةٌ[6] عن معنًى، مخصوصًا بأفرادِ المتبوعِ؛ لاستقامَ، لكنَّه خلافُ المتبادرِ.

وتبعَهُ، أي تبِعَ الدالُّ على ما فيهِ متبوعُه، **في التعريفِ، والتنكيرِ، والإفرادِ[7]، والتثنيةِ، والجمعِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ.** ولا وجهَ لاستثناءِ ما يَسْتوي فيهِ المذكَّرُ والمؤنَّثُ، لاشتراكِهِ بينَهما، والتبعيَّةُ[8] حاصلةٌ. وحَذَفَ الإعرابَ حذرًا عن التكرار، وذكَرَ الواوَ في الجميعِ لإرادةِ النوعِ من الجانبينِ، ولو أُريدَ كلُّ الأفرادِ منهما لذُكِرَ[9] أولاً[10] في الاثنينِ. وقدَّمَ التبعيَّةَ على الفائدةِ لتقدُّمِ اللفظِ على المعنَى. والإيجازُ[11] على أنَّ ذكرَ[12] الفائدةِ استطراديٌّ، لأنَّه وظيفةُ[13] المعانِي. ألَمْ ترَ أنَّها لم تذكرْ[14] في غيرِ النعتِ، فحُقَّ أنْ لا

---

(١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٢) ب: النوع.

(٣) ساقطة من ب و ح.

(٤) قال الرضي: "ونقول في حدّ الوصف الخاصّ، أي التابع: هو تابع دالّ على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه، أو في متعلّقه مطلقا". شرح الكافية ١/ ٣٠٢.

(٥) مكرر في ب.

(٦) ح: عباة.

(٧) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) ب و ح: فالتبعية.

(٩) ب: لزكر.

(١٠) ح: أوالا.

(١١) ح: وللايجاز.

(١٢) ب: أن يكون ذكر.

(١٣) ب: وضيفة.

(١٤) ب: يذكر.

تُذكرَ في مثلِ هذا المختَصَر، فضْلاً عن[1] التقديم.

أو في متعلَّقِهِ. لَمَّا كانَ دِلالةُ النعتِ السببيِّ على معنًى في المتبوعِ التزاميًّا[2]، مثلاً إذا قيلَ: جاءَ رجلٌ حَسَنٌ غلامُهُ؛ فَحَسَنٌ دالٌّ بالتضمُّنِ على حُسْنٍ موجودٍ في غلامِهِ، وبالالتزام[3] على كونِ الرجلِ / ٦٠ / بحيثُ حَسُنَ غلامُهُ، لم يرْضَها المصنِّفُ -(رحِمَهُ اللهُ تَعالى)[4] - كمَا رضيَها ابنُ الحاجبِ[5]- (رحِمَهُ اللهُ تَعالى)(١٠) - فزادَ: **وتبِعَ الدالُّ** على معنًى في متعلَّقِ المتبوعِ إيَّاهُ ، **في الأوَّلَيْنِ**[6]، أي[7] التعريفِ والتنكيرِ. (وقد عرفْتَ وجهَ إيثارِ الواوِ على أو)[8]، وكانَ **كالفعلِ** المسندِ إلى الظاهرِ **في الباقِي،** مفردًا دائمًا ومذكرًا، إلا أنْ يكونَ فاعلُه مؤنَّثًا حقيقيًّا متصلاً فيجبُ تأنيثُه، أو غيرَ حقيقيٍّ أو منفصلاً فيجوزُ. وجْهُ الإفرادِ في الفعلِ لزومُ تعدُّدِ الفاعلِ في تركِهِ بحسَبِ الظاهرِ، وفي غيرِهِ موازنَتُهُ ومناسبتُهُ لهُ، حتَّى إذا خرجَ عن الموازنةِ بالتكسيرِ مثلاً، ولم[9] يكنْ مشتقًّا، تجوزُ[10] المطابقةُ في الجمعِ من غيرِ ضعفٍ، نحوَ: مررْتُ برجلٍ قُعودٍ غلمانُهُ، وأُسودٍ أنصارُهُ، وأَشاعرةٍ أعوانُهُ، فظهرَ الخَلَلُ في الإطلاقِ، ووجَبَ أنْ يُزادَ بعدَ الباقِي: إنْ موازنًا لَهُ، وإلا فالوجهانِ.

ويخصِّصُ النعتُ متبوعَه، أي يقلِّلُ اشتراكَه في النكراتِ نحوَ: رجلٍ عالمٍ، **أو يوضِّحُ**[11]، نحوَ: زيدٍ الظريفِ. **ويأتي لمجرَّدِ الثناءِ،** نحوَ: اللهِ[12] الكريمِ، **ولمجرَّدِ الذمِّ،** نحوَ:

---

(١) ب و ح: من.

(٢) ب و ح: التزامية.

(٣) ب: وبالتزام.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب و ح.

(٥) انظر شرح الوافية نظم الكافية ص٢٥٧.

(٦) ح: الأوليين.

(٧) ح: أي في.

(٨) ما بين القوسين ساقط من ب و ح.

(٩) ب و ح: أو لم.

(١٠) ب و ح: يجوز.

(١١) ح: يضح.

(١٢) ح: الحمد لله.

الشيطانِ الرجيمِ، **وَلمجرَّدِ التأكيدِ،** نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾[1] ولـيسَ مـرادُهُ الحصرَ، إذْ قدْ يجيءُ للترحُّمِ، نحوَ: زيدٍ الفقيرِ، وللكشْفِ كَـ: الجسمِ الطويلِ، العـريضِ[2]، العميقِ.

ولمَّا توهَّمَ كثيرٌ من النحاةِ شرطيَّةَ الاشتقاقِ في النعتِ، ردَّهُ بقولِهِ:

والمنســوبُ كتميمــيٍّ. **وذُو**، أي لفظُــهُ[3] نعــتٌ بــالقوَّةِ، **مطلقًــا**، أي في جميــعِ الاستعمالاتِ، إذْ وضعُهما[4] للدلالةِ على ذاتٍ مبهمةٍ، ومعنًى فيهـا، فكانـا كالصـفاتِ المشتقَّةِ. ولفظُ[5] **أيٍّ** نعتٌ[6] **لنكرةٍ لمدْحِها؛** اللامُ الأُولَى للتخصيصِ، والثانيـةُ للتعليـلِ، نحوَ: مررْتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، أي كاملٍ في الرجوليَّةِ. **وَاسمُ الجنسِ نعتٌ لِلفظِ هذا**، نحوَ: هـذا الرجـلِ، قيـلَ: لأنَّ هـذا نعـتٌ[7] يـدلُّ علـى ذاتٍ مبهمـةٍ، والرجـلَ علـى معيَّنـةٍ، وخصوصيَّةُ الذاتِ المعيَّنةِ بمنزلـةِ معنًـى في المبهمـةِ. فيـهِ أنَّ هـذا حاصـلٌ في غـيرِ هـذا، خصوصًا في نحوِ: شيءٍ أو معلومٍ رجلٍ، ولم يصِـحَّ أنْ يقـعَ نعتًـا، فـالحقُّ مـا ذهـبَ إليـهِ البعضُ من[8] أنَّه عطفُ بيانٍ. وَلفظُ[9] **هذا نعتٌ لعلَمٍ**، نحوَ: مررْتُ بزيدٍ هذا، **أو مضافٌ إلى علَمٍ**، نحوَ: غلامِ زيدٍ هذا، **أو** مضافٌ إلى **ضميرٍ** نحوَ: زيدٍ غلامِكَ هذا، **أو** مضـافٌ إلى **مثلِهِ** نحوَ: غلامِ هذا هذا[10].قيل يكونُ[11] هذا في هذهِ المواضعِ بمعنَى المشارِ إليـهِ. وفيـهِ،

---

(١) سورة النحل الآية ٥١. وتمامها: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ...﴾.

(٢) ساقطة من ب و ح.

(٣) ب: لفظ.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: وصفهما.

(٥) ح: ولفظه.

(٦) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) ساقطة من ب و ح.

(٨) مكرر في ب.

(٩) ح: ولفظة.

(١٠) ساقطة من ب.

(١١) ب و ح: لكون.

أنَّه بمعناهُ في جميعِ المواضعِ، وامتناعُ كونِهِ نعتًا لغيرِ المذكوراتِ لعدمِ شرطِهِ، وهوَ الموافقـةُ، وأعرفيَّةُ الموصوفِ، أو مساواتُه، فلا فـرْقَ بينَـه وبـينَ المنسـوبِ، وذي. فالوجْـهُ عـدُّهُ[1] معَهما. **خاصًّا،** أي[2] حالَ كونِ كلٍّ من أيٍّ إلى الآخرِ خاصًّا بِمَا ذُكِرَ، لا مطلَقًا.

وتوصفُ[3] **النكرةُ،** لا المعرفةُ **بالجملةِ الخبريَّةِ،** لا الإنشائيَّةِ[4]؛ لأنَّها لا تقعُ[5] صفةً إلا بتأويلٍ بعيدٍ، كمَـا إذا قيـلَ: جـاءَني رجـلٌ اضْـرِبْهُ، أي مقـولٌ في حقِّـهِ: اضـربْهُ، أي مستحقٌّ لأنْ يؤمرَ بضربِهِ[6]، **بعائدٍ** راجعٍ إلى[7] النكرةِ للربطِ مذكورٍ، أو مقدَّرٍ، كقولِـهِ ـ تَعالى ـ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ﴾[8] الآية، أي فيهِ.

والمضمرُ لا يقعُ صفةً، قيلَ: لأنَّه يدلُّ على الذاتِ، لا على قيامِ معنًى بِها. فيـهِ، أنَّ ضميرَ الغائبِ قد يرجعُ إلى الـدالِّ[9] علـى معنًـى في الـذاتِ، إلا أنْ يقـالَ: حُمِـلَ علـى أخوَيهِ، طرْدًا للبابِ. والأَولَى أنْ يقالَ: لأنَّه أعرفُ المعارفِ، فلا يقعُ صفةً لغـيرِهِ، لعـدمِ الشرطِ، ولا لضميرٍ مثلِهِ، لِمَا يُـذكرُ في قولِـهِ: **ولا موصـوفًا.** قيـلَ: لأنَّ ضـميرَ المـتكلِّمِ والمخاطَبِ أعرفُ المعارفِ / ٦١/ ، فلا حاجةَ لهما إلى الوصْفِ الموضِّحِ، وحُمِـلَ عليهمـا ضميرُ الغائبِ، والوصفُ المادحُ، وغيرُهُ. وضعْفُ هذا ظـاهرٌ، فلـذا جـوَّزَ الكسـائيُّ[10] والزمخشريُّ[11] موصوفيَّةَ ضميرِ الغائبِ، في مثلِ قولِهِ ـ تَعـالى[12]ــ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ

---

(١) ح: عدة.

(٢) مكرر في ب.

(٣) ب و ح: ويوصف.

(٤) ب: لإنشائية.

(٥) ب: يقع.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: بالضرب.

(٧) ب و ح: إلى تلك.

(٨) سورة البقرة الآية ٤٨. وتمامها: ﴿...عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾.

(٩) ب: الدالة.

(١٠) وانظر: التسهيل ص١٧٠، مغني اللبيب ص٥٩٣، المساعد ٢/ ٤٢٠، همع الهوامع ٥/ ١٧٦ـ١٧٧، الخلاف النحوي الكوفي ص٣٥٢.

(١١) قال الزمخشري: "والمضمر لا يقع موصوفا ولا صفة". المفصل ص١٤٢. وهذا ينفي ما نسبه إليه الشارح.

(١٢) ساقطة من ب و ح.

﴿ٱلْحَكِيمُ [1]﴾[2].

وذا، أي الموصوفُ، **أعرفُ** من الصفةِ، **أو مساوٍ** لها في التعريفِ، أي يجبُ أنْ يكـونَ الموصوفُ أزيدَ تعريفًا من الصفةِ، أو مساويًا لها، ولا يجوزُ أنْ يكونَ أنقصَ[3] منهـا، لـئلا يلزمَ للفرعِ مزيَّةٌ على الأصلِ. والمنقولُ عن سيبويهِ[4] والجمهورِ[5] أنَّ أعرفَها المضمراتُ، ثمَّ الأعلامُ، ثمَّ اسمُ الإشارةِ، ثمَّ المعرَّفُ باللامِ، والموصولاتُ، فبينَهما مساواةٌ، وتعريـفُ المضافِ مساوٍ[6] لتعريفِ المضافِ إليهِ عندَ الجمهورِ.

وَوَصْفُ بابِ هذا، أي اسمِ الإشارةِ، **بذي الـلامِ،** شـاملٌ لنحـوِ الَّـذي دونَ مثلِـهِ، والمضافِ إليهِ، وإلى ذي[7] اللامِ معَ وجودِ الشرطِ المذكورِ، **لإبهامِـهِ،** ولا يتصـوَّرُ رفـعُ[8] الإبهـامِ بـالمبهمِ، وأمـا المضـافُ إلى ذي الـلامِ فقيـلَ: لأنَّـه كالاسـتعارةِ مـن المسـتعيرِ، والسؤالِ[9] من الفقيرِ. فيهِ، أنَّه[10] إنْ أُريدَ التعريفُ فمنقـوضٌ بنحـوِ: الرجـلِ صـاحِبِ الفرسِ، فإنَّه جائزٌ، بالاتفاقِ، وإنْ أُريدَ التعيينُ[11]، ورفعُ[12] الإبهـامِ فممتنـعٌ، لجـوازِ أنْ يكونَ المضافُ اسمَ جنسٍ كـ: غلامٍ، فلمَّا جازَ: مررْتُ بهذا الغـلامِ، فَلِـمَ لا يجـوزُ: بهـذا غلامِ الرجلِ، معَ أنَّهما[13] في الثاني أكثرُ؟

---

(١) بعدها في ب ح: وعكس المصنف ترتيب الكافية.

(٢) سورة آل عمران الآية: ٦، ١٨.

(٣) ح: أنقض.

(٤) لم يشر سيبويه إلى شيء من ذلك. انظر الكتاب ٢/ ٥ ـ٦.

(٥) انظر مجالس ثعلب ص٤٣٩ـ٤٤٠.

(٦) ب: مساوو.

(٧) مكرر في ب.

(٨) ب: ذفع، و ح:دفع.

(٩) ح: السؤال.

(١٠) ح: أن.

(١١) ب: التعين.

(١٢) ب و ح: ودفع.

(١٣) ح: أنها.

ويحذفُ الموصوفُ جوازًا، إذا عُلِمَ، نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾[1]، أي دُروعًا[2] سابغاتٍ[3]. **ويجبُ حذفُه** نَسْيًا فيما غلَبَ عليهِ الاسميَّةُ، **كـ: الفارسِ[4] والصاحبِ،** أي الرجلِ. **وَ**

عطف

عطفٌ[5] على: نعتٌ. تركَ تعريفَ ابنِ الحاجبِ[6] لعدمِ صدقِهِ في غيرِ الواوِ والفاءِ[7] وثمَّ وحتَّى[8]، إلا بتكلُّفٍ بعيدٍ ارتكبَهُ البعضُ، واقتصرَ على ما[9] يُفهمُ من قولِهِ: **لو معَ** حروفٍ[10] **عاطفةٍ،** فلا تردُ[11] الصفاتُ الواردةُ معَ الواوِ لزيادةِ اللصُوقِ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾[12] على رأيٍ.

ويعطفُ المعطوفُ، أو ويقعُ العطفُ **على** المظهرِ **المجرورِ بلا فاصلٍ،** نحوَ: مررْتُ بزيدٍ وعمرٍو، **والضميرِ** بالجرِّ **المجرورِ بإعادةِ الجارِّ،** أو ملابِسًا بالجارِّ على الوجهِ الأوَّلِ، نحوَ: مررْتُ بِكَ وبزيدٍ، والمالُ بينَكَ وبينَ زيدٍ[13]، لأنَّه لَمَّا اشتدَّ الاتصالُ بينَهما للاحتياجِ من الطرفينِ لفظًا ومعنًى، بخلافِ الفعلِ والفاعلِ المتصلِ، كَانَا كشيءٍ واحدٍ، فاشتدَّ توهُّمُ

---

(1) سورة سبأ الآية: 11. وتمامها: ﴿...وَقَدِّرْ فِي ٱلسَّرْدِ﴾.

(2) ح: ردوعا.

(3) ساقطة من ب و ح.

(4) من ب و ح، وفي الأصل: كالفارسي.

(5) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(6) وانظر شرح الوافية نظم الكافية ص259، وفيه: "تابع ينسب إليه مع متبوعه، وليس في التوابع ما يشاركه في ذلك.

(7) ح: الفاء والواو.

(8) ب: ثم حتَّى.

(9) مكرر في ح.

(10) ب و ح: وحرف.

(11) ب و ح: يرد.

(12) سورة الحجر الآية: 4

(13) ح: رجل.

العطفِ على بعضِ حروفِ الكلمةِ، فَلَمْ يُغْنِ[1] الفصلُ، بل[2] لزِمَ[3] إعـادةُ الجـارِّ، فلـذا قدَّمَ المصنِّفُ هذا الحكمَ على تالِيهِ مخالفًا (للكافيةِ) .

وهَاهُنا[4] بحثٌ. وهوَ أنَّه يُفهمُ من هذا جوازُ: مررْتُ بزيدٍ وَكَ، بلا[5] إعادةِ الجـارِّ، وهوَ ممتنعٌ بلا خلافٍ، إلا أنْ يقالَ: عدمُ جوازِهِ معلـومٌ مـن بحـثِ المضـمراتِ، أو يقـالَ: والضميرُ المجرورُ بالرفعِ، عطفٌ على:[6] المجرورِ، على أنَّه نائبُ الفاعلِ. لكنْ يلزمُ إهمالُ المسألةِ الثانيةِ، ويمكنُ أنْ يُجعلَ من عطفِ اسميَّةٍ علـى فعليَّـةٍ، أي: والضـميرُ المجـرورُ في بابِ[7] العطفِ ملابسٌ بإعادةِ الجارِ، تابعًا أو متبوعًا، فيكونُ أشملَ، وأوجزَ.

والمرفوعِ، بالجرِّ عطفًا[8]، أو الرفـعِ[9] مبتـدًا، **المتصـلِ** ملابسًـا، أو ملابـسٌ في بـابِ العطفِ **بفاصلةٍ** بينهُ وبينَ المعطوفِ تأكيدٌ أو غيرُه، **ولو** وُجدتْ[10] تلكَ الفاصلةُ **بعـدَها،** أي العاطفــةِ، نحــوَ قولِــهِ ـ تعــالى ـ: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[11]/ ٦٢/ ، **إلا للضرورةِ**[12]، أي وقتَهُ[13]. هذا هوَ الأولَى عند البصريَّةِ[14]، ويجوِّزونَ على قُبْحٍ من غيرِ

---

(١) ح: يغني.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: بلى.

(٣) ب: لزوم.

(٤) ب: هاهنا

(٥) مكرر في ب

(٦) مكرر في ب.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: نائب.

(٨) ح: عطف.

(٩) ح: والرفع.

(١٠) ب: وجد.

(١١) سورة الأنعام الآية: ١٤٨. وتمامها: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ...﴾.

(١٢) ح: لضرورة.

(١٣) ب و ح: وقتها.

(١٤) انظر إعراب القرآن ٢/ ١٥، ٢٦٦، الخلاف النحوي الكوفي ص٣٥٥.

فاصلةٍ، ولا[1] ضرورةٍ. وعندَ الكوفيَّةِ[2] يجوزُ مطلقًا. وهـذا أخصـرُ[3] مـن قـولِهم: أُكِّـدَ بمنفصلٍ، إلا أنْ يقعَ فصلٌ. قالُوا في وجهِ التفصيلِ: الفاعـلُ المتصـلُ كـالجزءِ مـن الفعـلِ، فيكونُ كالعطفِ على بعضِ حـروفِ الكلمـةِ، فبالتأكيـدِ يظهـرُ أنَّـه منفصـلٌ مـن حيـثُ الحقيقةُ، ولا يجوزُ العطفُ على التأكيدِ؛ لأنَّ المعطوفَ في حكمِ المعطـوفِ عليـهِ، فيلـزمُ[4] أنْ يكونَ المعطوفُ تأكيدًا أيضًا، وليسَ كذلكَ. ولكنْ إذا وقـعَ الفصـلُ طـالَ[5] الكـلامُ، فيحسُنُ الاختصارُ، انتهى. وفيهِ نظرٌ؛ أمَّا أولاً فلأنَّ الفصلَ قد يقعُ بحرفٍ واحدٍ، كمـا في الآيةِ المتقدمةِ، فالقولُ بحصولِ الطولِ بهِ حتَّى يُغني عن الواجـبِ خـارجٌ عـن الإنصـافِ. وأمَّا ثانيًا فلأنَّ الاختصـارَ، علـى مـا ذكـرَهُ[6]، استحسـانيٌّ، فكيـفَ يعـارضُ الواجـبَ، فضلاً[7] عن الرجحانِ؟ وأمَّا ثالثًا فلأنَّ الفصلَ بكلمةٍ أقلُّ حرفًا من التأكيدِ لَمَّا كفَـى كـانَ ما ذكرَ في التأكيدِ مِمَّا لا يُغني.

ثمَّ إنَّ المصنِّفَ قدَّمَ بحثَ العطفِ على عـاملين لمشـاركتِهِ مـا سـبقَ في كونِـهِ (شـرطَ شيءٍ)[8]، وإيجازًا، فقالَ: **ومعمُولي عاملينِ،** عطفًا[9] على: المجرورِ، وأظهرُ ما قدَّرَهُ غـيرُهُ

---

(١) مكرر في ح.

(٢) انظر الإنصاف مسألة رقم ٦٦ ص٤٧٤، شرح الكافية ١/ ٣٠٤، ٣١٩، شرح شذور الذهب ص٤٤٨، البحر المحيط ١/ ١٥٦، و ٨/ ١٥٨، ارتشاف الضرب ٢/ ٦٥٨، النكت الحسان ص١٣١.
ومما هو جدير بالذكر أنّ الفراء تكلم على هذه الظاهرة في أكثر من موضع في كتابه (معاني القرآن)، وأكد على جوازها. انظر ١/ ٣٠٤، و ٣/ ٩٥، ولكنه عاد ومنعها انظر ٣/ ١٣٨، وأن ثعلبًا ذكر في (مجالسه) ص٣٢٤، أنّ "الكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكده". وانظر الخلاف النحوي الكوفي ص٣٥٦.

(٣) ح: أحص.

(٤) ح: فلزم.

(٥) ح: حال.

(٦) ب: ذكروه.

(٧) ساقطة من ب.

(٨) ب: بشرطه شيء، و ح: بشرط شيء.

(٩) ح: عطف.

دفعًا[1] للغلطِ، وجعْلُ العطفِ في كلامِ غيرِهِ بالمعنى اللغويِّ، أعني الميلَ، أو جعْلُ على صلةِ البناءِ المحذوفِ، تكلُّفٌ[2] باردٌ، لا يدفعُ[3] الغلطَ، **لو قُدِّمَ المجرورُ عليهما،** أي المرفوعِ والمنصوبِ، لدلالةِ المجرور عليهما، أي على أحدِهما، على حذفِ المضافِ، وإلا يلزمُ العطفُ على ثلاثٍ، **فيهما،** أي في المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ، والظرفُ هو الكلُّ والمظروفُ جزؤُهُ، نحوَ: في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو، وجوازُهُ لورودِ السماعِ، وعدمُ جوازِ غيرِهِ على الأصلِ؛ من[4] أنَّ الحرفَ الواحدَ لا يقْوَى أنْ يقومَ مقامَ عاملين، ولذا منعَ الجوازَ مطلقًا سيبويهِ والجمهورُ، ولا وجْهَ لتجويزِ الأخفشِ مطلقًا. وهوَ، أي المعطوفُ، **في حكمِهِ،** أي المعطوفِ عليهِ، فيما(1) يجوزُ ويمتنعُ من الأحوالِ العارضةِ، بالنظرِ إلى الغيرِ فقطْ، أو معَ نفسِهِ[5]، إلا أنْ يختصَّ سببُهُ بأحدِهما، فيختصُّ العروضُ بهِ أيضًا، نحوَ: يا زيدُ والحارثُ وعمرُو وعبدَ اللهِ،(ويا عبدَ الله وزيدُ)[6] ، فإنَّ سببَ لزومِ تجرُّدِ المنادَى عن لامِ التعريفِ، أعني لزومَ اجتماعِ آلَتِي التعريفِ، لو لم يجرَّدْ، مفقودٌ[7] في المعطوفِ، وسببُ بناءِ زيدٍ كونُه منادًى مفردًا معرفةً[8] موجودٌ في عمرٍو، لا في عبدِ اللهِ، **فلا يصحُّ: ما زيدٌ قائمًا، أو بقائمٍ، ولا ذاهبًا عمرٌو إلا برفعِهِ،** أي ذاهبٍ، على[9] أنْ يكونَ خبرًا مقدمًا لعمرٍو، إذْ لو نُصبَ، أو جرَّ عطفًا على قائمٍ، لكانَ خبرًا عن زيدٍ، وهو ممتنعٌ، لخلوِّهِ عن الضميرِ، الواقعِ في المعطوفِ عليهِ، العائدِ إلى اسمٍ مَا. وَ تأكيد

لو يثبتُهُ[10]، أي يقرِّرُ المتبوعَ عندَ السامعِ، بأنْ يدلَّ صريحًا على ما دلَّ عليهِ التأكيدُ، فبهِ يحصلُ التقريرُ، ثمَّ قدْ[11] يكونُ ذلكَ هوَ المقصودَ الأصليَّ، وقد يُجعلُ ذرعيةً إلى دفعِ

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: رفعا.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: وتكلف.

(٣) ب: يرفع.

(٤) مكرر في ب.

(٥) ب: أو وونفسه.

(٦) ما بين القوسين بدله في ح: وزيد الله وزيد.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: من معهود.

(٨) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٩) مكرر في ب.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: أو يشبه.

(١١) ساقطة من ب.

التجوُّز، أو السهو[1]، أو عدم الشمول، كمَا بُيِّنَ في المعانِي، فظهرَ عدمُ الاختصاصِ بالنسبةِ والشمولِ. والصفاتُ الكاشفةُ، وعطفُ البيانِ يقصدُ منهما الإيضاحُ دونَ التقريرِ، ولو لزمَهُ، ونحوُ: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[2]، و ﴿إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[3]، وأمسِ الدابرِ، التقريرُ فيها لجزءِ المتبوعِ. وهذا معنَى قول ابنِ الحاجبِ: تقريرُها بالتضمُّنِ، دونَ المطابقةِ المعتبرةِ في التأكيدِ. ولا يردُ عليهِ مثلُ: أجمعينَ[4]، وكليهما[5]، والصفةِ[6] الكاشفةِ على ما تُوهِّمَ، إذْ لا بدَّ من الضميرِ، فالمجموعُ بالمطابقةِ، وإخراجُ الضميرِ من / ٦٣/ المؤكِّديَّةِ تحكُّمٌ[7].

وهوَ، أي التأكيدُ، **لفظيٌّ لو كُرِّرَ الأوَّلُ**، أي المتبوعُ، إمَّا بعينِهِ كـ: زيدٍ زيدٍ، أو بمُوَازنِهِ معَ اتفاقِهِما في الحرفِ الأخيرِ[8]، نحوَ: حَسَنٍ بَسَنٍ[9]، **أو أُتِيَ**[10] **بمرادفِهِ**، نحوَ: ضربْتَ أنتَ، **وجَرى** التأكيدُ اللفظيُّ **في كلِّ لفظٍ**؛ اسمٍ، أو فعلٍ، أو حرفٍ، أو مركَّبٍ. ومن هذا أيضًا يظهرُ الخَلَلُ في تعريفِ ابنِ الحاجبِ[11]، ولو أمكنَ الجوابُ.

وهوَ، أي[12] التأكيدُ، وتركُهُ أخصرُ، **معنويٌّ لو** كانَ المؤكِّدُ **نفسَه، وعينَه، وهما**

---

(١) ب: والسهو.

(٢) سورة الحاقة الآية: ١٣. وتمامها: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾.

(٣) سورة النحل الآية: ٥١. وتمامها: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾.

(٤) ب: أجمعون.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: كلهما.

(٦) ب و ح: الصفات.

(٧) ب: يحكم.

(٨) ب و ح: الآخر.

(٩) " قال ابن الدهان في الغرة في باب التوكيد: منه قسم يسمى الإتباع، نحو: عطشان نطشان، وهو داخل في حكم التوكيد عند الأكثر، والدليل على ذلك كونه توكيدا للأول غير مُبين معنى بنفسه عن نفسه، كأكتع وأبصع مع أجمع، فكما لا ينطق بأكتع بغير أجمع، فكذلك هذه الألفاظ مع ما قبلها، ولهذا المعنى كررت بعض حروفها في مثل: حسن بسن". الإتباع والمزاوجة ص٩٢. وقال الآمدي: " التابع لا يفيد معنى أصلا، ولهذا قال ابن دريد: سألت أبا حاتم عن معنى قولهم: بسن، فقال: لا أدري ما هو". المصدر السابق ص٨٩. ويقال: " حسن بسن قسن". المصدر نفسه ص٦٧. وانظر الصحاح (بسن) ٥/ ٢٠٧٨.

(١٠) ب: أوتي.

(١١) قال ابن الحاجب في تعريف التوكيد اللفظي:" فاللفظي أن تكرر اللفظ بعينه نحو: جاءني زيد زيد، وهو جارٍ في الاسم والفعل والحرف والجملة". شرح الوافية نظم الكافية ص٢٦٤.

(١٢) ساقطة من ح.

ملابسان **باختلافِ الصيغِ والضميرِ** لاختلافِ المتبوعِ بالتذكيرِ[1] والتأنيثِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ[2]؛ كـ: نفسِه، ونفسِهما[3]، وأنفسِهما[4]، وأنفسِهم، وأنفسِهن، وكذا عينُه إلى آخرِهِ.

ويؤكَّدُ الضميرُ المرفوعُ **المتصلُ،** بارزًا كانَ[5] أو مستكنًّا، **بهما،** أي بأحدِهما، **لو أُكِّدَ** ذلكَ المتصلُ أوَّلاً، **بمنفصلٍ،** نحوَ: ضربْتَ أنتَ نفسُكَ، إذْ لولا ذلكَ لالتَبسَ بالفاعلِ في المستكنِّ، وحُمِلَ عليهِ البارزُ طردًا للبابِ. وأمَّا غيرُ المرفوعِ المتصلِ فلا[6] يجبُ فيهِ التأكيدُ أوَّلاً بمنفصلٍ، لعدمِ اللبْسِ، نحوَ: ضربْتُكَ نفسَكَ، ومررْتُ بِكَ نفسِكَ، وكذا لا يجبُ في غيرهما؛ لأنَّ[7] أجمعينَ وأخواتِه، لا يستعملُ[8] لغيرِ التأكيدِ، وكلٌّ المضافُ إلى[9] الضميرِ لا يقعُ غيرَ التأكيدِ، إلا مبتدًا، فلا لَبْسَ.

وكلٌّ[10]، **وهوَ بالضميرِ،** نحوَ: كلِّهِ، وكلِّها، وكلِّهم، وكلِّهنَّ، **وأجمعُ، واكتعُ، وأبتعُ، وأبصعُ،** بالمهملةِ أو المعجمةِ، وكلُّه بمعنَى أجمعَ، **وهنَّ بالصيغِ،** نحو[11]: أجمعَ، وجمعاءَ، وأجمعينَ، وجُمعَ، وكذا البواقي. **والثلاثةُ** الأخيرةُ **لا تذكرُ**[12] **بدونِه،** أي أجمعَ، لعدمِ ظهورِ دِلالتِها على معنَى الجمعيَّةِ. **ولا تتقدَّمُ**[13] هذه الثلاثةُ على أجمعَ لو اجتمعَتْ، لأنَّها أتباعٌ لَهُ. **ويؤكَّدُ بكلٍّ**[14]، وأجمعَ **ما يفترقُ** أجزاؤُهُ حِسًّا، كالقومِ، **ولو** كانَ ذلكَ

---

(١) ب: بالتأكيد لتذكير.

(٢) ح: والجمع والتثنية.

(٣) ب: ونفسها

(٤) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٥) ساقطة من ب و ح.

(٦) ح: ولا.

(٧) مكرر في ب.

(٨) ب و ح: تستعمل

(٩) ساقطة من ح.

(١٠) ب و ح: وكله.

(١١) مكرر في الأصل.

(١٢) ح: يذكر.

(١٣) ب و ح: يتقدم.

(١٤) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

الافتراقُ **حكْمًا** حكميًّا، أو محكومًا من الشرعِ، أو غيرِهِ، نحوَ: اشتريتُ العبدَ كلَّهُ، إذِ الكليَّةُ والاجتماعُ لا يُتصوَّران إلا في ذِي أجزاءٍ، فإذا لَم يصِحَّ افتراقُها لم يكنْ في التأكيدِ بهما فائدةٌ، **غيرَ المثنَّى** صفةٌ لقَولِهِ[1]: ما يفترقُ.

وكِلا وكِلتا[2]، **وهما لَهُ،** أي يقعان تأكيدًا للمثنَّى، نحوَ: جاءَني الرجلان كِلاهما، والمرأتان كِلتاهما، **ولا تؤكَّدُ**[3] **النكرةُ بهما**، قيلَ: أي بكِلا وكِلتا. فيهِ أنَّه لا وجْهَ للتخصيصِ بالذكرِ، حينَئذٍ[4]، إذْ لا يؤكَّدُ بالمعنويِّ كلِّه غيرُ المعارفِ، باتفاقِ البصريِّينَ. والكوفيُّونَ[5] جوَّزوا تأكيدَ النكرةِ، إذا كانَ[6] معلومَ المقدارِ نحوَ: درهمٍ، ودينارٍ، ويومٍ، وليلةٍ[7]، لا نحوَ: رجالٍ، ودراهمَ، بما عَدا النفسَ والعينَ، فالوجْهُ إرجاعُ الضميرِ إلى كلٍّ، أو أجمعَ[8]، وكِلا وكِلتا بعدَ الأوَّلين واحدًا[9] لاشتراكِهما في اقتضاءِ الأجزاءِ المفترقةِ، وغيرُ المثنَّى، وكذا الأخيران لاختصاصِهما بالتثنيةِ، وأتباعُ أجمعَ في حكمِ أجمعَ. ولَمَّا كانَ اختصاصُ النفسِ والعينِ بالمعارفِ مجمعًا عليهِ لم يذكرْهما، بخلافِ البواقي. ولو[10] قيلَ: بِها، أي بالمؤكِّداتِ المعنويَّةِ، أو بِهِ، أي بالمؤكِّدِ المعنويِّ لكانَ أوجَهَ. ولا يَبعُدُ أنْ يُجعلَ بِهما تصحيفًا من بِها، وسهوًا من قَلَمِ الناسخِ.

ولا يؤكَّدُ **المظهرُ بالمضمرِ؛** لكونِهِ كالوصفِ، فكما يجبُ أنْ يكونَ الموصوفُ أعرفَ، أو مساويًا، فكذا المؤكَّدُ. **ويؤكَدُ المضمرُ بهما،** أي بالمضمرِ، كـ: قمْتَ أنتَ، وأكرمْتُكَ

---

(١) ح: قوله.

(٢) بعدها في الأصل: له، وهي مقحمة.

(٣) ب و ح: يؤكد.

(٤) ساقطة من ح.

(٥) ب: للبصريين والكوفيين. انظر شرح ابن عقيل ٣/ ٢١١، أوضح المسالك ٣/ ٢٢. ونقل عن بعض الكوفيين جواز توكيد النكرة مطلقا. انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٦١٣، المساعد ٢/ ٣٩٢، همع الهوامع٥/ ٢٠٥، شرح التصريح ٢/ ١٢٤، الكواكب الدرية ٢/ ١٢٠-١٢١، الخلاف النحوي الكوفي ص٣٦٠.

(٦) ح: كانت.

(٧) ح: وليلة ويوم.

(٨) ب و ح: وأجمع.

(٩) من ب و ح، وفي الأصل واجد.

(١٠) مكرر في ب.

أنتَ، ومررْتُ بِك أنتَ، وبِهِ هوَ. وأما نحوُ: زيدًا[1] ضربْتُهُ إيَّاهُ، ونحوُ: أخوكَ لقيتُ زيدًا إيَّاهُ، بتقديرِ رجْعِ[2] الضميرِ إلى زيدٍ، فبدلٌ عندَ النحاةِ، وتأكيدٌ عندَ الرضيِّ[3]، لرجوعِهما إلى شيءٍ واحدٍ، وبالمظهرِ / ٦٤/ نحوَ: أنا محمدٌ قلتُ كذا، ومررْتُ بهِ زيدٍ، و ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[4]، على قولٍ. وَ

(١) ب و ح: زيد.

(٢) ح: إرجاع.

(٣) شرح الكافية ١/ ٣٤٠-٣٤١.

(٤) سورة البقرة الآية: ٨٥. وتمامها: ﴿...تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم ...﴾.

بدل

لو هوَ، أي التابعُ، **المقصودُ** بالذاتِ من النسبةِ فقـطْ، دونَ المتبـوعِ، فخـرجَ مـا عَـدا العطفَ بحرفِ الإضرابِ. قيلَ: يخرجُ هوَ أيضًا، لأنَّ متبوعَه مقصـودٌ ابتـداءً، ثـمَّ بـدا[1]، فأعرضَ عنهُ، وقُصِدَ المعطوفُ، فكِلاهما مقصودانِ. وهذا سهوٌ؛ لأنَّهـم قـالوُا في معنَـى الإضرابِ: الإخبارُ الَّذي وقعَ من المتكلِّم لم يكنْ بطريقِ القصْدِ، ولهذا صُرِفَ عنهُ بكلمةِ بَلْ. وقالوا: بدلُ الغلطِ ثلاثةُ أقسامٍ؛ أنْ يُقصـدَ[2] المبـدلُ عـن قصْـدٍ، ثـمَّ يـوهمُ الغلـطَ، وشرطُهُ أنْ ترتقِيَ[3] من الأدنَى إلى الأعلَى، نحوَ: هندٌ بدرٌ[4] شمسٌ، وغلطٌ صريحٌ، كمـا إذا أردْتَ أنْ تقولَ: حمارٌ، فسبقَ اللسانُ إلى رجـلٍ، ونسـيانُ المقصـودِ وسـبقُ اللسـانِ إلى غيرِهِ، ثمَّ يُتذكَّرُ ويُتداركُ. ولا يقعُ الأخيرانِ في كلامِ الفصحاءِ، وإنْ وقعَ في كـلامٍ فحقُّـهُ الإضرابُ عن الأوَّلِ المغلوطِ فيهِ بِـ: بل، فظهرَ أنْ لا فرقَ بـينَ الإضـرابِ وقسـمَي بـدلِ الغلطِ، إلا[5] في وجْهِ التدارُكِ، فالفصحاءُ يزيـدُونَ بـلْ، فيصـيرُ إضـرابًا، والأوسـاطُ لا، فيصيرُ بدلَ غلطٍ، وأنَّ الغلطَ والنسيانَ يقعانِ في كلامِ الفصحاءِ، لكنْ يضربُونَ عنهمـا[6]، والأوساطُ يبدلونَ، فالوجْهُ أنْ يزيدَ: بلا عاطفةٍ.

وهوَ، أي البدلُ، **بدلُ كلٍّ، لو** كانَ مدلولُ البدلِ **عينَـهَ**، أي عـينَ مـدلولِ المتبـوعِ في الخارجِ، يعني يتصادَقانِ في الجملةِ[7]، وإنْ لم يكونَا مترادفينِ ولا متساويينِ[8]، نحوَ: جاءَني زيدٌ أخوكَ، **وبدلُ بعضٍ**، لو كانَ مدلولُ البدلِ **جزءَهُ**، أي جزءَ مدلولِ المتبـوعِ في الخـارجِ

(١) ب: بدلا.

(٢) ح: أن أول يقصد.

(٣) ب: يرتقي.

(٤) ح: بد.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: لا.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: عنها.

(٧) ساقطة من ب.

(٨) من ب، وفي الأصل: لا متساويين.

أيضًا، كـ: ضربْتُ زيدًا رأسَهُ، **وبدلُ اشتمالٍ**[١]، **لو دُلَّ**، بضمِّ الدال، **عليهِ**، نائبُ الفاعلِ، أي على مدلولِ البدلِ، **إجمالاً** دِلالةَ إجمالٍ، أو مجملاً **بغيرِهِ**، أي بغيرِ كلِّ واحدٍ[٢] من العينيَّةِ والجزئيَّةِ، نحوَ: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه، فإنَّ الثوبَ دلَّ عليهِ إجمالاً بسلْبِ (زيدٍ، إذْ لا يسلبُ)[٣] ذاتُ الشيءِ، بل ما يحويهِ، مثلَ: الجلدِ والثوبِ. وهذا هوَ الصوابُ. وأمَّا اقتصارُ ابنِ الحاجبِ على الملابسةِ بينَهما بغيرِهما فيقتضِي كونَ غلامِهِ في نحو: جاءَني زيدٌ غلامُهُ بدلَ الاشتمالِ، وليسَ كذلكَ، بل هوَ بدلُ غلطٍ، **وإلا**، أي وإنْ لم يوجدْ أحدُ الثلاثةِ في البدلِ **فبدلُ غلطٍ**، سواءٌ كانَ[٤] هناكَ غلطٌ، أو إيهامُه، أو نسيانٌ، فيشملُ أقسامَهُ الثلاثةَ المذكورةَ، بخلافِ عبارةِ (الكافيةِ)، إلا أنْ يُتكلَّفَ.

ولو أُبدلَ نكرةٌ من معرفةٍ فالنعتُ، أي نعتُ البدلِ لازمٌ؛ لئلا يكونَ المقصودُ أنقصَ من غيرِ المقصودِ[٥] من كلِّ[٦] وجْهٍ، فأتَوا فيهِ بصفةٍ، لتكونَ[٧]كالجابرِ لما فيهِ من نقْصِ[٨] النَّكَارَةِ، مثلَ: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾[٩].

ولا يبدلُ ظاهرٌ من مضمرٍ كُلاً، أي بدلَ الكلِّ،**(إلا من)**[١٠] **غائبٍ**؛ لأنَّ المضمرَ المتكلِّمَ والمخاطبَ أقوَى وأخصُّ دِلالةً من الظاهرِ،(فلو أُبدلَ الظاهرُ)[١١] منهما بدلَ الكلِّ يلزمُ أنْ يكونَ المقصودُ[١٢] أنقصَ من غيرِ المقصودِ، معَ كونِ مدلوليهما واحدًا،

---

(١) ح: الاشتمال.

(٢) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٤) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٥) ح: مقصود.

(٦) ساقطة من ب.

(٧) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: بعض.

(٩) سورة العلق الآية: ١٥-١٦. وتمامها: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا ...﴾.

(١٠) ح: من ال.

(١١) ما بين القوسين ساقط من ح.

(١٢) ب: مقصود.

بخلافِ بدل البعض، والاشتمال، والغلَطِ، فإنَّ المانعَ فيهما مفقودٌ، لاختلافِ المدلول[1]، يقالُ: اشتريتُكَ نصفَكَ، وأعجبتَنِي[2] عِلْمُكَ، وأعجبتُكَ عِلْمِي، وضربتُكَ الحمارَ، وضَرَبْتَنِي الحمارَ. **وَ**

عطف بيان

لو يوضِّحُهُ، أي متبوعَهُ، فخرجَ غيرُ الصفةِ الكاشفةِ، ولا يلزمُ من هذا كونُهُ أوضحَ[1] من متبوعِهِ، لجوازِ حصولِهِ بالإجماعِ[3]، **غيرَ صفةٍ**، فخرجَ نحوُ[4]: [الرجز]

١٤- **أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ[5] عُمَرْ[6]**

ويظهرُ الفرقُ بينَهما، أي عطفِ بيانٍ وبدلٍ من حيثُ اللفظُ[7] **في: يا هذا** / ٦٥/ **زيدٌ**، بالتنوينِ مرفوعًا ومنصوبًا، إذا جُعِلَ عطفَ بيانٍ، وبالضمِّ إذا جُعِلَ بدلاً، **و**: [الوافر]

---

(١) ساقطة من ح.

(٢) ب: وأعجبني.

(١) ب: أوضحه.

(٣) ب بالاجتماع.

(٤) ب و ح: فخرجت هي نحو.

(٥) ب: حفض.

(٦) الرجز لعبد الله بن كيسبة، أو لأعرابي، يخاطب به أمير المؤمنين الفاروق عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، وقيل: لرؤبة بن العجاج، وهو ليس في ديوانه. وبعده:

ما مسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ ... فاغفرْ له اللهمَّ إنْ كانَ فَجَرْ

وهو من شواهد: شرح ابن عقيل ٢/ ٢١٩، معاهد التنصيص ١/ ٢٧٩، شرح شذور الذهب ص٤٣٥، المقاصد النحوية ٤/ ١١٥، أوضح المسالك ٣/ ٣٢، خزانة الأدب ٢/ ٣٥١، ٣٨٣، شرح المفصل ٣/ ٧١، شرح شواهد الكشاف ٤/ ٤٢٣، شرح التصريح ١/ ١٢١، لسان العرب (نقب) ١/ ٧٦٦، و (فجر) ٥/ ٤٨. والشاهد في الرجز أن (عمر) عطف بيان على قوله (أبي حفص).

(٧) ساقطة من ب.

١٥- التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ[١]

إذا جُعِلَ بيانًا للبكريِّ جازَ، وإنْ جُعِلَ بدلاً لم يجزْ؛ لأنَّه في حكمِ تكريرِ العاملِ[٢]، فيكونُ كالضاربِ زيدٍ، وقد مرَّ امتناعُهُ. وأمَّا الفرْقُ المعنويُّ فغنيٌّ عن البيانِ.

الأسماء المبنيات

اختارَ الجمعَ إشارةً إلى أنَّ[٣] الكلامَ في الأفرادِ، وأمَّا الكلامُ في المفهومِ والحكمِ، فقدْ سبقَ في صدرِ الكتابِ، وعرفْتَ فسادَ تعريفِ ابنِ الحاجبِ. والمرادُ غيرُ ما ذكرَ من المنادَى، واسمِ لا التبرئةِ، وتابعيهما[٤]. وهوَ منحصرٌ بالاستقراءِ في ثمانيةِ أبوابٍ. **وألقابُهُ،** أي ألقابُ حركاتِ أواخرِ المبنيِّ وسكونِهِ، ولم[٥] يقلْ: وأنواعُهُ، كمَا في الإعرابِ، لأنَّ معانيَ[٦] الحركاتِ الإعرابيَّةِ مختلفةٌ، فصارتْ حقائقَ، وحركاتُ البناءِ وسكونُهُ متحدةٌ، من حيثُ عدمُ دلالتِها[٧] على شيءٍ؛ **ضمٌّ، وفتحٌ، وكسرٌ، ووقْفٌ**. وقد[٨] سبقَ التفصيلُ

---

(١) جزء من بيت للمرار الأسدي (ديوانه ص٤٦٥)، والبيت بتمامه:

أنا ابن التارك البكري بشر   عليه الطير ترقبه وقوعا

وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٨٢، شرح شذور الذهب ص٤٣٦، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٢٢، المفصل ص١٢٢، شرح المفصل ٣/ ٧٢، ٧٤، أوضح المسالك ٣/ ٣٦، شرح التصريح ٢/ ٣٣، المقرب ١/ ٢٤٨، خزانة الأدب ٢/ ١٩٣، ٣٨٣، الأصول في النحو ١/ ١٣٥، الإفصاح ص١٦١، همع الهوامع ٥/ ١٩٤، شرح الأشموني (بولاق) ٢/ ٩٤، المقاصد النحوية ٤/ ١٢١، شرح قطر الندى ص٢٢٩، شفاء العليل ٢/ ٧٦٤. والشاهد فيه (بشر)، فقد تعين كونه عطف بيان لا بدلا؛ لأنه لو جُعل بدلا لزم إضافة ما فيه (ال)، وهو (التارك) إلى مجرد منها وهو (بشر)، فلا يجوز: التارك بشر، كما لا يجوز: الضارب زيد، وهو ممتنع في السعة.

(٢) ب: العلل.

(٣) ساقطة من ح.

(٤) ب و ح: وتابعهما.

(٥) ب و ح: لم.

(٦) ح: امعاني.

(٧) ح: دلالتهما.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: قد.

في صدرِ الكتابِ.

المضمر

ما، اسمٌ، فخرجَ كافُ نحو: ذلِكَ، وأرأَيْتَكَ، **وُضِعَ لِذاتِ متكلِّمٍ، أو** ذاتِ **مخاطَبٍ،** فإنَّ الضمائرَ موضوعةٌ لجزئياتٍ[1] باعتبارِ معنًى[2] عامٍ، وهذا معنى ما قيلَ: الموضوعُ لهُ خاصٌّ، والوضعُ عامٌّ، بخلافِ لفظَي المتكلِّمِ والمخاطَبِ، فإنَّهما موضوعانِ للمفهومين الكلِّيَّين[3]، فكِلاهما عامَّان، أو لمتكلِّمٍ بهِ، أو لمخاطبٍ بهِ، بخلافِهما، فإنَّهما لمتكلِّمٍ بأيِّ كلامٍ كانَ، ومخاطبٍ كَذلكَ، أو لمتكلِّمٍ من حيثُ يحكي عن نفسِهِ، أو لمخاطبٍ من حيثُ يتوجَّهُ إليهِ الخطابُ، فيهِ أنَّه منقوضٌ بنحو: قلتُ أنا كذا، وقلتَ أنتَ[4] إلا أنْ يذهبَ إلى تعدادِ[5] الوضعِ، وأُريدَ الأوَّلُ. وأما قولُك أنتَ مخاطِبًا لنفسِكَ فمجازٌ، وبأنَّ لفظَ المخاطبِ كذلِكَ، إلا أنْ يزيدَ: بِهِ فرجعَ إلى الثاني[6]، **أو غائبٍ تقدَّمَ ذكرُهُ** لفظًا، نحوَ: ضربَ زيدٌ غلامَهُ، **وإنْ كانَ** ذلكَ التقدُّمُ تقدُّمَ **معنًى،** بأنْ[7] يكونَ الأصلُ فيهِ التقدُّمَ، نحوَ: ضربَ غلامَهُ زيدٌ، وفي دارِهِ زيدٌ، وأعطيتُ درهمَهُ زيدًا، وضربْتُ في دارِه زيدًا، أو يكونَ جزءَ مفهومِ المتقدِّمِ، نحوَ: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾[8] ، أو مدلُولاً بسياقِ الكلامِ التزامًا، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿ولأبويه﴾[9] ؛ لأنَّه لمَّا[10] ساقَ الكلامَ قبلُ، في ذكرِ

---

(١) ب: بجزئيات.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) ب: الكلين.

(٤) ح: "قلت له أنت".

(٥) ب و ح: تعدد.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: فيه فيرجع إلى الباب.

(٧) مكرر في ب.

(٨) سورة المائدة الآية: ٨.

(٩) سورة النساء الآية: ١١. وتمامها: ﴿...لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٞ﴾.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: كما.

الميراثِ، عُلِمَ أنَّ ثمَّةَ مورُوثًا، وقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾[1] ، إذْ العَشـيُّ يدلُّ على تواري الشمسِ. قيلَ: ومنهُ[2] قولُهُ ـ تَعالى ـ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[3] ، (إذِ النزولُ في ليلةِ القدرِ)[4]، الَّتي هِي في رمضانَ[5]، دليلٌ على أنَّ المنْزَلَ هوَ القرآنُ، معَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾[6]، وكَذا قولُهُ ـ تَعالى ـ: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾[7]، فإنَّ ذكرَ الدابَّةِ معَ ذكرِ ظهرٍ دلَّ (على أنَّ)[8] المرادَ ظهرُ الأرضِ، وكذا الفناءُ[9] معَ لفظةِ على في قوله – تَعالى[10]ـ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[11]. فيه أنَّ بعضَ[12] الدالِّ لَّما تأخَّرَ، كيفَ يقالُ: إنَّ المدلولَ متقدِّمٌ ذكرُهُ معنًى؟ بلِ المناسبُ أنْ يجعلَ من التقدُّمِ الحكميِّ. وإنَّمَا لم يذكرْهُ[13] المصنِّفُ؛ لأنَّ في ذكرِهِ تناقضًا، إذْ أمثلُ ما ذُكرَ فيهِ قولُ الرضيِّ[14]: "التقدُّمُ الحكميُّ أنْ يكونَ المفسِّر مؤخَّرًا لفظًا، وليسَ هُناك ما يقتضِي تقدُّمَهُ على محلِ الضميرِ إلا ذلكَ الضميرُ، فنقولُ: إنَّه، وإنْ لم يكنْ متقدِّمًا على

(١) سورة ص الآية: ٣٢. وتمامها: ﴿فَقَالَ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى حَتَّىٰ ...﴾.
(٢) ب: منه.
(٣) سورة القدر الآية: ١.
(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب وج.
(٥) من ب، وفي الأصل: هي رمضان، وفي ح: في رمضان.
(٦) سورة البقرة الآية: ١٨٥. وتمامها: ﴿...هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾.
(٧) سورة فاطر الآية: ٤٥. وتمامها: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ ...﴾.
(٨) ما بين القوسين ساقط من ح.
(٩) من ب و ح، وفي الأصل: الغبا.
(١٠) من ب، وفي الأصل: في قولك، وفي ح: قوله تَعالى.
(١١) سورة الرحمن الآية: ٢٦.
(١٢) من ب و ح، وفي الأصل: نقص.
(١٣) ح: يكركره.
(١٤) شرح الكافية ٢/ ٥.

الضميرِ، لا لفظًا ولا معنًى، إلا أنَّه في حكمِ[1] المتقدِّمِ نظرًا، إلى وضعِ ضميرِ الغائبِ"، ثمَّ قالَ:" فإنْ قلتَ: فَأَيشِنِ الحاملُ لهم على مخالفـةِ مقتضَـى وضـعِهِ بتـأخيرِ[2] مفسِّـرِهِ عنـهُ؟ قلتُ: قصْدُ التفخيمِ / ٦٦ / والتعظيمِ" إلى آخرِهِ، فظهـرَ مـن هـذا أنَّ ضـميرَ الغائـبِ في التقدُّمِ الحكميِّ مجازٌ. فإنْ قلتَ: هَبْ أنَّه لا يجوزُ ذكرُهُ في التعريفِ فهلْ لهُ وجهٌ في نفسِهِ؟ قلتُ: لا بدَّ من تقديمِ مقدِّمةٍ أنَّ الحكمَ يأتِي لمعنيين[3]؛ الأثرِ الثابتِ للشيءِ منـهُ قـولُهم: حكمُ شيءٍ يعقبُهُ وشرطُهُ يسبِقُهُ،ومصدرِ الحاكمِ مـثلاً قـولُهم: المسـتترُ في حكـمِ الملفـوظِ معناهُ: النحاةُ يحكمونَ (بملفوظيَّتِهِ لوجودِ آثارِهِ فيهِ، من كونِهِ فـاعِلاً، ومؤكَّـدًا، ومعطوفًـا عليهِ، وهاهنا يحكمونَ)[4] بأنَّ المفسِّرَ المؤخَّرَ مقدَّمٌ لوجودِ أثرِهِ، وهوَ صحَّةُ ذكْرِ الضـميرِ. وهذا مبنيٌّ على كونِهِ مجازًا[5]، وهوَ في غايةِ[6] البعدِ، وأيضًـا لا يلـزمُ في المجـازِ الاتحـادُ في اللوازمِ، ولا المشابهةُ، فمِن أَين يلزمُ الحكمُ بالتقدُّمِ؟

وهوَ، أي الضميرُ، **منفصلٌ**، قدَّمَهُ لكونِ[7] مفهومِهِ وجوديًّا، **لـو اسـتقلَّ** في الـتلفُّظِ بينَ أهلِ اللغةِ، كـ: هما أخواكَ. **وهوَ**، أي المنفصلُ، **مرفوعُ** المحلِّ دائمًا، **كــ: أنـا إلى هُـنَّ، ومنصوبُ** المحلِّ كذلكَ **كـ: إيَّايَ** إلى إيَّاهُنَّ، تركَهُ[8] اكتفاءً بما سبقَ.

وإلا، أي وإنْ لم يستقلَّ في التلفُّظِ، **فمتصلٌ**، نحوَ: الزيدانِ ضربْتُهُما.

وهوَ، أي المتصلُ، **مرفوعٌ كَـ**: تاءِ **ضربتُ** إلى آخرِهِ. **ويستترُ**[9] المرفوعُ المتصلُ **في**(١) **الصفةِ**، اسمِ فاعلٍ[10]، ومفعولٍ وصفةٍ مشبَّهَةٍ[11]، وأفعلِ تفضيلٍ **مطلقًا**، مفـردًا ومثنًّـى،

---

(١) ح: الحكم.

(٢) ب و ح: بتأخر.

(٣) ب: المعنيين.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٥) مكرر في ب.

(٦) ب: غايته.

(٧) ب: لكونه.

(٨) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٩) ب: ويستتر أي.

(١٠) ب و ح: الفاعل.

(١١) ب: المفعول والصفة المشبهة.

ومجموعًا مذكَّرًا ومؤنثًا[1]، إذا لم يسندْ إلى الظاهرِ[2]. قدَّمَ الصفةَ لاطِّرادِها. **والماضِي للغائبِ** المفردِ، **والغائبةِ** المفردةِ،(إذا[3] لم يسندْ إلى الظاهرِ)[4]، **والمضارعُ لهما،** أي للغائبِ[5] والغائبةِ بالشرطِ المذكورِ، **وللمتكلِّمِ** دائمًا واحدًا أو فوقَهُ[6]، **والمخاطبِ** المفردِ دائمًا أيضًا. ولم يذكرْ أسماءَ الأفعالِ معَ أنَّه يستترُ فيها مطلقًا، وأمرَ المخاطبِ المفردِ معَ وجوبِهِ[7] فيهِ أيضًا. وإدخالُهُ في المضارعِ معَ اختلافِهما لفظًا ومعنًى وحكْمًا بعيدٌ، بخلافِ النهيِ، وأمْرِ الغائبِ.

ومنصوبٌ كـ: ياءِ **يضربني**[8]**.ومجرورٌ**[9] **كـ: لِي،** إلى آخرِهما[10]، بخلافِ المنفصلِ، فإنَّه لا[11] مجرورَ لَهُ.

فالضمائرُ خمسةُ أنواعٍ. والأَولَى عندِي عدُّها أربعةً، إذِ الاعتبارُ للَّفظِ[12]، لا للمعنَى[13]، وإلا عَدّ المتكلِّم ستّةً. ثمَّ الأصلُ في الضمائرِ الاتصالُ للإيجازِ، فلا يسوغُ المنفصلُ إلا عندَ تعذُّرِ المتصلِ ولو من وجْهٍ، والتعذُّرُ بأُمورٍ أشارَ إليها بقولِهِ:

وينفصلُ الضميرُ **لو قُدِّمَ** على عاملِهِ، نحوَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[14]، إذِ الاتصالُ إنَّما

(١) ب: أو مؤنثا.

(٢) ب: ظاهر.

(٣) ب: إذ.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٥) ح: الغائب.

(٦) ح: وفوقه.

(٧) ب: وجودبه.

(٨) بعدها في ب و ح: إلى آخره.

(٩) ب: أو مجرور.

(١٠) ب و ح: إلى آخره.

(١١) ساقطة من ب.

(١٢) ب: اللفظ.

(١٣) ح: لمعنى.

(١٤) سورة الفاتحة الآية: ٥. وتمامها: ﴿... وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

يكونُ آخرَ[1] العاملِ.

أو فُصِلَ بينَه وبينَ عاملِه **بـ: إلا**، نحوَ: ما ضربَ إلا أنا، **ولو كـانَ إلا مقـدَّرًا**، نحـوَ: إنَّما ضَرَبَ أنا. وعبارةُ (الكافيةِ)، أعنِي: أو (بالفصلِ لغرضٍ)[2] أشملُ، لتناولِهِ[3] نحـوَ: جاءني زيدٌ (وأنتَ وإمَّا أنتَ أو زيدٌ، و ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ﴾[4] ولقيتُكَ إيَّاكَ)[5].

أو أُسندَ إليهِ، أي الضميرِ، **ما**، صفةٌ، **جرَى علـى غـيرِ صـاحبِهِ**، نحـوَ: زيـدٌ عمـرٌو ضاربُهُ هوَ، فإنَّه لو لم يُذكرْ هوَ[6]، لتبادرَ أنَّ المستترَ راجعٌ إلى عمرٍو لقربِـهِ، فلمَّـا انفصـلَ على خلافِ الظاهرِ، عُلِمَ أنَّ مرجعَهُ خلافُ الظاهرِ، وهو زيدٌ، وحُمِلَ عليهِ نحوُ: هندٌ زيدٌ ضاربَتُهُ هيَ، وإنْ لم يلتبسْ، طرْدًا للبابِ. والمرادُ بالجريِ أنْ يكـونَ خـبرًا، أو نعتًـا، نحـوَ: مرَّتْ[7] هندٌ برجلٍ ضاربَتُهُ هيَ، أو حالاً، نحوَ: جئْتُماني وجاءَني زيدٌ ضاربيه[8] أنتما، أو صلةً، نحوَ: الضاربُهُ أنتَ زيدٌ. والمنفصلُ تأكيدٌ لازمٌ، لا فاعلٌ، لجوازِ[9]: نحنُ[10] الزيـدونَ ضاربُوهُم نحنُ، بلا ضعفٍ. وهذا داخلٌ في الفصلِ لغرضٍ[11]، فاشتركَ مع سابقِهِ فـذُكِرَ عندَهُ. وعلى ابنِ الحاجبِ أنْ لا يذكرَهُ مسـتقلاً، فضْـلاً / ٦٧ / عـن الفصـلِ. **ولـو** كـان

---

(١) ب و ح: بآخر.

(٢) ما بين القوسين مكرر في ب.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: ليتناوله.

(٤) سورة البقرة الآية ٣٥. وتمامها: ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ...وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾.

(٥) ما بين القوسين من ب و ح، وهو مضطرب في الأصل كذا: "ورأيت وإما أنت أو أريد واسكن أنت ونفسك إياك".

(٦) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) ب و ح: مررت.

(٨) ب: ضاربته.

(٩) ب: فاعلي بجواز.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: نحو.

(١١) من ب و ح، وفي الأصل: لقرض.

المسندُ إلى الضمير **فعلاً جازَ** الاتصالُ والانفصالُ؛ لأنَّ الانفصالَ[1] لا يرفعُ اللبسَ في الفعلِ، إلا في مواضعَ يسيرةٍ، بخلافِ الصفةِ. وبيانُهُ في الرضيِّ[2].

أو كانَ **عاملُهُ**، أي الضميرِ، **حرفًا، وهوَ**، أي الضميرُ، **مرفوعٌ** نحوَ: ما أنتَ قائمًا، إذِ المرفوعُ لا يتصلُ بالحرفِ[3] في لغتِهم، بخلافِ المنصوبِ، نحوَ: إنَّك، **أو** كانَ عاملُ الضميرِ **معنويًّا**، نحوَ: أنَا زيدٌ، لامتناعِ اتصالِ[4] اللفظِ بالمعنَى، **أو** كانَ عاملُ الضميرِ **محذوفًا**، نحوَ[5]: إيَّاك والشرَّ، لامتناعِ اتصالِ الملفوظِ بالمحذوفِ. وعكسَ[6] ترتيبَ هذه الثلاثةِ نظرًا إلى العاملِ، فإنَّ اللفظَ مقدَّمٌ على المعنى، والثابتَ على المحذوفِ.

ولمَّا فرغَ من مواضعِ وجوبِ الانفصالِ بيَّنَ موضعَ الجوازِ، ثمَّ الأولويَّةَ[7]، والأَولَى تقديمُ الأُولَى لقربِهِ من الوجوبِ، فقالَ: **ولو اجتمعَا**، أي الضميرانِ، **غيرَ مرفوعين**، الأَولى أنْ يقولَ: غيرَ مرفوعٍ أحدُهما، إذْ لو كانَ لوجبَ الاتصالُ، نحوَ: ضربْتُكَ[8]، إذِ المرفوعُ كالجزءِ من الفعلِ، فكأنَّه لم يتحقَّقِ الفصلُ، **فلو** كانَ **أحدُهما أعرفَ** من الآخرِ، **وقُدِّمَ** الأعرفُ، **فجازَ** الاتصالُ والانفصالُ **في الأخيرِ**[9]، نحوَ: ضربْتُكَ وضربيكَ إيَّاكَ، وأعطيتكَهُ وأعطيتُكَ إيَّاه، فإنَّ ضميرَ المتكلِّمِ أعرفُ من المخاطبِ الأعرفِ

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: الاتصال.

(٢) قال الرضي: "وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره ألبس أو لم يلبس، لأن التأكيد فيه لا يرفع اللبس إلا في أربعة مواضع فقط، كما ذكرنا، وهي: أنت هند تضربها، وأنتما الهندان تضربانهما، وهند أنت تضربك، والهندان أنتما تضربانكما، بخلاف الصفة، فإن رفع اللبس بالتأكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له؛ غيبة، وخطابا، وتكلّما".شرح الكافية ٢/ ١٧.

(٣) ب: الحرف.

(٤) ح: الاصال.

(٥) ب و ح: مثل.

(٦) ب و ح: عكس.

(٧) ب: الأولويته.

(٨) ح: ضربيك.

(٩) وانظر أوضح المسالك ١/ ٦٩.

من الغائبِ، فإنَّ المتصلَ الغيرَ المرفوعِ لهُ جهتان؛ اتصالُه وكونُهُ فضلةً، فبالنظرِ إلى الأوَّل يمكنُ اتصالُ الثاني، (وإلى الثاني)[1] يتعذَّرُ الفصلُ[2]، **وإلا،** أي وإنْ لم يكنْ أحدُهما أعرفَ، أو لم[3] يتقدَّمْ[4]، **فالانفصالُ** في الثاني لازمٌ، نحوَ: أعطاهُ إيَّاهُ، وأعطيتُهُ إيَّاكَ ؛ للتحرُّزِ عن تقديمِ أحدِ المتساويين، أو المرجُوحِ، وعندَ انفصالِ الثاني يرجَّحُ الأوَّلُ بالاتصال.

وهوَ، أي الانفصالُ، **أولى في خبرِ بابِ كانَ،** أي الأفعالِ[5] الناقصةِ، نحوَ: (كانَ زيدٌ قائمًا، وكنْتُ إيَّاهُ، وكنْتُهُ)[6]؛ لكونِهِ ذا جهتينِ أيضًا؛ كونُهُ خبرَ المبتدأِ في[7] الأصلِ، وشِبهُهُ بالمفعول. فبالنظرِ إلى الأوَّل يتعذَّرُ[8] الاتصالُ؛ لكون[9] عاملِهِ معنويًّا، وإلى الثاني يمكِنُ، كمَا في: ضربتُكَ، والأصلُ أولى بالرعايةِ من الشبَهِ.

والأكثرُ استعمَالاً[10]: **لولا أنا،** إلى آخرِهِ، بانفصالِ الضميرِ؛ لكونِهِ مبتدًا، **وعسَيتُ،** إلى آخرِهِ أيضًا، باتصالِ الضميرِ؛ لكونِهِ فاعلاً لفعْلٍ مقارنٍ. **وأتى** في بعضِ اللغاتِ **لولايَ** بالاتصال، **وعسايَ** باتصالِ المنصوبِ. فسيبويهِ[11] تصرَّفَ في العاملِ، فجعلَ لولا، في هذا الموضعِ[12]، حرفَ جرٍّ، وعسَى بمعنَى لعلَّ[13]، لتقاربِهما في المعنَى،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) ب: للفصل.

(٣) ب: لم يكن.

(٤) ب و ح: يقدم.

(٥) ح: أفعال.

(٦) ما بين القوسين من ح، وفي الأصل و ب مضطرب ففي الأصل: "زيد قائم وكنته"، وفي ب: "زيد قائم وكنت إياه وكنته".

(٧) مكرر في ب.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: بتقدير.

(٩) من ب و ح، وفي الأصل: لكونه.

(١٠) ب: في الاستمال، و ح: في الاستعمال.

(١١) انظر الكتاب ٢/ ٣٧٣،٣٧٦.

(١٢) ب و ح: الموضع فقط.

(١٣) الكتاب ٢/ ٣٧٤-٣٧٦، وانظر شرح الكافية ٢/ ٢٠.

فالضميرانِ على أصلِهما. والأخفشُ[1] تصرَّفَ في الضميرِ فجعلَهما[2] مستعارينِ للمرفوعِ، كمَا في قولِهم: ما أَنَا كَأَنْتَ، فلولا وعسى على أصلِهما.

وتجبُ[3] **نونُ الوقايةِ،** الَّتي تَقِي آخرَ الفعلِ من[4] الكسرةِ، الَّتي هيَ أختُ الجرِّ المختصِّةُ[5] بالاسمِ، وكسرةُ نحوِ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا[6]﴾[7]،﴿وَقُلِ الْحَقُّ﴾[8] عارضةٌ باتصالِ كلمةٍ مستقلَّةٍ، فلمْ يحتَجْ إلى الوقايةِ، **معَ الياءِ**[9]، للمتكلِّمِ **في الفعلِ** ماضيًا، ومضارعًا، وأمْرًا، **مجرَّدًا عن نونِ**[10] **الإعرابِ،** نحوَ: ضربَني، ويضربُني، واضربْني. وهذا أوجزُ[11]، وأشملُ[12] من عبارةِ (الكافيةِ).

وتجوزُ[13] نونُ الوقايةِ، ولا تجبُ[14] **معَها**، أي معَ نونِ الإعرابِ، نحوَ: يضربُونَنِي؛ لأنَّ كراهةَ اجتماعِ النونينِ عارضتِ[15] الوقايةَ المذكورةَ، **ومعَ لَدُنْ وبابِ إنَّ،**

---

(١) انظر شرح الكافية ٢/ ٢٠، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٧٦، الجنى الداني ص٦٠٤، الأمالي الشجرية ٢/ ٢١٢،، ارتشاف الضرب ٢/ ٤٧٠، شفاء العليل ٢/ ٦٧٨، المساعد ٢/ ٢٩٤، شرح المفصل ٣/ ١٢٢، الأزهية ص١٧٢، رصف المباني ص ٣٦٤، همع الهوامع ٤/ ٢١٠.

(٢) ب: فجعلها.

(٣) ح: ويجب، ومكانها بياض في ب.

(٤) ب و ح: عن.

(٥) ب و ح: المختص.

(٦) ساقطة من ب و ح.

(٧) سورة البينة: الآية١. وتمامها: ﴿... أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾.

(٨) سورة الكهف الآية: ٢٩. وتمامها: ﴿...مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾.

(٩) ب: الياء المنصوب، و ح: الياء المنسوبة.

(١٠) مكرر في ب.

(١١) ب: أو أوجز.

(١٢) ح: عن.

(١٣) ب و ح: ويجوز.

(١٤) ب و ح: يجب.

(١٥) ح: عارضة.

أي الحروفِ[1] المشبّهَةِ بالفعلِ، محافظةً[2] على الحركـاتِ البنائيَّـةِ، والسـكونِ، وكراهـةَ[3] اجتماعِ النونينِ، وحمْلاً على الأخواتِ.

وتختار[4] نونُ الوقايةِ **في** / ٦٨ / **ليتَ،** لترجُّحَ[5] المحافظةُ على الحملِ، **ومنْ وعـنْ، وقدْ وقطْ،** هما بمعنَى حسْبُ، لترجُّحَ[6] محافظةُ السـكونِ، الَّـذي هـوَ الأصـلُ في البنـاءِ، على كراهةِ[7] اجتماعِ النونينِ فيما[8] قلَّ حروفُهُ، وعدمُ المعارضةِ في الأخيريـنِ[9]، فظهـرَ أنَّ المحافظةَ سببٌ مـرجِّحٌ، لا موجِـبٌ، بخـلافِ الصـيانةِ عـن الكسـرِ في الفعـلِ. **ولعـلَّ عكسُها،** أي المذكوراتِ، فيختارُ فيهِ الـتركُ[10]، لثِقَـلِ التضـعيفِ، وكثـرةِ الحـروفِ. وفي التنزيلِ[11]: ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا﴾[12] .

وقد أصابَ المصنِّفُ حيثُ قدَّمَ ضميرَ الشأنِ؛ لكونِه ضميرًا، بلا خلافٍ، وعظمِ[13] شأنِهِ، وفائدتهِ على ضميرِ الفصلِ، الَّذي هوَ حـرفٌ في الصـحيحِ. والبحـثُ عنـهُ هاهنـا استطراديٌّ للاتحادِ الصوريِّ، بخلافِ نونِ الوقايةِ، الَّتي هيَ[14] حرفٌ أيضًـا، فـإنَّ البحـثَ عنهُ راجعٌ إلى ضميرِ المتكلِّمِ، فقالَ:

---

(١) ب و ح: الحروف الستة.

(٢) ب: محافضة.

(٣) ب و ح: وكراهية.

(٤) ب و ح: ويختار.

(٥) ب و ح: لترجح.

(٦) ب و ح: لترجح.

(٧) ب و ح: كراهية.

(٨) مكرر في ب.

(٩) ح: الآخرين

(١٠) ب و ح: ترك النون.

(١١) ح: التزيل.

(١٢) سورة المؤمنون الآية: ١٠٠. وتمامها: ﴿...فِيمَا تَرَكۡتُۚ﴾.

(١٣) ح: وعظيم.

(١٤) ح: هو، وساقطة من ب.

* ضمير الشأن *

ويسبقُ الجملةَ ضميرُ الشأنِ، أي الضميرُ[1] الَّذي بمعنَى الشأنِ، **وهوَ**، أي ضـميرُ[2] الشأنِ، غائبٌ[3] مفردٌ مبهمٌ غيرُ راجعٍ إلى شيءٍ، **يُفسَّرُ بهـا**، أي بالجملـةِ[4] بعـدَه[5]، **ولا يقعُ متبوعًا**؛ لئلا يزولَ الإبهامُ المقصودُ منهُ، لأنَّ ذكرَ الشيءِ مبهمًا، ثـمَّ مفسّـرًا أوقـعُ في النفسِ من ذكرِهِ أوَّلاً مفسَّرًا، فلا بدَّ أنْ يكونَ مضمونُ الجملةِ شيئًا عظيمًا، يُعتنى بهِ، فـلا يقالُ: هوَ الذبابُ[6] يطيرُ.

ويختارُ تأنيثُهُ لو فيها، أي في[7] الجملةِ المفسِّرةِ، **مؤنَّثٌ عمدةٌ**، لتحصيلِ[8] المناسبةِ، لا لأنَّه راجعٌ إلى ذلكَ[9] المؤنَّثِ، لأنَّ تأنيثَهُ باعتبارِ القصَّةِ[10]، نحوَ قولِهِ ـ تَعـالى ـ : ﴿فَإِذَا هِىَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[11]، والتذكيرُ، مـعَ ذلـكَ جـائزٌ، وإنْ لم تتضـمَّنِ[12] الجملةُ مؤنَّثًا، فلم[13] يسمعْ تأنيثُهُ[14]، وإنْ كانَ قياسًا باعتبارِ القصَّـةِ، ولـو كـانَ المؤنَّـثُ

---

(١) ح: ضمير.

(٢) ح: الضمير.

(٣) ب و ح: ضمير غائب.

(٤) ب: الجملة.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: بعدها.

(٦) ح: الذاب.

(٧) ساقطة من ب.

(٨) ب و ح: ليحصل.

(٩) ساقطة من ب.

(١٠) ح: الصفة.

(١١) سـورة الأنبيـاء الآيـة: ٩٧. وتمامهـا: ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ ... يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾.

(١٢) ب و ح: يتضمن.

(١٣) ب: لم، وهي مكررة فيها أيضا.

(١٤) ح: تأنيه.

فضلةً أو كالفضلةِ[1] نحوَ: إنَّها بنيتُ غرْفةً، لا يَختارُ تأنيثُهُ.

واتصالهُ، أي ضميرِ الشأنِ، واستتارُهُ وغيرُهما، أي انفصالِه، على حسبِ عاملِه، أي اقتضائِه، فإنْ كانَ مبتدًا، نحوَ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[2]،أو اسمَ مَا، نحوَ: ما هو زيدٌ سلطانٌ، كانَ منفصلاً، وإن كانَ اسمَ بابَي كانَ وكادَ، كانَ مستترًا، نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿كَادَ يَزِيغُ[3] قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[4]، وإنْ كانَ اسمَ بابِ إنَّ، (أو أوَّلَ مفعولَي بابِ علمْتُ)[5] ، كانَ بارزًا، نحوَ قولِهِ ـ تَعالى[6]ـ ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[7]، وقولِ الشاعرِ:

[البسيط]

١٦- عَلَّمْتُهُ[8] الحَقَّ لا يَخْفَى عَلى أَحَدٍ[9]

وقلَّ حذفُ المنصوبِ، كقولِهِ: [الخفيف]

١٧- إنَّ مَنْ يَدْخِلِ الكَنِيسَةَ يَومًا يَلْقَ فيها جَآذِرًا[10] وَظِبَاءَ[11]

أمَّا جوازُه فلكونِه في[12] صورةِ الفضلاتِ، وأمَّا قلَّتُه وضعفُه، فقيلَ: لأنَّه حذفُ

---

(١) ب: أو كان الفضلة.

(٢) سورة الإخلاص الآية ١. وتمامها: ﴿قُلْ...﴾.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: تزيغ.

(٤) سورة التوبة الآية: ١١٧. وتمامها: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ .. مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ ...﴾.

(٥) ما بين القوسين من ب و ح، وفي الأصل: أو مفعولي علمت.

(٦) ساقطة من ب.

(٧) سورة الجن الآية: ١٩. وتمامها: ﴿...يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾.

(٨) ب: وعلمته.

(٩) لم أعثر على الشعر وتتمته فيما توافر بين يدي من مصادر.

(١٠) ح: يلقى فيها جآزرا.

(١١) ب: وظناء. والبيت للأخطل، وليس في ديوانه. وهو من شواهد المقرب ١/ ١٠٩، ٢٧٧، شرح المفصل ٣/ ٣٥١، رصف المباني ص١١٩، مغني اللبيب ص٥٦، ٧٦٧، خزانة الأدب١/ ٢١٩، الأشباه والنظائر (تحقيق مكرم) ٨/ ٤٦.

(١٢) ب و ح: على.

ضميرٍ مرادٍ بلا دليلٍ عليهِ، لأنَّ الخبرَ كلامٌ مستقلٌّ، وفيهِ نظرٌ.

ويجبُ حذفُ ضميرِ الشأنِ **معَ أنْ** مفتوحةً مخفَّفةً، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1]، وذلِكَ أنَّهم[2] لَمَّا وجدُوا المكسورةَ المخفَّفةَ عاملةً في الملفوظِ[3]، معَ قلَّةِ مشابهَتِها الفعلَ بالنسبةِ إلى المفتوحةِ، ولم يجدُوا عملَ المفتوحةِ في الملفوظِ معَ كثرةِ المشابهَةِ، قدَّرُوا عملَها في ضميرِ الشأنِ، ثمَّ حذفَهُ[4] وجوبًا، لئلا يفوتَ التخفيفُ المطلوبُ.

* ضمير الفصل *

ويقعُ بينَ المبتدأِ والخبرِ، لو لم يوجدْ[5] داخلٌ عليهما، نحوَ: زيدٌ هو المنطلقُ، **ولو** وجِدَ **عاملٌ** كذلكَ، نحوَ: كانَ زيدٌ هوَ القائمُ، (**ضمي**رُ[6] **الفصلِ** لفصلِهِ(٢) بينَ كونِ ما بعدَه[7] نعتًا وخبرًا في بعضِ المواضعِ. **وهوَ،** أي ضميرُ الفصلِ، **ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مطابقٌ للمبتدأِ؛** في الإفرادِ، والتثنيةِ، والجمعِ والتذكيرِ، والتأنيثِ، والغيبةِ، والتكلُّمِ، والخطابِ، **والخبرِ، حينَئِذٍ،** أي حينَ يقعُ ضميرُ الفصلِ / ٦٩ / بينَهما)[8] معرفَةً، **لأنَّ** الفصلَ إنَّمَا يحتاجُ[9] إليهِ فيها، أو أفعلَ[10] من، لإلحاقِهِ بالمعرفةِ، لامتناعِ اللامِ.

وهوَ، أي[11] ضميرُ الفصلِ، **حرفٌ،** لدلالتِهِ على غيرِ مستقلٍّ، وهوَ رفعُ اللبْسِ، فلا

---

(١) سورة يونس الآية: ١٠.
(٢) ب و ح: لأنهم.
(٣) ح: الملفوظة.
(٤) من ب و ح، وفي الأصل: حذفها.
(٥) ح: يجد.
(٦) مكرر في ب.
(٧) من ب و ح، وفي الأصل: بعدها.
(٨) ما بين الأقواس المعقوفة مكرر في الأصل.
(٩) ح: يختار.
(١٠) ب: وأفعل.
(١١) ساقطة من ح.

يكونُ لهُ حظٌّ من الإعرابِ أصلاً، وتسميتُهُ بالضميرِ؛ لكونِهِ على صورتِهِ[1]. وبعضُ[2] البصريَّةِ يجعلُهُ اسمًا ملغًى لا محلَّ لهُ[3]، بمنزلةِ ما الملغاةِ في إنَّمَا، وهذا بعيدٌ، لعدمِ نظيرِهِ في الاسمِ، والكوفيُّونَ[4] يجعلونَهُ[5] تأكيدًا لِمَا قبلَه، وقد سبقَ أنَّ المظهرَ لا يؤكَّدُ بالمضمرِ.

ويدخلُه، أي ضميرَ الفصلِ، **لامُ الابتداءِ**، نحوَ: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ[6] ٱلرَّشِيدُ﴾[7]، واللامُ[8] لا تدخلُ تأكيدًا لاسمٍ[9].

وقد يُخبَرُ عنهُ، أي ضميرِ الفصلِ، **بما بعدَهُ**، فيجعلُ مبتدًا، كما جاءَ في غيرِ السبْعةِ[10]: ﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[11]، و ﴿إِن تَرَنِ[12] أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ﴾[13]، برفعِ

---

(١) ح: صورة الضمير.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: ونقض.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٤، الإنصاف مسألة رقم ١٠٠، ص٧٠٦، شرح الكافية ٢/ ٢٢، شرح التصريح ١/ ٢٧٠، حاشية الصبان ١/ ٢٦٢.

(٤) ح: والكوفيين. اضطربت المصادر في نقل مذهب الكوفيين في موضع هذا المكني من الإعراب؛ فموضعه باعتبار ما قبله وهو منسوب للكوفيين في شرح الكافية ٢/ ٢٧، والأشباه والنظائر ١/ ١٧٧، وللكسائي في ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٤، والنكت الحسان ص٦٠، وللفراء في الجنى الداني ص٣٥١، ومغني اللبيب ص٦٤٥، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٣٨٠، ولبعض الكوفيين في الإنصاف مسألة ١٠٠ ص٧٠٦. وموضعه باعتبار ما بعده، وهو منسوب للكسائي في مغني اللبيب ص٦٤٥،، وشفاء العليل ١/ ٢٠٨، وللفراء في ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٤، والنكت الحسان ص٦٠، ولبعض الكوفيين في الإنصاف مسألة ١٠٠ ص٧٠٦. والصحيح أن الفراء يرى أن هذا المكني ملغى لا محل له من الإعراب. معاني القرآن ١/ ٤٠٩.

(٥) ب: يجعله.

(٦) ب: الحكم.

(٧) سورة هود الآية: ٨٧.

(٨) ب و ح: يدخل.

(٩) ح: الاسم.

(١٠) جاء في إعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٢١: "قال الفراء (معاني القرآن ٣/ ٣٧) وفي حرف عبدالله بن مسعود {ولكن كانوا هم الظالمون}. قال أبو جعفر: وعلى هذا يكون (هم) في موضع رفع بالابتداء، و (الظالمون) خبر الابتداء، وخبره خبر كان".

(١١) سورة الزخرف الآية: ٧٦. وتمامها: ﴿وَمَا ظَلَمْنَـٰهُمْ وَلَـٰكِن ...﴾.

(١٢) من ب و ح، وفي الأصل: ترني.

(١٣) سورة الكهف الآية: ٣٩. وتمامها: ﴿.. مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾.

اللامِ[1]، فيكونُ اسمًا ضميرًا بلا شبهَةٍ.

أسماء الإشارة

ولَمَّا دلَّ الاسمُ على الحدِّ اكتفَى بهِ، والإشارةُ حقيقةٌ في الحسيَّةِ الحاضرةِ، فتخرجُ المضمراتُ والمعارفُ؛ لأنَّ إشارتَها[2] ذهنيَّةٌ، ونحوُ: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾[3]، و﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ﴾[4]، مجازٌ لغايةِ الظهور، فكأنَّه محسوسٌ مشاهدٌ.

ذَا، وما عطِفَ عليهِ خَبرٌ، **للمذكَّر** المفردِ. قيلَ: حالٌ، والعاملُ معنَى الفعلِ المفهومِ من نسبةِ الخبرِ إلى المبتدأ. وردَ عليهِ[5] بأنَّ الخبرَ المجموعُ، وأيضًا؛ لم نرَ مَنْ ذهبَ إلى جوازها من الخبرِ، بل[6] جماعةٌ[7] من النحاةِ، منهمُ ابنُ مالكٍ جوَّزوها من[8] المبتدأِ، وجعلُوا العاملَ مَا ذُكِرَ، فالوجْهُ جعْلُهُ صفةً، بتقديرِ المعرَّفِ، على ما جوَّزهُ بعضُ النحاةِ، وإنْ كانَ خلافَ المشهورِ. ونظيرُهُ قولُ صاحبِ (التلخيص): "فالفصاحةُ في المفردِ"[9]. وقدَّر التفتازانيُّ[10] الكائنةَ. وقالَ الشريفُ: أصابَ في ذلِكَ[11]، لرعايةِ[12] المعنَى، ثمَّ

---

(١) قال الفراء: " (أنا) إذا نصبت (أقلّ) عماد، وإذا رفعت (أقلّ) فهي اسم والقراءة بهما جائزة". معاني القرآن ٢/ ١٤٤. وفي إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٥٧: "وقرأ عيسى ابن عمر { إن ترن أنا أقلُّ منك مالا }، يجعل (أنا) مبتدًا، و (أقلّ) خبره، والجملة في موضع المفعول الثاني". وانظر الكشاف ٢/ ٤٨٥، التبيان ٢/ ٨٤٨، مفاتيح الغيب ١٠/ ٣١٤، البحر المحيط ٦/ ١٢٩.

(٢) ب و ح: إشارتهما.

(٣) سورة مريم الآية: ٦٣. وتمامها: ﴿... الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا﴾.

(٤) سورة الأنعام الآية: ١٠٢. وتمامها: ﴿... رَبُّكُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾.

(٥) ساقطة من ب و ح.

(٦) مكرر في ب.

(٧) ح: جماة.

(٨) مكرر في ح.

(٩) التلخيص ص٢٤.

(١٠) هو مسعود بن عمر عبد الله التفتازاني، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والفقه وغيرها. توفي بسمرقند سنة ٧٩١ هـ. صنف: الإرشاد في النحو، شرح تصريف العِزِّي، شرح الشمسية في المنطق، شرح التلخيص، شرح العضد، وغيرها. ترجمته في: شذرات الذهب ٦/ ٣١٩، بغية الوعاة ٢/ ٢٨٥، مفتاح السعادة ١/ ١٦٥، الأعلام ٧/ ٢١٩، معجم المؤلفين ١٢/ ٢٢٨.

(١١) بعدها في الأصل: أصاب، وهي مقحمة هاهنا.

(١٢) ب و ح: لرعاية جانب.

قالَ: وقِسْ على هذا أمثالَهُ من التراكيبِ، وارْعَ[1] فيها جزالـةَ المعنَـى، وإنْ أحوَجتْـكَ إلى زيادةِ تقديرٍ في الألفاظِ. والأوجَهُ أنْ تُجعلَ[2] أسماءُ الإشارةِ بمنزلةِ بابٍ وفصلٍ، أو خـبرَ محذوفٍ أو مبتدًا[3]، (وذا مبتدأً)[4] وللمذكَّرِ خبرَهُ. ويمكنُ أنْ يجعلَ ذا مبتدًا ثانيًا[5] بتقديرِ منهُ[6] خبرًا، وللمذكَّرِ حالٌ من فاعلِ الظرفِ أو العكسَ، والجملةُ خبَرُ الأوَّل.

وذانِ رفعًا، **وذينِ** نصبًا وجرًّا، **لمثنَّاهُ**[7]، أي لمثنَّى المذكَّرِ.

وتًا، وتِي، بقلْبِ الألفِ ياءً، **وتِهْ،** بقلبِها هاءً بغيرِ صـلةٍ، **وتِهـي،** بصـلةِ اليـاءِ. **وذِهِ وذِهِي،** كـ: تِهْ وتِهي، **وذِي،** قيلَ: هيَ الأصلُ لكونِها بـإزاءِ[8] ذا، **للمؤنَّـثِ، وتـانِ وتـينِ لمثنَّاهُ،** وهذا يدلُّ على أنَّ الأصلَ تَا، **وأُولاءِ،** بالمدِّ والقصـرِ، **لجمعِهمـا،** أي لجمـعِ المـذكرِ والمؤنَّثِ.

وأتى في بعضِ اللغاتِ **مثنَّاهما،** أي ذانِ وتانِ، **بالألفِ مطلقًا** في الأحـوالِ الـثلاثِ، وقيلَ[9]: ومنهُ قولُهُ ـ تَعالى ـ: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[10]، على قراءةِ[11] **تثْقيلِ إنَّ.**

وتدخلُ[12] **الهاءُ** للتنبيهِ على أوائِلِ هذه الأسماءِ، **ما لم يلحـقِ الـلامُ** آخرَهـا، نحـوَ:

---

(١) ب و ح: راع.

(٢) ب و ح: يجعل.

(٣) ح: مبتدأة.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٥) ب: ثانيانيا.

(٦) ب و ح: منها.

(٧) ح: لمثناة.

(٨) ب: بإذاء.

(٩) ب و ح: قيل.

(١٠) سورة طه الآية: ٦٣. وتمامها: ﴿قَالُوٓاْ... يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا﴾.

(١١) هي قراءة المدنيين والكوفيين. وللعلماء فيها ستة أقوال. انظر إعراب القـرآن ٣/ ٤٤-٤٦، معـاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٠٨، معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٣، البحر المحيط ٦/ ٢٥٥، البيـان في غريـب إعراب القرآن ٢/ ١٤٤، الكشف ٢/ ٩٩، مشكل إعراب القـرآن ٢/ ٦٩، الجـامع لأحكـام القـرآن ١١/ ٢١٦، التبيان ٢/ ٨٩٥، الكشاف ٢/ ٥٤٣، مفاتيح الغيب ١٠/ ٦٣٧.

(١٢) ب و ح: ويدخل.

ذلِكَ وتِلْكَ.

ويقعُ بينَهما، أي (بينَ الهاءِ واسمِ الإشارةِ)[1] **القسمُ،** نحوَ: ها باللهِ ذا، **والضميرُ** المرفوعُ المنفصلُ، نحوَ: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ﴾[2]، **وقلَّ** وقوعُ **غيرِهما.**

ويتصلُ بأواخرِ[3] هذهِ الأسماءِ **حرفُ**[4] **الخطابِ،** يعنِي الكافَ، تنبيهًا على حالِ المخاطبِ؛ من التذكيرِ، والتأنيثِ، والإفرادِ، والتثنيةِ، والجمعِ. والدليلُ على حرفيَّتِهِ عدمُ حظِّهِ من[5] / ٧٠/ الإعرابِ، إذْ لا يمكِنُ جعلُهُ تابعًا لاسمِ الإشارةِ؛ لتبايُنِهما، وعدمِ القصْدِ بالنسبةِ. واسمُ الإشارةِ لا يُضافُ، وقيلَ: لامتناعِ وقوعِ الظاهرِ مقامَها، ومنعَ[6] مستندًا بنحوِ: أفعل. وأجيبَ بأنَّ فيهِ دليلَ الاسميَّةِ[7]، وهو الإسنادُ إليهِ. ولا يخْفى أنَّ هذا كلامٌ على السندِ، واللازمُ إثباتُ المقدِّمةِ الممنوعةِ، وأنَّى هذا؟ **فيصيرُ** اسمُ الإشارةِ **خمسةً وعشرينَ،** إذْ حرفُ الخطابِ خمسةُ أنواعِ لاشتراكِ التثنيةِ[8]، (وكذا اسمُ الإشارةِ لاشتراكِ الجمعينِ)[9]، فتُضربُ[10] الخمسةُ (في الخمسةِ)[11] ، يحصلُ ما ذُكِرَ. مثالُها: ذاكَ، ذاكِ، ذاكُما، ذاكُم، ذاكُنَّ، وذانِّكَ إلى آخرِهِ[12]، وأولئكَ إلى آخرِها.

وجازَ[13] **إفرادُهما،** أي اسمِ الإشارةِ، وحرفِ الخطابِ، **مطلقًا**[14]، في جميعِ

---

(١) ما بين القوسين مضطرب في ب كذا: "الهاء والاسم والإشارة".

(٢) سورة آل عمران الآية: ١١٩. وتمامها: ﴿... تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ ..﴾.

(٣) ب: واخر.

(٤) ب: حروف.

(٥) مكرر في الأصل.

(٦) ح: مع.

(٧) ح: الاسم.

(٨) ب و ح: التثنيتين.

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٠) ب و ح: فيضرب.

(١١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(١٢) بعدها في ب: وتانك إلخ، وبعدها في ح: وتاك إلخ.

(١٣) ب و ح: وجاء.

(١٤) ح: مطلقا أي.

الأحوال، سواءٌ كانَ المشارُ إليهِ، أو المخاطبُ[1] مفردًا، أو مثنًى، أو مجموعـاً، بتأويـلِ مـا ذكِرَ، أو نحوِهِ.

وهيَ، أي اسمُ[2] الإشارةِ، **باللامِ والكـافِ**[3]، نحـوَ: ذلِـكَ، **والنـونِ**[4] **المشـدَّدةِ في التثنيةِ** نحوَ: ذانِّك للبعيدِ، **وبالهاءِ** نحوَ: هذا، **والكافِ** نحوَ: ذاكَ[5] **للمتوسِّطِ، وبغيرِهـا**، أي المذكوراتِ من اللامِ، والكافِ، والهاءِ، والنونِ المشدَّدةِ، **للقريبِ.**

وثَمَّ، بفتحِ الثاءِ، **وهُنَا**، بضمِ الهـاءِ وتخفيـفِ النـونِ، **وَهَنَّـا**، بفـتحِ الهـاءِ وتشـديدِ[6] النونِ، وهوَ الأكثرُ، وجاءَ كسرُ الهاءِ، **للمكانِ** الحقيقيِّ الحسيِّ خاصةً، لا يستعْملُ في غيرِهِ إلا مجازًا، والثاني للقريبِ، والظرفانِ[7] للبعيدِ. وأمَّـا مـا عَـداها فيُسـتعملُ[8] في المكـانِ وغيرِهِ.

(الاسم الموصول)[9]

مَا لا يصِـيرُ جـزْءًا[10] مـن الجملـةِ **إلا بجملـةٍ خبريَّـةٍ**، لا إنشـائيَّةٍ، **وعائـدٍ**. نقـصَ التمامُ[11]، لأنَّه إنَّما يتمُّ أنْ لو كانَ الإعرابُ لمجموعِ الموصولِ والصلةِ[12]، وليسَ كـذلكَ والصلة لأنَّها تساويها[13] في المعرفةِ والجهالـةِ، وتفسـيرُ العائـدِ بالضـميرِ، لأنَّـه[14] عـامٌّ،

---

(١) ح: لمخاطب.

(٢) ب: الاسم.

(٣) ح: والخطاب.

(٤) ب و ح: أو النون.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: ذلك.

(٦) ح: بتشديد.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: والظرفين.

(٨) ب و ح: فتستعمل.

(٩) ما بين القوسين بياض في ب.

(١٠) ب و ح: جزء.

(١١) أي في تعريف الاسم الموصول.

(١٢) ب: ووالصلة.

(١٣) ب و ح: تساويه.

(١٤) من ب و ح، وفي الأصل: لأن.

كعائدِ المبتدأِ. كذا ذكرَ المالكيُّ في (التسهيل[1]).

وحُذفتِ الخبريَّةُ معَ العائدِ **من اللُّتَيا**[2]، مصغَّر الَّـتي، **والَّـتي**، أي الداهيـةُ الصـغيرةُ والكبيرةُ، والمحذوفةُ من فضاعةٍ[3] أمرها كيتَ وكيتَ[4].

وكثُرَ حذفُه، أي العائدِ، **مفعولاً**، وقلَّ مبتدًا ومجرورًا. وقد أصابَ في زيادةِ الكثـرةِ، إذْ لولاها لأوهمَ اختصاصَ الجوازِ.

وهوَ، أي الموصولُ، **الَّذي** للمفردِ المذكرِ، **والَّتي** للمفردِ المؤنَّثِ، **وجـاءَ حـذفُ اليـاءِ** فيهما، **وحركةُ ما قبلَها بالكسرِ**، **واللذانِ واللتانِ**، **بـالألفِ** رفعًـا **واليـاءِ**[5] نصـبًا وجـرًّا، **والألى**[6] كالعُلَى، جمعُ الَّذي من غيرِ لفظِهِ، وقد يجيءُ للمؤنَّثِ، **والَّذينَ**[7]، جمعُ الَّذي من لفظِهِ، **وهما**، أي الألى[8] والَّذينَ، **لأولِي العلمِ خاصةً**، بخلافِ مفردِهما ومثناهُما، **وجـاءَ حذْفُ نونِها**، أي الثلاثةِ، للطُولِ بالصلةِ، **وجاءَ اللذونَ** لجمعِ المذكَّرِ، ويجوزُ حذفُ نونِهـا أيضًا، ولو قدِّمَ لكانَ أحسنَ. **واللاءِ**، بهمزةٍ مكسـورةٍ فقـطْ، **والـلايِ**، بيـاءٍ[9]، مكسـورةٍ فقطْ، **واللاي**، بياءٍ ساكنةٍ فقطْ، **واللائي**، بهمزةٍ وياءٍ، **واللاتي**، بتاءٍ وياءٍ؛ كلُّها جمعُ الَّـتي، وقد تستعملُ للمذكَّرِ، واللواتي لجمعِ المؤنَّثِ.

والألفُ واللامُ، أي مجموعُهما. كذا في (شرحِ المفتاحِ) للشريفِ والتفتـازانيّ[10]، لا اللامُ وحدَهُ[11]، على ما هوَ المختارُ في حرفِ[12] التعريفِ. فعلى هذا فالوجهُ أنْ يقـولَ:

---

(١) راجع التسهيل ص٣٨.

(٢) ح: الَّتيا.

(٣) ب: فضاحة.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ح: وبالياء.

(٦) ح: والأولى.

(٧) ب: ولذين.

(٨) ب و ح: الأولى.

(٩) مكرر في ح.

(١٠) والتفتازاني.

(١١) ب: وحدي.

(١٢) ح: آخر.

وأَلْ كَـ: هَلْ. ولَمَّا كانَا[1] اسمًا واحدًا، أَرجعَ إليه ضميرَ المفردِ المـذكورِ في قولِـهِ: **وصِـلَتُهُ اسمُ الفاعلِ** واسمُ **المفعول، يُسبَكان**، يصاغان، **من** الجملـةِ **الفعليةِ**، لإمْكـانِ سـبكِ اسـمِ الفاعلِ معَ فاعلِهِ، مِمَّا فعلُهُ مبنِيٌّ للفَاعلِ، وسبكِ اسمِ المفعولِ معَ نائبِ الفاعلِ، مِمَّا فعلُهُ مبنِيٌّ للمفعولِ. ففي الصورةِ[2] مفردانِ، وفي المعنَى والحقيقةِ جملتـانِ، فـلا يختَـلُّ تعريـفُ /٧١/ الموصولِ.

اعلمْ أنَّ الصرفيينَ وضعُوا لتمرينِ المتعلِّمِ[3] فيما تعلَّمَه وتذكيرِهِ[4] واختبـارِهِ بـابَ: كيفَ يبنِي فلانٌ من فلانٍ كذا[5]؟ والنحويّـونَ[6] وضـعُوا لأجـلِ مـا ذُكِـرَ بـابَ الإخبـارِ بالَّذي، فإنَّه سببٌ لتذكُّرِ[7] كثيرٍ من مسائلِ النحوِ، وميزانٌ يُعلمُ بهِ مراتبُ المـتعلمينَ في[8] الاستحضارِ، وسرعةِ الانتقالِ[9]، فأرادَ المصنِّفُ بيانَهُ، فقالَ:

ولو أُخبِرَ بها، أي بالموصولاتِ المذكورةِ، عن لفظٍ[10] في جملةٍ لكنْ جرَتِ

العادةُ بالتمرينِ[11] بالَّذي، والباءُ للاستعانةِ، إذِ[12] الموصولُ مُخبَرٌ عنـهُ، **صُـدِّرَتْ في** الجملةِ الثانيةِ الموصولاتُ مبتدآتٍ؛ لكونِها معلوماتِ المخاطبِ، **وجُعِلَ**[13] **ضـميرُها**، أي الضميرُ الراجعُ إلى الموصـولاتِ، كائِنـا **محـلَّ المخبَـرِ عنـهُ**، في الجملـةِ الأُولَـى مـن بـابِ التغليـبِ، لكونِـهِ رُكنًـا أعظـمَ مـن الكـلامِ، أو الإخبـارُ في الأوَّلِ بمعنَـى الجـوابِ، وفي

(١) ح: كان.
(٢) ح: صورة.
(٣) ب: المتكلم.
(٤) ح: وتذكره.
(٥) ب و ح: كذلك.
(٦) ب و ح: النحويون.
(٧) ب: لتذكير.
(٨) مكرر في ح.
(٩) من ب و ح، وفي الأصل: في الانتقال.
(١٠) ح: لفظه.
(١١) ب و ح: على التمرين.
(١٢) من ب و ح، وفي الأصل: أو.
(١٣) ب: وجعلها.

الثاني[1] بمعنَى السؤالِ، أو نُظِرَ إلى المعنَى والمَآلِ، دونَ اللفظِ والظاهرِ، فإنَّ الموصـولَ مـعَ صلتِهِ دالٌّ أبدًا على الوصفِ، الَّذي هو الخبرُ في الحقيقةِ، بخلافِ المسـئولِ عنـهُ، فإنَّـه دالٌّ على الذاتِ في الغالبِ. ولهذا السرِّ يقالُ: أَخبِرْنـي عـن زيـدٍ في: ضـربْتُ زيـدًا، بالَّـذي، فيقالُ[2]: الَّذي ضربْتُهُ زيدٌ. فيعكسُ في الظاهرِ، فيظنُّ أنَّه لم يطابقِ الجوابُ السؤالَ، لكـنَّ المطابقةَ حاصلةٌ[3] في المعنَى والمَآلِ، على ما بيَّنا، وهي المعتبَرةُ. ولذا لو[4] قيـلَ: أخبِرْنـي بزيدٍ في: ضربْتُ زيـدًا، عـن الَّـذي، فقيـلَ: الَّـذي ضـربْتُهُ زيـدٌ، كـانَ في غايـةِ الركاكَـةِ. والتعويلُ على هذا عندِي، ثمَّ على الثاني، وأمَّا الأوَّلُ ففي غايةِ الضعفِ؛ لأنَّ فيهِ إخراجَ الباءِ عن صلةِ المذكورِ[5]، معَ كونِهِ[6] في غايةِ التبادُرِ، وفوتَ مقابلتِـه بعَـن مـعَ كونِهـا في غايةِ الشهرةِ، وتغليبَ[7] المغلوبِ على الغالبِ.

وأُخِّرَ المخبَرُ عنهُ خبَرًا.

في الظاهرِ ترَكَ شروطَ الإخبارِ بالألفِ واللامِ؛ لانفهامِها ممَّا سبقَ.

ولو تعذَّرَ شيءٌ ممَّا ذُكِـرَ، **تعـذَّرَ الإخبـارُ** بالموصـولاتِ، **كضـميرِ الشـأنِ** لوجـوبِ تقدُّمِهِ[8] على الجملةِ[9]، فيتعذَّرُ تصديرُ الَّذي وتأخيرُهُ، **والموصوفِ** بدونِ الصفةِ، **والصفةِ** بدونِ الموصوفِ، لامتناعِ جعلِ الضميرِ محلَّهما، لِمَا مرَّ، وأمَّا مجموعُ الموصـوفِ والصـفةِ، فيجوزُ الإخبارُ عنهما، نحوَ: الَّذي ضربْتُهُ زيدٌ العاقلُ، **والمضافِ** بدونِ المضـافِ إليـهِ؛ لأنَّ الضميرَ لا يضافُ، والمصدرِ العاملِ بدونِ المعمولِ، لتعذُّرِ عملِ الضـميرِ، فظهـرَ أنَّ تـركَ

---

(١) ح: الثانية.

(٢) من ب و ح: وفي الأصل: فقال.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) ساقطة من ح.

(٥) ح: المذكورة.

(٦) بعدها في ح: في كونه.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: تقلب.

(٨) ب و ح: تقديمه.

(٩) ح: جملة.

المصدرِ أوجزُ وأفيدُ، **والحالِ والتمييزِ،** للزومِ تنكيرِهما، **والضميرِ** المستحقِّ **بغيرِها**[1]، أي الموصول، **وما اشتملَ عليهِ،** أي ذلكَ الضميرُ، لامتناعِ جعلِ ضميرِ الموصول[2] محلَّهما، لبقاءِ ذلكَ الغيرِ بلا ضميرٍ، وكذا عمَّا وقعَ في الجملةِ الإنشائيَّةِ لامتناعِ جعلِها صلةً، والمضافِ[3] إليهِ في الأعلامِ

لعدمِ معناهُ، فلا يصحُّ جعلُ الضميرِ محلَّهُ.

وما، عطفٌ على الَّذي في قولِهِ: وهو الَّذي، أو على الألفِ واللامِ، أي: ومن[4] الموصولاتِ لفظُ ما[5].ولمَّا كانَ مشتركًا بينَ الموصولِ وغيرِهِ، ذكرَهُ دفعًا لتوهُّم الاختصاصِ، وتكثيرًا للفائدةِ، فيكونُ قولُهُ:

استفهاميَّةٌ، منسوبةٌ[6] إلى الاستفهامِ، بكونِهِ جزءَ معناها، كلامًا[7] مستأنفًا بتقديرِ يكونُ، أو يجيءُ. ولو زادَ الواوَ لكانَ أحسنَ. **وتحذفُ**[8] **ألفُها،** أي ألفُ ما الاستفهاميَّةِ، **معَ الجارِّ** المضافِ، نحوَ: كتابُ مَ[9] عندَك، والحرفِ، نحوَ قولِهِ / ٧٢/ ـ تعالى ـ: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[10]، للفرْقِ بينَها وبينَ الموصولِ ونحوِهِ، ولذلكَ[11] لا يحذفُ قبلَ ذا الموصولِ لاختصاصِهِ بالاستفهامِ. **وتقلبُ ألفُها هاءً كـ: مَهْ.** فيهِ نظرٌ، فإنَّها[12] هاءُ السكتِ، كـ:

---

(١) ب و ح: لغيرها.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: المفعول.

(٣) ب و ح: وكذا المضاف.

(٤) ب و ح: من.

(٥) ساقطة من ح.

(٦) ب و ح: أي منسوبة.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: كلا.

(٨) ب و ح: ويحذف.

(٩) من ب و ح، وفي الأصل: ما.

(١٠) سورة النبأ الآية: ١.

(١١) ب و ح: ولذا.

(١٢) ب: فإنه.

﴿مَا هِيَهْ﴾[1].

وشرطيَّةٌ، نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[2].

وموصوفةٌ، إمَّا بمفردٍ، نحوَ: مررتُ بِمَا معجَبٍ، وإمَّا بجملةٍ، كقولِهِ[3]:

[الخفيف]

١٨- رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِن[4] الأَمْـ ـرِ[5] لَـهُ فَرْجَـةٌ كَحَـلِّ العِقَـالِ

وتامةٌ غيرُ محتاجةٍ إلى صفةٍ وموصوفٍ.

واستفهامٌ إمَّا بمعنَى شيءٍ[6]، أو الشيءِ، نحوَ قولِهِ[7]ـ: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾[8].

وصفةٌ، نحوَ: ﴿مَثَلًا مَّا﴾[9]، أي مثلاً عظيمًا، أو حقيرًا، أو نوعًا من أنواعِهِ.

ومِن الموصولاتِ مَنْ. وهيَ[1] **كـ: مَا** في الوجوهِ، **إلا في التامِّ والصفةِ**. فمَنْ لا

---

(١) سورة القارعة الآية: ١٠. وتمامها: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ ...﴾.

(٢) سورة فاطر الآية: ٢.

(٣) ينسب البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ص٣٦٠. وقيل: لحنيف بن عمير اليشكري، ولأبي قيس اليهودي، ولنهار بن أخت مسيلمة الكذاب. وقد ورد في شعر عبيد بن الأبرص في ديوانه ص١١٢، وروايته: تجزع. والمشهور لأمية، وقد أورده البغدادي في قصيدة له. والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٢٧٠، ٣٦٢، و ٢/ ١٠٩، ٣١٥، المقتضب ١/ ٤٢، الأزهية ص٨٢، أساس البلاغة ٢/ ١٩١، الأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٨، معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٧، شرح المفصل ٤/ ٢، ٣، و ٨/ ٣، شرح شذور الذهب ص١٣٢، شرح الأشموني ١/ ١٥٤، خزانة الأدب ٢/ ١٥٤، و ٤/ ١٩٤، همع الهوامع ١/ ٨، ٩٢. والشاهد فيه مجيء (ما) نكرة موصوفة لوقوعها بعد رب. والفَرجة في الأمر، والفُرجة في الحائط.

(٤) مكرر في ب.

(٥) ب و ح: أمر.

(٦) ساقطة من ب.

(٧) بعدها في ب و ح: تَعالى.

(٨) سورة البقرة الآية: ٢٧١. وتمامها: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ ...﴾.

(٩) سورة البقرة الآية: ٢٦. وتمامها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾.

يكونُ أحدَهما. **وخُصَّتْ مَنْ بِمَا يَعلَمُ، وخصَّتْ مَا بِمَا** [2] **لا يَعلَمُ**، ونحـوُ[3]: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾[4]، ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾[5]، مجـازٌ. وفيـهِ بحـثٌ وخـلافٌ يُعـرفُ في المطوَّلاتِ[6].

ويقعـان، أي مَـنْ ومَـا، **علـى**[7] **الواحـدِ والمـذكَّرِ وغيرِهمـا،** أي المثنَّـى والمجمـوعِ والمؤنَّث. **ولفظُهما مذكَّرٌ** مفردٌ، **والحمْلُ عليهِ،** أي على اللفظِ المذكَّرِ المفردِ[8]، فيمـا كـانَ معناهُ مثنًّى، أو مجموعًا، أو مؤنَّثًا، أكثرُ من الحمْلِ على المعنَى. وتظهرُ[9] ثمرةُ الخلافِ[10] في الصلةِ، والصفةِ، والضميرِ.

ولا يقعان، أي من وما، **موصولتينِ وموصوفتينِ**[11] معًا، بخلافِ بابِ الَّذي. يقالُ: مررْتُ بالَّذي أكرمْتُـهُ الظريـفِ، ولا يقـالُ: بمَـنْ[12] أكرمْتُـهُ الظريـفِ؛ لأنَّهمـا معرفتـانِ موصولتين[13]، ونكرتانِ موصوفتينِ، فيمتنعُ اجتماعُهما.

وأيٌّ للمذكرِ، **وأيَّةُ** للمؤنَّثِ. **وهوَ،** أي كلُّ واحدٍ منهُا، **كـ: مَنْ** في ثبـوتِ الأربعـةِ، وانتفاءِ الاثنينِ. فالموصولةُ نحوَ: اضربْ أيَّهم لقيـتَ، والاسـتفهاميَّةُ نحـوَ: أيُّهـم أخـوك؟

---

(١) ب: هي.

(٢) ب و ح: بمن.

(٣) ب و ح: فنحو.

(٤) سورة النور الآية: ٤٥. وتمامها: ﴿... وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾.

(٥) سورة الشمس الآية: ٧.

(٦) راجع شرح الكافية ٢/ ٥٥.

(٧) مكرر في ب.

(٨) ح: لمذكر.

(٩) ب و ح: ويظهر.

(١٠) ب و ح: الحمل.

(١١) ب: وموفتين.

(١٢) ح: عن.

(١٣) من ح، وفي الأصل: موصولتان، وفي ب: موصولين.

والشرطيَّةُ نحوَ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾[1]، والموصوفةُ نحوَ: أيُّها الرجلُ. وأمَّا أيٌّ في[2]: مررْتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، أي[3] كاملٌ في الرجوليَّةِ، فاستفهاميَّةٌ، نُقلتْ إلى الصفةِ، فكأنَّهُ[4] لفرْطِ شأنِهِ، وكمالِهِ بلغَ مرتبةً (لا يُعرفُ)[5] كنهُها، فَسُئِلَ عنهُ.

ويعربُ كلُّ واحدٍ منهما من بينِ الموصولاتِ **ما لم يحذفْ صدرُ حشوِهِ**،أي صلتُه، سمَّاها حشوًا، لأنَّها كالفضلةِ، لأنَّ الموصولَ هو الأصلُ، والصلةَ كالمفسِّرِ، ولهذا يقالُ: الإعرابُ للموصولِ فقط، كما يقالُ: للموصوفِ والمضافِ. فمن هذا ظهرَ إصابةُ المصنِّفِ في ترْكِ التمامِ في تعريفِ الموصول. وإنَّمَا بُنِيَ على الضمِّ، حينَئِذٍ، لتأكُّدِ[6] شبهِهِ[7] الحرفَ من جهةِ الاحتياجِ إلى محذوفٍ منويٍّ، فشابَهَ الغاياتِ، نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[8]. ولم يذكرْ بناءَ الموصوفِ في نحوِ: يا أيُّها الرجلُ؛ لسبْقِهِ في المنادَى. قالَ سيبويهِ: والإعرابُ، حينَئذٍ، جيدٌ[9].

ولا يلزمُ[10] كلُّ واحدٍ من أيٍّ وأيَّةٍ **الفعلُ إلا المستقبلَ**، فلا يقالُ: ضربْتُ أيُّهم في

---

(١) سورة الإسراء الآية: ١١٠. وتمامها: ﴿... قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

(٢) ب و ح: في نحو.

(٣) ح: أي بمعنى.

(٤) ب و ح: لعظم.

(٥) مكرر في ح.

(٦) ب: كتأكد.

(٧) ب: سبه، و ح: شبه.

(٨) سورة مريم الآية: ٦٩. وتمامها: ﴿ثُمَّ ...﴾.

(٩) قال سيبويه: "وحدثنا أن ناسا، وهم الكوفيون، يقرءونها: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امرر على أيِّهم أفضلُ، فأجروها هؤلاء مجرى الَّذي إذا قلت: اضرب الَّذي أفضل، لأنك تنزّل أيا ومن منزلة الَّذي في غير الجزاء والاستفهام".الكتاب ٢/ ٢٩٩.

(١٠) ب و ح: يلي.

الدارِ، (بل: لا أضربُ، أو سأضربُ)[١]. قالَ ابنُ السَّرَّاجِ[٢]: لأنَّ أيًّا بعضٌ لِمَا يُضافُ إليهِ، مبهمٌ مجهولٌ، فإذا كانَ الفعلُ ماضيًا عُلِمَ البعضُ الَّذي وقعَ بهِ الفعلُ، وزالَ المعنَى الَّذي وُضِعَ لَهُ[٣].

ومن الموصولاتِ **ذا بعدَ ما** الكائنِ **للاستفهام**[٤]، كـ: **ماذا صنعتَ؟ وهوَ**، أي ماذا، **إما بمعنَى: ما**[٥] **الَّذي؟ فالرفعُ أولى** في جوابِهِ، ليطابقَ[٦] السؤالَ في كونِهما اسميّةً، ويجوزُ النصبُ بتقديرِ الفعلِ المذكورِ، **أو: أيَّ شيءٍ؟ فالنصبُ أولَى** في جوابِهِ، ليتطابقا[٧] في كونِهما فعليّةً، ويجوزُ الرفعُ على أنَّهُ خبرُ محذوفٍ.

ومن الموصولاتِ **ذو الطائيَّةُ**[٨]، أي المنسوبةُ إلى بني طيِّءٍ، وهي في أشهرِ اللغاتِ مبنيَّةٌ لا تتصرَّفُ[٩] / ٧٣/ ، تقولُ: جاءَ[١٠] ذو فَعَلَ، وذو فعَلا، وذو[١١] فعلُوا. **وقد يغيَّرُ**[١٢] **في التذكيرِ والإفرادِ وغيرِهما**، أي التأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ،

---

(١) ما بين القوسين مضطرب في ب كذا: "لا أصرب أو شأنه ضرب".

(٢) هو أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، المعروف بابن السراج، أخذ النحو عن المبرد، وانتهت إليه الرئاسة في النحو بعد موت المبرد. ت ٣١٦. صنف: الأصول في النحو، الموجز، الاشتقاق، الهمز، الجمل، الشكل والنقط، وغيرها.

(٣) عبارة الأصول: "واعلم أنه يجوز أن تقول: لأضربن أيهم في الدار، وسأضرب أيهم في الدار، ولا يجوز: ضربت أيهم في الدار. وهذه المسألة سئل عنها الكسائي في حلقة يونس، فأجازها مع المستقبل ولم يجزها مع الماضي، فطولب بالفرق، فقال: أي كذا خلقت.

(٤) ح: للاستفها.

(٥) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٦) ب: يطابق.

(٧) ب: ليطابقا.

(٨) قال السهيلي: "... وهي قولك: ذو، فقالوا: هذا زيد ذو قام أبوه، وذو وجهه حسن. هذه لغة طيء، وهي الأصل، قال الشاعر: وبئري ذو حفرت وذو طويت".

(٩) ب و ح: لا يتصرف.

(١٠) ساقطة من ح.

(١١) ب و ح: ورأيت ذو.

(١٢) ح: تغير.

معَ[1] إعرابِ جميعِ متصرَّفاتِها، حَمْلاً على الَّذي بمعنَى صاحبٍ، نحوَ: هذانِ ذو أعـرفُ[2]، وهؤلاءِ ذوو أعرفُ، أو ذواتُ أعرفُ، ومنهم من يقـولُ: ذو للمـذكرِ، وذاتُ مضـمومةً، للمؤنَّثِ ويوحَّدانِ في كلِّ حالٍ، ومـنهم مـن يقـولُ في جمـعِ المؤنَّـثِ: ذواتُ مضـمومةً في الأحوالِ.

(أسماء الأفعال)[3]

الأصلُ[4] أسماءُ معاني الأفعالِ؛ لأنه لا يفهمُ منهـا الأفعـالُ[5]، بـل معـانٍ[6] هـي معاني أفعالٍ مخصوصةٍ، فحذِفَ المضافُ إيجازًا. وقد مـرَّ في صـدرِ الكتـابِ وجـهُ كونِهـا أسماءً.

ما، اسمٌ، خبرُهُ[7] محذوفٌ راجعٌ إلى اسمِ فِعْلٍ، إذِ التعريفُ للماهيَّةِ، لا للأفرادِ، ولا يمكنُ ادعاءُ العلميَّةِ، إذْ لا يقالُ مثلاً: رويدَ أسماءُ الأفعال، وقسْ عليها مـا سـيجيءُ مـن الأصواتِ والمركَّباتِ[8]، وإيرادُ صيغِ الجمعِ للتنبيهِ مـن أوَّلِ الأمـرِ علـى تعـدُّدِ الأفـرادِ، فعلى هذا المناسبُ فيما سبقَ أنْ يقولَ: المضمراتُ والموصولاتُ. كانَ **بمعنَى الأمرِ**، قدَّمَه لكثرتِهِ، **أو**[9] **الماضِي**، قيلَ ما قيلَ، أفّ بمعنَـى أتضـَّجرُ، وأوّه بمعنـى أتوجـعُ، فـالمرادُ بـه تضجَّرْتُ، وتوجَّعتُ. عبَّر عنهُ بالمضارعِ الحالي؛ لأنَّ المعنى على الإنشاءِ الحالي[10]. فيهِ أنْ يقالَ: فما الباعثُ[11] والدليلُ على كونِهما في الأصلِ بمعنى الماضي، ثم[12] نقلَهما إلى

---

(١) ح: جميع.

(٢) بعدها في ح: وهاتان ذواتا أعرف.

(٣) ما بين القوسين بياض في ب و ح.

(٤) ب و ح: أصله.

(٥) ب و ح: الألفاظ.

(٦) من ب و ح: وفي الأصل: معاني.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: خبر.

(٨) ب و ح: الأصوات ما والمركبات ما.

(٩) ساقطة من ب.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: الخالي.

(١١) ح: لباعث.

(١٢) مكرر في الأصل.

الإنشاءِ[1] الحاليِّ؟ ويكفي في بنائِهما[2] كونُهما[3] بمعنى الفعلِ الَّذي الأصلُ فيه البناءُ لعدمِ مقتضى الإعرابِ، وإعرابُ المضارعِ عارضٌ بسببِ المشابهةِ التامَّةِ المفقودةِ فيهما؛ كـ: **رويدَ** بمعنى أمهلْ، **وهيهاتَ** بمعنى بَعُدَ.

وَفَعالِ، أي ما كان على زنتِهِ **من الثلاثيِّ** المجرَّدِ **بمعنى الأمرِ،** الظرفان حالان من ضميرِ:[4] **قياسيٌّ،** أي منسوبٌ إلى القياسِ عندَ سيبويهِ[5]، بشرطِ كونِهِ متصرِّفًا تامًّا فلا يقالُ: نَعامِ، ولا كَوانِ. وكانَ عليهِ أنْ يذكرَهما، ولا يَردُ عليهِ أنْ لا يقالَ: قَوامِ وقعادِ، إذْ لا يشترطُ في القياسيِّ سماعُ[6] كلِّ الأفرادِ. وبيَّنَ شارحُ[7] (لبِّ الألبابِ) دليلَ سيبويهِ، وصحَّحَ مذهبَهُ، فليُرجَعْ[8] إليهِ.

وفعالِ صفةٌ مؤنَّثةٌ، كـ: فساقِ، بمعنى فاسقةٍ، قدَّمَها لتحقُّقِها بلا شُبهةٍ، بخلافِ المصدرِ[9] المعرفةِ[10]، فإنَّ الرضيَّ[11] شكَّ فيهِ، **ومصدرًا معرفةً،** كـ: فجارِ بمعنى الفجرةِ، **وعلمًا للأعيانِ،** لا للمعاني كالثالثِ، جمعَه إشارةً إلى كثرةِ الأفرادِ، **مؤنَّثًا،** المنصوباتُ أحوالٌ من ضميرِ **مبنيٌّ،** لمشابهتِها الأوَّلَ في الزِّنةِ والمبالغةِ المشابهةِ لمبنيِّ الأصلِ في اتحادِ المعنى. فيهِ أنَّ جهتي المشابهةِ مختلفتانِ، فلا ينتجُ قياسُ المساواةِ، بخلافِ ما ذكرَ في بناءِ المفردِ المعرفةِ.

---

(١) ب: الإلإنشاء.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: بيانهما.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) ساقطة من ح.

(٥) قال سيبويه: " واعلم أن فعالِ جائزة من كلّ ما كان على بناء فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ، ولا يجوز من أفعلت ". الكتاب ٣/ ٢٨٠.

(٦) ب و ح: سماعي.

(٧) هو السيد عبد الله كما في هامش ب، مرت ترجمته في حواشي ص١٩٢ حاشية رقم ٢.

(٨) ح: فليراجع.

(٩) ساقطة من ب.

(١٠) ح: المعرف.

(١١) قال الرضي: " الثاني من أقسام فَعَالِ المصدر، وهو، على ما قيل، مصدر معرف مؤنث، ولم يقم لي إلى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه ". شرح الكافية ٢/ ٧٦-٧٧.

وذا[1]، أي ما[2] كانَ علمًا للأعيان المؤنَّثةِ، **يعربُ في لغةِ تميمٍ**، كـ: حَذامِ وقَطامِ، **إلا ما آخرُهُ راءٌ**، فإنَّ أكثرَهم[3] يوافقونَ[4] الحجازيّينَ في بنائِهِ[5]، كـ: حَضارِ؛ لأنَّهم أحرصُ للإمالةِ، لا سيَّما في ذواتِ[6] الراءِ، والمصحِّحُ لها[7] كسرُها، فالتزمُوها. وقيلَ: لأنَّ الراءَ حرفٌ مستثقلٌ لكونِهِ في مخرجِهِ كالمكرَّرِ، فاختيرَ فيهِ البناءُ؛ لأنَّه أخفُّ، إذْ سلوكُ طريقةٍ واحدةٍ أسهلُ من سلوكِ طرائقَ مختلفةٍ.

وفيهِ أنَّ هذا يقتضِي اختيارَ الفتحِ، وفيهما أنَّهما[8] يقتضيانِ عدمَ انحصارِ سببِ البناءِ في مناسبةِ مبنيِّ الأصلِ، وإنْ ضمُّوا ما ذكرَ الحجازيّونَ لَلَغَا ما ذكرُوهُ لكفايتِهِ[9]، إلا أنْ يقولُوا: هو ضعيفٌ / ٧٤ / لا يبلغُ درجةَ الإيجابِ، إلا بضمِّ[10] ما ذكرْنا، والحصرُ للأصلِ دونَ الضميمَةِ.

الأصوات[11]

في عرفِ النحاةِ: **ما**، لفظٌ، **حُكِيَ بِهِ صوتٌ** غيرُ موضوعٍ للمعنى، بدِلالةِ تنكيرِهِ، واختيارِهِ[12] على اللفظِ، سواءٌ كانَ للحيواناتِ أو الجماداتِ. والحكايةُ إمَّا بنفسِ المحكيِّ عنهُ، نحوَ: قالَ زيدٌ: غَاقِ، أو نخٍّ، أو أخٍّ[13]، وإمَّا بمشابهِهِ[14] نحوَ: قالَ الغرابُ غاقِ، أو

---

(١) ح: وإذا.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) ب: أكسرهم.

(٤) انظر المقتضب ٣/ ٤٩، ٣٧٥.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: شأنه.

(٦) ح: ذواته.

(٧) ب: لها ما.

(٨) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٩) ب: ولكفايته.

(١٠) ح: أن يضم.

(١١) بياض في ح.

(١٢) ب: واختباره، و ح: واختاره.

(١٣) ح: أح.

(١٤) ب: بمشابهة.

غاقِ صوتُ الغرابِ، أو قلتُ: غاقِ، قاصدًا إصدارَ ما يشابِهُ صوتَ الغرابِ عن نفسِكَ من غيرِ تركيبٍ.

وتخصيصُ الحكايةِ بآخرِ القسمِ الثاني وهْمٌ، لشمولِها للكلِّ معنًى وحكْمًا، والغرضُ الأصليُّ من النحوِ معرفةُ التراكيبِ[1]، فإخراجُ ما وقعَ فيها، وإدخالُ[2] ما لم يقعْ، غيرُ معقولٍ، معَ أنَّه، حينَئذٍ، لم ينحصر المبنيَّاتُ فيما ذكرَ. والتعليلُ بأنَّه، حينَئذٍ، اسمٌ لا صوتٌ بعدَ تسليمِ الأوَّلِ، مردودٌ؛ لأنَّ[3] الصوتَ، في عرفِ النحاةِ أعمُّ للاسمِ، وهو أكثرُ[4] المحكيِّ، وهو بهذا[5] الاعتبارِ عُدَّ من أقسامِ الاسمِ، وغيرِ الكلمةِ، وهو ما صوِّتَ للحيوانِ، أو صدرَ[6] عن طبْعٍ، وبهذا الاعتبارِ لم يقلْ[7]: أسماءُ الأصواتِ، وبأنَّه، حينَئذٍ، يصيرُ القسمانِ قسمًا واحدًا[8]، سهوٌ، إذِ الثاني نفسُ ما صوِّتَ، والداخلُ في الأوَّلِ حكايتُهُ.

ثم قالُوا في سببِ بناءِ الأصواتِ غيرِ[9] المحكيَّةِ: هوَ انتفاءُ التركيبِ[10]. وفيهِ أنَّه مذهبٌ مرجوحٌ، والمختارُ[11] مذهبُ الزمخشريِّ[12] كونُ غيرِ المركَّبِ معربًا موقوفًا. ويدلُّ

---

(١) ب: التركيب.

(٢) ب: وإذخال.

(٣) ب و ح: بأن.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ب و ح: وبهذا.

(٦) ب: وصدر.

(٧) ب: نقل.

(٨) ح: واحد.

(٩) ح: الغير.

(١٠) انظر شرح الكافية ٢/ ٨١.

(١١) ح: وهو المختار.

(١٢) قال الزمخشري: "المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان... وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد؛ لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات الَّتي حقها أن ينعت بها غير معربة؛ لأن الإعراب لا يُستحق إلا بعد العقد والتركيب". المفصل ص٣٦.

وقال ابن الحاجب: "وأما أسماء الأصوات فعلة بنائها أنه لم توجد فيها العلة المقتضية للإعراب، وهو التركيب، ولأنها وُضعت مفردة صوتا؛ إما لحكايةٍ وإما لغيرها على ما ذُكرتْ معانيها، ولذلك قال في المبتدأ والخبر: لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات الَّتي حقّها أن ينعت بها غير معربة؛ لأن الإعراب لا يُستحقُّ إلا بعد العقد والتركيب". الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٠٦.

عليهِ جوازُ الساكنينِ في نحوِ: زيدْ، معَ امتناعِهِ في نحوِ: أَينَ، وفي المحكيَّةِ كونُها حكايةً عنها، وقد[1] عرفْتَ ما فيهِ من جهتين.

والَّذي عندي أنَّه (لَمَّا تعسَّرَ)[2] أو تعذرَ الحكايةُ[3] عن الصوتِ بنفسِهِ قصدُوا غايةَ المشابهةِ، فمنعُوا عن الإعرابِ؛ لئلا ينقضَ[4]. وتحريكُ آخرِ نحوِ: غاقِ في التركيبِ بالكسرِ لامتناعِ الساكنينِ، فإعرابُهما تقديريٌّ.

كـ: طَقْ، بفتحِ الطاءِ وكسرِها وسكونِ القافِ، حكايةَ وقعِ[5] الحجارةِ[6] بعضِها على بعضٍ.

أو صوِّتَ بهِ[7] للبهائمِ، كـ: هَجْ، بفتحِ الهاءِ وسكونِ الجيمِ، لزجرِ الغنمِ. قالَ بعضُ النحاةِ: هذا القسمُ داخلٌ في أسماءِ[8] الأفعالِ، وارتضاها[9] الرضيُّ[10]، وأرى أنَّه الحقُّ؛ لدخولِهِ في حدِّها.

بقِيَ قسمٌ ثالثٌ للصوتِ، وهو لفظٌ غيرُ موضوعٍ صادرٌ عنِ الإنسانِ، ودالٌّ على معنًى بالطبعِ، كـ: بَخ[11] عندَ الإعجابِ، ووَي للمتندِّمِ، وآه للمتوجِّعِ، وأَح[12] للسعالِ.

---

(١) مكرر في ب.

(٢) ما بين القوسين بدله في ب: لا تعتبر.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: بحكاية.

(٤) ب: ينتقض، و ح: تنقض.

(٥) ب: موقع.

(٦) ب: الحجارى.

(٧) ساقطة من ب و ح.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: بعض.

(٩) ب و ح: وارتضاه.

(١٠) قال الرضي: "وأنا لا أرى منعا من ارتكاب صيرورة هذه الأصوات المقارنة في الأصل للضرب أو البِرِّ، لما استغنى بها الطالب عنهما، أسماءَ أفعالٍ بمعنى الأمر، كما ذهب إليه = =بعضهم، فتكون أوامرَ ونواهيَ؛ لأن الله ـ سبحانه ـ جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الأصوات بمنزلة العقلاء، فلا بأس بأن تخاطب وتكلم بما تفهمه كالعقلاء". شرح الكافية ٢/ ٨٠-٨١.

(١١) ب: كهيخ.

(١٢) ب و ح: وأخ.

وهذا القسمُ ليسَ بكلمةٍ، وحكمُ[1] آخرِه على ما يقتضيهِ الطبعُ، فإذا حُكِيَ دخلَ في القسمِ الأوَّلِ. وقد سبقَ الكلامُ فيهِ.

المركبات[2]

المعدودةُ من المبنيَّاتِ. منها ما صارَ اسمًا واحدًا، كـ: بعلَبكَ وسيبويهِ، وبهذا الاعتبارِ عُدَّ من أقسامِ المبنيِّ[3]، ومنها ما بقِيَ على حالِهِ كـ: خمسةَ عشرَ، والمرادُ بناءُ جزئيهِ[4].

وهو كلمةٌ، **ما،** لفظٌ، **ركِّبَ** من اسمين، أو فعلين، أو حرفين، أو غيرِ موضوعين، أو مختلفين في الأصلِ، ملابسًا **بلا نسبةٍ** تَعلُّقٍ[5] مفهومٍ من ظاهرِ التركيبِ، فخرجَ نحوُ: قامَ زيدٌ، وعبد الله، وتأبَّطَ شرًّا.

فلو اشتملَ الجزءُ الأخيرُ **حرفًا** عاطفًا، أو جارًّا **بُنِيَا**[6]. قيلَ: أمَّا الأوَّلُ فلوقوعِ آخرِه في وسطِ الكلمةِ، الَّذي ليسَ محلاً للإعرابِ، والثاني لتضمُّنِهِ الحرفَ. فيهِ أنَّهما كلمتانِ بلا خلافٍ، لدِلالةِ جزءِ اللفظِ على جزءِ المعنَى، وأيضًا يلزمُ عدمُ انحصارِ سببِ البناءِ على ما سبقَ بيانُهُ. والَّذي عندي / ٧٥ / أنَّ التضمُّنَ للجزأينِ معًا، فلذا بُنِيَا.

كـ: بابِ حادي عشرَ. يريدُ ما دونَ العشرينَ وفوقَ العشرةِ، (سواءٌ أُريدَ المتعدِّدُ)[7]، وهو أحدَ عشرَ وإحدى عشرةَ إلى تسعةَ عشرَ وتسعَ عشرةَ، والتضمُّنُ فيهِ ظاهرٌ؛ أو الواحدُ[8] من المتعدِّدِ، وهو[9] حادي عشرَ إلى تاسعةَ عشرَ، وتضمُّنُه[10] ليسَ

(١) ب: ووحكم.

(٢) بياض في ح.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: المبني.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: بيا جريه.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: نتعلق.

(٦) ب: بنيتا.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: والواحد.

(٩) ح: وهو من.

(١٠) ب: تضمنه.

بظاهرٍ[١]، إذْ ليسَ المعنَى: حادي وعشـر[٢]، فوجهُـهُ[٣] أنَّ القيـاسَ أنْ يكـونَ المفـردُ مـن المتعدِّدِ اسمًا على صيغةِ الفاعلِ مشتقًا من ذلكَ المتعدِّدِ، ولم يتيسَّرْ[٤] ذلكَ في أحـدَ عشـرَ وأخواتِهِ[٥]، فاضطرُوا إلى أنْ يوقعُوا صورةَ اسمَ الفاعلِ علـى أوَّلِ الجـزأينِ، ليـؤذنَ مـن أوَّلِ الأمرِ أنَّ المرادَ المفردُ من المتعـدِّدِ، (لا العـددِ)[٦]، وعطـفُ الثـاني لفظًـا علـى تلـكَ الصورةِ، ومن حيثُ المعنى على العددِ المشتقةِ[٧] هيَ منـهُ، ثـمَّ حُـذفَ العـاطفُ في نحـوِ: حادي عشرَ، وبقِيَ في نحوِ: حادي وعشرونَ، والمعنَى واحِدٌ.

(**إلا اثني عشرَ** واثنتي عشرَةَ)[٨]، فإنَّ الأوَّلَ منهما معربٌ. قيلَ: لَمَّا حذِفَ العـاطفُ كانَ على صورةِ المضافِ، فحُذِفَ النونُ، وأعربَ. وقيلَ: إجـراءٌ[٩] لبـابِ التثنيـةِ مُجـرًى واحدًا، وهـم الَّـذينَ يقولُـونَ بـإعرابِ[١٠]: هـذانِ واللـذانِ، وإنَّ حـذفَ النـونِ للإيجـازِ المطلوبِ، وإيناسِ المحذوفِ.

وإلا، أي وإنْ لم يشملِ[١١] الأخيرُ حرفًا أُعربَ المركَّبُ، ومنعَ من الصـرفِ، لكونـهِ كلمةً واحدةً، وأوَّلُهُ جزءٌ حقيقيًا، فلم[١٢] يحتجْ إلى سببِ البنـاءِ، وسـكَّنُوا آخـرَ الأوَّلِ إنْ كانَ حرفَ لينٍ، نحوَ: معدي كربَ، وفتحُوها في غيرِها[١٣] تخفيفًا. وينبغي أنْ يزيـدَ: إنْ لم

---

(١) ب و ح: غير ظاهر.

(٢) ح: حادي عشر.

(٣) ب: فوجهة.

(٤) ح: يتسر.

(٥) ح: وإخوانه.

(٦) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) ب و ح: المشتق.

(٨) ما بين القوسين من ح، وفي الأصل: "إلا اثنا عشر واثنتا عشر"، وفي ب: "إلا اثني عشر واثنى عشر".

(٩) ب و ح: اجزاء.

(١٠) ب و ح: بإعراب نحو.

(١١) ب و ح: يشتمل.

(١٢) مكرر في ب.

(١٣) ب: غير.

يكنِ الثاني مبنيًّا قبلَ التركيبِ، احترازًا[١] عن نحوِ: سيبويهِ.

وقد يُعربُ المركَّبُ الَّذي لم يتضمَّنِ الحرفَ **مضافًا** جزؤُه الأوَّلُ **إلى الثاني** في الصورةِ تشبيهًا بنحوِ: عبدِ اللهِ، علَمًا، **صُرِفَ** الثاني في بعضِ اللغاتِ بناءً على عدمِ شرطِ[٢] التركيبِ المانعِ من الصرفِ، **أو مُنِعَ** منهُ في بعضِها، لعدمِ الإضافةِ في الحقيقةِ والمعنَى.

الكنايات[٣]

لم يعرفْها؛ لأنَّها على معناها اللغويِّ، وهو أنْ يعبَّرَ[٤] عن شيءٍ معيَّنٍ بلفظٍ غيرِ صريحٍ في الدلالةِ عليهِ، لغرَضٍ كالإبهامِ على السامعينَ ونحوِه. غيرَ أنَّها بمعنَى[٥] ما يكنَّى بهِ، والمرادُ بعضُها، لأنَّ بعضَها معربةٌ كـ: فلانٍ وفلانةٍ[٦] وهَنٍ، وبعضَها من غيرِ هذا البابِ كـ: ضميرِ الغائبِ.

كيتَ وذيتَ، بحركاتِ التاءِ[٧]، ولا[٨] يستعملانِ إلا مكرَّرينِ بواوِ العطفِ، **للقصّةِ،** أي للكنايةِ[٩] عن القصّةِ، نحوَ: قالَ كيتَ وكيتَ، وكانَ من الأمرِ ذيتَ وذيتَ[١٠]. وبُنِيَا لكونِهما عبارتينِ عن الجملةِ، الَّتي[١١] عُدَّتْ من المبنيِّ الأصلِ. وينبغي أنْ يذكرَ كأيِّنْ، فإنَّه مبنيٌّ أيضًا بمعنى كم الخبريَّةِ، وأصلُها كافُ التشبيهِ دخلَتْ[١٢] على أيٍّ، وصارَ المجموعُ اسمًا واحدًا مبنيًّا على السكونِ، آخرُه نونٌ ساكنةٌ، لا تنوينٌ، ولهذا يكتبُ بالنونِ.

---

(١) ب: احتراز.

(٢) ح: الشرط.

(٣) بياض في ب.

(٤) ح: يعتبر.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: وفلان.

(٧) ب: البناء.

(٨) ب: وولا.

(٩) ب: الكناية.

(١٠) ب: وذيت، و ح: زيت وزيت.

(١١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٢) ب: ودخلت.

وكذا، قدَّمَه، إذْ لو أخَّرَه عن[1] مباحثِ كمْ، يلزمُ تباعدُ الأقسامِ، ولو قدِّمَ على مباحثِهِ فقطْ، كابنِ الحاجبِ، يلزمُ الفصلُ بينَ الشيءِ ومباحثِه.

وكم للعددِ، وجاءَ كذا كنايةً عن غيرِ العددِ، أيضًا، نحوَ: خرجتُ يومَ كذا كنايةً عن يومِ الجمعةِ مثلاً. ثمَّ إنَّ كم تجيءُ لمعنيينِ محتاجينِ إلى التمييزِ، ففرقُوا بينَ تمييزِهما في الإعرابِ تمييزًا بينَهما.

وميِّزُ كم الاستفهاميَّةِ منصوبٌ مفردٌ، حملاً على مميِّزِ العددِ الوسطِ، فإنَّ خيرَ الأمورِ أوساطُها[2]، **وميِّزُ** كم **الخبريَّةِ،**سمِّيَتْ بها، وإنْ كانَتْ لإنشاءِ التكثيرِ / ٧٦ / ، باعتبارِ المتعلَّقِ تمييزًا بينَهما، **مجرورٌ** بالإضافةِ، **مفردٌ** تارةً، **ومجموعٌ** أُخرى؛ لأنَّها نقيضةُ ربَّ أو مثلُها، فحُمِلتْ عليها في الجرِّ، ومميِّزُ العددِ[3] بعضُه مفردٌ وبعضُه مجموعٌ، فحُمِلتْ عليهما[4] دفعًا للتحكُّمِ.

وقد يحذفانِ، أي مميِّزاهما لقرينةٍ، **وتدخلُ**[5] **من** البيانيَّةِ **فيهما،** أي في المميِّزينِ جوازًا[6]، **ويجبُ** دخولُ من فيهما، **لو فصِلَ** بينَهما وبينَ مميِّزيهما **بفعلٍ متعدٍّ؛** لئلا يلتبسَ المميّز بمفعولِ نحوَ: قولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ﴾[7].

ويصدَّرانِ، أي لهما صدرُ الكلامِ؛ لأنَّهما للإنشاءِ، فأُريدَ أنْ يعلمَ من أوَّلِ الأمرِ أنَّه من أيِّ نوعٍ من أنواعِ الكلامِ.

ويقعُ كلاهما الاستفهاميَّةُ والخبريَّةُ، بتأويلِ اللفظينِ أو[8] الاسمينِ، والوجهُ أنْ يقولَ: وكلٌّ يقعُ **مجرورًا بالجارِّ** المضافِ، نحوَ: غلامَ كم رجلاً أو رجلٍ اشتريتَ، أو

---

(١) ح: من.

(٢) ب و ح: أوسطها.

(٣) ب و ح: العدد المضاف.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: عليها.

(٥) ب و ح: ويدخل.

(٦) ح: جوزا.

(٧) سورة الدخان الآية ٢٥. وتمامهل: ﴿... وَعُيُونٍ﴾.

(٨) مكرر في ح.

الحرفِ، نحوَ: بكم رجلاً أو رجلٍ مررتَ، قدَّمَه لرعايةِ التناسبِ، (إذِ الجرُّ يناسبُ)[1] النصبَ في كونِهما علامةَ الفضلةِ، والنصبُ يناسبُ الرفعَ في الاشتراكِ بين الاسمِ والفعلِ، وأما الجرُّ والرفعُ ففي غايةِ البعدِ، ولرعايةِ الترقِّي من الأضعفِ، أعني الجرَّ، لعدمِ وجودِه في قسمي المعرباتِ، إلى الأوسطِ، أعني النصبَ، لكونِه علامةَ الفضلةِ، ثمَّ إلى الأقوى، أعني الرفعَ، لكونِه علامةَ العمدةِ[2]، **ومنصوبًا**[3] وجوبًا **بفعلٍ،** ينبغي أنْ يزيدَ: أو شبهِهِ، **بعدَه،** بعدَ[4] كلِّ واحدٍ منهما، **قد**[5] **اشتغلَ** ذلكَ الفعلُ أو شبهُه **بهِ،** أي بكلِّ واحدٍ منهما، أي عملَ فيه لا في ضميرِه، ولا في متعلَّقِ ضميرِه، وعملُه بحسبِ المميَّزِ، نحوَ: كم يومًا وضربةً ورجلاً ضربْتَ.

وجازَ النصبُ **على شرطيةِ التفسيرِ** في مثلِ: كم رجلاً ضربْته؟ والرفعُ على أنَّه مبتدأٌ، أو خبرٌ، ولمَّا اقتضيا[6] الصدرَ لم يجزْ دخولُ حرفِ الشرطِ والتحضيضِ، فلم يجبْ النصبَ على شرطيةِ التفسيرِ.

وإلا، أي وإنْ لم يكنْ كلُّ واحدٍ منهما مجرورًا ومنصوبًا، وجوبًا وجوازًا، **فمرفوعٌ،** لكونِه مجرَّدًا عن العواملِ اللفظيَّةِ، حينَئذٍ، **خبرٌ،** لو كانَ كلٌّ[7] منهما ظرفًا، (لكونِ مميِّزِه ظرفًا)[8]، نحوَ: كم يومًا[9] سفرُك؟ قدَّمَه لوجوديتِهِ، **وإلا،** أي وإنْ لم يكنْ ظرفًا **فكلٌّ** واحدٍ منهما **مبتدأٌ،** نحوَ: كم مالُكَ؟ هذا الإطلاقُ على مذهبِ سيبويهِ[10]، فإنه يُخْبَرُ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب، وفي ح: إذ الجزئيات.

(٢) ح: الفضلة.

(٣) ح: منصوبا.

(٤) ح: أي بعد.

(٥) مكرر في ح.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: اقتضي.

(٧) ب و ح: كل واحد.

(٨) ما بين القوسين ساقط من ب، وفي ح: يكون مميز ظرفا.

(٩) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٠) قال سيبويه: "فإذا قلت: كم جريبا أرضك؟ فأرضك مرتفعة بكم لأنها مبتدأة، والأرض مبنيّة عليها". الكتاب ٢/ ١٦٠.

عندَه بمعرفةٍ عن نكرةٍ متضمِّنةٍ للاستفهامِ، وعندَ غيرِه خبرٌ مقدَّمٌ.

وكذا، أي مثلُ كم في وجوهِ الإعرابِ، **أسماءُ الاستفهامِ والشرطِ**، لكنْ لا يتأتّى[(١)] الرفعُ على الخبريَّةِ في مَنْ، ومَا الاستفهاميتينِ، لامتناعِ ظرفيَّتِهما، وكذا في أسماءِ الشرطِ إذْ لا يقعُ بعدَها إلا الفعلُ، وهوَ لا يصلحُ للابتداءِ، وما هوَ لازمُ الظرفيَّةِ منها، كـ: متَى، وأينَ، وأنَّى، وإذا، إذا[(٢)] لم ينجرَّ بجارٍّ[(٣)] نحوَ: من أينَ؟ منصوبٌ على الظرفيَّةِ أبدًا.

وتركَ بيانَ الوجوهِ في مثلِ[(٤)]: [الكامل]

١٩- كَمْ عَمَّةٍ لَكَ (يَا جَرِيرُ)[(٥)] وَخَالَةٍ

لأنَّه في[(٦)] صددِ القواعدِ، لا في بيانِ إعرابِ[(٧)] الأبياتِ.

الظروف

المعهودةُ عندَ النحاةِ في بابِ البناءِ، كـ: ركِبَ الأميرُ إذا كانَ واحدًا.

---

(١) ب: ينافي.

(٢) ب: وإذا.

(٣) ب: الجار.

(٤) صدر بيت للفرزدق يهجو به جريرا، وعجزه:

فدعاء قد حلبت علي عشاري وهو في ديوانه ص٤٥١. والبيت من شواهد العين ١/ ٢٨٧، الكتاب (بولاق) ١/ ٢٥٣، ٢٩٣، معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٩، المقتضب ٣/ ٥٨، التوطئة في النحو ص٢٦٠، شرح المفصل ٤/ ١٣٣، المقرب ١/ ٣١٢، الجمل ص١٤٨، شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٤٠، شرح الأشموني ١/ ٢٠٧، الموجز في النحو ص٤٤، الأصول في النحو ١/ ٣١٨، مغني اللبيب ص٢٤٥، النقائض١/ ٣٣٢، الإفصاح ص٢٢٢، أوضح المسالك ٣/ ٢٢٧، خزانة الأدب ٣/ ١٢٦، شرح الكافية ٢/ ١٠٠، همع الهوامع ٤/ ٨١، شفاء العليل ٢/ ٥٨٠، نظام الغريب للربعي ص٤٢، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٢٧. والشاهد فيه قوله: (عمة) إذ يجوز فيها ثلاثة أوجه؛ النصب على التمييز على أن كم استفهامية، والجر على التمييز على أن كم خبرية، والرفع على الابتداء، وفيها تقديرات كثيرة.

(٥) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٦) ساقطة من ب.

(٧) ب: الإعراب.

وهوَ، أي الظرفُ[1]، مطلقًا، معربًا ومبنيًّا لغويًا، وحرفًا جارًّا ومجرورًا، **مستقرٌ**، أي مستقرٌّ فيهِ معنَى عامِلِه، ومنتقِلٌ إليهِ عملُه وضميرُه وإعرابُه، فيقعُ ركنًا وفضلةً، **لو تعلَّق** ذلكَ الظرفُ **بعامٍّ** كـ: الكائنِ والحاصلِ والموجودِ والمستقرِّ، فإنَّها عامَّةٌ لكلِّ الموجوداتِ، **حُذِفَ** من اللفظِ، نحوَ: في الدارِ زيدٌ[2]، وعزَّ من قائلٍ، **وإلا**، أي وإنْ لم يتعلَّقْ بعامٍّ حُذِفَ، سواءٌ تعلَّقَ بخاصٍّ، نحوَ: زيدٌ آكلٌ في الدارِ، أو عامٍّ[3] ملفوظٍ، نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ (كُفُوًا أَحَدٌۢ)[4] ﴾[5]، **فالظرفُ** / ٧٧/ **لغوٌ**[6] فضلةٌ مستغنًى عنهُ أبدًا، لا ينتقلُ إليهِ شيءٌ من الثلاثةِ المذكورةِ، ولا لهُ إعرابٌ[7] في نفسِهِ. وأمَّا النصبُ المحليُّ في نحوِ: مررْتُ بزيدٍ، فللمجرورُ فقط، إذِ الجارُّ آلةٌ ووسيلةٌ[8] في إفضاءِ[9] معنَى العاملِ إليهِ، فهيَ إذًا من جملةِ العاملِ، فكيفَ يكونُ من جملةِ المعمولِ؟ فقولُ بعضِ المعربينَ: الجارُّ معَ المجرورِ منصوبُ المحلِّ مسامَحَةٌ، أو[10] يجوزُ بتسميةِ[11] الكلِّ باسمِ الجزءِ.

منها، أي من الظروفِ المبنيَّةِ، **ما**، ظرفٌ، الجملةُ خبرُ الظروفِ، وما بينَهما اعتراضٌ، أو مستأنفَةٌ[12]، **قطِعَ إضافتُه** بحذفِ المضافِ إليهِ بلا عِوَضٍ، إذْ لو عُوِّضَ عنهُ فكأنَّها لم تقطعْ فيعرب[13]، وهوَ في غيرِ الظرفِ كثيرٌ[14]، نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ

---

(١) ب: الظروف.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) ب: وعام.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب و ح.

(٥) سورة الإخلاص الآية: ٤.

(٦) ب: لغوا.

(٧) ح: والعراب.

(٨) ح: وسيلة.

(٩) من ب و ح، وفي الأصل: اقتضاء.

(١٠) مكرر في ب.

(١١) ح: تسمية.

(١٢) عطف على قوله: خبرُ الظروف لا على قوله: اعتراض.

(١٣) ب و ح: يقطع فيعرب.

(١٤) ساقطة من ب.

ٱلْأَمْثَالَ﴾[1]، وفي الظرفِ قليلٌ، نحوَ قولِهِ[2]: [الوافر]

٢٠- وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أُغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

والمعنَى في الحالينِ واحدٌ. وقالَ بعضُهم: المحذوفُ منويٌّ في المبنيِّ، ومنسيٌّ في المعربِ. وقالَ الرضيُّ[3]: "الحقُ هوَ الأوَّلُ"، كـ: قبلُ، وبعدُ، وتحتُ، وفوقُ، وأمامُ، وقدَّامُ، ووراءُ، وخلفُ، وأسفلُ[4]، ودونُ، وأوَّلُ، ومن عَلُ، ومن علوُ، ولا يُقاسُ عليها ما بمعناها، نحوَ: يمينٍ، وشمالٍ، بُنيتْ[5] لاحتياجِها إلى المحذوفِ، وعلى[6] الضمِّ جبْرًا لنقصانِها بأقوى الحركاتِ.

ومثلُه، أي مثلِ الظرفِ المقطوعِ عن[7] الإضافةِ في البناءِ على الضمِّ، **لا غيرُ، وليسَ غيرُ**، للاشتراكِ في العلَّةِ المذكورةِ، وقيلَ: لشبههما بالغاياتِ في شدَّةِ الإبهامِ. فيهِ ما مرَّ من عدمِ الإنتاجِ، فلو[8] قيلَ في الاحتياجِ لَلَغَا الواسطةَ، وشرْطُ بناءِ غيرٍ مقارنتهُ بـ: لا، أو ليسَ[9]، إذْ لم يسمعْ في غيرِهما.

---

(١) سورة الفرقان الآية: ٣٩. وتمامها: ﴿... وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴾.

(٢) قطعة من بيت ينسب لعبد الله بن يعرب وليزيد بن الصعق، وصدره: وساغ لي الشراب. ويروى: (الحميم) مكان (الفرات). وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٠، ٣٢١، شرح الكافية ١/ ٩٦، و ٢/ ١٠٢، همع الهوامع ٣/ ١٩٤، أوضح المسالك ٢/ ٢١٣، شرح ابن عقيل ٣/ ٧٤، خزانة الأدب (تحقيق هارون) ١/ ٤٢٦، ٤٢٩، و ٦/ ٥٠٥، ٥١٠، لسان العرب (حمم) ١٢/ ١٥٤، المقاصد النحوية ٣/ ٤٣٥، تذكرة النحاة ص٥٢٧، شرح التصريح ٢/ ٥٠، شرح قطر الندى ص٢١. والشاهد فيه قوله: (قبلا) حيث قطعه عن الإضافة، ولم يرد لفظ المضاف إليه ولا معناه، ولذا أعرب نصبا على الظرفية.

(٣) قال الرضي: "فعلى هذا لا فرق في المعنى بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق". شرح الكافية ٢/ ١٠٢.

(٤) ب: أسفل.

(٥) ب: وبنيت.

(٦) ح: على.

(٧) ح: من.

(٨) ب و ح: ولو.

(٩) من ح، وفي الأصل و ب: وليس.

وحسْبُ للاشتراكِ المذكورِ أيضًا، وقيلَ: لشبهِهِ[1] بغيرٍ في كثـرةِ الاسـتعمالِ، وعـدمِ تعرُّفِهِ بالإضافةِ.

وهذا من الغرائبِ، إذْ فيهِ ثمانِي أعاجيبَ: ما مرَّ[2] غيرَ مرَّةٍ؛ واستعارةٌ من مسـتعيرِ المستعيرِ؛ وسؤالٌ من سائلِ السائلِ الفقيرِ؛ وعدولٌ من أقوى المشابهةِ وهـو اتحـادُ المعنَـى؛ وأوسطُها وهو[3] الإبهامُ إلى الأدنى، وهو كثرةُ الاستعمالِ لـو ثبـتَ، وهـو ممتنـعٌ؛ ومـن الأصلِ إلى الفرعِ إذ عدمُ التعريفِ[4] نوعُ الإبهامِ على زعمِهِم؛ ولغويَّةٌ توسطُ غيرٍ لتحقُّقِ مشابهةِ[5] حسبٍ بالغاياتِ؛ بل توسطُها أيضًا لتحقُّقِ مشابهتِهِ بالحرفِ، لِمَا[6] ذكرْنا.

ومنها، أي من الظروفِ المبنيَّةِ، وتركُها أنسبُ، **حيثُ** للمكـانِ المـبهمِ، **ويضـافُ إلى الجملةِ** اسميّةً أو فعليّةً، إضافةً أو زمانًا أكثرَ، وقد يُضافُ إلى المفردِ كقولِهِ:

[الرجز]

٢١- **أَمَا تَرَى حَيثُ سهيلٍ طالعًا**[7]

فيعربُه بعضُهم لزوالِ علَّةِ البناءِ، (وهي الإضافةُ إلى)[8] الجملةِ المعدودةِ من مبنيِّ[9] الأصلِ، والأشهرُ بقاؤُه على بنائِهِ لشذوذِ الإضافةِ إلى المفردِ، ونفسُ الإضـافةِ إلى الجملـةِ

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: شبهه.

(٢) بعدها في الأصل: من، وهي مقحمة هنا.

(٣) مكرر في ب.

(٤) ب و ح: التعريف.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: مشابهته.

(٦) ب و ح: كما.

(٧) هذا الرجز لم يعرف قائله: وبعده: نجما يضيء كالشهاب ساطعا.

وهو من شواهد شرح الكافية ٢/ ١٠٨، مغني اللبيب ص١٧٨، شرح شواهد المغني ١/ ٣٩٠، همع الهوامع ٣/ ٢٠٦، خزانة الأدب ٣/ ١٥٥، شفاء العليل ١/ ٤٨٢، المفصل ص٢٠٤، شرح المفصل ٤/ ٩٠، شرح شذور الذهب ص١٦٨، المقاصد النحوية ٣/ ٣٨٤. والشاهد فيه قوله (حيث سهيل) فقد أضاف (حيث) إلى المفرد شذوذا، وبعضهم يرفع (سهيل) على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي حيث سهيلٌ موجود.

(٨) ما بين القوسين بدله في ح: وهو إلى.

(٩) ح: المبني.

لا يوجبُ البناءَ، لتخلُّفِهِ[1] في صورٍ[2] كثيرةٍ، بل لُزومها. وعندَ لحوقِ مَا، نحوَ: حيثما تجلسْ أجلسْ، بناؤُه لتضمُّنِ معنَى إنْ.

وإذا عطفٌ على حيثُ، **لـ**لزمانِ **المستقبلِ، ولو دخلَ** إذا غيرَه، أي غيرَ المستقبلِ، يعني الماضي نحوَ: إذا طلعَتِ الشمسُ، **وتأتي** إذا **لهُ**، راجعٌ إلى غيره[3]، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾[4]، **وفيها**، أي إذا، **معنى الشرطِ**، ولذا اختيرَ معَها الفعلُ لمناسبةِ الشرطِ الفعلَ[5]، ولم يجبْ كـ: إنْ ولو، لعدمِ تأصُّلِهِ فيه. **وقد يتجرَّدُ** إذا من معنى الشرطِ **للظرفيَّةِ**، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ[6]﴾[7]، **ويستعملُ**[8] إذا **اسمًا** بلا تقديرِ في[9]، فَيُرفَعُ ويُجَرُّ، نحوَ: إذا[10]يقومُ زيدٌ إذا يقعدُ عمرٌو / ٧٨ / ، ومنعَه الرضيُّ، لعدمِ الشاهدِ[11]. **وجاءَ إذا للمفاجأةِ**، فيدخلُ[12] المبتدأَ غالبًا. عدلَ عن اللزومِ؛ لئلا يناقضَ ما سبقَ في بابِ الاشتغالِ، وتأويلُه بالغلبةِ[13] تعسُّفٌ.

---

(١) مكرر في الأصل.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: صورة.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) سورة الكهف الآية: ٩٣. وتمامها: ﴿.. وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾.

(٥) مكرر في ح.

(٦) ب و ح: يغشى، وبعدها في ح: للظرفية.

(٧) سورة الفجر الآية: ٤.

(٨) ب: وتستعمل.

(٩) ساقطة من ح.

(١٠) ساقطة من ح، لم يتبق منها إلا: إ.

(١١) قال الرضي: "وعن بعضهم أن إذا الزمانية تقع اسما صريحا في نحو: إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو، أي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو. وأنا لم أعثر على شاهد من كلام العرب". شرح الكافية ٢/ ١١٢.

(١٢) ب: فيد فيدخل.

(١٣) ح: بالغلية.

وإذْ لـلزمانِ[1] **الماضي وإنْ دخلَ غيرَه،** أي[2] الماضـي، كقولِـهِ ـ تَعـالى ـ: ﴿وَإِذۡ يَمۡكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ﴾[3]، **ويـدخلُ الجملـتينِ؛** الاسميَّـةَ والفعليَّـةَ علـى السـواءِ، لعـدمِ معنَـى الشرطِ، ولو قالَ: ويستوي الجملتانِ، لكانَ أظهرَ. **وأتى إذْ للمفاجأةِ،** نحوَ: بينَا عندَ فـلانٍ إذْ طلعَ[4] رجلٌ، فيدخلُ حينَئذٍ الماضي.

وأينَ وأنَّى استفهامًا وشـرطًا، حـالانِ[5] بتسـميةِ الـدالِّ باسـمِ[6] بعـضِ المـدلولِ للمكانِ، **ومتى فيهما،** أي[7] في الاستفهامِ والشرطِ، **وأيَّانَ**[8] **استفهامًا،** كلاهمـا للزمـانِ المبهمِ.

وكيفَ استفهامًا **للحالِ،** بمعنى الصفةِ، لا الزمانِ، وهو جارٍ مُجرى الظـرفِ؛ **لأنَّـه** بمعنى: على أيِّ حالٍ، فإنْ كانَ بعدَه اسمٌ فهو خـبرٌ، نحـوَ: كيـفَ أنـتَ؟ وإنْ فعـلٌ (غـيرُ ناسخٍ)[9] فحالٌ، نحوَ: كيفَ جئْتَ؟. وقدَّمَ[10] الأحوالَ لاشتمالِها على سببِ البناءِ على الظروفِ.

ومذْ ومنذْ، ذكرَهما في الظروفِ، وإنْ لم يكونا ظرفينِ لمشابهتِهما لَهُ في الدلالةِ علـى الزمانِ؛ إمَّا[11] كائنانِ **بمعنـى أوَّلِ المـدَّةِ، فيليهِمـا المفـردُ،** لا المثنَّـى[12] والمجمـوعُ، إلا أنْ

---

(١) ب: اللزومان.

(٢) ح: أي غير الماضي.

(٣) سورة الأنفال الآية: ٣٠. وتمامها: ﴿... لِيُثۡبِتُوكَ أَوۡ يَقۡتُلُوكَ أَوۡ يُخۡرِجُوكَ﴾.

(٤) ح: إذا طلع علينا.

(٥) ب: حالان لان

(٦) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) ح: وأيانا.

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب، زيادة من ح.

(١٠) ح: واقدم.

(١١) من ب و ح، وفي الأصل: ما.

(١٢) ب: مثنى.

يؤوَّلا[1] بالمفردِ، نحوَ: ما رأيتُه مذِ اليومانِ اللذانِ صاحبَنَا فيهما، أي زمانَ المصاحبةِ، **المعرفةُ**، الأولى[2] أنْ يقولَ المعيَّنُ، ليتناولَ نحوَ: ما رأيتُه مذْ يوم لقيتَني[3]. فيهِ، لأنَّه لا فائدةَ في جعلِ الوقتِ المجهولِ أوَّلَ مدَّةٍ فعلٍ للعلمِ بهِ، **أو جميعِها**، أي أو بمعنى[4] جميعِ المدَّةِ، **فيليهما الزمانُ** المقصودُ بيانُه مفردًا، أو مثنًّى، أو مجموعًا.

وقد يدخلان[5] **الفعلَ**، نحوَ: ما رأيتُه مذْ سافرَ. قدَّمَه لظهورِ احتياجِه إلى المحذوفِ، **والمصدرَ**، نحوَ: (مذْ[6] سفره، **وإنْ مخففةً**، نحوَ)[7]: مذْ أنْ **سافرَ، وأنَّ مثقَّلةً**، نحوَ[8]: مذْ أنَّه سافرَ. لم يكتفِ بواحدةٍ لاحتياجِهِ في الشمُولِ إلى التكلُّفِ[9] البعيدِ، فيقدَّرُ زمانٌ مضافٌ. **وهوَ** أي كلُّ واحدٍ منهما **مخبرٌ عنهُ بِها بعدَه**، خلافًا للزّجَّاجِ[10]، فإنَّه عندَه خبرٌ عمَّا بعدَه، ويلزمُهُ[11] كونُ المعرفةِ خبرًا عن نكرةٍ، نحوَ[12]: مذْ يومانِ، فلضعفِهِ لم يذكرْه المصنِّفُ ـ (رحِمه اللهُ)[13] ـ.

ومنها، أي من الظروفِ المبنيَّةِ، قد عرفْتَ ما فيهِ، **لدى** بألفٍ مقصورةٍ، **ولَدُنْ**، بضمِّ الدالِ وسكونِ النونِ، **وأتى** على قلَّةٍ، فلذا زادَ ولم يكتفِ بمجردِ العطفِ: **لَدَنْ** بفتحِ الدالِ، **ولَدِنْ** بكسرها، ولَدْنِ بفتحِ اللامِ أو ضمِّها وسكونِ الدالِ وكسرِ النونِ، (ولَدْ

---

(١) ح: يؤلا.

(٢) ب: الالى.

(٣) ب: لقيضي، و ح: لقيتي.

(٤) ما بين القوسين من ح، وفي الأصل: أي والمعنى، وفي ب: أي بمعنى.

(٥) ب: خلان.

(٦) من ب، وفي الأصل: مدة.

(٧) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٨) مكرر في ح.

(٩) من ب و ح، وفي الأصل: التكليف.

(١٠) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٢٤٣، وذكر أبو حيان أيضا أنه مذهب الأخفش وطائفة من البصريين.

(١١) من ب و ح، وفي الأصل: ويلزم.

(١٢) ب و ح: في نحو.

(١٣) ما بين القوسين ساقط من ب و ح.

بسكونِ الدالِ، ولُدْ بضمِّ اللامِ، ولَدُ بضمِّ الدالِ، كلُّها بمعنى عندَ)[1].

وقَطُّ، بفتحِ القـافِ، وضـمِّ الطـاءِ[2] المشـدَّدةِ في أشـهرِ اللغـاتِ، **للوقـتِ الماضـي، وعَوضُ**، بفتحِ العينِ وضمِّ الضـادِ[3] في المشـهورِ، **للزمـانِ المسـتقبلِ** المنفـيينِ فعلُهمـا[4]، كلاهما بمعنَى أبَـدًا. وإذا أُضـيفَ عَـوضُ أُعـربَ، نحـوَ: عَـوضُ العائضـينَ، أي دهـرُ[5] الداهرينَ. والداهرُ الَّذي يبْقَى على وجهِ الدهرِ.

وجازَ الفتحُ، أي البناءُ على الفتحِ في الظروفِ، **معَ إضافةِ الجملةِ**، نحوَ قولِهِ ـ تَعـالى ـ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[6]، فيمَن قرأَ بالفتحِ[7]، لاكتسابِها البناءَ من المضافِ إليهِ، بـلا واسـطةٍ، ولم يجِـبْ لعـدمِ اللـزومِ، **ومـعَ إضـافةِ إذْ**، كقولِـهِ ـ تَعـالى ـ: ﴿وَمِنْ[8] خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[9]، فيمَن قرأَ[10] بفتحِ الميمِ[11] للاكتسابِ بواسطةٍ.

وكذا في جوازِ البناءِ على الفتحِ **مثلُ**[12] **وغيرُ معَ إضـافةِ مـا وإنْ وأنْ**. سـبقَ وجـهُ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٢) ح: التاء.

(٣) ب: الظاء.

(٤) ح: فعليهما.

(٥) ب: الددهر.

(٦) سورة المائدة الآية: ١١٩.

(٧) هي قراءة نافع. انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٦-٣٢٧، الكشـف عـن وجـوه القـراءات السبع ١/ ٤٢٣، إعراب القرآن ٢/ ٥٣، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣١١، مفاتيح الغيب ٦/ ٢٠٣، الكشاف ١/ ٦٥٨، البحر المحيط ٤/ ٦٣، وفيـه: "وقـرأ نـافع { هـذا يـومَ } بفـتح المـيم، وخرجـه الكوفيون على أنه مبني، خبر لـ (هذا)، وبني لإضافته إلى الجملة الفعلية".

(٨) الواو ساقطة من جميع النسخ.

(٩) سورة هود الآية: ٦٦.وتمامها: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا.. ﴾.

(١٠) ساقطة من ح.

(١١) في الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٥٣٢-٥٣٣: "قرأ نافع والكسائي بفتح الميم... وحجـة من فتح أنه بناه على الفتح لإضافته إلى غـير مـتمكن وهـو (إذ) وعامـل اللفـظ ولم يعامـل تقـدير الانفصال". وانظر معاني القـرآن للأخفـش ٢/ ٣٥٤، مفـاتيح الغيـب ٨/ ٥٦٣، التبيـان ٢/ ٧٠٤، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٩، البحر المحيط ٥/ ٢٤٠، إعراب القرآن ٢/ ٢٩١.

(١٢) مكرر في ب.

الزيادةِ وسببُ جوازِ البناءِ ما ذُكِرَ من الاكتسابِ المذكورِ، لا المشابهةُ للظروفِ[1] المذكورةِ لِمَا عرفْتَ، بل هيَ سببُ الإيرادِ / ٧٩/ في الظروفِ، أمثلتُها قيامي مثلَ ما قامَ[2] زيدٌ[3]، وأنْ يقومَ[4]، وأنَّك تقومُ، وأقولُ غيرَ ما تقولُ، وأنْ تقولَ[5]، وأنَّك تقولُ[6].

واعلمْ[7] أنَّ للاسمِ تقسيماتٍ متداخلةً باعتباراتٍ مختلفةٍ. تقسيمُه[8] إلى المعربِ والمبنيِّ باعتبارِ اختلافِ[9] آخره[10] بالعاملِ وعدمِه، وقد فرغَ منهما، وإلى المعرفةِ والنكرةِ باعتبارِ الإشارةِ إلى معيَّنٍ[11] وعدمِها، وإلى المؤنَّثِ والمذكَّرِ باعتبارِ وجودِ العلامةِ وعدمِه[12]، وإلى المثنَّى والمجموعِ والمفردِ باعتبارِ دِلالتِهِ على اثنينِ أو أكثرَ وعدمِها، وإلى المتصرِّفِ والجامدِ باعتبارِ الاشتقاقِ[13] وعدمِه، والمتصرِّفِ إلى المصدرِ والفاعلِ والمفعولِ والصفةِ والتفضيلِ باعتبارِ اختلافِ معناهُ.

فأرادَ المصنِّفُ أنْ يُبيِّنَ هذه الأقسامَ، لكنْ تركَ منها[14] المفردَ والجامدَ لكونِهما[15] سماعيينِ، ومعرفتُهما على التفصيلِ تحصلُ[16] من اللغة، وعلى الإجمالِ من مقابليهما،

---

(١) ح: الظروف.

(٢) ح: قياسي مثل قام.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) ح: تقوم.

(٥) ب: تقوم.

(٦) ب: تقوم، و ح: يقول.

(٧) ب و ح: اعلم.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: تقسيم.

(٩) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: آخر.

(١١) ح: المعين.

(١٢) ح: وعدمها.

(١٣) ساقطة من ح.

(١٤) ح: فيها.

(١٥) ح: كونهما.

(١٦) ح: يعرف.

وزادَ[1] أسماءَ العددِ؛ لأنَّ لها أحكامًا مخصوصةً، من جملتِها مخالفتُها[2] لسائرِ الأسماءِ في التأنيثِ والتذكيرِ، ولذا ضمَّها إليها، مؤخّرًا عنهما.

والبحثُ عن هذه الأقسامِ سِوى المتصرِّفِ ليسَ من المسائلِ، بل إمَّا من المبادئ كالتقسيمين[3] الأوَّلين[4]، ولكونِ الاحتياجِ إلى الأوَّلِ أشدَّ قدَّمَهُ، ولمَّا كانَ المعرفةُ والمؤنَّثُ وجوديين داخلين تحتَ الضبطِ، قدَّمَهما، وحالُ مقابلَيهما كحالِ المفردِ والجامدِ، ولكنَّ فيهما نوعَ خفاءٍ، فذكرَهما بخلافِهما، وإمَّا من مباحثِ الصرفِ كالأخيرينِ، والبحثُ عن[5] المتصرفِ[6] من حيثُ العملُ من النحْوِ، ومن حيثُ الصيغةُ من الصرفِ، ولذا تركَه المصنِّفُ.

المعرفة

ما، اسمٌ، **فيهِ** نفسِه فقطْ؛ كالمضمراتِ والأعلامِ والمبهماتِ، فإنَّ الإشارةَ داخلةٌ في وضعِها، أو معَ غيرِه كالمضافِ، أو في مجاوره كذي اللامِ والمنادى، فالإشارةُ خارجةٌ[7] عن وضعِ هذهِ الثلاثةِ، حاصلةٌ بالمجاورةِ[8]. وأمَّا إرادةُ هذه الثلاثةِ (من: فيهِ)[9]؛ فإمَّا بطريقِ الجمعِ بينَ الحقيقةِ والمجازِ على مذهبِ المصنِّفِ، أو عمومِ المجازِ إنْ وُجدَ معنًى مشتركٌ[10] وقرينتهُ[11] **إشارةٌ** ذهَنيَّةٌ **إلى معيّنٍ** عندَ المخاطبِ من حيثُ إنَّه معيَّنٌ، فخرجَ نحوُ: أسدٍ، فإنَّه وإنْ كانَ فيهِ إشارةٌ إلى حقيقةٍ معيَّنةٍ، لكنْ لا من حيثُ التعيينُ[12]، بخلافِ

---

(١) ح: وأراد.

(٢) ح: مخالفها.

(٣) ب: كالتقسمين، و ح: كالنقسمين.

(٤) في هامش ب: أي المعرب والمبني.

(٥) ح: من.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: التصرف.

(٧) ح: حارجة .

(٨) ب: بالمجاور.

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٠) ح: المشترك.

(١١) من ب و ح، وفي الأصل: وقرينة.

(١٢) ح: التعين.

أسامةَ. بدَّلَ تعريفَ (الكافيةِ) لعدمِ تناولِهِ المعرَّفَ باللامِ والنداءِ والإضافةِ، لِمَا عرفْتَ.

وهيَ، أي المعرفةُ، **ضميرُ المتكلِّمِ، فضميرُ المخاطبِ، فالأعلامُ** الشخصيَّةُ كـ: زيدٍ، والجنسيَّةُ كـ: أسامةَ وسبحانَ[1]، **فالمبهماتُ** أسماءُ الإشاراتِ[2] والموصولاتِ، **فالمعرَّفُ باللامِ** العهديَّةِ والجنسيَّةِ المنقسمةِ إلى الثلاثةِ، **وَالمعرّفُ بالنداءِ** كـ: يا زيدُ[3]، **والمضافُ** معنًى، إنْ لم يتوغَّلْ في الإبهامِ، مبتدأٌ، **إلى أحدِهما** بالذاتِ، كـ: غلامِ[4] زيدٍ، أو بالواسطةِ كـ: يدِ غلامِ زيدٍ، **كـ: هوَ،** خبرٌ. يريدُ أنَّهما مساويانِ في التعريفِ، وما دخلَه الفاءُ فتعريفُه أنقصُ مِمَّا قبلَه، ومِمَّا فيهِ الواوُ فمساوٍ. وفي هذا بعضُ[5] المخالفةِ لِمَا سبقَ، مِمَّا نقِلَ عن سيبويهِ والجمهورِ[6].

ولَمَّا كانَ ما عدا العلَمَ معلومًا حدًّا وحكمًا، خصَّ[7] العلَمَ، فقالَ: **والعلَمُ في** اصطلاحِ[8] النحاةِ **ما** اسمٌ، أو معرفةٌ، **لا يتناولُ غيرَه،** راجعٌ إلى واحدٍ معيَّنٍ، فخرجَ غيرُ العلمِ، **بوضعٍ واحدٍ،** فدخلَ الأعلامُ المشتركةُ، فإنَّ تناولَها بأوضاعٍ[9]، بخلافِ تناولِ نحوِ: أنَا، وهذا، ومَنْ، فإنَّه بوضعٍ واحدٍ عامٍّ. بقِيَ أنَّ نحوَ: أسامةَ غيرُ داخلٍ في هذا الحدِّ، إلا أنْ يدَّعي أنَّ تناولَه للأفرادِ مجازٌ، ويخدشُه عدمُ الفرقِ في الاستعمالِ بينَها وبينَ أسدٍ، فالحقُّ / ٨٠ / ما قالَه ابنُ الحاجبِ والرضيُّ[10] من أنَّ تعريفَ مثلِها[1] تقديريٌّ، (كعدلِ

---

(١) انظر شرح الكافية ٢/ ١٣٣.

(٢) ب و ح: الإشارة.

(٣) ب: كيا رجل، و ح: يا زيد.

(٤) ح: لغلام.

(٥) من ب، وفي الأصل: نقض، وهي ساقطة من ح.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٥٩، شرح المفصل ٥/ ٨٧، شرح الكافية ١/ ٣١٢، همع الهوامع ١/ ١٩١، شفاء العليل ١/ ١٧٢، الجمل ص١٨٧، الإنصاف مسألة رقم ١٠١ ص٧٠٧، المساعد ١/ ٧٩، شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٠٥.

(٧) ح: فحص.

(٨) ب و ح: والاصطلاح.

(٩) ب: وضاع.

(١٠) شرح الكافية ٢/ ١٣٣.

عُمَرَ لأمورٍ لفظيَّةٍ، مثلِ امتناعِ اللامِ، ومنعِ الصرفِ)[2].

وهوَ، أي العلمُ، **باللامِ** وجوبًا، **لو ثُنِّيَ أو جمِعَ** بعدَ العلميَّةِ، نحوَ: الزيدينِ والزيدِينَ، وأمَّا حالُ العلميَّةِ كـ: أبانين[3] لجبلينِ متقابلينِ، وعرفاتٍ، فلا لامَ فيهِ[4]، **أو سُمِّيَ**، أي العلمُ، أي جُعِلَ العلمُ علمًا **بها**، أي باللامِ كالنجمِ، **غيرَ صفةٍ**، حالٌ من[5] نائبِ الفاعلِ **ومصدرًا**[6]، **وغلبَ**، أي جُعِلَ العلَمُ غالبًا في معيَّنٍ، يريدُ كونَ العلميَّةِ بغَلَبَةِ الاستعمال، لا بوضعٍ واحدٍ معيَّنٍ، **بها**، أي باللامِ كـ: البيتِ للكعبةِ. **وجازَ** دخولُ اللامِ **لو سُمِّيَ بها**، أي باللامِ **أو بدونِها**، **صفةً**، كـ: الحسَنِ. قالَ الرضيُّ: وهذا ليسَ بكليٍّ، إذْ لا يُقالَ المحمَّدُ والعليُّ[7]، **ومصدرًا** كـ: الفضْلِ، ففيمَا[8] عدَاهما تمتنعُ[9] اللامُ، **ولو جُعِلَ** لفظٌ مبنيٌّ **علمًا لهُ**، أي لنفسِهِ، **فالحكايةُ** على بنائِهِ غالبةٌ، **وقد يعربُ** نحوَ: ليتَ تنصِبُ، **ولو جعِلَ** مبنيٌّ علمًا **لغيرِه**[10]، أي لغيرِ نفسِهِ، **فالإعرابُ** واجبٌ كما إذا سُمِّيَ رجلٌ بـ: ليتَ.

وَالنكرة في الاصطلاحِ، **ما سواهُ**، أي ما سوى ما ذكر من أقسامَ المعرفةِ.

المؤنَّث

---

(١) ح: منها.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٣) ح: كأبابين. وأبانان هما جبلان، قال الأصمعي: "أبان الأبيض لبني فزارة، ثم لبني جُرَيْد منهم، وأبان الأسود لبني أسد، ثم لبني والبة منهم، ثم للحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد، وبينهما ثلاثة أميال. وقال آخرون: أبان تثنية أبان ومتالع، غُلِّب أحدهما، كما قيل: العمران والقمران في أبي بكر وعمر، وفي الشمس والقمر، وهما بنواحي البحرين". معجم البلدان (أبانان) ١/ ٦٢ وما بعدها. وانظر مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ١/ ٩.

(٤) ساقطة من الأصل و ح، زيادة من ب.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: مصدرا.

(٧) شرح الكافية ٢/ ١٣١ وما بعدها.

(٨) ب: فيما.

(٩) ب و ح: يمتنع.

(١٠) ح: لغير.

في عرْفِ النحاةِ: **مَا، أي**[١] اسمٌ، **فيهِ التاءُ، ولو** كانَ ذلكَ التاءُ **مقدَّرًا** نحوَ، نارٌ وعقربٌ، قالَ ابنُ الحاجبِ في (الإيضاحِ): "حُكِمَ بأنَّ التاءَ مقدَّرةٌ في الجميعِ، وإنْ كانتْ في الثلاثيِّ أوضحَ"[٢]، وقالَ الرضيُّ:" وأمَّا الزائدُ على الثلاثيِّ فحكمُوا فيهِ، أيضًا، بتقديرِ التاءِ[٣]قياسًا على الثلاثيِّ، إذْ هوَ الأصلُ، وقد يرجعُ التاءُ فيهِ أيضًا شاذًّا، نحوَ: قُدَيْمَةٍ[٤]، ووُرَيئَةٍ[٥][٦]، فظهرَ أنَّ إدخالَ نحوَ: عقربٍ في اللفظيِّ، يخالفُ[٧] العقلَ[٨] والنقلَ، **والألفُ مقصورةً**، نحوَ: حُبلَى، **أو ممدودةً**، نحوَ: حمراءَ.وَ

المذكر

مَا، اسمٌ، **عداهُ**، أي لم يكن فيهِ إحدى الثلاثِ[٩]. في هذا التعريفِ أبحاثٌ:

الأوَّلُ أنَّه إنْ أُريدَ بالتاءِ ما يصيرُ هاءً في الوقفِ، يخرجْ نحوُ: صافناتٍ[١٠]، وأختٍ، وبنتٍ، وإنْ أُريدَ المطلق فلا بدَّ من التقييدِ[١١] بعدمِ الأصالةِ، وإنْ لم يقيّدْ بالآخرِ دخلَ نحوُ: تُراث وتُكْلان[١٢]، وإنْ قُيِّد بالأخرِ الحقيقيِّ خرجَ نحوُ: ضاربتينِ، وإنْ بمعنى الكونِ بعدَ الأصولِ خرجَ نحوُ: أختٍ، وإنْ أُريدَ تاءُ التأنيثِ لزمَ الدورُ.

---

(١) ساقطة من ح.
(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٥٥.
(٣) ساقطة من ح.
(٤) ح: قديدمة، وفي شرح الكافية: قديديمة.
(٥) من ب، وفي الأصل: وورسه، وفي ح: ووريّة.
(٦) شرح الكافية ٢/ ١٦١.
(٧) ب و ح: مخالف.
(٨) ساقطة من ب، وفي ح: للعقل.
(٩) ح: الثلاثة.
(١٠) جمع الصافن، والصافن من الخيل: القائم على ثلاث قوائم، وقد أقام الرابعة على طرف الحافر". الصحاح (صفن) ٦/ ٢١٥٢.
(١١) ساقطة من ح.
(١٢) قال الجوهري: "... واتكلت على فلان في أمري إذا اعتمدته. وأصله اوتكلتُ، قلبت الواوُ ياء لانكسار ما قبلها، ثم أبدلت منها التاء فأدغمت في تاء الافتعال. ثم بُنيت على هذا الإدغام أسماءٌ من المثال وإن لم تكن فيها تلك العلة، توهما أن التاء أصلية، لأن هذا الإدغام لا يجوز إظهاره في حال، فمن تلك الأسماء التُّكَلَةُ، والتُّكْلانُ، والتُّخَمَةُ، والتُّهَمة، والتُّجاه، والتُّراث، والتَّقوى". الصحاح (وكل) ٥/ ١٨٤٥.

والثاني أنَّ من المؤنَّثِ صيغًا[1] موضوعةً، كـ: هيَ، وهاء، وأنتِ، وياءِ نحو: تضربينَ[2]، ونونِ نحوِ: تضربْنَ، (وتا، وته)[3]، وهذه، وهذي، وكِلتا، وثِنتانِ[4]، وكلُّها داخلةٌ في حدِّ المذكر.

والثالثُ أنَّ الألفَ قد تكونُ[5] للإلحاق، فإنْ أُريدَ المطلقُ فلا منعَ، وإنْ أُريدَ بهِ[6] ما[7] للتأنيثِ يلزمُ الدورُ. والجوابُ أنَّا نريدُ الأعمَّ من الحقيقيِّ، والكونَ[8] بعدَ الأصولِ ونقدِّرُ التاءَ في الأمثلةِ المذكورةِ، ونمنعُ التأنيثَ بالصيغةِ طردًا للبابِ، وحفظًا للقاعدةِ، وتسهيلاً[9] للضبطِ، ونريدُ الألفَ الَّذي صارَ مستقلاً في منعِ الصرفِ، وذلكَ معلومٌ باستعمالِ العربِ. ويمكنُ أنْ يقالَ: التعريفُ لفظيٌّ، يُرادُ بهِ التعيينُ، لا التحصيلُ[10]، فلا دورَ.

وهوَ، أي المؤنَّثُ، **حقيقيٌّ لو** كانَ **بإزائِهِ**[11]، (أي بإزاءِ)[12] مسمَّاهُ، **ذكَرٌ من**[13]

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: صنفا.

(٢) قال الرضي: "وأما الياء في تفعلين فالأولى أن يقال إنه اسم لا حرف تأنيث". شرح الكافية ٢/ ١٦١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٤) قال الرضي: "وأما تاء بنت وهنت وأخت وكلتا وثنتان ومنتان فليست لمحض التأنيث بل هي بدل من اللام في حال التأنيث ولذا سكن ما قبلها، وفي منتان كأنه بدل من اللام لكون واحده منة كشفة". شرح الكافية ٢/ ١٦١.

(٥) ب و ح: يكون.

(٦) ساقطة من ب و ح.

(٧) ح: ماء.

(٨) ب: والكوفيون.

(٩) ب و ح: تسهيلا.

(١٠) ح: التحصيص.

(١١) ح: بإذائه.

(١٢) ما بين القوسين ساقط من ب، وبدله في ح: بإذاء.

(١٣) مكرر في ب.

الحيوانِ، كامرأةٍ بإزائِهِ[١] رجلٌ، وناقةٍ بإزائِهِ[٢] جملٌ، **وإلا،** أي وإنْ لم يكنْ في مقابلتِه ذكـرٌ من الحيوانِ **فـَالمؤنَّثُ لفظيٌّ،** كـ: الظلمةِ[٣] وعينٍ. **ولو**[٤] **أُسندَ المشتقُّ،** فعلاً أو غيرَه، **إلى ضميرِ المؤنَّث لفظًا**[٥] حقيقيًّا أو[٦] لفظيًّا **سِوى نحوِ: طلحةَ،** أي علمِ المذكَّرِ، فإنَّه لا يجـوزُ التاءُ في المسندِ إلى ضميره، لا يقالُ: طلحةُ جـاءَتْ، **أو الحقيقـيِّ**[٧]**،** عطـفٌ علـى ضـميرِ المؤنَّث، أي أُسندَ المشتقُّ إلى نفسِ المؤنَّـثِ الحقيقـيِّ غـيرِ الجمـعِ[٨]، إذْ ضـميرُه داخـلٌ في ضميرِ / ٨١/ المؤنَّثِ، وحالُ الجمعِ سيجيءُ. وينبغي أنْ يزيـدَ[٩] مـن الآدمـيينَ، لجـوازِ: سارَ الناقةُ، بلا تاءٍ، **بلا فصـلٍ** بـينَ المشـتقِّ والحقيقـيِّ، احـترازٌ عـن نحـوِ: جـاءَ القاضِـي اليومَ[١٠] امرأةٌ، **فالتاءُ** لازمةٌ في المشتقِّ، نحوَ: الشمسُ طلعَتْ، وجـاءَتْ هنـدٌ. ولـو قـالَ: فالتأنيثُ ليشملَ[١١]: يا هندُ اضربي وتضربينَ، لكانَ صوابًا.

وجازَ التاءُ **في غيرِه،** أي في مؤنَّثٍ[١٢] غيرِ ما ذُكرَ من ضميرِ المؤنَّـثِ والحقيقـيِّ بـلا فصلٍ **سِواه،** أي سِوى نحوِ: طلحةَ، اسـتثناءٌ مـن: غـيرِه، فإنَّـه لا يجـوزُ التـاءُ في منسـدِه. أمثلتُه: طلعَ الشـمسُ، أو طلعَـتْ، وجـاءَ اليـومَ هنـدٌ، وجـاءَتْ. **وكـذا في** جـوازِ التـاءِ **ظاهرُ الجمعِ مطلقًا،** واحدُه مذكَّرٌ أو مؤنَّثٌ، حقيقـيٌّ أو لفظـيٌّ، نحـو: جـاءَتِ الرجـالُ،

---

(١) ب: بإزاء، و ح: بإذائها.

(٢) ب و ح: كظلمة.

(٣) مكرر في ب، و في ح: لو.

(٤) ب و ح: مطلقا.

(٥) ساقطة من ح.

(٦) ح: حقيقي.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: الجميع.

(٨) ح: نريد.

(٩) ساقطة من ح.

(١٠)

(١١) ح: يشمل، وبعدها فيها وفي ب: نحو.

(١٢) ب: المؤنث.

﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ﴾[1]، **سِوى جمْعِ المذكَّرِ السالِمِ،** فإنَّه لا يجوزُ فيهِ التاءُ، إلا أنْ يُشبِهَ المكسَّرَ، كـ: بنونَ، فيجوزُ فيهَ التاءُ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿ءَامَنَتۡ بِهِۦ[2] بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[3]، **وضميرُ جمعِ**[4] **المذكَّرِ العاقلِ سواهُ،** أي سوى المذكَّرِ السالِمِ، فإنَّ ضميرَهُ الواوُ، لا غيرُ، نحوَ: الزيدونَ جاءُوا، **ضميرُ فعلَتْ،** باعتبارِ الجماعةِ، **وفعلُوا** على الأصلِ، نحوَ: الرجالُ جاءَتْ، أو جاءُوا، **وَ**ضميرُ جمعِ **المذكَّرِ غيرُهُ،** أي غيرُ العاقلِ، **وَ**ضميرُ جمعِ **المؤنَّثِ (مطلقًا ضميرُ)**[5] **فعلَتْ وفعلنَ،** لِمَا ذُكرَ، نحوَ: الأيامُ والنسوةُ ذهبَتْ، أو ذهبْنَ.

أسماء العدد

لم يعرِّفْهُ؛ لأنَّه على معناهُ اللغويِّ، الَّذي هوَ أظهرُ مِمَّا عرفَ بهِ لو[6] سلِمَ من الاعتراضِ. **أصولُها،** أي أصولُ أسماءِ العددِ الَّتي يتفرَّعُ منْها باقِيها[7] بالنقصانِ، أو الزيادةِ، أو الإضافةِ، أو العطفِ، لفظًا أو تقديرًا، **واحدٌ**[8] **إلى عشْرةٍ،** نظرُوا إلى شرفِ المعنَى وتقدُّمِهِ في الخِلْقةِ[9]، ولكنَّ فيهِ جعلَ المجرَّدِ فرْعًا، والمزيدَ[10] أصْلاً، وهو قلبُ الموضوعِ، وخلافُ المطبوعِ، معَ أنَّهم أوَّلوهُ بالمؤنَّثِ فاستوَيَا[11]، فالحقُّ اعتبارُ اللفظِ، وإسقاطُ النقصانِ في التفرُّعِ، **وتميمٌ تكسِرُ**[12] **شينَها**[13]، أي عَشرةٍ، تحرُّزًا عن توالي

---

(١) سورة يوسف الآية: ٣٠. وتمامها: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾.

(٢) ساقطة من ح.

(٣) سورة يونس الآية ٩٠. وتمامها: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ... ﴾.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب، وفي ح كلمة (ضمير) وحدها ساقطة فقط.

(٦) ح: ولو.

(٧) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) ب: أحد.

(٩) ح: الحلقة.

(١٠) ح: والمزيد فيه.

(١١) ب: فاستوى.

(١٢) ب: تميم يكسر، و ح: وتميم يكسر.

(١٣) انظر الكتاب (بولاق) ٢/ ١٧١، لسان العرب (عشر) ٤/ ٥٦٨، وفيه أن كسر الشين من عشرة

الفَتَحاتِ معَ ثقلِ التركيبِ، والحجازيونَ يسكِّنونَها[1]؛ لأنَّ أصلَ المحذورِ[2] توالي الحركاتِ، لم يُصِبْ في تقديمِ هذا، لأنَّه يُوهِمُ الإطلاقَ، وهو مقيدٌ بالتركيبِ بخلافِ التأخيرِ، **ومائةٌ وألفٌ.** فالأصولُ اثنتا عشرةَ كلمةً.

ولَمَّا كانَ الغرضُ من ذكرِ أسماءِ العددِ بيانَ الأحكامِ المختصَّةِ بِها، تركَ ما كانَ على من القياسِ، فبدأَ من الثلاثةِ، فقالَ:

وثلاثة، بغيرِ تنوينٍ، لكونِها علَمًا لنفسِها، ولذا جازَ[3] وقوعُها مبتدًا، **إليها،** أي منتهيًا إلى عشرةٍ. فإنْ قيلَ: لا امتدادَ في ثلاثةٍ فلا انتهاءَ، وإنَّه يلزمُ أنْ يخرجَ عشرٌ من الحكمِ، لعدمِ تناولِ صدرِ الكلامِ على سبيلِ القطعِ[4]، فكانَ كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ﴾[5]، وإنَّمَا الدخولُ في التناولِ القطعيِّ[6]، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾[7]. قلنَا: تقديرُ الكلامِ وثلاثةٌ، والزائدُ عليهَا إليها[8]، فالامتدادُ[9] والتناولُ قطيعانِ، فتكونُ[10] الغايةُ[11] لإسقاطِ ما وراءَها[12]، لا لِمدِّ الحكمِ إليهَا، الَّذي

لغة لأهل نجد.

(١) انظر لسان العرب (عشر) ٤/ ٥٦٨.

(٢) ح: المحذوف.

(٣) ح: جار.

(٤) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٥) سورة البقرة الآية: ١٨٧.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: القطع.

(٧) سورة المائدة الآية: ٦. وتمامها: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾.

(٨) ساقطة من ح.

(٩) ح: فافالامتداد.

(١٠) ب و ح: فيكون.

(١١) ح: الغايات.

(١٢) ب: رايها.

هوَ حكمُ[1] عدمِ التناولِ[2] القطعيِّ، ملابسٌ **بالتاءِ**، كائناتٍ[3] **للمذكَّرِ**، أو بالعكس، اعتبارًا لتأنيثِ الجماعةِ، **وبدونِها**، أي التاءِ، كائناتٍ(٤) **للمؤنَّثِ**، فرْقًا بينَهما، وللمذكَّرِ تقدمٌ بالشرفِ والزمانِ. ووجهُ تركِ ما دونَ ثلاثةٍ[4] هاهنا، وفيما سيجيءُ سبقَ[5].ولو[6] ذكرَ إعلامًا لوجوبِ تغييرِ[7] واحدٍ (إلى أحدٍ، وواحدةٍ)[8] إلى إحدَى عندَ التركيبِ مطلقًا، وحذْفِ النونِ من ثنتانِ واثنتانِ عندَ التركيبِ معَ العشرةِ، لكانَ أوجَهَ.

وثلاثةَ عشرَ / ٨٢ / ، والزائدُ عليها منتهيًا، **إلى تسعةَ عشرَ**، كائنٌ **للمذكرِ**، إبقاءً للجزءِ[9] الأوَّلِ بحالهِ[10]، وحُذِفُ[11] التاءُ من الثاني كراهةَ اجتماعِ علامتَي التأنيثِ من جنسٍ واحدٍ، فيما هوَ كالكلمةِ الواحدةِ، بخلافِ إحدى عشرةَ، وتاءُ ثنتان واثنتان[12]، لَمَّا لزِمتا الوسَطَ لعدمِ[13]مفرديهما، وكانتا بدَلين من لامِ الكلمةِ، وهمزةُ الوصلِ للابتداءِ لا للتعويضِ، كانتا كجنسٍ آخرَ، وأمَّا حذفُ[14] التاءِ من أحدَ عشرَ[15] واثنا عشرَ[16]،

---

(١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) ب و ح: كائنا.

(٤) ح: ثلاث.

(٥) أي قوله: " ولما كان الغرض من ذكر أسماء العدد بيان الأحكام المختصة بها ترك ما كان على القياس ".

(٦) ب و ح: ولكن لو.

(٧) ح: تغير، وساقطة من ب.

(٨) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٩) ح: الخبر.

(١٠) ح: بحلاله.

(١١) ح: وحذفت.

(١٢) ب: اثنتا.

(١٣) مكرر في ب.

(١٤) ح: وحذفت.

(١٥) ح: إحدى عشرة.

(١٦) ساقطة من ح.

فحَمْلاً على نظيرِه[1]، وتبعيدًا عن نقيضِهِ[2].

وثلاثَ عشرةَ[3] **إلى تسعَ عشرةَ للمؤنَّثِ،** تحقيقًا لتمامِ المخالفةِ.

وبابُ نوعِ **عشرينَ،** وهوَ ثمانيةُ ألفاظٍ، **مستعملٌ فيهما،** أي المذكَّرِ والمؤنَّثِ.

ويعطفُ العددُ[4] **الأكثرُ**[5] الزائدُ على تسعةَ عشرَ، يعني العقودَ الثمانيةَ، **على العددِ الأقلِّ،** يعني الأحدَ إلى التسعةِ، من[6] غيرِ تغييرِ[7] حالةِ الإفرادِ في التذكيرِ والتأنيثِ، تقولُ: ثلاثةٌ وعشرونَ، وثلاثٌ وعشرونَ[8]، إلى تسعةٍ وتسعينَ، بل تسعٍ وتسعينَ.

ومائةٌ وألفٌ ومائتانِ وألفانِ مستعملاتٌ **فيهما،** أي المذكَّرِ والمؤنَّثِ. ولمْ يذكرْ جمعَهما[9] لعدمِ دلالتِهِ على عددٍ معيَّنٍ، وهيَ[10] المرادُ من أسماءِ العددِ، ولذا[11] لمْ يذكرْ بِضْعةً، ولو لمْ يذكرِ التثنيةَ أيضًا، لكانَ أوجهَ؛ لدِلالةِ الاتحادِ في المفردِ عليهِ فيها، معَ كونِها قياسًا. **وهوَ،** أي هذا العددُ، يريدُ مائةً وما زادَ، ملابسٌ **بعكسِهِ،** أي عكسِ ما سبقَ في بابِ العطفِ. يريدُ أنَّه يعطفُ الأقلُّ[12] على الأكثرِ. تقولُ: مائةٌ وواحدٌ، وثلاثةٌ وخمسةَ عشرَ، وألفٌ ومائةٌ وواحدٌ.

وقد أحسنَ المصنِّفُ حيثُ قدَّمَ قولَهُ: **ولو** كانَ **اللفظُ** مذكَّرًا كشخصٍ **دونَ المعدودِ،** بأنْ أُريدَ بهِ المرأةُ مثلاً، **أو** كانا ملابسينِ **بالعكسِ،** بأنْ كانَ اللفظُ مؤنَّثًا، كنفسٍ، والمعدودُ

(١) في هامش ب: وهو ثلاثة عشر.

(٢) في هامش ب: وهو إحدى عشرة.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: عشر.

(٤) ح: العدد.

(٥) ب: والأكثر.

(٦) ب: ومن من.

(٧) ح: نغر تغير.

(٨) ب: ثلاث خمسون، و ح: ثلاث وخمسون.

(٩) ب: جميعهما.

(١٠) ب: وهو.

(١١) من ب و ح، وفي الأصل: ولذ.

(١٢) ب و ح: الأقل فيه.

مذكَّرًا، بأنْ أُريدَ بهَ الرجلُ مثلاً[1]، **فالأحسنُ رعايتُهُ،** أي رعايةُ اللفظِ، وإنْ كانَ رعايةُ المعنى أيضًا جائزةً، تقولُ: ثلاثةُ أشخصٍ، وأربعُ أنفسٍ، وهوَ الأقيَسُ والأكثرُ في كلامِهم، ويجوزُ: ثلاثُ أشخصٍ، وأربعةُ أنفسٍ، على بحثِ تمييزِ العددِ.

ولكنْ لو أخّرَ عن قولِهِ: **ويجوزُ في**[2] **ثمانيَ عشرةَ الفتحُ** في الياءِ، كسائرِ أخواتِهِ[3]، **والسكونُ** لثِقَلِ المركَّبِ، كـ: معدي كربَ، **والحذفُ** معَ إبقاءِ الكسرةِ[4] الدالَّةِ[5] عليها، لزيادةِ التخفيفِ[6]، **وضَعُفَ** حذفُ الياءِ **معَ فتحِها،** أي النونِ، لغايةِ التخفيفِ، لعدمِ الدلالةِ على الياءِ المحذوفةِ، لكانَ[7] أولى، كما لا يخفَى. والأوجَهُ من الكلِ ذكرُهُ في المذكَّرِ والمؤنَّثِ لعدمِ اختصاصِهِ بأسماءِ العددِ.

وكذا أحسنَ في تقديمِ قولِهِ: **ولا مميِّزَ لواحدٍ واثنانِ،** وكذا واحدةٌ[8] واثنتانِ وثنتانِ، للتقدُّمِ[9] الطبيعيِّ[10]، وتركَ وجهَهُ، وهوَ الاستغناءُ بلفظي معدودَيهما، مثلَ: رجلٍ ورجلان، لإفادتِهما النصَّ المقصودَ بالعددِ؛ لأنَّه في صددِ المسائلِ، لا الدلائلِ[11].

ولَمَّا كانَ لتمييزِ العددِ أحكامٌ[12] مخصوصةٌ أيضًا قالَ: **ومميِّزُ الثلاثةِ،** والزائدُ **إليها،** أي إلى العشرةِ، بل العشرِ، **مخفوضٌ** بالإضافةِ للتخفيفِ، **مجموعٌ** ليطابقَ المعدودُ العددَ،

---

(١) ب: والمعدود مثلا.

(٢) مكرر في ب.

(٣) ح: أخواتها.

(٤) ح: الكشرة.

(٥) ب: الدلالة.

(٦) ح: التخفيفة.

(٧) جواب لقوله: ولكن لو أخر....

(٨) ب و ح: الواحدة.

(٩) من ب و ح، وفي الأصل: للمتقدم.

(١٠) ب و ح: الطبعي.

(١١) ح: الدائل.

(١٢) من ح، وفي الأصل و ب: أحكاما.

وإنْ[1] وجدَ جمعيَّتُها **معنًى** من جهةِ المعنَى دونَ اللفظِ، نحوَ[2]: ثلاثةِ رهطٍ، **إلا في ثلاثِمائةٍ إلى تسعِمائةٍ،** وذلك أنَّ[3] للمائةِ جمعين مئينَ[4] ومئاتٍ، ولا يضافُ العددُ إلى جمعِ المذكَّرِ السالمِ، لا يقالُ: ثلاثةُ مسلمينَ ومائةٍ[5]، فيلزمُ وقوعُ جمعِ المذكَّرِ السالمِ بعدَ / ٨٣ / الثلاثِ وأخواتِه، بعدَ تعوُّدِ وقوعِ جمعِ المذكَّرِ السالمِ بعدَه، ويلزمُ عندَ ذكرِ مميِّزِها، كأنْ يقالَ: ثلاثُمائةِ رجلٍ، مثلاً، أنْ يليَ التمييزُ المجموعَ بالألفِ والتاءِ، بعدَما تُعوِّدَ مجيئُهُ بعدَ ما هوَ في صورةِ المجموعِ بالواوِ والنونِ، أعني: عشرينَ إلى تسعينَ، وهما[6] لكونِهما ضدَّي العادتينِ مكروهتانِ، فاقتُصرَ على المفردِ، معَ كونِه أخصرَ.

ومميِّزُ أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ منصوبٌ، لتعذُّرِ الإضافةِ، لكراهَتِهم جعلَ ثلاثةِ أشياءَ كالاسمِ الواحدِ، بخلافِ نحوِ[7]: خمسةَ عشركَ، فإنَّ المضافَ إليهِ لَمَّا كانَ (غيرَ العددِ، كانَ)[8] منبِّهًا للتعددِ[9]، وبخلافِ[10] نحوِ ثلاثِمائةِ رجلٍ، فإنَّ إعرابَ الأوَّلينِ يمنعُ الاتحادَ في غيرِ بابِ عشرينَ، وإبقاءَ ما في[11] صورةِ نونِ الجمعِ، أو حذْفَ نونِ غيرِهِ فيهِ، **مفردٌ؛** لكونِهِ أخفَّ، معَ ثقلِ التركيبِ.

ومميِّزُ مائةٍ وألفٍ ومميِّزُ تثنيَتِهما ومميِّزُ جمعِهِ، أي ألفٍ، فإنَّ[12] جمعَ[13] المائةِ لا

---

(١) ح: ووإن

(٢) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٣) ح: لأن.

(٤) ساقطة من ب و ح.

(٥) ب و ح: ومئات. وانظر شرح الكافية ٢/ ١٥٣.

(٦) في هامش ب: "أي اللزومان". وهما قوله: "فيلزم وقوع.."، و: "ويلزم عند ذكر..".

(٧) ساقطة من ب.

(٨) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٩) ح: لتعدد.

(١٠) ب و ح: وبخلاف نحو.

(١١) ساقطة من ب.

(١٢) مكرر في ب.

(١٣) ساقطة من ب.

يستعملُ معَ المميِّز **مجرورٌ** بالإضافةِ للتخفيفِ، كما سبقَ، **مفردٌ؛** لأنَّه قد يُضافُ إليهِ، نحـوَ: ثلاثةٍ، فيحصلُ التركيبُ فتُرجِّحُ[1] الخفَّةُ على المطابقةِ، وحُمِلَ المفردُ عليهِ طرْدًا للبابِ.

ولَّما كانَ من أحكامِ[2] العددِ أنْ يشتقَّ منهُ اسمُ فاعلٍ، أو ما في صورتِهِ، ولكلٍ منهما بحثٌ مختصٌّ، شرعَ فيهِ، فقالَ:

والمفردُ، أي[3] اللفظُ الدالُّ على الواحدِ **من** المعدودِ **المتعدِّدِ،** ملابسًا باعتبارِ **تصييرِهِ،** أي تصييرِ معنَى ذلكَ المفردِ عددًا[4] أنقصَ أزيدَ عليهِ بواحدٍ، **الثاني إلى العاشرِ** والعاشرةِ، **لا غيرُ،** أي لا يُشتقُّ مَّما فوقَ العشرةِ؛ لأنه اسمُ فاعلٍ حقيقةً، فيقتضِي[5] مفردًا مشتقًّا منهُ، **كـ: ثالثِ اثنينِ،** أي مصيرُهما ثلاثةٌ. يريدُ أنَّه[6] يضافُ أبدًا إلى الأنقـصِ بدرجـةٍ، إذْ لا يتصوَّرُ التصييرُ بزيادةِ الواحدِ في الأنقصِ[7] بدرجتينِ، أو المسـاوِي، أو الزائـدِ. **وباعتبـارِ حالِهِ،** أي مرتبتِهِ من العددِ، من غيرِ اعتبارِ معنى التصييرِ، **الأوَّلُ** والأولَى **إليـهِ،** أي إلى[8] العاشـرِ والعاشـرةِ، **والحـادِي عشـرَ** والحاديـةَ عشـرةَ[9] **إلى التاسـعَ عشـرَ**[10] والتاسـعةَ عشـرةَ(٣)، **ولا نهايـةَ لـهُ،** بـل يتجـاوزُ العشـرينَ، ولكـنْ بـالواوِ. تقـولُ[11]: الحـادِي والعشرونَ، والثاني والثلاثونَ، والثالثُ والأربعونَ.

ولَّما لم يكنْ هذا القسمُ اسمَ فاعلٍ في الحقيقةِ، جُوِّزَ اشتقاقُهُ من الجزءِ الأوَّل، والمعنَى على الواحدِ من الجزأينِ، ثمَّ إنَّ الأوَّلَ لا يضافُ إلا إلى[12] مَا فوقَه، يقالُ: أوَّلُ[1] الاثنينِ

---

(١) ب: فيرجح، و ح: فرجح.

(٢) ب أحكان.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: عدا.

(٥) ح: فيفضي.

(٦) من ب، وفي الأصل: أنهما، وفي ح: أن.

(٧) ب: الواحد.

(٨) ساقطة من ب و ح.

(٩) من ب و ح، وفي الأصل: عشر.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: عشرة.

(١١) ح: وتقول.

(١٢) ساقطة من ب.

أو الثلاثةِ، إلى مَا[2] لا نهايةَ لَهُ، والباقِي يضافُ إلى مثلِهِ وما فوقَه، يقالُ: ثالثُ الثلاثةِ ورابعُ الخمسةِ، ولا يضافُ إلى الناقصِ، فلا يقالُ[3]: ثالثُ اثنين، إذْ معناهُ واحدٌ واقعٌ بعدَ الاثنينِ فقطْ، كـ: **حادي عشرَ أحدَ عشرَ**، بإضافةِ المركَّبِ الأوَّلَ إلى المركَّبِ الثاني، أي[4] واحدٌ من أحدَ عشرَ متأخِّرٌ عن عشرٍ، فيُبنى الجزءانِ من كلِّ المركَّبين، (**أو حادِي أحدَ عشرَ**، بحذفِ الجزءِ)[5] الأخيرِ من المركَّبِ الأوَّل، معَ بقاءِ المعنَى على حالِهِ، **ويعربُ الجزءُ الأوَّلُ، حينَئِذٍ**، لانتفاءِ التركيبِ الموجِبِ للبناءِ، ويُبنى الجزءانِ الباقيانِ لوجودِهِ فيهما.

المثنى

ما، اسمٌ، كانَ **في** موضعِ **آخرِهِ**، ولو حَذَفَ: في، لكانَ أخصرَ وأظهرَ[6]، **ألفٌ** زائدةٌ، **أو ياءٌ** كذلك، **فتِحَ ما قبلَها**، أي الياءِ، لظهورِ لزومِ فتحِ ما قبلَ الألفِ[7] **ونونٌ كسِرَتْ؛ ليُفيدَ** ذلكَ الاسمُ **أنَّ معَهُ**، أي معَ مدلولِ مفردِهِ، **مثلَهُ**، أي مثلَ ذلكَ المدلولِ في الوَحْدَةِ والجنسِ فقطْ، فخرجَ نحوُ: غلمانٍ، فلا يُقالُ قُرْءان / ٨٤/ ، لطُهْرٍ وحيضٍ عندَ الجمهور[8]، لعدمِ الجنسيَّةِ، بخلافِ: الزَّيدينِ والقمرينِ[9]، لأنَّهما بمعنَى المسمَّيينِ بزيدٍ وقمرٍ، حقيقةً أو مجازًا، فتَتَحقَّقُ[10] الجنسيَّةُ. وحذْفُ النونِ عندَ الإضافةِ لا ينافي كونها

---

(١) من ب و ح، وفي الأصل: أو.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: معا.

(٣) ساقطة من ح.

(٤) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٥) ما بين القوسين بدله في ح: "أو حادي عشر بحذف".

(٦) ب و ح: أظهر وأخصر.

(٧) ح: ألف.

(٨) قال الرضي: "وهذا الَّذي ذهب إليه المصنف خلاف المشهور في اصطلاح النحاة، فإنهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد، فلا يسمون زيدا، وإن اشترك فيه كثيرون، جنسا، وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة، كقولك: القرءان للطهر والحيض، والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب..." .شرح الكافية ٢/ ١٧٢.

(٩) في الأصل: الزيدان والعمران، وفي ب:الزيدين وقمرين، وفي ح: الزيدين والعمرين، وما أثبت هو الوجه.

(١٠) ب و ح: فيتحقق.

جزءًا[1] من الدالِّ، لأنَّه كالترخيمِ، ولا يقتضِي خروجَ المضافِ؛ لأنَّ المرادَ أصلُ[2] (الوضْعِ. وجعلُها عِوَضًا عن أصْلِ[3] الحركةِ أو التنوينِ، يقتضِي عدمَ[4])[5] وجودِها إلا بعدَ[6] التركيبِ معَ العاملِ، وليسَ كذلكَ. وإرجاعُ ضميرِ[7]: ليُفيدَ إلى الزوائدِ، يقتضِي كونَها كلمةً لا جزءَها، والمثنَّى غيرُها. وإنْ[8] أردْتَ الوقُوفَ علَى ما هوَ الحقُّ فارْجِعْ إلى صدْرِ الكتابِ.

ولَمَّا كانَ انقلابُ الألفِ والهمزةِ[9] في المثنَّى من بحثِ الصرفِ، لا حاجةَ إليه في النحْوِ أصْلاً، ترَكَهُ، بخلافِ تعريفِهِ يُحتاجُ إليهِ في بحثِ الإعرابِ، والنعتِ[10] ونحوِهما، وحذْفِ نونِهِ عندَ الإضافةِ، فإنَّه من لوازمِ التركيبِ، (فيناسِبُ[11] النحوَ الباحثَ عن التغييراتِ التركيبيَّةِ)[12] من الإعرابِ والبناءِ، فقالَ: **وتحذفُ[13] نونُه بالإضافةِ**، لشبَهِهِ بالتنوينِ، لا لقيامِهِ مقامَهُ، لِمَا عرفْتَ. ولو ترَكَ قولَهُ: **وَيحذفُ التاءُ[14] في: خُصْيَانِ[15]** تثنيةُ خُصيةٍ[16]، **وأَلْيَانِ** تثنيةُ أَلْيَةٍ، على خلافِ القياسِ لشدَّةِ الاتصالِ، بحيثُ لا يُنتفعُ[1]

---

(١) ح: جزء.

(٢) ح: الوصل.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) ب: وعدم.

(٥) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٦) ب و ح: بعد عدم.

(٧) ساقطة من ح.

(٨) ب و ح: فإن.

(٩) ب و ح: الهمزة والألف.

(١٠) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١١) ح: فيناسب آلة.

(١٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٣) ب و ح: ويحذف.

(١٤) من ب و ح، وفي الأصل: الياء.

(١٥) ح: حصيان.

(١٦) ح: حصية.

بأحدِهما[٢] بدونِ الآخرِ[٣]، فكانا كالمفردِ[٤]، ويجوزُ إثباتُ التاءِ على القياسِ، لكانَ[٥] أنسبَ، لعدمِ تعلُّقِهِ بالنحْوِ.

المجموع

ما، اسمٌ، إنْ جُعِلَ الزوائدُ حروفَ مبنًى، أو لفظٌ إنْ حروفَ[٦] معنًى، **دلٌّ** بالوضْعِ **على أفرادٍ**، فخرجَ التثنيةُ واسمُ الجنسِ؛ لأنَّه وضِعَ للماهيَّةِ، فلذا يصدُقُ على الواحدِ فأكثرَ[٧]، فلا وجْهَ[٨] لقولِ الفرَّاءِ[٩]: إنَّ كلَّ اسمِ جنسٍ لهُ واحدٌ بالتاءِ، كـ: تمْرٍ، أو بالياءِ[١٠]، كـ: رومٍ، جمْعٌ معَ عدمِ وجودِ خواصِّهِ؛ من عدمِ النسبةِ، والتصغيرِ، وعودِ ضميرِ المفردِ إليهِ، وأمَّا ما ليسَ لهُ واحدٌ، كذلكَ، كـ: خَلٍّ[١١] وتُرابٍ، فليسَ بجمعٍ، بالاتفاقِ، وخرجَ أسماءُ العددِ أيضًا؛ لأنَّها تدلُّ على آحادٍ وأجزاءٍ، لا أفرادٍ[١٢]، فإنّ أفرادَ الشيءِ يلزمُه صدقُه، أو صدقُ أصلِه عليها، بخلافِ آحادِهِ، فأفرادُ العشرةِ، مثلاً، كلُّ عشرةٍ، وآحادُه كلُّ واحدٍ منها، فلذا يدلُّ الآحادُ بالأفرادِ.

---

(١) ح: ينفع.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: أحدهما.

(٣) ب: الأخرى.

(٤) قال الجوهري: "الأموي: الخُصية: البيضة. وقالت امرأة من العرب:

لست أبالي أن أكون مُحْمَقَهْ ... إذا رأيتُ خُصيَةً مُعلَّقَهْ

والجمع خُصًى، فإذا ثنيت قلت: خُصيانِ ولم تلحقه التاءَ، وكذلك الأليَةُ إذا ثنيت قلت: أَليَانِ، ولم تلحقه التاء، وهما نادران". الصحاح (خصى) ٦/ ٢٣٢٨.

(٥) جواب لو في قوله: "ولوترك قوله..".

(٦) ب: حرف.

(٧) ب و ح: وأكثر.

(٨) ب: حاجة.

(٩) ح: القراء. وانظر معاني القرآن ٣/ ١١٢، الفوائد الضيائية ٢/ ١٣٩، شرح الكافية ٢/ ١٧٨.

(١٠) ب: أو الياء.

(١١) ح: كحل.

(١٢) ح: الأفراد.

بحروفٍ مفردةٍ، ليسَ المرادُ بهِ: ما ليسَ بمثنًى ولا بمجموعٍ، للدورِ، وخروجِ جمعِ الجمعِ، بل[1] إمَّا الأصلُ، وإمَّا الدالُّ على الفردِ حقيقيًّا، كـ: كأنعامٍ، أو اعتباريًّا، كـ: أناعيمَ، فأنعامٌ من حيثُ دلالتُها على أفرادٍ من نَعَمٍ جمعٌ، ومن حيثُ دلالتُها على ثلاثةٍ منهُ، مثلاً، مأخوذةٍ جملةً معدودةٍ واحدةً مفردٌ لأناعيمَ، فلذا قيلَ: إنَّ جمعَ الجمعِ لا يصدقُ على أقلَّ من تسعةٍ، فخرجَ اسمُ جمعٍ، لا مفردَ لهُ من لفظِهِ، كـ: إبلٍ وغنَمٍ، فإنَّه ليسَ بجمعٍ باتفاقٍ، وإنْ شارَكهُ في الدلالةِ على الأفرادِ، وعدمِ الصدقِ على الواحدِ والاثنينِ، وأمَّا مَا لَهُ صورةُ مفردٍ من لفظِهِ كـ: ركْبٍ في راكِبٍ[2]، وباقرٍ في بقَرٍ، فجمعٌ عندَ الأخفشِ[3] لصدقِ حدِّهِ عليهِ، واسمُ[4] جمعٍ، لا جمعٌ عندَ سيبويه، فراكبٌ وبقَرٌ ليسَا بمفردَي ركبٍ وباقرٍ عندَهُ[5]، وإنْ اتفقَ اشتراكُهما في الحروفِ الأصليَّةِ. والَّذي حملَ سيبويهِ على هذا أمرٌ لفظيٌّ، وهوَ عدمُ[6] وجودِ خواصِّ الجمعِ السابقةِ، وقد سبقَ في صدرِ الكتابِ أنَّ نظرَهم لَمَّا كانَ في الألفاظِ، جعلُوا الخواصَّ أصْلاً، والحدودَ تَبَعًا، وتمحَّلُوا فيها، وقدَّرُوا مَا[7] لا وجودَ لَهُ، حِفْظًا للقواعدِ، وتسهيلاً[8] للضبطِ. وتركَ التصريحَ بعدمِ[9] جمعيَّتِهِ، نحوَ: ركبٍ وتمْرٍ؛ إمَّا[10] اكتفاءً بعدمِ صدقِ التعريفِ، لشهرةِ مذهبِ سيبويهِ، أو مَيلاً إلى مذهبِ الأخفشِ، وهو الظاهرُ.

ولو كانَ ذلكَ المفردُ **اعتبارًا،** أي اعتباريًّا، لا مستعمَلاً / ٨٥/ ، ليدخلَ نحوُ: عباديدَ،

---

(١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٢) ح: الراكب.

(٣) انظر شرح الكافية ٢/ ١٧٨.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: واسمع.

(٥) قال سيبويه: "هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده، ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذوْد، إلا أن لفظه من لفظ واحده، وذلك قولك: رَكْبٌ وسَفْرٌ، فالركب لم يكسّر عليه راكب". الكتاب ٣/ ٦٢٤ ، وانظر ٣/ ٦٢٥.

(٦) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) ب: وأما.

(٨) ب: تسهيلا.

(٩) ب: بعد.

(١٠) ؛: وأما.

يقدَّرُ لهُ عبدودٌ، ونسوةٍ يقدَّرُ لهُ كونُ نساءٍ مفردًا لهُ، كـ: غلامٍ وغِلمَـةٍ، ومـذاكيرِ **في جمـعِ** ذكرٍ يقدَّرُ لهُ مذكورٌ أو مِذكارٌ، ومحاسنٍ في جمعِ حَسَنٍ يقدَّرُ لهُ محسـنٌ، ومشـابِهٍ[1] **في جمـعِ** شَبَهٍ يقدَّرُ لهُ مشْبَهٌ، وأحاديثِ النبيِّ ـ عليهِ السلامُ ـ في جمعِ حديثٍ، وليسَ جمعَ الأُحدوثـةِ المستعملةِ؛ لأنَّها الشـيءُ الطفيـفُ الرذيـلُ[2]، حُوشِـيَ الـنبيُّ ـ عليـهِ[3] السـلامُ ـ (عـن مثلِهِ)[4].

بتغييرٍ مَا، حالٌ من حروفٍ، أي بزيادةِ حرفٍ وحركةٍ[5]، أو بنقصانٍ[6]، ويدخلُ جمعُ السلامةِ؛ لأنَّ زيادةَ الجزءِ أو شبْهِهِ في عدمِ جوازِ الانفكاكِ مـعَ التصـادقِ تغـييرٌ، بخـلافِ نحوِ: سمعِهِم، **ولو** كانَ ذلكَ التغييرُ[7] **تقـديرًا**، أي[8] تقـديريًّا لا تحقيقيًّـا[9]، **كـ: نِسـوةٍ**، مثالٌ لجمعٍ لهُ مفردٌ اعتباريٌّ، وقد سبقَ، **وفُلكٍ**[10]، مثـالٌ لجمـعٍ لـهُ تغـييرٌ[11] تقـديريٌّ، فضمَّةُ فُلكٍ مفردًا، كضمَّةِ قُفْلٍ، وجمْعًا كضمَّةِ[12] أُسْدٍ.

وهوَ، أي الجمعُ، **مكسَّرٌ لو غيِّرَ** للجمعيَّةِ[13]، فخرجَ نحوُ: مصطفونَ[14] وظلمـاتٍ، لأنَّ تغيُّرَهُ بعدَ الجمعيةِ للثقلِ، أو الفرقِ أو نحوِهِ، بناءُ **واحدِهِ**، ولو تقديرًا، تركَهُ اكتفاءً.

---

(١) ح: ومسابه.
(٢) ب: الرذل، و ح: الرزل.
(٣) ح: على.
(٤) ما بين القوسين ساقط من ح.
(٥) ب و ح: أو حركة.
(٦) ب: أو نقصان.
(٧) ب و ح: التغير.
(٨) ساقطة من ب.
(٩) ح: تحقيقا.
(١٠) ح: وذلك.
(١١) ب و ح: تغير.
(١٢) ح: لضمة.
(١٣) ب: الجمعية.
(١٤) من ب و ح، وفي الأصل: مطفون.

وإلا، أي وإنْ لم يُغيَّـرْ صـيغةُ[1] واحـدِهِ، **فصـحيحٌ،** فالصـيغةُ لا تتغيَّـرُ[2] عنـدَهم بتغيُّرِ[3] الآخرِ، ذاتًا ووصْفًا، وإلا لزِمَ بطلانُ الإلحاقِ في نحو: (سـلقَى الرجـلُ)[4]، وعـدُّ أبنيةِ الاسمِ الثلاثيِّ[5] أربعينَ، لا عشرةً، والتغيُّرُ[6] السابقُ لغويٌّ، فلا تناقضَ، **مذكَّرٌ** ذلكَ الصحيحُ، **لو** كانَ **في آخِرِه؛** قيلَ[7]: في آخرِ مفردِهِ، فيلزمُ تكلُّفـاتٍ، والظـاهرُ مـا قلْنـا في المثنَّى، فواحدٌ، ولو تَرَكَ: في، لَسَـلِمَ مـعَ الإيجـازِ، **واوٌ أو يـاءٌ**[8] **حُـرِّكَ**[9] **مـا قبلَهمـا**[10] **بجنسـيهما**[11]، أي ضُـمَّ مـا قبـلَ الـواوِ، وكُسـرَ مـا قبـلَ اليـاءِ، لفظًـا نحـوَ: مسـلمونَ ومسلمينَ[12]، أو تقديرًا نحـوَ: مصـطفونَ ومصـطفينَ، **ونـونٌ فُتحَـتْ** في أصـلِ الوضـعِ، فيدخلُ نحوُ: صالحُو[13] القومِ، ويخرجُ نحوُ: مسـاكينَ؛ لكونِـهِ خارجًـا عـن المقسـمِ، ولأنَّ المرادَ كونُ[14] المذكوراتِ زائدةً، كما صرَّحنا في المثنَّى، وقد عرفْتَ فسادَ جعلِهـا عِوَضًـا، **لِيُفيدَ** المجموعُ أو الزوائدُ، **أنَّ معَهُ،** أي معَ مدلولِ[15] مفردِهِ، **أكثرَ منهُ،** من جنسـهِ. قيـلَ: ثبوتُ الكثرةِ[16] في المفردِ فرضِيٌّ، كـ: فلانٍ[1] أَفقَهُ من الحمارِ. وقـد سـبقَ وجْـهُ[2] تـرْكِ

---

(١) ح: تغير ضيغة.

(٢) ح: يتغير.

(٣) ب و ح: بتغيير.

(٤) ما بين القوسين من ب و ح، وفي الأصل: مسلقى الرطب

(٥) ب: التلاقي.

(٦) ح: والتغيير.

(٧) ب و ح: قيل أي.

(٨) ب: وواو وياء.

(٩) ح: حركت.

(١٠) ب: قبلها.

(١١) من ب و ح، وفي الأصل: بحسبهما.

(١٢) ساقطة من ب.

(١٣) ب: صالحون.

(١٤) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٥) ح: مدلوله.

(١٦) ح: كثرة.

الأعلال[3].

وقَدَّمَ قولَهُ: **وحُذِفَ نونُهُ،** أي نونُ[4] جمعِ المذكَّرِ الصحيحِ، **بالإضافةِ**[5]، لِمَا سبقَ، معَ كونِهِ حكْمًا مؤخَّرًا من الشرطِ طبعًا، ليقربَ من ذِكْرِ النونِ.

وشرطُهُ، أي شرطُ قياسِ مذكَّرِ الجمعِ الصحيحِ، ولا حاجةَ إلى إرجاعِ الضميرِ إلى الاسمِ، الَّذي أُريدَ جمعيَّتُه جمعَ الصحيحِ، بل هوَ في غايةِ الركاكةِ، حالَ كونِهِ **اسمًا لا** وصْفًا، **أنْ يكونَ** (مدلولُ مفردِهِ)[6] **مذكَّرًا** لغويًّا، والمرادُ بالسابقِ[7] الاصطلاحيُّ، فلا استدراكَ، فيدخلُ نحوُ: ورقاءَ، وسلمَى، اسمَي[8] رجلينِ، فإنَّهما يجمعانِ بهذا الجمعِ بالاتفاقِ، ونحوُ: طلحةَ، يجمعُ بسكونِ اللامِ عندَ الكوفيِّينَ[9]، وبفتْحِها عندَ ابنِ كيسانَ[10]. فكأنَّ[11] المصنِّفُ اختارَ قولَهما. وأمَّا كونُ المرادِ من المذكَّرِ ما يكونُ مجرَّدًا عن التاءِ، ولو مقدَّرًا، ليخرجَ (نحوُ: طلحةَ، ويدخلَ)[12] نحوُ: ورقاءَ وسلمَى، فبعدَ كونِهِ

---

(1) ح: لفلان.

(2) ساقطة من ح.

(3) من ب، وفي الأصل: الاغلام، وفي ح: الاعلام.

(4) ساقطة من ح.

(5) ح: إضافة.

(6) ما بين القوسين بدله في ح: مفرده مفرده.

(7) أي الجمع الصحيح المذكر، كما في هامش ب.

(8) ح: اسمين.

(9) ح: الكوفيون. وانظر رأيهم في الإنصاف مسألة رقم ٤ ص٤٠، التبيين مسألة رقم ٢٦ ص١٢٩، شرح الكافية ٢/ ١٨٠، شفاء العليل ١/ ١٤٦-١٤٧،شرح الأشموني مع الصبان ١/ ٨٢، المساعد ١/ ٥٠، النكت الحسان ص١٩٦، همع الهوامع ١/ ١٥٢.

(10) ح: كيساني. وابن كيسان هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، خلط المذهبين الكوفي والبصري لأخذه عن المبرد وثعلب ت ٢٩٩ هـ. صنف: المهذب في النحو، المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون، التصاريف، معاني القرآن، غريب الحديث، وغيرها. ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ص١٧٠، الفهرست ص١٢٠، معجم الأدباء ٥/ ٩٣، مرآة الجنان ٢/ ٢٣٦، بغية الوعاة ١/ ١٨، شذرات الذهب ٢/ ٢٣٢، حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ١٠٤، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ٧١.
وانظر رأيه في الإنصاف مسألة رقم٤ ص٤٠، التبيين مسألة رقم ٢٦ ص١٢٩.

(11) ب: فكأنه.

(12) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

مخالفًا للُّغةِ والاصطلاحِ، غيرَ مفهومٍ من اللفظِ، لعدمِ القرينَةِ، **عَلَمًا**، دالُّهُ[1] **عالِمًا**، ويجوزُ أنْ يقالَ: تقديرُه أنْ يكونَ مفردُهُ مذكَّرًا (مدلولهُ عَلَمًا عالِمًا)[2]. فالوجهانِ متساويانِ[3]، لاحتياجِهما إلى ثلاثٍ[4] محذوفاتٍ. ولو قالَ: علَمٌ مذكَّرٌ عالِمٌ، لكانَ أظهرَ وأسلمَ، ولو اكتفَي بتذكيرِ العالِمِ، لكانَ أخصرَ، أيضًا.

وَشرطُه حالَ كونِهِ **صفةً** أنْ يكونَ مدلولُ مفردِهِ **مذكَّرًا عالِمًا**، اذْكُر[5] التوجيهينِ[6]، لكنَّ الأوَّلَ، هاهنا، راجحٌ؛ لعدمِ المساواةِ[7]، بدَّلَ العقلَ بالعلمِ؛ ليتناولَ نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ﴾[8]، إذْ لا يطلقُ العاقلُ / ٨٦ / عليه ـ تَعالى ـ، **وأنْ لا يكونَ مؤنَّثُها**، أي مؤنَّثُ تلكَ الصفةِ[9] المفردةِ[10] **فعلاءَ**[11] كـ: حمراءَ، فإنَّه لا يقالُ: أحمرونَ، للفرقِ بينَه وبينَ أفعلِ التفضيلِ، كـ: أفضلونَ، ومعنَى الصفةِ كاملٌ في التفضيلِ، للدلالةِ على الزيادةِ، فيناسِبُه أشرفُ الجمعِ، **ولا فَعلى**، بفتحِ الفاءِ، كـ: سَكرى، لا يقالُ: سكرانُونَ، فرْقًا بينَها[12] وبينَ فعلانةٍ، كـ: ندمانةٍ، ولكونِ التاءِ أصلاً في الفرقِ، اختِيرَ في مذكَّرِها أشرفُ الجمعِ، نحوَ: ندمانونَ[13]، **وأنْ لا يستويا**، أي المذكَّرُ والمؤنَّثُ، **فيها**، أي

---

(١) ب و ح: أي مدلوله، وأي مكررة في ب.

(٢) ما بين القوسين بدله في ب و ح: أي داله علما عالما أي داله.

(٣) ب و ح: مساويان.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: أطنب.

(٥) ح: إذ.

(٦) ب: الوجهين.

(٧) ب: المساويات.

(٨) سورة الذاريات الآية: ٤٨. وتمامها ﴿وَٱلۡأَرۡضَ فَرَشۡنَٰهَا ...﴾.

(٩) بياض في ح.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: المفرد.

(١١) من ب و ح، وفي الأصل: فعلى.

(١٢) ب: بينهما.

(١٣) ب: مانون.

في تلكَ الصفةِ، كـ: **جريحٍ**، بمعنَى مجروحٍ[١] أو مجروحـةٍ، وكــ: علامـةٍ. ولـذا[٢] اقتصـرَ على الشروطِ الخمسةِ، وتركَ السادسَ المذكورَ في (الكافيةِ[٣])، وتركَ الجمـوعَ[٤] الشـاذَّةَ؛ لأنَّ موضعَها اللغةُ.

ومؤنَّثٌ عطفٌ[٥]، على: مذكَّرٌ[٦]، والمرادُ بـهِ الاصـطلاحيُّ[٧] أيضًـا، فيـدخلُ نحـوُ: طلحاتٍ[٨]، **لو** كانَ **في آخِرِهِ**، أي في آخرِ الجمعِ الصـحيحِ، تـذكرْ مـا سـبقَ، **ألـفٌ وتـاءٌ** زائدتان[٩].

وشرطُه، أي شرطُ هذا الجمـعِ، **لـو** كـانَ **مفـردُه صـفةً**، أنْ يجمـعَ مـذكَّرُه (**بـالواوِ والنونِ**، اكتفَى)[١٠] بأقوى الأحوالِ، **إنْ كانَ**، أي إنْ وُجدَ، **مذكَّرُه**، كـ: مسلمةٍ، لئلا يلزمَ مزيةُ الفرعِ على الأصلِ، **وإلا**، أي وإنْ لم يوجدْ مذكَّرُه، **فـ**َشرطُه وجودُ **التـاءِ** في مفـردِهِ، كــ: حائضــةٍ[١١] وطامثــةٍ[١٢]، لِمَــنْ حــدثَ لهــا الحــيضُ والطمــثُ، فيقــالُ: حائضــاتٌ وطامثاتٌ[١٣]، بخلافِ الحائضِ والطامثِ، فإنَّهما بمعنَى مَنْ ثَبـتَ لَـهُ أحـدُهما في الجملـةِ، أعني: (التاءَ إلى آخرِهِ)[١٤]، فجمْعُهما: حـوائضُ وطوامـثُ، لا غـيرُ، **وإلا**[١٥]، أي وإنْ لم

---

(١) ح: المجرور.

(٢) ب و ح: فلذا.

(٣) انظر شرح الكافية ٢/ ١٨٢.

(٤) ب: المجموع، و ح: الجمع. وراجع هذه الجموع الشاذة في شرح الكافية ٢/ ١٨٣.

(٥) ب: على عطف.

(٦) في قول ابن الحاجب: وإلا فصحيح مذكر لو كان في آخره واو أو ياء... إلخ ص٣٥٠-٣١٥.

(٧) ح: الاصطلاح.

(٨) ح: ظلمات.

(٩) في ح مرسومة كذا: زائدتن.

(١٠) ما بين القوسين بدله في ح: "كمسلمة لئلا يلزم".

(١١) ب: كحائضيّة، و ح: كحاضة.

(١٢) ح: وطامشة.

(١٣) ح: وطامسات.

(١٤) ما بين القوسين بدله في ب و ح: البالغة.

(١٥) ب: ووإلا.

يكنْ صفةً، **جُمِعَ** من غيرِ اعتبارِ شرطٍ. ولو زادَ: سماعًا، لسلِمَ مـن اعـتراضِ الرضـيِّ[1] بعدمِ الاطرادِ.

والجمعُ الصحيحُ مذكَّرًا ومؤنَّثًا، مبتدأٌ، **وأفعالٌ**، أي جمعٌ على وزنِهِ، **وأفْعُـلٌ**، بضـمِّ العينِ كـ: أَفْلُسٍ، **وأفعِلةٌ**، بكسرِ العينِ كـ: أرغفةٍ، **وفِعْلةٌ**، بكسرِ الفاءِ كــ: غِلْمـةٍ، **للقلَّـةِ**، خبرٌ. يعني: يطلقُ على[2] ما دونَ العشرةِ، بلا قرينةٍ.

وغيرُها، أي[3] غيرُ[4] المذكوراتِ من الجموعِ، **للكثـرةِ**[5]، أي تطلـقُ[6] علـى مـا[7] فوقَ العشرةِ بدونِها. قال الرضيُّ[8]: "الظاهرُ أنَّ الصحيحَ لمطلقِ الجمعِ مـن غـيرِ نظـرٍ إلى القلّةِ والكثرةِ، فيصلحُ لهمَا"[9].

واعلمْ[10] أنَّه إذا لم يأتِ للاسمِ إلا جمعُ قلَّةٍ، كـ: أرجُـلٍ في: الرِّجْـلِ، وإلا[11] جمـعَ كثرةٍ كـ: رجالٍ في: الرَّجُلِ، فهوَ مشتركٌ بينَ القلَّةِ والكثرةِ، وقد يسـتعارُ أحـدُهما للآخَـرِ معَ وجودِهِ، كقولِهِ[12]ـ تعالى ـ: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[13]، مَع وجودِ[14] أقراءٍ[1].

---

(١) شرح الكافية٢/ ١٨٧.

(٢) ساقطة من ح.

(٣) مكرر في ب.

(٤) ساقطة من ح.

(٥) ب: للكسرة.

(٦) ب و ح: يطلق.

(٧) ساقطة من ب.

(٨) ساقطة من ب

(٩) عبارة الرضي: "وقال ابن خروف: جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة، والظاهر أنهمـا لمطلـق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما". شرح الكافية ٢/ ١٩١.

(١٠) ح: وواعلم.

(١١) ب و ح: أو إلا.

(١٢) من ب و ح، وفي الأصل: لقوله.

(١٣) سورة البقرة الآية: ٢٢٨. وتمامها: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾.

(١٤) ح: هذا.

ولَّما كانَ الأسماءُ المتصلةُ بالأفعالِ مبيَّنةً في كتبِ الصرفِ؛ مطوَّلاتِها ومختصراتِها، بخلافِ التثنيةِ والجمعِ، ترَكَ تعريفاتِها[2]، وإنْ كانَت من المبادئ[3]، وقد مرَّ تركُ صِيَغِهَا، فقالَ:

المصدر[4]

يعملُ كفعلِهِ المشتقِ منهُ، **عمَلاً مطلقًا** عن قيدِ الزمان؛ لأنَّ عملَه لمناسبةِ الاشتقاق، وهو متحقِّقٌ بينَه وبينَ مطلقِ الفعلِ، فيعملُ معَ كلِّ زمان، بخلافِ الفاعلِ والمفعول، فإنَّ عملَهما لمشابهةِ المضارعِ فقطْ، فاشتُرِطَ زمانُهُ، هكذا قيلَ[5]، وفيهِ أنَّ عملَه ليسَ لمجرَّدِ[6] مناسبةِ الاشتقاقِ، بلْ معَ كونِه بتقديرِ أنْ معَ الفعلِ، كما اعترفُوا بهِ، وهما لا يدلانِ على الحالِ البتَّةَ، فلا بدَّ من عدمِ الاقترانِ لها، ومَنْ أرادَ التفصيلَ، فليرجعْ إلى (لبِّ الألبابِ وشرحِهِ).

ما لم يكنْ، مدَّةَ عدمِ كونِ المصدرِ مفعولاً **مطلقًا** حقيقةً، تأكيدًا، أو نوعًا، أو عددًا، فلا يعملُ حينَئذٍ، **لأنَّ العملَ**، حينَئذٍ[7] **لفعلِهِ**، وهذا من فروعِ التقديرِ[8] المذكور، كعدمِ عملِهِ مصغَّرًا وموصوفًا[9] ومعرَّفًا باللامِ، كذا في (لبِّ الألبابِ[10]) والرضيِّ[11]. وقيلَ:

---

(١) ب و ح: الأقراء.

(٢) ح: تعريفها.

(٣) ح: المباد.

(٤) مكرر في ح.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) ب و ح: بمجرد.

(٧) ساقطة من ب.

(٨) ساقطة من ب.

(٩) ب و ح: موصوفا ومصغرا.

(١٠) ب: في لب اللباب.

(١١) قال الرضي: "والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول، لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الَّذي لا يدخل الأفعال، ومن ثم يمنع الوصف ثلاثتها عن العمل". شرح

إذْ لا يجوزُ إعمالُ الضعيفِ (معَ وجدانِ القويِّ)[1]. وهذا لا يفيدُ / ٨٧ / الامتناعَ.
ونحوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَ الأميرِ اللِّصَ، بإعمالِ المصدرِ، تجوُّزٌ[2]؛ لأنَّ تسميتَه بالمطلقِ مجازٌ.
كذا في الرضيِّ[3].

إلا لو كانَ المطلقُ **بدلاً** عن[4] فعلِه المحذوفِ وجوبًا، استثناءٌ مفرَّغٌ من الظرفِ المحذوفِ، ولو للمصدريَّةِ؛ تقديرُه: لأنَّ العملَ لفعلِه في كلِّ موضعٍ، أو وقتٍ، إلا موضعَ أو وقتَ أنْ كانَ بدلاً، فإنَّ فيهِ اختلافًا. فعندَ السيرافيِّ[5] العملُ للفعلِ المقدَّرِ[6]، وعندَ سيبويهِ للمصدرِ لقيامِهِ مقامَ الفعلِ[7]، لا لمصدريَّتِهِ، وكونِهِ مقدَّرًا بأنْ معَ الفعلِ حتَّى جوَّزَ تقديمَ معمولِهِ عليهِ، واستتارَ الضميرِ فيهِ، فجعَلَه كالظرفِ العاملِ. فعلى كِلا المذهبينِ يجوزُ تقديمُ المعمولِ. كذا في الرضيِّ[8]، (ولبّ الألبابِ)[9]، فوجْه الوجهينِ واحدٌ، لا وجهانِ، كمَا تُوُهِّمَ.

الكافية ٢/ ١٩٧. وانظر ٢/ ١٩٦.

(١) ما بين القوسين بدله في ح: "وحوان اللغوي".

(٢) ب و ح: يجوز.

(٣) قال الرضي: "وأما قولك: ضربتك ضرب الأميرِ اللصَ، فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة، بل المفعول المطلق محذوف، تقديره: ضربا مثل ضرب الأميرِ اللصَ". شرح الكافية ٢/ ١٩٥.

(٤) ب: من.

(٥) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي، حذق علوم العربية ومهر فيها. ت ٣٦٨ هـ. صنف: شرح كتاب سيبويه، أخبار النحويين البصريين، الإقناع في النحو، وغيرها. ترجمته في: إنباه الرواة ١/ ٣١٣، معجم الأدباء ٥/ ٦٤٨، وفيات الأعيان ٢/ ٧٨، الفهرست ص٩٣، لسان الميزان ٢/ ٢١٨، مرآة الجنان ٢/ ٣٩٠، معجم المؤلفين ٣/ ٢٤٢.

(٦) انظر شرح الكافية ٢/ ١٩٧.

(٧) الكتاب ١/ ١١٥، ١٨٩. وقد صحح ابن يعيش مذهب سيبويه. شرح المفصل ٦/ ٥٩.

(٨) ح: الضمير.

(٩) قال الرضي: "فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر؛ لأنه إما عامل لا بتقدير أن، وهو المانع من تقديم المعمول، وإما غير عامل". شرح الكافية ٢/ ١٩٧.

ومعمولُه، أي المصدر، **يتقدَّمُ عليهِ لـو ظرْفًـا**، نحـوَ قولِـهِ[1]: ﴿وَلَا تَأۡخُذۡكُم[2] بِهِمَا رَأۡفَةٞ﴾[3]، ﴿فَلَمَّا[4] بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡيَ﴾[5]؛ **لأنَّ** المانعَ تأويلُهُ بأنْ معَ الفعلِ، فـإنَّ معمـولَ[6]الصـلةِ لا يتقـدَّمُ على الموصولِ، وليسَ المؤوَّلُ بشيءٍ في حكمِهِ[7] من كلِّ وجْهٍ، مـعَ أنَّ الظـرفَ كـالجزءِ[8] للعاملِ، لملابستِهِ[9] إليـهِ في الأغلـبِ، فيـدخلُ فيمـا لا يدخلُـه الأجانِـبُ، وأنَّـه معمـولٌ ضعيفٌ، يكفيهِ رائحةُ الفعلِ، حتَّى يعملَ فيهِ حرفُ النفْيِ، نحوَ قولِهِ ـ تَعـالى ـ: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ﴾[10]. هذا ما اختـارَه الرضـيُّ[11]، والجمهـورُ منعُـوا مطلقًـا، وقـدَّرُوا العاملَ[12] فيما ذُكِرَ من الآيتينِ[13]، ونحوهما.

ولا يضمرُ فيـهِ، نائـبُ الفاعـلِ، أي لا يقـعُ الإضـمارُ في المصـدرِ، بـأنْ اسـتترَ فيـهِ مرفوعُهُ، كالفعلِ والصفةِ، بخلافِ: ضربي زيدًا، وذلكَ لأنَّ النسبةَ إلى المرفوعِ مـأخوذٌ[14]

---

(١) ب و ح: قوله تَعالى.

(٢) ح: يأخذكم.

(٣) سورة النور الآية: ٢.وتمامها: ﴿... فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾.

(٤) ب: بلغى، و ح: بالغ.

(٥) سورة الصافات الآية: ١٠٢. وتمامها: ﴿... قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰۚ﴾.

(٦) ح: معموله.

(٧) ب: حكم.

(٨) ب و ح: كالحميم.

(٩) ب: لمناسبته.

(١٠) سورة القلم الآية: ٢.

(١١) قال الرضي: "وأنا لا أرى منعا من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبهه نحـو قولـك: اللـهم ارزقني من عدوك البراءة، وإليك الفرار". شرح الكافية ٢/ ١٩٥.

(١٢) قال العكبري في توجيه إعراب قوله تَعالى: { ولا تأخذكم بهما رأفة }: "لا يجـوز أن تتعلـق البـاء بـ: رأفةً؛ لأن المصدر لا يتقدم عليه معموله، وإنما يتعلـق بــ (تأخـذ)، أي: ولا تأخـذكم بسـببهما، ويجوز أن تتعلق بمحذوف على البيان أي: أعني بهما، أي لا ترأفوا بهما". إملاء مـا مـنّ بـه الـرحمن ٢/ ١٥٣.

(١٣) ح: آيتين.

(١٤) ب و ح: مأخوذة.

في وضعِهما، فيُحكمُ (بأنَّ الاستتارَ)[1] عندَ عدمِهِ، وأمَّا المصدرُ فالواضِعُ نظرَ في وضعِهِ إلى ماهيَّةِ الحدثِ فقطْ، لا إلى ما قامَ بهِ، فاقتضاؤُهُ[2] للمرفوعِ عقليٌّ، لا وضعيٌّ، فلا يحتاجُ إلى[3] الأمرِ الحكميِّ. وقيلَ: لو أُضمرَ في مفردِ[4] المصدرِ، لأُضمرَ في[5] مثنَّاهُ وجمعِهِ، قياسًا على الواحدِ، فيلزمُ اجتماعُ التثْنِيَتينِ[6] والجمعَينِ، وهما في الفعلِ راجعانِ[7] إلى الفاعلِ، وكذا في[8] الصفةِ، بخلافِ المصدرِ، فإنَّ لهُ في نفسِهِ تثنيةً وجمْعًا. وفيهِ بحثٌ.

أمَّا أوَّلاً فلأنَّا[9] نمنعُ صحةَ القياسِ، لوجودِ المانعِ، على زعمِهم، في المقيسِ، فكانَ كالفعلِ.

وأمَّا ثانيًا فلأنَّه[10] لا يجري في التأكيدِ، فلو قيلَ: نقيسُ، فقد عُرِفَ[11] حالُهُ.

وأمَّا ثالثًا[12] فإنَّهم إنْ[13] أرادُوا الاجتماعَ في اللفظِ حقيقةً فباطلٌ، إذِ الكلامُ في الاستتارِ، وإنْ أرادُوا: لا بدَّ من علامةٍ في استتارِ ضميرِ المثنَّى والجمعِ، ولمَّا اتحدَا في الصفةِ اكتفى بتثنيتِهما[14]، فلم يلزمِ الاجتماعُ، بخلافِ المصدرِ، نمنعُ لزومَها والسندُ الظرفُ،

---

(١) ما بين القوسين بدله في ب و ح: بالاستتار.

(٢) ب: فاقتضائه.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: ضمير.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: لا في ضمير.

(٦) ب و ح: التثنين.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: راجعين.

(٨) ساقطة من ح.

(٩) ب: فأن، و ح: فأنا.

(١٠) ب و ح: فأنه.

(١١) ب و ح: عرفت.

(١٢) ح: ثلاثا.

(١٣) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٤) ح: بتثنيتها وجمعها.

واسمُ الفعلِ. وقولُ مَنْ قالَ: إنَّ الإضمارَ فيهما، تسَامُحٌ، لقيامِهما مقامَ ما أُضمرَ فيهِ، لا حقيقةً، والمصدرُ غيرُ قائمٍ مقامَ[1] غيرِهِ بعدَ[2] كونِه كلامًا على السندِ الأخصِّ؛ لأنَّ الأفعالَ الغيرَ المتصرفةِ، وأفعلَ مِنْ، مثلاً، (مسندٌ آخرُ)[3] غيرُ صحيحٍ، إذْ (لا إضمارَ)[4] حقيقةً في شيءٍ من الأشياءِ، بل هوَ حكميٌّ محضٌ، واعتباريٌّ صِرْفٌ، حقَّقْناهُ في صدرِ الكتابِ. ولا فرقَ بينَ الفعلِ واسمِهِ في المعنَى، بل في أمورٍ لفظيَّةٍ، لِمَا مرَّ، والمقتضِي للاستتارِ وهو الدلالةُ على الفاعلِ موجودٌ فيهما على السواءِ، وإنْ أرادُوا الاجتماعَ في اللفظِ حكمًا، لكونِ المسترِ في حكمِ الملفوظِ، فمنقوضٌ بالصفةِ، وكونُ فاعلِها عينَها في الذاتِ والخارجِ، لا يدفعُ[5] الضررَ، بل يَزيدُهُ.

وجازَ حذفُ فاعلِهِ، أي المصدرِ، لِمَا ذُكِرَ في الإضمارِ بعينِهِ. وقيلَ: لأنَّه لو لم يَجُزْ[6]، لزمَ إضمارُهُ / ٨٨ / إذا كانَ غائبًا مقدَّمًا. وهذا، بعدَ كونِهِ[7] مبنيًّا على مغايرةِ العلَّتين[8]، ممنوعٌ، إذْ لو أُريدَ بالإضمارِ مَا سبقَ، أعني: الاستتارَ، وهوَ الظاهرُ، فالملازمةُ ممنوعةٌ، لجوازِ[9] أنْ يقالَ، مثلاً: زيدٌ ضربُهُ شديدٌ، وإنْ أُريدَ المطلقُ، فبطلانُ[10] اللازمِ ممنوعٌ. والمسندُ مرَّ[11].

وجازَ إضافَتُهُ إليهِ، أي الفاعلِ، قيلَ: معَ أنَّ إعمالَهُ منوَّنًا[12] أولى؛ لأنَّه، حينَئذٍ،

---

(١) ساقطة من ح.
(٢) بعدها في الأصل: كلامه، وهي مقحمة هنا.
(٣) ما بين القوسين بدله في ح: سندا خير غير.
(٤) ما بين القوسين بدله في ب: الإضمار.
(٥) ب: يرفع.
(٦) ح: يجزم.
(٧) من ب و ح، وفي الأصل: كون.
(٨) ح: العيلتين.
(٩) ب: بجواز.
(١٠) ب: فيقال.
(١١) ب: والسند مر، وفي هامشها: وهو: زيد ضربه شديد. و ح: والسند ما مر.
(١٢) من ب و ح، وفي الأصل: منويا.

أقوَى مشابهةً[1] للفعلِ، لكونِه نكرةً، وهذا، معَ كونِهِ مخصوصًا بإضافةِ المعرفةِ[2] خلافُ ما[3] صرَّحَ بهِ الرضيُّ[4] من العكسِ، **وإلى المفعولِ.**

وقلَّ إعمالُهُ، أي المصدرِ، ملابسًا **باللامِ** المعرفةِ، لامتناعِ تقديرِهِ بأنْ معَ الفعلِ، وإنَّمَا جازَ على قلَّةٍ فرْقًا بينَ الشيءِ والمقدَّرِ بهِ. وهذا في الفاعلِ والمفعولِ بهِ الصريحِ، وأمَّا في الظرفِ فكثيرٌ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾[5].

اسم[6] الفاعل

يعملُ كفعلِهِ، لو كانَ ملابسًا **بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ**[7]، تحقيقًا كـ: زيدٌ ضاربٌ عمرًا الآنَ، أو غدًا، أو حكايةً بأنْ يقدِّرَ المتكلِّمُ نفسَه موجودًا[8] في ذلكَ الزمانِ الماضِي، أو يُقدَّرَ الزمانُ المذكورُ موجودًا الآنَ، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ[9]﴾[10]. قيلَ: إنَّ هذا الاشتراطَ في نصبِ المفعولِ بهِ، لا في الفاعلِ مضمرًا أو مظهرًا، ولا في الظرفِ.

واعتمدَ، عطفٌ على الفعلِ المحذوفِ بعدَ: لو، **على المبتدأِ،** ولو بعدَ الناسخِ، نحوَ: كانَ زيدٌ ضاربًا عمرًا، (**أو ذي الحالِ،** كـ: جاءَ زيدٌ راكبًا جَمَلاً، **أو الموصوفِ،** كـ: جاءَ رجلٌ[11] ضاربٌ عمرًا)[1]، **أو الاستفهامِ** بالهمزةِ، أو بغيرِها، نحوَ: أضاربٌ زيدٌ عمرًا، **أو**

---

(١) ح: مشابهته.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: النكرة.

(٣) ساقطة من ح.

(٤) قال الرضي: "وليس أقوى أقسام المصدر في العمل المنون، كما قيل، بل الأقوى ما أضيف إلى الفاعل؛ لكون الفاعل إذن كالجزء من المصدر، كما يكون في الفعل، فيكون عند ذلك أشدّ شبها بالفعل...". شرح الكافية ٢/ ١٩٦.

(٥) سورة النساء الآية: ١٤٨. وتمامها: ﴿... مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾.

(٦) مكرر في ب.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: والاستقبال.

(٨) ساقطة من الأصل: زيادة من ب و ح.

(٩) ب: ذراعيه بالوصيد.

(١٠) سورة الكهف الآية: ١٨.

(١١) من ب، وفي الأصل: زيد.

حرفِ النفْيِ؛ من، [و][2] ما، ولا، وإنْ[3]، ولو حَذفَ الحرفَ ليشملَ النفيَ المستفادَ من الاسمِ والفعلِ[4]، كما ذُكرَ في بحثِ المبتدأِ، لتتمَّ[5] الفائدةُ في تغييرِ[6] عبارةِ (الكافيةِ)، **أو النداءِ**، نحوَ: يا طالِعًا جبَلاً. وهذا عندَ[7] ابنِ مالكٍ[8]. واعترضَ عليهِ ابنُهُ[9]، وابنُ هشامٍ، بأنَّه ليسَ كالاستفهامِ والنفيِ في التقريبِ منَ الفعلِ؛ لأنَّ حرفَ النداءِ مخصوصٌ بالاسمِ، فكيفَ يكونُ مقرِّبًا من الفعلِ؟ وقالا: اعتمدَ في مثلِه على الموصوفِ المقدَّرِ[10]. وهذا ما اختارَه ابنُ الحاجبِ. وأقولُ نُصْرةً لابنِ مالكٍ[11]: إنَّ حرفَ النداءِ قائمٌ مقامَ: أدعُو، فهذا يكفِي في التقريبِ. ولو أُجيزَ الاعتمادُ على الموصوفِ المقدَّرِ، لَلَغَا شرْطَ الاعتمادِ[12]، إذ لا بدَّ لكلِّ صفةٍ من صاحبٍ تَجْري[13] عليهِ؛ ملفوظٍ، أو مقَدَّرٍ.

ولم يذكرِ الموصولَ، لأنَّ المرادَ بهِ هاهنا اللامُ فقطْ، إذِ الصفةُ لا تقعُ[14] صلةً إلا لَهَا،

---

(1) ما بين القوسين ساقط من ح.

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) ساقطة من ح.

(4) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(5) ب: لتم.

(6) ب: تغير.

(7) ساقطة من ب.

(8) قال ابن مالك:

كفعلـه اسـمُ فاعـلٍ في العَمـلْ   إنْ كـانَ عـن مُضيِّهِ بمعـزلِ
وولـي اسـتفهاماً أو حـرفَ نِـدَا   أو نفيـاً أو جَـا صـفةَ أو مُسـندا

(9) هو بدر الدين أبو عبد الله محمد بن الشيخ جمال الدين محمد بن مالك الطائي الجياني، أخذ عن والده، ت: ٦٨٦ هـ. صنف: شرح الألفية، تكملة شرح التسهيل، شرح الحاجبية، وغيرها. ترجمته في: الوافي بالوفيات ١/ ٢٠٤، مرآة الجنان ٤/ ٢٠٣، بغية الوعاة ١/ ٢٢٥، شذرات الذهب ٥/ ٣٩٨. النجوم الزاهرة ٧/ ٣٧٣، الإعلام بوفيات الأعلام ص٤٦٦.

(10) قال بدر الدين: "وقوله: أو حرف نِدَا، مثاله: يا طالعا جبلا، وليس المسوِّغ الاعتماد على حرف النداء، لأنه كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل؛ لأن النداء من خواصّ الأسماء". شرح ألفية ابن مالك ص١٦٣.

(11) ب: ابن مالك رحمه الله.

(12) ب: للاعتماد.

(13) ح: يجري.

(14) ب و ح: يقع.

وسيذكُرُ. فلو ذُكرَ هاهنا لزمَ التكرارُ، ولو اكتفَى بالأوَّل أوهَمَ اشتراطَ الحال، أو الاستقبال فيهِ أيضًا، فظهرَ أنَّ مرادَ ابنِ الحاجبِ من صاحبِهِ غيرُ الموصول، لا مَا يَعُمُّهُ، كما تُوهِّمَ. ثمَّ قيلَ: إنَّ هذا الاشتراطَ في البارزِ، لا في المستترِ والظرفِ.

ويضافُ اسمُ[1] الفاعلِ لو أُريدَ ذِكرُ مفعولِهِ[2] في المعنَى إليهِ إضافةَ **معنًى،** لو كانَ اسمُ الفاعلِ بمعنَى[3] الماضِي؛ لامتناعِ[4] نصبِهِ، **ولو** وُجِدَ **معمُولٌ** منصُوبٌ، نحوَ: زيدٌ مُعطي عمرٍو دِرهمًا أمسِ، **قدِّرَ فعلٌ** ناصبٌ، نحوَ: أعطَى. وهذا جوابٌ عن تمسُّكِ الكسائِيِّ، حيثُ[5] يجوِّزُ عملَه بمعنَى الماضِي[6]. ولو قالَ: التقديرُ خلافُ الظاهرِ، نقولُ: لَمَّا لم نجدْ عملَهُ[7] في المفعولِ الأوَّل، معَ كثرةِ دورِهِ في الكلامِ، كانَ قرينةً للتقديرِ. وقال السيرافيُّ[8]: الأجودُ أنْ يقالَ: إنَّما نُصبَ الثاني، هاهنا[9]، ضرورةً حيثُ لم يمكِنِ[10] الإضافةُ إليهِ، ولا يجوزُ بدونِ هذه الضرورةِ. وقالَ الأندلُسيُّ[11]، ردًّا على جوازِ الحذفِ: لا يستقيمُ ذلكَ في مثلِ: هذا ظانٌّ زيدٌ أمسِ قائمًا، لامتناعِ الاقتصارِ[12]. وقالَ الرضيُّ[13]: " يمكِنُ أنْ / ٨٩ / يُرتكبَ جوازُ ذلكَ[1] معَ القرينةِ، وإنْ كانَ قليلاً، كمَا

---

(١) ب: أي اسم.

(٢) ح: المفعول.

(٣) ب: وبمعنى.

(٤) ب: لامتناعه.

(٥) ب: في حيث.

(٦) انظر الجمل ص٨٤، البسيط في شرح الجمل ٢/ ٩٩٠، ١٠٠٨، التسهيل ص١٣٧، شرح الوافية نظم الكافية ص٣٢٤، أوضح المسالك ٢/ ٢٤٨، شرح الكافية ١/ ٢٧٩، و ٢/ ٢٠٠، الموفي في النحو الكوفي ص٨٠، الخلاف النحوي الكوفي ص١٦١.

(٧) ب: يجد عله.

(٨) انظر شرح الكافية ٢/ ٢٠٠.

(٩) ب و ح: هاهنا الثاني.

(١٠) ب: يكن.

(١١) هو أبو حيان النحوي، مرت ترجمته في حواشي ص ٩٠ حاشية ٣.

(١٢) انظر شرح الكافية ٢/ ٢٠٠.

(١٣) عبارة الرضي: " وللفارسي أن يرتكب جواز ذلك مع القرينة، وإن كان قليلا، كما يجيء في أفعال

يجيءُ في أفعالِ القلوبِ. ويُضعِفُ مذهبَ السيرافيِّ قولُهم[٢]: هـذا ضـاربٌ زيـدًا[٣] أمسِ وعمْرًا، إذْ لا اضطرارَ، هاهنا، إلى نصـبِ عمـرٍو؛ لأنَّ حمْـلَ التـابعِ علـى إعـرابِ المتبـوعِ الظاهرِ هوَ[٤] أولَى[٥]".

وباللامِ[٦]، أي بسببِ[٧] دخولِ اللامِ الموصولةِ، دونَ المعرفـةِ، علـى اسـمِ الفاعـلِ، **يستَوِي الجميعُ**[٨]، أي جميعُ[٩] الأزمنةِ، لكونِهِ، حينَئذٍ، فعلاً حقيقةً ومعنًى.

وكذا المبالغةُ. أوزانُها العاملـةُ ثلاثـةٌ؛ مِفعـالٌ، وفعـولٌ، وفَعَّـالٌ، وزادَ سـيبويهِ[١٠]: فَعيلاً، وفَعِلا. إنْ أرادَ أنَّ أوزانَ[١١] المبالغةِ كذي الـلامِ في اسـتواءِ الجميـعِ، لم يسـتقِمْ في المعطوفاتِ، وإنْ أرادَ أنَّها كاسمِ الفاعلِ في العملِ والاشتراطِ، يرِدُ عليهِ أنَّهم صرَّحُوا بأنَّه لا يُشترطُ معنَى الحالِ والاستقبالِ في المبالغةِ.

ثم إنَّ هذا عندَ البصريَّةِ[١٢]. وقالَ الكوفيَّةُ[١٣]: لا تعملُ[١٤] المبالغةُ لِفواتِ المشـابهةِ بتغييرِ[١٥] الصيغةِ، وإنْ جـاءَ بعدَه منصوبٌ فبِفِعْلٍ مقدَّرٍ[١] عندَهم[٢]. وأجـابَ البصـريَّةُ:

القلوب. ويضعف مذهب السيرافي قولهم: هذا ضارب زيد أمسِ وعمرا، إذ لا اضـطرار هاهنـا إلى نصب (عمرا) ؛ لأن حمل التابع على إعراب المتبوع الظاهر الأولى". شرح الكافية ٢/ ٢٠١.

(١) ب: ذلك جواز.

(٢) ب: في قولهم.

(٣) ب: زيد.

(٤) ساقطة من ب و ح.

(٥) ب: ولى.

(٦) ب: باللام.

(٧) ب: سبب.

(٨) ب و ح: الجمع.

(٩) ب و ح: جمع.

(١٠) الكتاب ١/ ١١٠.

(١١) ب: أوزن.

(١٢) راجع مجالس ثعلب ص١٢٤، ١٩٦.

(١٣) ب: الكوفيون.

(١٤) ب و ح: يعمل.

(١٥) ب و ح: بتغير.

بأنَّ معنَى المبالغةِ جـابِرٌ[٣] لِمَـا فـاتَ مـن المشـابهةِ اللفظيَّـةِ. ورُدَّ بـأنَّ المبالغـةَ كالزيـادةِ التفضيليَّةِ، تجعلُ[٤] الاسمَ بعيدًا من مشابهةِ الفعـلِ، فكيـفَ يكـونُ جـابِرًا[٥]؟ ويمكـنُ أنْ يُدفعَ بأنَّ الأصلَ في أفعلِ التفضيلِ الزيادةُ على الغيرِ، فملاحظةُ الغيرِ هيَ الَّتي بعَّدتْهُ مـن المشابهةِ، وأمَّا مجرَّدُ الزيادةِ والمبالغةِ في الحدثِ فمقرِّبٌ؛ لكونِهِ بمنزلةِ التجدُّدِ.

واسمُ المفعول، أي هوَ كاسمِ الفاعلِ في العملِ، والاشتراطِ.

والمثنَّى المجموعُ، صحيحًا أو مكسَّرًا من اسمِ الفاعلِ والمفعـولِ، كـالمفردِ مـن اسـمِ الفاعلِ[٦] في العملِ والاشتراطِ. والمثنَّى والصحيحُ ظاهرٌ لبقاءِ صيغةِ المفردِ، وأمَّا المكسَّـرُ فلِكونِهِ فرعَ الواحدِ.

وجازَ حذفُ النون من مثنَّاهمـا ومجموعِهمـا **بالعمـلِ،** أي بسـببِ عمَـلِ النصـبِ علـى المفعوليَّةِ، **معرَّفًا،** أي لو[٧] داخلاً عليهِ اللامُ الموصـولةُ لاسـتطالَتِهِ، فجـازَ الحـذفُ للتخفيـفِ. فلا[٨] بدَّ من القيدينِ المذكورينِ، لعدمِ جوازِ الحذفِ عندَ انتفاءِ أحدِهما، على ما صرَّحوا بِهِ.

---

(١) تابع المصنف هاهنا كثيرا من المصادر النحوية حينما نسبت إلى الكوفيين منع إعمال صيغ المبالغـة، وأن مـا بعدها على إضمار عامل. انظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٦١- ٥٦٢، التسهيل ص١٣٦، النكت الحسـان ص٦٢، البحر المحيط ٥/ ٤٣٤، المساعد ٢/ ١٩٣، شرح شذور الـذهب ص٣٩٦، همـع الهوامـع ٥/ ٨٧. والصحيح أن هذا ليس مذهبهم جميعا؛ فالفراء نصّ صراحة في كتابه (معاني القرآن) ٣/ ٢٢٨ على جـواز إعمال أمثلة المبالغة في الشعر. قال: "... ولو قلت: هذا طَمِعٌ فيما قبلك كان جائزًا، وقال لبيد:

أو مِسحَلٌ عَمِلٌ عضادةَ سَمحَجٍ ... بسَـرَاتِها نَـدَبٌ لـه وكُلـومُ

فأوقع (عمل) على العضادة، ولو كانت عاملا كان أبين في العربية، وكذلك إذا قلـت للرجـل: ضـرَّابٌ، وضروبٌ فلا توقعنَّها على شيء لأنهما مدح، فإذا احتاج الشاعر إلى إيقاعهما فعل، أنشدني بعضهم: وبالفأسِ ضرَّابٌ رءوسَ الكرانفِ". وانظر إعراب القرآن ٥/ ١٢٩، شرح الكافية ٢/ ٢٠٢، تـذكرة النحاة ص٦٩٥، الخلاف النحوي الكوفي ص١٦٧- ١٦٨.

(٢) بعدها في ح: أي الكوفية.

(٣) ب: جائز.

(٤) من ح، وفي الأصل: بجعل، و في ب: يجعل.

(٥) ب: جائزا.

(٦) ب و ح: الاسم الفاعل.

(٧) ساقطة من ب و ح.

(٨) ب: ولا.

باسمِ الفاعلِ في أنَّها[1] تثنَّى وتجمعُ[2] وتذكَّرُ وتؤنَّثُ، **تعملُ كفعْلِها**، بل تزيدُ عليهِ؛ لأنَّها تنصبُ عندَ البصريَّةِ[3]، لا فعلُها، من غيرِ اشتراطِ زمانٍ، لكونِها بمعنَى الثبوتِ، لا الحدوثِ المقتضِي للزمانِ، **لو اعتمدَتْ** على ما سبقَ. **وهيَ**، أي الصفةُ المشبَّهةُ، ملابسةٌ **باللامِ** المعرفةِ لا الموصولةِ، **أو مجرَّدةٌ** عنها انفصالٌ حقيقيٌّ.

والمعمولُ، أي معمولُ الصفةِ المشبَّهةِ الظاهرُ لا المضمرُ، (ملابسٌ **باللامِ أو مضافٌ** إلى الضميرِ)[4]، بلا واسطةٍ أو بها، لا مطلقُ المضافِ، **أو مجرَّدٌ** عنهما[5]، فيدخلُ[6]: الحسنُ وجهُ غلامٍ في المجرَّدِ، لا المضافِ. فالانفصالُ أيضًا حقيقيٌّ، لا لمنْعِ الخلوِّ، كما تُوهِّمَ. تضربُ[7] الاثنينِ في الثلاثةِ، فتصيرُ ستّةً[8].

وهوَ، أي معمولُها في هذهِ الأقسامِ الستَّةِ، **مرفوعٌ** بالفاعليَّةِ، **أو منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ، في** المعمولِ **المعرفةِ** عندَ البصريَّةِ[9]؛ **لأنَّهم لا يجوِّزونَ** تعريفَ التمييزِ، وعلى التمييزِ عندَ الكوفيَّةِ[10]، لتجويزِهِم إيَّاهُ، **وعلى التمييزِ**، بمعنَى المصدرِ، أي جعلِ

---

(١) ب و ح: من حيث إنها.

(٢) ب: ويجمع.

(٣) انظر الأصول في النحو ١/ ٢٢٤.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٥) ح: عنها.

(٦) ب و ح: فيدخل نحو.

(٧) ب: فيضرب، و ح: فبضرب.

(٨) ب و ح: يصير ستا.

(٩) انظر الأصول في النحو ١/ ٢٢٤، التسهيل ص١٣٩-١٤٠، المساعد ٢/ ٢١٦.

(١٠) اختلف النقل عن الكوفيين في جواز تعريف التمييز. فبينما نقل أبو حيان عن الكسائي في (ارتشاف الضرب) ٢/ ١٩٤، والقرافي عن ثعلب في (الاستغناء في أحكام الاستثناء) ص٣٨٨، أن التمييز لا يكون إلا نكرة، نقل آخرون؛ كالبطْلَيوسي في (الحلل في شرح أبيات الجمل) ص٢٤، وابن عقيل في (المساعد) ٢/ ٦٦، والسيوطي في (همع الهوامع) ٤/ ٧٢، عن الكوفيين، وآخرون كأبي حيان في (تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب) ص١٤٢، وآخرون عن بعض الكوفيين كأبي حيان في (البحر المحيط) ١/ ١٩٩، والصبان في (حاشيته على شرح الأشموني) ٣/ ٤٤، أنَّ التمييز يجوز أن يكون معرفة. وانظر في هذا الخلط والاضطراب في النقل: الخلاف النحوي الكوفي ص٣٤٥.

معمولِ الصفةِ تمييزًا، **في غيرِها،** أي غيرِ المعرفةِ، **أو مجرورٌ** بإضافةِ الصفةِ إليهِ، **فيصيرُ،** بضربِ[1] الستَّةِ في الثلاثةِ، **ثمانيةَ عشرَ.**

وامتنَعَ منهاالحسنُ وجهِهِ، باللامِ في الصفةِ المضافةِ[2] إلى معمولِها المضافِ، لعدمِ إفادةِ الإضافةِ خفّةً؛ لأنَّها إمَّا[3] بحذْفِ التنوينِ / ٩٠ / أو النونِ، أو بحذفِ ضميرِ الموصوفِ منها ومن[4] معمولِها، أو نقْلِه منهُ[5] إليها، ولا شيءَ منْها فيهِ.

وامتنعَ الحسنُ وجهٍ، أو وجهِ[6] غلامٍ، في الصفةِ المضافةِ إلى معمولِها المجرَّدِ منهما[7]؛ لأنَّ هذه الإضافةَ، وإنْ أفادتِ التخفيفَ بنقْلِ الضميرِ، لكنَّهم لم يجوِّزوا إضافةَ المعرفةِ إلى النكرةِ[8]. ولم يذكرِ المختلَفَ فيهِ؛ وهوَ: حَسَنُ وجههِ، بإضافةِ الصفةِ المجرَّدةِ عن اللامِ إلى معمولِها المضافِ. فكأنَّه اختارَ مذهبَ الكوفيِّينَ[9]، فإنَّهم يجوِّزونَه[10] في السَّعَةِ، بلا قُبْحٍ، لانتفاءِ المانعينِ المذكورينِ.

ومَا، (صفةٌ، **فيهِ ضميرٌ** واحدٌ، إمَّا بنفسِهِ، أو معمولِهِ)[11]، **أحسنُ،** لأنَّ الضميرَ فيهِ بقدرِ[12] الحاجةِ، من غيرِ زيادةٍ ولا نقصانٍ **وما فيهِ ضميرانِ حَسَنٌ،** لاشتمالِهِ على المحتاجِ إليهِ، لا أحسنُ لاشتمالِه على زائدٍ. **وإلا،** أي وإنْ لم يكنْ في الصفةِ، ولا في معمولِهِ[13] ضميرٌ، **فقبيحٌ،** لعدمِ الرابطِ بالموصوفِ[14] لفظًا.

---

(١) ح: يضرب.
(٢) ح: المضاف.
(٣) بعدها في الأصل: أن، وهي مقحمة هاهنا، وكلمة (بحذف) غير معجمة الحرف الأول.
(٤) ب: أو من.
(٥) من ب و ح، وفي الأصل: منها.
(٦) ح: وجهه.
(٧) ب: عنهما، و ح: منها.
(٨) ح: لنكرة.
(٩) انظر شرح الكافية ٢/٢٠٧، شرح الألفية لابن الناظم ص١٧٥، همع الهوامع ٥/٩٧.
(١٠) ح: يجوزونها.
(١١) ما بين القوسين بدله في ب و ح: "قسم فيه ضمير واحد إما في نفس الصفة أو معمولها".
(١٢) ح: يقدر.
(١٣) ح: معمولها.
(١٤) ح: بالموصول.

ولَمَّا كانَ وجودُ الضميرِ في الصفةِ غيرَ ظاهرٍ ظهورَهُ في المعمولِ، ذكرَ قاعدةً يُظْهِرُ بها وجودَه[1] وعدمَه، فقالَ: **ولو رُفِعَ بها،** نائبُ الفاعلِ، أي بالصفةِ، أي لو رفَعَ الصفةُ اسمًا ظاهرًا بالفاعليَّةِ، **فلا ضميرَ**[2]، لامتناعِ[3] تعدُّدِ الفاعلِ، **وإلا،** أي وإنْ لم يُرْفَعْ بها، سواءٌ نُصِبَتْ[4] على التشبيهِ[5]، أو جرَّتْ بالإضافةِ، **فَفِي** الصفةِ **ضميرٌ،** لامتناعِ خلوِّ الصفةِ عن الفاعلِ كالفعلِ، **مطابقٌ** ذلكَ الضميرُ **للموصوفِ** في التذكيرِ، والتأنيثِ، والتثنيةِ، والجمعِ، كمطابقتِها إيَّاهُ.

والفاعلُ والمفعولُ اللازمانِ، أرادَ بلزومِ المفعولِ تعدِيَةَ فعلِهِ إلى واحدٍ، فإنَّ ذلكَ الواحدَ ينوبُ منابَ الفاعلِ، فلا يبقَى مفعولٌ منصوبٌ، فيكونُ كاللازمِ. **والمنسوبُ** كهاشِميٍّ، **كـ: هيَ،** أي كالصفةِ[6] المشبَّهةِ، فيما ذُكِرَ من الأقسامِ[7] والأحكامِ. وأمَّا المتعدِّي منها[8]، فلا يجوزُ نصبُ فاعلِهِ، ولا جرُّهُ؛ لِئلا يشتَبِهَ بالمفعولِ، على تقديرِ حذفِهِ. وحُمِلَ عليهِ، عندَ الأكثرينَ[9]، ما ذُكِرَ مفعولُه منصوبًا بعدَه.

اسم التفضيل

قياسُهُ **للفاعلِ،** أي لتفضيلِهِ على غيرِهِ في الفعلِ، لا لتفضيلِ المفعولِ، إذْ لو كانَ لهما كَثُرَ الاشتباهُ، فجعلُوهُ قياسًا في الأكثرِ، وهو الفاعلُ. **وقدْ جاءَ سماعًا لتفضيلِ المفعولِ، كـ: أشهرَ،** أي أكثرَ مشهوريّةً. ولو تَرَكَ هذا أيضًا، لكانَ أنسبَ؛ لأنَّه من أحوالِ الوضعِ والصيغةِ.

---

(١) ح: وجود

(٢) ب و ح: فلا ضمير فيها.

(٣) ب: لامتنا.

(٤) ب: نصب.

(٥) بعدها في ح: أو على التمييز.

(٦) ح: الصفة.

(٧) ب: أقسام.

(٨) ح: منهما.

(٩) ح: الأكثر.

ويستعملُ[1] اسمُ التفضيلِ بأحدِ الثلاثةِ، بطريقِ الانفصالِ الحقيقيِّ، **باللامِ** المعرفَـةِ، **فيطابقُ** موصـوفَهُ؛ إفـرادًا، وتثنيـةً، وجمْعًـا، وتـذكيرًا، وتأنيثًـا، للـزومِ مطابقـةِ[2] الصـفةِ لموصوفِها، لعدمِ المانعِ الَّذي[3] سيجيءُ، كـ: زيدٌ الأفضلُ، الزيـدانِ الأفضـلانِ، الزيـدونَ الأفضلونَ، هندٌ الفضلى، الهندان[4] الفضلَيانِ، (الهنداتُ(٤) الفضلَياتُ)[5]، **أو بِمِنْ، فهوَ مفردٌ مذكَّرٌ** حينَئذٍ لفظًا أبدًا، وإنْ كانَ موصوفُه غيرَه، لكراهَتِهم لُحوقَ أداةِ التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ المختصةِ بالآخرِ[6]، بما في حكْمِ الوسطِ، لامتزاجِهِ بمن التفضيليَّةِ، لكونِها الفارقةَ بينَه وبينَ بابِ أحمرَ، فكأنَّها من تمامِ الكلمةِ. عكسَ ترتيبَ (الكافيةِ)،لأنَّ[7] الثالـثَ فـرعُ الأوَّلَينِ في المطابقـةِ وعـدمِها، والأوَّلَ علـى أصـلِ القيـاسِ دونَ الثـاني، **أو الإضـافةِ**[8]، فحينَئذٍ لَهُ معنيانِ. أشارَ إلى الأوَّلِ، وهوَ الأكثرُ بقولِهِ: **فلو كـانَ** اسـمُ التفضـيلِ المضـافُ **للزيادةِ عليهِ،** أي على المضافِ إليهِ الدالِّ عليهِ الإضافةُ، **وشرطُه،** أي شرطُ اسمِ التفضيلِ المضافِ في إفادةِ هذا المعنَى، **دخولُـه فيـهِ** / ٩١/ ، أي دخـولُ مـدلولِ اسـمِ التفضـيلِ في مفهومِ المضافِ إليهِ، **وإنْ** كانَ **خارجًا** بحسبِ الإرادةِ، لئلا يلزمَ تفضيلُ الشيءِ على نفسِهِ، والجملةُ معترضةٌ، **جازَ المطابقةُ** للموصوفِ لعدمِ المانعِ المذكورِ، والإفرادُ معَ التذكيرِ، وإنْ كانَ موصوفُه غيرَهما لمشابهةِ[9] أفعلَ منْ في[10] كونِ المفضَّلِ عليهِ مذكورًا معَه، **وإلا،** أي وإنْ لم يكنِ اسمُ التفضيلِ للزيادةِ على ما أُضيفَ إليهِ فقط، بل للزيادةِ[11] مطلقًا، **فيطـابقُ**

---

(١) ح: ويستمعل.

(٢) ب: مطابق.

(٣) ساقطة من ح.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: الهنديان.

(٥) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٦) ح: بالأخير.

(٧) ساقطة من ح.

(٨) ب: والإضافة.

(٩) ب: لمشابهته.

(١٠) ساقطة من ح.

(١١) ب: للزمان.

موصوفَه لعدمِ المشابهةِ.

ويعملُ اسمُ التفضيلِ **في مظهرِ الرفعَ** على الفاعليَّةِ، ولا ينصبُ المفعولَ بهِ اتفاقًا، فيقدَّرُ في[1] قولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ﴾[2] فعْلٌ ناصبٌ كـ: يعلمُ. وأمَّا العمـلُ في المستترِ فجـائزٌ بغـيرِ شـرطٍ، بـل لازمٌ إذا لم يرفـعْ ظـاهرًا. وكـذا العمـلُ في الحـالِ، والظرفِ[3]، والتمييزِ، لأنَّها معمولاتٌ ضعيفةٌ، يكفيها[4] رائحةُ الفعلِ.

وأمَّا العملُ في المظهرِ فلَه[5] شـروطٌ[6]، بيَّنَهـا بقولـِهِ(٤) **في نحـو: مَـا رأيـتُ رجـلاً أحسنَ في عينِهِ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ،** يريدُ اسمَ تفضيلٍ[7] يكونُ صـفةً لمعمـولِ منفـيٍّ، والضميرُ الراجعُ إلى الموصوفِ يكونُ في متعلَّقِهِ، لا فيهِ، وتـدخلُ[8] مـن التفضـيليَّةُ علـى ضميرِ[9] فاعلِهِ، مقيَّدًا بحالٍ. وتركَ ضابطَ (الكافيةِ)، لغموضِـهِ وصـعوبةِ فهمِـهِ، واكتفَـى بالتشبيهِ[10] والتمثيلِ لوضوحِهِ، لاسيَّما على المبتدئ. وقد سبقَ مِرارًا وجْهُ تـركِ الـدليلِ، وهوِ كونُ اسمِ النتفضيلِ، حينَئذٍ، بمعنَى فعلِـهِ، إذِ[11] النفـيُ في الكـلامِ يتوجَّـهُ إلى القيـدِ، فينبغي[12] الزيادةُ، فيبقَى أصلُ الفعلِ، فيكونُ أحسنُ، مثلاً، بمعنَى: حَسُنَ، مـعَ أنَّـه لـو لم يعملْ، حينَئذٍ، بل رُفعَ اسمُ التفضيلِ على الخبريَّةَ، وما بعدَه على الابتـداءِ، يلـزمُ الفصـلُ

---

(١) ب و ح: في نحو.

(٢) سورة الأنعام الآية: ١١٧. وتمامها: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ...﴾. وقد وردت الآية مضطربة في جميع النسـخ. ففي الأصل: وهو أعلم بمن يضل. وفي ب و ح: وهو أعلم من يضل.

(٣) ب و ح: الظرف والحال.

(٤) ح: تكفيها.

(٥) ب: قلة.

(٦) ساقطة من ح.

(٧) ب و ح: التفضيل.

(٨) ب و ح: ويدخل.

(٩) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٠) ح: التثنية.

(١١) ب: إذا.

(١٢) من ب و ح، وفي الأصل: فيبقى.

بينَه وبينَ معمولِهِ، أعني: منهُ، بأجنبيٍّ، وهوَ المبتدأُ، ولو عَمِلَ يكونُ فاعلاً، لا أجنبيًّا.

وجاء[1]**: من عينِ** زيدٍ، يريدُ حذفَ[2] المجرورِ من: منهُ، وكلمةَ: في، أو نحوُها في هذا[3] المثال المذكورِ معَ بقاءِ البواقِي على حالِها، **وكـ: عينِ زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ**. يريدُ تبديلَ: رجلاً أحسنَ (في عينِهِ الكحلُ)[4] إلى آخرِهِ، في المثالِ الأوَّلِ ونحوه بهذِه العبارةِ ونحوِها[5]. وفي هذا المثال: من التفضيليَّةُ مقدَّرةٌ بعدَ الكحلِ، فيلزمُ الفصلُ.

(الفعل الماضي ما)[6]**،** فعلٌ، **دلَّ** بالوضعِ **على ما مضَى،** المضيِّ[7]، أو زمانٍ، أو حدثٍ، أو شيءٍ مضَى بالمعنَى[8] اللغويِّ. فخرجَ نحوُ: أمسِ، ولم يضربْ، ودخلَ نحوُ: إنْ ضربْتَ ضربْتُ، وعَسَى.

وبُنِيَ الماضِي، لعدمِ مقتضي الإعرابِ، **على الفتحِ** لفظًا، نحوَ: ضرَبَ، أو تقديرًا، نحوَ: غزَا، لا السكونِ معَ كونِهِ أصلاً في البناءِ، لمشابهتِهِ الاسمَ في وقوعِهِ موقعَه في نحوِ: زيدٌ ضربَ وضاربٌ[9]، **ما لمْ يلحقْهُ**، أي الماضِي، **الواوُ** الضميرُ، قدَّمَه لقرْبِ لازمِهِ من الفتحِ ووجوديَّتِهِ؛ **لأنَّه**، أي الماضِي، **يُضمُّ**، حينَئذٍ، لفظًا، نحوَ: ضربُوا، أو تقديرًا، نحوَ: غزَوا، **والضميرُ المتحرِّكُ المرفوعُ؛ لأنَّه يسكُنُ**، حينَئذٍ، نحوَ[10]: ضربْنَ، وضرَبْتِ، وضربْتما، وضربْتم، وضربْتنَّ.

(المضارع ما)[11]، فعلٌ، **دلَّ** بالوضعِ **على** الزمانِ **الحالِ والاستقبالِ**، بالاشتراكِ على

---

(١) ب و ح: وجاز.

(٢) ب و ح: حذف الضمير.

(٣) ب و ح: نحو.

(٤) ما بين القوسين بدله في ب: في عين عينه.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: ونحوه.

(٦) ما بين القوسين مطموس في ب.

(٧) في هامش ب: عطف بيان لـ (ما مضى).

(٨) ح: بمعنى.

(٩) ح: صارف.

(١٠) ب: في نحو.

(١١) ما بين القوسين بياض في ب.

الأصحِّ[١].

وهوَ، أي المضارعُ، **معربٌ** لمشابهتِهِ الاسمَ لفظًا، ومعنًى، واستعمالاً، **منهُ**، أي من[٢] بين أنواعِ الفعلِ، لا غيرُ، لعدمِ المشابهةِ التامَّةِ[٣] فيهِ، **لو**، إنْ، **لم(٣) يتصلْ بهِ**، أي بالمَضارعِ **نونُ التوكيدِ**[٤] خفيفةً أو ثقيلةً، فإنَّه، حينَئذٍ، مبنيٌّ على الضمِّ في جمعِ[٥] المذكَّرِ، وعلى الكسرِ[٦] في الحاضرةِ، وعلى الفتحِ في غيرِهما[٧] / ٩٢ / ؛ لأنَّهما[٨] بمنزلةِ الجرِّ، فلو دخلَ الإعرابُ قبلَها يلزمُ دخولُه في وسطِ الكلمةِ، ولو دخلَ عليها، فهيَ كلمةٌ أُخرى حقيقةً، **ونونُ جمعِ المؤنَّثِ**، فإنَّه، حينَئذٍ[٩]، مبنيٌّ على السكونِ، حملاً على الماضِي.

وإعرابُه، أي المضارعِ، **رفعٌ، ونصبٌ، وجزمٌ**.

فالمضارعُ الصحيحُ الآخرُ، **المفردُ** غيرُ المثنَّى والمجموعِ، **سوى الحاضرةِ**، أي المخاطبةِ، ملابسٌ **بالضمةِ** رفعًا، **والفتحةِ** نصبًا، **لفظًا** ملفوظين، **والسكون** جزمًا، كـ: يضربُ، ولن يضربَ، ولمْ يضربْ، **وغيرُه**، أي غيرُ المفردِ المستثنَى[١٠] منهُ الحاضرةُ صحيحًا، أو معتلاً، **بالنون** رفعًا، **وحذفِها** نصبًا وجزمًا[١١]، نحوَ[١٢]: يضربان، ولمْ يضربَا، ولن يضربَا[١٣]؛ لأنَّ الضميرَ المرفوعَ لَمَّا عُدَّ جزءًا، بدليلِ سكون آخِرِ نحو: ضربْنَا دون ضَرَبَنا، جعلُوا الإعرابَ بعدَه، ولَمَّا لمْ يتحمّلِ الألفُ والواوُ الحركةَ جعلُوا إعرابَه[١٤] بالنون، لعدمِ إمكانِ حرفِ العلَّةِ، فحذفُوها في الجزمِ حذفَ الحركةِ، وحملُوا النصبَ عليهِ دونَ الرفعِ؛

---

(١) ح: الصح.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) ب: التام.

(٤) ب و ح: التأكيد.

(٥) ب: جميع.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: الكسرة.

(٧) ب: غيرها.

(٨) ب: لأنها.

(٩) ساقطة من ح.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: المثنى.

(١١) من ب و ح، وفي الأصل: وجرا.

(١٢) ب: نحو ما.

(١٣) ساقطة من الأصل، زيادة من ب، و في ح: ولم يضربا.

(١٤) ح: إعراب.

لأنَّ الجزمَ بدَلَ الجرِّ، فالنصبُ يناسبُه في مخرجِ أصلِهما وكونِهما[1] علامَتَي الفضلةِ، فلذا يحملُ على الجرِّ دونَ الرفعِ في الأسماء فيناسِبُ بدلَهُ، فيحملُ عليهِ في الأفعال أيضًا.

والمعتلُ الآخِرُ **بالألفِ،** قدَّمَه لخفَّتِه ووحْدَتِهِ، **بالضمَّةِ** رفعًا، **والفتحةِ**[2] نصبًا، **تقديرًا** مقدَّرتينِ، **والحذفِ،** أي حذفِ الآخِرِ جزْمًا، نحوَ: يخْشَى، ولن يخشى، ولم يخشَ[3]، **والمعتلُ بغيرِهِ،** أي غيرِ الألفِ، يعني: الواوَ والياءَ، **بالضمَّةِ** رفعًا **تقديرًا، والفتحةِ** نصبًا **لفظًا، والحذفِ** جزْمًا، نحوَ: يغزُو، ويرمِي، ولن يغزُوَ، (ولن يرمِيَ)[4]، ولم يغزُ[5]، ولم يرْمِ.

وفي كلامِ المصنِّفِ نظرٌ من وجوهٍ؛ الأوَّلُ أنَّ الضمةَ والفتحةَ في الصحيحِ المفردِ يكونانِ تقديرًا في الوقفِ، والثاني أنَّ السكونَ فيهِ أيضًا يكونُ تقديرًا في نحوِ: لم يضربِ الرجلُ، والثالثُ إرجاعُ[6] ضميرِ غيرِهِ إلى المفردِ بلا قرينةٍ، معَ أنَّ الظاهرَ رجوعُهُ إلى الصحيحِ، والرابعُ الفتحةُ في المعتلِّ بغيرِ الألفِ تكونُ[7] تقديرًا في الوقفِ ولو قالَ: فالمفردُ سوى الحاضرةِ بالضمةِ والفتحةِ مطلقًا، ولو تقديرًا، والسكونِ كذلكِ، في الصحيحِ والحذفُ في المعتلِّ وغيرُهُ بالنونِ وحذفِها، لسلِمَ معَ الإيجازِ.

ويرفعُ المضارعُ **لو جُرِّدَ عنِ الناصبِ والجازمِ**[8] الآتيينِ. وعاملُه التجرُّدُ عندَ الكوفيِّينَ[9]، ووقوعُه موقعَ الاسمِ عندَ البصريِّينَ[10].

---

(١) ب: كونهما.

(٢) ب: والفتح.

(٣) بعدها في ح: ولم يحسوا.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٥) ح: ولم يغزو.

(٦) ح: إرجاء.

(٧) ب و ح: يكون.

(٨) ح: عن النواصب والجوازم.

(٩) عمم الشارح هنا نسبة هذا الرأي للكوفيين كافة وهو في ذلك يتابع بعض النحويين. انظر شرح جمل الزجاجي ١/ ١٣١، شرح الفريد ص١٧٢. فقد نسب لنحاة الكوفة رأيان آخران؛ الأول أن رافع الفعل المضارع الزوائد التي في أوله أي حروف المضارعة وهو مذهب الكسائي وأبي بكر بن الأنباري. انظر إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٥٣، الأضداد ص١٥٣. والرأي الثاني أن رافعه المضارعة، وهو مذهب ثعلب. انظر شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٦٩، شرح الأشموني ١/ ٥٤٧، همع الهوامع ٢/ ٢٧٤، الخلاف النحوي الكوفي ص١٥١- ١٥٣.

(١٠) ليس هذا رأي البصريين جميعا.، وإنما هو رأي جمهورهم. انظر الكتاب ٣/ ١٠، المقتضب ٢/ ٥. فقد خالف الأخفش أصحابه البصريين في ذلك، وذهب إلى أن الفعل المضارع مرفوع لتعريه من العوامل اللفظية. انظر همع الهوامع ١/ ١٦٤، الأشباه والنظائر في النحو ١/ ٢٣٨، في مصطلح

وينصبُ المضارعُ **بـ: أنْ**[1]، وَكلمةُ **أنْ** الَّتي بعدَ العلمِ **مخفَّفةٌ** من الثقيلةِ، فلا تنصبُ المضارعَ؛ لأنَّها للتحقيقِ، فيناسِبُ العلمَ، والناصبةُ للرجاءِ والطمعِ، فلا يناسبُهُ، فحينَئذٍ لا بدَّ من السينِ، أو سوفَ، أو قدْ، أو حرفِ النفيِ، كقولِهِ ـ تَعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[2]، **والَّتي بعدَ الظنِّ تحتملُ**[3] **المخفَّفةَ** باعتبارِ دلالتِهِ على الوقوعِ، والناصبةَ باعتبارِ عدمِ التَّيقُّنِ.

وينصبُ المضارعُ **بـ: لنْ، وهيَ**، أي لنْ، موضوعةٌ **لنفْيِ** الفعلِ **المستقبلِ**.

وإذنْ، لو كانَ فعلُه **مستقبلاً**، لا[4] حالاً، إذِ الغالبُ في إذنْ معنَى الشرطِ والجزاءِ، والأصلُ والغالبُ فيهما[5] الاستقبالُ، وإذنْ عاملٌ ضعيفٌ، فلا تعملُ[6] إلا على حالٍ أغلبَ وأقوى، وقد يجرَّدُ عن الشرطِ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[7]، وقد يكونانِ في الماضِي كقولِهِ[8]: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ[9]﴾[10]، فظهرَ ما في قولِ مَنْ قالَ: لكونِها جوابًا وجزاءً، وهما لا يمكنانِ إلا في المستقبلِ[11]، وقدْ أصابَ في تقديمِ هذا الشرطِ، إذْ في عبارةِ (الكافيةِ) فصلٌ بينَ الأصلِ والفرعِ، ولكنْ لمْ يُصبْ في تبديلِ

النحو الكوفي ص١٠١، الخلاف النحوي الكوفي ص١٥٣.

(١) من ب و ح، وفي الأصل: باءن.

(٢) سورة المزمل الآية: ٢٠. وتمامها: ﴿... مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾.

(٣) ب و ح: يحتمل.

(٤) ساقطة من ح.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: فيها.

(٦) ب و ح: يعمل.

(٧) سورة الشعراء الآية: ٢٠. وتمامها: ﴿قَالَ ...﴾.

(٨) ب و ح: كقوله تَعالى.

(٩) ح: علمت.

(١٠) سورة المائدة الآية: ١١٦.

(١١) ب و ح: الاستقبال.

الاعتمادِ بالعملِ في قولِهِ: **ولم يكنْ فعلُه معمولاً لِمَا قبلَها**[1]، إذْ لا عملَ في نحوِ: واللهِ /٩٣/ إذنْ لأخرجَنَّ[2]، للاعتمادِ معَ عدمِ العملِ، كما لا عملَ في نحوِ: أَنَا إذنْ أُكرِمُكَ، ونحوِ: إنْ تأتِنِي إذنْ أكرمْكَ، وحصرُوا الاعتمادَ في هذه الثلاثةِ، فيكونُ المرادُ الاعتمادُ الكاملُ. ووجْهُ اشتراطِ[3] ضعفِهِ ومغلوبيَّتِهِ[4] وقوعُهُ[5] بينَ المتَّصلَين، لا توَاردُ العاملَين على معمولٍ واحدٍ، لعدمِ تمشِّيهِ في الأوَّلينِ، والاختلافُ بالكليَّةِ والجزئيَّةِ في المعمولِ كافٍ، كقولِكَ: مرادِي أنْ تقومَ[6]، ولعدمِ امتناعِهِ، بل وقوعِهِ إذا اختلفَ محلُّ العملِ، كـ: مررْتُ بزيدٍ، فلِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ: أكرمُكَ، في الثالثِ منصوبًا لفظًا[7]، ومجزومًا محلاً؟

وأمَّا الاعتمادُ الناقصُ فيمنَعُ وجوبَ[8] العملِ، لا جوازَه، وذلكَ في موضعَينِ بيَّنَهما بقولِهِ: **ولو كانَتْ إذنْ بعدَ الفاءِ**، قدَّمَها لكونِ الاعتمادِ فيها أكثرَ، **والواوِ جازَ** إعمالُ إذنْ، بناءً على ضعْفِ الاعتمادِ، لاستقلالِ المعطوفِ، لكونِه جملةً، وإلغاؤُها بناءً على وجودِ[9] الاعتمادِ في الجملةِ، وضعْفِ العاملِ.

وصحَّ الفصلُ[10] **بينَهما**، أي بينَ إذنْ ومعمولِهِ بالقَسَمِ، نحوَ: إذنْ ـ واللهِ ـ أكرمَكَ، والدعاءِ نحوَ: إذنْ ـ رحِمَكَ اللهُ ـ أكرمَكَ، والنداءِ، نحوَ: إذنْ ـ يا زيدُ ـ أكرمَكَ، لا غيرُ، لكثرةِ دورِ هذه الأشياءِ في الكلامِ خاصّةً دونَ أخواتِها.

وكي، وهي **للسببيَّةِ**، أي سببيَّةِ ما قبلَها لِمَا بعدَها، كـ: أسلمْتُ كي أَدخلَ الجنَّةَ.

---

(١) ح: قبله.

(٢) ح: لأجرجن.

(٣) ح: اشتراطه.

(٤) ح: ومعلوبته.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: بوقوعه.

(٦) ب: يقوم.

(٧) ب: لفظيا.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: وجود.

(٩) ب: ود.

(١٠) ح: الفعل.

وأنْ، أي ينتصبُ[1] المضارعُ بأنْ **مقدَّرةً بعدَ حتَّى، لو** كانَ المضارعُ **مستقبلاً بالنسبةِ إلى مَا قبلَها**، وإنْ كانَ بالنسبةِ إلى زمانِ التكلُّمِ غيرَه. **وهيَ**، أي حتَّى، حينئذٍ، حرفُ جرٍّ، **بمعنَى كي** للسببيَّةِ، كـ: أسلمْتُ حتَّى أدخلَ الجنَّةَ، **أو إلى** لانتهاءِ الغايةِ، كـ: سِرْتُ حتَّى تغيبَ الشمسُ، **فلو قُصِدَ** بالمضارعِ **الحالُ** تحقيقًا، كـ: مرضَ حتَّى لا يرجُونَهُ[2]، **ولو** كانَ ذلكَ القصدُ **حكايةً**، كـ: كنْتُ سِرْتُ أمسِ حتَّى أدخلُ البلدَ، **يرفعُ** المضارعُ بعدَ حتَّى، لعدمِ جوازِ[3] أنْ؛ لكونِها للطمعِ والرجاءِ، فينافي الحالَ، فيكونُ حتَّى حرفَ ابتداءٍ، بمعنَى: أنَّ ما بعدَها كلامٌ مستأنفٌ، لا يتعلَّقُ بِمَا قبلَها من حيثُ الإعرابُ، لا حرفَ جرٍّ، **وتجبُ**[4]، حينئذٍ، **السببيَّةُ**، ليحصلَ الاتصالُ المعنويُّ[5]، جبْرًا لِمَا فاتَ من الاتصالِ اللفظيِّ. وترَكَ التعريفاتِ لظهورِها لمتصدِّي هذا الكتابِ.

وبعدَ لامِ كي، أي لامٍ بمعنَى كي للسببيَّةِ، إذْ هيَ حرفُ جرٍّ كحتَّى[6]، لا يدخلُ الفعلَ إلا بتقديرِ[7] أنْ، مثلَ: أسلمْتُ لأدخلَ الجنَّةَ.

وبعدَ لامِ الجحودِ، وتا[8]، إشارةٌ إلى لامِ الجحودِ زائدةٌ[9] للتأكيدِ بعدَ النفْيِ، **لكانَ**، أي لحدثِهِ، نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[10]، و﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[11]، إذِ[12] الحدثُ متَّحِدٌ بالنوعِ في الجميعِ، ولا حاصلَ لتعميمِ: (كانَ المعنويِّ)[13]، كمَا لا يخْفَى، فيقدَّرُ مضافٌ؛ إمَّا في اسمِها، أو خبرِها، ليصحَّ الحمْلُ، مثلَ:

---

(١) ب و ح: ينصب.

(٢) ح: يرجون.

(٣) ب و ح: تقدير.

(٤) ب و ح: ويجب.

(٥) ب: للغوي.

(٦) من ب و ح، وفي الأصل: حتَّى.

(٧) ح: بلعدير.

(٨) ح: وتاء.

(٩) من ب و ح، وفي الأصل: زائد.

(١٠) سورة الأنفال الآية: ٣٣. وتمامها: ﴿... وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾.

(١١) سورة النساء الآية: ١٦٨. وتمامها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمْ ... وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾.

(١٢) مكرر في ب.

(١٣) ما بين القوسين بدله في ب: كالمعنوي.

ما كانَ صفةُ اللهِ، أو ذَا تعذيبُهم.

وبعدَ **الفاءِ لو** كانتْ **للسببيَّةِ**، وبعدَ **الواوِ لو** كانتْ **للجمعيَّةِ**[1]، أي لمصاحبةِ ما قبلَها بمَا بعدَها، **وما**، مبتدأٌ، **قبلَهما**[2]، أي الفاءِ والواو؛ **أمرٌ**، خبرٌ، والجملةُ حالٌ من فاعلي[3] الفعلينِ المقدَّرينِ بعدَ لو، كـ: زُرْني فأكرمَكَ، أي لتكنْ[4] منكَ زيارةٌ فإكرامٌ منِّي، **أو نهيٌ**، كـ: لا تشتمْني فأضربَكَ، أي لا يكنْ منكَ شتمٌ فضربٌ منِّي، **أو**[5] **نفيٌ**، قدَّمَه لمناسبةِ النهيِ، كـ: ما تأتينا فتحدِّثَنا، أي ليسَ منكَ إتيانٌ فتحدُّثٌ[6] منِّي[7]، **أو تمنٍّ**، قدَّمَه لمناسبةِ (النفيِ، كـ: ليتَ لي مالاً فأنفقَهُ، **أو عرضٌ**، قدَّمَه لمناسبةِ)[8] التمنِي، كـ: ألا تنزِلُ[9] فتصيبَ خيرًا، (أي ألا يكونُ منكَ نزولٌ فإصابةُ)[10] خيرٍ منِّي، **أو استفهامٌ** كـ: هل عندَكم ماءٌ فأشربَه[11]، أي هل[12] يكونُ[13] منكم[14] ماءٌ فشرْبٌ منِّي.

وبعدَ **أو لو** كانتْ[15] **بمعنَى إلى أو إلا**[16]، تركَ أنْ فيهما؛ لأنَّها[17] خارجةٌ عن معنًى، أو مقدَّرةٌ بعدَهُ، والتوجيهُ بمعنَى إلى أو إلا / ٩٤/، الداخلتينِ على أنْ المقدرةِ بعدَها، غيرُ وجيهٍ، إذْ لا تفاوتَ في المعنَى بينَ الداخلتينِ وغيرِهما، فالتقييدُ ضائعٌ، بل[18]

---

(١) ح: الجمعية.
(٢) ب: وقبلها.
(٣) ح: فاعل.
(٤) ب و ح: ليكن.
(٥) ح: لو.
(٦) ب و ح: فتحديث.
(٧) ب: منا، و ح: لنا.
(٨) ما بين القوسين ساقط من ح.
(٩) ب: كما لا تنزل، و ح: لا تنزل.
(١٠) ما بين القوسين مضطرب في ح كذا: "أي لا تنزل يكون منك نزول فإصابت".
(١١) ب: فأشربها.
(١٢) ساقطة من ح.
(١٣) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.
(١٤) ب: منك.
(١٥) ح: كان.
(١٦) ح: وإلا.
(١٧) ح: لأنها.
(١٨) ح: بلا.

التوجيهُ أنْ يقالَ: مرادُ ابنِ الحاجبِ بقولِهِ[1]: بشرطِ معنَى إلى[2] أو إلا أنْ، وجودُ هذا المعنَى في التركيبِ، لا[3] كونُهما معنى أو، نحوَ[4]: لألزَمنَّكَ أو تُعطيَنِي حقِّي[5]، **وبعدَ العاطفةِ** مطلقًا، **لو** كانَ **المعطوفُ** عليهِ **اسمًا**، إذْ لا يجوزُ عطفُ الفعلِ على الاسمِ، فيقدَّرُ أنْ، فيكونُ في تأويلِ الاسمِ، فيصحُّ العطفُ، كقولِه:

[الوافر]

٢٢- لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[6]

وجازَ إظهارُ أنْ معَها، أي العاطفةِ، كـ: أعجبَنِي قيامُك وأنْ تذهبَ، **ومعَ لامِ كي**، كـ: جئْتُكَ لأنْ تُكرمَنِي.

ويجبُ إظهارُ أنْ **معَ لا** الداخلةِ على المضارعِ **بعدَ اللامِ** بمعَنى كي، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾[7]؛ لاستكْرَاهِ اللامين[8] المتواليين[9]. ويتمْنعُ إظهارُ أنْ فيما عدَاهُما.

واعلمْ أنَّ أنْ الناصبةَ تضمرُ[10] في غيرِ المواضعِ المذكورةِ كثيرًا، لكنْ ليسَ بقياسٍ، كما في تلكَ المواضعِ، من[11] غيرِ عمَلٍ لضعْفِها، كقولِهم: تَسْمَعُ بالمُعيدِيِّ خيرٌ من أنْ تراهُ[12]، ومعَ عَمَلٍ معَ الشذوذِ، كقولِهِ: [الطويل]

---

(١) وانظر شرح الوافية نظم الكافية ص٣٥١.

(٢) ب و ح: إلى أن.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: و.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ساقطة من ح.

(٦) نسب لميسون الكلبية. وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٤٥، المحتسب ١/ ٣٢٦، نتائج الفكر في النحو ص٣١٩، مغني اللبيب ص٣٥٢، ٣٧٣، الأصول في النحو (ط النجف) ٢/ ٥٠، الإنصاف ص٢٨٣، المقتضب ٢/ ٢٧، الصاحبي ص١٤٦، الأمالي الشجرية ١/ ٢٨٠، شرح المفصل ٢/ ٢٥، الإفصاح ص٣٤١، شرح الكافية ٢/ ٢٥٠، شرح شواهد المغني ص٣٢٤، خزانة الأدب ٣/ ٥٩٢. والشاهد فيه إضمار (أن) بعد الواو، لأنه لم يكن بد من ذلك، فلم يستقم أن تحمل (وتقر) وهو فعل على (لبس) وهو اسم.

(٧) سورة الحديد الآية: ٢٩. وتمامها: ﴿... أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾.

(٨) من ب و ح: وفي الأصل: اللام.

(٩) ب و ح: المتواليتين.

(١٠) ب و ح: يضمر.

(١١) ساقطة من ح.

(١٢) ويروى المثل: أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، ولأن تسمع. ويضرب هذا المثل لمن خَبَرُهُ خيرٌ

٢٣- أَلا[١] أَيُّهَا اللائِمِي[٢] أَحْضُرَ الوَغَى[٣]

في روايةِ النصبِ.

ويجزمُ المضارعُ **بـ: لم ولَّما، وهما للقلبِ،** أي قلبِ[٤] المضارعِ إلى معنَى الماضي، **وتا** إشارةً إلى لَّما، **للاستغراق،** أي استغراقِ أزمنةِ الماضي من وقتِ الانتفاءِ إلى وقتِ التكلُّمِ ولا يجبُ الاستغراقُ في لم، **وجازَ حذفُ فعلِها،** أي لَّما عندَ القرينةِ دونَ لم، كـ: شارفْتُ المدينةَ ولَّما، أي: لَّما أدخلْها. وتختصُّ[٥] أيضًا بعدمِ[٦] دخولِ أدواتِ الشرطِ عليها فلا يقالُ: إنْ لَّما تضربْ[٧]، ويكثر في نفيِ الفعلِ المتوقَّعِ[٨].

ولامِ الأمرِ، أي يجزمُ المضارعُ بها، **وبهِ،** أي بهذا اللامِ، **يطلبُ الفعلُ. وقد تحذفُ**

من مرآةُ. وقيل: أول من قاله المنذر بن ماء السماء. والمثل في الكتاب ٤/ ٤٤، الفاخر ص٥٣، مجمع الأمثال ١/ ١٢٩، فصل المقال ص١٣٥، لسان العرب (معد) ٣/ ٤٠٦، المسائل الحلبيات ص٤٤، سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥، الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ٢٤٧.

(١) ب و ح: ألا يا.

(٢) من ب و ح: وفي الأصل: الزاجر.

(٣) ويروى: ألا أيها، وعلى كلا الروايتين يختل الوزن الشعري، والرواية المستقيمة: ألا أيهذا، ويروى: (أشهد) بدل (أحضر).

والبيت لطرفة بن العبد، وهو في ديوانه ص٤٣. وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦٥، الكتاب ٣/ ٩٩، ١٠٠، الأصول في النحو (ط بيروت) ٢/ ١٦٢، ١٧٦، المقتضب ٢/ ٨٥، ١٣٦، مجالس ثعلب ص٣١٧، الصاحبي ص١٧٨، الأمالي الشجرية ١/ ٨٣، المحتسب ٢/ ٣٣٨، الإنصاف ص٥٦٠، معاني القرآن للأخفش ص١٢٦، المحلى وجوه النصب ص١١٥، الاقتراح ص١٨٥، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٠١، و ٢/ ٢٥٠، مغني اللبيب ص٥٠٢، ٨٤٠، شواهد التوضيح والتصحيح ص١٨٠، سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٦، ٣٣٤، شرح اللمع ص٣٩٧، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص١٩٢، همع الهوامع ١/ ١٢، و ٣/ ٥١، و ٤/ ١٤٢، خزانة الأدب ١/ ٥٧، شرح شواهد الكشاف ٤/ ٣٦٦. والشاهد فيه رفع (أحضر) بعد حذف (أن) وتعري الفعل منها. وقد يجوز النصب على إضمار (أن) ضرورة، وهو مذهب للكوفيين.

(٤) ب: تقلب.

(٥) ب و ح: ويختص.

(٦) ح: لعدم.

(٧) ب و ح: يضرب.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: للتوقع.

هذه[1] اللامُ **للضرورةِ** الشعريَّةِ، كقولِهِ: [الوافر]

٢٤- **مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ**[2]

وقد يفتحُ هذا اللامُ، **وجاءَ**[3] **السكونُ** في هذا اللامِ **بدخولِ الواوِ، والفاءِ، وثُمَّ** عليهِ، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿وَلْتَأْتِ[4] طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ[5]﴾[6]، و ﴿ثُمَّ[7] لْيَقْضُواْ﴾[8].

ولا النهيِ، بالإضافةِ بتنكيرِ[9] المضافِ، أو بتجويزِ نحو: زيدِ الشجاعةِ، أو الوصفِ[10]، أو البيانِ بتأويلِ الدالِّ على النهْيِ، **وبهِ**، أي بـ: لا هذا[11] **يطلبُ التركُ.**

وكَلِمِ المجازاةِ، أي يجزمُ المضارعُ بها، **وهي: إنْ، ومهما، وإذما وحيثما**، وهما لا

---

(١) ب و ح: يحذف هذا.

(٢) صدر بيت وعجزه: إذا ما خِفت من أمرٍ تبالا

ونسب البيت للأعشى، وحسان بن ثابت، وأبي طالب عمّ النبي ـ ﷺ ـ. وهو من شواهد إعراب القرآن ١/ ٣٤٤، أسرار العربية ص٣١٩، المقاصد النحوية ٤/ ٤١٨، المقتضب ٢/ ١٣٢، الأصول في النحو ١/ ١٧٥، الصاحبي ص١٥٠، المقرب ١/ ٢٧٢، معاني القرآن للأخفش ص٧٥، اللامات ص٩٦، مغني اللبيب ص٢٩٧، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٤٣، شرح المفصل ٩/ ٢٤، الإنصاف ص٥٣٠، خزانة الأدب ٣/ ٦٢٩، ٦٣٠، شرح الكافية ٢/ ٢٥٢، مسائل خلافية في النحو ص١١٦، الأمالي الشجرية ١/ ٣٧٥، شرح شواهد الكشاف ٤/ ٥٠٥. والشاهد فيه قوله (تفد) حيث حذف لام الأمر ضرورة.

(٣) ب و ح: وجاز.

(٤) ب: والتأت.

(٥) ساقطة من ح، وفي ب: فليصاو.

(٦) سورة النساء الآية: ١٠٢. وتمامها: ﴿فَإِذَا سَجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمْ ... مَعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾.

(٧) ب: وأثم.

(٨) سورة الحج الآية: ٢٩. وتمامها: ﴿... تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾.

(٩) ح: بنكير.

(١٠) ح: لوصف.

(١١) ب و ح: هذه.

يجزمانِ بلا ما، **وأنّى،** قدَّمَه لمناسبةِ الظرفينِ[1]، **وأينَ ومتى،** وهما يجزمانِ معَ ما وبـدونِها، **ومَنْ وما**[2]، **وأيّ، وقلَّ**[3] الجزمُ **معَ كيفَما وإذَا.**

ويجزمُ[4] المضارعُ **بإنْ مقدرةً** بعدَ الأفعـالِ السـتَّةِ السـابقةِ، **سـوى النفـيِ لـو قُصِـدَ السببيَّةُ،** قيدٌ للتقديرِ، (ولو لم يُقصَدْ لم يَجُزِ الجزمُ)[5]، بل يرفعُ، فيكونُ صفةً، أو[6] حالاً، أو استئنافًا[7]. ولو قدَّمَ هذا، فقالَ: وهـيَ إنْ، ويقـدَّرُ بعـدَ الأفعـالِ الخ، لكـانَ أخصـرَ، وأحسنَ، وأنسبَ لأسلوبِهِ المعهودِ.

والكلِمُ الجازمةُ تدخلُ الفعلينِ لسببيَّةِ الأوَّلِ ومُسبَّبِيَّةِ الثاني، ولو[8] بجعلِ المتكلِّمِ. ولو قدَّمَ هذا، أيضًا، فقالَ: وكلِمِ المجازاةِ وتدخلُ[9] الفعلينِ، لكان مثلَ ما سبَقَ.

وسُمِّيَا[10]، أي[11] الفعلانِ المدخولانِ، **شرطًا وجزاءً، فلـو** كانـا **مضـارعينِ، أو**[12] **الأوَّلُ،** أي الشرطُ، **فالجزمُ** لازمٌ في المضارعِ، **ولو** كانَ **الثاني** مضارعًا فقطْ، **ففيهِ وجهانِ،** أي جازَ الجزمُ والرفعُ في المضارعِ.

ولو كانَ **المسبَّبُ،** أي الجزاءُ، **ماضيًا بلا قدْ لفظًا أو معنًى،** قيدانِ / ٩٥ / للماضي،

---

(١) ب و ح: الطرفين.

(٢) ب و ح: وما ومن.

(٣) ح: وقل أي.

(٤) ب: يجزم.

(٥) ما بين القوسين جاء مضطربا في ب و ح، ففـي ب: "ولم تفصـد لم يجـزم لم الجـزم"، وفي ح: "ولـو لم يجزم الجزم".

(٦) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) ح: استعافا.

(٨) ح: أو لو.

(٩) ب: ويدخل.

(١٠) ح: وسيما.

(١١) ساقطة من ب.

(١٢) ح: أما.

فيشملُ نحوَ: إنْ ضربْتَ لم أضربْ، أو بـ: قدْ[1]، فيخرجُ نحوُ قولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتۡ﴾[2]، أي: فقد صدقَتْ، **لم تجزِ الفاءُ؛** لتحقُّقِ تـأثيرِ[3] حـرفِ الشرطِ فيهِ، بقلبِ معناهُ إلى الاستقبالِ، فاستغْنَوا عن الرابطةِ، **ولو** كانَ المسبَّبُ **مضـارعًا** مقارنًا **بِـ**لفظِ **لا**[4]، **أو** مضارعًا **مثبَتًا، فيجوزُ** الفـاءُ وتركُـهُ؛ لأنَّ أداةَ الشـرطِ لم تَقلِـبْ[5] معناهُ، ولكنْ خلَصَهُ للاستقبالِ، فكانَ مؤثِّرًا من وجـهٍ دونَ وجْـهٍ. **وإلا،** أي وإنْ لم يكـنِ الجزاءُ[6] ما ذُكِرَ، **فالفاءُ واجبةٌ،** لعدمِ تأثيرِ أداةِ الشـرطِ (أصـلاً، حينَئـذٍ)[7]، فـاحتيجَ إلى الرابطةِ، وذلكَ إذا كانَ الجزاءُ ماضيًا بـ: قدْ لفظًا أو معنًى، أو مضارعًا بـ: مَا، أو لـنْ، أو سوفَ، أو السينِ، أو جملةً اسميّةً، أو أمرًا، أو نهْيًا، أو تمنِّيًا، أو عرْضًـا، أو دعـاءً، أو غـيرَ ذلكَ.

وتقعُ[8] **إذا**[9]، الَّتي للمُفاجأةِ معَ الجملةِ الاسميَّةِ، **موقِعَها،** أي(٦) موقعَ[10] الفاءِ؛ لأنَّ معناهُ ينبئُ عن حدوثِ أمرٍ بعـدَ أمـرٍ، فَفيهـا معنَـى الفـاءِ التعقيبيَّـةِ[11]، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾[12].

الأمر بالصيغة

(مقابلُ الأمرِ باللامِ. أفردَه بالذكرِ، لكونِهِ قِسْمًا من الفعلِ برأسِـهِ مغـايرًا للمضـارعِ

---

(١) ح: لقد.

(٢) سورة يوسف الآية: ٢٦. وتمامها: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۡ أَهۡلِهَآ ... وَهُوَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾.

(٣) ح: تأثر.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: إلا.

(٥) ب: يقلب.

(٦) ساقطة من ب.

(٧) ما بين القوسين من ب و ح، وفي الأصل: اصطلاح.

(٨) ب و ح: ويقع.

(٩) ساقطة من ح.

(١٠) ح: مع قع.

(١١) ب: للتعقيبية.

(١٢) سورة الروم الآية: ٣٦.

لفظًا[1] وحكْمًا، بخلافِ النهْيِ والأمرِ باللامِ، فإنَّهما معَ الحرفِ ليسَا بقسمينِ منَ الفعلِ كالنفيِ، وبدونِها كالمضارعِ لفظًا وحكمًا.

ما، فعلٌ، **يطلبُ بِهِ** مدلولُ **مأخذِهِ،** أي مصدرِهِ، **من المخاطبِ،** فخرجَ أمرُ الغائبِ والمتكلِّمِ، **بحذفِ التاءِ،** فخرجَ نحوُ قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾[2]، فيمَن قرأَ[3] على صيغةِ الخطابِ، ومجهولُ أمرِ المخاطبِ.

وبُنِيَ الأمرُ بالصيغةِ)[4] عندَ البصريِّينَ[5] لزوالِ موجِبِ الإعرابِ، أعني المشابهةَ التامَّةَ للاسمِ بحذفِ التاءِ، **على السكونِ** في المفردِ الصحيحِ وجمعِ المؤنَّثِ، لكونِهِ أصلاً في البناءِ، وحُرِّكَ عندَ لُحُوقِ[6] ضميرِ الفاعلِ الساكنِ بحركةٍ تجانسُهُ، وأمَّا حذفُ الآخرِ في المعتلِ فللتخفيفِ فيمَا كثُرَ استعمَالُهُ، وهوَ السببُ في تجريدِ [7]هذه الصيغةِ لهذا الأمرِ، دونَ الغائبِ والمتكلِّمِ. وقيلَ، ونِعْمَ مَا قيلَ،: أصلُ افْعَلْ، لِتَفْعَلْ، بالاتفاقِ، إذِ الطلبُ مفهومٌ من اللامِ، لكنَّها منويَّةٌ مقدَّرةٌ عندَ الكوفيَّةِ[8]، فيكونُ مجزومًا، ومنسيَّةٌ عندَ

---

(١) ب: لفظا ومعنى.

(٢) سورة يونس الآية: ٥٨. وتمامها: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ .. هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

(٣) هي قراءة عثمان بن عفان، وأبي بن كعب، والحسن، وأبو رجاء، وابن هرمز، ومحمد بن سيرين، وأبو جعفر المدني، والسلمي، وقتادة، والجحدري، وهلال بن يساف، والأعمش، وعمرو بن فائد، وعباس بن الفضل، ورويت عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ. المحتسب ١/ ٣١٣-٣١٤، البحر المحيط ٥/ ١٧٢، وانظر في هذه القراءة أيضا معاني القرآن للأخفش ص٣٤٥، الكشاف ٢/ ٢٤٢، إعراب القرآن ٢/ ٢٥٩، غرائب القرآن ١١/ ٨٦، تحبير التَّيسير ص١٢٣، مختصر في شواذ القرآن ص٥٧، النشر في القراءات العشر ١/ ٢٨٥، التبيان ٢/ ٦٧٨. وذكر الفراء أنه ذُكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ بالتاء. معاني القرآن ١/ ٤٦٩. وانظر مفاتيح الغيب ٨/ ٣٩١.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٥) ب و ح: البصرية. وانظر المقتضب ٢/ ٣، اللامات ص٩٠-٩١، المرتجل ص٧٢، الإنصاف مسألة رقم ٧٢ ص٥٢٤، أسرار العربية ص٣٠٠، الكواكب الدرية ١/ ١٠، ١١.

(٦) ب: لحق.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: تجديد.

(٨) ب: الكوفيين. وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٩-٤٧٠، مجالس ثعلب ص٤٥٦، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص١٨، شرح المفصل ٧/ ٦١، مغني اللبيب ص٣٠٠، الأشباه والنظائر في النحو ٢/ ١١٠، ١٤١، همع الهوامع ١/ ٤٦،. وما جاء في (معاني القرآن) للفراء ١/ ٤٦٩ يخرج

البصريَّةِ[1]، فيكونُ موقوفًا. فلا حذْفَ في الفرعِ، وإنَّمَا لم يعدْ بعدَ زوالِ الجازمِ؛ لِمَا مَرَّ[2].

(فعل مفعول ما لم يسم فاعله)[3]

لم يذكرْ ظاهرًا ولا مضمرًا، بارزًا ولا مستترًا[4] فاعلُه، أي فاعلُ ذلكَ المفعـول. **مـا، فعْلٌ، نُسِبَ** نسبةً تامَّةً، أو على وجْهِ القيامِ، **إلى المفعولِ في الأصلِ**، كـ: ضُرِبَ عمرٌو، في: ضربَ زيـدٌ عمْـرًا. فـإنَّ نسـبةَ الفعـلِ إلى عمـرٍو في الأوَّلِ تامَّـةٌ دونَ الثـانِي، وإنَّ نسـبةَ المعلومِ[5] إلى المفعولِ وقوعيَّةٌ، ونسبةَ المجهولِ قياميَّةٌ.

الكسائي من إجماع الكوفيين على أن فعل الأمر معـرب مجـزوم. وانظـر الخـلاف النحـوي الكـوفي ص١٠٢-١٠٣.

(١) راجع المقتضب ٢/ ٣، مسائل خلافية في النحو مسألة رقم ١٥ ص١١٤، الإنصاف مسألة رقـم ٧٢ ص٥٢٤، أسرار العربيـة ص٣١٧، المرتجـل ص٧٢، المفصـل ص٢٥٧، رصـف المبـاني ص٣٠٢، اللامات ص٩٠-٩١، تذكرة النحاة ص٤٩٨.

(٢) في هامش ب: أي للتخفيف.

(٣) ما بين القوسين بدله في ب و ح: فعل ما مفعول لم يسم.

(٤) ب و ح: مستكنا.

(٥) ح: لو المعلوم.

* الفعل المتعدّي وغير المتعدّي *

والفعلُ، مطلقًا، **لو**[1] **توقَّفَ تعقُّلُـهُ**، أي تعقُّـلُ مضـمونِهِ علـى متعلّـقٍ، وهـوَ غـيرُ الفاعلِ في اصطلاحِ النحاةِ، **فـَالفعلُ متعدٍّ**، كــ: ضـربْتُ زيـدًا، **وإلا**، أي وإنْ لم يتوقَّـفْ تعقُّلُه على متعلّقٍ، **فـَالفعلُ غيرُه**، أي غيرُ متعدٍّ، كـ: ذهبَ زيدٌ. قالَ الرضيُّ: فعلى هـذا يدخلُ نحوُ: قَرُبَ، وبَعُدَ، وخَـرَجَ، في المتعـدِّي مـعَ كونِهـا لـوازمَ[2]. ولا يبعُـدُ أنْ يرسـمَ المتعدِّي[3]: بأنَّه الَّذي يصِحُّ أنْ يشتقَّ منهُ اسمُ مفعولٍ، ويرسـمَ الـلازمُ[4]: بأنَّـه الَّـذي لا يصِحُّ أنْ يشتقَّ منهُ ذلكَ، يعنِي بغيرِ واسطةِ الجارِّ.

وقد[5] **يتعدَّى** الفعلُ **إلى اثـنينِ**[6]، إمَّـا مفعولُـه[7] الثـاني[8] غـيرُ الأوَّلِ ذاتًـا، **كــ: أعطَى**، (أو عينُه)[9]، **وَ**هوَ بابُ / ٩٦/ **عَلِمَ**[10]، **ويتعدَّى إلى ثلاثـةِ** مفاعيـلَ، **كــ: أعلـمَ وأرَى**. وهما أصلانِ في هذا القسـمِ، فإنَّهمـا كانَـا قبـلَ إدخـالِ الهمـزةِ متعـدِّيينِ إلى[11] مفعولين، فلمَّا أُدخلَ[12] عليهِما الهمزةُ زادَ مفعولٌ آخرُ، يقالُ لهُ: المفعـولُ الأوَّلُ، **وأنبـأ**،

---

(١) ساقطة من ح.

(٢) في شرح الكافية ٢/ ٢٧٢: "وعلى ما حُدّ ينبغي أن يكون نحو: قرُب وبعُد وخرَج ودخَـل متعـديا إذ لا يفهم معانيها إلا بمتعلّق".

(٣) ح: المتعد.

(٤) ب: اللام.

(٥) مكرر في ب.

(٦) ح: الفعل الاثنين.

(٧) ح: مفعول.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: الأول.

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٠) ح: علمت.

(١١) ساقطة من ح.

(١٢) ب و ح: أدخلت.

ونبَّأ[1]، **وأخبرَ، وحدَّثَ،** وهذهِ الأربعةُ ليسَتْ أصلاً، بل بواسطةِ اشتمالِها على معنَى الإعلامِ، **والمفعولُ الأوَّلُ لَهَا،** إي لهذهِ الأفعالِ المتعدِّيةِ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ، **كمفعولِ أعطيتُ** في جوازِ الاقتصارِ عليهِ، والاستغناءِ عنهُ، ونحوِهما، **وَالمفعولُ الثاني والثالثُ كمفعولَي علمْتُ،** في وجوبِ (ذكرِ أحدِهما)[2] عندَ ذكرِ الآخرِ، وجوازِ تركِهما معًا، وغيرِهما من الخصائصِ.

أفعال[3] القلوب

أي أفعالٌ اصطلاحيَّةٌ دالَّةٌ على أحوالِ القلوبِ من العلْمِ والظنِّ، فإنَّهما إمَّا كيفٌ، أو إضافةٌ، أو انفعالٌ، لا فعلٌ وتأثيرٌ. ويمكنُ أنْ يرادَ بالفعلِ القائمِ بالغيرِ، فيكونُ من بابِ تسميَةِ الشيءِ باسمِ جزءِ مدلولِهِ.

وهيَ، أي[4] أفعالُ القلوبِ، **ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ**[5]، هذه الثلاثةُ للظنِّ، **وزَعَمْتُ** مشتركٌ بينَ (العلمِ والظنِّ)[6]، **وعَلَمْتُ، ورَأَيتُ، ووَجَدْتُ،** وهذه الثلاثةُ للعلمِ. **تنصِبُ،** استئنافٌ أو خبرُ: أفعالُ القلوبِ[7]، فالجملةُ معترضةٌ، أو خبرٌ ثانٍ لـ: هيَ(٥)، أو خبُر محذوفٍ، **جزئَي** الجملةِ **الاسميَّةِ** على أنَّ كلَّ واحدٍ مفعولٌ بهِ.

وخُصَّتْ هذه الأفعالُ، أي ميِّزَتْ من بينِ الأفعالِ، **بأنَّهُ،** أي الشأنُ، **إذا ذُكِرَ أحدُهما،** أي أحدُ المفعولينِ، **ذُكِرَ** المفعولُ **الآخَرُ.** إنْ أرادَ الذكرَ[8] اللفظيَّ فالحكمُ أكثريٌّ، لا كلِّيٌّ، إذْ قدْ وردَ الحذفُ معَ القرينةِ في قولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ

---

(١) ساقطة من ب.

(٢) ح: ذكرهما.

(٣) ب: الأفعال.

(٤) ساقطة من ح.

(٥) ح: ودخلت.

(٦) ب و ح: الظن والعلم.

(٧) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) ب: الزكر.

يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ (1) ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا(2) لَّهُمۖ ﴾(3)، على قراءةِ الغيبةِ(4). فالمفعولُ الأوَّلُ(5) محذوفٌ، أي: لا يحسبنَّ هوَ، لا(6) بخلُهم، هو خيرًا لهم. ووجْهُ القلَّةِ كونُها بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، إذِ المفعولُ بهِ في الحقيقةِ مضمونُ الثاني مضافًا إلى الأوَّلِ، فتقديرُ: علمْتُ زيدًا(7) قائمًا: عرفْتُ قيامَ زيدٍ، وعدمُ لزومِ كونِ المؤوَّلِ بشيءٍ في حكمِهِ من كلِّ وجْهٍ، وإنْ أرادَ ما يعُمُّ التقديريَّ فالحكمُ كلِّيٌّ، إذْ هما جزءُ الكلامِ؛ لكونِهما مبتدًا وخبرًا في الأصلِ، فإذا لم يتلفَّظْ بأحدِهما(8) فلا بدَّ من التقديرِ معَ القرينةِ، ولا يجوزُ الحذفُ نسيًا، **بخلافِ بابِ أعطيتُ،** فإنَّ حذفَ أحدِ (مفعوليهِ تقديرًا ونسيًا كثيرٌ.

وأمَّا حذفُ)(9) المفعولينِ(10) معًا فمشترَكٌ بينَهما، تقديرًا كانَ، نحوَ: مَن يسمعْ يخلُ،

(1) ب: أيهم.

(2) ح: خبر.

(3) سورة آل عمران الآية: 180.

(4) في إعراب القرآن للنحاس 1/ 421-422: هي قراءة نافع، وعليها يكون (الذين) في موضع رفع والمفعول الأول محذوف، والمعنى: البخلَ هو خيرًا لهم، و(هو) زائد. وفي مفاتيح الغيب 4/ 589: " قرأ حمزة {ولا تحسبن} بالتاء، وقرأ الباقون بالياء. أما قراءة حمزة بالتاء المنقطة من فوق فقال الزجاج: معناه: ولا تحسبن بخلَ الذين يبخلون خيرا لهم، فحذف المضاف لدلالة يبخلون عليه، وأما من قرأ بالياء المنقطة من تحت ففيه وجهان؛ أن يكون فاعل (يحسبن) ضمير رسول الله ـ ﷺ ـ، أو ضمير أحد، والتقدير: ولا يحسبن رسولُ الله، أو لا يحسبن أحدٌ بخلَ الذين يبخلون خيرا لهم ".وانظر معاني القرآن للفراء 1/ 248، البحر المحيط 3/ 128، النهر الماد 3/ 127، البيان في غريب إعراب القرآن 1/ 233، التبيان 1/ 351، الكشاف 1/ 483-484، مشكل إعراب القرآن 1/ 168، الكشف عن وجوه القراءات السبع 1/ 366، الجامع لأحكام القرآن 1/ 290.

(5) ساقطة من ب.

(6) ح: لأي.

(7) ح: زيد.

(8) ب و ح: أحدهما.

(9) ما بين القوسين ساقط من ح.

(10) ح: مفعولين.

وسألَ زيدٌ عمرًا[1] درهمًا فأعطى، أونَسيًا[2] كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ[3] هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[4]، وفلانٌ يعطِي ويمنعُ. وهذا هوَ الصحيحُ. وقالَ بعضُهم: لا يجوزُ الحذفُ نَسيًا في مفعولَي[5] بابِ علمْتُ، لعدمِ الفائدةِ، إذْ من المعلومِ أنَّ الإنسانَ لا يخلو عن علمٍ وظنٍّ[6]، وهذا إنَّمَا يُفيدُ نفْيَ الجوازِ عندَ إرادةِ الخبرِ عن مضمونِهِ الحقيقيِّ، ألا يُرى[7] أنَّ علماءَ المعاني أوردُوا الآيةَ السابقةَ مثالاً للتنزيلِ منزلةَ اللازمِ[8]، فلو قيلَ: العلمُ فيها بمعنَى المعرفةِ، فنقولُ: العلَّةُ مشترَكةٌ، وقد يبقَى[9] العلمُ بضربٍ من التجوُّز.

وجوازِ الإلغاءِ، عطفٌ على: أنَّه إذا[10] ذكِرَ، أي خُصَّتْ هذه الأفعالُ بجوازِ العملِ، لكونِها أفعالاً، وإلغائهِ لاستقلالِ مفعولَيها[11] معًا[12]، **ما لم يتقدَّمْ** هذه الأفعالُ على مفعولَيها، فحينَئذٍ لا يجوزُ عندَ الجمهورِ إلغاؤُها[13]؛ لأنَّ عاملَ النصبِ لفظيٌّ، فمعَ تقدُّمِها يغلبُ المعنويُّ. **وهوَ**، أي الإلغاءُ[14]، **أولَى** من الإعمالِ معَ جوازِهِ أيضًا، **لو تأخَّرَتْ** هذه الأفعالُ عن مفعولَيها، **والإعمالُ أولَى** من الإلغاءِ(٦) معَ جوازِه أيضًا، **لو توسَّطَتْ** / ٩٧/ هذه الأفعالُ بينَ مفعولَيها. ويجبُ الإلغاءُ بينَ الفعلِ ومرفوعِهِ[15]، كـ:

(١) ساقطة من ح.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: ونسيا.

(٣) ساقطة من ب و ح.

(٤) سورة الزمر الآية: ٩.

(٥) ح: مفعولين.

(٦) ب و ح: أو ظن.

(٧) ب و ح: ترى.

(٨) انظر مفتاح العلوم ص٢٢٨-٢٢٩.

(٩) ب و ح: ينفي.

(١٠) مكرر في ب.

(١١) من ب و ح، وفي الأصل: مفعوليهما.

(١٢) ب و ح: كلاما.

(١٣) انظر شرح الكافية ٢/ ٢٨٠.

(١٤) ب: إلغاء.

(١٥) ب: ومرفوعه.

ضرب ـ أحسبُ ـ زيدٌ[١]، (وبينَ الفاعـلِ[٢] ومعمولِـهِ، كـ: لسْـتُ بمُكـرِمٍ ـ أحسـبُ ـ زيدًا)[٣] ، وبينَ معمولي إنَّ، كـ: إنَّ زيدًا ـ أحسبُ ـ قائمٌ، وبـينَ سـوفَ ومصـحوبِها[٤]، نحوَ: سوفَ ـ أحسبُ ـ يقومُ زيدٌ، وبينَ العاطفِ والمعطوفِ، نحوَ: جاءَني زيدٌ و ـ أحسبُ ـ عمرٌو.

وَخُصَّتْ هذه الأفعالُ بجوازِ **التعليق**[٥]، من قولِهم: امرأةٌ معلَّقةٌ، لمفقودةِ الـزوجِ، لا هيَ ذاتُ زوجٍ قائمٍ بمصالِحها، ولا فارغةٌ حتَّى تُنكحَ، فهذه الأفعالُ عندَ التعليقِ، لا هـيَ عاملةٌ في اللفظِ لوجوبِ إبطالِ العملِ اللفظيِّ، ولا ملغاةٌ لوجوبِ العملِ المعنـويِّ، حتَّـى يجوزَ العطفُ على المحلِّ[٦] في نحوِ: علمْتُ لَزيدٌ قائمٌ وبكرًا قاعـدًا، **قبـلَ الاسـتفهامِ**، كـ: علمْتُ أَزيدٌ قائمٌ، وهـلْ زيـدٌ قاعـدٌ، و ﴿أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ[٧] أَحْصَىٰ﴾[٨]، وعلمْـتُ غـلامَ مَـنْ عندَك. **وَقَبلَ النفْيِ**، كـ: علمْتُ ما زيدٌ منطلقٌ، وإنْ زيـدٌ ذاهـبٌ، ولا زيـدٌ في الـدارِ ولا عمرٌو، **وقَبْلَ اللامِ** الابتدائيَّةِ الداخلَةِ على معمولِها؛ لأنَّ لهذهِ الثلاثةِ صدرَ الكلامِ وضْعًا، فاقتضَتْ بقاءَ صورةِ الجملةِ، والعملُ التقديريُّ كثيرٌ، فلا يضـيعُ حقوقُهـا مـن كـلِّ وجْـهٍ فرُوعِيَ الحالتان[٩].

وَخُصَّتْ **بجوازِ كونِ الفاعلِ والمفعولِ**[١٠] **ضميرينِ متصـلينِ** راجعـينِ **لواحـدٍ**، كـ: علمتُنِي منطلقًا، وامتنعَ نحوُ: ضربْتُنِي، بل يقالُ: ضربْتُ نفسِي؛ لأنَّ المغـايرَةَ في غـيرِ[١١]

---

(١) ح: زيدا.

(٢) يريد: اسم الفاعل.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ح.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: ومضمونها

(٥) ح: الأفعال بالتعليق.

(٦) ب: للحل.

(٧) ح: الجزئين.

(٨) سورة الكهف الآية: ١٢. وتمامها: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ ...لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾.

(٩) ب و ح: الجانبان.

(١٠) من ب و ح، وفي الأصل: المفعولين.

(١١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

أفعال القلوبِ غالبةٌ، فإذا اتَّحدا زادُوا[1] النفسَ تصريحًا وتنبيهًا على[2] ما عسَى أنْ يغفلَ عنهُ بسببِ الندرةِ، بخلافِ أفعالِ القلوبِ، فإنَّ الإنسانَ بحالِهِ أعلمُ منهُ بحالِ[3] غيرِهِ، فلا يحتاجُ إلى زيادةٍ. وقيلَ: الأصلُ مغايرةُ المؤثِّرِ والمتأثِّرِ الأصليين[4] فيهمَا، فإذا اتَّحدا معنًى كُرِهَ اتفاقُهما لفظًا، فقُصِدَ المغايرةُ اللفظيَّةُ بقدرِ الإمكانِ، وأمَّا أفعالُ القلوبِ فالمفعولُ بهِ في الحقيقةِ مضمونُ الجملةِ لا المنصوبُ الأوَّلُ، بل هوَ توطئةٌ، فلم يتَّحدا، فلمْ يُكْرَهِ الاتفاقُ اللفظيُّ. وفيهِ ضعفٌ، إذِ المخالفُ للأصلِ يناسبُهُ التنبيهُ؛ لئلا يُغْفَلَ[5] لا التلبيسُ، ولو سلِّمَ، فلا نسلِّمُ لزومَ المغايرةِ بقدرِ الإمكانِ، فلِمَ لا تكفِي[6] المغايرةُ ذاتًا[7] وإعرابًا؟ ولمْ سُلِّمَ فمنقوضٌ بجوازِ نحو: ما[8] ضربْتُ إلا إيَّاكَ، إذْ فيهِ اتِّحادٌ من وجْهٍ، وهو الضميريَّةُ[9]، والمغايرةُ ممكنٌ[10] بأزيدَ من هذا بأنْ يقالَ: ما ضربْتُ إلا نفسَكَ، معَ عدمِ لزومِهِ[11].

وظننْتُ، وعلمْتُ، ورأيتُ، ووجدْتُ، الملابساتُ، **بمعنَى اتَّهمْتُ، وعرفْتُ، وأبصرْتُ**[12]، **وأصبْتُ،** لفٌ ونشرٌ مرتَّبٌ، **يتعدَّى** كلُّ واحدٍ من هذه الأربعةِ، خبرُ: وظننْتُ؛ لأنَّه أُريدَ بِهِ اللفظُ، **إلى مفعولٍ واحدٍ،** لا اثنينِ. وإنَّمَا لم[13] يجعلْ[14] بمعنَى حالاً

---

(١) ب: ذادوا، و ح: ن ادو.

(٢) ب و ح: إلى.

(٣) ح: تحال.

(٤)

(٥) ح: تغفل.

(٦) ب و ح: يكفي.

(٧) ب: وانا.

(٨) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٩) ب: الضمير.

(١٠) ب و ح: ممكنة.

(١١) ب و ح: لزومها.

(١٢) من ب و ح، وفي الأصل: انصرفت.

(١٣) ساقطة من ح.

(١٤) ب و ح: تجعل.

من فاعلٍ يتعدَّى، معَ كونِهِ أقوَى من جهةِ[1] اللفظِ، إذْ جمهورُ النحاةِ لم يجوِّزُوا تقديرَ المعلَّقِ[2] معرفةً؛ لأنَّ فاعلَ يتعدَّى، حينَئذٍ، إنْ رجعَ إلى مجموعِ الأربعةِ، لم يستقمْ إلى واحدٍ، وإنْ رجعَ إلى كلِّ واحدٍ، يلزمُ ملابستُه إلى معنَى الأربعةِ، إلا أنْ يرادَ بالواحدِ جنسُ المفعولِ، الَّذي ليسَ بعدَه مفعولٌ.

الأفعال الناقصة

نقصانُها (عدمُ تمامِها)[3] كلامًا بالفاعلِ، بخلافِ الأفعالِ التامَّةِ. **مَا،** لفظٌ، لا فعلٌ، ليشملَ الماويَّاتِ[4]، والتسميةُ بالفعلِ الناقصِ اصطلاحٌ جديدٌ، والمناسبةُ كونُ بعضِ أفرادِهِ وجزءِ بعضِها فردَينِ للتقديمِ، ثمَّ: ما، خبرُ محذوفٍ، لا[5] ملفوظٍ، لما مرَّ، بل خبرُه إنْ كانَ مبتدًا صارَ الخ، والجملةُ معترضةٌ، **(وضِعَ لأجلِ إثباتِ)**[6] **أمرٍ لفاعلِهِ.** عدلَ عن التقريرِ[7] لإيهامِهِ[8] القرارَ والدوامَ، وعن الصفةِ لإيهامِها[9] الوجودَ، فلا يشملُ ليسَ. وليسَ اللامُ صلةَ الوضعِ / ٩٨ / ، وإلا لا يشملُ إلا نحوَ: صيّرَ، بالتشديدِ معلومًا أو مجهولاً.

ولَّما كانَ التعريفُ شاملاً للفعلِ التامِّ، فإنَّ: ضربْتُ، مثلاً، وُضِعَ لإثباتِ الضربِ وتقريرِهِ لفاعلِهِ؛ تكلَّفُوا في الجوابِ، فبعضُهم خصُّوا الصفةَ بالخبرِ، أي يحدثُ خبرُ الفعلِ الناقصِ، وبعضُهم بالخارجةِ عن مدلولِهِ، وبعضُهم بغيرِ مدلولِ مصدرِه، وشيءٌ منها لا

---

(١) ب: جههة.

(٢) ب و ح: المتعلق.

(٣) ما بين القوسين بدله في ب: عدمها.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: المساويات. والماويات ما ابتدأ بـ (ما) نحو: ما زال و....

(٥) مكرر في ح.

(٦) ما بين القوسين بدله في ب: ولأجل ثبات.

(٧) ب: التقيرير.

(٨) ب و ح: لإبهامه.

(٩) ب: لإبها، و ح: لإبهامها.

يُفهمُ من اللفظِ، فالتقييدُ[1] بهِ اعترافٌ بفسادِ الحدِّ، معَ أنَّه يمنعُ الجمعَ لخروجِ ليسَ حينَئذٍ، ولو أُريدَ بالمصدرِ الموجودُ في الاستعمالِ دخلَ نحوُ: فعالِ[2]، بل أسماءُ الأفعالِ كلُّها[3]، وقد عرفْتَ[4] فسادَ جعلِ ما عبارةً عن الفعلِ.

وبعضُهم قالَ: معنى الحدِّ أنَّ العمدةَ فيما وضعَت لهُ هذه الأفعالُ هيَ[5] التقريرُ المذكورُ لا غيرُ، بخلافِ الفعلِ التامِّ، فإنَّ الصفةَ فيهِ عمدةٌ[6] أيضًا، وجعلُ الزمانِ والانتقالِ والدوامِ ونحوها غيرَ[7] عمدةٍ، وهذا بعدَ عدمِ تمشِّيهِ في ليسَ، وكونُهُ تحكُّمًا، يجعلُ التقريرَ عمدةً بخلافِ نحوِ الزمانِ، لا قرينةَ يعتدُّ بها عليهِ، فلا يلتفَتُ إليهِ في الحدودِ. ولو بدَّلَ الفاعلَ بالمبتدأِ أو بالاسمِ، وفَسَّرَ بالمبتدأِ بعدَ دخولِ العاملِ عليهما، لكانَ أقربَ. وترَكَ قولَ ابنِ الحاجبِ: يدخلُ[8] على الجملةِ الاسميَّةِ، لإعطاءِ الخبرِ حكمَ معناها؛ لإغناءِ التفصيلِ [9] الآتي عن[10] هذا الإجمالِ.

وترفَعُ الأفعالُ الناقصةُ **الأوَّلَ**[11] من الجملةِ الاسميَّةِ، أعني المبتدأَ، على الفاعليَّةِ،

---

(١) ب: لتقييد.
(٢) من ب، وفي الأصل، و ح: فعل.
(٣) ساقطة من ب.
(٤) ب: فت.
(٥) ب و ح: هو.
(٦) ب و ح: عمدة فيه.
(٧) مكرر في ب.
(٨) ب و ح: تدخل.
(٩) ب: التفضيل.
(١٠) ساقطة من ب
(١١) هذا على مذهب البصريين. وقيل إن (كان) عند الكوفيين لا ترفع الأول، وإنما هو باق على رفعه الَّذي كان في الابتداء عليه. (المساعد ١/ ٢٤٨، شرح اللمحة البدرية ٢/ ٣، همع الهوامع ٢/ ٦٣، الأشباه والنظائر ١/ ١٤). وقيل إن مذهب الكسائي (تذكرة النحاة ص٧٣٠) بل مذهب الفراء (ارتشاف الضرب ٢/ ٧٢، شرح التصريح ١/ ١٨٤، همع الهوامع ٢/ ٦٤) كمذهب البصريين في أن كان وأخواتها تعمل الرفع في الاسم تشبيها بالفاعل.
والحق أن الفراء كان يرى أن (كان) ترفع وتنصب "لأن بنية كان أن يكون لها مرفوع ومنصوب". (معاني القرآن ١/ ١٨٦، وانظر ١/ ٣، ٥٠-٥١، ٢٨١، ٤٥٧، و ٢/ ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٥٨) ولكنه عاد وناقض في (ليس)؛ فتارة ترفع الاسم (المصدر نفسه ١/ ٥٠-٥١)، وتارة أخرى "لا ينبغي لها أن ترفع الاسم" (المصدر نفسه ١/ ١٦٥).
وكان أبو بكر بن الأنباري يرى أيضا أن (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر (شرح القصائد السبع

وتنصِبُ الثاني منها لشبَهِه[1] بالمفعولِ بهِ[2] في توقُّفِ الفعلِ عليهِ.

ثمَّ ذكرَ معانيَها على التفصيلِ، مقتصرًا على ما بهِ الامتيازُ، تاركًا ما بهِ الاشتراكُ، لظهورِهِ، فقالَ:

صارَ، قدَّمَه على[3] كانَ، لقولِهِ: وبمعنَى صارَ، **للانتقالِ** في الصفةِ، كـ: صارَ زيدٌ عالِمًا، أو في الحقيقةِ، كـ: صارَ الطينُ خزَفًا[4]. **وكانَ إمَّا ناقصةٌ لتحقُّقِ الخبرِ زمانًا**[5] **ماضيًا دائمًا** من غيرِ عدمٍ سابقٍ أو[6] لاحقٍ، نحوَ: كانَ اللهُ عليمًا، **أو منقطِعًا،** نحوَ: كانَ زيدٌ غنيًّا فافْتقرَ، **وبمعنَى صارَ،** عطفٌ على[7]: لتحقُّقِ الخبرِ، أي وللانتقالِ، نحوَ: افتقرَ زيدٌ ثمَّ كانَ[8] غنيًّا **ويكونُ فيها،** أي في كانَ، عطفٌ عليهِ أيضًا، **ضميرُ الشأنِ،** كقولِ الشاعرِ:

[الطويل]

٢٥- إِذَا[9] مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ[10]

الطوال الجاهليات ص ٣٥، ٧٣، ص٢٦٢ والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ١٦٥). وانظر في هذا الخلاف: الخلاف النحوي الكوفي ص١٨٥.

(١) ح: الشبهه.

(٢) هذا على مذهب البصريين. وعند الكوفيين ينتصب الثاني على الحال أو على شبهه (انظر الإنصاف مسألة رقم ١١٩ ص٨٢١، تذكرة النحاة ص٧٢٩-٧٣٠، حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٢٦، همع الهوامع ٢/ ٦٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٧٢، مفتاح العلوم ص٩٤، البحر المحيط ١/ ٧٤، إعراب القرآن ١/ ١٩٣).

(٣) ب: على ما.

(٤) ح: حذفا.

(٥) ب: زمان.

(٦) مكرر في ب.

(٧) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) ساقطة من ب.

(٩) ب و ح: إذا ما.

(١٠) جزء بيت للعجير السلولي، وتمامه: شامت وآخر مثن بالَّذي كنت أفعل

وللعجز رواية أخرى في نوادر أبي زيد ص١٥٦، وهي: ومثنٍ بصرْعَيْ بعضِ ما كنتُ أصنعُ

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٧١، شرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٩، الجمل ص٥٠، الحلل في شرح أبيات الجمل ص٦٤، شرح المفصل ١/ ٧٧، و ٣/ ١١٦، و ٧/ ١٠٠، همع الهوامع ٢/ ٦٤، الإفصاح ص٢٨١، شفاء العليل ١/ ٢٠٥، الدرر اللوامع ١/ ٤٦، شرح التسهيل لابن مالك ص١٨٥. والشاهد فيه أنه أضمر في (كان) ضمير الأمر أو الشان أو

وهذا ليسَ معنًى لـ: كانَ، بل استعمالٌ متفرِّعٌ على الأوَّلين، فلو قالَ: فحينَئذٍ يجوزُ فيها الشأنُ لكانَ أحسنَ وأظهرَ.

أو تامَّةٌ بمعنَى وجدَ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[1]. أو زائدةٌ لتحسينِ اللفظِ، بلا معنًى، ولا عملٍ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[2]، والمنصوبُ[3] حالٌ[4].

وأصبحَ، وأمسَى، وأضحَى، وتكونُ[5] هذه الثلاثةُ **تامَّةً**، بمعنَى الدخولِ في هذه الأوقاتِ، والجملةُ معترضةٌ من جهتينِ[6]، **وظلَّ، وباتَ، وقلَّ كونُهما تامَّتينِ**[1]، نحوَ:

القصة، وجُعل ذلك الضمير المقدر هو اسمها و (الناس صنفان) مبتدأ وخبر في موضع خبر كان.

(١) هي الآية ١١٧ في سورة البقرة، و ٤٧، ٥٩ في آل عمران، و ٧٣ في الأنعام، و٤٠ في النحل، و ٣٥ في مريم، و ٨٢ في يس، و ٦٨ في غافر.

(٢) سورة مريم الآية: ٢٩. وتمامها: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُواْ كَيْفَ نُكَلِّمُ...﴾.

(٣) ب: المنصوب.

(٤) ذكر أبو جعفر النحاس أن في: "﴿مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾" ثلاثة أقوال:
أحدها أن تكون (كان) زائدة ونصب (صبيا) على الحال، والعامل فيه الاستقرار. وقيل: (كان) بمعنى وقع ونصبُ صبيّ على الحال إلا أن العامل فيه (كان). والقول الثالث قول أبي اسحق. قال: (مَن) للشرط، والمعنى: من كان في المهد صبيا فكيف نكلمه؟ قال كما تقول: من كان لا يسمع ولا يبصر فكيف أخاطبه؟ قال أبو جعفر: وإنما احتاج النحويون إلى هذه التقديرات؛ لأن الناس كلهم كانوا في المهد صبيا، ولا بد من أن يبِّينَ عيسى ـ ﷺ ـ بشيء منهم، وقد حكى سيبويه زيادة كان، وأنشد:

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيرانٍ لنا ـ كانوا ـ كرامِ

وحكى النحويون: ما كان أحسن زيدا، وقالوا على إلغاء كان". إعراب القرآن ٣/ ١٥. وقد استبعد أبو حيان قول أبي إسحق الزجاج، وذكر أن (كان) تكون أيضا ناقصة بمعنى صار و(صبيا) خبرها. البحر المحيط ٦/ ١٨٧. وانظر التبيان ٢/ ٨٧٣، مجاز القرآن ٢/ ٧، الكشاف ٢/ ٥٠٨، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٢٥، غرائب القرآن ١٦/ ٥٢، مفاتيح الغيب ١٦/ ٤٤٢.

(٥) ح: يكون.

(٦) في هامش ب: الأول وقوعه بين المعطوف والمعطوف عليه والثاني وقوعه بين المبتدأ والخبر.

ظللْتُ[2] بمكانِ كذا، وبِتُّ مبيتًا طيِّبًا، وهذه الجملةُ كالسابقةِ، **لاقترانِ الجملـةِ،** أي المعنـى المأخوذِ من الجملةِ، **بأوقاتِها،** وهي: الصباحُ، والمساءُ، والضحى، والظلـولُ، والبيتوتـةُ[3]. وتكونُ[4] هذه الجملةُ[5] الخمسةُ **بمعنًى صارَ،** بلا دلالةٍ على الأوقاتِ المذكورةِ.

ولَيْسَ، قدَّمَهُ لبساطتِهِ وأصالتِهِ، **لنفيِ مضمونِ الجملةِ حالاً،** في الزمانِ الحالِ. وهـذا مذهبُ الجمهورِ[6]، وقالَ سيبويهِ[7] ومَنْ تبعَهُ[8]: مطلَقًا.

وما برِحَ، وما فتِئَ، وما زالَ، وما انفكَّ، قدَّمَ الماويَّاتِ، لتمحُّضِها وأصالتِها، ثم غيَّرَ ترتيبَ (الكافيةِ[9]) ؛ لأنَّ الثلاثيَّ أحقُّ بالتقديمِ، ثمَّ الصحيحَ، ثمَّ المهموزَ، وهذه الأربعـةُ بمعنًى: **لدوامِ** حدثِ **خبرِها لفاعلِها مذْ قبِلَه،** أي مذْ زمانِ إمكانِ قبول[10] فاعلِها لمضمونِ خبرِهـا. فمعنًـى: مـا زالَ زيـدٌ عالمًـا، مـثلاً[11]: دوامُ العلـمِ لَـهُ مـذْ زمـانِ البلـوغِ، أو المراهقةِ[12]، فلا يضرُّ انتفاؤُهُ في أوائلِ زمانِ الصِّبَا، لعدمِ إمكانِ القبولِ. **ولزِمَها،** أي هذه الأربعةَ في كونِها ناقصةً، **النفْيُ.**

---

(١) ب: تامين.

(٢) ب: ضللت.

(٣) ب و ح: والبيتوت.

(٤) ح: ويكون.

(٥)سا قطة من ب و ح.

(٦) انظر شرح الكافية ٢/ ٢٩٦.

(٧) قال سيبويه: "وليس نفيٌ". الكتاب ٤/ ١٣٣.

(٨) كابن السراج، كما في شرح الكافية ٢/ ٢٩٦. وكلام ابن السراج يوحي أنـه يـرى أن لـيس لنفـي الحـال فقط. قال: "وإنما امتنعت من التصرف لأنك إذا قلت: كان، دللت علـى مـا مضـى، وإذا قلـت: يكـون، دللت على ما هو فيه وعلى ما لم يقع، وإذا قلت: ليس زيد قائما الآن أو غدا أدت ذلك المعنى الَّـذي في يكون، فلما كانت تدل على ما يدل عليـه المضـارع، اسـتغنى عـن المضـارع فيهـا". الأصـول في النحـو ١/ ٨٣.

(٩) بعدها في ب و ح: فيها.

(١٠) ح: قبولها.

(١١) من ب و ح، وفي الأصل: مثال.

(١٢) ب: والمراهقة.

وما دامَ، لتوقيتِ / ٩٩ / **أمرٍ بمدَّةِ ثبوتِ خبرِها لاسمِها**، بدَّلَ الفاعلَ بالاسمِ إشعارًا بجواز التفسيرين[١]، فـ: ما فيها مصدريَّة، بتقدير الزمان قبلَه، **ولِذا**، أي لأجلِ كونِها للتوقيتِ المذكور، **افتقرَ ما دامَ إلى كلامٍ** قبلَه؛ **لأنَّه**، أي ما دامَ معَ اسمِه وخبره، **ظرفٌ** وفضلةٌ، فلا بدَّ لَهُ من ناصبٍ وعمدةٍ، نَحوَ: اجلسْ ما دامَ زيدٌ جالسًا، أي مدَّةَ[٢] جلوسِهِ.

وغدا، وآضَ[٣]، وعادَ، وراحَ، بمعنَى صارَ. أخَّرَ هذه[٤] الأربعةَ معَ بساطتِها[٥]، لأنَّها ملحقاتٌ، والغالبُ كونُها تامَّةً، فلذا راعَى في الترتيبِ معانيَها الأصليَّةَ، فَفَصلَ بينَ غدا وراحَ، معَ أخوَّتِهما[٦] في المعنَى، وجعلَهما طرفين؛ لكون مدلولَيهما طرفي النهار.

وأتَى جاءَ بمعنَى كانَ، **وقعدَ** بمعنَى صارَ، **منها**، أي من الأفعال الناقصةِ. أخَّرَهما لقلَّةِ[٧] إتيانِهما ناقصين[٨] حتَّى قالَ الأندلسيُّ[٩]: لا يتجاوزان الموضعين اللذين[١٠] استعمَلَهما العربُ فيهما وهما[١١] قولُهم: ما جاءَتْ حاجتُكَ[١٢]، وقعَدَتْ كأنَّها حربَةٌ[١٣] فكأنَّ ابنَ الحاجبِ اختارَهُ، وأطلقَها الفراءُ[١٤] فكأنَّ المصنِّفَ اختارَهُ.

---

(١) ب و ح: التعبيرين.

(٢) ساقطة من ح.

(٣) ح: عاض.

(٤) مكرر في ح.

(٥) ب و ح: مع كونها بسائط.

(٦) ب: ب: أخواتهما.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: لعله.

(٨) ب و ح: ناقصتين.

(٩) هو أبو حيان. انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٨٤، البحر المحيط ٣/ ٤٥، و ٦/ ١٧، ٢٢.

(١٠) ب و ح: الذين.

(١١) ساقطة من ب.

(١٢) قيل أول من قاله الخوارج لابن عباس حينما أرسله علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - همع الهوامع ٢/ ٧٠. وقال ابن السراج: "ما جاءت حاجتَكَ، أي صارت على جهة الشذوذ". الأصول في النحو ٢/ ٣٥١. وقال غلام ثعلب: "ما جاءت حاجتَك ويجوز الرفعُ". فائت الفصيح ص٦٣. وانظر الكتاب (بولاق) ١/ ٢٥، لسان العرب (جيأ) ١/ ٥٢، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٧٣.

(١٣) قال أبو حيان: "أما إجراء قعد مجرى صار، فقال أصحابنا: إنما جاء في لفظة واحدة، وهي شاذة لا تُتعدى وهو قولهم: شحذ شفرته حتَّى قعدت كأنها حربة، أي صارت". البحر المحيط ٣/ ٤٥. وانظر ارتشاف الضرب ٢/ ٨٤، لسان العرب (قعد) ٣/ ٣٦٣، حاشية الصبان ١/ ١٢٩، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٧٣، همع الهوامع ٢/ ٧٠.

(١٤) معاني القرآن ٢/ ٧٤.

ولا يتقدَّمُ الأخبارُ، أي أخبارُ الأفعالِ الناقصةِ، **على مَا**، فعلٍ ناقصٍ[1]، **في أوَّلِهِ مَا**[2]؛ لأنَّها إمَّا نافيةٌ، لها صدرُ الكلامِ، أو مصدريَّةٌ، وقدْ سبَقَ امتناعُ تقديمِ معمولِ المصدرِ عليهِ. والمصنِّفُ لم يعتبرْ خلافَ ابنِ كَيْسَانَ[3] حيثُ جوَّزَ مستدلاً بأنَّ ما في[4] هذه الأفعالِ لنفْيِ النفْيِ، فيكونُ إثباتًا، ولا خلافَ الكوفيَّةِ[5]، ومَنْ تبعَهم[6] حيثُ منعُوا جوازَ التقديمِ في ليسَ، أيضًا، للنفْيِ؛ لأنَّ العمدةَ في اقتضاءِ: ما[7] صدرَ الكلامِ خاصَّةٌ[8] فيها. ألا يُرى[9] أنَّ لمْ، ولمَّا، وإنْ، ولا، على الأصحِّ، (لا تقتضِي الصدرَ)[10]، وإنْ كانَتْ

---

(١) ح: ناقصة.

(٢) راجع ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١٣٩، التبيين مسألة رقم ٤٥ ص٣٠٢، همع الهوامع ٢/ ٨٩.

(٣) انظر الإنصاف مسألة رقم ١٧ ص١٥٥، أوضح المسالك ١/ ١٧٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١٣٩، شرح الكافية ٢/ ٢٩٧.

(٤) ح: فيه.

(٥) الشارح هاهنا يتابع كثيرا من النحاة الذين نقلوا عن الكوفيين منع تقديم خبر ليس عليها. انظر الأصول في النحو ١/ ٩٠، أسرار العربية ص٤٠، الإنصاف مسألة رقم ١٨ ص١٦٠، التبيين مسألة رقم ٤٧ ص٣١٥، النكت الحسان ص٧١، تذكرة النحاة ص٣١٥، البحر المحيط ٥/ ٢٠٦، شرح ألفية ابن مالك ص٥٣، شرح قطر الندى ص١٣٣، شفاء العليل ١/ ٣١٥، شرح الكافية ٢/ ٢٩٧، فاتحة الإعراب ص١١٤. وقد نقل بعضهم هذا المذهب عن الكسائي والفراء. انظر إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص١٣٩، تذكرة النحاة ص٧٣٠. ونقل آخرون عن الفراء أنه خالف أصحابه الكوفيين وأجاز المسألة. انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧، تذكرة النحاة ص٤٣٩-٤٤٠، شرح المفصل ٧/ ١١٤، همع الهوامع ٢/ ٨٨-٨٩، شرح التصريح ١/ ١٨٨، الخلاف النحوي الكوفي ص٣٠٩.

(٦) كالمبرد وابن السراج والسيرافي وأبي علي الفارسي، والجرجاني وابن مالك، كما في همع الهوامع ٢/ ٨٨.

(٧) ساقطة من ح.

(٨) ح: خاصية.

(٩) ب و ح: ترى.

(١٠) ب و ح: لا يقتضي الصدارة.

للنفْيِ. ومفهومُ[1] هذا الكلامِ جوازُ التقديمِ فيما عـدَا الماويَّـاتِ، فـاكتفَى بِـهِ. ولم يـذكرْ جوازَ تقديمِ الأخبارِ على الأسماءِ لظهورِهِ، إذْ لو نظرَ إلى الأصلِ، فقد مـرَّ جـوازُ تقـديمِ الخبرِ على المبتدأِ، ولو إلى الحـالِ فقـدَ عُلِـمَ جـوازُ تقـديمِ المفعـولِ علـى الفاعـلِ، فكـذا شبْهُهُ[2].

أفعال المقاربة

لم يعرفْها؛ لأنَّها نوعٌ من الأفعالِ الناقصةِ، لصدقِ حدِّهِ[3] عليها، ووجـودِ حكمِـهِ[4] فيها، ولفظُ المقارَبةِ يدلُّ على الفصلِ، فَفُهِمَ أنَّها[5] فعلٌ ناقصٌ يدلُّ علـى المقارَبـةِ، وهـذا حدٌّ جامعٌ ومانعٌ، وأمَّا كونُ تلـكَ المقاربـةِ[6] مرجـوًّا كمـا في عسَـى، أو مجزومًـا كمـا في كادَ[7]، أو مشروعًا في صاحبِها، فخارجٌ عن حدِّ النوعِ ووظيفَةٌ لغويَّةٌ. **عسَى كـ: عسَى[8] زيدٌ أنْ يقومَ**، أي عسَى حالُ زيـدٍ أو ذا أنْ يقـومَ[9]، وقـالَ الكوفيَّـةُ[10]: أنْ يقـومَ بـدلُ اشتمالٍ، (فحينَئذٍ عسَى)[11] تامَّةٌ، وارتضاهُ الرضـيُّ[12]، يريـدُ[13] أنَّ لعسَـى اسـتعمالينِ

(١) ح: ومفهم.
(٢) ح: شبه.
(٣) ح: حدها.
(٤) ح: حكمها.
(٥) ح: أنه.
(٦) من ب و ح، وفي الأصل: المقارنة.
(٧) بعدها في الأصل: أو أمس. وهي مقحمة هاهنا.
(٨) ح: لعسى.
(٩) من ب و ح، وفي الأصل: يقول.
(١٠) انظر شرح الفريد ص٣٢٧، شرح الكافية ٢/ ٣٠٣، الجنى الداني ص٤٦٤، بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال ص٣٠، شرح القصـائد العشـر ص١١٧. ونقـل عـن ثعلـب أن عسـى حـرف مطلقا. تذكرة النحاة ص٥٢٤، ارتشاف الضرب ٢/ ١١٨،مغني اللبيب ص٢٠٤.
(١١) ما بين القوسين بدله في ب: حينئذ، وفي ح: فعسى حينئذ.
(١٢) قال الرضي: "وقال الكوفيون إن أن يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال، كقوله تَعـالى: {لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم} إلى قوله: {أن تبروهم} أي لا ينهاكم الله عـن أن تـبروهم. والَّذي أرى أن هذا وجه قريب". شرح الكافية ٢/ ٣٠٣.
(١٣) ح: يزيد.

مشهورين؛ أحدُهما أنْ تكونَ[1] ناقصةً خبرُه الفعلُ المضارعُ معَ أنْ، والثاني أنْ يقتصرَ على المرفوعِ، وهو الخبرُ في الأوَّل، فأشارَ إليهِ بقولِهِ: **وعسَى[2] أنْ يخرجَ زيدٌ،** فعسَى، حينَئذٍ[3]، إمَّا تامَّةٌ بمعنَى قربَ، أو استغنِيَ عن الخبرِ، وهوَ حاصلاً، لاشتمالِ الاسمِ على المنسوبِ والمنسوبِ إليهِ، كما في: علمْتُ أنَّ زيدًا قائمٌ.

ولا يتصرَّفُ عسَى. يعني لا يجيءُ منه مضارعٌ، ومجهولٌ، وأمرٌ، ونهيٌ، ونحوُها؛ لأنَّه إنشاءٌ كـ: لعلَّ. ولا يُعرفُ[4] لتأخيرِ هذا[5] الحكمِ وجهٌ.

وقد تحذفُ[6] أنْ في الاستعمالِ الأوَّلِ تشبيهًا لها بـ: كادَ[7]، فلا تحتاجُ[8] إلى محذوفٍ، **وقد يقومُ السينُ مقامَه،** أي مقامَ أنْ، لاشتراكِهما في الدلالةِ على الاستقبالِ، يقالُ: عسَى زيدٌ سيقومُ.

وكادَ، كـ:كادَ زيدٌ يضربُ، فخبرُه مضارعٌ بلا أنْ، لدلالتِهِ على الجزمِ فيناسبُهُ[9] أنَّ الدلالةَ على الرجاءِ، وقيلَ: لدلالتِهِ[10] على الاستقبالِ المنافِي / ١٠٠/ للحال. فيهِ أنَّ كادَ لا يدلُّ (على الحال)[11]، ولا أنْ على الاستقبالِ البعيدِ، (ولو سُلِّمَ ذلكَ)[12] ، لَمَا استوى الاستعمالانِ في أوشكَ، معَ كونِهِ في القسمِ الثالثِ، الَّذي هوَ أقربُ إلى الحالِ من كادَ. **وقلَّ أنْ** في خبرِ كادَ تشبيهًا بـ: عسَى.

---

(١) ب و ح: يكون.

(٢) ب و ح: أو عسى.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) ب: يتصرف.

(٥) زيادة من ب و ح.

(٦) ب: وقد يحذف، و ح: ويحذف.

(٧) ح: يكاد.

(٨) ب و ح: يحتاج.

(٩) ب: فلابسه.

(١٠) ب: الدلالته.

(١١) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٢) ما بين القوسين بدله في ب و ح: ولو تم هذا.

وبدخولِ كلمةِ **النفيِ** على كادَ **منفيٌّ**، معناه كسائرِ الأفعالِ[1] ردٌّ لقولِ مَن قالَ: نفْيُه للإثباتِ مطلَقًا، ومَن قالَ: في الماضِي للإثباتِ[2] وفي المستقبلِ كالأفعالِ.

وطفِقَ وجعَلَ، لا يُعرفُ لتقديمِه وجْـهٌ، **وكـربَ وأخـذَ. وهـيَ**، أي هـذه الأربعـةُ، **كـ:كادَ**[3] في الاستعمالِ في كونِ خبرِها المضارعِ بلا أنْ، للاشتراكِ في العلَّةِ.

وأوشَكَ، أي أسرعَ، وهوَ **كـ: عسَى** في كونِ خبرِها مضارعًا معَ أنْ، إذْ قد يسـتعملُ في الطمعِ، **وكادَ** في كونِهِ إيَّاه بدونِها.

فعل التعجب

ما أفعلَه، وأفعلْ بِهِ، أي ما كـانَ علـى وزنِهمـا. هـذا التعريـفُ أوضـحُ وأمنـعُ[4]، والدلالةُ على التعجبِ تفهمُ[5] من لفظِهِ.

ولا يتصرَّفانِ؛ بالتثنيةِ والجمعِ، والتأنيثِ والخطابِ والتكلُّمِ، ونحوِها.

ولا يجوزُ التقـديمُ، أي تقـديمُ المفعـولِ ونحـوِه عليهمـا[6]، **والفصـلُ** بينَهمـا وبـينَ معموليهما[7]، كـ: ما أحسنَ في الدارِ زيدًا، خلافًا للمازنيِّ[8] في الظـرفِ، وجـازَ الفصـلُ بـ: كانَ وحدَها بينَ ما وأفعلَ، نحوَ: ما كانَ أحسنَ زيدًا، وهي مزيدةٌ.

---

(١) قال عبد القاهر الجرجاني: "فإن الَّذي يقتضيه اللفظ إذا قيل: لم يكد يفعل، وما كاد يفعل، أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله ولا قارب أن يكون ولا أظن أن يكون". دلائل الإعجاز ص٢١٣.

(٢) ب: لإثبات.

(٣) ح: لكاد.

(٤) ب: وامتنع.

(٥) ب: بمعرف، و ح: تعرف.

(٦) ح: عليها.

(٧) ب: ليها.

(٨) ليس المازني وحده ممن أجاز المسألة، فقد نسب الجـواز إلى الفـراء وأبـي علـي الفارسـي والجرمـي والزجاج وابن خروف والشلوبين. شرح التصريح ٢/ ٩٠، وانظـر شـرح الكافيـة ٢/ ٢٨٧-٢٨٨، التسهيل ص١٣١، شـرح عمـدة الحـافظ ص٧٥١، المسـاعد ٢/ ١٥٧،، بـل إن الكنغـراوي نسـب الجواز للكوفيين. الموفي في النحو الكوفي ص٨٦. وانظر الخلاف النحوي الكوفي ص٣٨٨.

وما مبتدأٌ نكرةٌ بمعنَى شيءٍ؛ لأنَّ النكارةَ تناسبُ[1] التعجُّبَ، **لأنَّه** يكونُ فيما خفِيَ سببُهُ، **خبرُها ما بعدَها**. وهمزةُ أفعلَ للتعديةِ، وفيهِ ضميرٌ[2] راجعٌ إلى ما، والمنصوبُ بعدَه مفعولُهُ[3]. وهذا مذهبُ سيبويهِ[4]، اختارَه المصنِّفُ. وقالَ الأخفشُ[5]: ما موصولةٌ، والجملةُ صلتُها، والخبرُ محذوفٌ، أي: الَّذي أفعلُه، أي أجعلُه[6] ذا فعلٍ شيءٌ عظيمٌ. وفيهِ حذفُ الخبرِ وجوبًا، من غيرِ سدِّ شيءٍ مسدَّهُ. وذا غيرُ معهودٍ[7].

وبِهِ، في أفعِلْ بِهِ، مفعولٌ لأفعِلْ، بمعنَى صيِّرهُ[8] ذا فعلٍ، على أنْ تكونَ[9] همزةُ أفعلْ للصيرورةِ، والباءُ للتعديةِ، أو الباءُ زائدةً والهمزةُ للتعديةِ، ففي الفعلِ ضميرٌ هو فاعلُه، أي اجعلْ أنتَ إيَّاه ذا فعلٍ أي صِفْه بِهِ وهذا مذهبُ الأخفشِ[10]. اختارَه، وعندَ سيبويهِ[11] الباءُ زائدةٌ في الفعلِ لازمةٌ، إلا إذا كانَ المتعجَّبُ أنْ معَ صلتِها، فيجوزُ حذفُها، نحوَ: أحْسِنْ أنْ يقولَ[12]، والأمرُ بمعنَى الماضِي، والهمزةُ للصيرورةِ، أي: صارَ ذا فعلٍ. وكونُ الأمرِ بمعنَى الماضِي غيرَ معهودٍ، فلذا لم يختَرْهُ المصنِّفُ.

---

(١) ب: يناسب.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: مقوله.

(٤) الكتاب ١/ ٧٣.

(٥) معاني القرآن ص٣٨، ١٥٥، وانظر الأصول في النحو ١/ ١٠٠، شفاء العليل ٢/ ٥٩٩.

(٦) ب و ح: جعله.

(٧) ح: معطوف.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: صرت.

(٩) ب و ح: تكون.

(١٠) نسبه العكبري في (إملاء ما من به الرحمن ٢/ ١١٤) للزجاج، وضم إليه الشيخُ خالد الأزهري (في شرح التصريح ٢/ ٨٨) الفراءَ والزمخشريَّ وابنَ كيسان وابنَ خروفٍ، وذكر السلسيليُّ (في شفاء العليل ٢/ ٦٠٠) أنه مذهب الفراء والزمخشري وابن خروف.

(١١) الكتاب ٢/ ١٧٥.

(١٢) ب: يقوم، و ح: تقوم.

أفعال (المدح والذم)[1]

لَّما كانَ الوضعُ لإنشائِهما[2] يعرفُ من اللغةِ، فالمحتاجُ إليهِ هُنا[3] معرفةُ الاصطلاحِ، ليتوسَّلَ بِهِ إلى معرفةِ الأحكامِ المختصَّةِ، وذا يحصلُ بعدَ الأفرادِ، استغني به عن الحدِّ.

نِعْمَ وَبِئْسَ، وفاعلُها معرَّفٌ باللامِ للعهدِ الذهنيِّ[4]، **أو مضافٌ إليهِ**، أي إلى[5] المعرَّفِ باللامِ، بلا واسطةٍ، نحوَ: نعمَ[6] غلامُ الرجلِ زيدٌ، أو بواسطةٍ نحوَ: نعمَ (٦) فرسُ غلامِ الرجلِ هذا، **أو مضمرٌ مميَّزٌ**، بفتحِ الياءِ، **بِلفظِ مَا**، بمعنَى شيءٍ، نحوَ: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾[7]، أي نعمَ شيئًا هيَ[8]، وعندَ سيبويهِ: ما معرفةٌ تامَّةٌ[9]، بمعنَى الشيءِ[10]، فيكونُ فاعلاً، لكونِهِ بمعنى ذي اللامِ، وهذا غيرُ معهودٍ، فلذا لم يخترْه المصنِّفُ ـ (رَحِمَه اللهُ)[11] ـ وقدَّمَه، **أو بنكرةٍ**[12] **منصوبةٍ**، كـ:نِعمَ رجلاً زيدٌ. **وبعدَه**، أي بعدَ الفاعلِ، **المخصوصُ** بالمدحِ والذمِّ[13]، وهذا هوَ الغالبُ، وقد يقدَّمُ المخصوصُ[14]على الفعلِ، نحوَ: زيدٌ نعمَ الرجلُ، **مبتدًا**، حالٌ من: المخصوصُ، فيكونُ ما قبلَه خبرًا مقدَّمًا. قيلَ: العائدُ اللامُ، ولا

---

(١) ما بين القوسين بياض في ب.
(٢) ب: لإنشاء بهما
(٣) ب و ح: هاهنا.
(٤) ح: الزهني.
(٥) ساقطة من ح.
(٦) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.
(٧) سورة البقرة الآية: ٢٧١. وتمامها: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ ...﴾.
(٨) ساقطة من ب.
(٩) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.
(١٠) الكتاب ٢/ ٧٣.
(١١) ما بين القوسين ساقط من ب و ح.
(١٢) ب: وبنكرة.
(١٣) ب: والزم.
(١٤) ح: المخصوص بالمدح.

يتمشَّى هذا في المضمرِ المميَّز[1]، الَّـذي هـو مـبهمٌ غـيرُ[2] راجـعٍ[3] إلى شـيءٍ، **أو خـبرًا** لمحذوفٍ هوَ، فيكونُ جملتانِ.

وقد يحذفُ المخصوصُ عندَ القرينةِ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[4]، أي أيـوبُ ـ عليهِ السلامُ ـ. قدَّمَه؛ لأنَّ المطابقـةَ تعمُّـه أيضًـا، إذِ المقـدَّرُ كـالملفوظِ، ولـيسَ الحـذفُ نَسْيًا[5]. **ولا بـدَّ مـن مطابقتـهِ،** أي مطابقـةِ المخصـوصِ، **لـهُ،** أي للفاعـلِ؛ في الإفـرادِ، والتثنيةِ، والجمعِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ، والجنسِ / ١٠١/.

وساءَ، كـ: بِئْسَ؛ في إفادةِ الذمِّ، والشرائطِ، والأحكامِ.

وحبَّذا وفاعلُه ذَا، وحبَّ[6] كـ: ظَرُفَ، أي صـارَ[7] حبيبًـا[8]، **ولا يتغيَّـرُ** حبَّـذا، لا فعلُهُ ولا فاعلُهُ، فلا يثنَّى، ولا يجمعُ، ولا يؤنَّثُ، وإنْ كانَ المخصوصُ أحـدَها يُجريهـا[9] مُجرى الأمثالِ، يقالُ: حبَّذا الزيدانِ. **ومخصوصُهُ،** (أي مخصوصُ حبذا)[10]، **كالأوَّلِ،** أي مخصوصُ نعمَ وبئسَ؛ في بعْدِيَّتِهِ للفاعلِ غالِبًا، وفي الوجهينِ في إعرابِهِ. **ويـأتي قبلَـه،** أي قبلَ مخصوصِ حبَّذا، **أو بعـدَه حـالٌ أو تمييـزٌ علـى وَفْقِـهِ،** أي وَفْـقِ مخصـوصِ حبَّـذا في الإفرادِ، والتثنيةِ، والجمعِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ، كـ: حبَّذا الزيـدان راكـبين، وحبَّـذا امـرأةً هندٌ، وذو[11] الحالِ والمميَّزُ هوَ ذا؛ لأنَّه فاعلٌ مبهمٌ، لا المخصوصُ. ولَّما كانَ التمييزُ مـن

---

(١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٢) مكرر في ب.

(٣) ب و ح: عائد.

(٤) سورة ص الآية: ٣٠، ٤٤.

(٥) ب: ليس.

(٦) ب: وحبب.

(٧) ساقطة من ب.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: حنتا.

(٩) ح: أحدهما لمجريها..

(١٠) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١١) من ب، وفي الأصل: أو ذو، وفي ح: وذوا.

اسمِ[1] الإشارةِ قليلاً في الاستعمال، بخلافِ الحالِ، عكسَ ترتيبَ (الكافيةِ)، ويمكنُ أنْ يقالَ: التمييزُ هاهنا[2] من النسبةِ، كـ: طابَ زيدٌ والدًا، وللهِ[3] درُّهُ فارسًا، والتمييزُ[4] راجحٌ، لكونِهِ أنسبَ للمدحِ والذمِ، فيستحقُّ التقديمَ.

الحرف[5]

قد سبقَ حدُّهُ.

حروف الجر

هوَ، أي حرفُ[6] الجرِّ، **ما**، حرفٌ، **وضِعَ لإفضاءِ**[7] **الفعلِ**، أي إيصالِهِ، **أو إفضاءِ معناهُ**، أي ما دلَّ على الحدثِ، كالأسماءِ المتصلةِ بالفعلِ والظرفِ، **إلى الاسمِ**، **ولو كانَ الاسمُ تقديرًا** مقدَّرًا، كـ: ﴿بِمَا رَحُبَتْ[8]﴾[9]. وهذا التعريفُ لا يتناولُ الزائدَ[10]، ولا مثلَ: ربَّ، فيكونُ حدًّا للجارِّ الأصليِّ[11]، فيلزمُ كونُ ذكرِ غيرِ الأصليِّ استطرادًا، معَ كونِهِ من مقاصدِ النحوِ. ولو زادَ: أو حُمِلَ[12] عليهَ، لأصابَ.

---

(١) ح: الاسم.

(٢) ب: بينها.

(٣) ح: " والد والله ".

(٤) ب: وللتمييز.

(٥) بياض في ب.

(٦) ب: حروف.

(٧) ح: لاقتضاء.

(٨) ح: رجحت.

(٩) سورة التوبة الآية: ٢٥. وتمامها: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ ... ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾.

(١٠) ب و ح: الزوائد.

(١١) ب: الأصل.

(١٢) ب و ح: وحمل.

من للابتداءِ في المكانِ، بلا خلافٍ، وفي الزمانِ، أيضًا، عندَ الكوفيَّةِ[1] كقولِهِ ـ تَعـالى ـ: ﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾[2]. قيلَ: علامتُه صحَّةُ إيرادِ إلى، أو مَا يُفيدُ فائدتَها في مقابلتِهـا، نحـوَ: أعوذُ باللهِ منهُ، أي ألتجئُ إليهِ منهُ. فيهِ أنَّه لا يتمشَّى في نحوِ: مِن التفضيليَّةِ[3].

والتبيينِ، أي إظهارِ المبهمِ، وعلامتُه صحَّةُ وضعِ الموصولِ موضعَهُ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ[4]﴾[5]، أي الَّذي هوَ[6] الأوثانُ.

والتبعيضِ، وعلامتُه وضعُ بعضٍ موضِعَه[7]، كـ: أخذتُ من الدراهمِ.

والبدلِ، ويعرفُ بصحَّةِ قيامِهِ مقـامَ مِـنْ، كقولِـهِ ـ تَعـالى ـ: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾[8].

والتجريدِ، وهوَ أنْ يُنتزعَ من أمرٍ ذي صفةٍ آخرُ مثلُهُ فيها مبالغةٌ لكمالِها فيهِ، حتَّـى

(١) انظر الإنصاف مسألة رقم ٥٤ ص٣٧١، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤٠٥، إعراب الحـديث ص٣٥، شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٨٨، شرح المفصل ٨/ ١١، مغني اللبيب ص٤١٩-٤٢٠، الجنـى الـداني ص٣١٤، رصـف المبـاني ص٣٢١، البرهـان في علـوم القـرآن ٤/ ٤١٥، شـرح التصـريح ٢/ ١٠، شرح الكافية ٢/ ٣٢٠-٣٢١، خزانة الأدب ٣/ ٣٣٢. وقد أخذ بهذا المذهب من البصريين الأخفش والمبرد وابن درستويه (مغني اللبيب ص٤١٩-٤٢٠، خزانـة الأدب ٣/ ٣٣٢) والعكـبري الَّذي عززه بقوله: "والأقوى عندي مذهب الكوفيين "(إعراب الحديث ص٣٥) وابنُ مالـك الَّـذي صححه لكثرة شواهده (الجنى الداني ص٣٠٨) وأبو حيان الَّذي أيده بقوله: "ومن على الزمـان في القرآن وأشعار العرب، وكثر كثرة توجب القياس، وتأويل البصريين مع كثرته ليس بشيء". مـنهج السالك ص٢٣٩. وانظر في مصطلح النحو الكوفي ص١٥١.

(٢) سورة التوبة الآية: ١٠٨. وتمامها: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ... أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾.

(٣) ب: التفصيلية.

(٤) ب: من الأ من الأوثان.

(٥) سورة الحج الآية: ٣٠. وتمامها: ﴿... وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ﴾.

(٦) بعدها في الأصل: الَّذي، وهي مقحمة هاهنا.

(٧) ب و ح: مكانه.

(٨) سورة التوبة الآية: ٣٨.

إنَّه[1] بلغَ من الاتصافِ بتلكَ الصفةِ، إلى حيثُ يصحُّ أنْ يُنزعَ[2] منه موصوفٌ آخرُ بتلكَ الصفةِ، كقولِهم: لِي منْ فلانٍ صديقٌ، ولقيتُ من زيدٍ أسدًا.

والاستغراقِ في النفْيِ، كـ: ما جاءَني من رجلٍ، فإنَّه نصٌّ في الاستغراقِ، فلذا لا يجوزُ: بل رجلان، ولو[3] لم يُذكرْ مِن لم يكنْ نصًّا فيهِ، بل ظاهرًا، فلذا يجوزُ: ما جاءَني رجلٌ، بل رجلان، فظهرَ أنَّه غيرُ الزيادةِ، ومثالُها: ما جاءَني من أحدٍ، فإنَّ أحدًا[4] إذا قُرِنَ[5] بهِ حرفُ النفيِ أفادَ[6] الاستغراقَ البتَّةَ، كانَ معَه مِن[7] أو لا، فلذا لا يقالُ: بل اثنان، ولم يذكرْها[8]؛ لأنَّه[9] سيجيءُ حروفُها، فيلزمُ التكرارُ.

والقَسَمِ، نحوَ: مِنْ ربِّي لأفعلنَّ كذا، **ويضمُّ أوَّلُهُ أيضًا،** أي كمَا يُكسرُ، **فيهِ،** أي في القَسَمِ، ولا يدخلُ إلا على لفظِ ربِّ[10].

وإلى وحتَّى للانتهاءِ في المكانِ والزمانِ، بلا خلافٍ. **وإلى**[11] **قلْتْ** كائنًا **بمعنَى معَ،** كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟[12] أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[13]. والحقُّ أنَّها بمعنى الانتهاءِ، بتضمينِ الضمِّ[14]، **ويدخلُ إلى الضميرَ،** كما يدخلُ الظاهرَ، يقالُ: إليكَ، وإليَّ، وإليهِ. ويفهمُ من هذا التخصيصِ الذكْريِّ[15] كثرةُ كونِ حتَّى بمعنَى معَ[16]، وعدمُ دخولِها الضميرَ، لا

---

(1) ب و ح: حتَّى كأنه.
(2) ب و ح: ينتزع.
(3) ساقطة من ب.
(4) ح: أحد.
(5) ح: اقترن.
(6) ب: فاد.
(7) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.
(8) أي الزيادة.
(9) ب و ح: لأنها.
(10) ب: الرب.
(11) ب: لا.
(12) ب و ح: وتأكلوا.
(13) سورة النساء الآية: 2.
(14) ب: الظم.
(15) ب: الزكري.
(16) ساقطة من ب.

يقالُ: حتَّايَ، ولا حتَّاكَ، وحتَّاهُ[1].

وفي للظرفيَّةِ، أي ظرفيَّةِ مدخولِها حقيقةً، كـ: الماءِ في الكوزِ، (أو مجازًا)[2]، كـ: النجاةِ في الصدقِ. **وقلَّ** في، أو[3] كونُهُ، **بمعنَى على،** خبرٌ، أو حالٌ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ[4] فِي جُذُوعِ[5] ٱلنَّخْلِ﴾[6]، قالَ المحقِّقونَ[7]: إنَّها للظرفيَّةِ أيضًا[8] مجازًا، لتمكُّنِ المصلوبِ[9] في الجذعِ[10] تمكُّنَ المظروفِ في الحالِ.

والباءُ للاستعانةِ. لم يصِبْ في تقديمِها[11]، إذِ الإلصاقُ أصلٌ وغالبٌ في الباءِ. والمرادُ / ١٠٢ / بالاستعانةِ استعانةُ الفاعلِ في صدورِ الفعلِ عنه بمجرورِهِ، نحوَ: كتبْتُ بالقلمِ.

والمصاحبةِ[12]، فتكونُ[13] بمعنى معَ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾[14].

---

(١) ساقطة من ح.

(٢) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٣) ساقطة من ح.

(٤) من ح، وفي الأصل، و ب: لأصلبنكم.

(٥) ح: جزوع.

(٦) سورة طه الآية: ٧١.

(٧) قال الفخر الرازي: "فشبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الموعى في وعائه، فلذلك قال: ﴿فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾، والَّذي يقال في المشهور إن (في) بمعنى (على) فضعيف". مفاتيح الغيب ٦٥٧/١٠. وقال القمي: "قيل ﴿فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ أي عليها، والصواب أن يقال: هي على أصلها". غرائب القرآن ١٤١/١٦.

(٨) ح: فيه أيضا.

(٩) ح: المطلوب.

(١٠) ح: الجزوع.

(١١) ح: تقديمهما.

(١٢) ب: وللمصاحبة.

(١٣) ب و ح: فيكون.

(١٤) سورة المائدة الآية: ٦١. وتمامها: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد...﴾.

والإلصاقِ، أي لإفادةِ لُصوقِ أمرٍ إلى مجرورِ البـاءِ، نحـوَ: مـررْتُ بزيـدٍ، أي التَصـقَ المرورُ[1] بمكانٍ يقرُبُ منهُ، وهو يستلزمُ المصاحبةَ بلا عكْسٍ، فإذا قلْتَ: اشـتريتُ الفـرسَ بسرجِهِ، لا يلزمُ أنْ يكونَ السرجُ ملصَقًا[2] بهِ حالَ الاشتراءِ.

والتعديةِ، أي جعْلِ الفعلِ اللازمِ متضمِّنًا لمعنَى[3] التصييرِ، نحـوَ: ذهبْـت بزيـدٍ، أي صيَّرتهُ ذاهبًا. وهي بهذا المعنَى قليلةٌ وسماع، ولكنَّها مقويَّةٌ لمفهومِ الجارِّ وعملِـهِ، فلكـلٍّ من تقديمِها على المقابلةِ وتأخيرِها وجْهٌ. وأمَّا التعديـةُ بمعنَـى الإفضـاءِ فعـامٌّ لكـلِّ جـارٍّ أصليٍّ.

والمقابلةِ، أي لوقوعِ مجرورِهِ في مقابلةِ آخرَ، نحوَ: بعْتُ[4] هذا بكذا.

والظرفيَّةِ، كـ: جلستُ بالمسجدِ.

والبدلِ، كـ: اعتضْتُ بهذا[5] الثوبِ خيرًا منهُ.

والتجريدِ، كـ: رأيتُ بزيدٍ أسدًا.

واللامُ للاختصاصِ بِملْكيَّةٍ، كـ: المالُ لزيدٍ، وبغيرِهما، كـ: الجُلُّ للفرسِ.

والتعليلِ، كـ: ضربتُ للتأديبِ، وخرجْتُ لمخافتِكَ.

والقصدِ، أي الإرادةِ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[6]، فإنَّ أفعالَ اللهِ ـ تَعالى ـ غيرُ معلَّلةٍ بالأغراضِ على الصحيحِ، وحمْـلُ القصـدِ علـى الغـرضِ (والغايـةِ لا يناسـبُ اختصارَ المتنِ، لعمومِ التعليلِ)[7].

والعاقبةِ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[8]، وَ:[الوافر]

---

(١) ح: مروري.

(٢) ح: ملتصقا.

(٣) ح: بمعنى.

(٤) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: هذا، وكلمة: اعتضت غير معجمة فيها.

(٦) سورة الذاريات الآية: ٥٦. وتمامها: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ ...﴾.

(٧) ما بين القوسين من ب و ح، وفي الأصل: "والقاية لا يناسب اختصاص المتن".

(٨) سورة القصص الآية: ٨. وتمامها: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ ...﴾.

٢٦- **لِدُوا لِلْموتِ وابْنوا للخرابِ**[١]

والمحقِّقونَ على أنَّه للتعليلِ مجازًا[٢].

وبمعنى عن بالقولِ، كـ: قلتُ لزيدٍ إنَّه لم يفعلِ الشرَّ.

ويأتي اللامُ **للقسمِ والتعجبِ،** أي معَه، نحوَ: لِلَّهِ لا يؤخِّرُ الأجلَ، وإنَّمَا يستعملُ في الأمورِ العظامِ.

وكي للغَرضِ، وإنَّمَا تدخلُ[٣]، حينَئذٍ، **مَا الاستفهاميَّةَ،** نحوَ: كيمَهْ فعلْتَ، أي لأيِّ غرَضٍ فعلْتَ. ويدلُّ على[٤] كونِهِ جارًّا حذفُ ألفِ ما، كما في: لِمَهْ، وعَمَّهْ[٥].

وربَّ للتقليلِ، أي لإنشائِهِ، **وأنَّى للتكثيرِ،** كمَا في مقامِ[٦] المدحِ والذَّمِّ. **ويصدَّرُ**[٧]

---

(١) عجز بيت صدره: له ملك ينادي كل يوم. استشهد الرضي به في شرح الكافية ٢/ ٣٨٢، وذكر البغدادي أن هذا المصراع من أبيات في الديوان المنسوب إلى علي ـ ر ض ـ وذكر أنه رأى في جمهرة أشعار العرب لمحمد بن أبي الخطاب قد روي أن بعض الملائكة قال:

لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير إلى ذهاب

خزانة الأدب ٤/ ١٦٣-١٦٤، وبهذه الرواية ورد في شرح التصريح ٢/ ١٢، وأوضح المسالك رقم ٢٩٦، وهو أيضا من شواهد مفاتيح الغيب ١٢/ ٢٥١، وذكر في حواشيه أنه صدر بيت لأبي العتاهية. وفي نهج البلاغة٤/ ٣٣: "وقال ع: إن لله مَلَكا ينادي في كل يوم: لدوا للبموت واجمعوا للفناء وابنوا للخراب. والشاهد فيه مجيء اللام للعاقبة والمآل.

(٢) قال الزمخشري: " { ليكون } هي لام كي الَّتي معناها التعليل، كقولك: جئتك لتكرمني سواء بسواء، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا، ولكن المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الَّذي يفعل الفعل لأجله وهو الإكرام الَّذي هو نتيجة المجيء". الكشاف ٣/ ١٦٦. وانظر مفاتيح الغيب ١٢/ ٢٥١، البحر المحيط ٧/ ١٠٥.

(٣) ب و ح: يدخل.

(٤) مكرر في ب.

(٥) ح: عم وله.

(٦) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) ح: وتصدر.

ربَّ لكونِهِ[1] إنشاءً، ويختصُّ بهِ[2] نكرةٌ موصوفةٌ بمفردٍ أو جملةٍ، لتحقيقِ التقليلِ.

وفعلُها، أي ربَّ **ماضٍ**، لأنَّ حالهُ معلومٌ[3]، **ويحذفُ** فعلُ ربَّ زمانًا **غالبًا**، لوجودِ القرائنِ، نحوَ: ربَّ رجلٍ كريمٍ، أي لقيتهُ.

وقد يدخلُ ربَّ **على مضمرٍ مفردٍ مذكَّرٍ مبهمٍ** لا مرجعَ لهُ، فيكونُ نكرةً، **مميِّزٍ**، بفتحِ الياءِ، **مضافٍ**[4] **إلى منصوبِهِ** المضافِ إلى ضميرِ المضمرِ، أي يكونُ مميَّزًا بنكرةٍ منصوبةٍ، وأضافَ المنصوبَ[5] إلى الضميرِ؛ لأنَّه عاملُه.

ويكونُ ربَّ **بـ: مَا** الكافةِ[6] عن العملِ، **فيدخلُ** ربَّ، حينَئذٍ، **الجملَ** الفعليَّةَ، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ[7] ﴾[8]، والاسميَّةَ، نحوَ: ربَّما زيدٌ قائمٌ، **إلا لو** كانَ ما **زائدًا**[9][6]، (فإنَّ ربَّ تدخلُ، حينَئذٍ)[10]، (على الاسمِ)[11]، نحوَ:

[الخفيف]

٢٧- رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ[12]

---

(١) ب و ح: لكونها.

(٢) ب و ح: بدخول.

(٣) ب: حالة معلومة.

(٤) ح: مضافا.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: المضاف.

(٦) ب: الكافية.

(٧) بعدها في ح: ﴿لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾.

(٨) سورة الحجر الآية: ٢.

(٩) ح: زائدة.

(٦)

(١٠) ما بين القوسين بدله في ب: "فإن رب حينئذ يدخل"، وفي ح: "فإنه حينئذ يدخل".

(١١) ما بين القوسين ساقط من ب و ح.

(١٢) بسيف ساقطة من ب. وهو بعض بيت لعدي بن الرعلاء الغساني، وتمامه:

صقيلٍ بين بصرى وطعنة نجلاء

وهو من شواهد الاشتقاق ص٤٨٦، الأصمعيات ص٥٢، الأزهية ص٨٢، ٩٤، الأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٤، مغني اللبيب ص١٨٣، ٤١١، المقاصد النحوية ٣/ ٣٤٢، جمهرة اللغة ص٤٩٢، رصف المباني ص١٩٤، ٣١٦، شرح الأشموني ١/ ٤٨٠، أوضح المسالك ٢/ ١٥٥، همع الهوامع ٤/ ٢٣٠، الجنى الداني ص٤٥٦، شرح شواهد المغني ص٤٠٤، ٧٢٥. والشاهد فيه خفض (ضربة) برب و (ما) زائدة.

وَوَاوُها، أي واوٌ أُضمرَ[1] ربَّ بعدَها، **لا تدخلُ**[2] **المضمرَ،** كما يدخلُهُ ربَّ، بل **تختصُّ**[3] بنكرةٍ موصوفةٍ، نحوَ: [الرجز]

٢٨- وَبَلْدَةٍ لَيسَ بِهَا أَنِيسٌ[4]

والعملُ لها، أي لربَّ لقربِها، فيكونُ اختيارًا لمذهبِ البصريَّةِ، أو لواوِ ربَّ؛ لأنَّها مضافٌ[5] لقيامِها مقامَ ربَّ، فيكونُ اختيارًا لمذهبِ الكوفيَّةِ[6].

واوُ القسمِ، مبتدأٌ، **ويختصُّ بالظاهرِ،** اعتراضٌ، فلا يقالُ: وَكَ لأفعلنَّ، **وتاؤُه،** أي القسمِ، عطفٌ على واوِ القسمِ، **وتختصُّ**[7] تاءُ القسمِ **بالله** من بينِ الأسماءِ الظاهرةِ،

---

(١) ب: وواو وأضمر.

(٢) ب و ح: يدخل.

(٣) ب و ح: يختص.

(٤) صدر بيت لجران العود النمري، ديوانه ص٩٧. وتمامه: إلا اليعافير وإلا العيس
ويروى: وبلد. وهو من شواهد الكتاب (بولاق) ١/ ١٣٣، ٣٦٥، معاني القرآن للفراء ١/ ٢٢٨، و ٢/ ٥١، و ٣/ ٢٧٣، مجاز القرآن ١/ ١٣٧، و ٢/ ٧٨، ٢٣٧، المقتضب ٢/ ١٣٩، معاني الحروف للرماني ص١٦، مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٥٤، مجالس ثعلب ص٤٥٢، الإنصاف ص٢٧١، أوضح المسالك ٢/ ٦٣، همع الهوامع ٣/ ٢٥٦، إعراب القرآن ١/ ٥٠٣، و ٢/ ٢٦٩، و ٥/ ٢٤٥، شرح المفصل ٢/ ٨٠، و ٣/ ٢٧، و ٧/ ٢١، و ٨/ ٥٢، شرح الأشموني ١/ ٣٩٣، شرح التصريح ١/ ٣٥٢، خزانة الأدب ٢/ ١٢٥، ٤/ ١٩٧، شرح شذور الذهب ص٢٦٥، شفاء العليل ١/ ٥٠١، شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٠، الدرر اللوامع ١/ ١٩٢. والشاهد فيه إضمار رب بعد الواو.

(٥) ح: مضافة.

(٦) في الواقع أن للكوفيين ثلاثة أقوال في خافض ما بعد واو رب. الأول الواو لنيابتها عن رب، وهو منسوب للفراء كما في ارتشاف الضرب ٢/ ٤٠٣، ٤٦٦. والثاني الواو نفسها أصالة، وهو مذهب الكوفيين كما في الإنصاف مسألة رقم٥٥ ص٣٧٦، والجنى الداني ص١٥٤، وائتلاف النصرة ص١٤٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٢٠، أو مذهب بعضهم كما في المساعد ٢/ ٢٩٧، وشفاء العليل ٢/ ٦٨٠. والثالث رب مضمرة كمذهب البصريين، وهو مذهب أبي بكر الأنباري كمل في شرح القصائد السبع الطوال ص٣٩. وانظر الخلاف النحوي الكوفي ص٤٤٥.

(٧) ب و ح: ويختص.

يجبُ، خبرٌ، **حذْفُ فعلِها،** أي كلُّ واحدٍ منها[1]، **ولا يكونُ** بالنصبِ أو الرفعِ جوابُ كلٍّ منهما، **طلبًا،** أي دالاً على الطلبِ والسؤالِ، فلا يقالُ: واللهِ وتاللهِ[2] أخبرْني.

وباؤُه، أي القسمِ، **عامٌّ،** يدخلُ المضمرَ والمظهرَ اسمَ اللهِ، أو غيرَه، ويحذفُ فعلُه ويذكرُ، وذلكَ لأنَّ الباءَ أصلُ الكلِّ، والواوَ بدلٌ منه ومن[3] التاءِ، ويجبُ أنْ تنحطَّ[4] مرتبةُ الفرعِ عن أصلِهِ.

وجوابُه، أي القسمِ لغيرِ الطلبِ، **باللامِ** الابتدائيَّةِ للتأكيدِ، **وحرفِ النفْيِ؛** ما، ولا، وهما يعمَّانِ الاسميَّةَ والفعليَّةَ. والظاهرُ أنَّه سقطَ إنْ المختصَّةُ بالاسميَّةِ من قلمِ الناسخِ / ١٠٣ / ، فإنَّها[5]، أيضًا، تقعُ[6] جوابًا للقسمِ.

ويحذفُ جوابُ القسمِ **لو توسَّطَ القسمُ** بينَ أجزاءِ الجملةِ، الَّتي تدلُّ[7] على جوابِ القسمِ، **أو تقدَّمَه،** أي القسمَ، **ما يدلُّ عليهِ،** أي على جوابِهِ، نحوَ: (زيدٌ واللهِ قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ واللهِ)[8]؛ لاستغنائِهِ عن الجوابِ في هاتينِ الصورتينِ، لوجودِ ما يدلُّ عليهِ.

وعنْ للبعدِ. آثرَهُ على المجاوزةِ لعمومِهِ لنحوِ: أدَّيتُ عنهُ الدينَ.

وعلى للاستعلاءِ حقيقةً، كـ: زيدٌ على السطحِ، أو مجازًا، كـ: عليَّ دَينٌ.

وهما، أي عن وعلى، **اسمانِ بدخولِ من** الجارةِ عليهما، لامتناعِ دخولِ الجارِّ على الجارِّ، نحوَ: مِنْ عَنْ يَمِينِي، أي مِنْ جانِبِي[9]، ومنْ عليهِ، أي من[10]فوقِهِ.

---

(١) ب و ح: واحدة منهما.

(٢) من ب و ح، وفي الأصل: وبالله.

(٣) ب و ح: ومنه.

(٤) ب و ح: ينحط.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: فإن ما.

(٦) ب: يقع.

(٧) ب: يدل.

(٨) ما بين القوسين من ب، وفي الأصل: "زيد والله قائم والله"، وفي ح: "زيد قائم والله وزيد والله قائم".

(٩) ب و ح: جانبه.

(١٠) ساقطة من ب.

والكافُ للتشبيهِ[1]، نحوَ: الَّذي كزيدٍ عمرٌو. **وقدْ**[2] **يدخلُ** الكافُ **الضميرَ**، نحوَ[3]: أنا كأَنتَ. **وقد يكونُ اسمًا** بمعنَى المثلِ، نحوَ: [الرجز]

٢٩- يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ[4]

أي عن أسنانٍ مثلِ البردِ الذائبِ لِلَطافَتِها. أخَّرَ هذا؛ لأنَّه استطراديٌّ.

ومذْ ومنْذُ كِلاهما **للزمانِ للابتداءِ**، أي لابتداءِ الزمان، يدلُّ **في** الزمانِ **الماضِي**، يعنِي إذا أُريدَ[5] بما بعدَهما الزمانُ الماضِي[6]، فمنعاهُما أنَّ مبتدأَ زمانِ فعلِهما هوَ ذلكَ الزمانُ الماضِي، كـ: سافرْتُ من البلدِ منذُ سنةِ كذا، إذا لم يكنْ في تلكَ السنةِ، أي مبدأُ مسافرَتي هذه السنةَ، وامتدَّ إلى الآنَ، ولو قالَ: لابتداءِ الزمانِ في[7] الماضِي، لكانَ أظهرَ وأخصرَ، **والظرفيَّةِ** في الحالِ، أي إنْ أُريدَ بمَا بعدَهما الزمانُ[8] الحاضرُ، ولو باعتبارِ البعضِ، فمعناهُما ظرفيَّتُهُ[9] لفعلِهما معَ التساوي، كـ: ما رأيتُه مذْ شهرِنا أو يومِنا، إذا كنْتَ في ذلكَ الشهرِ أو اليومِ، أي جميعُ زمانِ عدمِ رؤيتي هوَ هذا الشهرُ أو اليومُ الحاضرُ[10]؛ لأنَّهما لم ينقضِيا بعدُ، ولم يمتدَّ زمانُ الفعلِ إلى ما وراءَهما[11]، فلا يصِحُّ اعتبارُهما مبدًا لَهُ.

---

(١) ح: للتثنية.

(٢) ساقطة من ح.

(٣) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: المهم. والرجز للعجاع، وقبله: بيضٌ ثلاثٌ كنِعاج جمٍّ.
وهو في ملحق ديوانه ٢/ ٣٢٨. وهو من شواهد شرح المفصل ٨/ ٤٢، ٤٤، مغني اللبيب ص٢٣٩، شرح الكافية ٢/ ٣٤٣، شرح شواهد المغني ص٥٠٣، المقاصد النحوية ٣/ ٢٩٤، أسرار العربية ص٢٥٨، الجنى الداني ص٧٩، همع الهوامع ٤/ ١٩٧،خزانة الأدب ٤/ ٤٦٢. والشاهد فيه (عن كالبرد) إذ الكاف هنا اسم بمعنى مثل لدخول الجار عليها.

(٥) ح:أراد.

(٦) ساقطة من ح.

(٧) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) ح: أي الزمان.

(٩) ب و ح: ظرفية.

(١٠) ب و ح: الحاضران.

(١١) ب: راوئهما.

وحاشا وخلا، قدَّمَه لتقدُّمِ الحاءِ، **وعدا للاستثناءِ،** أي لاستثناءِ[1] ما بعدَهما عمَّا قبلَهما[2].

(الحروف المشبهة بالفعل)[3]

في انقسامِها إلى الثلاثيِّ، والرباعيِّ، والخماسيِّ، والبناءِ على الفتحِ، والدلالةِ على الحدثِ، مثلَ: التأكيدِ، والتشبيهِ. والمناسبُ إيرادُ الأحرفِ بدلَ الحروفِ، لكونِها ستّةً. قيل[4]: لكنَّهم لَمَّا عبَّرُوا عن الجارةِ والعاطفةِ بصيغةِ الكثرةِ، لم يستحسنُوا تغييرَ الأسلوبِ، معَ شيوعِ استعمالِ كلٍّ من صيغتَي القلَّةِ والكثرةِ في الأخرى، على أنَّها إذا لوحِظَتْ معَ فروعِها يبلغُ[5] الكثرةَ. فيهِ أنَّ أكثرَ الحروفِ المذكورةِ أقلُّ من العشرةِ، فالمناسبُ رعايةُ الكثرةِ بالقلَّةِ، ثمَّ عدمُ تغييرِ الأسلوبِ، وشيوعُ الاستعمال، إنَّمَا يكونُ معَ القرينةِ والداعي[6]، فلا بدَّ من بيانِهِ، والملاحظةُ المذكورةُ، لا تتأتَّى[7] فيما عدا المشبَّهَةَ. والأقربُ أنْ يقالَ: إنَّ لهذه الحروفِ مفهوماتٍ؛ مثلَ ما وضِعَ للافضاءِ، وما شابهَ[8] الفعلَ وعملَ عملَه الفرعيَّ، ونحوِهما، ولها[9] أفرادٌ ذهنيَّةٌ كثيرةٌ تلاحظُ معَها إجمالاً، ثمَّ تعرفُ[10] الأفرادُ الخارجيَّةُ تفصيلاً بالتعدادِ، فيناسبُ[11] صيغةَ الكثرةِ في الابتداءِ.

تُصدَّرُ[12]، أي تقعَ في صدرِ الكلامِ، **إلا أنَّ** المفتوحةَ، فإنَّها لا تقعُ[13] في الصدرِ

---

(١) ب: استثناء.

(٢) ب و ح: بعدها عما قبلها.

(٣) ما بين القوسين بياض في ب.

(٤) ح: قبل.

(٥) ح: تبليغ.

(٦) ب: والراعي.

(٧) ب و ح: يتأتى.

(٨) ب: يشابه.

(٩) مكرر في ح.

(١٠) ب و ح: يعرف.

(١١) ب و ح: فناسب.

(١٢) ب: يصدر.

(١٣) ب: يقع.

أصلاً. قيلَ: لأنَّها معَ اسمِها وخبرِها في تأويلِ المفردِ، فلا بدَّ لها من التعليقِ[١] بشيءٍ آخرَ حتَّى يتمّ كلامًا، وحينَئذٍ لو وقعَتْ في الصدرِ، اشتبَهَتْ[٢] بإنَّ المكسورةِ في الكتابةِ. فيهِ أنَّ العلَّةَ، حينَئذٍ، الالتباسُ، وباقي المقدِّماتِ مستدرَكٌ[٣].

ولو كانَتِ الحروفُ **بِ**: **مَا** الكافَّةِ **لا تعملُ**[٤]، في أفصحِ اللغاتِ، وتخرجُ[٥] عن الاختصاصِ بالاسميَّةِ حينَئذٍ[٦]، **وتدخلُ**[٧] **الأفعالَ**، كما تدخلُ[٨] الأسماءَ، يقالُ: إنَّمَا قامَ زيدٌ، وإنَّمَا زيدٌ قائمٌ.

(**إنَّ**، المكسورةُ، **تقرِّرُ** وتؤكِّدُ معنَى **الجملةِ**، ولا تغيِّرُها إلى المفردِ)[٩]. **وأنَّ** المفتوحةُ **معَها**، أي معَ الجملةِ، **كالمفردِ**، فمعنَى: بلغَنِي أنَّكَ قائمٌ / ١٠٤/، بلغَنِي قيامُكَ، **فالكسرُ** لازمٌ **في محلِّها**، أي في محلِّ الجملةِ، **والفتحُ** لازمٌ **في محلِّهِ**، أي محلِّ[١٠] المفردِ. **ولو أنَّكَ فاعلٌ**، أي أنَّ معَ الجملةِ في[١١]: ولو[١٢] أنَّكَ قائمٌ فاعلٌ، إذْ تقديرُه: لو ثبَتَ قيامُكَ، فيجبُ الفتحُ لوجوبِ إفرادِ الفاعلِ. قدَّمَه[١٣] لبساطتِهِ. وقِسْ على هذا. **ولولا أنَّكَ مبتدأٌ**، إذْ تقديرُه: ولولا قيامُك ثابتٌ، فيجبُ الفتحُ أيضًا؛ لامتناعِ كونِ المبتدأِ جملةً. اقتصرَ عليهما لنوعِ غموضٍ فيهما، وظهورِ اندراجِ البواقِي في القاعدةِ معَ عدمِ الحصْرِ. **فلو احتمَلَهما**[١٤]، أي: فلو احتملَ أنَّ معَ اسمِها وخبرِها الجملةَ والمفردَ، **جازَ (الفتحُ**

---

(١) ب: التعلق، و ح: تعلق.
(٢) من ب و ح، وفي الأصل: اشبهت.
(٣) ب و ح: مستدركة.
(٤) ب: يعمل.
(٥) ب: يخرج.
(٦) ساقطة من ب.
(٧) ب: ويدخل.
(٨) ب و ح: يدخل.
(٩) ما بين القوسين ساقط من ب.
(١٠) ح: في محل.
(١١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح. وهي مكررة أيضا في ب.
(١٢) ب و ح: لو.
(١٣) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.
(١٤) ح: احتملها.

والكسرُ[1]، **كـ: مَنْ يأتِنِي فإنِّي أعلَمُه**. يريدُ ما وقعَ بعدَها الفاءُ[2] الجزائيَّةُ. الكسرُ بتأويلِ: أنا أعلمُهُ، والفتحُ على حذفِ الخبرِ أو المبتدأِ، أي[3]: فتعليمِي[4] ثابتٌ لَهُ، أو جزاؤُهُ تعليمِي[5]. وقِسْ (على هذا)[6] الواقعَ بعدَ إذا المفاجأةِ، كـ: خرجْتُ فإذا إنَّ السبُعَ بالبابِ، أي فإذا السبُع بالبابِ، أو كونُه بالبابِ ثابتٌ.

فجازَ العطفُ بالرفعِ على اسمِ إنَّ المكسورةِ، **ولو** كانَ كسرُه **حكمًا**، بأنْ وقعَ بعدَ العِلْمِ، كـ: علمْتُ أنَّ زيدًا قائمٌ[7] وعمرٌو، **لو**[8] **تقدَّمَ الخبرُ، وإنْ** كانَ تقدُّمُه **تقديرًا**، مثلَ: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمٌ، أي[9] إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو قائمٌ[10]. تفريعٌ على القاعدتين، تقريرُ[11] المكسورةِ الجملةَ، فيبقَى[12] معنَى الابتداءِ الرافعِ[13]، فيجوزُ العطفُ المحليُّ، وتغييرُها المفتوحَة، فيزولُ معنَى الابتداءِ، فلا يجوزُ العطفُ المذكورُ. وإنَّمَا شَرَطَ التقدُّمَ المذكورَ، إذْ لولاه لَلَزِمَ اجتماعُ عاملينِ على إعرابٍ واحدٍ، مثلَ: إنَّ زيدًا وعمرٌو ذاهبان.

وكذَا لكنَّ، أيَ هيَ كـ: إنَّ المكسورةِ في جوازِ العطفِ المذكورِ؛ **لأنَّه لا تغيِّرُ**[14] **معنَى الجملةِ أيضًا**.

---

(١) ب و ح: الكسر والفتح.

(٢) ب: بعد الفاء، و ح: بعد فاء.

(٣) ساقطة من ح.

(٤) ب: فتعلمي.

(٥) ب: تعلمي.

(٦) ما بين القوسين بدله في ب و ح: عليه.

(٧) ح: قائما.

(٨) ح: ولو.

(٩) ساقطة من ح.

(١٠) ساقطة من ب.

(١١) ح: تقدير.

(١٢) من ب و ح، وفي الأصل: فينبغي.

(١٣) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٤) : لا يغير، و ح: يغير.

وَلأجلِ تقريرِ[1] إنّ معنَى الجملةِ **جازَ دخولُ اللامِ** الابتدائيَّةِ[2]، الَّتي لتأكيدِ معنَى الجملةِ **على اسمِها،** أي اسمِ إنَّ المكسورةِ، **لو فُصِلَ** بينَه وبينَها، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿إِنَّ عَلَيۡنَا لَلۡهُدَىٰ﴾[3]، **أو خبرِها،** كـ: إنَّ زيدًا لَقائمٌ، **أو معمولِهِ،** أي الخبرِ، **المقدَّمِ** على الخبرِ، كـ: إنَّ زيدًا لَطعامَك آكلٌ.

ولم يجزْ دخولُها في غيرِ هذه الصورِ[4]، لكراهةِ توالِي حرفَي الابتداءِ. وقدَّمُوا إنَّ ترجيحًا للعاملِ، أو لبطلانِ صدارةِ اللامِ، بلا ضرورةٍ.

غيَّرَ ترتيبَ (الكافيةِ)، وبدَّلَ ما بينَهما بمعمولِه المقدَّمِ، رعايةً للترتيبِ الطبيعيِّ[5] في مدخولِها، والقربِ[6] من مقتضي اللامِ، ودفعًا للإبهامِ، معَ أنَّ في ترتيبِ (الكافيةِ) فصلاً بينَ الأصلِ والفرعِ[7].

وقلَّ دخولُ اللامِ **في خبرِ لكنَّ،** وهو مذهبُ الكوفيَّةِ[8]، نحوَ: [الطويل]

٣٠- **وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ**[9]

---

(١) ح: تقدير.

(٢) ح: الابتداء.

(٣) سورة الليل الآية: ١٢.

(٤) ح: الصورة.

(٥) ب و ح: الطبعي.

(٦) ح: ووالقرب.

(٧) في هامش ب: الأصل هو الخبر والفرع هو معموله.

(٨) قال الفراء: "ألا ترى أن الشاعر قال:

ولكنني من حبها لعميد

فلم تدخل اللام إلا لأن معناها إنّ". معاني القرآن ١/ ٤٦٥. وانظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٣٠، رصف المباني ص٣١٠، الجنى الداني ص١٣٢، ٦١٩.

(٩) عجز بيت لا يعرف قائله، وصدره: يلومونني في حب ليلى عواذلي.

ويروى: لكميد. وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٥، تخليص الشواهد ص٣٥٧، الجنى الداني ص١٣٢، سر صناعة الإعراب (تحقيق هنداوي) ١/ ٣٨٠، شرح ابن عقيل ١/ ٣٦٣، إعراب القرآن ٢/ ٢٥٦، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ٢٠٧، الإنصاف ص٢٠٩، اللامات ص١٥٨، مغني اللبيب ص٣٠٧، ٣٨٥، ائتلاف النصرة ص١٧٢، حاشية الصبان ١/ ٢٨٠، الاقتراح ص٧٢، همع الهوامع ٢/ ١٧٦، الدرر اللوامع ١/ ١١٦، خزانة الأدب ٤/ ٣٤٣، الأشباه والنظائر (تحقيق مكرم) ٤/ ٣٨، شرح التصريف الملوكي ص٣٥، لسان العرب (لكن) ١٣/ ٣٩١، شرح شواهد المغني ص٦٠٥، المقاصد النحوية ٢/ ٢٤٧، رصف المباني ص٢٣٥، شرح الأشموني ١/ ٢٣٨. والشاهد فيه (ولكنني... لعميد) حيث قرن خبر لكن باللام، وهذا سائغ على مذهب الكوفيين شاذ عند البصريين.

وأُوِّلَ بأنَّ أصلَه: لكنْ أنَّني، فخفِّفَتْ. وَجْهُ البصريَّةِ[1] مقاومةُ العامليَّةِ بكونِ التأكيدِ أدعى للصدارةِ، فاسْتويَا، فلو اجتَمعَا يلزمُ ترجيحُ المقدّمِ بلا مرجِّحٍ، وبهذهِ العلَّةِ لم يجزْ دخولُها على باقِي الحروفِ المشبَّهةِ سِوى أنَّ المفتوحةِ المغيِّرةِ[2] معنَى الجملةِ، فلا يدخلُها المقرّرةُ.

ولو خفِّفَتِ المكسورةُ، **يجبُ** دخولُ **اللامِ** في الخبرِ للفرقِ بينَها وبينَ النافيةِ، **وجازَ**، حينَئذٍ، **إلغاؤُها**[3]، أي إبطالُ عملِها لفواتِ بعضِ مشابهةِ[4] الفعلِ، كفَتْحِ الآخرِ، وجازَ إعمالُها علَى[5] ما هوَ الأصلُ، فلا تجبُ[6] اللامُ، حينَئذٍ، لحصولِ الفرقِ بالعملِ، إلا عندَ ابنِ الحاجبِ. **ودخولُها**، مبتدأٌ، أي دخولُ المكسورةِ المخفَّفةِ، حينَئذٍ، خبرُه: **على فعلِ المبتدأِ**، أو الخبرُ: كالأفعال (الناقصةِ وأفعال)[7] القلوبِ، حتَّى **لا** تخرجَ[8] عن أصلِها بالكلِّيَّةِ. والكوفيُّونَ[9] يعمِّمُونَ[10]. ويمكنُ عطفُ: دخولُها على فاعلِ[11]: يجبُ، ولم يجعلْه[12] عطفًا[13] على: إلغاؤُها معَ القربِ والظهورِ؛ لئلا يشعِرَ باختيارِ مذهبِ الكوفيِّينَ، فإنَّه ضعيفٌ.

---

(١) راجع شرح ابن عقيل ١/ ٣٦٣.

(٢) ح: المغير.

(٣) ح: إلقاؤها.

(٤) ب و ح: مشابهته.

(٥) من ب و ح، وفي الأصل: عمل.

(٦) ب و ح: يجب.

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٨) ب و ح: يخرج.

(٩) انظر شرح الكافية ٢/ ٣٥٩، شرح التصريح ١/ ٢٣١، الجنى الداني ص٢٠٩، رصف المباني ص١٩١، حاشية الصبان ١/ ٢٩٠، شرح المفصل ٨/ ٧٦.

(١٠) ح: يعمون.

(١١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٢) ب و ح: تجعله.

(١٣) ب: عطف.

والمفتوحةُ، عطفٌ على ضمير: خفِّفتْ، أي لو خُفِّفتِ المفتوحةُ، **فتعملُ**[1] **في ضميرِ شأنٍ مقدَّرٍ** وجوبًا، **لأنَّه أقوى مشابهةً** (من المكسورةِ العاملةِ جوازًا، ولم يوجدْ عملُها في الظاهرِ، فقدِّرَ في مقدَّرٍ وجوبًا)[2]؛ لئلا يلزمَ ترجيحُ الأضعفِ. **وقلَّ** عملُ المفتوحةِ /١٠٥/ المخفَّفةِ **(في غيرِهِ**، أي غيرِ ضميرِ الشأنِ. وتدخلُ[3] المفتوحةُ المخفَّفةُ)[4] الجملَ مطلقًا، اسميّةً أو فعليّةً من النواسخِ أولاً. **ويجبُ معَ الفعلِ**، أي إذا دخلَتِ المفتوحةُ المخفَّفةُ الفعلَ المتصرِّفَ، غيرَ الدعاءِ، يجبُ أنْ يكونَ معَ الفعلِ، **حرفُ النفْيِ**؛ لا، وإنْ، (ولنْ، ولمْ)[5]، ليكونَ كالعِوَضِ من المحذوفةِ، لا للفرق بينَها وبينَ المصدريَّةِ؛ **لأنَّها** تجامعُ المصدريَّة أيضًا، ولذا قدَّمَها على الثلاثةِ الأخيرةِ، فإنَّها للفرق أيضًا، مثالُهُ[6] قولُهُ ـ تَعالى ـ: ﴿أَفَلَا[7] يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾[8]، و ﴿أَيَحْسَبُ[9] أَن لَّن يَقْدِرَ﴾[10]، و ﴿أَيَحْسَبُ[7] أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[11]، **أو السينُ**، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[12]، **أو سوفَ**، كقولِهِ: [الكامل]

٣١- وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوفَ يَاتِي كُلُّ مَا قُدِرَا[13]

---

(١) ب و ح: فيعمل.
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.
(٣) ب: ويدخل.
(٤) ما بين القوسين ساقط من ح.
(٥) ح: ولم ولن، ولن ساقطة من ب.
(٦) ب و ح: مثالها.
(٧) في الأصل و ح: ولا، وفي ب: أولا.
(٨) سورة طه الآية: ٨٩. وتمامها: ﴿... قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾.
(٩) من ب، وفي الأصل و ح: يحسب.
(١٠) سورة البلد الآية: ٥. وتمامها: ﴿... عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾.
(١١) سورة البلد الآية: ٧. وتمامها: ﴿... أَحَدٌ﴾.
(١٢) سورة المزمل الآية: ٢٠. وتمامها: ﴿... مَّرْضَىٰ﴾.
(١٣) البيت لا يعرف قائله. وهو من شواهد شرح ابن عقيل ١/ ١٤٧، مغني اللبيب ص٥٢٠، شرح شواهد المغني ص٨٢٨، شرح الأشموني ١/ ٢٥٠، همع الهوامع ٤/ ٥٥، معاهد التنصيص ١/ ٣٧٧، المقاصد النحوية ٢/ ٣١٣، الدرر اللوامع (تحقيق مكرم) ٤/ ٣٠. والشاهد فيه مجيء خبر (أن) المخففة جملة فعلية، فعلها متصرف ليس بدعاء، وقد فُصل بين (أن) وخبرها بسوف.

أو قدْ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿لِّيَعۡلَمَ أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ﴾[1].

وكأنَّ، وهيَ[2] حرفٌ برأسِهِ، كأخواتِها على الصحيحِ، **للتشبيهِ**. **وقدْ يعملُ مخفَّفًا**، والإلغاءُ غالبٌ.

ولكنَّ، هيَ[3] أيضًا مفردةٌ عندَ البصريَّةِ[4]، **للاستدراكِ**، أي رفْعِ[5] توهُّمٍ يتولَّدُ من الكلامِ المقدَّمِ، **تقعُ**[6] **بينَ كلامينِ تغايرَا** نفْيًا وإثباتًا[7]، **معنًى** فقطْ، كـ: زيدٌ حاضرٌ لكنَّ عمرًا غائبٌ، أو لفظًا[8]، كـ: جاءَني زيدٌ لكنَّ عمرًا لم يجئْ. **ولا تعملُ**[9] لكنَّ **لو خففَتْ**، لمشابهتِها العاطفةَ لفظًا ومعنًى، فأُجريتْ مُجراها، **ويدخلُها**[10]، أي لكنَّ مشدَّدةً ومخفَّفةً، **الواوُ** لعطفِ الجملةِ على الجملةِ، أو الاعتراضِ[11].

وليتَ للتَّمنِّي، أي إنشائِهِ، فتدخلُ[12] على المستحيلِ، كـ: [الوافر]

٣٢- لَيتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَومًا[13]

---

(١) سورة الجن الآية: ٢٨. وتمامها: ﴿... رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ﴾.

(٢) ب: وهو.

(٣) ح: وهي.

(٤) انظر الإنصاف مسألة رقم ٢٥ ص٢٠٩، شرح الكافية ٢/ ٣٦٠، مغني اللبيب ص٣٨٤، ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٨، الجنى الداني ص٦١٧، همع الهوامع ٢/ ١٥٠.

(٥) ح: دفع.

(٦) ب و ح: يقع.

(٧) ب: ووإثباتا.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: أو ولفظا.

(٩) ب و ح: يعمل.

(١٠) ح: وتدخلها.

(١١) ح: للاعتراض.

(١٢) ب و ح: فيدخل.

(١٣) بعض شعر لأبي العتاهية (ديوانه ص٣٢) وهو قوله:

ألا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب

وهو من شواهد شرح قطر الندى ص١٤٨، ومعني اللبيب ص٣٧٦، وروايته: فيا...، ووردت القطعة المتمثل بها في شرح ابن عقيل (دار صعب) ١/ ٣٤٦. والتمثيل به استعمال (ليت) في المستحيل أو المتعسر، كما تستعمل في الممكن.

والممكنِ الغيرِ المرجوِّ. **وتدخلُ**[1] ليتَ **أنَّ** المفتوحةَ، كـ: ليتَ أنَّ زيدًا قائمٌ، على أنْ تكونَ[2] معَ اسمِها وخبرِها اسمَ ليتَ، والخبرُ حاصلاً، وعندَ البصريَّةِ سادانِ مسدَّهما[3]، كما بعدَ علمْت.

ولعلَّ للترجِّي، فيختصُّ الممكنَ المرجوَّ، أو المخُوفَ[4]، كقولِهِ[5]﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[6].

(حروف العطف)[7]

هوَ[8] في اللغةِ: الإمالةُ مطلقًا، وفي العرفِ: إمالةُ المعطوفِ إلى المعطوفِ عليهِ[9].

الواوُ للجمعِ المطلقِ، **والفاءُ للترتيبِ** بلا مهلةٍ، **وثُمَّ وحتَّى،** عطفانِ على الفاءِ، أي هما للترتيبِ أيضًا، **ومعطوفُها** أي حتَّى، **جزءُ متبوعِهِ** القويِّ أو الضعيفِ[10]، **لإفادةِ القوَّةِ أو الضعفِ**[11] كـ: ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ، وقدِمَ الحاجُّ حتَّى[12] المشاةُ، **بمهلةٍ،** حالٌ منهما، (وما بينَهما)[13] اعتراضٌ، أو حالٌ من حتَّى، **وأو، وأمَّا، وأمْ لأحدٍ مبهمٍ،**

---

(١) ب و ح: ويدخل.

(٢) ب و ح: يكون.

(٣) انظر شرح المفصل ٨/ ٨٥، همع الهوامع ٢/ ١٥٨، المعجم الوافي في النحو العربي ص٢٩٥.

(٤) ح: المحوف.

(٥) بعدها في ب و ح: تعالى.

(٦) سورة الشورى الآية: ١٧. وتمامها: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ ...﴾.

(٧) بياض في ب.

(٨) ح: وهو.

(٩) من ب و ح، وفي الأصل: إليه.

(١٠) ب: والضعيف.

(١١) ح: والضعف.

(١٢) ساقطة من ح.

(١٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

وأم[1] **المتصلةُ لازمةٌ للهمزةِ** الاستفهاميَّةِ، أي غيرَ مفارقةٍ عنها من لزمَ المكانَ إذا لم يفارقْه، **ولو** كانَ الهمزةُ **تقديرًا**، كقولِهِ: [الطويل]

٣٣- فَوَاللهِ[2] مَا أَدْرِي وإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[3]

يَلِيها، أي الهمزةَ، **أحدُ المستويين**، ويَلِي **الآخرَ (أمْ، ويجابُ)**[4] **بتعيينِ أحدِهما،أو كليهما**، أو نفيهما، ولا يجابُ بـ: نعمْ أو لا؛ لأنَّ أمْ المتصلةَ، إنَّمَا تستعملُ فيما عُلِمَ ثبوتُ أحدِهما عندَ المتكلِّمِ[5] بلا تعيينٍ، فيطلبُه، بخلافِ أو معَ الهمزةِ، كما إذا قلْتَ: أجاءَك زيدٌ أو عمرٌو؟ أي: أجاءَك أحدُهما؟ لا على التعيينِ، أو لا، فيصحُّ في الجوابِ: نعمْ، أو لا.

وأمْ المنقطعةُ[6] **للإضرابِ** عن الأوَّلِ **معَ الشكِ** في الثاني، فتستعملُ[7] في الخبرِ، نحوَ: إنَّها لإبلٌ أمْ شاءٌ[8]، أَضْرَبْتَ[9] عن الإخبارِ الأوَّلِ، وشككْتَ (في الثاني)[10]، وفي الاستفهامِ، كـ: أزيدٌ عندَك، أو عندَك عمرٌو؟ قصدْتَ الإضرابَ عن الاستفهامِ الأوَّلِ بالثاني. **وقد تدخلُ** المنقطعةُ **المفردَ، لو** كانَ **بعدَ خبرٍ**، لعدمِ الالتباسِ بالمتصلةِ، بخلافِ ما

---

(١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٢) ساقطة من الأصل و ب، زيادة من ح.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ص٣٨٠. ويروى: لعمرك.
وهو من شواهد الكتاب ٣/ ١٧٥، الأزهية ص١٢٧، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٥١، الأمالي الشجرية ١/ ٢٦٦، و ٢/ ٣٣٥، شرح ابن عقيل ٣/ ٢٣٠، شرح المفصل ٨/ ١٥٤، مغني اللبيب ص٢٠، المقتضب ٣/ ٢٩٤، المحلى وجوه النصب ص٢١٠، شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٨، المحتسب ١/ ٥٠، خزانة الأدب ٤/ ٤٤٧، همع الهوامع ٢/ ١٣٢، شرح عمدة الحافظ ص٦٢٠، الجنى الداني ص٣٥، المقاصد النحوية ٤/ ١٤٢، الصاحبي ص٢٩٧، شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٥١.
والشاهد فيه حذف همزة الاستفهام بعد أم المتصلة في قوله: (بسبع).

(٤) ح: أم الآخر ويجاب.

(٥) ب: التكلم.

(٦) ب: المتصلة.

(٧) ح: فيستعمل.

(٨) ب و ح: شاه.

(٩) ب: ضربت.

(١٠) ما بين القوسين مكرر في ح.

لو كانَ بعدَ الاستفهامِ، فإنَّه يلزمُ الجملةَ بعدَ أمْ[١]، حينَئذٍ، لعدمِ[٢] اللَّبْسِ. والمثالانِ مرًّا.

وتجبُ[٣] **إمَّا في أوَّلِ المعطوفِ عليهِ معَها،** أي معَ إمَّا العاطفة، كـ: جاءَني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو، ليُعلمَ من أوَّلِ الأمرِ[٤] أنَّ الكلامَ على الشكِّ. **وجازَتْ** إمَّا في أوَّلِ/١٠٦/ المعطوفِ عليهِ، ولم تجبْ[٥] **معَ أو** العاطفةِ، كـ: جاءَني إمّا زيدٌ أو عمرٌو، ورأيت زيدًا أو عمرًا[٦]؛ لأنَّ أو عامٌّ[٧] للشكِّ الأوَّلِيِّ والعارضيِّ، وإمَّا للأوَّلِ خاصّةً.

وبلْ للإضرابِ عن الحكمِ الأوَّلِ، بجعلِهِ كالمسكوتِ عنهُ، وصرْفِ الحكمِ إلى المعطوفِ، **معَ الإثباتِ،** أي في الكلامِ[٨] المثبتِ، كـ: جاءَني زيدٌ بلْ عمرٌو، فكأنَّه لم يحكمْ في المعطوفِ عليهِ بشيءٍ[٩]؛ لا بالمجيءِ، ولا بعدمِهِ. والإخبارُ الَّذي وقعَ منهُ لم يكنْ بطريقِ القصدِ. وأمَّا في النفْيِ ففيهِ خلافٌ[١٠] بُيِّنَ في المطوَّلاتِ[١١].

ولا لازمةٌ **للإيجابِ،** أي غيرُ مفارقةٍ عنهُ، **لأنَّهُ**[١٢] لنفْيِ[١٣] ما وجَبَ للأوَّلِ، نحوَ: جاءَني زيدٌ، لا عمرٌو.

ولكنْ عكسُها، أي عكسُ لا، أي لازمةٌ للنفْيِ، ففِي عطفِ المفردِ نقيضهُ[١٤] لا،

---

(١) ح: م ا.

(٢) ب: لرفع، و ح: لدفع.

(٣) ب و ح: ويجب.

(٤) ب: الأمرة.

(٥) ب و ح: يجب.

(٦) ب: وعمرا.

(٧) من ب و ح، وفي الأصل: تمام.

(٨) ب: كلام.

(٩) ح: شيء.

(١٠) راجع شرح الكافية ٢/ ٣٧٨-٣٧٩، شرح الأشموني ١/ ١١٤-١١٥.

(١١) ب: المعطوّلات.

(١٢) ب و ح: لأنها.

(١٣) ح: النفي.

(١٤) ح: نقيضة.

فيكونُ لإيجابِ[1] ما انْتفى عن الأوَّلِ، نحوَ: ما قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو، وفي عطفِ الجملةِ نظيرُهُ بلْ، يجيءُ بعدَ النفْيِ والإثباتِ، نحوَ: جاءَني زيدٌ لكنْ عمرٌو لم[2] يجئْ، (وما جاءَني زيدٌ لكنْ عمرٌو قدْ[3] جاءَ)[4].

(**حروف التنبيه**)[5]

ألا وأمَا يصدِّران[6] أيَّ **جملةٍ** كانَتْ[7] اسميَّةً أو فعليَّةً، فهما يختصَّانِ[8] بالجملةِ، لتوكيدِ مضمونِ الجملةِ، وكونِ الكلامِ بعدَهما مبتدًا بِهِ.

وها، لا تختصُّ[9] بالجملةِ، **تدخلُ**[10] **المفردَ وغيرَه، وكثُرَ** دخولُه **في** اسمِ **الإشارةِ** حتَّى لا يغفلُ المخاطبُ عن الإشارةِ، الَّتي لا يتعيَّنُ معانِي[11] أسمائِها إلا بِها، نحوَ: هذا.

(**حروف النداء**)[12]

أي والهمزةُ للقريبِ[13]، أرادَ بهِ ما عدا البعيدَ، فيشملُ المتوسِّطَ، فـ: أي لهُ والهمزةُ للأقربِ. وجْهُ تقديمِهما[14] ظاهرٌ. **ويَا وأيا وهيَا للبعيدِ،** وهذا مذهبُ الزمخشريِّ،

---

(١) ح: لإيجاذ.

(٢) ب: ولم.

(٣) ب: وقد.

(٤) ما بين القوسين مضطرب في ح كذا: "وما زيد زيد لكن عمرو وقد جاء".

(٥) ما بين القوسين بياض في ب.

(٦) ح: تصدران.

(٧) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٨) ب و ح: مختصان.

(٩) ب و ح: يختص.

(١٠) ب و ح: يدخل.

(١١) ح: تتعين معانيها.

(١٢) ما بين القوسين بياض في ب.

(١٣) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(١٤) ح: تقديمها.

قالَ[1]:"وأمَّا يا اللهُ، معَ كونِهِ، تَعالى، أقربَ من حبلِ[2] الوريدِ، فلاستقصارِ[3] الداعي لنفسِهِ، واستبعادِهِ لهُ عن مرتبةِ المدعوِّ تَعالى[4][5]، وعندَ ابنِ الحاجبِ يا أعمُّ، وارتضاهُ الرضيُّ[6].

(حروف الإيجاب)[7]

نعمْ للتقريرِ، أي لتقريرِ مضمونِ ما سبقَ، استفهامًا أو خبرًا، إيجابًا أو نفْيًا. هذا في اللغةِ، وفي العرفِ يفهمُ منهُ معنَى الإيجابِ بعدَ النفْيِ، كـ: بَلَى، ولِذا قالَ الفقهاءُ: لو قالَ: أليسَ لي عليكَ ألفُ دينارٍ، فقالَ: نعمْ، يكونُ إقرارًا[8]، ترجيحًا للعرفِ على اللغةِ.

وبَلَى لإيجابِ النفْيِ خبرًا أو استفهامًا، كـ: بَلَى في جوابِ مَنْ قالَ: لمْ[9] يقمْ زيدٌ، (أو: ألمْ يقمْ زيدٌ)[10]؟ أي، بلَى قامَ زيدٌ.

وإيْ، بكسرِ الهمزةِ وسكونِ الياءِ، **للإثباتِ بعدَ الاستفهامِ. ويدخلُ القسَمَ بلا تصريحٍ بفعلِهِ،** أي لا يذكرُ فعلُ القسمِ معَه، لا يقالُ: أقسمْتُ إي وربِّي، ولا يكونُ المقسَمُ بهِ إلا[11] الربَّ، واللهَ، ولَعمرِي، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي

---

(١) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) من ب و ح، وفي الأصل: فلا استقصار.

(٤) ساقطة من ح.

(٥) في شرح المفصل ص٣٦٨: "وقول الداعي: يا رب ويا الله استقصار منه لنفسه وهضم لها واستبعاد عن مظان القبول والاستماع وإظهار للرغبة في الاستجابة بالجؤار". وانظر الأنموذج في النحو ص١٩٣، شرح المفصل ٨/ ١١٨، ١٢١.

(٦) قال الرضي: "وما ذكره المصنف أولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء، ودعوى المجاز في أحدهما أو التأويل خلاف الأصل". شرح الكافية ٢/ ٣٨١.

(٧) ما بين القوسين بياض في ب، وفي ح: وحروف الإيجاب.

(٨) ح: اقرار.

(٩) ساقطة من ب.

(١٠) ما بين القوسين ساقط من ح، وفي ب بدله: "أو وألم يقم".

(١١) مكرر في ب.

وَرَبِّيٓ﴾[1].

وأجَلْ، وجَيْرَ، بالكسرِ والفتحِ.

وإنَّ، بكسرِ الهمزةِ وتشديدِ النونِ المفتوحةِ[2]، **لتصديقِ المخبرِ**، موجبًا أو نافيًا، وجاءَ بعدَ الاستفهامِ والدعاءِ.

(حروف الزيادة)[3]

وتسمَّى[4] حروفَ الصلةِ، لأنَّه يتوصَّلُ بها إلى زيادةِ الفصاحةِ، أو إقامةِ[5] وزن، أو غيرِ ذلكَ. (ومعناها أنَّها قدْ تقعُ زائدةً)[6]، لا أنَّها لا تقعُ إلا زائدةً. والمرادُ بزيادتِها أنَّ أصلَ المعنَى بدونِها لا يختلُّ، لا[7] أنَّها لا فائدةَ لها أصلاً، وإلا لكانَتْ عبثًا، فلا يجوزُ في كلامِ الفصحاءِ، لاسيَّما في كلامِ الباري ـ تَعالى ـ. وفائدتُها إمَّا تأكيدُ المعنَى، كـ: مِنْ الاستغراقيَّةِ، والباءِ في خبرِ (ما و)[8] ليسَ، أو استقامةُ الوزنِ، أو السجعُ، أو نحوُ ذلكَ[9].

اللامُ، كـ: شكرْتُ لهُ، ولا أبالَكَ[10] عندَ سيبويهِ[11]، وكقولِهِ ـ تَعالى ـ:

﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[12]، ﴿وَإِذۡ بَوَّأۡنَا لِإِبۡرَٰهِيمَ﴾[13].

والكافُ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[14]. قدَّمَهما لعدمِ بحثِهما،

(١) سورة يونس الآية: ٥٣. وتمامها: ﴿... إِنَّهُۥ لَحَقّٞ﴾.
(٢) ح: والمفتوحة.
(٣) ما بين القوسين بياض في ب.
(٤) ب: ويسمى.
(٥) ح: وإقامة.
(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.
(٧) ح: إلا.
(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.
(٩) ب: وذلك.
(١٠) ب: ولا بالكم، وح: وإلا أبالك.
(١١) الكتاب ٢/ ٢٧٦-٢٧٧.
(١٢) سورة البينة للآية: ٥. وتمامها: ﴿...مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ..﴾.
(١٣) سورة الحج الآية: ٢٦. وتمامها: ﴿... مَكَانَ ٱلۡبَيۡتِ أَن لَّا تُشۡرِكۡ بِي شَيۡـٔٗا ..﴾.
(١٤) سورة الشورى الآية: ١١.

ولتقاربِ الأفرادِ.

وإنْ، بكسرِ الهمزةِ وسكون النونِ، تزادُ[1] **معَ ما**[2] **النافيةِ،** نحوَ: [الوافر]

٣٤- **وَمَا**[3] **إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ**[4]

وقلَّتْ زيادةُ إنْ **معَ لَمَّا،** نحوَ: لَمَّا إنْ قمْتَ قمْتُ، **وما المصدريَّةِ،** نحوَ[5]: انتظرْ مَا[6] إنْ جلسَ القاضِي. فلو[7] لم يَفصِلْ بينَ الأختينِ / ١٠٧/ ، لكانَ أحسنَ.

وأنْ، بفتحِ الهمزةِ وسكونِ النونِ، **معَ لَمَّا،** كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[8]، **وبينَ القسمِ** المقدَّمِ، **ولو** المؤخَّرِ، نحوَ: واللهِ أنْ لو قامَ زيدٌ قمتُ، **وقلَّتْ** زيادةُ أنْ **بعدَ الكافِ،** نحوَ: [الطويل]

---

(١) ب: يزاد.

(٢) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٣) ب: ما.

(٤) تمامه: ...ولكن منايانا ودولة آخرينا

وفي نسبته خلاف. فهو لفروة بن مسيك، أو للكميت. وهو من شواهد الكتاب ٣/ ١٥٣، و ٤/ ٢٢١، تخليص الشواهد ص٢٧٨، شرح المفصل ٥/ ١٢٠، و ٨/ ١٢٩، الأزهية ص٥١، الجنى الداني ص٣٢٧، خزانة الأدب ٢/ ١٢١، و ٤/ ٢٤٢، مغني اللبيب ص٣٨، شرح شواهد المغني ١/ ٨١، لسان العرب (طبب) ١/ ٤٥٤، معجم ما استعجم ص٦٥٠، شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٦، الأصول في النحو ١/ ٢٣٦، و ٢/ ١٩٦، ٢٥٨، الصاحبي ص١٧٦، المنصف ٣/ ١٢٨، المقتضب ١/ ٥١، و ٢/ ٣٦٣، ٣٦٤، إعراب القرآن ٣/ ١٠٨، الخصائص ٣/ ١٠٨، المحتسب ١/ ٩٢، رصف المباني ص١٩٢، ٢٧٨ همع الهوامع ١/ ٣١. والشاهد فيه زيادة (إن) بعد (ما) توكيدا، فكفتها عن العمل.

(٥) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٦) مكرر في ب.

(٧) ح: ولو.

(٨) سورة يوسف الآية: ٩٦. وتمامها: ﴿...أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾.

٣٥- كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُوْ إِلَى نَاضِرِ[١] السَّلَمْ[٢]

على روايةِ جرِّ ظبيةٍ.

ومَا تزادُ[٣] **بعدَ إذا**، نحوَ: إذا ما يخرجْ[٤] أخرجْ، **ومتَى، وأيِّ، وأينَ، وإنْ**، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[٥] **شرْطًا**، أي حالَ كونِ هذه المذكوراتِ دالةً على الشرطِ، **وبعدَ بعضِ** حروفِ **الجرِّ**، كقولِهِ[٦] ـ تَعالى ـ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[٧]، و ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[٨]، و ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ﴾[٩]. **وقلَّتْ** زيادةُ مَا[١٠] **بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ**، نحوَ: غضبْتُ[١] من غيرِ مَا

---

(١) من ب، وفي الأصل: ناظر، وفي ح: ناصر.

(٢) عجز بيت صدره: ويوما توافينا بوجه مقسَّمٍ

ويروى: وارق السلم. وهولعلباء بن أرقم، أو ليزيد بن أرقم، أو لأرقم بن علباء، أو لباعث بن صريم اليشكري، أو لراشد بن شهاب اليشكري، أو لابن صريم اليشكري. وهو من شواهد شرح المفصل ٨/ ٨٣، المحتسب ١/ ٣٠٨، الأصمعيات ص١٥٧، الاتباع والمزاوجة ص٧٤، نتائج الفكر في النحو ص٢٥٦، المقرب ١/ ١١١، و ٢/ ٢٠٤، الأصول في النحو ١/ ٢٤٥، الأضداد ص١٠٧، همع الهوامع ٢/ ١٨٨، المنصف ٣/ ١٢٨، الإنصاف ص٢٠٢، خزانة الأدب ٤/ ٣٦٤، ائتلاف النصرة ص١٧١، إعراب القرآن ٢/ ٣٠٥، شرح قطر الندى ص١٥٧، الكتاب ٢/ ١٣٤، و ٣/ ١٦٥، سمط اللآلي ص٨٢٩، رصف المباني ص١٩٨، ٢٦٨ الجنى الداني ص٢٢٢، ٥٢٢، أوضح المسالك ١/ ٢٧٠، المقاصد النحوية ٢/ ٣٠١، و ٤/ ٣٨٤، تخليص الشواهد ص٣٩٠، الأشموني مع الصبان ١/ ٢٣٩، شرح التصريح ١/ ٢٣٤. والشاهد فيه جر (ظبية) على تقدير: كظبية، و(أنْ) زائدة مؤكدة، ويجوز رفعها على أنها مبتدأ أو خبر كأن، أو نصبها اسما لكأنْ مخففة للضرورة.

(٣) ب: يراد، و ح: يزاد.

(٤) ح: تخرج.

(٥) سورة مريم الآية: ٢٦. وتمامها: ﴿فَإِمَّا ... مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا﴾.

(٦) بعدها في ب و ح: تَعالى.

(٧) سورة آل عمران الآية: ١٥٩. وتمامها: ﴿... مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾.

(٨) سورة المؤمنون الآية: ٤٠. وتمامها: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾.

(٩) سورة نوح الآية: ٢٥. وتمامها: ﴿... أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا﴾.

(١٠) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

جُرْمٍ، و ﴿أَيَّمَا (٢) ٱلۡأَجَلَيۡنِ﴾[3]، و ﴿مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ (٤)﴾[5]. وقيلَ: ما فيها[6] كلُّها نكرةٌ، والمجرورُ بعدَها بدلٌ منْها[7].

ولا يزادُ[8] **بعدَ أنْ المصدريَّةِ،** كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ (٩)﴾[10]، **وبعدَ الواو** العاطفةِ الواقعةِ **بعدَ النفْيِ،** نحوَ: ما جاءَني زيدٌ ولا عمرٌو، و ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[11]. ولو قدَّمَ هذا لاطِّرادِهِ لكانَ أحسنَ. **وقلْتُ** زيادةُ لا[12] **قبلَ أُقسِمُ،** كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾[13].

ومن تزادُ[14] **في النفيِ**[15]، وما في حكمِهِ كالنهْيِ والاستفهام، ولا تزادُ[16] في الموجَبِ، خلافًا للكوفيّينَ[17]، والأخفشِ[1].

---

(١) ب: عظبت.

(٢) ب: وأي.

(٣) سورة القصص الآية ٢٨. وتمامها: ﴿... قَضَيۡتُ فَلَا عُدۡوَٰنَ عَلَيَّ﴾.

(٤) ب: تنطو.

(٥) سورة الذاريات ٢٣.وتمامها: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ... ﴾.

(٦) ح: فيه.

(٧) انظر شرح الكافية ٢/ ٣٨٥.

(٨) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٩) ح: أن تسجدوا.

(١٠) سورة الأعراف الآية:١٢. وتمامها: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَ﴾.

(١١) سورة الفاتحة الآية: ٧. وتمامها: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ...﴾.

(١٢) مكرر في ب.

(١٣) سورة البلد الآية: ١. وتمامها: ﴿...بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾.

(١٤) ب: يزاد، و ح: لا يزاد.

(١٥) ب و ح: المنفي.

(١٦) ب و ح: يزاد.

(١٧) انظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٨٥، رصف المباني ص٣٩١، مغني اللبيب ص٤٢٨، الجنى الداني ٣١٨، البحر المحيط ١/ ٣٤٠. ومما يجدر ذكره أن أبا حيان نفى (في البحر المحيط ١/ ٩٨، ١٠٥) أن يكون الكوفيون قد قالوا بزيادة (من) في الواجب. والصحيح أن الكسائي أجاز ذلك، ومنعه الفراء؛ فقد نقل الفراءُ مذهبَ شيخه الكسائي في جواز زيادة (من) في الإيجاب ورده بقوله: "وليس بشيء". معاني القرآن ١/ ٣١٧. وانظر ١/ ٣١٨، و ٢/ ٦٤، ١٩٧، و ٣/ ١٨٧، الخلاف النحوي الكوفي ص٤٨٩.

والباءُ تزادُ[٢] **في النفي،** ينبغي أنْ يقيَّدَ بـ: ليسَ ومَا، إذْ لم يسمعْ في إنْ ولا، وتزادُ(١) **في خبرٍ صُدِّرَ بـ: هلْ،** لا في مطلقِ الاستفهامِ، كـ: هلْ زيدٌ بقائمٍ؟ ولا يقالُ: أزيدٌ بقائمٍ؟ **ويزادُ في غيرِها،** أي في غيرِ أفرادِ (المذكورِ كلِّهنَّ)[٣]، **سماعًا** مسموعًا، **لا** مَقِيسًا، كـ: ألقَى[٤] بيدِهِ، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾[٥]، وبحسبِكَ درهمٌ.

حرفا التفسير

ثنَّى[٦] نظرًا إلى الخارجِ، تنصيصًا[٧] على العددِ، بخلافِ حرفِ[٨] التنبيهِ.

أي يُفسِّرُ[٩] **أيٌّ مُبهَمٍ** مفردٍ، كـ: جاءَ[١٠] رجلٌ، أي زيدٌ، أو[١١] جملةً كـ: قُطِعَ[١٢] رزقُه، أي ماتَ.

وأنْ على صورةِ المصدريَّةِ، **يُفسِّرُ**[١٣] **ما بمعنَى القولِ،** لا صريحَه، ولا ما ليسَ في معناهُ، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾[١٤].

(حروف المصدر)[١٥]

مَا وأنْ المخفَّفةُ، مختصَّانِ **لـ**جملةِ[١٦] **الفعليَّةِ،** فيجعلانِها[١٧] في تأويلِ المصدرِ،

---

(١) انظر معاني القرآن ص٩٨، ٩٩، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٦، ٢٩٠، ٣٠٧، ٤٦٤.
(٢) ب و ح: يزاد.
(٣) ما بين القوسين في ب و ح: المذكورين.
(٤)ح: لفى.
(٥) سورة النساء الآية: ٦، ٤٥، ٧٠، ٧٩، ٩١، ١٣٢، ١٦٦، ١٧١، وسورة الأحزاب الآية: ٣، ٣٩، ٤٨، وسورة الفتح الآية: ٢٨.
(٦) من ب و ح، وفي الأصل: نتى.
(٧) ب: تنصيها.
(٨) ب و ح: بخلاف نحو حروف.
(٩) ب: يفسير.
(١٠) ب: كجامه.
(١١) لم يبق منها في ب إلا: أ.
(١٢) ح: لقطع.
(١٣) ب: يفسير.
(١٤) سورة الصافات الآية: ١٠٤.
(١٥) ما بين القوسين بياض في ب.
(١٦) ح: بجملة.
(١٧) ح: فيجعلونها.

وغيرُ[1] سيبويهِ[2] عمَّمَ مَا، نحوَ: بقَوا في الدنيا ما الدنيا باقيةٌ[3]، **وأنَّ** المشـدَّدةُ[4] **للاسميَّـةِ** خاصّةً، إلا إذا كُفَّتْ بـ: مَا، فَيَعُمُّ.

حروف[5] التحضيض

هَلا[6] **وألا** المشدَّدتين[7]، **ولولا ولومَا**[8]، **تصدَّرُ** هذهِ الحروفُ **الفعلَ**، أي تدخلُ[9] على أوَّلِ الفعلِ، فأفادَ اقتضَاءَ[10] الصدر والفعلِ بعبارةٍ وجيزةٍ[11]، **وإنْ** كانَ الفعلُ **تقديرًا**[12] مقدَّرًا، نحوَ: هَلا زيدًا ضربْتَه[13]، **إلا للضَرورةِ** الشعريَّةِ، كقولِهِ:

[الطويل]

٣٦- فَهَلا نَفْسُ لَيلَى شَفِيعُهَا[14]

---

(١) انظر شرح الكافية ٢/ ٣٨٦. وقد ارتضاه الرضي وحققه بقوله: "وصلة ما لا تكون عند سيبويه إلا فعلية، وجوز غيره أن تكون اسمية، وهو الحق، وإن كان ذلك قليلا، كما في نهج البلاغة: بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية، وقال الشاعر:

أعلاقة أمّ الوليد بعدما ... أفنان رأسك كالثغام المخلس".

(٢) الكتاب ٣/ ١١، ١٥٦.

(٣) في نهج البلاغة ١/ ١٠٢: "ثم عمِّرتم في الدنيا ما الدنيا باقية".

(٤) ح: المشدذة.

(٥) بياض في ب.

(٦) ح: وهلا.

(٧) ب و ح: المشددتان.

(٨) ح: ولو لا وما.

(٩) ب و ح: يدخل.

(١٠) ب: اقتضائه.

(١١) من ب و ح، وفي الأصل: وخبره.

(١٢) ح: تقدير.

(١٣) انظر التسهيل ص٢٤٣.

(١٤) عجز بيت صدره:

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة ... إليّ... واختلف في نسبته. فقد نسب لقيس بن الملوح وهو في ديوانه ص١٥٤، ولعبد الله بن الدمينة وهو في ملحق ديوانه ص٢٠٦، وللصمة بن عبد الله القشيري في المقاصد النحوية ٣/ ٤١٤، وشرح شواهد المغني ص٢٢١. وهو من شواهد خزانة الأدب (تحقيق هارون) ٣/ ٦٠، و ٨/ ٥١٣، و ١٠/ ٢٢٩، و ١١/ ٢٤٥، ٣١٣، رصف المباني ص٤٧٢، تخليص الشواهد ص٣٢٠، جواهر الأدب ص٣٩٤، الجنى الداني ص٥٠٩، ٦١٣، أوضح المسالك ٢/ ١٩٦، همع الهوامع ٤/ ٣٥٣، شرح الأشموني ١/ ٥١١، و ٢/ ٣٥٩، شرح التصريح ٢/ ٤١.

والشاهد فيه إضمار كان مع اسمها ضمير الشأن، والتقدير: فهلا كان نفس ليلى شفيعها، فاسم كان المحذوفة ضمير الشأن المحذوف، وخبرها الجملة الاسمية: نفس ليلى شفيعها، والَّذي ألجأ

ومعنَى هذه الحروفِ في الماضِي اللومُ على ترْكِ الفعلِ، وفي المضارعِ الحضُّ عليهِ.

حرف[1] التوقع

أي الدالُّ على توقُّعِ المخاطبِ، **قدْ**، كقولِكَ[2] لِمَن يتوقَّعُ ركوبَ الأميرِ: الأميرُ[3] قدْ ركبَ، **في الماضِي للتقريبِ**، أي تقريبِهِ من الحالِ، **وفي المضارعِ للتقليلِ**[4] **أكثرَ**، أي في أكثرِ المواضعِ أو الأزمانِ[5]، وقد تكونُ[6] للتحقيقِ، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾[7]. **وقدْ يفصلُ بينَهما**، أي بينَ قدْ والفعلِ **بالقسمِ**، نحوَ: قدْ[8] ــ واللهِ ـ أحسنْتَ. **وقدْ**[9] **يحذفُ**، أي قدْ[10]، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿فَصَدَقَتْ﴾[11]، أو فعْلُهُ، كقولِهِ:

[الكامل]

٣٧- لا تَزَلْ[12] بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[13]

النحاة إلى هذا التقدير أن (هلا) تختص بالجمل الفعلية الخبرية.

(١) ساقطة من ب.

(٢) ح: لقولك.

(٣) ساقطة من ب و ح.

(٤) ح: لتقليل.

(٥) من ب، وفي الأصل: أو للأزمان، وفي ح: أو لأزمان.

(٦) ب و ح: يكون.

(٧) سورة البقرة الآية: ١٤٤. وتمامها: ﴿... فِي ٱلسَّمَآءِ﴾.

(٨) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٩) مكرر في ب.

(١٠) ساقطة من ب.

(١١) سورة يوسف الآية: ٢٦. وتمامها: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾.

(١٢) ب و ح: لما نزل.

(١٣) عجز بيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣٠، وروايته:

أفد الترحل غير أن ركابنا   لما تزل برحالها وكأن قدِ

ويروى: أزف. وهو من شواهد الأزهية ص٢١١، شرح المفصل ٨/ ١١٨، و ٩/ ١٨، ٥٢، و ١٠/ ١١٠، شرح شواهد المغني ص٧٦٤، خزانة الأدب ٣/ ٢٣٢، ٦٢٧، و ٤/ ٤٦٢، شرح الأشموني ١/ ١٥، شرح ابن عقيل (دار صعب) ١/ ١٩، همع الهوامع ٢/ ١٨٨، و ٤/ ٣١٥، المقتضب ١/ ٤٢، مغني اللبيب ص٢٢٧، ٤٤٨، إعراب القرآن ٤/ ٢٨٣، الجنى الداني ص١٦٤،=

أي: وكأنْ قدْ زالَتْ.

حرفا[1] الاستفهام

الهمزةُ وهلْ يصدِّران[2] الكلامَ وجوبًا. **والهمزةُ تَلِي**[3] **الاسمَ معَ** وجودِ **الفعلِ بلا قبْحٍ**[4]، كـ: أزيدًا[5] ضربْتَ؟ وقبُحَ(٤): هل زيدًا[6] ضربْتَ؟ وأمَّا إذا لم يوجدِ الفعلُ فيستويان، فيقالُ بلا قبْحٍ(٤): أزيدٌ قائمٌ وهلْ عمرٌو قاعدٌ؟، **وتأتِي**[7] الهمزةُ **للإنكارِ مطلقًا**، أي سواءٌ كانَتْ لمجرَّدِ[8] الإنكارِ، كـ: أتضربُ زيدًا (وهوَ أخوكَ)[9]؟ أو للاستبطاءِ[10]، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ [11]لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[12] الآية، أو للتحضيضِ،

=شرح التصريح ١/ ٣٦، لسان العرب (قدد) ٣/ ٣٤٦، المقاصد النحوية ١/ ٨٠، و ٢/ ٣١٤، الأشباه والنظائر (تحقيق مكرم) ٢/ ٥٦، ٣٥٦، أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥٥، رصف المباني ص١٥٩، ٢٠٤، ٥٠٩، سر صناعة الإعراب (تحقيق هنداوي) ١/ ٣٣٤، ٤٩٠، شرح قطر الندى ص١٦٠، البيان والتبيين ٢/ ٢٨٠، شرح الكافية ٢/ ٣٨٨. والشاهد فيه إضمار الجملة الفعلية بعد (قد). وفيه شاهد آخر وهو إعمال كأن المخففة في مضمر مقدر والإخبار عنها بجملة فعلية مفصولة بـ (قد)، أي: وكأن قد زالت. وفيه شاهد ثالث على أن تنوين الترنم يدخل على الحرف.

(١) ب: حرف.

(٢) ب و ح: تصدران.

(٣) ب و ح: يلي.

(٤) ح: قبيح.

(٥) ح: أزيد.

(٦) ح: زايد.

(٧) ب: ويأتي، و ح: وثاني.

(٨) من ب و ح، وفي الأصل: بمجرد.

(٩) ح: وأخوك.

(١٠) ب و ح: وللاستبطاء.

(١١) ح: يأت.

(١٢) سورة الحديد الآية: ١٦. وتمامها: ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾.

نحوَ: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوۡمًا ﴾[1]، أو للتقرير، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ﴾[2]، أو للتسويةِ، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[3]، أو للتعجُّبِ، كقولِهِ[4] /١٠٨/ ـ تعالى ـ: ﴿ أَلَمۡ تَرَ[5] إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾[6] الآية، أو للتوبيخِ، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿أَكَذَّبۡتُم بِـَٔايَٰتِي ﴾[7]. وهلْ لا تستعملُ[8] في شيءٍ منْها.

وتدخلُ[9] الهمزةُ الحروفَ **العاطفةَ**، دونَ هلْ، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿أَوَكُلَّمَا ﴾[10]، و[11] ﴿ أَفَمَن كَانَ﴾[12]، و ﴿ أَثُمَّ[13] إِذَا مَا وَقَعَ ﴾[14].

(وكونُ الهمزةِ)[15] معادلةً لـ: أمْ المتصلةِ دونَ هلْ عُرِفَ في حروفِ[16] العطفِ،

---

(١) ب: ألا يقاتكون، و ح: ألا تقاتلون، والآية في سورة التوبة: ١٣. وتمامها: ﴿... نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ وَهَمُّواْ بِإِخۡرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾.

(٢) سورة الشرح الآية: ١.

(٣) سورة البقرة الآية: ٦، ويس الآية: ١٠٠.

(٤) مكرر في الأصل.

(٥) ب: ترى.

(٦) بعدها في ب و ح: الآية. وهي في سورة الفرقان الآية: ٤٥. وتمامها: ﴿...كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوۡ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنٗا ثُمَّ جَعَلۡنَا ٱلشَّمۡسَ عَلَيۡهِ دَلِيلٗا﴾.

(٧) سورة النمل الآية: ٨٤. وتمامها: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبۡتُم بِـَٔايَٰتِي وَلَمۡ تُحِيطُواْ بِهَا عِلۡمًا﴾.

(٨) ب: يستعمل.

(٩) ح: ويدخل.

(١٠) سورة البقرة الآية:١٠٠. وتمامها: ﴿عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾.

(١١) ساقطة من ب و ح.

(١٢) سورة هود الآية: ١٧. وتمامها: ﴿...عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتۡلُوهُ شَاهِدٞ مِّنۡهُ﴾.

(١٣) ب: وأنتم.

(١٤) سورة يونس الآية: ٥١. وتمامها: ﴿...ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾.

(١٥) من ب و ح، وفي الأصل: وتكون.

(١٦) من ب و ح، وفي الأصل: حرف.

فلذا لم يذكرْهُ هاهنا. **وتحذفُ**[1] **هيَ**، أي همزةُ الاستفهامِ عندَ القرينةِ، ويحذفُ **فعلُها** أيضًا[2] عندَها[3]، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿أَبَشَرًا[4] مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾[5]. **ولا تحذفُ**[6] **هلْ، ولا فعلُها**.

حرفا[7] الاستقبال

السينُ[8] **وسوفَ. وفيهِ**، أي في سوفَ، **زيادةُ تنفيسٍ**، أي تأخيرٍ.

حروف الشرط

تصدَّرُ، أي يجبُ أنْ تقعَ[9] في صدرِ الكلامِ.

لو للماضِي، ولو تدخلُ[10] **المضارعَ**، قدَّمها لتقدُّمِ معناها، **وإنْ عكسُها**، للاستقبالِ[11]، ولو يدخلُ الماضِي، **ويدخلانِ الفعلَ** وجوبًا، **وإنْ كانَ الفعلُ تقديرًا**، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿لَّوْ[12] أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[13]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ[14] مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[15]،

---

(١) ب و ح: ويحذف.

(٢) ح: أي.

(٣) ب: عندنا.

(٤) من ب و ح، وفي الأصل: أبشر.

(٥) سورة القمر الآية: ٢٤. وتمامها: ﴿فَقَالُوٓاْ ...إِنَّآ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾.

(٦) ب و ح: يحذف.

(٧) ح: حرف.

(٨) ب: الشين.

(٩) ب: يقع.

(١٠) ح: يدخل.

(١١) ب و ح: أي للاستقبال.

(١٢) ساقطة من ح.

(١٣) سورة الإسراء الآية: ١٠٠. وتمامها: ﴿قُل ... خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾.

(١٤) ساقطة من ب.

(١٥) سورة التوبة الآية: ٦. وتمامها: ﴿... ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾.

فالمرفوعُ بعدَ لو[1] فاعلُ محذوفٍ، لا مبتدأٌ، تقديرُ الأوَّل: لو تملكُونَ، فلمَّا حـذِفَ الفعـلُ انفصلَ الضميرُ وفسِّرَ، وتقديرُ الثانِي: وإنْ استجارَكَ أحدٌ، فحـذَفَ ففسَّـرَ[2]، **ولهـذا**، أي ولأجلِ[3] دخولِها على الفعلِ، **فُتِحَ** همزةُ[4] **لو أنَّك**؛ لأنَّه فاعلُ مقدَّرٍ، هوَ ثبَتَ، **وخـبرُه**، أي خبرُ أنَّ، **حينَئذٍ**، أي حينَ وقعَ بعدَ لو **فعلٌ** وجوبًـا، ليكـونَ كـالعِوَضِ مـن المحـذوفِ، فيقالُ: لو أنَّكَ انطلقتَ، لا منطلقٌ، **إلا لو** كانَ خبرُهُ[5] **جامدًا**، فيجوزُ للتعـذُّرِ، كقولِـهِ ـ تَعالى ـ: ﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ ﴾[6].

ولو صُدِّرَ القسمُ على الشرطِ وغيرِه، **لزِمَ المضيُّ** في شرْطِهِ، **وإنْ** كـانَ ذلـكَ المضـيُّ **معنًى، لا** لفظًا، نحوَ: واللهِ إنْ لم تأتِني لأكرمنَّكَ، **والجواب لهُ**، أي للقسمِ **لفظًا**، فلا يجـزمُ، ولا يدخلُه اللامُ الَّتي تدخلُ[7] جوابَ لـو، ولا الفـاءُ، تقـولُ: واللهِ إنْ جئـتني، أو: لـو[8] جئـتَني مـا أكرمُـكَ[9]، أو: إنِّـي[10] لا أكرمُـكَ، ولا يجـوزُ: لَمَـا أكرمُـكَ، (أو: فـإنِّي أكرمُكَ)[11]، وأمَّا معنًى فجوابٌ لهما معًا. **ولو توسَّطَ**[12] القسمُ بتقديمِ الشرطِ، أو غيرِهِ عليهِ[13]، **جازَ الوجهان؛** أنْ يكونَ الجوابُ[14] للقسمِ لفظًا، فيكونُ غيرَ مجـزومٍ، والشـرطُ ماضيًا[15]، نحوَ: إنْ أتيتَني[16] (أو لم تأتِني)[17] فواللهِ **لأكرمنَّكَ**[1]، (وأنا واللهِ إنْ أتيتني (أو

(١) ب و ح: بعدهما.
(٢) ح: فعسر.
(٣) بعدها في ب و ح: وجوب.
(٤) بعدها في ب: في.
(٥) ح: خبر.
(٦) سورة لقمان الآية: ٢٧. وتما مها: ﴿وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾.
(٧) ح: يدخل.
(٨) ساقطة من ب.
(٩) ح: أكرمتك.
(١٠) ب: وإني.
(١١) ما بين القوسين بدله في ح: لا أكرمك.
(١٢) ب و ح: وسط.
(١٣) بياض في الأصل، من ب، وساقطة من ح.
(١٤) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.
(١٥) بياض في الأصل، من ب و ح.
(١٦) من ب و ح، وفي الأصل: أتيني.
(١٧) ما بين القوسين بدله في ب: "أو يأتيني".

لم تأتِني لأكرمنَّكَ)[2] ، وأنْ يلغى القسمُ، وتعتبرَ[3] الشرطَ، نحو: إنْ تأتِني واللهِ آتِك، وأنا واللهِ إنْ تأتِني آتِك)[4] ، **وتقديرُه**، أي تقديرُ القسمِ في صدرِ الكلامِ، **كذكرِه فيهِ** في لزومِ المضيِّ، وكونُ الجوابِ للقسمِ لفظًا، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿لَئِنْ (أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ)[5]﴾[6]، ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ[7] لَمُشْرِكُونَ﴾[8].

وأمَّا للتفصيلِ[9]، أي لتفصيلِ ما أجملَه المتكلِّمُ (في الذكْرِ)[10]، أو في الذهنِ، فيندرجُ فيهِ ما وقعَ في أوائلِ الكتبِ. **ويجبُ حذفُ فعلِه**، الَّذي هوَ الشرطُ، **والتُزِمَ**[11] **في موضعِه**، أي الفعلِ[12]، **جزءُ جوابِهِ**، أي إمَّا مبتدأٌ، كـ: أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ، تقديرُه: مهما يكنْ من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ، أو معمولاً لِمَا بعدَ الفاءِ، كـ: أمَّا يومَ الجمعةِ فزيدٌ منطلقٌ. وهذا مذهبُ سيبويهِ[13]. فإنَّه يجوِّزُ وضعَ جزءِ الجزاءِ في موضعِ الشرطِ، وإنْ كانَ هنا مانعٌ آخرُ، نحوَ: أمَّا يومَ الجمعةِ فإنَّ زيدًا منطلقٌ. فجوازُ ما يمتنعُ[14] تقديمُه خاصِّيَّةٌ لأمَّا عندَه[15].

---

(١) من ب، وفي الأصل: أكرمتك، وفي ح: لأكرمتك.

(٢) ما بين القوسين بدله في ب: "أو لم أولم يأتني لأكرمك".

(٣) ب: يعتبر.

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٥) ما بين القوسين بدله في ح: أخرجون.

(٦) سورة الحشر الآية: ١٢. وتمامها: ﴿...مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾.

(٧) ح: إنك.

(٨) سورة الأنعام الآية: ١٢١.

(٩) ح: لتفصيل.

(١٠) ما بين القوسين مكرر في ح.

(١١) ب: التزم.

(١٢) ح: موضع الفعل.

(١٣) الكتاب ١/١٤٢.

(١٤) ب: يتمنع.

(١٥) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح. وانظر في الفصل بين أما والفاء: إتحاف الألباب بفصل الخطاب ص٥٣ وما بعدها.

حرف الردع

أي الزجرِ والمنعِ، **كَلا، ويأتي**[١] **بمعنًى حقًّا**[٢]. لكنَّ المقصودَ بهِ[٣] تحقيقُ مضمونِ الجملةِ، فكانَ كـ: إنَّ، فلم يخرجْه ذلكَ عن الحرفيَّةِ.

ترَكَ تاءَ التأنيثِ الساكنةَ؛ لأنَّ ذلكَ فُهِمَ من بحثِ التأنيثِ، ففرَّ من التكرارِ.

التنوين

نونٌ ساكنةٌ (في الأصلِ، فلا يضرُّها الحركةُ العارضةُ)[٤] ، مثلَ: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ[٥]﴾[٦]، **تتبعُ**[٧] **حركةَ الآخرِ**، أي تقعُ بعدَها، فخرجَ نونُ (نحوَ: لدنْ، ولم يكنْ)[٨]، **لا للتأكيدِ**، (فخرجَ نونُ التأكيدِ)[٩] الخفيفةُ[١٠]. **ويكسرُ** التنوينُ[١١]، **ويضمُّ** لساكنٍ (لقيَها،

(١) ح: ويأ.

(٢) وتأتي أيضا بمعنى سوف عند الفراء وابن سعدان، ووصف السيوطي هذا المذهب بالغرابة. الأشباه والنظائر (تحقيق طه سعد) ٣/ ٦٤. وانظر النكت الحسان ص٢٨٧-٢٨٨، وهمع الهوامع ٤/ ٣٨٥-٣٨٦. وتكون أيضا عندهما حرف جواب بمنزلة إي ونعم، أو حرف رد كنعم وبلى. إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٤٢١-٤٢٣، وانظر مغني اللبيب ص٢٥٠، والفرائد الجديدة ٢/ ٦٣٢، ٦٣٤، وشرح المفصل ٩/ ١٦، والجامع لأحكام القرآن ١١/ ١٤٨. وكان ثعلب يرى أنها تكون دائما في القرآن حرف رد بمعنى ليس قال: " وكلا في القرآن كله: أي ليس الأمر كما يقولون؛ الأمر كما أقول أنا ". مجالس ثعلب ص٢٦٨.

(٣) ساقطة من ح.

(٤) ما بين القوسين بياض في الأصل، زيادة من ب و ح.

(٥) ح: للاولى.

(٦) سورة النجم الآية: ٥٠. وتمامها: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ...﴾.

(٧) ح: تبع.

(٨) ما بين القوسين بياض في الأصل، زيادة من ب و ح.

(٩) ما بين القوسين ساقط من ح.

(١٠) ح: الحقيقة.

(١١) من ب و ح، وفي الأصل: للتنوين.

والكسرُ هو الأصلُ)[1] المطَّردُ في تحريكِ الساكنِ، والضمُّ للإتباعِ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: ﴿وَعَذَابٍ ۝٤١ ٱرۡكُضۡ﴾[2]، فيمَن قرأَ بضمَّةِ[3] التنوينِ لإتباعِ ضمَّةِ الكافِ[4].

وهوَ، أي التنوينُ، **للتمكُّنِ**، أي للدلالةِ على أمكنيَّةِ الاسمِ في الاسميَّةِ، لعدمِ[5] مشابهةِ الفعلِ، فتكونُ[6] علامةَ الإنصرافِ، فيختصُّ بالمنصرفِ.

والتنكيرِ /١٠٩/ كما في صَهٍ، فإنَّ معناهُ اسكتْ (سكوتًا تامًّا[7]، بخلافِ صَهْ، بغيرِ تنوينٍ، فإنَّ معناهُ اسكتِ)[8] الآنَ.

والعِوَضِ عن حرفٍ، نحوَ: جوارٍ، أو المضافِ[9] إليهِ، كـ: يومَئذٍ، وحينَئذٍ، وساعتَئذٍ[10]، وعامَئذٍ[11]، ومررْتُ بكلٍّ قائمًا[12].

والمقابلةِ لنونِ الجمعِ المذكَّرِ السالمِ، كـ: مسلماتٍ، وهذا عندَ ابنِ الحاجبِ[13]، وإنَّمَا لم يجعلْه تنوينَ التمكُّنِ، لوجودِهِ في نحوِ: عرفاتٍ، (معَ منْعِ الصرفِ للتأنيثِ والعلميَّةِ.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٢) سورة ص الآيتان: ٤١-٤٢. وتمامهما: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَآ أَيُّوبَ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِنُصۡبٖ وَعَذَابٍ ۝٤١ ٱرۡكُضۡ بِرِجۡلِكَۖ هَٰذَا مُغۡتَسَلُۢ بَارِدٞ وَشَرَابٞ﴾.

(٣) ح: بضم.

(٤) لم أعثر على هذه القراءة فيما بين يدي من كتب التفسير والقراءات. وقد جاء في شرح المفصل ٩/ ٣٥: "وقال: {وعذابن اركض} قرئت بالضم والكسر، فمن كسر فعلى الأصل، ومن ضم أتبع الضم الضم كراهة الخروج من كسر إلى ضم". وانظر المفصل ص٣٩٣.

(٥) ب و ح: بعدم.

(٦) ب و ح: فيكون.

(٧) ب: ما.

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٩) ب: والمضاف.

(١٠) ح: وساعتئذ وحينئذ، وحينئذ ساقطة من ب.

(١١) من ح، وفي الأصل: وعاما، وهي ساقطة من ب.

(١٢) ب: قائم.

(١٣) انظر شرح الوافية نظم الكافية ص٤٢١، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٧٧.

وعندَ الزمخشريِّ[1] نحوُ: عرفاتٍ)[2] منصرفٌ، وتنوينُه للتمكُّنِ، ولا وجودَ عندَه للمقابلةِ؛ لأنَّ تاءَهُ غيرُ متمحِّضٍ للتأنيثِ، لدلالتِهِ على الجمعيَّةِ أيضًا. فلذا يكتبُ بالتاءِ(٢)، فضعفَتْ عن المنعِ، ومنعَت تقديرَ أخرى، فصارَ[3] كالنَّعامةِ.

والترنُّم. وهوَ ما لحِقَ آخرَ الأبياتِ والمصاريعِ، لتحسينِ الإنشادِ[4].

ويحذفُ التنوينُ معَ همزةِ ابنٍ في اللفظِ والخطِّ، **في نحوِ: زيدِ بنِ[5] عمرٍو**، يريدُ[6] العلمَ[7] الموصوفَ بابنٍ، مضافًا[8] إلى علمٍ آخرَ لكثرةِ الاستعمالِ، بخلافِ: رجلٍ ابنِ زيدٍ، وزيدٍ ابنِ عالمٍ[9]، فتنويناهما لا يحذفانِ في اللفظِ، ولا همزةُ ابنٍ في الخطِّ، **وقلَّ** حذفُ التنوينِ **في غيرِهِ**، أي في[10] غيرِ نحوِ: زيدِ بنِ عمرٍو، كقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[11]، فيمَن قرأَ بلا تنوينِ أحدٍ[12].

---

(١) الكشاف ١/ ٣٤٨، وانظر شرح المفصل ٩/ ٣٤، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٧٨.

(٢) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٣) ب و ح: فصارت.

(٤) ح: الانشاء.

(٥) رسمت في ح كذا: ابن.

(٦) ب: يرد.

(٧) ح: العام.

(٨) ب و ح: مضاف.

(٩) من ب و ح، وفي الأصل: ظالم.

(١٠) ساقطة من ب.

(١١) سورة الإخلاص الآية: ١-٢.

(١٢) هي قراءة أبان بن عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وأبي عمرو بن العلاء، وعبد الله ابن أبي إسحق الحضرمي، وغيرهم. انظر البحر المحيط ٨/ ٥٢٨، مختصر في شواذ القرآن ص١٨٢، إعراب القرآن ٥/ ٣٠٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٣٩١، الكشاف ٤/ ٢٩٨، التبيان ٢/ ٣٠٩، غرائب القرآن ٣٠/ ٢١٦، دلائل الإعجاز ص٢٨٧، معاني القرآن للفراء ٣/ ٣٠٠، وفيه: "والَّذي قرأ {أحدُ الله الصمد} بحذف النون من (أحد) يقول: النون نون الإعراب إذا استقبلتها الألف واللام حذفت. وكذلك إذا استقبلها ساكن، فربما حذفت، وليس بالوجه قد قرأت القراء: {وقالت اليهود عزيرُ ابنُ الله} و {عزيرٌ ابن الله} والتنوين أجود".

نونا[1] التأكيد

خفيفةٌ ساكنةٌ، أو بمعنَى الواوِ، **ثقيلةٌ مفتوحةٌ، مختصٌّ**[2] نونُ التأكيدِ بقسميها، **بمستقبلٍ فيهِ معنَى الطلبِ** من الأمرِ والنهيِ والاستفهامِ والتمني والعرضِ والقسمِ، **وقلَّ** دخولُ نونِ التأكيدِ **في النفيِ** تشبيهًا بالنهيِ[3]، **ويجبُ** نونُ التأكيدِ **في جوابِ القسمِ المثبتِ، وكثرتْ** نونُ التأكيدِ **في نحوِ:** ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[4]، أي في الشرطِ المؤكَّدِ حرفُهُ بِمَا الزائدةِ. تركَ سائرَ أحكامِ نونِ التأكيدِ[5]؛ **لأنَّ** موضعَهُ الصرف.

هاء السكت

(هاءٌ ساكنةٌ)[6] **تلحقُ ما**[7]، آخرَ حرفٍ، **تحرَّكَ بحركةٍ غيرِ إعرابيَّةٍ**[8]، **ولا مشبَّهةٍ بها،** احترازٌ عن نحوِ[9]: يا زيدُ، ولا رجلَ، فلا يلحقُ بِهِ هاءُ السكتِ، **وقفًا،** لا وصْلاً، **كـ ثُمَّهْ،** وَرَهْ، وَقِهْ، و ﴿مَاهِيَهْ﴾[10]، و ﴿سُلْطَـٰنِيَهْ﴾[1].

---

(١) ح: نون.

(٢) ب و ح: يختص.

(٣) ب: بالنفي.

(٤) سورة مريم الآية: ٢٦. وتمامها: ﴿... مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَـٰنِ صَوْمًا ...﴾.

(٥) راجع شرح الكافية ٢/ ٤٠٢ وما بعدها.

(٦) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح.

(٧) بعدها في ب و ح: أي.

(٨) جاء في الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٨٣: "وقوله: وكل متحرك ليست حركته إعرابية يجوز الوقف عليه بالهاء إلى آخره. قال الشيخ: ليس على عمومه، فإن ضرب وقتل ليست حركته إعرابية، ولا يوقف عليه بالهاء، وكذلك قولك: لا رجلَ، ويا زيدُ وأمثال ذلك، وحقها أن تكون ساكنة لأنها لغرض الوقف، كما أن حكم همزة الوصل أن تكون متحركة؛ لأنها لغرض الابتداء ولا يوقف [في الأصل: يقف] ولا يبتدأ إلا بمتحرك".

(٩) ب و ح: مثل.

(١٠) سورة القارعة الآية: ١٠. وتمامها: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ ...﴾.

الكسكسة والكشكشة

سينٌ مهملةٌ، **وشينٌ** معجمةٌ، ساكنتان[2]، تلحقُ[3] كافَ المؤنَّثةِ[4] وقْفًا، حفْظًا لحركتِها حتَّى لا يلتبسُ[5] بكافِ المذكَّرِ **نحوَ**[6]: **أكرَمْتُكِسْ ومررْتُ بِكِشْ.**

---

(١) سورة الحاقة الآية: ٢٩. وتمامها: ﴿هَلَكَ عَنِّى... ﴾.

(٢) ب: ساكنان.

(٣) ب: يلحق.

(٤) ب: المؤنث.

(٥) ب: يلتبس.

(٦) قال بعض اللغويين إن الكسكسة هي إبدال كاف الخطاب مطلقا سينا، نحو: أَبُوسَ وأُمُّسَ، أي أبوكِ وأمُّكِ (النهاية في غريب الحديث ٤/ ١٧٤)، وقيل: هو خاص بكاف المؤنثة المخاطبة (المصدر نفسه ٤/ ١٧٤، والإبدال لأبي الطيب ٢/ ٢٠٧، ومحاضرات الأدباء ١/ ٦٣)، وزعم الفراء أن إلحاق كاف المذكر سينا في لغة ربيعة ومضر تمييزا بين خطابي المذكر والمؤنث عند الوقف (الاقتراح ص٨٣، والمزهر ١/ ٢٢١).

وقيل إن الكسكسة لغة بكر (درَّة الغوَّاص ص١١٥، والنهاية في غريب الحديث ٤/ ١٧٤، وفقه اللغة ص١٧٣، ومحاضرات الأدباء ١/ ٦٣)، وقيل إنها لغة لتميم لا لبكر (القاموس المحيط (كسس) ٢/ ٢٣٤)، وقيل: لغة هوازن (الخصائص ٢/ ١٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٥، وخزانة الأدب ٤/ ٤٩٥، وألف باء ٢/ ٤٣١)، وقيل: لغة أسد (الصاحبي ص٣٤) وذُكر أنها في ربيعة ومضر (الاقتراح ص٨٣، والمزهر ١/ ٢٢١، ومميزات اللغات ص٢٨).

وأما الكشكشة فلا يقتصر فيها على إبدال كاف المؤنثة شينا في الوقف فقط، وإنما هناك شواهد على إبدالها شينا في الوصل أيضا. منها:

فَعَيناشِ عَينَاها وجِيدُشِ جِيدُهَا ... ولكنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقِيقُ

جمهرة اللغة١/ ٥، ودرَّة الغوَّاص ص١١٥، ومحاضرات الأدباء ١/ ٦٣، والإبدال لأبي الطيب٢/ ٢٣٠، وانظر غيره من الشواهد في الإبدال لأبي الطيب ٢/ ٢٣١، والصاحبي ص٣٥، وكقراءة: { قد جعلَ رَبُّشِ تحتَشِ سريًّا } [مريم الآية: ١٩] انظر شرح المفصل ٩/ ٤٨.

وقد عُزيت الكشكشة لربيعة ومضر (لسان العرب (كشش) ٨/ ٢٣٣، ودرَّة الغوَّاص ص١١٥، وألف باء ٢/ ٤٢١، والمزهر ١/ ٢٢١، والاقتراح ص٨٣، والخصائص ٢/ ١١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٥) كما عُزيت لبكر (جمهرة اللغة ١/ ١٥٣، وألف باء ٢/ ٤٣) ولبني عمرو بن تميم (الكامل في اللغة والأدب ٢/ ٢٢٣، والعقد الفريد ٢/ ٤٧٧، وشرح شواهد الشافية ٤/ ٤٩١) ولأسد (الصاحبي ص٣٤، ولسان العرب (كشش) ٨/ ٢٣٣).

تَمَّ الشرْحُ والمتْنُ. تَمَّ هذَا الكتـابُ علـى يـدِ الفقـيرِ إلى اللهِ، الـوفِيِّ، محمَّـدِ الغـزيِّ الحنفيِّ[1]، غَفَرَ اللهُ لهُ ولوالدَيهِ، وأحسنَ إليهمـا وإليـهِ، آمـينَ، وصـلَّى اللهُ علـى سـيِّدِنا محمَّدٍ، وعلى آلهِ وصحبِهِ، وسَلِّمْ تسليمًا كثيرًا، دائِمًا أبدًا، بتاريخِ يومِ الأحدِ، سلخَ شوَّال من شهورِ سنةِ خمْسٍ وتسعينَ وتسعِمِائةٍ[2] / ١١٠/.

---

(١) انظر حاشية ص ٣٢.

(٢) الخاتمة في ب هي: "تمت الكتاب بعون الله تعالى الملك الوهاب تاريخ سنة ١٠٤٣ هـ".

وفي ح: "تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب، وقد وقع الفراغ عن تنميقه في وقت الضحى من يـوم الاثنين في غرة شهر ربيع الأولى لسنة سبع وتسعين ومائة وألف، على يد الفقير إلى رحمة ربه القدير لطف الله بن علي، غفر الله لهما ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمـان، وصـلى الله تعـالى علـى سـيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. عدد أوراق هذه الكتاب ١٤٣.

الفهارس العامة

الآيات القرآنية

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
	سورة الفاتحة	
٢	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	٩٣
٣-٤	﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾	٩٢
٤	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	٢٣٧
٧	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	٣٧٤
	سورة البقرة	
٦	﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[1]	٣٧٨
٢٦	﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ﴾	٨١
٣٤	﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾[2]	٩٣، ١٦٥
٣٥	﴿اسْكُنْ أَنتَ﴾	٢٣٨
٣٨	﴿فَلَا خَوْفٌ﴾[3]	٢١٤
٣٩	﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾	١٣٥
٤٨	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ﴾	٢٢٠
٥٤	﴿بَارِئِكُمْ﴾	٩٢

---

[1] وهي الآية: ١٠ في يس .

[2] وهي الآية: ١٠٢ في النساء، و١١ في الأعراف، و٦١ في الإسراء، و٥٠ في الكهف، و١١٦ في طه.

[3] وهي الآية: ٦٩ في المائدة ، و١٣ في الأحقاف.

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
٦٠	﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [١]	١٨١
	سورة البقرة	
٨٥	﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَٰؤُلَاءِ﴾	٢٢٩
١٠٠	﴿أَوَكُلَّمَا﴾	٣٧٩
١١٧	﴿فَيَكُونُ﴾ [٢]	٣٣٩
١٢٤	﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾	١١٩
١٣٨	﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾	١٤٥
١٤٤	﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾	٣٧٧
١٤٨	﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾	١٧١
١٨٥	﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾	٢٣٥
١٨٧	﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾	٢٨٥
١٩٧	﴿أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾	٨٣
٢٢١	﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾	١٣٤
٢٢٨	﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	٣٠١
٢٧١	﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾	٢٥٥، ٣٤٧
	سورة آل عمران	
٦، ١٨	﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	٢٢١

---

[١] وهي الآية : ٧٤ في الأعراف ، و ٨٥ في هود ، و ٨٣ في الشعراء ، و ٣٦ في العنكبوت .

[٢] وهي الآية: ٤٧، و٥٩ في آل عمران، و٧٣ في الأنعام، و٤١ في النحل، و٣٥ في مريم، و٨٢ في يس، و٦٨ في غافر.

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
٢٦	﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾	١٦٢
٩١	﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾	١٨٢
١١٩	﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ ﴾	٢٤٩
١٥٩	﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾	٣٧٣
١٨٠	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾	١٢٧، ٣٣٢
	سورة النساء	
٢	﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾	٣٥١
٦	﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾ [1]	٣٧٥
١١	﴿ولأبويه﴾	٢٣٤
٢٤	﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾	١٤٥
٦٦	﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾	١٩٠
١٠٢	﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ﴾	٣٢٥
١١٣	﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾	٤٦
١٢٢	﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾[2]	٣٢٥

[1] وهي في النساء أيضا الآية: ٤٥، ٧٠، ٧٩، ٨١، ١٣٢، ١٦٦، ١٧١، وفي الأحزاب الآية: ٣، ٣٩، ٤٨، والفتح الآية: ٢٨.

[2] وهي الآية: ٤ في يونس، و٦ في الروم، و٩ لقمان، و٢٠ الزمر.

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
١٤٨	﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾	٣٠٦
رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
١٦٨	﴿لَمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ﴾	٣٢٢
	سورة المائدة	
٦	﴿وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾	٢٨٥
٨	﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾	٢٣٤
٦١	﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ وَهُمۡ قَدۡ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾	٣٥٢
١١٦	﴿إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥ﴾	٣٢٠
١١٩	﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾	٧٠، ٢٧٦
	سورة الأنعام	
٩٤	﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾	١٧٤
١٠٢	﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾	٢٤٧
١١٧	﴿هُوَ أَعۡلَمُ مَن يَضِلُّ﴾	٣١٥
١٢١	﴿وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ﴾	٣٨٢
١٣٧	﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾	٢١٣
١٤٨	﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾	٢٢٤
	سورة الأعراف	
١٢	﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾	٣٧٤
١١٨	﴿فَوَقَعَ ٱلۡحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾	٥٦

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
	سورة الأنفال	
٣٠	﴿ وَإِذۡ يَمۡكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ ﴾	٢٧٤
٣٣	﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ ﴾	٣٢٢
٦٧	﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ ﴾	٢١٤
	سورة التوبة	
٦	﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾	٣٨٠
١٣	﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوۡمٗا ﴾	٣٧٨
٢٥	﴿بِمَا رَحُبَتۡ ﴾	٣٤٩
٣٨	﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾	٣٥٠
١٠٨	﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ ﴾	٢٥٠
١١٧	﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ﴾	٢٤٤
	سورة يونس	
١٠	﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	٢٤٥
٥١	﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾	٣٧٩
٥٣	﴿ ۞ وَيَسۡتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَۖ قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ ﴾	٣٧٠
٥٨	﴿فَلۡيَفۡرَحُواْ ﴾	٣٢٨
٩٠	﴿ءَامَنتُ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾	٢٨٤
	سورة هود	

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
١٧	﴿أَفَمَن كَانَ﴾	٣٧٩

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
٤٣	﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾	١٨٩
٤٥	﴿فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾	٨١
٦٦	﴿وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ﴾	٢٧٦
٨٧	﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾	٢٤٦
	سورة يوسف	
٢٦	﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾	٣٧٧
٢٩	﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾	١٦٠
٩٠	﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾	١٣٥
٩٦	﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾	٣٧٢
	سورة إبراهيم	
٤٦	﴿مَكَرُوا۟ مَكْرَهُمْ﴾	١٤٦
٤٧	﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾	٢١٣
	سورة الحجر	
٢	﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾	٣٥٥
٤	﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾	٢٢٣
	سورة النحل	
٥١	﴿إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾	٢١٩، ٢٢٦

سورة الإسراء

١٩	﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾	١٤٦

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
١٠٠	﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾	٣٨٠
١١٠	﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾	٢٥٧
	سورة الكهف	
١٢	﴿أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾	٣٣٤
١٨	﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾	٣٠٦
٢٩	﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ﴾	٢٤١
٣٩	﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ﴾	٢٤٦
٩٣	﴿حتى إذا بلغ بين السدين﴾	٢٧٣
١٠٣	﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾	١٨٣
	سورة مريم	
٢٦	﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾	٣٧٣، ٣٨٦
٢٩	﴿مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾	٣٣٩
٣٨	﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	١٢٧
٦٣	﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ﴾	٢٤٧
٦٩	﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾	٢٥٧
	سورة طه	
٦٣	﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾	٢٤٨

٧١ ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ ٣٥٢

٨٩ ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ ٣٦٤

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
١٢٠	﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ﴾	١٢١
	سورة الأنبياء	
٩٧	﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	٢٤٣
	سورة الحج	
٢٦	﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ﴾	٣٧١
٢٩	﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾	٣٢٦
٣٠	﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾	٤٨٠
	سورة المؤمنون	
٤٠	﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾	٣٧٣
١٠٠	﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا﴾	٢٤٢
	سورة النور	
٢	﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾	١٥٢
٢	﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾	٣٠٣
٤٥	﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾	٢٥٦
	سورة الفرقان	
٣٩	﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾	٢١٤، ٢٧١
٤٥	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ﴾	٣٧٩

سورة الشعراء

١٩	﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى﴾	١٤٦
٢٠	﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾	٣١٩

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
	سورة النمل	
٢٥	﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾	١٦٠
٨٤	﴿أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى﴾	٣٧٩
	سورة القصص	
٨	﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾	٣٥٣
٢٨	﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾	٣٧٣
	سورة الروم	
٣٦	﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	٣٢٨
	سورة لقمان	
٢٧	﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾	٣٨١
	سورة الأحزاب	
٣٨، ٦٢	﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾(١)	١٤٥
	سورة سبأ	
١١	﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾	٢٢٢
٣١	﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾	١٣٩
	سورة فاطر	

---

(١) وهي أيضا في غافر الآية: ٨٥، وفي الفتح الآية: ٢٣.

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
٢	﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾	٢٥٥
٤٥	﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾	٢٣٥

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
	سورة الصافات	
١٠٢	﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾	٣٠٣
١٠٤	﴿ وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾	٣٧٥
	سورة ص	
٣٠	﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾	٣٤٨
٣٢	﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾	٢٣٥
٤١-٤٢	﴿وَعَذَابٍ ٱرْكُضْ ﴾	٣٨٣
	سورة الزمر	
٩	﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	٣٣٣
	سورة الشورى	
١١	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾	٣٧١
١٧	﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾	٣٦٦
	سورة الزخرف	
٧٦	﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾	٢٤٦
٨١	﴿لِلرَّحْمَـٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَـٰبِدِينَ ﴾	٧٤
	سورة الدخان	
٢٥	﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّـٰتٍ ﴾	٢٦٧

سورة محمد

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
٤	﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾	١٤٥
٤	﴿فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾	١٤٨

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
	سورة الذاريات	
٢٣	﴿مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾	٣٧٣
٤٨	﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ﴾	٢٩٨
٥٦	﴿إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾	٣٥٣
	سورة النجم	
٥٠	﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾	٣٨٣
	سورة القمر	
٢٤	﴿أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾	٣٧٩
٤٩	﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾	١٥٤
٥٢	﴿وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾	١٥٢
	سورة الرحمن	
٢٦	﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ﴾	٢٣٥
	سورة الحديد	
١٦	﴿۞أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾	٣٧٨
٢٩	﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ﴾	٣٢٤
	سورة الحشر	
١٢	﴿لَئِنۡ أُخۡرِجُواْ﴾	٣٨٢

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
	سورة الجمعة	
٨	﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾	١٨٣
	سورة الملك	
٤	﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾	١٤٦
	سورة القلم	
٢	﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾	٣٠٣
	سورة الحاقة	
١-٢	﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾	١٣٦
١٣	﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾	٢٢٦
٢٩	﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾	٣٨٦
	سورة نوح	
١٧	﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	١٤٤
٢٥	﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ﴾	٣٧٣
	سورة الجن	
١٩	﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾	٢٤٤
٢٨	﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟﴾	٣٦٤
	سورة المزمل	
٨	﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾	١٤٤
٢٠	﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾	٣١٩، ٣٦٤

سورة الإنسان

٤	﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلًا﴾	١١٦

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
	سورة النبأ	
١	﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾	٣٤١
	سورة الغاشية	
٢٥	﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ﴾	١٤١
	سورة الفجر	
٤	﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾	٣٧٢
	سورة البلد	
١	﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾	٣٧٤
٥	﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّن يَقۡدِرَ﴾	٣٦٤
٧	﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾	٣٦٤
	سورة الشمس	
٧	﴿وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾	٢٥٦
	سورة الليل	
١٢	﴿إِنَّ عَلَيۡنَا لَلۡهُدَىٰ﴾	٣٦١
	سورة الضحى	

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
٦-٨	﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾	٤٦
٩-١١	﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾	٤٦

رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
	سورة الشرح	
١	﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾	٣٧٨
	سورة العلق	
١٥-١٦	﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾	٢٣١
	سورة القدر	
١	﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾	٢٣٥
	سورة البينة	
١	﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾	٢٤١
٥	﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾	٣٧١
	سورة القارعة	
١٠	﴿مَا هِيَهْ﴾	٣٨٦
	سورة المسد	
٤	﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾	١٥٨
	سورة الإخلاص	

١	﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	٢٤٤
١	﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾	٣٨٥
٤	﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾	٢٧٠

الأحاديث النبوية

❖ أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله ١٣٦
❖ إن من البيان لسحرا ١٤١
❖ لولا قومك حديثو عهد بكفر لنفقت الكعبة فجعلت لها بابين ١٣٩
❖ نحن معاشر الأنبياء لا نورث ١٥٩
❖ هل أنتم تاركو لي صاحبني ٢١٣

الأمثال والأقوال

- إنها لأبل أم شاء ٣٦٧
- أهلا ١٥٠، ١٥١
- البر الكر بستين درهما ١٣٦
- ترك يوما نفسك وهواها سعي في رداها ٢١٣
- تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ٣٢٤
- دعني من تمرتان ٨٨
- راشدا مهديا ١٨١
- شر أهرهما ١٣٤
- على التمرة مثلها زبدا ١٣٧
- فرية بلا مرية ٥٠
- قضية ولا أبا حسن لها ١٩٨
- قعدت كأنها حرية ٣٤١
- قيس قفة ٢١٢
- كل رجل وضيعته ١٤٠، ١٧٥
- لا أضع قدمي دار فلان ٩٧
- لا عليك ١٩٨
- لكل فرعون موسى ١١٥
- ما جاءت حاجتك ٣٤١
- مسجد الجامع ٢١٢

الشواهد الشعرية*

رقم الشاهد	الشاهد		الصفحة
١٧-	إن من يدخل الكنيسة يوما يلق	فيها جآذرا وظباء	٢٤٤
٢٧-	ربما ضربة بسيف	(صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء)	٣٥٥
٣-	ما إن رأيت ولا أرى في مدتي	كجواري يلعبن في الصحراء	٨٨
٢٦-	لدوا للموت وابنوا للخراب	(فكلكم يصير إلى ذهاب)	٣٥٣
٣٢-	(ألا) ليت الشباب يعود يوما	(فأخبره بما فعل المشيب)	٣٦٥
٢٠-	(وساغ لي الشراب)	وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات	٢٧١
١٦-	علمته الحق لا يخفى على أحد	(..............................)	٢٤٤
٣٧-	(أفد الترحل غير أن ركابنا)	لا تزل برحالنا وكأن قد	٣٧٧
٧-	بنونا بنو أبنائنا وبناتنا	بنوهن أبناء الرجال الأباعد	١٣٢
٢٣-	ألا أيها اللائمي أحضر الوغى	(وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي)	٣٢٤
٤-	وعرق الفرزدق في شر العروق	خبيث الثرى كابي الأزند	٨٨
٣٠-	(يلومونني في حب ليلى عواذلي)	ولكنني من حبها لعميد	٣٦٢
١٩-	كم عمة لك يا جرير وخالة	(فدعاء قد حلبت علي عشاري)	٢٦٩
١٤-	أقسم بالله أبو حفص عمر	(ما مسها من نقب ولا دبر)	٢٣٢
٣١-	واعلم وعلم المرء سوف ينفعه	أن سوف يأتي كل ما قدرا	٣٦٤
١٠-	يا تيم تيم عدي	(لا أبا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر)	١٦٧
٢٨-	وبلدة ليس بها أنيس	(إلا اليعافير وإلا العيس)	٣٥٦
٢١-	أما ترى حيث سهيل طالعا	(نجما يضيء كالشهاب لامعا)	٢٧٢
١٥-	(أنا ابن) التارك البكري بشر	(عليه الطير ترقبه وقوعا)	٢٣٣
٣٦-	(ونبئت ليلى أرلت بشفاعة إلي)	فهلا نفس ليلى شفيعها	٣٧٦
٢٢-	للبس عباءة وتقر عيني	أحب إلي من لبس الشفوف	٣٢٣

* ما بين القوسين تكملة للشاهد، ولم يرد في النص.

الرقم	صدر البيت	عجز البيت	الصفحة
٢٤-	محمــد تفــد نفســك كــل نفــس	(إذا مــا خفــت مــن أمــر تبــالا)	٣٢٥
٨-	ويـــأوي إلى نســـوة عطـــل	وشـعثا مراضـيع مثـل السـعالي	١٥٨
١٨-	ربمــا تكــره النفــوس مــن الأمـــ	ـــر لــه فرجــة كحــل العقــال	٢٥٥
٢٥-	إذا مت كان الناس صنفان (شـامت	وآخـر مـثن بالـذي كنـت أفعـل)	٣٣٨
١٢-	(لمـا رأت سـاتيدما استعـــبرت)	لله در اليـــوم مـــن لامهـــا	٢١٢
٩،١٣-	ألا يـــا نخلـــة مـــن ذات عـــرق	(عليــك ورحمــة الله الســلام)	١٦٤، ٢١٦
٣٥-	(ويومـا توافينـا بوجـه مقســـم)	كأن ظبية تعطـو إلى ناضـر السـلم	٣٧٢
٢٩-	(بــيض ثــلاث كنعــاج جــم)	يضـحكن عـن كـالبرد المـنهم	٣٥٨
٣٣-	فــوالله مــا أدري وإن كنـت داريـا	بســبع رمـين الجمـر أم بثمـان	٣٦٦
١ -	أقلــي اللــوم عــاذل والعتــابن	وقـولي إن أصـبت لقـد أصـابن	٦٧
٢-	وقـاتم الأعمـاق خـاوي المخترقـن	(مشـتبه الأعـلام لمـاع الخفقـن)	٦٨
٦-	أعـــد ذكـــر نعمـــان لنـــا	(............ ....)	١١٦
٣٤-	ومـــا إن طبنـــا جـــبن (ولكـــن	منايانـــا ودولــــة آخرينـــا)	٣٧٢
٥-	(فلو كـان عبـد الله مـولى هجوتـه)	ولكــن عبــد الله مــولى مواليــا	١٠٠
١١-	ولقــد أمــر علــى اللئـيم يسـبني	(فمضيت ثمت قلت لا يعنينـــي)	٢٠٨

الأعلام

بايزيد بن عبد الغفار القونوي ٢٥

إبراهيم القصاب الرومي ١٥

بروكلمان ٢٧، ٢٨

أبو بكر بن الأنباري ٣٢

ابن ابن مالك ٥٥

أحمد راتب النفاخ ٢٦

الأخفش ١١٤، ١٧٩، ٢٢٥، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٤٦، ٣٧٤.

الأخفش الأصغر = علي بن سليمان ٢٤

إسحق بن إبراهيم بن وهب الكاتب ٢٧

الأندلسي = أبو حيان ٧٣

أيوب (عليه السلام) ٣٤٨

البركلي ٣، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣،١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٧، ٢٨.

بير علي (والد البركلي) ٩

البيضاوي ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٥، ٢٨، ٤٥، ٧.

التفتازاني ٢٤٧، ٢٥١

الجامي ٥٩، ٦٨، ١٥٧.

أبو جعفر المدني ٩٣.

ابن جني ٣١.

ابن الحاجب ٥٢، ٥٦، ٨٠، ٩١، ١٠١، ١٠٩، ١٢٢، ١٢٧، ١٣٠، ١٣١، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٣، ١٦٠، ١٧١، ١٧٢، ١٨٣، ١٨٧، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٧،

٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٦٧، ٢٨٠، ٢٨١،
٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٣، ٣٣٧، ٣٤١،
٣٦٣، ٣٧٠، ٣٨٤.
حاجي خليفة ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨.
الحسن البصري ٩٣.
أبو الحسين جامع العلوم ٢٦.
أبو حيان ٧٣.
الخليل بن أحمد ٦٥.
الدماميني ٩٤.
ابن الدهان ١٧٩.
الرضي ٢٨١٦١، ٨٦، ١٠٣، ١٠٩، ١٢٣، ١٤١،
١٤٥، ١٤٦، ١٥٤، ١٥٦، ٢١٧، ٢٢٩،
٢٣٥، ٢٣٩، ٢٦٠، ٣٦٢، ٢٧١، ٢٧٣،
٢٨٠، ٢٨١، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦،
٣٠٩، ٣٣٠، ٣٤٣، ٣٧٠.
الرماني ٣١.
الزمخشري ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٦٧، ٧٥، ١٢٧، ٢٢١،
٢٦٢، ٢٦٩، ٣٨٤.
الزجاج ٣١، ١٧١.
الزجاجي ٢٥.
الزركلي ١٥، ١٩.
ابن السراج ٢٥٨.
أبو السعود ١٧.
سليمان (السلطان) ١٢، ١٣.
سليمان سري الرومي ١٨.
سيبويه ٢٤، ٣١، ٦٤، ٧٣، ٩٩، ١٠٧، ١٠٩،
١١٢، ١١٣، ١١٤، ١٢٣، ١٣٢، ١٤٨،

١٥٢، ١٦١، ١٦٢، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٨،
٢٢١، ٢٢٥، ٢٤٠، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٤،
٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٩، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٢،
٣٠٩، ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٧١، ٣٧٥،
٣٨٢.

السيد عبد الله ٢٦٠.

السيرافي ٢٤، ٣١، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣٠٩.

الشريف (الجرجاني) ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٩، ٦٩، ٩٥، ١٢٥، ١٨٨، ٢٠٢، ٢٤٧.

ابن عامر ٢١٣.

المولى عبد الرحمن ١٢، ١٣.

عبد القاهر (الجرجاني) ٣١، ٢١٠.

عبد الله بن الحسين ١٥.

عبد الله القرماني البيرامي ١٢، ١٣.

عبد الله بن محمود نقر قار ٢٦.

عبيد الله بن مسعود بن صدر الشريعة الأول ١٦.

عثمان المؤذن بن أيوب ٢٦.

طاش كبري زاده ١٠.

عطاء الله ١٠.

أبو علي (؟) ٣١.

علي بن أبي طالب ١٠٠.

علي بن سليمان ٢٤.

أبو علي الفارسي ٣١، ٢٥.

علي بن لالي بالي بن محمد ١٠.

علي نوري بن مصطفى ٣١.

علي نوري المفتي ٣٢.

عمر بن أحمد بن سعيد الخربوتي (نعيمي) ١٥.

أبو عمر الجرمي ٢٤.
عمر فروخ ١٠.
أبو عمرو (بن العلاء) ٩٢.
الفراء ١٦١، ٢٩٣، ٣٤١.
الفرزدق ٨٨، ١٠٠، ١٠١.
قالون ١٠٨.
قدامة بن جعفر ٢٧.
قطرب ٣١.
الكسائي ٣٣، ١١٦، ١٢٦، ١٢٧، ٢٢١، ٣٠٨.
ابن كيسان ٢٩٧، ٣٤٢، ٣١.
لطف الله بن علي ٣٢.
المازني ٢٤، ٣١، ١٨٦.
ابن مالك ٥٥، ١٢٨، ٢٤٧، ٣٠٧.
المبرد ٣١، ٦٥، ١٥٢، ١٨٦،.
المولى محمد آقرماني ١٧.
محمد باشا (الوزير) ١٢.
محمد التيروي العيشي ١٥، ١٨.
محمد بن علي الكونباتي ٢٦.
محمد بن علي مبرمان ٢٤.
محمد الغزي الحنفي ٢٩.
محمد بن مراد سليم خان ٢٥.
محي الدين (أخي زاده) ١٣.
مصطفى بن حمزة ١٥.
مصطفى بن حنفي ٢٦.
مصلح الدين الأولامشي ١٣، ١٥.
المطرزي ٥٢، ٥٤.
موسى بناي علوان العليلي ٧.

نافع المدني	١٠٨، ١١٦.
ابن هشام	١٢٨، ٢١٢، ٣٠٧.
الهندي	٦٨.
يونس	١٧٠.

الجماعات والقبائل

الأتراك ١٠.

البصريون ٣١، ٧٢، ١١٥، ١٢٧، ٢٢٨، ٣١٩، ٣٢٨.

بنو تميم (تميم) ١٤١، ١٨٩، ٢٠٠، ٢٦١، ٢٨٥.

الحجازيون ١٨٨، ٢٦١، ٢٨٥.

بنو طيء ٢٥٨.

العثمانيون ١٠.

الكوفيون ٣٢، ٧٩، ٢٢٨، ٢٤٦، ٣٦٣، ١١٥، ١٩٤، ٢٩٧، ٣١٢، ٣١٩.

هذيل ٢١٥.

اللغات

لغة تميم (اللغة التميمية) ١٣٤، ١٤١، ١٨٩، ٢٦١.

لغة العرب ١٠٩.

اللغة الفصيحة ١٠٢.

لغة مستهجنة ١٠١.

لغة من جعل لواحق الفعل حرفا ١٣٢.

الكتب

الإيضاح ٢٥، ٦٠، ١٧٧.

التسهيل ٢٥١.

التلخيص ٢٤٧.

التوضيح ١٥٤، ٢١٢

حاشية شرح الفاضل الجامي ٦٨.

حاشية المطول ٥١.

حواشي المطول ١٨٨

شرح لب الألباب ١٥، ١٧، ٢٤، ٢٥، ٤٥.

شرح مغني اللبيب ٩٤.

شرح المفتاح ٢٥١.

شرح المفصل ٥٦، ١٢٨.

الفقه الأكبر ٤٨.

الكافية ١٤، ١٥، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٦٢، ٦٨، ٧٥، ٧٩، ٨٣، ٨٤، ٨٩، ٩٤، ٩٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١٣٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٧١، ١٨٤، ١٩٦،

١٩٧، ٢١١، ٢١٦، ٢٣١.
الكتاب ٢٣٨، ٢٤١، ٢٧٩، ٢٩٩، ٣٠٧، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٠، ٣٤٠، ٣٤٨، ٣٦٢.
الكشاف ٥٥.
اللباب ٨٠.
شرح اللباب ولب الألباب ١٢٦.
اللب ١٩، ٢٢، ٥٤.
لب الألباب ٢٥، ١٤٨، ١٦٠، ٣٠٢، ٣٠٣.
لب الألباب وشرحه ٣٠١.
المفصل ٢٥، ٥٤.
نهج البلاغة ١٤٥.

مصادر التحقيق ومراجعه*

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، ط ١، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٧ م.
- الإبدال، أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٠ م.
- الإتباع والمزاوجة، أحمد بن فارس، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد (د ت).
- إتحاف الألباب بفصل الخطاب، ابن الأمين الجزائري، تحقيق أحمد ماهر البقري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ١٩٨٨ م.
- أخبار النحويين البصريين، السيرافي، الجزائر، ١٣٦٥ هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى أحمد النماس، ج ١، ط ١، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة ١٩٨٤ م، و ج ٢، ط ١، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٨٧ م.
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٨٢ م.
- أساس البلاغة، الزمخشري، ط ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥ م.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء، شهاب الدين القرافي، تحقيق طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٨٢م.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة بيطار، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٥٧ م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٣٩٥ هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥ م.
- الاشتقاق، ابن دريد، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط ٢، دار المسيرة، بيروت ١٩٧٩ م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، عبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق وتعليق حمزة عبد الله النشرتي، ط ١، دار المريخ، الرياض ١٩٧٩ م.
- الأصمعيات، الأصمعي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط ٥، دار المعارف، مصر

* إذا كان للكتاب أكثر من طبعة كنت نبهت على واحدة منها، وأما إذا لم أنبه فيكون الاعتماد على الطبعة الأخرى .

(د ت).
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥ م.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، العراق، النجف، ١٣٩٣ هـ.
- الأضداد، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا ١٩٨٧ م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة (د ت).
- إعراب الحديث النبوي الشريف، العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق ١٣٩٧ هـ.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، ط ٣، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٨ م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة ١٩٨٣ م.
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، ط ١١، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٥ م.
- الإعلام بوفيات الأعلام، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق مصطفى عوض وربيع الباقي، ط١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١٩٩٣ م.
- الافتتاح شرح المصباح، ابن علاء الدين الأسود (مخطوط، مكتبة المسجد الأقصى، القدس، برقم ١٣ نحو).
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٠ م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق وتعليق أحمد محمد قاسم، ط ١، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٧٦ م.
- ألف باء، أبو الحاج البلوي، القاهرة ١٢٨٧ هـ.
- مالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة، ط ١، دار الجيل، بيروت، ودار عمّار، عمان ١٩٨٩ م.
- الأمالي الشجرية، ابن الشجري، ط ١، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ١٣٤٩ هـ.
- أمالي الزجاجي، الزجاجي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط ١، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة ١٣٨٢ هـ.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، العكبري، تحقيق وتصحيح إبراهيم عطوة عوض، ط ٢، القاهرة ١٩٦٢ م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٥٥ م.
- الأنساب، السمعاني، تقديم وتعليق عبد الإله عمر البارودي، ط ١، دار الفكر، بيروت ١٩٨٨ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة (د ت).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٨٠ م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق حسن الشاذلي فرهود، ط ١، مطبعة دار التأليف بمصر ١٣٨٩ هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٢ م.
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ١٣٩٣ هـ.
- إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق محي الدين رمضان، دمشق ١٣٩١ هـ.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، مطابع النصر الحديثة، الرياض (د ت).
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة (د ت).
- البسيط في شرح الجمل، ابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق ودراسة عياد بن عيد البشيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٦ م.
- بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، أبو جعفر اللبلي، تحقيق جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر ١٩٧٢.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار الفكر، ١٩٧٩ م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠ م.
- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ١٩٩٠ م.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان:

ج ١، ترجمة عبد الحليم النجار، ط ٥.

ج ٢، = = = ط ٤.

ج ٣، = السيد يعقوب بكر ورمضان عبد التواب، ط ٣.

ج ٤، = رمضان عبد التواب، ط ٣.

ج ٥، = السيد يعقوب بكر، ط ٢.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت (د ت).
- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، محمد علي البجاوي، دار الجيل بيروت (د ت).
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تحقيق ودراسة عبد الرحمن سليمان العثيمين، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٦ م.
- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ابن الجزري، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٣ م.
- تحرير التحبير، ابن أبي الإصبع، تحقيق حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، الجمهورية العربية المتحدة (د ت).
- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ط ١، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧ م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٦ م.
- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧ م.
- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ط١، دار الكتب العلمية، طبع المطبعة الخيرية بجمالية مصر ١٣٠٦ هـ.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، عبد الله بن بري، تحقيق مصطفى حجازي، ط ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠م.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ط ١، حيدر آباد.
- توثيق نسبة كتاب (فعلت وأفعلت) لأبي حاتم السجستاني، خليل عطية، مجلة المورد، المجلد الأول، العددان ١ – ٢، ١٩٧١ م.
- التوطئة في النحو، أبو علي الشلوبين، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٣ م.
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ط ٣، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٦٧ م.
- الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، اربد ١٩٨٤م.
- جمهرة اللغة، ابن دريد، حققه وقدم له رمزي منير بعلبكي، ط ١، دار العلم للملايين، بيروت

١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل، ط ٢، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٣م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين بن علي الإربلي، صنعة أميل بديع يعقوب، ط ١، دار النفائس، بيروت ١٩٩١م.
- حاشية الجرجاني على الكشاف (انظر الكشاف).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د ت).
- حاشية على شرح بانت سعاد، عبد القادر البغدادي، تحقيق نظيف محرم خواجة، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن ١٩٨٠م.
- الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف وزميله، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣ م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل، عبد الله بن السيد البطليوسي، دراسة وتحقيق مصطفى إمام، ط ٢، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩م.
- حماسة البحتري، الوليد بن عبيد، اعتنى بضبطه لويس شيخو، بيروت (د ت).
- الحيوان، الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط ١، دار الجيل ودار الفكر، بيروت ١٩٨٨م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، دار صادر، بيروت (د ت).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٩ م.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط ٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت (د ت).
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الثاني عشر، المحبي (د ت) و (د ط).
- الخلاف النحوي الكوفي، حمدي جبالي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٩٥م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، مطبعة الجوائب، استانبول ١٢٩٩هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، ١٣٥٠هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، الشنقيطي، ط ٢، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٣م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تصحيح السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٨م.
- ديوان الأحوص (شعر الأحوص الأنصاري)، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧٠م.

- ديوان الإسلام، ابن الغزي، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٤، دار المعارف، القاهرة (د ت).
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه بشير يمّوت، ط ١، بيروت ١٩٣٤م.
- ديوان جران العود النميري، صنعة ابن حبيب، رواية السكري، تحقيق وتذييل نوري حمودي القيسي، ط ١، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- ديوان جرير بن عطية، تحقيق نعمان أمين طه، ط ٣، دار المعارف بمصر (د ت).
- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت ١٩٨٠م.
- ديوان ابن الدمينة، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ، ط١، مكتبة العروب، القاهرة، ١٩٥٩م.
- ديوان عبيد بن الأبرص، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٣ م.
- ديوان أبي العتاهية، تحقيق شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٥ م.
- ديوان العجاج برواية الأصمعي، شرح عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت ١٩٧١ م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة (شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٤، دار الأندلس ١٩٨٨م).
- ديوان عمرو بن قميئة اليشكري،، تحقيق حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١١، القاهرة ١٩٦٥ م.
- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت (د ت).
- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة (د ت).
- ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر، بيروت ١٩٦٨ م.
- ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب،ط١، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥م.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة ١٣٦٧ هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق أحمد الخراط، ط ٢، دار القلم، دمشق ١٩٨٥م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط ٢، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٨٩م.
- سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج ١ تحقيق مصطفى السقا وآخرون، ط ١، القاهرة ١٣٧٤ هـ.
- سر صناعة الإعراب، ابن جني، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، دمشق ١٩٨٥ م.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي، أبو عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، ط ٢، دار الحديث، بيروت ١٩٨٤ م.

- سنن أبي داود، مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة (د ت).
- سنن الترمذي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ط ٢، دار الفكر، بيروت ١٣٩٤ هـ.
- سنن الدارمي، مطبعة الاعتدال، دمشق ١٩٣٠م.
- سنن النسائي، شرح جلال الدين السيوطي، ط ١، المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٨ هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، دار الفكر، بيروت ١٩٩٤م.
- شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، حققه وقدم له محمد علي سلطان، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت ١٩٧٩م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط ١، دمشق ١٣٩٣ هـ.
- شرح أشعار الهذليين، صنعة السكري، حققه عبد الستار أحمد فراج، وراجعه محمود محمد شاكر، دار العروبة، القاهرة (د ت).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١، مطبعة السعادة، مصر ١٩٥٥م.
- شرح الأشموني مع الصبان، الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د ت).
- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، منشورات ناصر خسرو، بيروت (د ت).
- شرح ألفية ابن معطي، عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق ودراسة علي موسى الشوملي، ط ١، مكتبة الخريجي، الرياض ١٩٨٥ م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، مطابع سجل العرب، ١٩٧٤ م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري،، وبهامشه حاشية يسن بن زين الدين، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د ت).
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق ١٤٠٠ هـ.
- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط ٢، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة ١٣٨٧ هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، مع شواهده لعبد القادر البغدادي، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها محمد نور الحسن وزميلاه، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥ م.
- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، دار الفكر، بيروت (د ت).
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت (د ت).
- شرح شواهد الكشاف (بذيل الكشاف).

- شرح شواهد المغني، السيوطي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت (د ت).
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحيم الدوري، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المجلد الأول توزيع دار صعب، بيروت (د ت)، والمجلد الثاني ج ٣-٤، ط ٩، دار الفكر، بيروت ١٩٧٤م.
- شرح الفريد، عصام الدين الاسفراييني، ضبط نصه وحققه وعلق عليه نوري يسن حسين، ط ١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٩٨٥م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٤، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠م.
- شرح القصائد العشر، التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، ط ٤، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٠م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، ط ١١، مطبعة السعادة، مصر ١٩٦٣م.
- شرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٩ هـ.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، الجزء الأول حققه وقدمه وعلق عليه رمضان عبد التواب وزميلاه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٧٧م.
- شرح اللمع، ابن برهان، تحقيق فائز فارس، ط ١، الكويت ١٩٨٤ م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة (د ت).
- شرح المفضليات، التبريزي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر (دت).
- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، تحقيق طاهر عبد الكريم، ج ١، ط ١، ١٩٧٦ م، و ج ٢، ط ١، ١٩٧٧م.
-شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، تحقيق موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، بغداد ١٤٠٠هـ.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط ١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٩٨٦م.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر ١٩٦٦م.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيس البابي الحلبي، القاهرة (د ت).

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط ٣، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٤ م.
- صحيح البخاري، طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة، استانبول ١٣١٥هـ.
- صحيح مسلم،، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د ت).
- ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت (د ت).
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، الألوسي، دار صعب، بيروت، ومكتبة دار البيان، بغداد (د ت).
- الطبقات، أبو عمر خليفة، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت ١٩٩٣ م.
- طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة (د ت).
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، شرح محمود شاكر، ط ١، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٧٤ م.
- طبقات القراء، ابن الجزري، تحقيق برجشتراسر، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٥٢ هـ.
- الطبقات الكبرى، ابن سعد، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٠ م.
- طبقات المفسرين، الداودي، تحقيق علي محمد عمر، ط ١، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٧٢م.
- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م.
- العربية في القرآن الكريم، عبده الراجحي، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م.
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، القاهرة ١٣٦٦ هـ.
- العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر الأندلسي، حققه وقدم له زهير زاهد وخليل العطية، ط ١، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٥ م.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط ٢، دار ومكتبة الهلال، دار الشئون الثقافية العامة الدار الوطنية للتوزيع والإعلام، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٨٦ م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، عني بنشره ج برجشتراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٥١ هـ.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، تحقيق ومراجعة إبراهيم عطوة عوض، ط ١، مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٩٦٢م.
- فائت الفصيح، أبو عمر الزاهد، تحقيق ودراسة محمد عبد القادر أحمد، ط ٢، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٦٨ م.

- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، الاسفراييني، تحقيق عفيف عبد الرحمن، جامعة اليرموك، إربد ١٩٨١ م.
- الفاخر، المفضل بن سلمة، ط ٢، دار الفرجاني، القاهرة ١٩٨٢ م.
- الفرائد الجديدة تحتوي على نظم الفريدة وشرحها المطالع السعيدة للسيوطي، والمواهب الحميدة للشيخ عبد الكريم المدرس، أشرف على طبعها وعلق على شواهدها محمد الملا أحمد الكزني، وزارة الأوقاف، بغداد ١٩٧٧ م.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد البكري، حققه وقدم له إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، ط ٣، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٣ م.
- فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، ط ٣، ١٩٧٢ م.
- الفهرست، ابن النديم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د ت).
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي، دراسة وتحقيق أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد ١٩٨٣ م.
- فوات الوفيات، محمد شاكر الكتبي، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت (د ت).
- في مصطلح النحو الكوفي: تصنيفا واستعمالا واختلافا، حمدي جبالي، رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة، جامعة اليرموك، إربد ١٩٨٢ م.
- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، دار الجيل، بيروت (د ت).
- القوافي، أبو يعلى التنوخي، تحقيق عوني عبد الرءوف، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٥ م.
- الكافي في العروض والقوافي، التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبد الله، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٩ م.
- الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار صادر، بيروت ١٩٨٢ م.
- الكامل في اللغة والأدب، المبرد، مطبعة الاستقامة، القاهرة (د ت).
- الكتاب، سيبويه، دار صادر، بيروت (مصورة عن بولاق) (د ت).
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧ م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، الزمخشري، حقق الرواية محمد صادق القمحاوي، الطبعة الأخيرة، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٢ م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (وتضم هذه الطبعة تحت هذا الاسم الذيل وهدية العارفين)، دار الفكر، بيروت ١٩٩٤ م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محي الدين رمضان، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨١ م.

- الكليات، أبو البقاء الكفوي، ط ٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة ١٩٩٢ م.
- كنى الشعراء ومن غلبت كنيته على اسمه، ابن حبيب، (ضمن مجموع نوادر المخطوطات)، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٢-١٩٧٣ م.
- الكواكب الدرية شرح على متممة الآجرومية، محمد بن أحمد الأهدل، دار الكتب العلمية، بيروت (د ت).
- اللامات، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط ٢، دار الفكر، دمشق ١٩٨٥ م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت ١٩٦٨ م.
- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، طبع حيدر آباد ١٣٢٩ م.
- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية، صالحة راشد آل غنيم، ط ١، من منشورات مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى في السعودية، ١٩٨٥ م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، تحقيق هدى قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٩١ هـ.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، علق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٥٤-١٩٦٢ م.
- مجالس ثعلب، ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، دار المعارف، مصر ١٩٤٨-١٩٤٩ م.
- مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت (د ت).
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٣ م.
- محاضرات الأدباء، الراغب الأصفهاني، بيروت ١٩٦١ م.
- المحبر، ابن حبيب، دار الأفاق الجديدة، بيروت (د ت).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وزميلاه، ط١، القاهرة ١٣٨٦ هـ.
- المحلى وجوه النصب، ابن شقير البغدادي، تحقيق فائز فارس، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد ١٩٨٧ م.
- مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، عني بنشره برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة (دت).
- المخصص، ابن سيدة، طبعة بولاق، مصر ١٣٦١ هـ.
- المخطوطات العربية في مكتبة باريس الوطنية، تنسيق وترتيب هادي حسن حمودي، ط ١، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٦ م.
- مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ط ٢، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٨ م.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق طارق الجنابي، ط ١، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٧ م.

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، اليافعي، ط ٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة ١٩٩٣ م.
- مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر للطباعة، القاهرة ١٩٥٥ م.
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، صفي الدين البغدادي، تحقيق على محمد البجاوي، ط ١، دار الجيل، بيروت ١٩٩٢ م.
- المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٣٩٢ هـ.
- المزهر في علوم العربية وأنواعها، السيوطي، شرح وتعليق محمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٧ م.
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت ١٩٨٧ م.
- مسائل خلافية في النحو، العكبري، حققه وقدم له محمد خير الحلواني، منشورات دار المأمون للتراث، دمشق (د ت).
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، ط ١، دار الفكر، دمشق ج ١،١٩٨٠، وج ٢، ١٩٨٢ م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧ م.
- معالم الأدب العربي في العصر الحديث، عمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت، ج ١، ١٩٨٥، وج ٢، ١٩٨٦ م.
- معاني الحروف، الرماني، تحقيق عبد الفتاح شلبي، مطبعة دار العالم العربي، القاهرة ١٩٧٣ م.
- معاني القرآن، الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق فائز فارس، ط ٢، ١٩٨٢ م.
- معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد النجار، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠ م.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت ١٩٤٧ م.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩١ م.
- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٧٩ م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن العزيز البكري، حققه وضبطه مصطفى السقا، ط ٣، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٣ م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت (د ت).

- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٩٦٩ م.
- معجم النحو، عبد الغني الدقر، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٦ م.
- المعجم الوافي في النحو العربي، صنعه علي الحمد ويوسف الزعبي، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان، الأردن ١٩٨٤ م.
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور الجواليقي، تحقيق ف. عبد الرحيم، ط ١، دار القلم، دمشق ١٩٩٠ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ٣، دار الفكر، بيروت ١٩٧٢ م.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طاشكبري زاده، مراجعة وتحقيق كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة (د ت).
- مفتاح العلوم، السكاكي، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣ م.
- مفاتيح العلوم، الخوارزمي، ط ١، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩١ م.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، فخر الدين الرازي، ط ١، مكتبة الإيمان، دار الغد العربي، القاهرة ١٩٩١ م.
- المفصل في علم اللغة، الزمخشري، قدم له وراجعه محمد عز الدين السعيدي، ط ١، دار إحياء العلوم، بيروت ١٩٩٠ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، محمود بن أحمد العيني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، بيروت (د ت).
- المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، محمد سالم محيسن، ط ١، مكتبة القاهرة، القاهرة ١٣٨٩ هـ.
- المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د ت).
- المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، ط ٢، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٢ هـ.
-مميزات لغات العرب، حفني ناصف، القاهرة ١٩٥٧ م.
- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، ط ١، مطبعة البابي الحلبي ١٣٧٣ هـ.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي، تحقيق سدني جليزر، نيوهافن، ١٣٦٧ هـ.
- الموجز في النحو، ابن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مطابع بدران، بيروت ١٣٨٥ هـ.

- الموشح، المرزباني، تحقيق علي محمد بجاوي، القاهرة ١٩٦٥ م.
- الموطأ، مالك بن أنس، صححه ورقمه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، مطبعة دار إحياء التراث العربي، القاهرة ١٩٥١ م.
- الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي، شرح محمد بهجة بيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق (د ت).
- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٨٤م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٥٨ هـ.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط ٣، دار المنار، الزرقاء، الأردن ١٩٨٥ م.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت (د ت).
- نظام الغريب، الربعي، تحقيق محمد الأكوع، دار المأمون للتراث، بيروت ١٤٠٠ هـ.
- النقائض، نقائض جرير والفرزدق، أبو عبيدة معمر بن المثنى، مطبعة بريل، ليدن ١٩٠٩م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عبد الحسين الفتلي،، أبو حيان الأندلسي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥ م.
- النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، تحقيق طه أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة (د ت).
- نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د ت).
- النهر الماد، أبو حيان الأندلسي (بهامش البحر المحيط).
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، ط ٢، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧ م.
- هدية العرفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، مطبعة المعارف، استانبول ١٩٥١ م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٢ م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، باعتناء محمد يوسف نجم، نشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، دار صادر، بيروت ١٩٨٢ م.
- الوفيات، ابن قنفذ، تحقيق عادل نويهض، ط ٤، دار الأفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٣ م.
- وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٧٨ م.

فهرس الدراسة

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	٦
المقدمة	٧
تمهيد	٩
- البركلي	٩
- عصره	١٠
- ثقافته	١٠
-عقيدته وفقهه	١١
- أخلاقه	١٢
- وفاته	١٤
- آثاره العلمية	١٤
- منهج البركلي وسخصيته النحوية	٢٠
- شرح لب الألباب في علم الإعراب	٢٥
- توثيق نسبة الكتاب	٢٧
- نسخ الكتاب ووصفها	٢٩
- منهج التحقيق	٣٤
-نماذج مصورة عن نسخ المخطوطات	٣٦

الفهرس التحليلي لكتاب شرح لب الألباب في علم الإعراب

الإهداء ٦

المقدمــــة ٧

تمهيد ٩

البركلي... ٩

عصره... ١٠

ثقافته... ١٠

عقيدته وفقهه ١١

أخلاقه ١٢

شيوخه... ١٢

وفاته ١٣

آثاره العلمية ١٤

منهج البركلي وشخصيته النحوية ٢٠

شرح لب الألباب في علم الإعراب ٢٥

توثيق نسبة الكتاب ٢٧

نسخ الكتاب ٢٩

منهج التحقيق:... ٣٤

نماذج مصورة عن نسج المخطوطات.. ٣٦

شرح لب الألباب في علم الإعراب ٤٧

* الاسم المعرب *0.. ٧٨

* أنواع المعرب * ٨٣

* غير المنصرف * ٩٧

المندوب.. ١٧٠

(المفعول له)0.. ١٧٢

المفعول فيه.. ١٧٣

المفعول معه ١٧٥

الحال0.. ١٧٧

التمييز0.. ١٨٢

المستثنى.. ١٨٧

(خبر باب كان)0 .... ١٩٧

(اسم باب إنّ)0 .... ١٩٨

المنصوب0 بلا (الّتي لنفي)0 الجنس ١٩٨

خبر ما ولا المشبهتين بليس.. ٢٠١

المجرورات.. ٢٠٢

المضافُ إليه.. ٢٠٢

الاسم التابع ٢١٦

عطف.. ٢٢٣

بدل ٢٣١

عطف بيان ٢٣٣

الأسماء المبنيات.. ٢٣٤

المضمر.. ٢٣٥

أسماء الإشارة.. ٢٤٨

(الاسم الموصول)[0].. ٢٥١

(أسماء الأفعال)[0].. ٢٦٠

الأصوات[0].. ٢٦٢

الكنايات[0] ٢٦٧

الظروف ٢٧٠

المعرفة ٢٧٩

المؤنَّث ٢٨١

أسماء العدد ٢٨٥

المجموع.. ٢٩٤

المصدر[0].. ٣٠٢

الصفة المشبهة.. ٣١٢

* الفعل المتعدّي وغير المتعدّي * ٣٣١

أفعال[0] القلوب ٣٣٢

الأفعال الناقصة... ٣٣٧

أفعال المقاربة ٣٤٤

فعل التعجب ٣٤٦

أفعال (المدح والذم)[0].. ٣٤٨

(الحروف المشبهة بالفعل)[0].. ٣٦٠

(حروف الزيادة)[0]... ٣٧٢

حرفا التفسير ٣٧٦

حروف[0] التحضيض ٣٧٧

حرفا[0] الاستفهام ٣٧٩

حرفا[0] الاستقبال.. ٣٨١

حروف الشرط.. ٣٨١

حرف الردع.. ٣٨٤

التنوين ٣٨٤
نونا0 التأكيد.. ٣٨٧
هاء السكت ٣٨٧
الكسكسة والكشكشة.. ٣٨٨
الفهارس العامة ٣٩٠
الأحاديث النبوية ٤٠٤
الأمثال والأقوال ٤٠٥
الشواهد الشعرية.. ٤٠٦
الأعلام ٤٠٨
الجماعات والقبائل.. ٤١٣
اللغات ٤١٤
الكتب ٤١٥
مصادر التحقيق ومراجعه.. ٤١٧
فهرس الدراسة.. ٤٣١
الفهرس التحليلي لكتاب شرح لب الألباب في علم الإعراب ٤٣٢